



اصول الاوقاف

تأليف

الدكتور محمد مصطفى

الأستاذ بكاية الحقوق بالجامعة المصرية

المنبع الاوقاف

الطبعة الثالثة

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

١٣٥٢ هـ - ١٩٣٣ م

مطبعة النهضة شارع عبد الباقى بمصر

خلف مراقبى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلی اللہ علی سیدنا محمد وعلی آلہ وصحبہ وسلم

الكتاب الاول

مقدمة

الفصل الاول

عمومیات

§ ١ — فی علم الاقتصاد والحياة الاقتصادية : — یکنی أن ننظر الى أعمالنا اليومية لنذكر موضوع علم الاقتصاد ، فنجد الزارع يعمل في حقله ، والعامل في مصنعه ، والتاجر في متجره ، والطبيب في مستوصفه الى غير ذلك من مختلف الأعمال . فكل فرد يعمل عملاً مختلفاً عن عمل بقية الناس . لكن الجميع يعملون لتحقيق غرض واحد وهو تحصيل معاشهم أى ما يعتبرونه ضرورياً أو مرغوباً فيه لبقائهم واشباع حاجتهم . والجهود التي يبذلها الناس لتحقيق هذه المقاصد تسمى « النشاط الاقتصادي » ودراسة هذه الجهود أو مظاهر هذا النشاط هي من ضمن الأغراض التي يعنى بدراستها علم الاقتصاد .

لكن هناك أفراداً عديدين ، كالرضى والأطفال والشيوخ الذين لا يقومون على بذل أى جهد منتج ولا يؤثرون بحكم وجودهم في أسس النظام الاقتصادي الحاضر ، إلا أنهم يؤثرون في ظروف الحياة الاقتصادية بمعنى أنهم يستفيدون من جهود

غيرهم ويشتركون في الحياة الاقتصادية كستهلكين فقط . من أجل ذلك نقول إن الفرض من علم الاقتصاد هو دراسة الحياة الاقتصادية من جميع نواحيها . وتقتضى هذه الدراسة اتباع الطرق العلمية الصحيحة ، وذلك أنه إذا كانت مشاهداتنا وتجاربنا اليومية كافية لأن ندرك ماهية الحياة الاقتصادية لكنها لا تكفى لأن ندرك تماماً كيفية تحرك مظاهر هذا النشاط وكيفية اتساقها في المجتمع الحالى . وإذا تدبرنا ما يجرى في مجتمعاتنا نرى أن الأعمال كثيرة ومختلفة ومجزأة . وقد يبدو أول وهلة أن كل فرد يختار عمله بمحض مشيئته دون أن يعنى بنوع العمل الذى يعالجه الأقربون اليه ودون أن يسترشد في اختياره بأى اعتبار آخر سوى مصلحته الخاصة وميوله الشخصية . والحقيقة أن نشاط الأفراد الاقتصادى لا يبدل عفواً من قبض الخاطر وأنه مع انعدام كل هيئة تقهر الأفراد ، وعدم شعورهم بأنهم يعملون لغاية مشتركة فإن أعمالهم متناسقة غير متنافرة ومتوافقة غير متضاربة ، وآية ذلك أن كل الأفراد في الجملة يصلون الى تحصيل ما يقوم أودهم ، عدا بعض أفراد في حكم النادر . ومثل هذه المظاهر الخافضة بالأسرار لا يمكن ادراك كنهها إلا إذا درست دراسة علمية وافية .

فهل في مقدورنا أن نقوم بهذه الدراسة ؟ نقول إنه في الاستطاعة أن ندرس الحياة الاقتصادية بروح علمية صحيحة . وهذه الدراسة تؤدي بنا أحياناً الى كشف حقائق عامة ودقيقة ، وتارة الى حقائق أقل تعميماً ، وطوراً الى فروض لكنها تؤدي بنا في الجملة الى نتائج وضعية ، تربو قيمتها ومداهها بدرجة محسوسة على المعلومات التى نحصل عليها من المشاهدات العادية . ومن أجل هذا لا نتردد في القول بأن الاقتصاد هو علم وتقصد بالعلم مجموع بحوث أو دراسات منظمة خاصة بموضوع معين ، الغرض منها الوصول الى تقرير قواعد عامة . وإذا كنا أطلقنا اسم العلم على هذا الفرع من فروع المعلومات البشرية ، فلسنا نريد من هذه التسمية منحه لقباً من ألقاب

الشرف بل تريد اثبات أن الحقائق التي يتناولها ذلك الفرع مترابطة بعضها ببعض بطائفة من الروابط تسمى قوانين. إذا تقرر هذا نقول : إن الاقتصاد هو العلم الذى يدرس جهود الناس المشروعة التي يبذلونها لتحصيل معاشهم وزيادة رفاهيتهم ويعرف هذا العلم أحياناً بأنه علم الثروة ، وهذا خطأ ، لأن هذا التعريف يحول النظر عن الموضوع الحقيقي لهذا العلم ويحصره فى أشياء لا أساس لها بالإنسان إلا فى أنها وسائط يصل بها الى قضاء حاجاته . كما أنه يؤهم الى أن الإنسان خلق للثروة لا أن الثروة خلقت للإنسان .

§ ٢ - فى معرفة الاقتصاد بالعلوم الأخرى : تنقسم العلوم الى طبيعية واجتماعية . فالعلوم الطبيعية هي التي تبحث فى الاجرام العلوية والسفلية كالنجوم والحيوان والنبات والجماد . والعلوم الاجتماعية هي التي تعنى بدراسة علاقات الناس باعتبارهم مفتقرين الى الأئس والاجتماع بسبب ما ركب فى طبيعتهم . والعلاقات التي تنشأ بين الناس بسبب اجتماعهم هي موضوع علوم كثيرة كعلم الأخلاق والقانون والاقتصاد والدين واللغة . ولا مرأى فى أن الحدود الفاصلة بين العلوم الاجتماعية لا تبلغ فى الدقة شأو الفوارق القائمة بين العلوم الطبيعية كعلم طبقات الأرض وعلم النبات وعلم الحيوان إذ لا بد فى علوم الاخلاق والقانون والاقتصاد من مجال تتراوح فيه الحدود الفاصلة بينها . وإلا فكيف يتسنى البحث فى المبادلة والتأجير والاقرض دون البحث فى الملكية والتعهدات ومصادرها كالعقد وشبه العقد . ولكن سرعان ما يولى الاقتصادى والفقيه والعالم فى الاخلاق وجهه نحو غرض ينزع اليه متى تلاقوا فى ميدان واحد ، وهم غالباً ما يتلاقون ، فينصرفون إما الى أداء واجب أو استعمال حق أو قضاء حاجة ، أى الى المظاهر الثلاثة المختلفة لنشاط الإنسان ومن بين هذه المظاهر الثلاثة يعتبر قضاء الحاجة موضوع علم الاقتصاد . ولنفصل الآن ما أجلناه فنقول : —

علاقة الاقتصاد بالقانون : يوجد بين الاقتصاد والقانون علاقات وثيقة ذلك أن الانسان يعمل لتحصيل معاشه في دائرة أحكام القانون ، ويجب عليه أن لا يتجاوزها كالقواعد المتعلقة بالملكية والميراث والعقود المدنية والتجارية وما يترتب عليها من تعهدات . كذلك يجب على الانسان أن يحصل معاشه بالطرق المشروعة وأن لا يرتكب أمراً من الامور التي نهى عنها القانون .

ويراعى المشرع عند سن القوانين الظروف الاقتصادية المحيطة حتي يمكن القول بأن معظم القواعد القانونية وليدة الظروف الاقتصادية . وهذه القواعد القانونية التي يضعها المشرع تتولد عنها نتائج تؤثر بدورها في المجتمع (١) من قبل الانتاج وتوزيع الثروة

في علاقة الاقتصاد بالافعال : يعرف علم الاخلاق بأنه علم الفضائل وهو يشمل قواعد السلوك المعتبرة في زمن ولدى قوم معينين وهذه القواعد واجبة الاتباع يترتب على مخالفتها جزاء وهو الازورا رأو الاستكثار أو التأنيب أو التقرير أو الاحتقار من الأفراد . وهذه القواعد تصدر من آراء الافراد المتعلقة بالخصال الحميدة والأخلاق المذمومة أي الحسن والقبيح ويتكون منها ضمير الامت ووجدانها الاخلاقي .

ولما كان الغرض من علم الاقتصاد هو البحث عن القواعد التي تدير على مقتضاها الحياة الاقتصادية فلا يجوز الحكم عليه من الوجهة الاخلاقية فنصف قواعده بالحسن أو القبح ، وهو لا يحتمل أي حكم أخلاقي من خير أو شر أي أنه فطاري (٢) Amoralه وشأنه كشأن العلوم الطبيعية كالحركة الرئوية للأرض التي

(١) يقول الاستاذ Geny في كتابه Science et technique en droit positif t, II p, 19 « الاقتصاد موضوع الحياة الاجتماعية والقانون صورتها » . أو كما يقول فلاسفة العرب الاقتصاد هو الميول والقانون هو الصورة

(٢) اقتبسنا هذه الكلمة من قول العرب « الرجل الفطاري » وهو الذي لا خير ولا شر فيه

جاء في الانجيل « إنها تجعل الشمس تشرق على الأبرار والأشرار سواء » وكقانون الدورة الدموية فإنه يجعل القلوب تنفق للخير والشر سواء . فالغرض من علم الاقتصاد هو ملاحظة الوقائع وتفسيرها للتوصل الى إيجاد قوانين اقتصادية كقوانين تكوين الأثمان في حالة المنافسة الحرة والاحتكار . فهو لا ينصح بسلوك خطة معينة ولا يبحث فيما يجب القيام به من الواجبات ، بعكس علم الأخلاق فهو يدعو الى الواجب ويحمل الانسان تبعة إهماله في أدائه بما يوقعه من الجزاء وهو سخط الرأي العام .

ويمكن تسمية هذا النوع من الاقتصاد « الاقتصاد النظرى » . ويقابله « الاقتصاد التطبيقى » أو « الاقتصاد الاجتماعى » . والغرض من هذا الأخير البحث عن أنجع الوسائل لزيادة السعادة المادية كتحسين حالة الأجراء والشيوخ والمرضى والفقراء والمساكين . لذلك يعمل الاقتصاد الاجتماعى على تحقيق فكرة العدل بين الناس وإيجاد نظام اجتماعى مرغوب فيه . ويتصل الاقتصاد من هذه الوجهة بعلم الأخلاق . فانشاء الملاجىء والمستشفيات ومساكن العمال ومعاهد التعليم وتقليل المخاطر التى يتعرض لها العمال بواسطة التوفير والتأمين ومساعدة العمال العاطلين كل هذه المنشآت وما يماثلها تصدر عن اعتبارات خلقية حتى قيل بأن كل نظام اقتصادى يدور حول فكرة أخلاقية . وتصدق على الاقتصاد الاجتماعى كلمة الفيلسوف كنت Kant « إعمل دائماً على أن يكون غيرك غاية لا واسطة » .

§ ٣ — فى دواعى النشاط الاقتصادى : إن الدواعى التى تحرك الناس للعمل اما أن تكون ذاتية أو غير ذاتية .

فالدواعى الذاتية هى (١) غريزة البقاء (٢) الرغبة فى اقتناء شىء يعود على الانسان بفائدة اقتصادية (٣) الرغبة فى الظهور وحب الزينة أى التصنع بحسن البزة وكثرة الخدم والحشم اكتساباً للجاه . ولم تغفل الحكومات هذه الخلة فاستغلتها بما تمنحه من القاب ورتب ونياشين . (٤) حاجة الانسان الى العمل الآلى والعقل

والدواعي غير الذاتية هي (١) حب الناس وهو الذي يدفعهم الى معاونة الغير والاحسان الى الضعفاء والمساكين وحب الأسرة (٢) رغبة الناس في ان تكون أفعالهم مطابقة لما تقضى به التعاليم الدينية والأخلاقية (٣) الرغبة في تقدم العلوم والفنون المتجردة عن فكرة الكسب والغنى .

في حب الذات : وهو أقوى دواعي النشاط الاقتصادي بعد غريزة البقاء . وحب الذات هو الرغبة في تحصيل منفعة اقتصادية يستفيد منها الانسان . وقد بالغ الاقتصاديون الأقدمون في تأثير هذا العامل في النشاط الاقتصادي فاقترضوا وجود شخص على بيئة تامة بكل ماله مساس بمصلحته الشخصية وقالوا بأن أفعال هذا الشخص تملئها دائماً مصلحته الشخصية فتصدر تصرفاته من هذا المعين دون ان تتأثر بأي اعتبار آخر كحب الغير . وأنه يراعى دائماً في أعماله قاعدة « الحصول على أقصى حد من الاستمتاع بأقل عناء » ولذلك أطلقوا على هذا الشخص التصوري « الانسان الاقتصادي Homo oeconomicus » ويسمون هذا الباعث « الباعث الشهواني Hedonistique (١) » ولهذا الزجل نظير في كل مكان وزمان ، وعملوا على استبعاد كل باعث آخر يفسد عليهم هذا الفرض .

وقد أثارت هذه الطريقة في معالجة الامور الاقتصادية غضب الكثيرين من المشتغلين بالمسائل الاجتماعية حتى لقبوا الاقتصاد السياسي « بالعلم القاتم dismal science » وقالوا بأن الاقتصاد السياسي هو عبارة عن فلسفة الانانية وحب الذات .

وقد اتخذت بعض المذاهب الاقتصادية الحديثة « الانسان الاقتصادي » موضوع دراستها . ومع أن هذه المذاهب لم تنكر تأثير بقية البواعث المتجردة عن

(١) وهي مشتقة من كلمة يونانية معناها الشهوة أو اللذة .

فكرة المنفعة الذاتية إلا أنها رأت أن تغفلها لاستحالة حساباتها عند البحث على القوانين الاقتصادية .

على أنه يجب الاعتراف بأن باعث الانانية هو الذى يسود حياتنا الحاضرة بمعنى ان جمهرة الناس لا تفكر إلا فى زيادة ثروتها ورفاهيتها وأن منهم من يلجأ لمبلوغ هذه الغاية الى أذى الطرق ولا يتخرج عن أذى الوسائل لجر خبيث المكاسب من أجل هذا قام الاشتراكيون وقالوا بإمكان تغيير الطبيعة البشرية وإيجاد هيئة اجتماعية تقوم على مبدأ تفضيل المنفعة العامة على المنفعة الخاصة . وقد غفل الاشتراكيون واضرابهم من السابحين فى محور الخيال عما فى هذا التغيير من صعوبة واستحالة .

والذى نراه هو أنه لا يمكن تصور خلاص الناس مما يشكون منه من الآفات الاجتماعية الناشئة عن الانانية إلا اذا انسقوا باختيارهم الى ما هو خير بالذات (١) أى بانتشار وتسرب التعاليم الدينية بين جميع الطبقات .

§ ٤ - فى طبيعة المفردات الموجودة بين الظواهر الاقتصادية :

قبل أن نتكلم عن القوانين العلمية والقوانين الاقتصادية يحسن أن نشير الى علاقتهما تسودان الظواهر الاقتصادية وهما (١) علاقة السببية أو العلية (٢) وعلاقة التبعية المتبادلة

علاقة السببية : يميل الفكر البشرى الى تعرف أسباب الظواهر الاقتصادية كسبب القيمة أو أسباب غلاء تكاليف المعيشة أو أسباب الامراض الخ . ويرتأخ الفكر اذا وفق الى كشف علاقة السببية التى تربط ظاهرتين احدهما عللة والثانية معلولة . بحيث اذا علمت احدهما صاحبتهما الأخرى أو جاءت على تواليها . وتجرى القوانين الطبيعية على هذا القياس ، فانها لا تعبر إلا عن بعض الروابط التى تستقر

(١) الدين هو وضع المولى لآدمى العقول باختيارهم الحمود الى ما هو خير بالذات

من تلقاء نفسها بين الاشياء وهي روابط يصح القول بضرورتها اذا استوفت من قبل شروط معينة . لكن العملية ليست هي العلاقة الوحيدة التي تربط الظواهر الاقتصادية فهناك علاقة أخرى وهي علاقة التبعية المتبادلة

علاقة التبعية المتبادلة : قد تكون الظواهر الاقتصادية مفتقرة بعضها الى بعض بحيث أنه يتعذر أن نتعرف أيهما العلة وأيها المألول لشد ما يؤثران في بعضهما بدرجة واحدة . ويكون شأن هذه الظواهر ككوكبين يتجاذبان أو كمنصلي مقص لا يدري أيهما يقص . فثمن السلعة يتوقف على الكمية التي يرغب المشترون القادرون على الشراء شراءها وبعبارة أخرى يتوقف ثمن السلعة على الطلب . فيزيد أو ينقص الثمن تبعاً لزيادة أو نقص الطلب ، لكن العكس صحيح أيضاً . فإذا نقص ثمن السلعة كثر الطلب ، فثمن السلعة والمقدار المطلوب منها يؤثران في بعضهما بعضاً .

§ ٥ — في قواعد تفسير الظواهر الاقتصادية : لأجل أن تفسر الظواهر الاقتصادية تفسيراً مطابقاً للحقيقة ، بعيداً عن الخلط والزلل ، يجب مراعاة الأصول الآتية : —

(١) يجوز أن تكون ظاهرة كغلاء المعيشة ناشئة من سبب أو أكثر من الاسباب كعدم كفاية المحاصيل الزراعية أو البضائع أو قلة المساكن أو ارتفاع الأجور أو الإفراط في إصدار البنكنوت فلأجل أن نعين تحقيقاً السبب أو الاسباب التي أفضت الى هذه الظاهرة يجب أن نتحقق من أن الاسباب الأخرى لم تؤثر في هذه الظاهرة ويجب ان نستعرض كل الاسباب التي يحتمل أن تفضي الى هذه الظاهرة .

(٢) إذا وقعت عدة ظواهر مرة واحدة أو تباعاً كما لو هبطت منقعات انتاج سلعة ومنها في وقت واحد فيجب أن لا نسارع إلى القول بان إحدى الظاهرتين هي

نتيجة الظاهرة الأخرى . لأنه يجوز أن يكون بين الظاهرتين علاقة تبعية متبادلة
لا علاقة سببية .

§ ٦ - في معنى القانون العلمى والقوانين الاقنونية : إذ نشأت

علاقات مطردة وثابتة بين ظواهر معينة سميت هذه العلاقات الثابتة قوانين علمية

وهذه العلاقات تكون واضحة في بعض المعلومات البشرية إلى حد يستطيع
معه أقل الناس درجة على البحث العلمى التنبه له . فحسبه أن يرفع رأسه إلى السماء
كل ليلة ليرصد سير الكواكب في مداراتها بنظام ثابت وكل شهر اختلاف أوجه
القمر وكل سنة جريان الشمس في مستقراتها من كواكب تلك البروج . وهذا هو
بعينه ما أفضى برعة السائمة منذ القدم وبالملاحين إلى الوقوف على سر دورية تلك
الحركات فوضعوا القواعد لاقدم العلوم عهدا وهو علم الفلك . ولقد انقضت أجيال
قبل أن يهتدى العقل البشرى إلى أن يوفق لتعرف نظام الحوادث والاحوال التى
تصيب الاجسام الخامة أو العضوية فى غضون تكونها وتآلف أجزائها وجلاء
غوامض نظام وحدة وجودها وتسلسلها ويبين القانون المدبر لها ليقم صرح العلوم
الطبيعية والكيمائية والبيولوجية ولم تلبث فكرة وجود نظام ثابت للحوادث أن
انبثت فى جميع الدوائر حتى ما كاد يلوح منها أن أبوابه مستظل مغلقة أمامها أبد
الآباد . فالرياح والأمواج التى هى مضرب الأمثال فى عدم استقرارها وعدم انتظامها
تسير على مقتضى قوانين وهو ما أفضى إلى وضع العلوم الجوية والاقيانوسية . ولنأت
بعض الأمثلة على القوانين العلمية .

يتجمد الماء إذا بلغت درجة الحرارة صفراً بشرط أن يكون الضغط الجوى
٧٦٠ مليمترا . وقطع الصلب المتشابهة تتمدد بالتساوى إذا سلطت عليها حرارة
واحدة والاكسوجين والهيدروجين إذا مزجا ببعضهما يستحيلان إلى ماء بشرط
توافر بعض شروط معينة . كل هذه قوانين علمية .

والآن هل تبدو على أعمال الناس مظاهر المشابهة والتوافق التي نشاهدها في الظواهر الطبيعية ، و بعبارة أخرى هل توجد قوانين اقتصادية ؟ وان كان فهل هناك فرق بين هذه القوانين والقوانين الطبيعية ؟

قد يبدو أول وهلة أن النشاط الاقتصادي لا يمكن أن يسير على مقتضى قوانين ثابتة واننا إذا نظرنا الى قلب مدينة كالقاهرة نجد أن كل شخص يعمل عملاً مغايراً لما يعمل غيره ونجد الأعمال مجزأة ويخيل إلينا أن كل شخص يختار العمل الذي يوافقه دون نظر إلى ما يعالجه جاره من الأعمال ودون أن يسترشد في اختياره بأي اعتبار آخر سوى مصلحته الشخصية . لكن قليلاً من التفكير يزيل ما علق بأذهاننا أول وهلة . فانه مما لا نزاع فيه أن النشاط الاقتصادي لا يتفق حسب هوية كل شخص وأنه بالرغم من عدم وجود نظام قهري وبدون أن يدور في خلد الفرد أنه يعمل لغاية مشتركة فان جهود الأفراد لا تبذل اتفاقاً بل أنها تتوافق وان حاجات الناس تقضى بلا اسراف أو تبذير في القوى الطبيعية التي يستخدمها الافراد في الانتاج وما كانت الحياة الاقتصادية لتسير على هذه الوتيرة لو لم تكن خاضعة لقوانين ليست أقل مطابقة للحقيقة مما استكشف منها في دائرة العلوم الطبيعية وأنها كهذه قوانين كونية مستقرة لا تتناسبها عوارض التقلب أى أن نتيجة معينة تقع إذا توافرت شروط معينة ، مثال ذلك . إذا كثرت النقود الورقية اختفت النقود الذهبية من التداول ، وإذا ارتفعت أو هبطت الفائدة في جهة ما هبطت في الحالة الاولى أثمان الاوراق المالية كالسندات التي تعطى فائدة ثابتة وارتفعت في الحالة الثانية أثمان هذه الاوراق . لذلك يمكن القول بان الظواهر الاقتصادية المتماثلة تسير على قوانين ثابتة .

وقد حاول الاقتصاديون في بادىء الامر اقامة الدليل على صواب هذه القوانين وأنها كما قال باسنيا مما أوحى به العناية الربانية وأنها تسبقنا الى تحقيق أمانينا وتتولى عنا تدبير شؤوننا . وغالوا في ذلك الى حد القول بأنها تتولى اصلاح ما فسد

بمحنتنا وجهالتنا . وما كان تفهم القوانين الاقتصادية على هذا الوجه الا ليعقب أثره من رد الفعل الشديد . فان الاقتصاديين الالمانيين، متسمين بالمدرسة التاريخية (بند ١٩) استنكروا الافتتان بتعقب القوانين الطبيعية واصفين ذلك بأنه جنون حقيق . بالازدراء وأن لاقوانين جديدة بهذا اللقب سوى القوانين التاريخية الخاصة بكل أمة وهي قوانين مجردة من صفتي الشمول والاستقرار لاسلطان لها على البشر وان هي الا مرآة تراءى فيها أخلاقهم وخصائصهم القومية

وتفترق القوانين الاقتصادية عن قوانين العلوم الطبيعية في أن علم الاقتصاد يبحث في سلوك الانسان من قبل تحصيل معاشه ، والانسان عرضة أبدأ للتغير والتحول من حال الى حال لأنه وليد التاريخ والنظم الاقتصادية والبيئة التي يعيش فيها ، وهو من هذه الوجهة يشابه كل الحقائق الاجتماعية المتبدلة البنا من أعماق التاريخ ، فما هو كائن نتيجة لما كان . وكل تغير في العلاقات الاجتماعية يصحبه تغير في الحقائق الاقتصادية أو في الوسائط المتبعة للوصول الى غرض معين ، فقد اعتبرت الملكية الفردية في وقت من الاوقات ظاهرة طبيعية لا تقبل أى تغير وأنها وليدة الطبيعة البشرية ولكن العلماء يرون الآن أن الملكية الفردية ما هي الا ظاهرة تاريخية وأنها تقلبت في أدوار مختلفة وأن ما تمنحه الملكية من حقوق قابل أبدأ للزيادة أو النقصان ويختلف من عصر الى آخر، وما يصدق على نظام الملكية الفردية يصدق على كل النظم الاقتصادية الاخرى ، فاذا فهمت القوانين على هذا الوجه صلحت لتفسير أعمال الناس

ويلاحظ أيضا من جهة أخرى أن العلوم الطبيعية تعتمد دائما على عوامل وقوى غير متغيرة كالجاذبية في علم الفلك مثلا ، أما في علم الاقتصاد فليس من الحكمة أن نعلم دائما على باعث المنفعة الشخصية أى حب الذات، فقد يتغير هذا الباعث الذي يدفع الانسان على العمل . فدراسة الاقتصاد تتوقف على تصرفات

الإنسان . أما دراسة العلوم الطبيعية فلا تعتمد على الإنسان بل هي بمعزل عنه .
من أجل ذلك لا يمكن القول بأن القوانين الاجتماعية وتبعاً القوانين الاقتصادية هي
قوانين طبيعية .

وإذا كانت تصرفات الفرد عرضة أبداً للتحول إلا أننا نستطيع أن نستشف
من خلال مجموع تصرفات الناس اتجاهها معيناً لعمل شيء معين إذا توافرت شروط
معينة بقطع النظر عن المميزات أو المستثنيات الفردية . فمثلاً إذا توافرت المنافسة
في سوق من الأسواق وكان المتعاملون في هذا السوق لا ينظرون إلا لمصلحتهم
الشخصية أمكننا القول بأن الأمان تتحدد بكيفية معينة طبقاً لقانون اقتصادي
معروف . ولكن يجوز أن بعض المتعاملين يتأثر بعاطفة الشفقة أو الوطنية وعند
ذلك لا يكون الأمن موافقاً لما تقتضيه نظرية الأمان . لذلك تكون القوانين الاقتصادية
عبارة عن بيان لميول الناس إلى التصرف بطريقة معينة عند توافر شروط معينة .
لذلك تنطوي القوانين الاقتصادية على وجوه للتقدير كما كان التنبؤ بوقوع أزمة تجارية
قبل وقوعها بزمان أطول منه في حالة التنبؤ بوقوع عاصفة . وإذا قضى على هذه التنبؤات
أن تبقى عرضة للشك فليس معنى ذلك أن لا مرد للأحوال الاقتصادية غير المصادفة
والجزاف بل أن البواعث الإنسانية هي التي تكاثرت وتضربت أنواعها فاستغلت
ولو أن الناس بلغوا من الحصافة غايتها القصوى لكان من الممكنات ضبط التنبؤ
في الشؤون الاقتصادية بدقة كدقة الأجرام في أفلاكها . وليس الاقتصادي
من لفيف العرافين وكل ما يأبه له إنما هو ملك الناس في سن القوانين أو تأسيس
المنشآت باعتبارهم مجموعاً . لذلك تكون تنبؤاته بأحوال الأفراد ضرب من المجازفة
المخالفة لمقتضى العقل

§ ٧ - الاقتصاد النظري والتطبيقي والجمع بينهما : الغرض من الاقتصاد

النظري هو دراسة العلاقات الاقتصادية التي تنشأ اختياراً في هيئة اجتماعية تصورية

فنتصور مثلاً أن مجتمعاً تسود فيه المنافسة الحرة وأن أفراد هذا المجتمع لا يسترشدون في أعمالهم إلا بمصلحتهم الشخصية ، ثم نأخذ في كشف القوانين التي يسير على مقتضاها الإنتاج والتداول والتوزيع . ويمكننا أن نتصور نظاماً آخر تنعدم فيه المنافسة ليكون أساساً للدراستنا . ويجوز لنا أن نتساءل عن سبب الالتجاء الى هذه الفروض . يجيب الاقتصاديون الرياضيون على هذا السؤال بأن الغرض من هذه الطريقة هو التدرج من البسيط إلى المركب واتباع طريقة المقاربات المتوالية مثال ذلك تصور الأرض بأنها كروية ثم تصور أنها هليلجية في دورانها أو شبه كروية في شكلها حتى نستطيع الوصول الى تقديرات صحيحة

والاقتصاد النظري يعنى بدراسة الائتمان في نظام اجتماعي تصوري فهو يدرس الشروط التي عند توافرها يتحقق التوازن الاقتصادي .

(٢) أما الاقتصاد التطبيقي فهو يبحث في القواعد العملية التي يجب أن يسير على مقتضاها إنتاج الثروة . وهو من هذه الوجهة يعتبر فناً لأنه يستقصى الوسائل المؤدية إلى زيادة الثروة في بلد ما بواسطة إيجاد نظم اقتصادية صحيحة بقدر الامكان كنظام النقود والبنوك ووسائل النقل والبورصات الخ

(٣) أما الاقتصاد الاجتماعي فيقصد به أحياناً البحث في شؤون المجتمع الإنساني قاطبة ويقابله « الاقتصاد الأهلي » . وقد يقصد به غير هذا ويكون فرعاً من الاقتصاد السياسي فيطلق على الجزء المتعلق بتوزيع الأموال ، لأعلى وجه الإطلاق ، ولكن من قبيل استقصاء الطرق والنظم التي تصلح لتخفيف الحيف الاجتماعي ، وتحسين حالة طبقة العمال ، وقد عرفه فالاراس Walras بأنه « البحث عن القوانين الخلقية التي يجب أن تسود نظام توزيع الثروة الاجتماعية » ويرى جيد Gied أن موضوع الاقتصاد الاجتماعي هو « البحث عن العلاقات الاختيارية التعاقدية أو شبه التعاقدية أو القانونية التي تنشأ بين الناس بقصد توفير وسائل الراحة واستقصاء قواعد أكثر رقاً بالناس من قانون العرض والطلب » وقد عالج جيد في

كتاب « الاقتصاد الاجتماعي Economie Sociale » الشئون المتعلقة بالاجور
وعدد ساعات العمل ورفاهية الناس وطمأنينة واستقلال العمال

§ ٨ — الاقتصاد والفنون الصناعية : يجب أن لا نخلط بين الاقتصاد
والفنون الصناعية Technology فالصنائع تختص بالأعمال المادية المتعلقة بإنتاج
السلع ، وتبحث عن الوسائط المادية كالادوات والآلات ، والانتفاع بالقوى الطبيعية ،
وطرق الصناعة والزراعة ، واستخراج المعادن ، والبناء ، ونظام العمل الداخلى أى
الوسائط المؤدية لإنتاج السلع على أحسن وجه . وتظهر قيمة هذه الوسائط من ثلاثة
وجوه (١) كمية البضائع (٢) صفتها (٣) نفقات الإنتاج ، فإذا أردنا أن نتمثل
قيمة مصنع ننظر إلى نوع الآلات المستعملة وكيفية وضعها وإدارتها وكيفية تحضير
المواد الأولية وكيفية تنظيم العمل ، كل هذه مسائل خارجة عن دائرة الاقتصاد وتقع
ضمن دائرة الفنون الصناعية .

وإذا كان الاقتصاد يعنى بالإنتاج فهو يعنى به من قبل علاقات الناس وبخاصة
ماتعلق منها بالمبادلة التى تنشأ بينهم بسبب الإنتاج كعلاقات أرباب الصناعات مع
بائعى المواد الأولية والعمال والمستخدمين والممولين والمشتريين والمنتجين المنافسين
وشركات التأمين والحكومات والبلديات ، ولا تقتصر عناية الاقتصاد على المصلحة
الخاصة بالأفراد بل أنها تشمل المصلحة العامة .

وتقدم الفنون الصناعية يؤثر تأثيراً ذا بال فى حياة الأمم الاقتصادية ، اذ يعزى
الانقلاب الصناعى الذى حدث فى انكلترا فى أواخر القرن الثامن عشر الى تقسيم
فن الغزل والنسيج ، مما دعا كلول ماركس إلى المغالاة فى بيان أهمية أساليب الإنتاج
وتأثيرها فى الحياة الاجتماعية والسياسية والعقلية

§ ٩ — فى طريقة البحث فى الاقتصاد : يقصد بطريقة البحث الوسائط
العقلية التى تستعمل لكشف الحقيقة وتختلف هذه الوسائط باختلاف العلوم ويمكن
لرجاعها الى طريقتين وهما (١) الطريقة الاستنتاجية (٢) الطريقة الاستقرائية

الطريقة الاستنتاجية أو التخصيصية deductive الاستنتاج نوع من البرهان ينتقل به الذهن من معرفة أمور كلية مسلم بصحتها الى معرفة أمور جزئية . وهي الطريقة التي يستعملها الرياضيون . وبخاصة في الهندسة فيبدأون ببعض أصول واضحة بديهية ككون الكل أكبر من كل جزء من أجزائه أو أن الخطين المتوازيين لا يتقابلان لأجل أن يصلوا الى استنتاج قواعد جديدة . ومصدر هذه الطريقة بيانات عامة مسلم بصحتها تستنتج منها أحكام عامة ونظريات مثل تأثير الناس في شؤونهم الاقتصادية بحسب المال .

وقد بدأ الرومان باستعمال هذه الطريقة حيث بنوا البندكت على قانون الألواح الاثني عشر أو قانون الامم واستعملها علماء الشريعة الاسلامية ووضعوا لمسا علم الاصول . وقد ظهرت هذه الطريقة في صورتين طريقتين وهما :

الطريقة الرياضية ، والطريقة السيكولوجية

(١) الطريقة الرياضية : ومقتضاها أن الاحداث الاقتصادية يمكن ارجاعها الى عمليات مبادلة وان الاقتصاد هو علم المبادلات ، وأن ما يجب أن يعنى به الاقتصاد هو الكشف عن كيفية توازن هذه المبادلات ، ولذلك يجب استعمال طرائق جديدة ، وهي المعادلات الجبرية . (١)

(٢) الطريقة السيكولوجية : وتعرف بالطريقة التمسوية نسبة الى وطن

واضعها وهم كارل منجر Karl Mengen وبهم بافريك Bohm Baiwerck وفيسر

(١) أول ممثل لهذه الطريقة Cournot في كتابه « بحوث في المبادئ الرياضية لنظرية الاموال » المطبوع في سنة ١٨٣٨ ، ثم جاء على أعقاب جوسن Gossen في ألمانيا في كتابه المطبوع في سنة ١٨٥٣ . « تطور قوانين المبادلات البشرية » وستاين جيوثس Jevons Stanley في انكلترا في كتابه « نظرية الاقتصاد السياسي » وقالاس Walras في سويسرا وأخيرا أخذ بهذه الطريقة الأستاذ مارشال ، وارننج فيشر وبارتو في إيطاليا

Wieser . وهي تحيز نظرية القيمة من علم الاقتصاد بمنزلة القطب من الرمح ، لان القيمة هي ترجان رغائب الانسان ، لذلك يكون علم الاقتصاد هو درس رغائب الانسان وببحث أسباب ضرورها وتضخمها ، وشعار هذه الطريقة أن الانسان يعمل على الحصول على أقصى حد من الاستمتاع بأقل جهد وعناء .

الطريقة الاستقرائية أو الاستنتاج التعميمي Inductive الاستقراء هو

نوع من البرهان ينتقل به الذهن من معرفة عدة أمور جزئية الى معرفة أمر كلي ومبنى هذه الطريقة ملاحظة الوقائع واستقصاء أحوال خاصة والبحث في الروابط التي تجمعها والمشابهات التي يمكن استخلاصها للتدرج منها الى وضع قواعد عامة . وتتميز هذه الطريقة بالتعميم . مثلاً استقرينا الناس فوجدناهم يحبون الذات ويتكبرون عما يكون سبباً في الآلام فننتج من استقراء هذه الأمور الجزئية أن كل الناس يحبون الخير ولا أحد يحب الشر مادام بهذه الصفة . ويتبع الطبيعيون والكيميائيون هذه الطريقة اذ يبدأون بالتجارب ثم يستوثقون بعد ذلك من صحة القواعد التي وصلوا اليها بأجراء اختبارات أخرى مثل التدرج من سقوط الأجسام الى قانون الجاذبية § ١٠ - في أنه كلنا الطريقتين ضروريانه: هاتان الطريقتان ضروريان

لدراسة الاقتصاد كضرورة القدمين للانسان ولا يصدق هذا على الاقتصاد فحسب بل أنه يصدق على العلوم الأخرى ، فالبدائة التي نسلم بصحتها كحقائق تقتضى (أولاً) مراقبة واستقراء سابقين للوقائع (ولو أن العلوم الرياضية تستعمل غالباً

طريقة الاستنتاج)

(ثانياً) تحليل يؤذن بربط الاحداث بعضها ببعض أى وضع صيغة لقياس فرضي .

(ثالثاً) تحقيق صحة هذا القياس الفرضي بالمراقبة والملاحظة لمعرفة انطباقه

على تلك الاحداث . لذلك يكون التمارض بين الطريقتين ضرباً من ضرورية

الجدل الكلامية

لذلك يقتضى كشف القوانين الاقتصادية إجراء ما يأتى (١) مراقبة الوقائع
(٢) الفروض (٣) التحقق من صحة الفروض .

(١) ملاحظة الوقائع: يجب أن تقع الملاحظة على الظواهر المنفصلة عن
الإنسان وعلى بواعث نشاطه الاقتصادى .

وعلم النفس هو الذى يعرفنا بواعث النشاط الاقتصادى أما الظواهر الاقتصادية
المنفصلة عن الإنسان فنسعى فى تعرفها إما من ملاحظة الوقائع والحوادث الفردية
مثل مقدار أجرة البناء حالا فى مدينة القاهرة وإما من البحوث الخاصة والتحقيقات
التاريخية والاحصائية . انما يلاحظ أن مراقبة الوقائع فى العلوم الاجتماعية أصعب
منها فى العلوم الطبيعية وذلك لسببين ، السبب الأول أن الظواهر الاجتماعية كثيرة
ومتعددة ومتباينة حتى أنه ليتعذر على الباحث أن يلم بها إن لم يسعف بمساعدة الغير
كالمواليد والوفيات والهجرة والصادرات والواردات . كما انها من التباين بما
لا نهاية له ، لانه اذا عد من شهد نملة كأنه شهد ما على وجه الارض جميعا . فليس
حتمًا ان من رأى عاملا واحداً من عمال المناجم يكون كمن رآهم جميعا . السبب الثانى
هو أن الظواهر الاجتماعية لا تتولد دائماً فى ظروف متشابهة كما أنه يستحيل إجراء
تجربة اجتماعية وهذا بعكس الحال بالنسبة لعلوم الطبيعة أو الكيمياء حيث يمكن
إجراء تجارب ويمكن تغيير ظروف كل تجربة (١) . أما فى الاقتصاد فلا يمكن توفير
الشروط اللازمة لإجراء التجربة حتى لو استجمع الاقتصادى فى شخصه قوة المشرع
فاذا أردنا أن ندرس مثلاً تأثير كمية النقود فى أثمان السلع فكل ما نستطيعه هو
ملاحظة الحوادث المتغيرة من آونة الى أخرى والتى لاسلطان لارادتنا عليها ، أو
فنظرفيا ينجم عن تأليف جمعية تعاونية من التأثير فى الأثمان أو تقارن النتائج التى
جاءت بها سلك حكومتها بما يقابلها فى سلك حكومتها

(٢) لاجل أن يفهم البيولوجى تنفس الحيوان يضعه تحت نافوس الآلة المفرقة للهواء
ويريد أن يتنفس منط الهواء عليه نبالا لارادته .

(٢) الفروض أو أساليب التجريد أو التحليل : لا يكفي أن نستجمع المعلومات بل يجب أن نكشف العلاقات الموجودة بينها ونعثر على تفسير عام يمكننا من التنبؤ . وهنا نلجأ الى طريقة الاستقراء ، فإذا لاحظنا واقعة لجأنا الى طريقة التعميم ونتوقع أنه اذا وقعت ظروف مشابهة فلا بد أن تتمخض عن واقعة متشابهة فإذا لاحظنا الكيفية التي تكون عليها بعض الأجسام عند سقوطها فيمكننا أن نضع قوانين الثقل . لكن الغالب أن العلاقات التي توجد بين الظواهر لا تظهر بوضوح وجلاء لذلك يجب أن نلجأ الى الفروض فنفترض صحة القانون الذي يعطى تفسيراً عاماً لكل الظواهر المشابهة للظواهر التي لاحظناها وبخاصة فيما يتعلق بالبواعث التي تدفع الناس الى النشاط الاقتصادي والتي بسبب كثرتها واختلافها لا يمكن النظر فيها دفعة واحدة فنفترض أن أحد هذه البواعث كالرغبة في قضاء مأرب شخص هو الذي يدفع الناس على العمل (١) ومن هذه القاعدة التي يفترض أنها عامة يمكننا بواسطة الاستنتاج أن نستخلص كل النتائج المنطقية

(٣) 'النقص من صفة الفروض : بعد أن تعتبر قاعدة ما صحيحة طبقاً للاصول السالفة الذكر (ملاحظة الوقائع والفروض) يجب أن نتثبت بعد ذلك من صحتها بمشاهدات جديدة . ونلجأ مرة ثانية الى طريقة الاستنتاج فنفرع عنها بعض النتائج المنطقية ونعين المشاهدات الواجب اجراؤها لمقارنتها بالوقائع . فإذا تبين ان هناك تناقضاً غيرنا الفروض واذا توافق تطبيق القاعدة مع الوقائع فعند ذلك نستطيع بواسطة الاستنتاج أن نتزع من هذه القاعدة العامة حقائق جديدة عامة

(١) ذلك لانه لا ممدى من التسليم بوجود طائفة من الخصائص العامة التي يشترك فيها أفراد الجنس البشري لانه حيث تقع المجتمعات البشرية في ظروف واحدة تنتج أنواعاً متجانسة كنظام الانطباعيات في أوروبا في القرن الثاني عشر وفي اليابان في القرن التاسع عشر والبلدان القاسية في الاحوال الجنازية والاساطير الخرافية

الفصل الثاني

الفرع الاول

نشوء علم الاقتصاد وتطوره

§ ١١ - الاقتصاد في العصور القديمة : كانت اليونان أسبق الأمم في بحث الظواهر الاقتصادية . وأفرد فلاسفتها كتباً للاقتصاد . لكنهم اعتبروه فرعاً من علم الاخلاق . وشهد سقراط انقلاباً في حياة اليونان الاقتصادية انتقلت بمقتضاه من الزراعة الى التجارة والصناعة فساورتها المخاوف من هذه الاحداث وأهاب بالناس أن يعودوا الى الحياة الزراعية . ووصف أفلاطون في كتابه الجمهورية « الطوبى Utopia » وهي التي أسماها فلاسفة العرب « المدينة الفاضلة » فتصور مجتمعا كاليا تُقَوِّم فيه الرذائل بواسطة حكومة شيوعية ، واعتبر الاسترقاق الاساس الذي يقوم عليه المجتمع الشيوعى . وعنى في كتابته بمسائل الاقتصاد الزراعى وكان يتمثل دائماً عند وصفه للدولة دولة زراعية . وقال ارسطو بضرورة الاسترقاق لتمكين الطبقة الحاكمة من التوافر على الشئون الحكومية والعلمية والفنية والادبية . ومع أن أفلاطون وارسطو أشادا بفوائد تجزئة العمل إلا أنهما قالا بخساسة التجارة يزعم أن ماير بمه شخص من المبادلة يخسره آخر وأن هذا الربح يزرى بقدر الانسان ودافع ارسطو عن الملكية الفردية وتكلم عن النقود ووظائفها وأتى بأراء قيمة ، واسكنه استنكر الفائدة المعروفة بالرأبا بدعوى « أن النقود لا تلد نقوداً » ولعل أم ما يميز به آراء اليونان الاقتصادية هو خضوع الاعتبارات الاقتصادية للاعتبارات السياسية والخلقية ، ذلك لان العقول الكبيرة التي عملت على توسيع المعارف البشرية لاتعنى قليلا بحيازة المال لذاته ولا أنهم كانوا يعتبرون الغرض من الحياة هو معرفة النفس ليس الحصول على متاع الدنيا وأن الاموال ليست من الاغراض المهمة للفرد

أول للدولة فيجب أن يخضع تحصيل المال والعناية به لقواعد الاخلاق . ويقول أفلاطون بأنه يجب أن لا تقضى حاجات الناس بزيادة الانتاج بل بمحاربة النفس وقمعها حتى لا تتطلع الى الحاجات وقضاها .

ولم يأت الرومان بأراء اقتصادية طريفة ، واعتنقوا آراء اليونان الاقتصادية كالخط من شأن التجارة ، واعتبار الفائدة نوعاً من سفك الدماء ، لكنهم رفعوا مكانة الزراعة واعتبروها من الاعمال الشريفة التي ترفع قدر أشرف الناس . ودافع بعض كتابهم عن الحياة الريفية في الوقت الذي أخذ فيه الريفيون يترحون الى المدن وعلى بليني Pliny فناء الدولة بكثرة كبار الملاك واستخدام الرقيق في الزراعة ويزوال طبقة صغار المزارعين المستقلين وبحث بعض كتابهم موضوع الزراعة الكثيفة والزراعة الخفيفة وكيفية معاملة الرقيق وكيفية المحافظة على خلايا النحل .

ثم جاءت الديانة المسيحية فرفعت قبر الانسان ، ونادت بالمساواة وبشرف العمل ، وحثت رجال الدين على تحصيل معاشهم من ممارسة الاعمال اليدوية ، ودعت الناس الى تحرير الرقيق ، لكنها أكدت تعاليم أرسطو في التجارة والمال .

ثم ظهر الاسلام فلم يدع الى ما لا تطيقه الطبيعة البشرية ولم يصرف الناس عن طلب المال والتماس الرزق قال تعالى « فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله » . يعنى الكسب من طريق التجارة والزراعة والصناعة وقد رفع الاسلام شأن التجارة والزراعة ، وكان عمر بن الخطاب يقول « يا معشر العراة ارفعوا رءوسكم وابتغوا . فقد وضع الطريق ولا تكونوا عيلاً على الناس » كما أنه رفع شأن الزراعة . فقد رأى عمر ناساً من أهل اليمن فقال ما أنتم يا أهل اليمن قالوا : نحن متوكلون على الله تعالى . فقال كذبتكم بل انتم متأكلون . ألا أخبركم بالتوكل . رجل ألقى حبة في الارض ، وتوكل على الله تعالى . وبلغ من العناية الاسلام بالزراعة أن نهى عن قتل الفلاحين

في حالة الجهاد فقد كتب عمر بن الخطاب الى بعض قياده « ولا تغلوا ، ولا تغدروا ولا يقتلوا وليدا واتقوا الله في الفلأجين »

وبلغ الاسلام من الرفق بالعمال أن اوصى النبي بعدم قتلهم في حالة الجهاد فقد خرج رسول الله في غزوة غزاهما ثم نظر في وجوه القوم وقال لاحدكم « الحق بخالد ابن الوليد فلا يقتلن ذرية ، ولا عسيفا (أجيراً) ولا امرأة »

ولم يمنعهم الاسلام من التمتع بما في السكون من خيرات مع القصد وحض الناس بالفعل والقول على الادخار ويروى عن عمر بن الخطاب أن النبي ﷺ ادخر قوت سنة . وقرر الاسلام المساواة بين الافراد ، وفرض للفقراء في أموال الاغنياء حقاً معلوما وهو الزكاة وجوز ابو حنيفة الصدقة لفقراء الذمة ودعا الناس الى عتق الرقيق ونادى بشرف الصنائع حتى قال بعض الفقهاء « الذي يعمل بيده افضل من التاجر والتاجر افضل من الجالس » ووطد أركان الملكية الفردية بما قرره من مختلف الاحكام وبخاصة الميراث .

§ ١٢ - القرون الوسطى : لما امتد سلطان الكنيسة ، أخذ رجال الدين

يعلنون آراءهم الاقتصادية في كتبهم الشارحة للاقائم الدينية . وكانوا يستقون تعاليمهم من الانجيل ، وهال الأباء الاولون اتساع الهوة بين الغنى والفقير فنموا على الاغنياء انغماسهم في الترف وذهبوا الى حد انكار الملكية وحضوا المسيحيين على اقامة الشيوعية على أن هذه الآاء لم تمنعهم من الاعتراف بالملكية الفردية منذ قيام المسيحية كشر ولازم للحليئة الانسان الاولى ، ولكنهم اعتبروا معاش الفقير ديناً في ذمة المجتمع يلتزم بوقائه كتعهد قانوني لا كعمل من أعمال البر والاجسان . وأخذوا بتعاليم فلاسفة اليونان والرومان في اعتبار التجارة أقل شأنًا من الزراعة والصناعة . لكن تقديم التجارة ألزم الكنيسة أن تعترف بمشروعية التجارة مع تقييدها بنظرية الثمن العادل التي مقتضاها أن ليكل سلعة ثمنها عادلاً لا يجوز للبائع أن يتجاوز به وإلا ارتكب

خطيئة . وحرّم آباء الكنيسة التعامل بالربا منذ القرن الرابع . وحرّمه مجمع فينا في سنة ١٣١١ . وكانت القوانين المدنية تميز التعامل بالفائدة حتى منتصف القرن الرابع . ثم أخذت منذ ذاك العهد تقضى بتحريمها . وقد خففت الكنيسة بعد ذلك من غلوها بفصل كالفين Calvin وفي منتصف القرن السادس عشر صدر في انكلترا قانون يبيح التعامل بالفائدة بشرط أن لا تزيد على عشرة في المائة .

§ ١٣ — التجار يرون : اتبعت معظم دول أوروبا ، منذ بداية القرن الخامس عشر الى أوائل القرن الثامن عشر ، سياسة خاصة ترمي الى الهيمنة على الإنتاج القومي وتوسيع نطاق التجارة الخارجية والا كثار من الذهب والفضة في داخل المملكة . وقد أطلق على هذه السياسة « مذهب التجاريين » ولم يكن هذا المذهب وليد عقيدة علمية اقتصادية ولكنه ترتب على كشف أمريكا ، إذ تساءلت دول أوروبا التي كانت ترمق إسبانيا بسبب هذا الكشف بعين الحسد لاستئثارها بمعادن العالم الجديد عما ينبغي أن يتخذ من الوسائل لاحتراز المعادن النفيسة ، فوضع انطوان سيرا (١) كتاباً في سنة ١٦١٣ أسماه « أسباب الحصول على الذهب والفضة في الممالك الخالية من المناجم » .

ولاقت سياسة توفير الذهب في داخل المملكة أعواناً في ممالك مختلفة مثل كولبرت وفردريك الأعظم وكرومويل .

ويقوم مذهب التجاريين على أساس أنه يجب على الدولة أن تستخدم سلطاتها بالكيفية الأكثر صلاحية للشؤون القومية ، وأن المرافق السياسية والاقتصادية يجب أن تسير على مقتضى قوانين حكيمة يعهد تطبيقها الى مصالح حكومية ، وأن تنظيم التجارة والزراعة بواسطة الدولة أجدى مما لو ترك الأفراد يعملون بمحض

(١) Antoine Serra : A brief treatise on causes which make gold and silver abound where there are no mines.

إرادتهم . ولكي تضطلع الدولة بهذا العبء يجب أن تتخذ الوسائط الكفيلة
لحيازة الأمة الكمية اللازمة من الذهب والفضة. وليس معنى هذا أن هذين المعدنين
هما الثروة الحقيقية والوحيدة ولكنهما من الأشياء التي لا غنية عنهما وهما روح
التجارة ، والشرط الأساسي للنشاط الاقتصادي ، ولا زمان للانفاق على الجيوش
المستديمة ودفع مرتبات الموظفين ، ولا سبيل للدولة الى الحصول على هذه النفقات
إلا من طريق فرض الضرائب الباهظة ، ولا يستطيع أفراد الشعب أن يدفعوا
هذه الضرائب وأن يقضوا حاجات الترف الجديدة التي بدأت في الظهور إلا إذا
كثرت النقود . ولكن كيف تستطيع الدولة أن تجتذب وتستبقى في داخلها كفايتها
من المعادن النفيسة ؟ اجتازت سياسة التجار بين عدة أدوار . الدور الأول السياسة
المعدنية Bullionisme ومقتضاها أن تضع الدولة سياسة تعمل على جذب المعادن
النفيسة والاحتفاظ بأكبر كمية منها وذلك بتحريم تصديرها ويمنع تجار الواردات
من الحصول نقداً على ثمن ما يشترونه من الخارج وإعطائهم بضائع في مقابله ،
وتقويم النقود الفضية بأكثر من قيمتها حتى لا تنزع الى خارج المملكة وتقويم
النقود الأجنبية بأقل من قيمتها حتى يضطر المشتري الأجنبي أن يدفع كثيراً منها
ويرفع سعر الفائدة جذباً لرؤوس الأموال الأجنبية والسك المجاني واحتكار الصرف
وتحديد سعر الكمبيالات بسعر التكافؤ منعاً لخروج المعادن إذا كان سعر الصرف
غير موافق وحتى لا يلتزم التجار المدينون للخارج ان يصدروا معادن نفيسة .
وقد دلت التجارب على انه لا شيء أضر من تدخل الدولة في مسائل النقود .
وقد شرح جون هيلس John Hales في رسالة له وضعها في سنة ١٥٤٩ (١) عيوب
هذه السياسة وبين الآثار السيئة المترتبة على تقويم النقود بأقل من قيمتها ، وما
أحدثته هذه الحالة في إنجلترا حيث ارتفعت الأسعار وعانى الناس مضار هذا الغلاء
المصطنع بسبب تغيير قيم النقود .

A discourse on the Common weal of this realm of England (١)

ثم تعدلت هذه السياسة واتخذت شكلاً آخرأً أكثر تعقيداً وهي أن تسير الدولة على سياسة اجتذاب الذهب والفضة مع شيء من الكيابة وذلك بتشجيع التجارة الخارجية وقد حدث هذا التغير بسبب ثراء هولندا من تجارتها الخارجية لذلك صار للتجارة المقام الأول وقالوا بأن الزراعة والصناعة لا تكفى لثراء الأمم وأنها لا تثرى إلا بالتجارة الخارجية فهي مقياس الثروة القومية وسبيل تعرف ذلك هو ميزان التجارة أى مقارنة الصادرات بالواردات . ومن أكبر أنصار هذا المذهب توماس مان^(١) فقد اعتبر التجارة الخارجية الوسيلة العسادية لزيادة النقود للدولة وللأفراد ولا يكون هذا إلا ببيع بضائع فى الخارج تزيد قيمتها على ما يستورد من الخارج .

وقد كان مذهب التجاريين من العوامل التى عملت على ازدهار الاقتصاد القومى ، ولكنه لم يحقق آمال الناس وأفضى إلى تبرمهم بسبب وضع الحكومة الصناعة والتجارة تحت وصايتها وبسبب الإفراط فى سن القوانين ، ومنع تصدير الغلال الى الخارج ، وتقييد حرية الانبجار بها فى الداخل واختناق الصناعة الصغيرة بنظام الطوائف وارهاق الصناعة الكبيرة بمختلف اللوائح حتى لم تعد صالحة لقضاء حاجات الناس . وقد أفضى كل هذا الى وهن عقيدة الناس فى هذا النظام الاقتصادى القائم على تدخل الحكومة المتناهى .

§ ١٤ — الطبيعيون أو الفيزيوقراطيون : أخذ فلاسفة القرن الثامن عشر مثل روسو فى الاشادة بمحاسن الحرية وتعظيم الطبيعة ، وردد الاقتصاديون صدى هذه الآراء وأودعوها فى كتبهم وقاموا بدعاية قوية لجانب الحرية . وأول من قام فى وجه التجاريين الطبيعيين وعلي رأسهم كسنى Quesney طبيب لويس الخامس عشر (١٦٩٤ — ١٧٧٤) وديبون دى نور Dupont de Nemour والمركز ميرابو

(١) Thomas Mun : England's treasure by foreign trade ; or the balance of our trade the rule of our treasure 1664.

وغيرهم . وكان أهم ما شغل أفكارهم اعتقادهم أولا بوجود نظام طبيعي يجب أن يسيّر الناس على مقتضاه وأن القوانين الوضعية يجب أن تكون وفقا للقوانين الطبيعية وأنه يجب ترك هذه القوانين تعمل دون أن يقف أحد في طريقها . وتتلخص عقيدتهم في الجملة المشهورة *Laisser faire laisser passer* أى دع الناس تعمل بالكيفية التي يرونها وبحسب أهوائهم ودع الأشخاص تنتقل من مكان الى آخر ومن إقليم إلى آخر دون أن يرهقوا بالمكوس .

وثانيا تفوق الزراعة على الصناعة والتجارة . واعتبار الأرض بمصدر الارزاق وأنها هي التي تعطى « المحصول الصافى » وأن جميع الطبقات خلا طبقة الزراع قيمة غير منتجة .

وكان المبدأ الاول حقيقا بان يكون أساسا لعلم الاقتصاد إذ لا يصلح الاحوال والوقائع أيا كانت قواما لعلم ما إلا بقدر ما يتوافر بينهما من روابط تجعلها متعلقة بعضها ببعض . واذن لا يكون ما أقره المبدأ الفيزيوقراطى بذلك علما حديثا فحسب بل سياسة جديدة أيضا ، كان مقدرا عليها أن تبقى ثابتة الاركان قرنا من الزمان وأن تأتى بجلائل الاعمال متسمية باسم « السياسة الحرة » .

ومن سوء حظ الفيزيوقراطيين أنهم كانوا غير موفقين في فهمهم معنى الانتاج والثروة اذ قصروها على الزراعة فراجعوا بذلك عن دقتهم ولم يسايروا معنى الانتاج اذ كان النظام الصناعى الرأسمالى قلب قوسين أو أدنى من الاستواء على عرش السيادة للاقتصادية وهم لا يدرون فتحت هذه الغفلة الابواب للنمى على آرائهم .

§ ١٥ — آدم سميث (١) : فى الوقت الذى نما فيه الاقتصاد السياسى فى

(١) ولد آدم سميث فى Kirkaldy من أعمال ايتوسيا فى سنة ١٧٢٣ وخالف استاذة متشور فى كرسى فلسفة الاخلاق بجامعة جلاسجو . وفى سنة ١٧٥٩ طبع كتاب « المواعظ الاخلاقية » . وجاب خلال فرنسا وسويسرا من سنة ١٧٦٤ الى سنة ١٧٦٦ واتصل بفيلسوفى الفرنسين مثل *Alamport* و *Diderot* . وبمعلمى الطبيعيين . وفى سنة ١٧٨٦ طبع كتابه الشهير « ثروة الامم » . وتوفى فى سنة ١٧٩٠ .

فرنسا بشكل خاص بدأ الاقتصاد السياسي أن يكون له شأن في جامعات بريطانيا العظمى وبخاصة في ايتوسيا . وقد نشأ الاقتصاد في أحضان أساتذة الفلسفة وهذا يعال الصفة النظرية والاستنتاجية التي لازمت الاقتصاد الانكليزي السكسوني حتى الوقت الحاضر فقد كان Hutcheson أستاذاً للفلسفة والاخلاق من سنة ١٧٣٠ الى سنة ١٧٤٦ بجامعة جلاسجو وكان أستاذاً لآدم سميث ، ودافيد هيوم D . Hume (١٧١١ — ١٧٧٦) فقد اشتملت رسائله Essays على ابحاث عميقة تناولت بعض المسائل الاقتصادية كالنقود ، والتجارة الخارجية ، وسعر الفائدة ، والسكان والدين العمومي ، وكان لتعاليمه أثر كبير في آدم سميث . لكن الاقتصاد كان في حاجة الى من يحرره من العناية بالمسائل الخلقية وقد استطاع آدم سميث بفضل ثقافته الفلسفية أن يدخل في دراسة الاقتصاد فكرة السببية والقانون العلمي .

ومع أن آدم سميث مدين بالشئ الكثير الى أساتذته وبخاصة الى هيوم Hume فقد خرج عن تعاليمهم . وقد كانت طريقته العلمية وتكوينه العقلي سبباً في اعطاء كتاباته صفة العبقرية وجعلتها تختلف اختلافاً كبيراً عن كل ما كتبه الاقتصاديون الانكليز من بعده . وكتابه ثروة الامم كان عنواناً على تطور حاسم في تطور الاقتصاد رجح به مذهبه سائر المذاهب الاخرى زهاء جيل من الزمان وكفى مؤلفه لهذا السبب بأبي الاقتصاد (١)

ويدل عنوان هذا الكتاب على أنه يحتوي على مشاهدات وملاحظات ومعلومات وقف على تدوينها وتنسيقها عقل دقيق حيث كان عبقرياً فيما تخيله من انقلاب اقتصادي لم يلبث أن وقع طبقاً لما منح في فكره وفيما ذهب اليه من استنكار مبدأ الفيزيوقراطيين في الزراعة اذ رد الى الصناعة مركزها المشروع في

(١) يقول جيد « وأكبر الظن عندي أن في هذه الكنية عينا كثيراً من المبالغة » ويرى معظم الاقتصاديين الفرنسيين ان أبوة الاقتصاد ترجع الى الطبيعيين .

انتاج الثروة وقد كان بارعا في تأييده مبدأ الايمان بالقوانين الاقتصادية واطلاق الحرية على أن يكون هذا المبدأ على الاقل قاعدة عملية للاسترشاد بها. لذلك لم يكن من الاحرار المغالين إذ كان يرى ضرورة تدخل السلطات العامة في بعض الاحوال وحارب آراء التجاريين وكان من أنصار حرية التجارة الدولية

وقد قسم مؤلفه الى خمسة كتب بحث في الكتابين الاولين « في الاقتصاد السياسي » وفي الكتاب الثالث « اختلاف الثروة في مختلف الامم ». والكتاب الرابع « مذاهب الاقتصاد السياسي وتاريخ المذاهب والسياسة الاقتصادية » وفي الكتاب الخامس « دخل الملك أو الجمهورية — علم المالية »

والكتابان الأولان هما اللذان يشتملان على المهم من آراء مميت الاقتصادية فبدأ بالبحث في تقسيم العمل ثم تكلم على الانتاج والتوزيع وبسط في الكلام على التوزيع ونظرية القيمة وكيفية تكوين الدخل ثم تكلم على الائتمان .

وكان يرى أن العالم الاقتصادي عبارة عن مصنع متسع الأرجاء يسود فيه تقسيم العمل بين ملايين السكان ، وفي هذا المصنع تشترك كل العمال من جميع الطبقات في انتاج الثروة لا طبقة الزراع فقط كما ذهب اليه الطبيعيون فرد الى الصناعة مركزها المشروع في انتاج الثروة وأبان أن عمل الانسان لا الطبيعة هو الذي يخلق ثروة الامم وأن تخصص العمال يجعل العمل أكثر انتاجا ، وفي هذا المصنع قد يعمل الناس مدفوعين بمختلف البواعث لكنهم يعملون في الجملية يباعث المصلحة الشخصية لتحسين حالتهم الاقتصادية ويأتي هذا الباعث بأحسن الثمرات . والنظم الاقتصادية التي هي ثمرة نشاط الافراد هي أبداع النظم لأن الناس تعمل بلا فكر ولا روية ، لتحقيق أغراض ربانية ، وقد كان آدم مميت من المتفائلين لكن تفاؤله قاصر فقط على الانتاج . اذ كان يرى أن الثروة ليست موزعة بين الناس على أعدل وجه .

وكان من الأحرار الذين يفضون تدخل الدولة في الأعمال الاقتصادية لانه كان لا يعتبر هذا التدخل عديم الجدوى فحسب بل ضارا ولكنه لم يكن ممن الأحرار المغالين اذ كان يرى ضرورة تدخل السلطات العامة في بعض الاحوال

وكتاب آدم سميث من أمتع الكتب وأسهلها فهما ومازال حافظا لجذته الى يومنا هذا وقد قال عنه باجوت Bagehot « أن حياة كل فرد في انكلترا بل في العالم تحسنت بفضل كتاب آدم سميث » واذا كانت آراؤه تراءى في بعض المواضع متقلبة أو متناقضة فان هذا يرجع الى ثاقب فكره وادراكه تعقد المسائل الاقتصادية التي تجد في النظريات المتعلقة بها عدة تفسيرات .

وما كاد يظهر هذا الكتاب حتى لاقى نجاحا كبيرا ولم تمر سنون قليلة على ظهوره حتى نقل الى كل اللغات . لكن هذا الكتاب لم يحدث في موطنه التأثير الذي أحدثه في الخارج ولم يجد آدم سميث اتباعا الا في قارة أوروبا

§ ١٦ — جاب باتست ساي : وأول من قفا أثر آدم سميث هو الفرنسي J. B. Say (١٧٦٧ — ١٨٣٢) وكان في نشأته مستخدما في متجر ثم اشتغل بالتحرير في الصحف فصاحب مصنع فأستاذاً بمدرسة الفنون والصنائع في كلية فرنسا Collège de France وقد قرأ اتفاقا كتاب آدم سميث فشغف بهذا العلم الجديد ووضع في سنة ١٨٠٣ كتاباً في الاقتصاد السياسي ثم نقحه وأعاد طبعه في سنة ١٨١٤ وطبع مطولا في سنة ١٨٢٦ ، واستعان بكتاب آدم سميث الذي كان يفوقه في العلم والاطلاع . وأخض ما عني به ساي ابرازه في علم الاقتصاد خصيصه الوصف التي يمتاز به العلم الطبيعي . فقد عرف آدم سميث الاقتصاد بأنه « العلم المقصود به ثراء الشعب وولى الامر » فحدد بهذا التعريف غرضه العملي اذ جعله الى الفن أقرب منه الى العلم . وقد صحح ساي هذا التعريف فقال بأن « الغرض من الاقتصاد هو الارشاد الى طرق تكوين المال وتوزيعه واستهلاكه » يريد أن الامور كلها تتم

في النظام الاقتصادي وتسير كآلة كما تم ونجى الوظائف الرئيسية في الحياة الطبيعية كالتنفس والدورة الدموية والحركة الهضمية . وبسبب حسن تبويب هذا الكتاب ذاع وانتشر ونقل الى لغات أوروبا ولم يصف ساي الى العلم الاقتصادي الا الشيء القليل كنظرية الاسواق . والى ساي يرجع فضل نقل آراء ممبث الى حارة أوروبا في أسلوب ممتع

١٧٥ - الاقتصاد النظري في القريم: ريكاردو ومالطس وستوارت مل :
في الوقت الذي بدأت تنتشر فيه آراء ممبث في أوروبا ظهرت في انكلترا آراء جديدة بتأثير ريكاردو (١٧٧٢ - ١٨٢٣) وقد كان من رجال المال الموقنين في أعمالهم . وبعد أن جمع ثروة طائلة عكف على البحث والمذاكرة وقد قرأ كتاب آدم ممبث وتوافر على بحث المسائل النظرية في علم الاقتصاد ، وطبع كتابه في الاقتصاد السياسي في سنة ١٨٠٧ وهو لا يشتمل الا على نظرية التوزيع ونظرية التجارة الخارجية وبعض فصول في الضرائب ، وقد كانت طريقته في بسط الآراء معيبة وليست كل النظريات التي شرحها من بنات أفكاره فقد اقتبس نظرية التوازن في التجارة الخارجية من هيوم Hume ولكنه يعتبر في الجملة عبقرياً ومن ذوى العقول الكبيرة ورغماً من رداءة طريقة بسط آرائه فانك تلاحظ قوة عظيمة في ارتباط أفكاره .

وقد بدأ نظرية التوزيع بشرح نظرية القيمة ، ومع أنه لا ينازع في ان المنفعة هي الشرط الأول للقيمة فقد كان يعتبر القيمة البدلية العادية متوقعة على نفقة الانتاج وانها تتوقف في النهاية على « العمل » ولكنه لاحظ فيما يختص بانتاج الحاصلات الزراعية أن نفقة انتاجها تختلف بالنسبة لكل الملاك بسبب اختلاف خصب الأراضي .

ولما كان ثمن السوق يتحدد بأعلى نفقة لانتاج الحاصلات اللازمة لقضاء حاجات

الناس لذلك يوجد للملاك المجدودين دخل اضافى وهو « الربيع » ومن جهة أخرى تقتضى زيادة السكان زراعة الاراضى الاقل خصباً وهى تستلزم نفقات كثيرة. لذلك تتجه أثمان المواد الغذائية نحو الارتفاع وهو ما يترتب عليه زيادة الربيع بالنسبة للملاك الأقدمين . أما بالنسبة للأجراء فيرى ريكاردو بأن الاجرة ولو أنها تتوقف على كمية رأس المال وعدد العمال لكنها لا تهبط الى ما دون القدر الضرورى لحياة العمال وأنها تميل الى الارتفاع بالقدر اللازم لملافاة ارتفاع أثمان المواد الغذائية وبذلك لا تستفيد طبقة العمال من هذه الزيادة أما الرأسماليون فيرى ريكاردو بأن نصيبهم لا بد أن يقل بسبب زيادة أجور العمال أى أن الارباح تأخذ فى النقصان حتى يصير ادخار رؤوس الاموال غير مشر وعند ذلك يصل الى حالة الجمود *Etat stationnaire* بينما يستمتع الملاك بدخل متزايد . وهذه النظرية على ما فيها من خلل كان لها تأثير كبير فى تطور الاقتصاد وقد كانت سلاحاً لمحدثين فقد استعملوها لاثبات كون وخصومهم فى مناقشاتهم

وقد اتبع ريكاردو الطريقة الاستنتاجية ووضع نظريات قاطعة *tranchante* مانعة *exclusive* تقوم على عدد قليل من الآراء يتردد ذكرها فى كل مناسبة وهو ما سهل اصطباغها بصبغة المذهب ، ومن هذه الوجهة يعتبر ريكاردو الواضع الحقيقى للاقتصاد السياسى الانكليزى وقد بلغ من تأثيره ان بعض الاقتصاديين المصريين كالأستاذ مارشال لا يفتأ يربط آراءه بآراء هذا الامام القديم

ومجدربنا ان نذكر توماس مالتس (١٧٦٦ — ١٨٣٤) وقد كان راعياً فى كنيسة وأستاذاً للتاريخ فى كلية *Haileybury* وطبع فى سنة ١٨٢٠ كتاباً فى الاقتصاد اشتمل على آراء ممتعة لكنه لم يشتهر الا برسالة « السكان » التى طبعها غفلاً من اسمه فى سنة ١٧٩٨ ثم أعاد طبعها باسمه فى سنة ١٨٠٣

وكان لريكارد أتباع كثيرون فى النصف الاول من القرن التاسع عشر

ما زالت ترد أسماءهم في كتب الاقتصاد الحديثة مثل Mac-Culloch وقد طبع كتابا في الاقتصاد في سنة ١٨٢٣ والكولونيل Torrens وجيمس ميل James Mill وطبع كتاباً في سنة ١٨٢٣ وناسو سينيور N. Senoir وظهر كتابه سنة ١٨٣٦

ثم ظهر جون استورات ميل J. S. Mill (١٨٠٦ - ١٨٧٣) وكان فليسوبا واقتصاديا. وظهر كتابه في الاقتصاد في سنة ١٨٤٨ وهو كتاب حسن التبويب تكلم فيه على (١) الانتاج (٢) التوزيع (٣) المبادلة (٤) تأثير التقدم الاجتماعي في الانتاج (٥) تأثير الحكومة. ولا يشمل هذا الكتاب في جملته على آراء طريقة ولكنه شرح وأضاف آراء جديدة الى آراء ريكاردو بطريقة سهلة. وتضمن معلومات كثيرة. وقد اتبع الطريقة الاستنتاجية وكان شغوفاً بوضع القوانين العامة والاساليب العلمية وبإيجاد التناسق في غضون الشعب. وكان يعتقد أنه أضاف شيئاً جديداً الى علم الاقتصاد بانياته ان التجارة الدولية، بالرغم من استعمال النقود ترجع الى فكرة المقايضة وأن تأثير النقود في تسوية المبادلات يفضي الى أن تتم المبادلة كما لو كانت النقود غير موجودة. ولا تخلو بعض عباراته من الغموض والارتباك.

وقد وقع في بعض اخطاء في التفكير. ولكن حسن نيته كان بعيداً عن كل شبهة. وكان بعيداً عن تقرير نظرياته تبعاً لاهوائه وكانت آراؤه متفقة مع التشاؤم المستفاد من نتائج نظرياته، ومع أنه كان أكبر ممثل للمذهب الحر القديم إلا أنه كان يقول ببعض اصلاحات اشتراكية مثل إلغاء نظام الأجور والاستعاضة منه بالاشتراك التعاوني في الانتاج وامتناع الحكومة على الريع بواسطة تقرير ضريبة عقارية وتحديد حق التملك بالميراث وأثرت فيه آراء كونت Conte وكانت

لآراء اتباع سان سيمون Les Saint Simonien أكبر أثر في آرائه وحاز كتاب مل شهرة كبيرة ومازال يقرأ الى وقتنا هذا في بعض الجامعات التي تدرس باللغة الانكليزية .

§ ١٨ — الاقتصاد في فرنسا . بينما كان الاقتصاد في انكلترا يأخذ اتجاهاً علمياً صريحاً انحط في فرنسا وأصبح عبارة عن مناقشات مذهبية، ويرجع هذا الى عدم تدريس علم الاقتصاد في معاهد العلم عدا كلية فرنسا ومعهد الفنون والصنائع حيث قام بالتدريس بعض مشاهير الرجال مثل روسي Rossi (١٧٨٧ — ١٨٤٨) وميشيل شفالير Michel Chevalier (١٨٠٦ — ١٨٧٩) ويوسف جارنييه (١٨١٣ — ١٨٨١) وقد نذكر بجانبهم الاقتصادي السويسري شربليه Cherbuliez (١٧٩٧ — ١٨٦٩) وقد وضع كتاباً فيها اسماء Précis de la Science Economique خيم عليه النسيان مع أن قيمة العلمية لا تقل عن كتاب جون ستوارت مل . وأخيراً ظهر كورنو Cournot (١٨٠١ — ١٨٧٧) ويعتبر مؤسس الاقتصاد الرياضي ووضع كتاباً باسم Recherches sur les principes de la théorie des richesses . على ان الشهرة كانت من نصيب الجدليين والكتاب الذين اعتنقوا الآراء الحرة وحاربوا الاشتراكية في مهبها، مثل شارل دينوييه Ch. Dunoyer (١٧٨٦ — ١٨٦٢) فقد كان صحفياً ثم قاضياً وطبع كتاباً سنة ١٨٤٥ . وقد كمل هذا الكتاب تحليلات سي Say وبين فيه تأثير الحرية في التقدم الاقتصادي والعقلي والخلق وقد كان تفاؤله في الحرية مقترناً بأحكام جائزة على العمال ومن أقواله الماثورة « ليس لطبقة العمال إلا أن تعتبر نفسها مسئولة عن شقاؤها » وأحرز فردريك باستيا (١٨٠١ — ١٨٥٠) شهرة عظيمة وكان في أول أمره قاضياً للمصالحات ثم نشر في سنة ١٨٤٤ مقالات ورسائل بأسلوب لطيف شيق وختم حياته بكتابه الشهير Les harmonies économiques . ولم يصف شيئاً

جديداً الى الاقتصاد ولكنه أذاع الآراء الحرة في الأوساط الفرنسية ويمتاز كتابه
بمحسن البيان واشترك في الحملة على الاشتراكيين ومهد السبيل لسياسة التجارة
الحرة في فرنسا.

§ ١٩ — **سيموندى** وليست : وتعتبر آراؤها رد فعل منبعث من ذبوع
المذهب الحر ، فقد تنبه الباحثون الى ما أحرزته الصناعة من تقدم ، عاد على أولياء
العمل بالثراء ولكنه ألحق بالعمال البؤس والشقاء ونسبوا ما يفتاب الامم من أزمات
دورية ، وما يعقبها من افلاس وبطالة ، الى المضي وراء الآراء الحرة وقد كان في طبيعة
الناقين على تلك الحرية الاقتصادية سيموندى *Sismonde de Sismondi*
(١٧٧٣ — ١٨٤٢) حيث نعى على الاقتصاديين في كتابه *Nouveau principes*
d'Economie politique عنايتهم بانتاج الثروة وإهمالهم البحث في توزيعها بالعدل
واستقبح ما يقتضيه أرباب الاعمال من شرور حيث يستخدمون النساء والاطفال بأجور
طفيفة ، وساعات عمل طويلة مضنية ، توصلوا الى تقليل نفقة الانتاج . وقد تشكك
في صحة القاعدة القائلة بتوافق المصلحة الفردية مع المصلحة العامة ونادى بضرورة
تدخل الدولة لحماية للضعفاء من الاقوياء ، ومنعاً لشرور المنافسة وتخفيفاً للازمات
الصناعية.

وقام الاقتصادي فردريك ليست الألماني (١٧٨٩ — ١٨٤٩) مبيناً مساوئ
مذهب الحرية في التجارة الدولية ، فأشهر حرباً على نظرية حرية التجارة باسم
المرافق العامة للامة ، وباسم القوى المنتجة التي يجب تشجيعها حتى لو تحمل
المستهلكون في سبيل ذلك بعض الاعباء المالية . ويعتبر ليست في طبيعة أنصار
المدرسة التاريخية

§ ٢٠ — **الاقتصاد في ألمانيا والمدرسة التاريخية** : نشأت هذه المدرسة
في ألمانيا في منتصف القرن التاسع عشر ، وأشهر مؤسسيها **روشر Roscher** . وقد

بسط في كتابه « دروس الاقتصاد السياسي وفقا للطريقة التاريخية » القواعد التي يجب الاسترشاد بها في دراسة الاقتصاد ، وهو في رأيه عبارة عن التاريخ الاقتصادي ، فقد قال « التزمنا أن نصف في مصنفنا رغائب الأمم ، وشعورها في المسائل الاقتصادية والمقاصد التي تابعوها وحققوها ، وأسباب ذلك ، ولا يمكن تحقيق هذا الغرض الا اذا اتصل الاقتصاد بالعلوم التي تعنى بالحياة القومية وبخاصة تاريخ القانون والتاريخ السياسي وتاريخ الحضارة » . ولم يقصد روش سوى أن يكمل نظريات الاقتصاد المعروفة بتاريخ الحوادث والآراء الاقتصادية فعرض تلك النظريات و اضاف اليها الاحداث والآراء الاقتصادية القديمة

وجاء على عقبه برينوهيلد براند Bruno Hildebrand واعتبر الاقتصاد انه « قوانين التطور الاقتصادي للام » وأنكر وجود « قوانين اقتصادية طبيعية » كما ذهب الى هذا الاقتصاديون الاقدمون

وقام من بعده كارل كنيس Karl Knies فبالغ في النعي على القوانين الاقتصادية ، بل نازع في صحة ما سماه هيلدبراند « قوانين التطور الاقتصادي » وليس ثبت الا « اقيسة » لا قوانين وليس الاقتصاد الا تاريخ الآراء الاقتصادية في مختلف العصور ممزوجا بالتطور التاريخي للامة .

واذا كان هؤلاء الاعلام وجهوا نقدهم الى الاقتصاد القديم لكنهم لم يتفقوا على موضوع وماهية الاقتصاد وتركوا لغيرهم تطبيق آرائهم . وقد قامت بهذه المهمة « المدرسة التاريخية الحديثة » لمؤسسها شمولر Schmoller وهو لا ينكر صراحة وجود قوانين اقتصادية طبيعية ولكنه يجزم باستحالة كشف هذه القوانين بواسطة الطريقة الاستنتاجية . كما أنه تشكك في قوانين التطور التي قال بها هيلد براند ، متسائلا : هل تكون الحياة الاقتصادية وحدة؟ وهل هي تمثل تطورا متطابقا؟ وهل تنجها الحياة الاقتصادية نحو التقدم ؟

وقد عدل الاقتصاديون الالمان منذ سنة ١٨٦٠ عن المسائل النظرية وعكفوا على دراسة المسائل العملية وبخاصة الاجتماعية ، وعنوا بالبحوث التاريخية والوصفية فدرسوا نظم القرون الوسطى ، والعصور القديمة ، والمذاهب القديمة ، والتاريخ الاجتماعى ، والاحصاء ، والنظام الاقتصادى ، حتى شرق الاقتصاد بالتاريخ الاقتصادى وأبدلوا فكرة الاطلاق والابدية التى قال بها الاقتصاديون الاقدمون « بفكرة النسبية » لانه لا يمكن عملا وضع تشريع اقتصادى يسرى فى كل زمان ومكان ، ويجب أن يكون التشريع الاقتصادى متفقا مع الظروف المتغيرة فى الزمان والمكان (انظر ص ١٣)

وقد كان لهذه المدرسة أثر فى فرنسا وفى انكلترا حيث وضعت كتب مستوحاة من الطريقة التاريخية (١)

ومنذ هذا العهد توطدت أصول الاقتصاد وظهر فى صورته التقليدية Classique ولكن لم يلبث أن تعددت مذاهبه بسبب ظهور الاشتراكية

الفرع الثانى — المذاهب الاقتصادية الحديثة

ترجع المذاهب الاقتصادية الى ثلاثة أنواع . وهى المذهب الحر والمذاهب الاشتراكية والمذاهب الاصلاحية

§ ٢١ — المذهب الحر : وأشباعه الطبيعيون وآدم سميث ، وسائى ، ومل وتنحصر تعاليمه فيما يلى : (١) يدين أنصار هذا المذهب بوجود قوانين طبيعية قوية تسوس الجماعات البشرية ولا قبل لها بتغييرها . وتقتصر مهمة الاقتصادى تجاهها على استطلاع كنهها ، ويتعين على الافراد والحكومات تنسيق سلوكهم على مقتضاها (٢) ويعتبرون الجهد الفردى هو المحرك الوحيد للتطور الاجتماعى

(١) Cunnigham Growth of English industry; Ashley: History of economic doctrines in the middle ages; Mr. & Mrs Sydney Webb History of Trade Unions; Booth: Life & labour of the people

وأن القوانين الطبيعية لا تقيد الحرية الفردية بل هي مظهر للارتباط المنبعث بذاته بين الافراد بما توحيه اليهم مصالحهم الفردية التي وان تنافرت في الظاهر تتجاذب في الواقع وتلتئم التئاماً هو قوام النظام الطبيعي الذي يسمو على جميع ما يسنح بالخاطر من التدابير الاصطناعية (٣) لذلك تقتصر وظيفة الدولة اذا قصدت توكيد عرى النظام الاجتماعي على تعزيز ملكة الابتكار الفردي وازالة العقبات والاقلال من التدخل الحكومي والنزول به الى القدر اللازم لضمان الأمن وحرية العمل . ولا يخلو هذا المذهب على بساطته من جلال وعظمة واليه يرجع فضل التمهيد لاقامة صرح الاقتصاد . لكن انصار المذهب استقبحوا شكوى العمال ، وراحوا يرون فيها النتيجة الحتمية لحركة التقدم ، والجزاء الحتمي للقاعدة التي تقضي على الناس بضرورة النظر في العواقب . وقد نحى أنصار المذهب الحر هذا المنحنى لتبرير النظام الاجتماعي لا لتأييد فكرة علمية صحيحة . ويمكن الرد على أنصار هذا المذهب بما يلي : (١) من الخطأ القول بان النظام الاقتصادي القائم هو نظام طبيعي . فقد أثبت التاريخ أن الملكية العقارية لا تستند على قوانين طبيعية بل غالباً ما كانت نتيجة حروب أو نتيجة قوانين كالوراثة (٢) أنه مع اقتراض أن القوانين الاقتصادية هي قوانين طبيعية ، فليس معنى ذلك استقرار الاحوال المترتبة عليها ، إذ من الجائز أن تكون هذه القوانين داعية الى الانقلاب ، كما يجوز أن تنزع الى المحافظة على القديم . واذا كانت السنة الطبيعية هي سنة النشوء والتطور ، على ما يفهم من تعاليم العلوم المصرية فيتحتم القول بأن القوانين الطبيعية تفترض وجود فكرة النشوء والتطور . واذا كان انصار المذهب الحر يرون في نظام الملكية انه نظام قطعي ، فلاشترأ يكون يرون فيه حالة انتقالية . وكلا الفريقين يستشهد بالقانون الطبيعي (٣) وحتى مع اقتراض وجود قوانين طبيعية ، فلا يحق لنا أن نتخذها مساعاً للجزم بصلاحياتها ، لانه اذا كان نسيج العنكبوت من الاحداث الطبيعية ، ولكن كونه كذلك ليس

بالسوى للذبابة التي تقع في خيوطه . وليس أبعد من الصواب الادعاء بأن «الطبيعة خير الاطباء» ، لانه اذا وكل الى الطبيعة شفاء مريض من وبائه ، أو تضديد جريح فنادرا ما يفلت المصاب من مرضه أو جراحه . وهو ما يصدق على الحياة الاجتماعية ، ولكن بما أن علم الاقتصاد جاء متأخراً عن الطب فمن الكياسة أن تمتنع الحكومة عن العمل ، خيراً من التدخل على غير هدى .

§ ٢٢ — المذاهب الاشتراكية : لم ترسخ قواعد الاشتراكية إلا بعد أن تم لعلم الاقتصاد كيانه العلمى . وترجع تعاليم الاشتراكية الى النقد ويمكن تلخيصها فيما يلى : —

ترى الاشتراكية أن الحالة الاجتماعية قائمة على الجور إذ تخول طائفة قليلة من الناس ابتزاز الجماعات وتسخيرها في مصالحها وأنها لهذا السبب مضادة لروح الاقتصاد بما تجره من الاسراف في الجهود والاموال على غير جدوى

وتنزع المذاهب الاشتراكية مع تفاوت في الشدة والضعف الى الثورة والانتقال وترى أن الثورة من ضروب النشوء العادية . وتقصد بالثورة الانفصال الفجائى نتيجة جهود مستكنة كالزلازل وتوثب الجبال فانهما من عوامل تحديد الشكل الحالى للكرة الأرضية . وفرخ الفروج فانه لى ينقف عن البيضة لابد له من أن يصدع بمنقاره قشرها

وتعتمد المذاهب الاشتراكية على مذهب الجبرية ، وقد توكلت هذه التعاليم فى مذهب ماركس باسم مذهب المادية التاريخية ومعناه ان الاحداث الاقتصادية وبخاصة ما يتصل منها بالانتاج تحدد الاحداث الاجتماعية ، وان تغيير طرق الانتاج غير الروابط الاجتماعية .

وتعمل هذه المذاهب الى جعل ما هو معتبر الآن من اختصاص ارباب

الاعمال ، في اختصاص المصالح العامة حتي يمكن تحويل المنشآت الفردية الى منشآت جماعية .

وأظهر صفات الاشتراكية الحاضرة أنها اشتراكية طبقات تقتضي أصولها تعارضاً بين طبقات الملاك وطبقات العمال لذلك تكون الاشتراكية عبارة عن إلغاء الملكية الفردية . وهي لا تنكر على الطبقات الرأسمالية ما لها من فضل في إقامة صرح المجتمع ، إلا أنها ترى أن هذه الطبقات أصبحت طفيلية ويجب أن يكون نصيبها القضاء . ومن ثم تقرر الاشتراكية مبدأ كفاح الطبقات . وتحاول إيجاد الملكية بالنسبة للجميع ما دام غرضها منتجات العمل الشخصي أي بقاء ملكية أموال الاستهلاك مع تجريد الملكية من مميزاتها وخصائصها التي تمكن من استغلال عمل الغير كالرهن والايجار .

وقد نجحت الاشتراكية كذهب قائم على النقد ، ولكنها كذهب يرمي الى البناء ، أي كخطة مرسومة لنظام اقتصادي يقصد به الى الابدال من النظام الذي نعيش فيه الآن ، مصيرها الى الفشل والخذلان ، فكل الاساليب التي اقترحت في الماضي لم تلبث أن نبذت . وآخر أساليبها وهو الذي أتبعته روسيا السوفيتية يتخبط ويتعثر فوق الاطلال والخراب .

§ ٢٣ - المذاهب الاقتصادية : وهي المذاهب التي تسلم بأن النظام الاقتصادي الحالي نتيجة قوانين طبيعية يستحيل هدمه دون اخلال بكيان الامة . لكنها تعترف بما ينطوي عليه هذا النظام من مظالم . وتتميز هذه المذاهب بنبذها مبدأ حرية العمل ، وتعنى بوضع أنظمة بمعركة الحكومة وتنظيم الجهود بواسطة الاشتراك Association كما أنها تنبذ التفرقة بين النافع والعادل ، وبين الاقتصاد والقانون والاخلاق كما توخاها الاقتصاديون ، وتريد أن تربط هذه الاشياء ببعضها ببعض

(١) الاشتراكية الحكومية : وتنزع الى توسيع اختصاصات الحكومة . وهي

لا تجارى المذهب الحر ولا اتباع الاشتراكية فيما يشعرون به من كراهية الحكومة ، وتعتمد على القوانين الوضعية أى على تدخل المشرع . وإلى هذا المذهب يرجع الفضل فى حركة تشريع العمال ، وإبرام المعاهدات بين الدول لتنظيم العمل تنظيمًا دوليًا ، وتعزيد الحكومات للمنشآت الاجتماعية ، وحماية الأطفال .

وقد أطلقت الاشتراكية الحكومية سراح وجهة النظر الضيقة التى تقيد بها أنصار المذهب الحر . فرأت فى مذهب « إطلاق حرية العمل » تفاؤلاً متناهياً يخرج النفوس ويدعو إلى التقرز وقررت وجوب تدخل الدولة فى الشؤون الاقتصادية وسن القوانين ، لأنها هى التى تخلق الحق . وأقوى اعتراض يوجه إلى الاشتراكية الحكومية هو عجز الحكومات عن الاضطلاع بالشؤون الاقتصادية (٢) مذهب التضامن : تنبئ العلماء للتضامن فى تقسيم العمل ، والمبادلة ، والوراثة ، وإن التضامن موجود فى الخير ، وهو أوضح منه فى الشر كسريان الأمراض بالعدوى والوراثة . ويرى أنصار هذا المذهب أن التضامن يجب أن يكون التزاماً قانونياً ، معالين رأيهم بما يأتى :

أولاً : إن التضامن ، باعتباره سنة طبيعية ، يثبت أن كل عمل يقوم به الإنسان ، ترتب عليه نتائج حسنة أو قبيحة . فإذا وجد بأئسئون تعين على الناس مساعدتهم ، لأن الناس على الأرجح هم سبب يؤسهم بما سلكوه من خطط عوجاء فى تدبير أعمالهم ، لذلك صار لزاماً على الناس اقتشال البؤساء من يؤسهم .

ثانياً : يجب أن يعلم الكافة أنهم وأولادهم عرضة لأن يكونوا ضحايا البؤس الذى وقع فيه غيرهم فأمرضهم تسرى عدواها إليهم وتقاىصهم تدنس أخلاقهم ، ومصلحة الجميع تقضى بانقاذهم من عللهم

لذلك يجب على كل فرد قادر أن يحمل نصيبه من هذا العبء
ويفترق التضامن عن الاشتراكية فى أنه يوطد دعائم النظام الاجتماعى من

ملكية ووراثية وما اليهما ويحترم ما يترتب عليها من تفاوت بين الناس الا أنه يلطف من الفروق الناشئة من هذا التفاوت بربط الضعفاء والاقوياء بروابط كثيرة كالجمعيات والشركات .

ولا ينكر هذا المذهب على الدولة حقها في التدخل لمنع فساد الجماعات وتدهور الاخلاق كوضع قواعد لتنظيم العمل ، والمساكن ، ومنع غش الطعام وتفهم طبقات الامة معنى التضامن بخلق أنواع شتى من التأمين والادخار . وقد لقي مبدأ التضامن تأييداً في فرنسا بما اخذته الدولة على عاتقها من تعويض الخسائر التي تكبدها سكان الاقاليم المحرقة بسبب الحرب الكبرى

(٣) المذهب الاقتصادي الطبيعي : جماع هذه المذاهب على اختلاف الوانها اعتقاد أنصارها بوجود قوانين طبيعية يجب تسميتها قوانين الهـاية . وان هذه القوانين الالهية اصابها الفساد بما تقع فيه الحرية الشخصية من عبث العابثين . وان هذا هو ما حدث فعلاً . اذ بخطيئة آدم صارت الدنيا الى غير ما كان ينبغي أن تكون عليه .

ويقترق أنصار هذه المذاهب عن المذهب الحر في أنهم لا يسلون بصلاحيـة النظام الاجتماعي مستندين في ذلك على أن واجب المرء أن لا يجارى طبيعته في رغائبها بل يكبح جماحها ويكسر من حدتها ويرون ان العلة الحقيقية لما يعانيه المجتمع ترجع إلى الايمان بالحرية . وانتقدوا النظام الرأسمالى ، والربح ، والفائدة ، وشركات المساهمة ، وحرية المبادلة والمنافسة

وتفترق عن الاشتراكية في أنها تستنكر كفاح الطبقات ، والمادية التاريخية . كما أنها لا تطبق الغاء الملكية والوراثية ولكنها لا تسلّم بأن الانسانية تستطيع أن تترقى بمحرك من ذاتها وأن الوسيلة العملية هي الثقة في الجمعية الحرفية كما كان الحال في القرون الوسطى مع ملاحظة نمشى هذا النظام مع روح العصر الجديد ، فينشأ

لهذه الغاية نقابات تعمل على تنظيم العمل من قبل المدة، والراحة الاسبوعية، والاجر الادنى، وتعمل على حسم المنازعات التي تقوم بين العمال وأولياء العمل على أن يكون للكنيسة ماكان لها من قوة في القرون الوسطى . وعلى أن ينضاف الى كل ما تقدم سلطة الدولة التعظيمية فتستوحى ماتضعه من النظم من القوى السالفة الذكر . وقد اعتنق هذه الآراء شعبة الكاثوليك .

وترى شعبة البروتستانت أن حل المشاكل الاجتماعية لا يكون الا من طريق التعاون « الفرد للمجموع والمجموع للفرد »

(٤) **مذهب لبلاى : Le Play** . يقول أنصار هذا المذهب بوجوب أن يكون الدين قوام النظام الاجتماعى ، وأنه ليس من سبيل الى اقرار هذا النظام الا اذا توطدت سلطة الاب ، رب الاسرة ، فى الاسرة وتوطدت سلطة ولى العمل فى المصنع ، وسلطة الدولة . الا أن سلطة الاب هى أهم الثلاث . وقد عنى لبلاى باحكام أواصر الاسرة الحديثة التي أصبحت مفككة وغير مستقرة . وقسم الاسر الى ثلاثة أنواع :

النوع الاول . الاسرة القريضة : famille patriarcale وهى التى تكون على نمط الاسرة الرومانية حيث كان لرب الاسرة *pater familias* سلطة الرئيس على أفراد أسرته . وكانت سلطته على أفراد أسرته مطلقة ، وكان هو المدير الوحيد للأموال التى تتكون منها ملكيتهم المشتركة . فاذا وافاه القدر المحتوم ، لم تنحل الاسرة ، بل تظل متحدة متضافرة خاضعة لسلطة رئيسها الجديد . وهذا النمط ما زال موجوداً فى بعض أنحاء القطر المصرى ، ولو أن عدده آخذ فى النقصان .

النوع الثانى . الاسرة الحديثة . وتوصف بأنها غير ثابتة ولا مستقرة وتبدو عليها الخصائص الآتية : يعيش افراد هذه الاسرة عيشة مشتركة ما دام رب الاسرة حيا . لكن درجة الاشتراك تهبط الى أدنى حد ، لان افراد الاسرة يعملون

في مختلف الاعمال ، ويتملك كل فرد منهم ثمرة عمله ، وتراهم يهجرون بيت الاسرة في الحين الذي يستطيعون فيه كسب ما يقوم أودهم . واذا حضرت الوفاة رب الاسرة قسمت تركته بين ورثته ، وانحلت الاسرة .

النوع الثالث . الاسرة المناصلة . *Famille souche* وتقوم على أساس

إعطاء رب الاسرة حق تملك كل ثروته الى الوارث الذي يختاره ، أى الى أجدرهم لأن يكون خلفا له . انما بشرط أن يلتزم هذا الوارث بواجبات رب الاسرة نحو أخوته وأخواته ، فيجعل لهم مكانا في منزل الاسرة ، ويمدهم بالمال اللازم عند اختيارهم لمصائرهم . وبهذه الكيفية يكفل بقاء الاسرة ، وتبقى التقاليد ، وتبقى الأعيان التي تتنافر طبيعتها مع القسمة سليمة فلا تباع الحصص ، كما هو الحال الآن ، كلما تعذر على وارث الاحتفاظ بها ويرى لبلاى ضرورة ادخال هذا الاصلاح حتى تستحيل الاسرة الرحالة الى أسر آرية (ثابتة في الأرض)

الفصل الثالث

في بعض مبادئ أساسية

المبحث الأول - في الأموال

§ ٢٤ - في ماهية المال ^(١) : تبذل الناس الجهود لتحصيل ما هو

ضروري أو مرغوب فيه لقضاء حاجة انسانية . وتسمى الأشياء التي لها هذه الخصيصة أموالاً وقد يعتبر الفرد العادي أن الأموال هي النقود غير ناظر إلى النقود في ذاتها بل إلى قيمتها التبادلية ولأن مجموع الأموال التي يختص بها شخص أي ثروته تتكون من أشياء تشتري وتباع بالنقود . واعتبار المال بهذا المعنى هو من المعاني الثانوية لأن الأموال كانت موجودة قبل أن توجد النقود وقبل نشوء المبادلة أو المقايضة بين الناس . كذلك ليست كل الأشياء المرغوب فيها مالا فقد تكون الصداقة ذخراً للإنسان ولكنها ليست من الأموال في شيء . لذلك يشترط في المال من الوجهة الاقتصادية أن تتوافر فيه الشروط الآتية :

- (١) يجب أن يكون نافعاً مباشراً أو بالواسطة أي صالحاً لقضاء حاجة انسانية بقطع النظر عن كون هذه الحاجة مغايرة للدين أو الآداب
- (٢) أن يكون قابلاً للتملك . فيخرج ما تتنافر طبيعته مع فكرة التملك كالضوء والهواء .

(١) المال في اللغة هو ما ملكته من جميع الأشياء ويطلق على القليل والكثير من المقتنيات وإنما يفرق بين ذلك في النعوت فيقال مال قليل ومال جليل . وفي الشريعة ما يمكن ادخاره لوقت الحاجة وفي القانون « كل شيء نافع للإنسان يصح أن يستأثر به شخص دين غيره » وبعبارة أخرى يملكه (فتحي زخلول شرح القانون المدني ص ٤٤) والثروة لغة كثرة المال وقانوننا مجموع الأموال التي يختص بها شخص فيقال ثروة فلان وثروة الأمة المصرية

(٣) أن يكون قابلاً للتداول أى يجوز تملكه بعقد من عقود المعاوضات كالبيع والمقايضة أو بعقد من عقود التبرعات كالهبة والوصية أو يمكن رهنه أو تأجيره وبعبارة أخرى يجب أن يكون قابلاً لتعلق الحقوق فلا تعتبر فصاحة المحامى ونطس الطبيب من الأموال الاقتصادية وليس معنى ذلك أن المال لا بد أن يكون من الأشياء الحسية فالمنافع يكون مصدرها خدمات Services كغناء المغنى ومحاضرة المدرس وكلاهما يتقاضى ثمناً وما يعطيه عوض ذلك ليس من الأشياء المادية . على أن الخدمات بما تحدثه من الأثر فى البيئة التي يعيش فيها الإنسان يمكن اعتبارها هذه الوجهة من الأشياء الحسية. لكن إذا قصرنا الأشياء المادية على كل ماله وجود حسي فلا تعتبر الخدمات من هذه الأشياء ولو أنها نافعة وقابلة للبيع . وكما سما مستوى الحضارة تعددت صور الخدمات .

وفى الحق أن التفرقة بين السلع والخدمات هى أقل شأنًا مما قد يبدو أول وهلة لأن ما يبغيه الإنسان فى الاثنين هى الخدمات . فالسلعة لا تقتنى لذاتها بل من أجل منافعها أى الخدمات التى تؤديها فقد يتساوى الأمر إذا كان القارب تحركه آلة بخارية أو سواعد النوتية أو إذا كان مصدر النغمات فونوغراف أو موسيقار ولا فرق بين الاثنين إلا فى كون الخدمة تزول أثناء تأديتها أما السلعة فتبقى وتستطيع أن تقدم خدمات أخرى فى المستقبل . لذلك يمكن اعتبار السلعة بأنها مستودع خدمات تقضى بحزاة أو منجمة . على أن هذه التفرقة تعوزها الدقة العلمية فبعض الأشياء كاللحم والتلج يهلك أثناء استعماله لذلك لا يعتبر الدوام مقياساً صحيحاً . وقد تكون الخدمة الغير المحسوسة الزائلة أبعد غوراً وأبقى أثراً وأعظم أهمية من السلعة الباقية . فما يقدره الإنسان هو نوع الخدمة لاسرعة زوالها أو تكرار حدوثها . والحقيقة هى أن السلعة خدمة متبلورة أو سلسلة خدمات متعاقبة وأن المال هو ينبوع منافع وليست المنافع إلا خدمات سواء أ كانت هذه الخدمات متحيزة فى شيء مادى أم لا .

(٤) أن يكون متقوماً أى أن يكون له قيمة تبادلية بمعنى أن يقبل من يريد اقتناؤه أن يعطى بدلا عنه مالا آخر. لذلك يجب أن يكون نادراً بالنسبة للحاجات التي يراد قضاؤها. فالماء والرمل لا قيمة لهما لمن يقيم على شاطئ نهر لكن الماء والرمل لهما قيمة بالنسبة لسكان المدن.

§ ٢٥ في أموال الاستهلاك وأموال الإنتاج : (١) أموال الاستهلاك هي التي تقضى حاجات الانسان فوراً وبلا واسطة كالملابس والمأكولات والمنازل والفراش والرياش.

(٢) وأموال الانتاج هي التي تستخدم في إنتاج أموال جديدة وتنقسم الى أموال خامة وأموال آلية. فالأموال الخامة أو المواد الأولية هي التي لم تعد بعد للغرض المقصود منها وما زالت على حالتها الأولى لا تصلح للاستهلاك إلا إذا طرأت عليها تغيرات متعاقبة، وتتراوح الأطوار التي تمر بها كثرة وقلة حسب طبيعة المادة وحسب حضارة كل أمة، فجلود الحيوانات لا تعتبر خامات بالنسبة للأمم المتبربرة لكنها تعتبر خامات بالنسبة للأمم المتحضرة. والخشب المقطوع من الأشجار يعتبر من الخامات بالنسبة للرجل المتحضر ولا يعتبر هكذا بالنسبة لسكان الغابات. فاعتبار الشيء من الخامات أو من الأشياء المعدة للاستهلاك يتوقف على درجة الحضارة وتقدم أو تأخر الصناعات العملية

وقد تعتبر خامات ما هي في الواقع أشياء مصنوعة. فالنساج يعتبر خيوط الحرير والقطن خامات مع أنها مرت بعدة أدوار صناعية.

والأموال الآلية هي التي يفتنع بها في انتاج أموال أخرى أو تساعد على تغييرها. فتعتبر من أموال الانتاج الأرض والآلات الزراعية والصناعية والمنشآت الثابتة كالكبارى والانفاق والجسور وكل المباني التي تستخدم في الصناعة والأشياء التي تساعد على الانتاج كالبتروول والفحم والنقود التي تعتبر أداة للمبادلة.

ويجب ملاحظة أن المال قد يعتبر من أموال الاستهلاك أو أموال الانتاج حسب كيفية الانتفاع به ، فالفحم قد يستعمل للدفع أى للاستهلاك وقد يستعمل لإدارة المصانع أى للانتاج ، وأموال الاستهلاك لا ينتفع بها إلا باستهلاكها مرة واحدة كالطعام وقد لا تنفذ باستعمالها مرة واحدة بل قد تبقى شهوراً أو أحقاباً كالملابس والمنازل . وكذلك الحال بالنسبة لأموال الانتاج فمنها ما يهلك بمجرد استعماله كالفحم أو يبقى قروناً كالطرق والنفق

§ ٢٦ - في أهمية أموال الانتاج الآتية : يمد الانسان أموال الانتاج في الطبيعة أو يحصل عليها بالعمل . ويلاحظ أن الناس في العصور الحاضرة تعنى كثيراً وتخصص جزءاً كبيراً من حياتهم لإيجاد أموال الانتاج التي هي واسطة الحصول على أموال الاستهلاك بدلا من العمل على الحصول عليها مباشرة . أى أنهم يحصلون على أموال الاستهلاك بطريق غير مباشر . ولم تتم للانسان السيادة والغلبة على جميع الكائنات إلا بإيجاد وتحسين وسائل الانتاج . وثروة الامم المعتمدة على عمر الاحقاب ، لافى زمن معين ، هي ماثورة من أموال الانتاج التي تستطيع بواسطتها انتاج أموال الاستهلاك في الحال ، واثرتها من جديد كلما نضبت . وإذا كانت الامم الحاضرة وصلت الى رفاهيتها وكملة لها مرافق الحياة حتى فاقت في رفاهيتها كل ما عرفته المدينيات القديمة فالفضل في ذلك يرجع الى التحسين الصناعي الذي طرأ على وسائل الانتاج بدرجة لم تبلغها أية أمة من الامم البائدة

§ ٢٧ - في الاموال المتكاملة Complementary goods وهي الاموال

التي تفتقر اجزاؤها بعضها الى بعض والتي يجب أن تتجمع اجزاؤها لكي تقضى الغرض المقصود منها . ودرجة افتقار هذه الاجزاء بعضها الى بعض تختلف من شيء الى آخر فالخذاء والقفاز والمصباح وأجزاء السفينة واضراب هذه الاشياء مفقورة اجزاؤها بعضها الى بعض بحيث أن الجزء بمفرده لا يصلح لشيء ما الا اذا

وجد بأزائه الجزء الآخر المكمل له . وقد تقل درجة الافتقار في بعض الاشياء فيمكن الانتفاع بجزء منها اذا لم يوجد الجزء الآخر المكمل له . لكن المنفعة تكون أقل في هذه الحالة مما لو كانت كل الاجزاء موجودة . فالجوادان المتماثلان المعدان لجرع ربة ، قد يبلغ ثمنهما سويا مائتي جنيه ، في حين أن كل جواد منهما اذا بيع على انفراد قد لا يتجاوز ثمنه الخمسين جنيتها

المبحث الثاني — في حاجات الانسان

§ ٢٨ — في تعريف الحاجة : يشير لفظ الحاجة معنى الفاقة أو العسر أو الضيق بسبب الحرمان من شيء أو هي نقص يرتفع بالمطلوب وينجبر به . ولكن يراد بالحاجة في الاقتصاد كل ما يصيبه اليه الانسان أو يرغب فيه حتى لو كان من الجواهر الكريمة كالملاس أو الزبرجد أو لفافة تبغ غالية الثمن أو زجاجة من الخمر المعتق أو مشاهدة تمثيل روائية . ولما كان النشاط الاقتصادي يرمى الى قضاء الحاجات فهي تعتبر المحرك الرئيسى للحياة الاقتصادية .

وحاجات الانسان لها ثلاث خصائص نذكرها فيما يلي : —

§ ٢٩ — في تعدد الحاجات : (١) كلما شابت ناصية الانسانية شعرت بحاجات جديدة لم تكن معروفة للاجيال الفائرة . فقد نشأت حاجات جديدة في الاوقات الحاضرة لم تكن معروفة من قبل كالخاجة إلى السفر بقصد التزهة فقد ذاعت عادة السفر الى الخارج بقصد تبديل الهواء وترويح النفس (١) وكالخاجة إلى قراءة الصحف وكما أننا نعجب الآن من قلة حاجات أجدادنا وأسلافنا فكذلك أحفادنا سيتولاهم العجب من قلة حاجاتهم . وقد زادت حاجات الزارع والعامل

(١) قدرت الصحف المصرية عدد المسافرين الى الخارج في سنة ١٩٢٧ بأربعين ألف نسمة تقريباً .

عما كانت عليه في الجيل الماضي . وما هو معتبر الآن من ضروب الترف والنعيم سيدخل في عداد الضروريات في القريب العاجل . وقد وصل العمال في الولايات المتحدة إلى حالة من رغد العيش^(١) يغبطهم عليها متوسطو الحال في البلدان الأخرى ولكن هل تزايد الحاجات ينهض دليلاً على زيادة السعادة ؟ كلا . فزيادة الحاجات والقدرة على قضائها لا يأتیان دائماً بالسعادة حتى قال جون ستيوارت ميل « لأن أكون بأثماً خير من أن أكون خنزيراً بشرياً ناعم البال موفور الحال » وهذا مادعا بعض المفكرين منذ القدم إلى التساؤل عما إذا لم يكن من الأفضل أن نسعى إلى تقليل حاجتنا ومحاربة النفس الشهوانية وتهذيبها ورياضتها وقسرها على الاكتفاء بما يقيم أود الجسم ويحفظ صحته ، وردع النفس عما يحطها إلى المهواة المؤذية ، أعني الميل إلى الدنيا ودواعيها . لكن المفكرين رأوا بعد ذلك أن التقشف يؤدي إلى ترك الدنيا جملة ، والاضراب عن عمارتها دفعة ، ويؤدي إلى البطالة ، التي تفضي إلى القناعة ، وهي الاقتصار على ما سنع من العيش ، والرضى بما يسهل من وسائل المعاش ، مع أن الانسان مدني بالطبع ، أي أنه لا يستغنى في بقائه عن المعونات الكثيرة من الناس . وكل حاجة جديدة توجد رابطة جديدة بين الناس ، لا يمكن قضاؤها إلا بمعاونة الغير . فالحاجة إذن سبب في زيادة التضامن بين الناس^(٢) .

§ ٣٠ - اشباع الحاجات : (٢) تنقسم الحاجات إلى حاجات أساسية أو فسيولوجية وحاجات اصطلاحية أو مدنية . والحاجات الفسيولوجية محدودة من حيث كمية ما يحتاجه الانسان منها . فالانسان لا يحتاج إلا الى مقدار محدود من الماء أو الخبز وتقل رغبته فيهما كلما قضى شطرا من حاجته إليهما . ويمكن أن

(١) يذهب بعض العمال في الولايات المتحدة الى مصانعهم في الصباح على سيارات بملاوكة لهم (مجلة العالمين ١٥ يولية سنة ١٩٢٢ ص ٢٨٦) .

(٢) مارشال ص ١٢٦

يحصل الانسان على كمية صغيرة من الخبز والماء ليصل الى درجة الشبع . حتى اذا تناول بعد ذلك خبزاً أو ماء فلا يشعر بلذة بل قد يشعر بالقز وتأباه نفسه . وقد كان شرب الماء في القرون الوسطى يستعمل كطريقة للتعذيب . أما حد الشبع والامسكتفاء ، والنسبة للحاجات المدنية ، فقلما يصل إليه الانسان . فالرغبة في رغد العيش أو تحصيل العلوم والاستزادة منها تزداد قوة كلما توافرت أساليب قضائها كالأرجل كلما زدت ، وقوداً زاد سعيراً . على أننا لا نتظر هنا إلى حاجة واحدة معينة بل ننظر إلى كل الحاجات المدنية . وإذا نظرنا إلى حاجة واحدة كالخاجة إلى السيارات أو الجياد أمكننا أن نتمثل حد الشبع عاجلاً أو آجلاً . يستثنى من ذلك الخاجة إلى النقود فالانسان لا يكتفى بما يحوز به منها بالغاً ما بلغ بل يطمع فيها هو أكثر مما لديه . والسبب في ذلك هو أن النقود ثروة وسيطة قابلة لأن تتخذ أى شكل آخر من أشكال المال ، ويمكن من قضاء كل الحاجات . لذلك لا يقنع الانسان بما لديه إلا اذا استطاع أن يقول بأنه قضى كل رغبانه . وهو ما لم يصل إليه إنسان حتى الآن على أنه مما لا جدال فيه أن الرغبة في اقتناء النقود تقل كلما زاد المقدار المحوز منها ، فالجنيه له قيمة حسابية واحدة ، ولكن قيمته في نظر الفقير أرفع من قيمته في نظر الغنى وتناقص الرغبة في الشيء له أهمية عملية لأنه الأساس الذي تقوم عليه نظرية القيمة في رأى بعض الاقتصاديين وهو الأساس الذي تقوم عليه نظرية الضريبة المتصاعدة .

§ ٣١ - قانون الاستبدال : (٣) دلت المشاهدات عن أن الانسان قد

يستعيز عن حاجة بأخرى ، فإذا شعر بحاجة عمل على قضائها باستهلاك شيء بدل آخر . وقد لوحظ أن ارتفاع ثمن الدخول إلى دور التمثيل جعل بعض الناس يعرض عنها ويستبدل حاجته الى اللهو بارتياح محلات السينما ، وبسبب ارتفاع ثمن الحرير رغب بعض الناس عنه ولبسوا منسوجات القطن اللامع ، وبسبب

غلاء الفحم أثناء الحرب الكبرى استعمل الناس مواد أخرى للوقود كسيقان
لاذرة وخطب القطن ومن لا يستطيع ركوب العربات يكتفى بركوب الترام الخ

وإذا كان الاستبدال يحصل عادة بسبب صعوبة الحصول على شيء فيطلب
آخر أسهل منه منالاً ، إلا أن الاستبدال قد يكون سببه الضجر والملل اللذين
يستوليان على الإنسان بسبب قضائه حاجة ما بطريقة معينة . فمن اعتاد التنقل من
مكان إلى آخر في سيارة قد يطيب له أحياناً أن يركب الترام لما في ركوب هذه
الأداة من تغيير وتنويع .

ولقانون الاستبدال قاعدة عملية . فهو يوقف اطماع المحتكرين عند حد معين
فلا يستبدون بالشرأة ويملون عليهم الاثمان لأن الثمن إذا تجاوز حداً معيناً امتنع
الناس عن شراء السلعة وأقبلوا على شراء سلعة أخرى تقوم مقامها ، تخلصاً من تحكم
البائعين . ويستعمل علماء الاخلاق والاطباء هذا القانون لاستبدال ما يستقبح
من العادات بما يستملح ويستظرف منها كالا كثار من انشاء قاعات المطالعة ودور
الندوة لمحاربة المسكرات .

والحاجات ، حتى ما كان منها كالياً ، يتجدد الشعور بضرورة قضائها وتصبح
عادة . فالعامل الذي اعتاد أكل الخبز الأبيض واللحوم وشرب القهوة والتدخين
وغشيان دور التمثيل لا يطيق انتقاص أى شيء من ذلك ولا يسمح أن يعثر
مستوى حياته Standard of life أى نقص ولهذا السبب لا يرضى العمال البتة
بتنقيص أجورهم بسبب كساد في الصناعة أو التجارة ، ولا يتخرجون عن الالتجاء
الى أية وسيلة لمقاومة كل محاولة لتخفيض أجورهم (١)

(١) في ربيع سنة ١٩٢٦ رغب أصحاب المناجم تخفيض أجور العمال فقام العمال باضراب
عام الحق بالتجارة الانكليزية خسائر قدرت بمئات الملايين من الجنيهات وأفقدها بعض
الاسواق الخارجية .

المبحث الثالث — في المنفعة الاقتصادية

§ ٣٢ — في تعريف المنفعة الاقتصادية : قلنا إن الحاجة نقص يرتفع بتحصيل المطلوب وينجبر به . وهذا النقص يحفز الانسان الى العمل على سده وبعبارة أخرى إن الحاجات التي نشعر بها تثير الرغبة في تحصيل الأموال والخدمات الكفيلة بقضائها .

وخاصية الأموال والخدمات في قضاء الرغبات تسمى في اصطلاح الاقتصاديين « المنفعة الاقتصادية » بغض النظر عما قد يكون في هذه الاموال والخدمات من مضار صحية أو خلقية . والمنفعة الاقتصادية هي مبلغ ما يشعر به الانسان من الرغبة للحصول على شيء في زمن وظرف معينين أو هي مقدار أهمية الشيء في نظر الانسان في زمن وظرف معينين بسبب ما أحدثته من الاستمتاع أى الجمام . فالخبز والماء لهما منفعة اقتصادية كبيرة بالنسبة للسغبان لأنها يقضيان حاجة قوية يشعر بها وهي الحاجة الى الطعام والشراب لكن اذا سد خلته فهو لا ينظر اليهما بنفس العين التي كان ينظر بها قبل أن يدفع عن نفسه ألم الجوع والعطش . ومن ثم تصغر في نظره المنفعة الاقتصادية للخبز والماء .

§ ٣٣ — في خصائص المنفعة الاقتصادية : بعد أن عرفنا المنفعة الاقتصادية يمكننا أن نتبين ما لها من الخصائص الآتية :

(١) في أنه المنفعة الاقتصادية ذاتية : ليست المنفعة صفة لازمة للشيء متأتية من طبيعته بل هي صفة ذاتية subjective . فهي لا تتولد بسبب خاصية في الشيء ولكنها تقبعث منه عند ما تتحرك نفوسنا بالرغبة في هذا الشيء . ثم تزول هذه المنفعة بزوال الرغبة . المنفعة تتبع الرغبة وجوداً وعدمًا كما يتبع الظل الجسم المتحرك . وحتى اذا كلن الشيء المرغوب فيه متجرداً من الخاصية الموصوف

بها فان هذا لا يمنع من اعتباره ذا منفعة اقتصادية وذلك لأن رغبة الناس تعلقت به
ولأنه يكفي أن يعتقد أن هذه الخاصية موجودة لاعتباره نافعا من الوجهة الاقتصادية .
فبعض الناس يتناول ماء معدنياً أو عقيراً من العقاقير الطبية التي لم يثبت نفعها
بطريقة علمية والتي قد تكون كل مزاياها أنها غير ضارة فحسب . وقد يكفي أن تتوق
النفس الى الشيء لتلبسه منفعة اقتصادية زالت بزوال الحاجة التي من أجلها وجد ،
كالكتب الخطية القديمة أو طوابع البريد أو النقود القديمة أو الطبعة الاولى لاحد
الكتب وما الى ذلك مما يهواه عشاق الاشياء القديمة أو الأثرية :

(٢) في أنه الاموال الاقتصادية هي النافعة فقط : الاموال الاقتصادية ،
وهي التي يمكن تداولها بالبيع والشراء ، هي التي تعتبر نافعة من الوجهة الاقتصادية
فقد تحرك الأموال الراسبة في قاع البحر على أثر حرب بحرية رغبتنا للحصول عليها
لكن هذه الرغبة ما دامت أنها لم تتحقق وما دامت هذه الاموال لم تصر بعد في
حيازتنا فلا يمكن أن يكون لها أية منفعة اقتصادية . وتوجد غابات كثيفة في بعض
الاصقاع لا يمكن الانتفاع بها ، والمد والجزر قوة هائلة لكننا لم نصل بعد الى
كيفية الانتفاع بها . وسقوط الماء في خزان اسوان قوة لم نستعملها بعد كقوة محرّكة .
كل هذه الاشياء وأضرابها لا تعتبر نافعة من الوجهة الاقتصادية

(٣) في أنه المنفعة الاقتصادية تتوقف على كمية الشيء ومبلغ الرغبة فيه :
نعلم بالخبرة أن المنفعة الاقتصادية تتوقف على كمية الشيء وعلى مبلغ الرغبة أو الرغبات
المطلوب قضاؤها من القوة أو الضعف . فالرحالة الذي نسي أن يتمون بما يكفيه من
الطعام أو الذي نفذ زاده في الطريق يجد منفعة كبيرة فيما قد يكون تبقى معه من
الطعام والخبز . ولكن اذا كان معه ارغفة كثيرة فان منفعة كل رغيف تقل عن
منفعة الرغيف الاول . فقد يتصدق برغيف على مسكين وقد يطعم دابته من طعامه
واذا أقام شخص في منزل فسيح الارعاء وأضاف اليه غرفة أخرى فالمنفعة التي

تحدثها هذه الغرقة أقل من المنفعة الحاصلة له من إحدى الغرف الأولى . يتبين لنا من هذين المثالين أنه كلما زادت كمية الشيء نقصت منفعته حتى نصل الى درجة الشبع . وهذا هو ما يعبر عنه بالمنفعة الحدية *Liminale* أو الاخيرة أو النهائية *Marginale, finale*

§ ٣٤ - في المنفعة الاخيرة وقانون تناقص المنفعة : المنفعة الاخيرة هي المنفعة التي نحصل عليها من الوحدة الاخيرة من وحدات من نوع واحد ، والمنفعة التي نحصل عليها من آخر وحدة هي التي تقدر منفعة بقية الوحدات ، وهذا الاتجاه العام نحو تناقص المنفعة ، بسبب الاضافات المتتالية الى سلعة أو خدمة معينة ، يسمى « قانون المنفعة المتناقصة » .

ويجب أن لا نخطئ في فهم المقصود من الوحدة الاخيرة فنقوم أن المقصود هو البحث عن آخر رغيف أو برتقالة تضاف الى الموجود لدينا . فكما أن مجلس النواب اذا أقر مشروع قانون بأغلبية صوت واحد فنحن لا نبحث عن النائب الذي أعطى هذا الصوت . فكذلك الحان بالنسبة للسلم فنحن لا نبحث عن الوحدة الاخيرة التي تحدد منفعة بقية الوحدات . ولكن طريقة التفكير المتبعة في هذه الابحاث هي التي تلجئنا الى استعمال هذه العبارات . ذلك أننا نبدأ بوضع سلسلة فروض فنضيف بفكرنا الى البرتقالة أو القدح الأول من الماء برتقالة أو قدحاً ثانياً ، ثم ثالثاً ورابعاً ، حتى نصل الى القدح الرابع مثلاً ، لأجل أن تثبت أن منفعة كل اضافة ، أي كل قدح أو برتقالة ، آخذة في النقصان بسبب ضعف رغبتنا كلما قضينا شطراً من حاجتنا . فالبرتقالة الاخيرة هي البرتقالة التي أضفناها اضافة عقلية بقصد التدليل على المنفعة المتناقصة ولكنها في الحقيقة إحدى البرتقالات .

ويلاحظ أن قانون تناقص المنفعة لا ينطبق إلا على الأشياء أي الوحدات التي من نوع واحد فاذا تغير نوع الوحدات اختفى أو تأخر أثر هذا القانون .

وتناقص المنفعة هو السبب في التنوع المتزايد الذي نشاهده في السلع مما أدى الى تشعب طرق الانتاج والاستهلاك . وليست جهود رجال الصناعة ، في زيادة القوى المنتجة ، متوجهة فقط نحو زيادة انتاج نوع واحد من السلع ، بل الى تنويعها حتى لا تصل الناس الى درجة الشبع ، مما دعا الى تخصيص جزء كبير من العمل الى انتاج السلع الملائمة لأذواق الناس والتي تبهر العيون بروائها .

§ ٣٥ — في المنفعة الكلية : تقدر المنفعة الاقتصادية لسلعة أو خدمة معينة

بمقدار الاشياء التي يعطيها الانسان للحصول على هذه السلعة أو الخدمة . ولما كانت المنفعة هي من المسائل الذاتية فتقدير المنفعة أو مقياسها هو ما يقبل الانسان ان يبذله أى يدفعه وهو الثمن . فالثمن هو المقياس الاقتصادي للمنفعة ، واذا فرضنا أن خمسة أقداح من الماء عرضت بالتتابع ، وقدرت قيمة كل قدح ، بغض النظر عما يمكن أن يضاف اليه من الأقداح ، فالقدح الأول تكون منفعته كبيرة ، والقدح الثانى أقل الخ . وتكون المنفعة الكلية عبارة عن (١) المنفعة التي نحصل عليها من القدح الاول (٢) مضافاً اليها المنفعة الحاصلة من القدح الثاني وهكذا دواليك فاذا قدرنا أن منفعة القدح الأول ٥ والثانى ٤ والثالث ٣ والرابع ٢ فتكون المنفعة الكلية لاقداح الماء ١٤ . ويتبين مما تقدم أنه كلما زادت أقداح الماء زادت المنفعة الكلية وقلت المنفعة الاخيرة . لذلك تكون قيمة الشيء عبارة عن منفعته النهائية ، وأن زيادة السلع عن حاجات الناس تزيل منفعتها النهائية ، أى أن قيمتها تصبح تافهة أو معدومة ، فالهواء الذى تستنشقه — مع أن منفعته كبيرة — ليس له قيمة لأن منفعته النهائية معدومة . وقدح الماء لا قيمة له لمن كان على مقربة من نهر أو من عين جارية . ولكن الماء له قيمة كبيرة للقافلة التي تجوس خلال الصحراء حيث لا ماء . واذا كان الماء محدود الكمية وفرضنا أن عدد الوحدات الموجودة منه مع رحلة محدود بعشرة فالمنفعة النهائية للوحدة العاشرة لا يمكن أن تكون ضئيلة ولكن بما أن وحدات الماء كلها متشابهة فتكون قيمة الماء مساوية لقيمة الوحدة العاشرة مضروبة في عشرة .

وعلى ضوء هذه الاعتبارات يمكننا أن نفهم السبب في كون بعض الأشياء النافعة أقل قيمة من الأشياء الأقل منها نفعاً فالنحاس أنفع من اللؤلؤ ومع ذلك فقيمة النحاس أقل من قيمة اللؤلؤ وعند ما نقول أن النحاس أنفع من اللؤلؤ نقصد بذلك أن المنفعة الكلية للنحاس أرفع من المنفعة الكلية للؤلؤ لأننا ننظر إلى النحاس في جملة وتنتظر إلى مجموع المنافع التي نحصل عليها منه فترى أن هذه المنافع أرفع من منافع اللؤلؤ وعند ما نقول أن اللؤلؤ قيمته أرفع من قيمة النحاس نقارن كمية النحاس واللؤلؤ الموجودة ونعتبر فقط المنفعة النهائية . ولما كانت كمية اللؤلؤ الموجودة أقل من كمية النحاس فالمنفعة النهائية للؤلؤ أكبر من منفعة النحاس النهائية بسبب قلة الموجود من اللؤلؤ وكثرة الموجود من النحاس .

§ ٣٦ — في فائض المستهلك Consumer's surplus فائض المستهلك

هو الفرق بين المنفعة الكلية والقيمة الكلية التي هي عبارة عن ثمن كل وحدة مضروباً في عدد الوحدات ولبيان ذلك نفرض المثل الآتي: إذا لم يوجد في السوق إلا تفاحة واحدة فالشاري قد يدفع ٥٠ ملياً لشرائها (الثمن الاحتمالي) ، لكن الشاري يجد التفاح بكثرة ولا يدفع عن كل واحدة إلا خمسة مليات فالفرق وهو ٤٥ ملياً يسمى « فائض المستهلك » وهذا الفرق يظهر كالاتي : —

التمن الاحتمالي	التمن الحقيقي	فائض المستهلك
٥٠	٥	٤٥
٢٥	٥	٢٠
١٥	٥	١٠
١٠	٥	٥
٥	٥	٠
١٠٥	٢٥	٨٠

لذلك يكون فائض المستهلك هو الفرق بين الثمن الاحتمالى وهو ما يقبل الشارى .
أن يدفعه ثمن شيء دون أن يحرم منه والثمن الحقيقى الذى يدفعه فى الواقع .
وفائض المستهلك لاعلاقة له بالثمن الذى يدفعه المستهلك . فقد يكون ثمن الشيء
قليلا ولكنه يأتى للانسان براحة واستمتاع ومن أجل هذا السبب يأتى بفائض
عظيم للمستهلك مثل الصحف والملح وأجور السكك الحديدية وطوايع البريد .
وفائض المستهلك هو المنفعة المستمدة من حالة العمران التى نعيش فيها وهو
ما يعبر عنه الألمانىون بكلمة Conjunctur أى مجموع الظروف الفنية والاقتصادية
والاجتماعية والقانونية لمجتمع إنسانى يقوم على تقسيم العمل والملكية الفردية . ومجموع
هذه الظروف هو الذى يحدد عرض وطلب الأموال وتبعاً قيمتها التبادلية . وهذا
التحديد يقع مستقلاً عن إرادة المالك ونشاطه أو تقصيره (مارشال ص ١٢٥ نقلاً
عن فاجنر Wagner الاقتصادى الألمانى) ذلك أن الرفاهية لا تتوقف فقط على مقدار
ما يملكه الانسان من مال أو صحة أو علم بل تتوقف على هبات الطبيعة المجانية وحالة
العمران . ويمكن إغفال هذه العوامل إذا قارنا حالة الأفراد الذين يستمتعون بهذه
الأشياء . لكن الكثير منها يختلف من مكان الى آخر . ويعتبر من الثروة العامة ولا
يحتسب ضمن الثروة الشخصية . لكن هذه الأشياء تصبح عظيمة الأهمية إذا قارنا
رفاهية الناس فى مختلف البلدان المتحضرة أو إذا قارنا العصر الحالى بالعصور الخوالى .
وتتضح لنا هذه الحالة إذا نظرنا الى ما تبذله الجماعات المتحضرة من توفير
الرفاهية لأفرادها لما تقوم به من الأعمال العامة كرش الطرق وإضاءتها وإنشاء
المتنزهات العامة والكبارى الخ .

والآن نعود الى فائض المستهلك بالنسبة للأفراد فنقول بأن المثل الذى أوردناه عن
التفاح يظهر لنا فائض المستهلك فى أبسط صوره مع فرض أن ثمن هذا المقدار الصغير من
التفاح يتحدد بنفس الطريقة التى تتحدد بها أسعار السلع الأخرى المعروضة بكمية كبيرة .

والآن نتساءل عن مبلغ صحة هذا الفائض وهل الطريقة التي اتبعت لقياسه تنفي بالغرض أم لا . نقول إن هذه الطريقة ترد عليها القيود الآتية : —

(١) إذا فرضنا أن دخل كل الأفراد متساوياً فالرغبة في دفع كمية معينة من النقود لشراء سلعة تدل على أن هذه السلعة تعطى منفعة متساوية لكل فرد منهم . لكن الواقع خلاف ذلك فالتناس منهم الفقير والغني . والمنفعة النهائية للنقود قليلة بالنسبة للغني وكثيرة بالنسبة للفقير . وقبول الغني أن يدفع ثمناً مرتفعاً لا يدل على زيادة منفعة الشيء . والغني قد يدفع ثمناً كبيراً للحصول على نوع من الطعام . وقد يحصل الفقير على هذا النوع إذا كثر عرضه في السوق بثمان أقل في حين أن مبلغ استمتاع كل من الغني والفقير متساوياً . وهو ما يجعل تقدير فائض المستهلك عسيراً بالنسبة لكل الناس

(٢) كذلك زيادة ثمن السلعة لا يدل دائماً على زيادة المنفعة حتى بالنسبة للفقير كما لو ارتفع ثمن الخبز أو اللبن .

(٣) توجد أشياء مرتفعة الثمن وهي التي ترضى شهوة حب الظهور والمظلة عند بعض الناس . كالأحجار الكريمة والصور النادرة والتماثيل . وقد تكون هذه الأشياء جميلة ومتقنة الصنع . ولكنها لا تطلب لهذا السبب بل لأنها مرتفعة الثمن ولأنها علامة الجاه والثروة الطائلة فإذا كثرت كمية الماس الموجودة مع بقاءه حافظاً لخصائصه الطبيعية كالبريق واللحان والصلابة زال الاستمتاع الذي كان يحصل عليه الفرد من تحليه به لأنه لا يعتبر في هذه الحالة دليلاً على الثراء والمكانة الاجتماعية لذلك يزول فائض المستهلك المقدر على أساس ثمن الماس السابق .

(٤) إذا اعتبرنا السلع التي تقضى حاجات أساسية نرى أن فائض المستهلك يكون عظيمًا بسبب تعلقها بالحياة فالمنفعة الكلية وفائض المستهلك بالنسبة لهذه الضرورات ، كالطعام والملبس ، يخرج عن حد التقرير . لكن الجمام الذي يحدته قضاء هذه الضروريات هو من النوع السلبي . وفي أخبار الرحالين أمثلة كثيرة

على هذا النوع من الاستجباب السلبي فقد يضطرون الى ازدراد أنواع من الغذاء لا طعم لها تعافها انفس وتبعث على القز والاشمئزاز فلا يتناولون منها الا القدر الضروري لصون حياتهم . وقد تمثل الاستاذ Patten ، هذه الحالات ففرق بين شظف المعاش Pain economy ، ورخاء المعاش Pleasure economy ، فشظف المعاش هو تلك الحالة الاقتصادية التي تقتصر فيها جهود الانسان على تحصيل الحد الأدنى من ضروريات الحياة وهي التي تقيه ألم الجوع والعطش والبرد فيعمل لدفع الألم لا لجلب اللذة ، ورخاء المعاش هو تلك الحالة الاقتصادية التي تتوافر فيها الحاجات الاساسية ويأخذ الانسان في تلمس وسائل الاستمتاع فيكون المأكل فضلاً عن كثرته شهيئاً تتقبله النفس ويكون الملبس والسكن أنيقاً وجميلاً . وعند تقدير المنفعة الكلية وفائض المستهلك يحسن أن نبدأ بتلك الحالة الثانية وهي حالة رخاء المعاش ونطرح جانباً المنافع التي تقضى الحاجات الاساسية . فعند ما يكون للفرد الخيار في البذل أى عند ما يتوافر رخاء العيش ويصل الناس الى درجة معينة من الترف يصح القول بوجود فائض حقيقى للمستهلك .

المبحث الرابع - فى القيمة

§ ٣٧ - فى عروق القيمة بالمنفعة النهائية : تبين القيمة من مقارنة المنافع النهائية للاشياء ليختار الانسان منها ما يريد . ولا تفترض القيمة دائماً وجود سوق أو تبادل بين الناس . فيمكن تصور القيمة حتى بالنسبة لمن يعيش فى معزل عن الناس كروبنسون كروزو فى جزيرته . فالرحالة الذى يضل الطريق فى الصحراء يعمل على تخفيف حمله . فيعتمد الى الاشياء الاقل قيمة بالنسبة لغيرها ويتخلى عنها بأن يلقى غطاءه وجزءاً من خراطيشه لكنه يحتفظ بينديقته وبوطاب الماء بنوع خاص لما له فى رأيه من قيمة كبيرة . وهذا هو ما فعله روبنسون عند ما استشعر باشرافه على الفرق فقد اضطر أن يختار بعض الاشياء من السفينة فنقل أنفها فبدأ بالميرة والسلاح والتخيرة وازدرى النقود واعتبرها عديمة المنفعة .

وبعد أن استقر في الجزيرة وأخذ يقارن في كل لحظة بين الأشياء ليتعرف أيها أكثر منفعة مسترشداً بميله وبالعقبات التي تعترض قضاء رغائبه . فتارة كانت العقبة من النوع الذي لا يمكن تذليله وهو ما يحصل إذا كان ما يرغب فيه غير موجود في الجزيرة . وطوراً كان يذلل الصعاب ببذل شيء من العناء . وكان مما يدعوه الى التفكير ما إذا كان الأفضل أن يقتات من صيد السمك أو من الفواكه المدخرة وهل الأفضل أن ينحصر يومه لحياكة أو ترقيع ملابس أو لإصلاح مفارته . وما كان روبنسن يستطيع أن يستقر على رأى إلا إذا قارن بين المنافع النهائية لكل هذه الأشياء .

§ ٣٨ — في القيمة التبادلية والتمن : ويعبر عنها أحياناً بالقيمة الاجتماعية وذلك لان القيمة التبادلية لا يمكن تصورها إلا بين جماعات بشرية خاضعة لنظام الملكية الفردية . والقيمة التبادلية هي النسبة التي يحصل بها تبادل الأشياء من قبل الكمية . فالقيمة التبادلية للقطن بالنسبة للقمح هي مقدار ما يعطى من القمح للحصول على كمية معينة من القطن

لكن النسب الموجودة بين الأشياء لا تقدر في الجماعات الانسانية الحاضرة بنسبة بعضها الى بعض ولكن بالنسبة الى سلعة خاصة تسمى « النقود » . وهذه النسبة تسمى الثمن . فثمن السلعة هو عبارة عن قيمتها التبادلية بالنسبة الى النقود فيقال بأن ثمن قنطار القطن أربعون ريالاً

و يترتب على تعريف القيمة والتمن النتائج الآتية :

(١) لا يمكن تصور ارتفاع أو هبوط عام في القيمة التبادلية وذلك لان القيمة هي نسبة المبادلة بين الأشياء . إنما اذا تبادلنا وحدات من القمح بوحدات من القطن أقل مما كنا نعطيها في الماضي قيل بأن قيمة القمح هبطت وارتفعت . قيمة القطن . فقيم الأشياء كلها لا يمكن أن ترتفع أو تهبط في وقت واحد . لكن

قيمة الشيء بالنسبة لبقية الاشياء قد تزيد أو تقل تبعاً لقلتها أو كثرتها .
(٢) أما بالنسبة للائمان فالامر بالعكس فقد ترتفع أو تهبط كلها دفعة واحدة وارتفاع وهبوط الائمان من الظواهر المألوفة في حياتنا الاقتصادية وبخاصة منذ نشوب الحرب العظمى حيث ارتفعت الائمان قاطبة . في حين أن قيم الاشياء لم ترتفع . ومعنى ذلك أننا لانستطيع أن نحصل على كمية من القمح أو الحديد إلا بنقود أكثر من التي كنا نبدلها في الماضي . وارتفاع أو هبوط الائمان يدل على هبوط أو ارتفاع قيمة النقود أى على ضعف أو زيادة قوتها الشرائية .

(٣) قد تتغير أثمان السلع دون أن تتغير القيم التبادلية لهذه السلع بالنسبة لبعضها بعضاً . فالقيم لا تتغير اذا وقع تغير الائمان في اتجاه واحد ونسبة واحدة لكل السلع . فاذا فرضنا أن كل الائمان تضاعفت وكان أردب القمح يساوى جنيهين وقنطار القطن يساوى ستة جنيهات كانت نسبة القيمة التبادلية للقمح الى القيمة التبادلية للقطن ٣ . فاذا فرضنا أن ثمن أردب القمح وصل الى أربعة جنيهات وقنطار القطن اثنى عشر جنيهاً فنسبة مبادلة القمح بالقطن تبقى كما هي أى ثلاث .

المبحث الخامس - رأس المال والدخل

§ ٣٩ - فى معنى الدخل : تقدر الثروة اما بالثمن أو بالدخل الذى تغله . وتقدير الثروة بالدخل أقرب الى الصحة . وذلك لان الاشياء ترغب لمنافعها فمالك المنزل ينتفع به لأنه يقيه الحر والبرد وهو فوق ذلك يشعر بنوع من السرور والغبطة . فمنفعة المنزل بالنسبة للمالك هي عبارة عن سلسلة من الاحساسات اللطيفة وهذه الاحساسات هي الدخل الحقيقى . لذلك يكون الدخل بمعناه الاقتصادى هو ما يشعر به من الجمال والاسترواح الناشئين من الاموال الاقتصادية . فاللذة الحاصلة من شرب الماء المباح والأستدفاء بالشمس ، وهو ما يشترك فيه الغنى والفقير سواء

بسواء ، لا يعتبر دخلاً . ولكن اذا قل الماء وصارت له قيمة تبادلية اعتبر اطفاء الظلم دخلاً .

لكن الناس لا تنظر الى الدخل باعتبار مصدراً للاستمتاع بل تنظر اليه باعتباره كمية معينة من النقود . فأجرة السفينة تعتبر دخلاً لمالكها . لكنه اذا خصصها لثروته فلا تكون مصدراً من مصادر الدخل . ومع ذلك فتأجير السفينة أو انتفاع مالكها بها لا يختلفان في شيء فكلاهما ظاهرة واحدة وذلك لأن المستأجر لا يدفع الأجرة إلا اذا أحدثت له السفينة استمتاعاً معادلاً لمقدار الأجرة فكما أن الثروة كانت موجودة قبل استعمال النقود فكذلك الدخل كان موجوداً قبل استعمال النقود . لكن المجتمعات التي تستعمل النقود تعتبر الدخل بأنه الاستمتاع Satisfaction المتأتى من شيء . وأن هذا الدخل يجوز التصرف فيه مقابل نقود . لذلك يجب أن يكون الدخل قابلاً للتبديل الى نقود .

§ ٤٠ — فى معنى رأس المال : علمنا أن الدخل هو فى الواقع المنفعة أو الاستمتاع الحادث من شيء متقوم . ويقابل الدخل رأس المال . فاذا اشترت بضعة فانت تشترى فى الواقع ينبوع استمتاع أو منافع فكل سلعة هى مستودع لهذه المنافع . فالبذلة التى تشتريها تحدث منفعة أو دخلاً كلما ارتديتها . والمحراث أو الفأس يعطى للفلاح دخلاً كلما استعمله وقد لا يستطيع الفرد أن يشتري ينبوع هذه المنافع ، فيدفع ثمن كل منفعة يريد الحصول عليها ، ويكون ذلك بطريق الاستئجار . أما اذا اشترى الحق فى كل منافع الشيء ، الحاضرة والمستقبلية ، صار الدخل المتوقع دخلاً متجمداً Capitalised income . لذلك لا يكون للشيء قيمة رأسمالية الا اذا كان دخله متقوماً income value

§ ٤١ — فى الفرق بين الدخل ورأس المال : يختلف رأس المال عن الدخل من الالوجه الآتية :

(١) رأس المال هو عبارة عن الاشياء المادية المملوكة لاشخاص أما الدخل فهو المنفعة التي نحصل عليها من هذه الاشياء . وقد تتخذ هذه المنفعة شكلا عينياً اذا استعمل المالك الاشياء بنفسه وتكون نقداً اذا باع المنفعة الى الغير .

(٢) الفرق الثاني يرجع الى ظرف زمانى فرأس المال هو مجموع ما يملكه الشخص من الاشياء المادية فى زمن معين ، فيقال بأن بكراً يملك فى أول اكتوبر سنة ١٩٣٣ مزرعة ومنزلاً وألف جنيه . وهذه العناصر المختلفة التى يتكون منها رأس المال يمكن تقديرها بالنقود فيقال بأن رأس مال زيد عشرة آلاف جنيه . وهو رأس ماله المتقوم فى التاريخ المذكور .

أما الدخل فلا يقدر فى لحظة معينة بل أثناء زمن معين كشهرا أو سنة مثل مقدار ما يستولى عليه العامل فى الشهر أو الموظف فى السنة .

(٣) رأس المال بطبيعته يظل موجوداً حقيقة أو حكماً . أما الدخل فهو هذا الجزء من الثروة الذى يتجدد من وقت الى آخر . فرأس المال يتميز بصفة البقاء أما الدخل فيتميز بصفة الهلاك . والفرد يعتبر الدخل بأنه متجدد فى أوقات معينة وأنه خلق للاستهلاك وهو لهذا السبب يستهلكه دون أن يخشى الفقر . أما رأس المال فهو هذا الجزء الباقى من الثروة والذى يجب أن يعمل على المحافظة عليه وزيادته بقدر الاستطاعة .

وليس المراد من تمييز رأس المال بصفة البقاء أنه يبقى بصورته على وجه الدهر لا يعتريه أى تغير . بل المراد هو بقاء رأس المال من قبل القيمة . وبيان ذلك نقول بأن جهود الناس ترمى دائماً الى تحصيل القيم . والقيمة لا تبقى إلا بعمل الانسان فالارض تفقد خصبها على مرور الايام ، والمباني تنهار وتبلى ، والآلات تصدأ وتصير لكثرة استعمالها غير صالحة لما أعدت له . ولحفظ قيم هذه الاشياء يجب أن نعوض على الارض ما فقدته من خصبها بوضع الاسمدة ونرم ما تداعى من البناء ونشترى الآلات الصالحة . وبذلك نحفظ قيم رؤوس الاموال .

أما الاموال المعتبرة دخلاً فهي تقي من قبل القيمة بالنسبة لمالكها ولو أنها تبقى موجودة بأعيانها . فالنقود التي ينفقها الانسان تخرج من ثروته أي تقي قيمتها مع بقائها بأعيانها . فالفرق بين رأس المال والدخل لا يرجع الى المادة ولكنه يرجع الى القيمة من قبل بقائها أو انعدامها . وكل فرد يفرق دائماً بين جزء الثروة الذي يستهلكه وجزء الثروة الذي يستبقيه . فالجزء الاول هو الدخل والثاني هو الذي يتكون منه رأس المال . وكثير من الناس ليس لهم رأس مال أو لهم رأس مال قليل ولكن لهم « دخلاً » .

واذا نظرنا الى شئون الناس نجد أن البعض منهم يحول دخله رأس مال أو يحول رأس ماله دخلاً . فالعاقل الكيس يدخر جزءاً من دخله ليزيد في رأس ماله . أما السفیه الأخرق فيتصرف على خلاف ما تقدم ويقال عنه بأنه « يأكل رأس ماله » . ويعتبر في حكم السفیه من يرى منزله يتداعى ولا يعمل على ترميمه أو من يرى المستحدثات الجديدة والطرق الصناعية الطريفة ولا يعمل على ابدال القديم منها بالجديد أو لا يدخل الطرق الحديثة ولا يطرح العتيقة جانباً . وثروة هذا الفريق من الناس تأخذ في الاضمحلال بسبب هبوط قيمة منشئاتهم تدريجاً حتي تنعدم كلية وبذلك ينتهي رأس المال الى القضاء .

ولما كانت التفرقة بين رأس المال والدخل لا ترجع الى خاصية مادية بل الى بقاء أو فناء قيمة الشيء بالنسبة للمالك فقد تعتبر بعض الاموال تارة من الدخل وطوراً من رأس المال على حسب الاحوال ، فالبضائع تعتبر رأس مال بالنسبة للتاجر ، لكنها لا تعتبر هكذا بالنسبة للشاري المستهلك ، كاللحوم والسكر والملابس بالنسبة للقصاب والبدال والحائك ، أما الشاري فيقيد قيمتها في دفتر حسابه في باب المصروفات .

الباب الثاني

في عناصر وشروط الحياة الاقتصادية

الفصل الاول

في الطبيعة

§ ٤٢ — فيما تقدم الطبيعة للانسان : البيئة الطبيعية أو الطبيعة هي العنصر الأول للانتاج ، والاموال على اختلاف أنواعها تشتمل على أشياء مستمدة من الطبيعة أو مستمدة من عمل الانسان ، سواء أ كانت أموال استهلاك أم أموال انتاج . وتقدم الطبيعة للانسان ما يأتي :

(١) الشروط العامة للحياة وهي المكان والهواء والحرارة والضوء والماء الخ
(٢) الادوات والمواد اللازمة للنشاط الاقتصادي كالارض الصالحة للزراعة والارض اللازمة للسكنى ، والمواد الكثيرة ، كالخشب والمعادن والبتروول والاحجار
(٣) القوى المحركة ، كالقوة المائية ، وقوة الريح والقوة الكهربائية

(٤) انواع النباتات والحيوانات التي ينتفع بها الانسان للاستهلاك أو للانتاج
§ ٤٣ — في أهمية البيئة الطبيعية : (١) يخضع الانسان لتأثير البيئة

(١) غالي المؤرخ Buckle في تأثير الطبيعة فقال بان مدينة قداماء المصريين ترجع الى خصب تربتها ، ورخص الطعام ووفرته ، وهو ما أدى الى رخص أجور العمال ، وعدم تساوي أقدار الناس ، في الثروة والجاه . والفضل في رخص الطعام ، ووفرة التخيل والاذرة ، وهي التي يفتت منها عامة الشعب . يضاف الى هذا أن الجو من شأنه أن يقلل حاجات الناس فـكانت النتيجة أن تكثف السكان بدرجة فاقت كل الأمم القديمة . وروى هيرودتس أنه كان عصر في عهد أماسيس Amasis عشرون ألف مدينة أهلة بالسكان Buckle's ,History of Civilisation v٥. I, ch II

الطبيعية التي يعيش فيها . وقد كان دائماً للجو والطعام والتربة وشكل الطبيعة تأثير فعال في حياة الأمم الاقتصادية وقد أثر الانسان بدوره في هذه العوامل الطبيعية فغيرها وأدخل عليها بعض التحسينات ونقل بعضها من مكانها إلى مكان آخر ، لضرورات اقتضتها مصلحته

وهذه الآثار الجوية ذاتها لم تفلت بالمرّة من جيروت النشاط البشرى بما يقوم به من اصلاح وتشجير غابات مما أدى إلى قدرته على امتلاك ناصية الرياح والأمطار ، فجدد بذلك معجزة الياس النبى الذى كان يستسقى السماء فيجوده غيثها ويترعه مطرها .

المبحث الاول - في تأثير الجو

§ ٤٤ - في تأثير الجو: لا تصلح الأجواء المتطرفة لتقدم الحياة الاقتصادية ففي اصقاع القطب الشمالى تضن الطبيعة بخيراتها ، في حين أنها في المناطق الاستوائية تكثر هباتها إلى حد يصل أحيانا إلى درجة الاسراف . والطبيعة بهذا الاسراف تقضى على نشاط الانسان لأنها تغنيه عن بذل أى مجهود للحصول على قوته وتسبب له الوبك بسبب تفشى الحميات والأمراض الوبائية .

وأصلح الاجواء ما كان معتدلاً يتعاقب فيه الحر والبرد والمطر والجفاف . إلا أنه قد يوجد في المناطق المعتدلة اختلافاً عظيماً في الجوينشأ عنه اختلاف في طرق الزراعة والمساكن والأزياء والعادات والاخلاق . وقد تختلف كمية الحاصلات من سنة إلى أخرى فتكون الوفرة والرخاء في عام والقلة والمجاعة في عام آخر حسب ملائمة أو عدم ملائمة الظروف الجوية .

في تأثير الانسان في الاموال الجوية : ان تأثير الانسان في الاحوال الجوية محدود الا أنه حقيق بالذكر . فقد يستطيع الانسان أن يخفف الرطوبة الزائدة بواسطة حفر ترع للصرف أو إقامة جسور . وقد نجح الانسان في تخفيف البرك

والمستنقعات واستطاع أن يقاوم الحيات الخبيثة المتولدة عن الملاريا . وتعمل السلطات العامة في جميع البلدان على زرع الأشجار في المنحدرات منعاً للسيول . كذلك يستطيع الإنسان أن يستعيض عن مياه الأمطار بواسطة الري بماء الترعى ومن أجل ذلك قامت مصر منذ القدم بإقامة المنشآت الهندسية كالخزانات والسدود لرفع مستوى ماء النيل لكي يصل الماء الى كل الأراضى .

المبحث الثانى — فى التربة وما تحت التربة

§ ٤٥ — فى التربة : أن القشرة الرقيقة من التربة الخصبة التى تغطى الأرض تحتوى على عناصر كىماوية ضرورية لحياة النبات والحيوان . فحذور الأشجار والنبات تتلمس المواد الملائمة واللازمة لتكوينها ونموها ، وقد تتوافر هذه المواد فى بقعة ولا تتوافر فى بقعة أخرى ومن أجل ذلك يختلف خصب الأراضى . وهذا الاختلاف ينشأ عنه فروق كثيرة فى الحياة الاجتماعية ، من قطر الى آخر ، ومن جهة الى أخرى . ففلاك الأراضى الخصبة يتمتعون بمزايا كبيرة عني بدراستها ريكاردو فى نظريته الشهيرة بنظرية الريع . ورغبة الناس فى الحصول على هذه المزايا هى التى تفسر لنا سبب هجرة الأثم الى الاراضى الخصبة فتكون أبدأ معرضة للغزو .

فبما تحت التربة : يشتمل باطن الارض على المعادن كالتحاس والحديد والقصدير والفحم والماس والفضة الخ . وقد ترتبت على اكتشاف مناجم الذهب نتائج اقتصادية مهمة كما حصل فى القرن السادس عشر عند ما سالت المعادن النفيسة من أمريكا فعمرت أوروبا ، وكذلك فى القرن التاسع عشر عند ما اندفع رواد الذهب الى كليفورنيا ثم الى الترنسفال ثم الى كلونديك Klondyke (الاسكا) . وأهم من كل هذا مناجم الفحم والحديد ومناجم البترول . فقد أصبحت المواد المستخرجة منها ضرورة لازمة للصناعات الحديثة . وقد كان لمناجم

السار وآبار بترول القوقاز شأن كبير منذ وضعت الحرب العظمى أوزارها . وكان لمترول الموصل شأن كبير في تقرير العلاقات السياسية بين تركيا وانكلترا .

ويتوقف الماء ، الذي هو الشرط الأول للزراعة ،^(١) على التكوين الجيولوجي لما تحت التربة وعلى الجو ان كان جافاً أو مطيراً . وقد حبت الطبيعة مصر بنهر آخر يعادل نهر النيل وهي الطبقة المائية الموجودة تحت التربة وقد استطاع ملاك الاراضى البعيدة عن النيل والترع الشتوية أن يفتحوا آباراً للسقى والرى . وبذلك أمكن انتشار المزارع في الاراضى البعيدة عن النيل وقامت فيها القرى والديساكر .

ولا يستطيع الانسان أن يزيد الثروة الموجودة في باطن الأرض وكل ما يستطيعه هو أن يجتهد في تعرف مواطنها واستخراجها على أحسن وجه . أما الخصب فهو لحد ما من عمل الانسان ، وذلك لأن الأرض لا تصلح للزراعة بحالتها الطبيعية فيجب إزالة ما فيها من الاعشاب والحشائش واصلاحها لتكون قابلة للزراعة ويجب بعد ذلك أن تعاض ما فقدته من خصبها بواسطة الاممدة الطبيعية أو الكيماية ليجد النبات العناصر اللازمة لنموه^(٢)

(١) قدر العلماء أن الورقة الخضراء ، وهي الزائدة الجانبية الموجودة في ساق النبات ، تنجح ، (التتح منها انطلاق الماء من النباتات على صورة بخار) في مدة ساعة وزنتها ماء (جان برون « الجغرافيا البشرية ») وأن مقدار ما يتحده فدان من الكرب في اليوم يبلغ ثلاثة أطنان أو أربعة . والماء المفقود من النبات يعوضه الماء المستمد من التربة .

(٢) « ذات التجارب على أن استمرار النمو وإزالة الفلات من الارض يؤدي عاجلاً أو آجلاً الى حالة ترفض الأرض معها انماء مثل مفيد من أى نوع حتى يعطى لها أسمدة . وسبب هذا الحلل في الارض أن النبات ترفع في أجسامها من التربة التي تنمو فيها مقداراً من مكوناتها . وعليه فؤدي إزالة المحصول عن الارض إزالة مقدار عظيم من أهم مكونات التربة الزراعية . وبما أن هذه التربة لا تشتمل على مقدار غير محدود من المواد الزائدة النباتية على صورة قابلة للذوبان والاصطناع . فيفهم من ذلك أن دوام إزالة المحصولات عن الحقول يؤدي حتماً الى تقادخها وإلى جوع النباتات القائمة عليها ما لم تسعف بمدد جديد من المواد الزائدة يقوم مقام ما قد أزيل » علم النبات الزراعى تأليف جون برسيغال ص ٢٣١ — ٢٣٢ .

المبحث الثالث - في النبات والحيوان

§ ٤٦ - في مملكة النبات والحيوان : تتوقف حياة النبات على الأحوال

الجوية والتكوين الجيولوجي للتربة وما تحت التربة فكل نبات له محيط طبيعي إذا ما تجاوزه لا ينمو بسبب انعدام ما يلزمه من الحرارة والرطوبة والمود الزادية المعدنية التي لا غنى لنمو النبات عنها . كذلك كل فصيلة من الحيوانات لا تتوالد إلا في المناطق التي تجد فيها الحرارة اللازمة لحياتها . ولما كان الانسان يستمد من النبات والحيوان ما يحتاج اليه من طعام ولباس وخامات ووسائل نقل لذلك كان لتوزيع النبات والحيوان على سطح الكرة الأرضية تأثير كبير في كثافة السكان وفي كيفية معاشهم .

ولم تبد قوة الانسان في أشد مظاهرها بمثل ما بدت في عالم النبات والحيوان وذلك بما استنبطه من مختلف الطرق في الزراعة وتربية الحيوان . وقد أخذت هذه الطرق في التحسن على مدى العصور واستطاع الانسان أن يوسع الدائرة الطبيعية اللازمة لحياة النبات والحيوان . فالبنطاطس منشأها أمريكي ثم استوردت إلى أوربا بعد اكتشاف أمريكا وقد أمكن بواسطة التوالد التزاوجي (القطن والقمح) والتوالد الخضرى (القصب والموز) إيجاد أنواع جديدة من النبات . فتحسن نوع البنجر وأصبح يعطى كمية من السكر تزيد على ما كان يستخرج منه منذ تسعين سنة وتوصل الانسان بواسطة البرعمة والتطعيم Budding and grafting إلى تحسين نوع النباتات . وكذلك الحال بالنسبة للحيوان كالخيل الأصيلة وخيل الجر وكلاب الصيد وكلاب الرعاة وثيران ودبوك المقاتلة . ويلوح للناظر الى كل هذا أن الطبيعة الحية أصبحت تطاوع الانسان طواعية المادة المجردة من الحياة . ونجح الانسان في تربية الاسماك في الانهار والبرك والبحيرات ونجح في مقاومة ومقاتلة الحيوانات الضارة بالنباتات . على أنه يجب الاعتراف بأن جهود العلماء في هذا الميدان

لم تسفر عن نتائج هامة خصوصاً بالنسبة للحيوانات الصغيرة جداً كدودة القطن

المبحث الرابع : في القوى الطبيعية

§ ٤٧ — في القوى الطبيعية : وهي الهواء والماء المتحرك — الماء الجارى والزوابع والمد والجزر — وقوة انتشار الغاز والكهرباء (١) . وهذه القوى تنساب أحياناً بعنف وقوة قهلك الحرت والنسل . لكن الانسان يستطيع الانتفاع بها في الانتاج فقد أمكن الانتفاع بالهواء منذ القدم لسير السفن واستعملت بحارى الماء كوسيلة للنقل . ولم يستعمل الهواء والماء لأدارة الآلات الا في العصور الحديثة فاستعمل في ادارة الطواحين المائية والهوائية وطواحين ضغط القماش وادارة المضخات في المناجم والمناشير البخارية .

§ ٤٨ — في تجميع القوى الطبيعية : توصل الانسان في القرن التاسع عشر وفي بدء القرن العشرين الى الانتفاع بقوة الغاز والكهرباء .

والطابع الذى يتميز به القرن التاسع عشر هو استعمال الآلات البخارية فهي التى مكنت من انشاء المصانع الكبيرة ووسائل النقل فى البر والبحر . ولكن الآلة البخارية ، مع ما لها من المزايا ، يعيبها شئ واحد وهو ضياع جزء كبير من القوة الموجودة فى الفحم حيث تبلغ القوة التى يفتقع بها ١٢ ٪ فضلاً عن كثرة أكلاف استخراج ونقل الفحم (٢) وتعرض المناجم الى الفساد لكثرة ما يستخرج منها كذلك لا يتوافر الفحم فى كل الممالك بكمية كافية كالسويد والترويج وسويسرا وشمالي ايطاليا وقد لا يتوافر بالمرّة كما هو الحال فى مصر حيث

(١) يفكر العلماء في استخدام البرق وهو عبارة عن شرارة كهربائية قوية يحدث صوتها الرعد وقد استطاع العلماء أن يقيسوا طول هذه الشرارة فبلغت عدة كيلومترات تمثل نحواً من أربعة آلاف كيلوات . وقدروا القوة الكامنة في كل شرارة بنحو مليار حصان وهذه القوة تكفى لادارة كل المحركات الموجودة فوق الكرة الارضية (جريدة كاتديد ٢٨ أغسطس سنة ١٩٣٠)

(٢) فطن الفرنسيون الى ما في قتل الفحم من أكلاف فعملت مناجم شمال فرنسا على

لا يوجد الا رواسب فحمية ليست لها قيمة اقتصادية تستحق الذكر من أجل ذلك فكر الانسان في الاستعاضة عن الآلات البخارية بالمحركات المفرقة (١) Moteur à explosian وسميت مفرقة بسبب اختلاط الهواء ببخار البترول بنسبة معينة فيحدث هذا الاختلاط فرقة عند التماس بشرارة كهربائية وينساب الغاز وينتشر ويضغط على بiston وهذه المحركات أخف وزنا من المحركات البخارية ومن أجل ذلك استعملت في السيارات والطائرات .

§ ٤٩ — في الفحم الأبيض : فكر المهندسون في الاستعاضة عن الفحم الاسود بشيء آخر فهداهم التفكير الى استخدام القوة العظيمة التي تنتج من سقوط كمية من الماء من مكان مرتفع وقدروا أنه اذا سقط مائة لتر من الماء من ارتفاع ٥٠٠ متر لنتج ٦٦٦ حصانا بخاريا (٢) وعند نقطة السقوط يمر الماء بتربين turbine فيحدث حركة دوران سريعة جداً وهذه الحركة يحولها دينامو الى كهرباء وهذه الكهرباء المنبعثة في محل سقوط الماء تحملها أسلاك نحاسية لنقلها الى مسافات بعيدة تبلغ أحيانا مئات الكيلومترات لتستعمل في الانارة وإدارة الآلات . من أجل ذلك سميت قوة سقوط الماء « الفحم الأبيض » لأن مساقط الماء تعتبر بمثابة مناجم جديدة تشتمل ثنائياها على ينبوع من القوة المحركة لا ينضب . واستغلت فرنسا مساقط الماء لتوليد الكهرباء وبذلك أمكنها أن تحصل على قوة قدرت بتسعة مليون حصان . ويفكر علماء الكهرباء في استخدام كل مساقط الماء الموجودة لكي توزع الكهرباء على كل مدن فرنسا . ولم يكتف

نحويل الفحم وهو في قاع المناجم الى كهرباء تنقل على أسلاك الى حيث تهم الحاجة اليها (جريدة الأبريرفر ٧ سبتمبر سنة ١٩٣٠)

(١) تبلغ القوة الناتجة من محرك ديزل Diesel ٢٠ في المائة (انظر Les moteurs في مجموعة Encyclopédie par l'image)

(٢) ١٠٠ × ٥٠٠ كيلوجرام أو $\frac{1}{1000}$ كيلوجرام متر = ٦٦٦ حصانا بخاريا

رجال الصناعة بالافتناع بمساقط الماء الموجودة بل أنهم أوجدوا مساقط ماء صناعية
بإنشاء خزانات على مجارى الماء (١)

المبحث الخامس - فى الموقع الجغرافى

§ ٥٠ - فى الموقع الجغرافى : للموقع الجغرافى تأثير كبير فى حياة الأمم
الاقتصادية . فالقرب من البحر ووجود مرافئ واسعة وحصينة والقرب من الأنهار
تفسر التفوق البحرى الذى قامت عليه المدنات القديمة . وليس من قبيل الصدف
أن تمرکز التقدم العالمى أيد عدة قرون حول شواطئ البحر الأبيض المتوسط .
فالموقع الجغرافى هو الذى مكن مصر واليونان وروما من التحكم آلاف السنين فى
أقدار الجنس البشرى . وبلغت الجمهوريات الايطاليات فى القرون الوسطى مرتبة
رفيعة من القوة والجاه والثراء بفضل موقعها من البحر الأبيض . وأحرزت لوندرة
ونيو يورك مكانتهما البحرية الحاضرة بفضل موقعهما حتى قال بعض المفكرين ان
المدينة كلها ترجع الى البحار والانهار الكبيرة . ومع اقرارنا بفضل المواصلات المائية
نرى من الخطأ أن نغالى فى أهميتها وتتجاهل ما كان للتجارة البرية من الشأن العظيم
فى المدينة فكثير من المدن الآهلة بالسكان لم تكن سوى ملتقى طرق عديدة واصله
الى القرى والديساكر وبذلك أصبحت أسواقا عظيمة وقد كانت مراكز المدينة
البابلية والأشورية من هذا النوع . ويرجع رخاء عدد عظيم من المدن فى كل أنحاء
العالم الى هذا السبب كبرلين ومنتشستر .

وكما تقدمت الحياة الاقتصادية أصبحت التجارة خادمة للزراعة والصناعة .
ولا تفتقر المراكز الصناعية الى سهولة المواصلات التجارية فقط لبيع حاصلاتها بل
تفتقر أيضا الى سهولة الحصول على انخامات والقوة المحركة اللازمة لمصانعها . ويرجع

(١) الحكومة المصرية جادة فى الاستفادة من خزان أسوان . وقد استقدمت بعض الاختصاصيين
لوضع التصميمات الفنية لهذا المشروع الخطير .

ازدهار صناعة الصلب في المراكز الصناعية بانكلترا وأمريكا الى قريبا من
مناجم الفحم والحديد .

وقد عمل العقل البشري منذ القدم على ازالة كل العقبات التي تعوق المواصلات .
فأنشئت الطرق والقنوات والسكك الحديدية ، والطائرات ، والكبارى ، والسدود ،
والمعابر ، والانفاق ، والاسراب ، والبرازخ ، تسهيلات لنقل الناس والبضائع .
وأصبح العالم تغطيه شبكة من الاسلاك تنزلق عليها الافكار . فتعارف الناس
وزالت الفوارق الناتجة من بعد المسافة ولم يعد الشعراء يتحدثون بشطط المزار
والنأى عن الدار وانتجاع الفياق والقفار . حتى ليخيل لنا أن الكرة الأرضية ضمرت
وصغر حجمها . وهو ما ساعد على شعور الشعوب بالتضامن .



الفصل الثانى

فى البيئة الاجتماعية

§ ٥١ - فى تركيب البيئة الاجتماعية : يتكون كل مجتمع انسانى من أشخاص طبيعيين يشعرون بحاجات يعملون على قضائها بواسطة الانتاج والاستهلاك ويتركب هؤلاء الاشخاص من طرائق وشكائك مرتبطة بعضها ببعض بعلاقات التآزر والافتقار المتبادل رغم ما ركب فى طباعهم من مختلف الاخلاق ورغم اختلاف المقاصد التى يعملون على تحقيقها . ويتكون النسيج الاجتماعى من مجموع هذه الجماعات البشرية .

الأسرة : وهى من يتكفل بهم الشخص وقرابته من ذوى الارحام والاصهار . والأسرة هى أول وأهم الجماعات البشرية وتطلق خاصة على قبيل من الناس يفتنون الى أصل واحد يعيشون تحت سقف واحدة وينحضون لرئيس واحد . وكانت الأسرة تتميز فى العصور القديمة بتضامن أفرادها لكنها فقدت الآن هذه الميزة خصوصاً فى المدن الكبيرة . على أن الأسرة ما زالت حتى الآن ينبوع الصافى للحياة الاجتماعية التى تصدر عنها الاخلاق القوية وصارت قيمة الام تقاس بقيمة الاسر التى تتكون منها .

فى الجماعات السياسية : وهى التى تتكون من أشخاص مقيمين فى إقليم واحد وخاضعين لسلطة واحدة . وتعتبر هذه الجماعات دولا اذا كانت متمتعة باستقلالها السياسى . وتنقسم الدولة بدورها الى أقسام تسمى مقاطعات أو مديريات وهذه بدورها تنقسم الى مراكز قبرى فعزب الخ .

فى الجماعات الاختيارية : وهى جماعة من الناس يتفقون على تحقيق غرض

معين . وتسمى هذه الجماعة « جمعية » اذا كان الغرض من تكوينها تحقيق غرض غير مقوم بحال كالجمعيات الادبية والعلمية والخيرية . وتسمى شركة اذا كان غرضها جلب الربح بقصد اقتسامه بين الشركة .

المبحث الاول - في توزيع وتركيب السكان

§ ٥٢ - **امصائيات** : قدر سكان الكرة الأرضية في سنة ١٩٢٩ بألف وتسعمائة مليون نسمة ليست موزعة كلها على انحاء المعمورة بنسبة واحدة فقد بلغت سكان أوروبا ٤٦٧ مليون وآسيا ١٠٣٢ مليون وأفريقيا ١٣٨ مليون وأمريكا ٢٣٣ مليون والاقيانوسية بنحو تسعة مليون نسمة . وتتراوح مساحة الكرة الأرضية بين ١٤ و ١٣ مليار هكتاراً مربعاً .

§ ٥٣ - **في نطاق السطح** : يراد بالتكاثف نسبة عدد السكان الى مساحة الدولة . ولسهولة المقارنة اصطلح على تقدير عدد السكان المقيمين في كيلومتر مربع . وهذه النسبة هي عبارة عن متوسط فقط، ولا تدل على كيفية توزيع السكان في داخل كل دولة . ففي الولايات المتحدة كان متوسط تكاثف السكان في سنة ١٩٠٠ ٢٥ نسمة في كل ميل مربع في حين أن نسبة التكاثف في الولايات الشرقية كان يتراوح ما بين ٣٥٠ و ٤٠٠ نسمة و ٦٠ نسمة في بعض ولايات الغرب

على أي شيء يتوقف نطاق السطح : لا تتوقف كثافة السكان على توافر خيرات الطبيعة فحسب ، بل أنها تتوقف على مبلغ ما وصلت اليه الدولة من العلوم والمعارف وعلى درجة تقدمها في الصناعات الآلية وهي الوسائل العملية المستعملة في الانتاج . وفي الأقطار التي تكتفي بمحاصلاتها الزراعية وتقل مبادلاتها مع غيرها من الاقطار توجد علاقة وثيقة بين تكاثف السكان ومواردها الغذائية . وتحتاج الامم التي تعيش من الصيد الى اراض فسيحة لتحصيل زادها . وتكتفي الامم الرحالة بمساحات أقل لكنها أكبر من المساحة التي تحتاج اليها الأمم الزراعية

فقد كانت سكان بريطانيا العظمى في سنة ١٨٠٠ أقل من سكان فرنسا . وبسبب تقدم الصناعات الآلية زادت سكان بريطانيا على سكان فرنسا واعتمدت انكلترا على الخارج للحصول على ما تحتاج اليه من الغذاء تدفع قيمته بما تبيعه من البضائع . وتعتبر مصر أ كثف بلاد العالم قاطبه إذ يبلغ تكاثف السكان في وادي النيل ١٠٤٧ نسمة في كل ميل مربع (١)

§ ٥٤ — في تركيب البطالة حسب الأعمار : يجب تقسيم السكان الى ثلاث طبقات وهي (١) الطبقة التي يقل سنها عن ١٩ سنة (٢) والطبقة التي يزيد سنها على ١٠ ويقل عن ٦٠ سنة (٣) والطبقة التي يزيد سنها على ٦٠ سنة والطبقة الثانية هي المنتجة وما عداها يعيش في كنفها . وقد دل تعداد سنة ١٩١٧ على النتائج الآتية :

من ١ الى ١٩ سنة	من ٢٠ الى ٥٩	من ٦٠ الى ما فوق	المجموع
٤ ٤٣٢ ٩١٦	٥ ٩٨٦ ٧٦٤	٢ ١٥١ ٣٢٠	١٢ ٥٧١ ٠٠٠

يتبين من هذا الجدول أن الطبقة التي تزيد على تسع عشرة وتقل عن تسع وخمسين سنة تزيد على بقية الطبقات . وهذه ظاهرة عجيبة في بلد اشتهرت بكثرة المواليد وقلة المهاجرين من أبنائها وليس لهذه الظاهرة نظير إلا في فرنسا والولايات المتحدة . وذلك أن البلاد التي تقف فيها زيادة السكان أي التي تقل فيها المواليد تعظم فيها نسبة طبقة المنتجين وهي الطبقة الثانية كما هو الحال في فرنسا أما في البلاد التي تعظم فيها المواليد كروسيا والمانيا وايطاليا والتي يكثر فيها عدد النازحين الى الخارج فتقل فيها نسبة هذه الطبقة

(١) تبلغ كثافة السكان في مصر ٣٧ نسمة في كل ميل مربع باعتبار مساحتها ٣٨٣٠٠٠ ميل مربع وتبلغ في انكلترا ٦٤٩ وفي بلجيكا ٦٣٥ وفي جافا ٦٨٩ وفي باربادوس ٩٠٢ وفي اليابان ٤٠٣ وفي المانيا ٣٣٨ وفي فرنسا ١٩٢ وفي ايطاليا ٣٣٨ وفي استراليا ٢ نسمة في كل ميل مربع

§ ٥٥ - في تركيب السطاه حسب الجنس : من الظواهر المشاهدة في

معظم الامم أن عدد المواليد الذكور الاحياء يزيد على عدد الاناث. لكن الملاحظ أن الوفيات في الاطفال الذكور تزيد عليها في الاناث. ومن أجل ذلك يتساوى عدد الذكور والاناث في سن المراهقة. الا أن نسبة الذكور الى الاناث تتوقف بعد ذلك على عاملين وهما (١) نسبة الوفيات بين الذكور والاناث في مختلف الاعمار (٢) عدد المهاجرين الى الخارج ، وقد يترتب على هذين العاملين زيادة أو قلة في عدد الاناث أو الذكور على حسب الأحوال

وقد دل تعداد سنة ١٩١٧ على أن عدد الذكور ٦٣٦٩٥١٧ وعدد الاناث ٦٣٤٨٧٣٨ أى أن عدد الذكور يكاد يتساوى مع عدد الاناث ولوحظ مثل هذا التعادل بين الذكور والاناث في كل البلدان. لكن الحرب الكبرى التي كانت مجزرة الذكور أخلت بهذه النسبة في كل الدول المتحاربة ودل تعداد سنة ١٩٢٧ على ان عدد الذكور ٧٠٥٨٠٧٣ وعدد الاناث ٧١٢٩٧٩١

§ ٥٦ - زيادة السطاه في القرن التاسع عشر : لم يشهد العالم منذ القدم

زيادة في السكان تعادل ما وصلت اليه في القرن التاسع عشر ، حيث تضاعف عدد سكان أوربا في مائة عام فقد كان ١٨٠ مليون في سنة ١٨٠٠ مليون فبلغ ٤٠١ مليون في سنة ١٩٠٠ وذلك بالرغم من أفواج المهاجرين في كل عام الى أمريكا وتتوقف زيادة السكان على عدد المتزوجين والمواليد والوفيات

§ ٥٧ - السطاه في مصر : تراوح عدد السكان منذ القدم بين القلة

والكثرة تبعاً للحالة الاقتصادية والسياسية والصحية. فقد اصاب مصر من المحن المتنوعة ما جعل السكان تصل أحياناً إلى مليونين بسبب ما أصابها من ظلم الحكام وإهمال أعمال المنفعة العمومية وعدم العناية بطرق الري. فكانت بعض الأراضي تبقى بوراً بسبب عدم وجود الماء لقلة فيضان النيل في بعض السنين ، وكان يترتب على ذلك القحط والمجاعة. وإذا زاد فيضان النيل أغرق البلاد وعمت منه

البلوى فهلك المزروعات وتتكون البرك والمستنقعات ويترتب على ذلك انتشار الحيات والأمراض المعدية وقد أدت هذه الظروف الى أن بلغت السكان في حكم الممالك مليونين ونصف .

وعملت مصر على إزالة هذه الأسباب منذ أوائل القرن التاسع عشر، فقد كانت سكان مصر في زمن الحملة الفرنسية ٢٠٠٠٠٠٠ ٢٤٦٠٠٠ نسمة فوصلت الى ١٣١ ٦٨٣٠ في سنة ١٨٨٢ فالى ١٠٠٠ ١٢٧٥ في سنة ١٩١٧ وبلغ ١٤٢ ١٣٠٠٠ في سنة ١٩٢٧ وكانت نسبة الزيادة في السكان على النحو الآتي :

السنة -	نسبة الزيادة في كل الف نسمة
١٨٠٠ — ١٨٢١	١٤ر٥٠
١٨٢١ — ١٨٤٦	٢٢ر٩٨
١٨٤٦ — ١٨٨٢	١١ر٨١
١٨٨٢ — ١٨٩٧	٢٣ر٨٩
١٨٩٧ — ١٩٠٧	١٤ر٩٠
١٩٠٧ — ١٩١٧	١٢ر٢٦
١٩١٧ — ١٩٢٧	١٢

و بلغ معدل الزيادة السنوية في القرن التاسع عشر ١٤ر٥ في كل الف نسمة وترى لجنة الصناعة والتجارة في تقريرها المنشور في سنة ١٩١٨ أن عدد السكان سيبلغ ٢٠ مليوناً في سنة ١٩٤٥ ، لكن السير مردوخ ماكدونالد قدره ١٨ ١/٢ في سنة ١٩٥٥ (١) وسواء أصبح التقدير الأول أم الثاني فما لا نزاع فيه أن عدد السكان أخذ في الزيادة وأن مصر ستواجه في القريب العاجل مشكلة اجتماعية حادة بسبب زيادة السكان وعدم كفاية الموارد الزراعية — وهي التي تعتمد عليها البلاد الآن — لسد حاجات هذا القدر الزائد وذلك أن

(١) كتاب ضبط النيل من ١٥ المطبوع بالقاهرة في سنة ١٩٢٠ .

مساحة مصر تبلغ ٩٩٤٠٠٠ كيلومتر مربع لا يصلح للزراعة منها إلا جزءاً على ثلاثين والباقي منها يحتوى على أرض صحراوية قاحلة يسكنها قليل من الاعراب الرحل . وبلغت مساحة الأراضى الزراعية فى سنة ١٩٢٧ نحو ٥٦١٦٠٠٠ فدان أى نحو فدان لكل ثلاثة أشخاص ويوجد من جهة أخرى مليونان من الأفدنة صالحة للزراعة . وقد قرر السير مردوخ ماكدونالد ان متوسط ما يملكه كل شخص بإضافة الاراضى الصالحة للزراعة هو كما يأتى : —

السنة	المساحة بالفدان	متوسط ما يملكه كل نسمة
١٨٨٦	٤ ٩٠٠ ٠٠٠	٠٠٦٥ - فدان
١٩١٧	٥ ٣٢٠ ٠٠٠	» ٠٠٤٢
١٩٢٧ (١)	٥ ٦١٦ ٠٠٠	» ٠٠٣٩
١٩٥٥	٧ ١٠٠ ٠٠٠	» ٠٠٣٨

يتبين من هذا الجدول أن متوسط ما يملكه كل نسمة أخذ فى القلة كلما زادت السكان . وهى حالة تبعث على القلق اذا ظلت طرق وموارد الانتاج بالحالة الراهنة .

المبحث الثانى — فى نظرية مالتس

§ ٥٨ — فى فرم مسائل السلالة : ليست زيادة السكان من المسائل التى لم يعن يبحثها الاقدمون فقد شغلت هذه المسألة عقول المفكرين فى كل عصور التاريخ . واذا استقصينا طائفة كبيرة من العادات والقوانين الشرقية والغربية أمكننا إرجاعها إلى هذه المسألة . فالشعوب القوية عملت دائماً فى أبان قوتها الحربية على زيادة الرجال الصالحين للقتال . وعند ما تصل الأمم الى درجة فائقة من الحضارة تعمل دائماً على صون حياة الانسان . لكن الأمم المتأخرة لم ترع

حرمة للانسان بل أنها شجعت الفتك بالشيخ والمرضى ووأد البنات .
وقد كان الاغريق والرومان يعتبرون زيادة السكان خيراً و بركة ومصدراً للقوة
والجاء بسبب حروبهم المتوالية وحاجتهم الى الرجال . وكانت القوانين تشجع الزواج
ثم جاء الاسلام فحضر الناس على التناسل والتكاثر وحرمت عادات العرب في الجاهلية
التي كانت تقضى بتقليل النسل كوأد البنات .

وقد تذبذبت أفكار أمم أوروبا في مسألة السكان فكانت زيادة السكان
معتبرة ، في غير أوقات الحروب ، كارثة لا يخفف من هولها إلا الهجرة . وفي القرون
الوسطى قلت السكان بسبب المجاعات والأوبئة والأمراض . ولما فشت في أوروبا
روح المخاطرة في القرنين الخامس والسادس عشر زادت السكان لكن هذه الزيادة
لم تكن ثابتة . وفي أواخر القرن الثامن عشر طرأت على انكلترا ظروف أوجدت
كثيراً من المخاوف في عقول المفكرين بالنسبة لمصير السكان ، فالحروب وقلة الحاصلات
والانقلاب الصناعي الذي بدأ في ذاك العهد أحدثت في انكلترا اضطراباً عميقاً
في كل مناحي الحياة (١) وذلك أنه بسبب ظهور الصناعة الكبيرة اضطرت المصانع
الى استخدام النساء والاطفال وقد شجعت هذه الحالة العمال على التناسل ، وعند
ذلك قام جودوين متأثراً بأراء الثورة الفرنسية وأعلن أن الظلم والبؤس ليسا من
فعل الطبيعة بل أنهما من فعل الانسان ، وأنه يجب أن يختص بالأموال من يحسن
الانتفاع بها أكثر ممن عداه . أى أن كمية ما يحوزها الانسان من الثروة يجب أن

(١) كانت حروب نابليون انكلترا ٢١ مليار فرنكا . وزادت الديون العامة من ٢٤٧
الى ٨٦١ مليون جنيه انكليزي . وعانى العمال الانكليز متاعب جسيمة بسبب مزاحمة الآلات
وزادت السكان في الفترة الواقعة ما بين ١٧٥٠ — ١٨٠٠ ٥٠ ٪ ومن سنة ١٨٠٠ الى
سنة ١٨٥٠ كانت الزيادة ٩٠ ٪ . وبعد أن كانت السكان ٥ مليون في أوائل القرن السابع عشر
وصلت الى ١٩ مليون في سنة ١٨١٦ . ولم تزد موارد الغذاء بهذه النسبة . وهجر الفلاحون
الريف قاصدين المدن وقلت الحاصلات الزراعية وعظم عليها الطلب . وبعد ان كان ثمن ربيع
القمح Quarter ٤ شلنا أصبح ثمنه يتراوح ما بين ٨٠ و ١٢٠ شلنا .

تحدد بمقدار حاجاته وأن كل من يجمع المال ويتأثر العقار فوق ما يفي بحاجاته يوقع الظلم برفاقه . ونظرية التوزيع هذه التي قال بها جودوين تتضمن تقرير « الحق للبقاء » (١) . وقد انبرى مالتس للرد على جودوين فقال إن ما تشكو منه الطبقة العاملة لا يرجع الى عيب في نظام التوزيع بل يرجع الى زيادة السكان على وسائل الطعام . وأن هذه الزيادة لا تزول الا بالأمراض والطواعين والمصائب التي تقلل من عدد السكان . وقد صرح مالتس عن رأيه بطريقة وحشية فقال « ان الرجل الذي يولد في عالم غان بأهله اذا لم يمكنه أن يحصل على مقومات حياته من والديه الذي له عليهما هذا الحق . واذا كانت الهيئة الاجتماعية لا تحتاج الى عمله ليس له أقل حق لاقل كمية من الطعام وفي الحقيقة فهو زائد وليس له أن يبقى على الارض وليس له مكان على مأدبة الطبيعة القاهرة . والطبيعة تطلب منه الرحيل . ولا تترث في تنفيذ أوامرها بكل سرعة (٢) . ويقول مالتس بعد ذلك إنه من العبث أن نتحدث بهذه النظم الخيالية التي تسيل لعاب الفقراء دون أن نشفي لهم غليلا . ولم تعجب هذه الآراء فريق المفكرين وعدوها مضللة للناس . وفي الحق فقد تناول ذوو العقول السقيمة هذه الآراء واعتمدوا عليها في دعوة الناس الى

(١) يذهب كثير من المذاهب الاشتراكية الى أن الحاجة ليس العمل هي التي يجب أن تكون أساسا للتوزيع فيختص بالمال أحوج الناس وأشدهم عوزا اليه . وهذا خطأ لان حاجات الأفراد كثيرة ولا حد لها كما أنها ذاتية ومتغيرة كما أن توزيع الاموال الذي هو أهم المسائل التي تنأى بها النظم القانونية لا يمكن أن يرتبط بها . ولا يفسر تقرير هذا المبدأ والعمل به الا في المجتمعات الصغيرة التي تجمعها روابط المحبة كالأسرة . ويسمى هذا الحق « الحق للبقاء » ويرف بما يأتي « أن يكون لكل عضو في المجتمع الانساني الحق في الاستيلاء بطريق الاولوية على الاموال والخدمات الضرورية لحفظ حياته وذلك قبلما تنقضي لغيره من ذلك المجتمع حاجات هي أقل ضرورة »

(2) Malthus. An Essay on the principles of Population.

الطبعة الثانية . وقد حذف مالتس بنفسه هذه الفقرة بسبب ما أثارته من السخط على النظام الاقتصادي القائم على الملكية الفردية . ويستشهد الاشتراكيون بها دائما في مؤلفاتهم .

الفسق والفجور ووأد الأطفال مما اضطر من أجله مالتس أن يعيد النظر في كل ما كتبه .

§ ٥٩ — في نظرية مالتس : يقرر مالتس بوجه عام أن زيادة عدد السكان أسرع من زيادة الطعام وأن سكان أية دولة يتضاعف عددها كل خمس وعشرين سنة واستشهد على ذلك بالولايات المتحدة التي لم يمض عليها ربع قرن حتى تضاعف عدد سكانها . وبعد أن قرر مالتس هذه النظرية وضع القاعدتين الآتيتين : —

القاعدة الأولى : إذا لم يعق زيادة السكان أى عائق فما لا جدال فيه أن عدد السكان يزيد كل خمس وعشرين سنة بنسبة المتواليات الهندسية . وأن الطعام لا تزيد كميته بنسبة زيادة عدد السكان لأن الأرض القابلة للزراعة محدودة ولأن الفلاح لا يحاول الحصول على أكثر مما تعطيه الأرض من غلة معينة لأن ما يزيد على ذلك لا يساوى النفقات الإضافية التي يتحملها بسبب خضوع الزراعة لقانون تناقص الغلة .

القاعدة الثانية : ومبناها قانون تناقص الغلة ومقتضاها أن وسائل الغذاء لا يمكن أن تزيد إلا حسب متواليات حسابية بشرط أن تتوافر أنسب وأحسن الظروف للزراعة .

ولم تكن بغية مالتس عند وضعه هاتين القاعدتين أن يوهم أنهما منضبطتان انضباطاً حسابياً ولكنه قصد أن يفصح عن رأيه بجلاء عند ما أشار إلى المتواليات الهندسية (١ و ٢ و ٤ و ٨ و ١٦) والمتواليات الحسابية (١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥) فالمتواليات الهندسية تمثل الزيادة الطبيعية للسكان والمتواليات الحسابية تمثل زيادة موارد الغذاء . أما أن السكان يتضاعف عددها في مدى خمس وعشرين سنة أو خمسين أو أكثر فلا أهمية لذلك مطلقاً . وإنما المهم هو أن عدد السكان يتجه

دائماً نحو الزيادة بأسرع من زيادة مواد الغذاء التي يمكن الحصول عليها (١). فإذا صح أن هذا الاتجاه نحو زيادة السكان موجود — كما اعتقد مالتس — وجب إيقاف الاتجاه بوضع بعض عقبات تحول دون هذه الزيادة.

في العقبات التي تحول دون زيادة السكان : قسم مالتس العقبات التي تحول دون زيادة السكان الى ثلاثة أنواع وهي (١) الامراض والطواعين والمجاعات والحروب وكل المصائب التي تنقص عدد السكان (٢) الوسائل الذميمة التي تمنع الحمل (٣) قهر النفس الشهوانية moral constraint ويكون ذلك بالرياضة على قمع الشهوة البهيمية والامتناع عن الزواج عند عدم توافر الموارد المالية الكافية للانفاق على أسرة . فإذا لم يقو الناس على قتل شهوتهم فاما أن يقبلوا على الزواج ويختل التوازن الموجود بين عدد المستهلكين وكمية المواد الغذائية وإما أن يعالجوا ألوانا من قبيح العادات ومستهجن الرذائل وينحطون الى أسفل درك من أجل ذلك أشار مالتس على كل من لا يستطيع عيالة أسرة أن يرتاض نفسه بالفضيلة ويعالجها بالعفة .

§ ٦٠ — **في نظرية مالتس:** أعترض على نظرية مالتس من وجهين

الوجه الاول : تضعف قوة التناسل كلما ارتقى الناس في مدارج الحضارة بدليل ما يشاهد من قلة المواليد في الطبقات الغنية . وهذا الاعتراض غير مقنع اذ أنه لم يثبت حتى الآن بطريقة علمية أن نقصان المواليد في الطبقات الغنية يرجع الى أسباب طبيعية أو اصطناعية أي نتيجة الارادة أم لا .

الوجه الثاني : يختلف عدد أفراد الأسرة لاسباب اقتصادية واجتماعية بالنسبة للثروة اختلافا عكسيا وهو ما من شأنه أن يقلل زيادة عدد السكان . فالطبقات

(١) والدليل على أن مالتس لم يقصد الدقة الحساية هو أنه جعل المدة في بعض مواضع من كتابه عشرين سنة An Essay on the principles of population, or a view of its past and present effects on human happiness, by Thomas R obert Malthus (London, 1798)

الفقيرة تعتبر كل مولود جديد منتجاً احتمالياً يعتمد على مساعدته في المستقبل القريب ويكون ملاذاً لوالديه في سن شيخوختهم وعجزهم عن الكسب . ولذلك يكثر الزواج في هذه الطبقات بلا فكر ولا روية وتتعدد أفراد الاسرة الواحدة ولا يكثر التناسل في الطبقات الوسطى بسبب ما تتطلبه الاسرة من مختلف النفقات وبسبب ضرورة المحافظة على مستوى خاص في الحياة الاجتماعية ولذلك لا تقبل هذه الطبقات على الزواج الا بعد اتمام الفكر والروية أما الطبقات الغنية فهي تعمل على الاقلال من النسل تفادياً من الجهود العصبية التي تقتضيها التربية ومحافظة على الثروة من التجزؤ .

على أن هذا الاعتراض غير مقنع أيضاً لأن هذه الظواهر ليست طبيعية بل هي نتيجة العمل والروية وتقع تحت الوسائل المنعية التي ذكرها مالتس وإذا كان الظاهر يكذب نظرية مالتس (١) الا أن النظرية صحيحة في جملتها فليس من المستحيل من الوجهة الفسيولوجية أن يتضاعف عدد سكان دولة في خمس وعشرين سنة متى توافرت شروط الحياة الملائمة وحتى اذا اقتضت هذه الزيادة عدة سنين أخرى فهذا لا يقدر في صحة النظرية : ومن جهة أخرى يمنع قانون تناقص الغلة في المستقبل القريب أو البعيد زيادة موارد الغذاء بنفس السرعة قانون تناقص الغلة في المستقبل القريب أو البعيد زيادة موارد الغذاء بنفس السرعة التي يزيد بها عدد السكان . وقد يؤخر نحسين طرق الزراعة ظهور أثر قانون تناقص الغلة إلا ان الغلبة تكون في النهاية لهذا القانون . وإذا كانت زيادة السكان قلت

(١) لوحظ في فرنسا نقص في المواليد حيث لم تزد السكان عما كانت عليه منذ نصف قرن ولوحظ في دول أخرى بطء حركة زيادة السكان . ومع ذلك فإن الدول بدلا من أن تنجزع من هذه الزيادة تعمل على تشجيعها . وقد زادت كمية الموارد الغذائية في أوروبا مما أدى الى نقصان ثمنها في الربع الاخير من القرن التاسع عشر . ورغمما عن زيادة السكان في ألمانيا وانكلترا وإيطاليا وغيرها من الدول فإنها لم تجد صعوبة في الحصول على ما يلزمها من الزاد من الدول الجديدة مقابل حاصلاتها الصناعية . حتى أنه يمكن القول بأن المواد الغذائية زادت أكثر من زيادة النوع الانساني . بدليل ما نشاهده من جهود الدول لحماية حاصلاتها الزراعية بما تفرضه من الضرائب المركبة على الواردات الاجنبية .

في بعض الدول ووقفت تماماً في البعض الآخر فبسبب ذلك أن اتجاه السكان نحو الزيادة ارتطم بالعقبات التي أشار إليها مالتس وهي الحروب والأُمراض والهجرة والتحديد الاختياري لعدد الأطفال بوسائل اعتبرها مالتس من أبشع الرذائل .

وقد اقترض مالتس عند وضع نظريته أن الغريزة البهيمية متلازمة مع غريزة حفظ النوع (التوالد) . ولم يقع في خلد انتشار عادة فصل إحدى الغريزتين عن الأخرى إرضاء للشهوة البهيمية فقط وتقادياً من التناسل . وطيرة مالتس ترجع الى هذا السبب أي عدم توقعه انتشار العادات المرذولة ولم يتردد لحظة في الاعتماد على فضيلة ضبط النفس الشهوانية التي هي مع الأسف من الفضائل الثقيلة على بعض الناس . لذلك نراه يخشى ما يخبأه المستقبل من مصير البؤس والشقاء الذي يتعرض له عدد السكان المتزايد وهو الفناء بمختلف الأمراض الاجتماعية .

على أن الخطر الناشئ من زيادة عدد السكان لا يمكن وقوعه لا بعد انقضاء أحقاب مديدة — بفرض أن الناس لا يعارضون الطبيعة ولا يلجأون الى وسائل لمنع الحمل — بسبب وجود أقطار واسعة لم تزرع بعد ، ولأن بعض الأقطار المزروعة لم تتبع بعد طريقة الفلاحة الكثيفة . يضاف الى هذا أن زيادة الطعام أسرع من زيادة عدد السكان كما حصل في القرن التاسع عشر بفضل اكتشاف أنواع جديدة من الآلات وتحسين طرق الانتاج . ويلاحظ أن الانسان ليس مستهلكاً فقط بل هو منتج أيضاً . ويمكن إيقاف أثر قانون تناقص الغلة بفعل قانون آخر وهو قانون الغلة المتزايدة بفضل زيادة وتحسين طرق الصناعة بوجه عام . فقد تزيد نفقات إنتاج الطعام لكن زيادة الثروة العامة تمكن الناس من شراء ما يلزمهم من الطعام وبذلك لا يعتور رفاهيتهم أي نقصان .

يتبين مما تقدم أن مشكلة السكان ليست في الواقع مرتبطة بالعدد فقط بل أنها مرتبطة باتقان وتحسين طرق الانتاج وحسن توزيع الثروة بين الناس . ولما كان

الانسان هو أهم عامل في الانتاج فكثرة الناس — مع بقاء كل شيء على ما هو عليه — معناها زيادة عوامل الانتاج أى الثروة القومية. وليس معنى هذا أن ثروة الأمم تقاس بعدد السكان فقط ، بل العبرة بتقدم ، وجودة طرق الانتاج . فالأمة الانكليزية مع قلتها استعبدت شعوب الهند مع كثرتها الساحقة بسبب تفوق الطرق الانجليزية الصناعية . وأن أمة قليلة المدد موزعة فيها الثروة توزيعاً حسناً خير من أمة كثيرة العدد كثيرة الفقراء يمتلك موارد ثروتها عدد قليل من الأغنياء . لكن ما تشكو منه الأمم المتحضرة بعد انقضاء ما يربو على قرن من تاريخ وضع نظرية مالتس ليس كثرة السكان بل بطء زيادتها . وصار ما يقلق أفكار المفكرين في فرنسا قلة السكان أو ما يسمونه « انتحار السكان » لا كثرة السكان .

الفصل الثالث

البيئة القانونية للحياة الاقتصادية الحاضرة

§ ٦١ — الأسس القانونية للنظام الاجتماعي الحاضر : يقوم البناء الاجتماعي في كل المجتمعات المتحضرة — عدا روسيا — على عدد قليل من المبادئ الأساسية وهما (١) الحرية الاقتصادية (٢) الملكية الفردية.

الفرع الأول — في الحرية الاقتصادية

§ ٦٢ — في معنى الحرية الاقتصادية : الحرية الاقتصادية في الدول المتحضرة هي النتيجة الطبيعية لمكانة الانسان في الوجود وشرفه على جميع الكائنات وحقه في أن يوجه قواه العقلية ونشاطه الاقتصادي فيما يكتنه من الانتفاع بالعالم الخارجي على أحسن سبيل .

وإذ كانت الحرية حقا للانسان إلا أن هذا الحق ككل الحقوق لا يمكن أن يكون مطلقا بل يجب أن ترد عليه قيود تكفل المحافظة على حريات الغير ضمانا لمصلحة المجتمع حتى يتمتع كل فرد بحريته وحتى تتحقق المساواة بين الافراد تحقيقا لمقاصد العدل الاجتماعي الذي يجب أن يسود بين الناس في جميع علاقاتهم

انما يلاحظ أن الحرية الاقتصادية ليست من المعاني المجردة المطلقة التي يجوز تحديد نتائجها بصفة قطعية وتطبيقها في كل مكان . فقد تقضى الظروف على الدولة بأن تقيد حرية الافراد فتحرم عليهم معالجة نوع معين من الصناعات . وقد يرى المشرع بسبب اعتبارات خاصة أن يتدخل في حرية طبقة خاصة من الاهلين فيحرم عليهم أنواعا من التصرفات كقانون الخمسة أفدنة . وحرية مرور العربات والسيارات قد لا تخضع لأي قيد في المدن الصغيرة ولكن هذه الحرية قد تقيد في

المدن الكبيرة التي تعظم فيها حركة المرور . والخلاصة أن الحرية الاقتصادية هي من المسائل التي يجب تنظيمها تبعاً للظروف الاقتصادية السائدة في زمان معين

§ ٦٣ - في نسوة الحرية الاقتصادية : لم تصل الحرية الاقتصادية الى

مكائنها الحاضرة إلا بعد تطور طويل . فقد كان الانسان في العصور القديمة تعبت به ارادة القوى ويتصرف فيه الملوك والأمراء تصرف المالك في أمواله ويخضع لحكم العادة . وقد زال الكثير من هذه القيود التي فرضت على الافراد . وقد تنازع الحرية الاقتصادية رأيان . الرأي الاول مؤداه أن لا يرد على حرية الافراد أى قيد فيكون للفرد أقصى نصيب من الحرية . وهذه الفكرة هي عماد مبدأ الانفرادية . والرأي الثانى مؤداه ضرورة تدخل المجتمع لتقييد حرية الافراد . وهذا الرأي هو عماد كل المذاهب الاجتماعية كالأشترائية والشيوعية . ولا شك في أن تغلب الرأي الأول يؤدي الى الفوضى كما أن تغلب الرأي الثانى يؤدي الى الاستبداد لذلك يتعين أن نتخذ رأياً وسطاً حتى يمكن التوفيق بين مصالح الافراد ومصلحة المجتمع على أحسن وجه .

والحرية الاقتصادية للفرد تتكون من بعض الحقوق أو الحريات الخاصة وهي التي تتعلق بشخصه وبالعقود التي يبرمها واختيار المهنة وممارستها والاستهلاك

§ ٦٤ - في الحرية الشخصية^(١) لا يعتبر الشخص حراً اذا كان خاضعاً

لارادة شخص آخر بصفة رقيق فلا يعتبر حراً من ليس له حق التصرف في حركاته وممكناته وحق تغيير موطنه اذا أراد الزواج الى الخارج

وقد ظهر الاسترقاق منذ أقدم العصور حيث ألزم القوى الضعيف بالعمل تخلصاً من عناء الاعمال الجثمانية ، وكان للمناخ تأثير عظيم في زيادة الاسترقاق فقد انتشر في البلاد الحارة بسبب قلة الطعام واللباس التي يحتاج اليهما الرقيق وقل

(١) كتاب الرق في الاسلام تأليف أحمد شفيق بك

انتشاره في الأقاليم الشمالية لأن تغذية الرقيق كانت تكلفهم أكلًا فاجسيمة مع جذب الطبيعة وصعوبة الحصول على مقومات الحياة .

وقد عرف الرق عند قدماء المصريين فكان الرقيق معتبراً أداة للعمل الجثماني ومعتبراً من الأشياء المعدة لمشاهد الزينة ومظاهر الأبهة يمتلكهم الملوك والكهنة والعسكريون ثم تملك الأفراد الرقيق فكانوا يقومون بالأعمال

وقد شاع الاسترقاق عند الإغريق وحبسده أكبر فلاسفتهم مثل أرسطو فكان الأرقاء يرسفون في سلاسل العبودية ولم يخطر على بال أولئك الفلاسفة أن يعملوا على أن يعيش الأرقاء عيشة لائقة بمكانة الإنسان في الوجود . وكان الاسترقاق بطريق القرصنة في البحار فكانوا يختطفون سكان الشواطئ . وكان الرقيق يعملون لمواليهم أو لانفسهم فاذا عملوا لانفسهم كان عليهم أن يدفعوا لهم مبلغاً معيناً في كل يوم . وكان حق المولى على رقيقه لا يختلف في شيء عن حقه على أمواله فكان يجوز رهنه . وكانت الدولة تشتري الرقيق للقيام ببعض الشؤون العامة كحفظ المدينة وخفارتها .

وقد عرف الرومان الاسترقاق وازداد بتوسعهم في الفتوحات فاستعمل البطارقة patriciens الرقيق في أعمال الزراعة والتجارة وكانت الحروب أعظم موارد الاسترقاق فكان النحاسون يرافقون الجيوش لشراء الأسارى عقب انتصار في واقعة مهمة . وكانت الدولة تستخدم الرقيق في الأعمال العامة كالعناية بالمباني والقيام بوظائف السجناء والسيافين والملاحين . وما زال الرقيق يعانون أنواع العذاب حتى تدخل المشرع فحرم على المولى الزام الرقيق بمقاتلة الوحوش الضارية واعتبر المولى مرتكباً لجناية القتل اذا قتل رقيقه .

ثم جاءت الديانة المسيحية فأعلنت أن الناس كلهم يعتبرون اخواناً وأنه يجب عليهم أن يحب بعضهم بعضاً لكنها لم تحرم بنص صريح الاسترقاق فقد أوصى القديس بولس الرقيق بأن يطيعوا مواليتهم مع الخوف والرعب كما يطيعون السيد

المسيح عليه السلام وأوصى الموالى بمعاملة الرقيق بالعدل والانصاف . ويقول الاستاذ مازشال أن ما فعلته المسيحية كان في أغلب الأحيان أقوال أكثر من كونه قوة وسلطة فعالة في السيطرة على أفعال الناس .

ثم ظهر الدين الاسلامى فى وقت كان فيه الاسترقاق منتشرًا عند الجاهلية من العرب فلم يأمر بالغائه مرة واحدة ولكنه عمل على إنضاب معينه وحصره فى حدود ضيقة فقرر أن « المسلم المولود من أبوين حرين لا يجوز استرقاقه فى أى حال من الأحوال » ولما كانت الحرب هى أم ينبوع للاسترقاق فقد قيد الدين الاسلامى الاسترقاق فى حالة الحرب بقيدى الأول أن تكون الحرب قانونية والثانى أن يكون القتال مع من لا يدين بدين الاسلام . فاذا دارت الدائرة عليهم صاروا أرقاء للمسلمين بعد أن يصرح الخليفة بذلك تصريحاً خاصاً ولكن ذلك لا ينبئ عليه حرمانهم من استرداد حريتهم إذ يجوز لهم أن يفتدوا أنفسهم بدفع مبلغ معين كما أن للخليفة أن يطلق سراحهم لوجه الله تعالى . وقد كان المسلمون يرجعون فى النادر الى ما خوله لهم دينهم من الحق فى استعباد أسارى الحرب فكانوا يكتبون بتقرير الجزية عليهم كما حدث فى مصر حيث اقترح عمرو بن العاص على السكان أن يبقى لهم حريتهم الدينية واقامة العدل للجميع واستبدال الضرائب الفادحة التى فرضها ملوك الروم بجزية سنوية قدرها ديناران على كل واحد منهم . ولم يصاحب النخاسون الجيوش الاسلامية لسرقة المغلوبين واستعبادهم وقد أمر الدين الاسلامى بمعاملة الرقيق بالحسنى وبروى أن آخر كلمة نطق بها النبي صلى الله عليه وسلم فى مرضه « الصلاة وما ملكت أيمانكم » وفى الحديث الشريف « اتقوا الله فى الضعيفين المملوك والمرأة » (١)

(١) وفى الحديث الشريف « اخوانكم خولكم جعلهم الله تحت أيديكم فن كال أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل وليلبسه مما يلبس » وفى حديث آخر « من لطم مملوكه أو ضربه فكفارته عتقه » وفى حديث « لا يبل أحدكم عبدي أمتى وليقل قتلى وقتاني وغلامى » وقال على « أنى لاخجل من نفسى اذا استعبدت رجلاً يقول الله ربي »

ومما يدل على أن الاسلام عمل على حصر الاسترقاق في اضيق حد ممكن حثه المسلمين على العتق واعتباره عملاً مقروناً بالاجر والثواب ، يدل على ذلك ما جاء في القرآن « ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله » وجاء فيه أيضاً « لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته تحرير رقبة » وجاء رجل الى النبي فقال دلتى على عمل يقربني من الجنة ويبعدني عن النار فقال ﷺ « اعتق النسمة وفك الرقبة » وكان كثير من المسلمين يعتقدون رقيقهم تقريباً الى الله تعالى بل أنهم كانوا يزوجون الاماء بأبنائهم ويربون أولادهم وخرج من هذه الطائفة ملوك وسلاطين مثل كافور الاخشيدى الذى حكم مصر من سنة ٩٦٦ الى سنة ٩٦٨ . وحكم المماليك مصر وكانت رتبة البكوية لا تعطى إلا للعبيد المماليك . وقد ألغيت النخاسة والاسترقاق في مصر بمقتضى معاهدة عقدتها مصر مع انكلترا في ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ وعقد وفاق آخر بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٥ لاجل ابطال النخاسة والتوصل الى منع الاسترقاق ، وهذه الاتفاقات موافقة لما يقضى به الدين الاسلامى .

وفي اوروبا في العصور الوسطى فشا نظام الاقطاعيات فكان السيد حاكماً مطاعاً يتحكم في حريات الناس . وفي فرنسا في عهد كوابرت كان يحكم بالحبس على الصناع الفرنسيين الذين يحاولون الهجرة الى الخارج وفي انكلترا في القرن الثامن عشر كان يحكم بأعدام الصناع الذى يترج بصناعته الى الخارج . وكانت الهجرة ممنوعة في كثير من الاقطار محافظة على القوة الحربية والانتاجية فلا يتطرق اليها الضعف .

وقد زالت الآن كل هذه القيود في البلاد المتحضرة وأصبح الانسان متمتعاً بكامل حريته الجثمانية حراً في الإقامة والرحيل إلى أى مكان يشاء^(١) وحرم القانون

(١) لكن الولايات المتحدة وضمت قيوداً شديدة لمنع دخول المهاجرين

المدنى المصرى إيجار الأشخاص لمدة غير معينة (١)

§ ٦٥ - في حرية التعاقد : وهى حق الانسان فى أن يتعاقد مع الغير حسب هويته بشرط أن لا يكون سبب التعاقد مخالفاً للقانون أو للنظام العام أو للأداب فالملك له أن يبيع ويؤجر ويهرن ماله ويوظف نقوده فى أى عمل حسب إرادته . لكن المشرع قد يضطر أحياناً إلى تقييد هذا الحق فيضع تسعيراً إلزامياً للسلم الضرورية كما حدث أثناء الحرب . أو يقيد أجر المساكن والأمكنة كما حدث فى مصر حيث صدر القانون نمره ١١ لسنة ١٩٢٠ والقانون نمره ٤ لسنة ١٩٢١ الذى ظل معمولاً به لغاية ٣٠ يونية سنة ١٩٢٥ . وكحق المحاكم فى تخفيض الشرط الجزائى المتفق عليه أو تعديل أتعاب المحامين . وقد يتدخل المشرع أحياناً للمحافظة على الأمن والصحة والراحة فيضع شروطاً للمحلات المقلقة للراحة أو المضرة بالصحة والخطرة .

§ ٦٦ - في حرية اختيار المهنة : وهى حق الشخص فى اختيار مهنته وتأديتها على الوجه الذى يراه أما كمؤجر لخدماته أو كركب عمل . ولم تكن هذه الحرية معروفة فى العصور القديمة وبخاصة لدى قدماء المصريين حيث كان يسود نظام الطبقات وكذلك فى الهند وقارس . وما زال هذا النظام موجوداً الى الآن فى الهند حيث يقسم الأهليون الى طبقات وليس للانسان حرية اختيار مهنة لانها تتعين له بالوراثة . فكانت الأساليب الصناعية معتبرة ملكاً للأسرة ولا يستطيع من كان أجنبياً عن الأسرة أن يقف على دقاتها وأسرارها . ومثل هذا النظام الاجتماعى يقف عقبة فى سبيل التقدم الاقتصادى لان الصناعات الجديدة لا تجد محلاً لها بين طوائف العمال ويبقى كل شخص طوال حياته عاملاً فى مهنته التى

(١) تنفى المادة ٤٠١ من القانون المدنى الاهلى « بأن إيجار الاشخاص يكون لخدمة معينة مستمرة فى المدة المحدودة فى عقد الإيجار أو لعمل معين »

ورثها عن أبيه . وقد ساد نظام الطوائف Corporations في أوروبا قروناً عديدة وامتدّت معه حرية العمل .

وقد زالت الآن هذه القيود وأصبح العمل حراً في جملته لكن هذه الحرية يرد عليها بعض قيود قانونية وفعلية .

١ — القيود القانونية : (أ) تشترط القوانين واللوائح ضرورة توافر معلومات خاصة في كل من يريد الاحتراف بمهن معينة كاللحاة والطب ويجب على كل من يريد الاحتراف باحدى هذه المهن أن يقدم الى السلطات المختصة الدليل على كفايته (أجازة ، دبلوم) .

(ب) تحمي القوانين حقوق المخترعين والمؤلفين وتعاقب المقلدين (انظر المواد ٣٠٣ — ٣٠٦ من قانون العقوبات الأهلى) .

(ج) تعمل القوانين على قهر الناس على احترام الامتياز المعطى من الحكومة الى أحد الأفراد أو الشركات فتعاقب كل من يصنع بنفسه أو بواسطة غيره أى شئ أعطى من أجله هذا الامتياز (مادة ٣٠٣ من قانون العقوبات)

٢ — القيود الفعلية : لا يكفي أن تقر القوانين حرية الأفراد في معالجة أى عمل من الأعمال بل يجب أن تكون الرغبة مقترنة بالقدرة على ممارسة هذا العمل . من أجل ذلك تزول حرية العمل بسبب عدم توافر رؤوس الأموال والمعارف اللازمة التي بدونها لا تقوم للعمل قائمة . فالعامل البسيط لا يستطيع أن يصل الى مرتبة أرباب الأعمال .

§ ٦٧ — في حرية الاستهلاك : وهي عبارة عن حق الأفراد في بذل أموالهم في وجوه الانفاق التي يرونها فيأكلون ويشربون ويلبسون ويسكنون حسب هويتهم .

ولم يكن هذا الحق معترفاً به للانسان في الأزمنة القديمة حيث وضعت قوانين لمعاقبة المترفين لاعتبارهم الترف مفسدة للأخلاق ولأنه يدعو الى الدعة والراحة .

حينئذ الفرد في غضارة العيش وينسى عوائد الشجاعة والفروسية وتكون هذه الحالة مؤذنة بفناء الدولة^(١). وقد غالى بعض الحكام في حمل الناس على التقشف فقد كان الحاكم بأمر الله (٩٩٦ — ١٠٢١ ميلادية) يركب كل ليلة ويشق الشوارع والازقة فبالغ الناس في الوقود والزينة وأنفقوا الاموال الكثيرة في الماء كل والمشارب والغناء واللهو فمنع النساء من الخروج في الليل ومنع الرجال من الجلوس في الحوانيت وقطع الحاكم بأمر الله الركوب في الليل ومنع الناس من أكل الملوخية والجرجير « والتوكلية والدلنس » وذبح الابقار السليمة من العاهة الا في أيام الاضحية ومنع من بيع الفقاع وعمله البتة ، ولا يباع شيء من السمك بغير قشر ، وتتبع الناس في ذلك وشدد فيه وضرب جماعة بسبب مخالفتهم . وأمر بكسر أواني الخمر وأريق في سائر الاماكن ومنع بيع المسكرات ومنع الناس من الغناء واللهو ومن بيع المغيبات والعنب الا أربعة أرطال ومنع من عصر وطرح كثير منه وديس في الطرقات وغرق كثير منه في النيل وقطعت كروم الجيرة كلها وضرب جماعة بسبب الشطرنج ومنع النساء من المشي في الطرقات وأغلقت حماماتهن ومنع الاساكفة من عمل خفافهن . والذي دعا الحاكم الى اتخاذ هذه الاجراءات هو تقشفه فقد كان يخرج الى الصحراء بجذاء في رجله وفوطة على رأسه واتخذ بيتاً في المقطم ينقطع فيه عن الناس^(٢)

وقد شرع نظام الحسبة في الاسلام لحمل الناس على الفضيلة وعدم الإفراط في الشهوات وعدم انفاق أموالهم فيما لا يفيد . والحسبة كما عرفها أبو الحسن الماوردي — أمر بالمعروف اذا ظهر تركه ، ونهى عن المنكر اذا ظهر فعله . وكان

(١) مقدمة ابن خلدون ص ١٨٦

(٢) Stanley Lane - Poole, History of Egypt, p. - 125-126

وخطط المقرئ الجزء الرابع ص ٦٨ — ٧٤ ولم يكن الحاكم سليم العقل وقد قال فيه أحد معاصريه « كانت أفعاله لا تمال وأحلامه وساوسه لا تؤول »

على المحتسب أن يبحث عن المنكرات الظاهرة ليصل الى انكارها ويفحص عما ترك من المعروف الظاهر ليأمر بإقامته . وكان المحتسب موظفاً عمومياً يرزق على حسبته من بيت المال .

وليس من قصدنا أن نبين وظائف المحتسب ولكننا نشير الى ما يتصل بموضوع بحثنا فنقول: كان المحتسب مكلفاً بمنع منكرات الاسواق « كبيع الملاحى وبيع أشكال الحيوانات المصورة في أيام العيد لاجل الصبيان فتلك يجب كسرها والمنع من بيعها كالملاحى ، وكذلك بيع الأواني المتخذة من الذهب والفضة ، وكذلك بيع ثياب الحرير وقلانس الذهب والحرير أعنى التى لاتصلح للرجال أو يعلم بمادة البلد أنه لا يلبسه الرجال فكل ذلك منكر محظور : وكذلك من يعتاد بيع الثياب المبتذلة المقصورة التى يلبس على الناس بقصارتها وابتذالها ويزعم أنها جديدة . ومنها منع فرش الحرير للرجال وتبخير البخور في مجرة فضة أو ذهب وسماع الاوتار أو سماع القينات (١) :

وقد صدرت قوانين كثيرة في عهد الرومان لمنع الترف وخصص بعض الموظفين لمراقبة تنفيذها ومعاقبة المخالفين (٢) . وصدرت في فرنسا قوانين من هذا القبيل . وقد زالت قوانين الترف من كل الاقطار . لكن الدول المتحاربة في الحرب الكبرى قيدت حرية الافراد في الاستهلاك وحددت لكل فرد مقدار ما يستهلكه من الخبز والسكر والشاى . وقد زالت كل هذه القيود الآن في معظم الاقطار . وقد فكرت فرنسا في سنة ١٩٢٦ في العودة الى نظام تحديد كمية ما يستهلكه الشخص في الفنادق والمطاعم وذلك بسبب هبوط النقد وغلاء المواد الغذائية المستوردة من الخارج .

(١) احياء علوم الدين لحجة الاسلام الغزالي الجزء الثانى ص ٢٧٠ — ٢٧٢ . ونهاية الارب في فنون الادب لشهاب الدين التويرى السقر السادس ص ٢٩٥ — ٣١٥ . والاحكام السلطانية لماوردى

(٢) راجع قاموس Palgrave تحت كلمة Sumptuary Laws

على أن حرية الاستهلاك قد تقيد أحياناً لمصلحة عامة كما فعلت الولايات المتحدة وتركيا حيث حرمتا بيع المسكرات وكمنع الاتجار بالمخدرات الطبيعية كالخشيش والافيون والمخدرات الصناعية كالكوكاين والهيريون والمورفين وقد يكون تقييد حرية الاستهلاك مراعاة لمصلحة فريق معين كالحجر على السفهاء منعاً لهم من تبديد ثروتهم .

المبحث الثاني

في الحرية الاقتصادية والمنافسة

§ ٦٨ — في الحرية الاقتصادية والمنافسة : فرغنا من التكلم على الحقوق التي تتكون من مجموعها الحرية الاقتصادية .

والحرية الاقتصادية هي الأساس الذي تقوم عليه المنافسة . لذلك يجب أن لا نخلط بينها . فتنافس المنتجين أساسه حق اختيار المهنة وحق التعاقد ، وتنافس المستهلكين أساسه حرية الفرد في الاستهلاك . لذلك تعتبر المنافسة وليدة حرية النشاط الاقتصادي . والحرية الاقتصادية هي البيئة القانونية التي تنشأ فيها المنافسة والتي بدونها لا تحيا .

§ ٦٩ — في ماهية المنافسة : أثبت علم الحياة أن الكائنات الحية تتنازع البقاء وأن هناك انتخاباً طبيعياً ناشئاً من بقاء الأصح ويتخذ هذا النزاع صوراً مختلفة ولعل أهم صور هذا النزاع هو النزاع الحاصل بين الكائنات الحية والقوى الطبيعية . فالإنسان يكافح لأجل أن يجعل البيئة الطبيعية التي يعيش فيها ملائمة

لحياته . واذا ضنت الطبيعة بخيراتها أو كانت لا تكفى لسد حاجات كل الناس فالنضال مع الطبيعة يزداد عنفاً بسبب اشتراك بقية الكائنات الحية في هذا النضال لتحصل على نصيبها من هذه الخيرات . وهنا يظهر لنا معنى المنافسة فهي ليست نضالاً مع الطبيعة فحسب ، ولكنها نضال كل وحدة مع الأخرى لتحظى كل وحدة من الكائنات بجزء من هبات الطبيعة .

ومن الغريب أن أول صورة ظهرت فيها المنافسة هي منافسة الجماعات لا منافسة الأفراد . ومن المحقق أن أول منافسة ظهرت بين النوع البشرى كانت بين العائر والقبائل للحصول على مرافق الحياة ، وتلمس وسائل العيش ، ومن أجل ذلك ساد مبدأ التعاون المتبادل بين أفراد الجماعات منذ القدم لكي تستطيع منافسة بعضها بعضاً .

وكما ارتقت الجماعات الانسانية أخذ أفرادها في التخصص في الأعمال وعند ذلك يبدأ أثر قانون الانتخاب الطبيعي ، أى المنافسة في الظهور بين الأفراد . وفي بادىء الأمر يكون أثره بطيئاً لاعتبار رفاة الفرد متوقفة على رفاة المجموع . ولكن كلما استبحرت الجماعات في العمران وزادت أفرادها وقويت شوكتها تدرجت الى أفق أعلى من التعاون ونشاهد في الوقت نفسه زيادة في حرية الفرد الاقتصادية وبعبارة أخرى اشتداد المنافسة بين الأفراد . وأخيراً اذا وصلت الجماعات الانسانية الى أشرف مراتب التعاون ، أى اذا صارت دولة ، فلا تكون الغلبة في التنافس القائم بين الأمم بسبب شكل الحكومة فحسب ، بل يكون نتيجة كفاح الأفراد في داخل الدولة لتنمية مداركهم العقلية وقواهم العضلية وهي الصفات التي تقوم عليها في النهاية السيادة السياسية . فطموح النفوس الى المجد والقوة ، وكفاحها في هذا السبيل هو أساس الغلبة والتفوق في داخل الدولة وفي خارجها .

واذا كانت المنافسة بهذا المعنى لها أثر ظاهر في التقدم الذي أحرزته الجماعات

البشرية فهي أجل شأنًا وأعظم خطراً في الحياة الاقتصادية . وذلك أن موضوع الاقتصاد دراسة علاقة الانسان بالثروة ولا يتميز الانسان عن الحيوان بأنه يدخر الثروة فبعض الحيوانات الهم غريزة الادخار ولكن الانسان يتميز بأنه يفتج الثروة . لذلك ليست المنافسة الاقتصادية عبارة عن كفاح لاقتسام الارزاق الموجودة بل هي كفاح لاجراز أكبر نصيب من الارزاق المتزايدة بفعل الانسان وأول شرط يجب توافره لاجراز هذا القدر الاضافي هو زيادة الانتاج والعمل على تصريف المنتجات . من أجل ذلك يقوم نضال بين المنتجين تكون الغلبة فيه لمن يذبح على أحسن وجه أو يبيع بأرخص الاثمان . وأضمن طريقة لغزو الاسواق هي البيع بأقل مما يبيع المنافسون . لذلك تكون المنافسة معناها الكفاح لزيادة الثروة من طريق تقليل نفقات الانتاج .

والمنافسة في الظروف العادية هي روح التجارة . واذا كان الفرد يستطيع بفعل المنافسة أن يجمع لنفسه ثروة كبيرة فلن يتم له ذلك دون أن يكون المجتمع قد عاد عليه بعض النفع من جهوده بشرط ان تكون المنافسة قائمة على الصدق والامانة . فالمنافسة هي عامل قوى في نماء رأس المال . ولما كانت المنافسة متصلة اتصالاً وثيقاً بالملكية الفردية ولا تستطيع أن تعمل بدونها فهي تعتبر بهذه المثابة أقوى دافع الى التقدم بسبب ماثيره في الفرد من الهمة والنشاط والادخار .

§ ٧٠ — في صور المنافسة : تتخذ المنافسة الصور الآتية وهي : —

منافسة السلع (١) وهي المنافسة الناشئة من كون الانسان مختاراً لحركاته وسكناته وأن تصرفاته مسبوقة دائماً بأعمال الفكر والروية لينهج سبيلاً من السبل المتفتحة أمامه . فاذا أراد أن يشتري قميصاً تمثل أمامه القمصان القطنية والصوفية وتذبذب فكره بين النوعين وأخيراً يستقر رأيه على شراء قميص من الصوف ومعنى ذلك أن المنسوجات الصوفية تتنافس مع المنسوجات القطنية وأن المنفعة الحاصلة له من شراء أحد النوعين تربو على المنفعة التي يحصل

عليها من النوع الآخر . ويسمى الاقتصاديون هذا المعنى الذى يقوم فى النفس ،
فتفضل اقتناء سلعة بدل أخرى ، « قانون الاستبدال » . وهذا المعنى هو الأساس
الذى تقوم عليه منافسة السلع والخدمات .

٢) منافسة البائعين فرضنا أن شخصاً اشترى قميصاً من الصوف مفضلاً
إياه على قميص من القطن . لكن التاجر الذى ابتاع منه هذا القميص ليس هو
الوحيد الذى يبيع هذا الصنف . فهناك عشرات التجار من الذين يتجرون فى هذا
الصنف . ومن أجل ذلك يتنافس هؤلاء التجار لاجتذاب هذا المشتري .
ويتنافس تجار الجملة بدورهم على هذا التاجر الذى باع القميص . وتتنافس
مصانع نسيج الصوف على تجار الجملة . ومصانع الغزل تتنافس على مصانع النسيج
وتجار الصوف الغزل يتنافسون على صاحب مصنع الغزل . وفى كل الادوار التى
يمر بها الصوف ، حتى يصل الى يد المستهلك ، توجد المنافسة قائمة .

٣) فى منافسة عوامل الانتاج تقع المنافسة أيضاً بين عوامل الانتاج .
فهاك الاراضى يتنافسون لحل صاحب المصنع على اختيار صقع معين . ويتنافس
العمل الانساني والآلات أيهما يكون له أكبر نصيب فى الانتاج . والتمولون
يتنافسون لتوظيف أموالهم فى الاعمال وإذا تغيرت الاجور أو تغير سعر الفائدة
يعمل أرباب الاعمال على استبدال العمل الآلى بالعمل الانسانى أو العكس . وهنا
تظهر مواهب رب العمل . فلكى يستطيع أن يبيع سلعته بالرخص يدأب على
الانتفاع بعوامل الانتاج الأكثر صلاحية ويتخلى عن عوامل الانتاج الأقل
انتاجاً . انما يشترط لامكان حصول المنافسة بين عوامل الانتاج أن تكون قابلة
للانتقال من عمل إلى آخر ومن سلعة إلى أخرى فإذا وجدت عقبات تحول دون
هذا الانتقال قيل بأن هناك احتكاً اقتصادياً

٤) فى منافسة الاسواق وليس المقصود منها منافسة الافراد فى السوق

الواحد بل منافسة الاسواق المختلفة . فكل ميناء أو مدينة كبيرة تعمل على أن تكون مستودعاً للسلع والبضائع ومحلاً للمبادلة . وتنافس الأسواق يؤدي إلى تخفيض الائتمان .

في منافسة الطبقات (٥) ينقسم كل مجتمع إلى عدة طبقات اجتماعية أهمها طبقة العمال وطبقة أرباب الأموال . وهذه الطبقة الأخيرة تنقسم بدورها إلى طبقة الملاك والتجار وأرباب الأعمال . ويرى الاشتراكيون أن هذا النظام سيؤدي إلى فناء المجتمع . وهو وهم باطل لأن منافسة الطبقات ضرورة لاختلاص منها ومفيدة للمجتمع .

منافسة الشعوب (٦) وهي أعلى مراتب المنافسة وتنافس الأمم في ميدان التجارة هو أظهر مظاهر الرقي في الأزمان الحاضرة . فكل أمة ارتقت فيها الصناعة تعمل على فتح أسواق جديدة لحاصلاتها الصناعية . وقوام هذه المنافسة هو الرخص . وتسابق الأمم في الاستزادة من الاساطيل ومعدات القتال يرجع إلى اعتبارات اقتصادية كفتح أسواق جديدة والدفاع عن مصالحها التجارية في الخارج .

§ ٧١ - في فضائل وعيوب المنافسة : إذا كانت المنافسة مفيدة فليس

معنى ذلك أنها خالية من كل عيب . وليبيان ذلك نقول

(١) إذا كانت المنافسة تعمل على التوفيق بين الانتاج والاستهلاك وتحقق التوازن الاقتصادي ، وتعمل على هبوط الائتمان بسبب رغبة البائعين في اجتذاب المشترين ، فالحقيقة أن المنافسة لا تحقق توازن العرض والطلب إلا بطريقة وكيفية غير منتظمة ان لم تكن من الأسباب التي تمنع من تحقيق هذا التوازن . بدليل ما نراه من وقوع الازمات فتارة تقع أزمة بسبب كثرة الانتاج وطوراً بسبب قلة الانتاج . كذلك لا تؤدي المنافسة دائماً إلى الرخص فقد تدعوا أحياناً إلى ارتفاع الائتمان . فكثرة عدد الخبازين أو البدالين يؤدي إلى تقليل كمية ما

يبيعه كل واحد منهم ولذا فهو يطلب كل كسبه من هذه الكمية الصغيرة فيرفع الثمن.

(٢) يقول أنصار المنافسة بأنها تدعو إلى تسابق المنتجين المتناظرين في الاجادة والاتقان فمن كان منهم قصير النفس هزيل الحال خر صريعاً في ميدان الأعمال ، ووطأته النعال . وإذا كانت المنافسة تدعو في الغالب إلى الاجادة فهي تدعو أحياناً إلى عكس ذلك حيث يجتهد كل منتج في تقليل نفقات انتاجه فيعمل على الحصول على خامات رديئة النوع ليقوى على تحمل المنافسة حتى أصبح أظهر مظهر الرقي هو اتقان الغش وقد استخدم العلم في هذا السبيل ، كصنع الفاكهة المسكرة من غير فاكهة أوسكر ، والمسلى من غير اللبن ، وصنع النبيذ من غير العنب ، والحريز من الخشب .

(٣) تعتبر المنافسة عاملاً من عوامل الرقي والتقدم إذ بدونها يكتفى المنتج بأساليب الانتاج المعروفة والمتوارثة ولا يبذل أى مجهود لاستحداث المستحدثات وإدخال التحسينات اللازمة .

(٤) تقضى المنافسة على المنشآت السيئة الادارة ، التي يديرها أشخاص عاجزون وغير قادرين على تحمل المنافسة ، وتظهر المنافسة أقدر الرجال وأكفأهم لتولى إدارة الأعمال . إلا أنه ليس من المؤكد أن المنافسة لا تضر إلا الجامدين أو العاجزين فهي قد تؤذى ذا الخلق الكريم الغيور على عمله والذي يؤثر مصلحة الغير على مصلحة نفسه . وذلك أن المنافسة هي تنازع البقاء وهي تضمن النجاح للقوى وللخب المحتال الذي لا يتعرج عن أرذل الوسائل وأمقت الأساليب للتغلب على منافس ، وقد تكون سبباً في انحطاط الأخلاق وقد تستأصل أكثر المنتجين إستقامة كالتاجر الذي لا يقبل أن يغش الأصناف التي يبيعها .

(٥) تعمل المنافسة على تساوى أقدار الناس بتقليلها الأرباح والأجور إلى أن تبلغ حداً واحداً في كل المهن والأعمال . والحقيقة أن المنافسة لا تؤدي إلى هذه

النتيجة فلا تتساوى الأرباح والثروات لأن المنافسة كفاح يحيا فيه القوى ويهلك فيه الضعيف فالحروب السياسية لا توجد توازناً في القوى . وتنازع البقاء في عالم الحيوان والنبات لا يوقف نمو هذه الكائنات عند حد معين . والخلاصة أن المنافسة تقتل نفسها بيدها ليحل محلها الاحتكار . فاستئصال المنافسة للضعيف أدى إلى وجود أعمال عظيمة اتفقت هي بدورها على إزالة كل منافسة ، وآية ذلك فشو الاتحادات الصناعية والمالية في نصف القرن الأخير في صورة ترست Trust وكرتل Carrel .

فالمنافسة هي كفاح قاس قد يقضى على كثير من الناس و بسبب عيوبه لم تقف الحكومات أمامه مكتوفة اليد بل تدخلت لتضع حدوداً لمنع القوة الغشومة ولاعداد الناس بوسائل التعليم لتقوى على تحمل المنافسة .

٧٢٨ - في حدود المنافسة : يعزو الاقتصاديون من المذهب الحر ضرور المنافسة الى عدم كفاية الحرية الاقتصادية ويقولون بأن الطريقة الفعالة لاجتناب هذه الشرور هو إزالة كل العوائق التي تقف حائلاً دون تحقق الحرية الاقتصادية المطلقة . ويعتبرون تدخل الحكومات شراً مستطيراً ضاراً بمصلحة المجتمع من شأنه أن يفت في عضد النشاط الاقتصادي ويرفع عن الأفراد عبء تحمل المسؤوليات التي تكثر وتزداد نشاطاً بفعل الكفاح .

وقد بلغ من تمسك الاقتصاديين من المذهب الحر لنظام المنافسة أن نعتوه بأنه نظام طبيعي وأنه أبدع وأتم نظام ، لكن هذا التمسك قفر في هذه الأيام لأن مراقبة الوقائع أسفرت عن عدم تأييد هذا الاعتقاد وأظهرت النتائج الضارة التي تنشأ من المنافسة حتى قال بعض الاقتصاديين بأن نظام المنافسة لا يمكن أن يكون طبيعياً إلى حد أكثر أو أقل من النظم التي سبقتة كنظام الصناعة المائلية أو نظام المهن والحرف وتقسيم الأمة إلى طبقات وأن هذه النظم هي أيضاً نتيجة طبيعية للنشوء التاريخي ، لذلك قام في السنين الأخيرة فريق من الاقتصاديين

يقول بضرورة ازالة شرور المنافسة من طريق التعاون ويرى فريق آخر أن ذلك يكون من طريق تدخل الحكومات .

ويرى الفريق الأول أن أنجع علاج لازالة هذه الشرور هو التعاون فجمعيات التعاون للاستهلاك تزيل المنافسة بين التجار وتقضى على الوسائل الذميمة التي ما يرح المستهلكون هدفها .

وجمعيات التعاون للانتاج تقضى على المنافسة الحاصلة بين العمال وتقضى الى هبوط الأجور لأنهم يصبحون شركاء يتقاسمون بينهم الارباح .

وجمعيات التعاون للنسيئة تزيل منافسة المقرضين التي يستفيد منها الصيرفيون فيرفعون سعر الفائدة .

واذا كانت جمعيات التعاون أخذت في منافسة التجار وأرباب الاعمال والصيرفيين والوسطاء لتحل محلها فانها تفعل ذلك بأشرف الوسائل متحرجة عن استعمال وسائل المنافسة غير المشروعة ، فاذا نجحت في غزو التجارة والصناعة فلن تتنافس جمعيات التعاون للاستهلاك أو للاقراض فيما بينها لانها لاتعمل لجلب ربح . أما بالنسبة لجمعيات التعاون لأجل الانتاج التي تقوم بصناعات متماثلة فتظل المنافسة قائمة بينها لانها تتنازع الطلبات لزيادة الارباح التي يتقاسمها العمال . على أنه يسهل على هذه الجمعيات الاتحاد فتضع حداً للمنافسة .

ويرى بعض الاقتصاديين أن خير علاج هو أن يتدخل المشرع لحماية الضعفاء وأنه يجب وضع قاعدة يسترشد بها لمعرفة المنافسة المشروعة والمنافسة غير المشروعة . ولكن ما هي العلامات المميزة لهذين النوعين من المنافسة ؟ من العسير وضع علامات مميزة . ومن أجل ذلك يقولون بوجوب فحص كل حالة تعرض من هذا القبيل . فقد يكون العمل مباحاً أو محرماً حسب الظروف التي وقعت فيه . وقد لا يترتب على العمل فقد ضرر ما في حين أنه لو ارتسب عدة مرات لترتب عليه

ضرر . فقد يرفض تاجر أن يبيع سلعة الى شخص بسبب منازعات قائمة بينهما ولكن لا يجوز أن يتفق كل تجار المنطقة على مقاطعة لقهره على الهجرة من الاقليم . وقد أدركت دول كثيرة ضرورة التدخل في حالة المنافسة غير المشروعة فذنت قوانين عديدة لحماية المنتجين من المنافسة الاجنبية بفرض رسوم على البضائع الاجنبية المستوردة من الخارج وهو نظام حماية التجارة . وحماية العمال الوطنيين من منافسة العمال الاجانب كما حدث في فرنسا حيث صدر دكرينو ١٠ أغسطس سنة ١٨٩٩ لهذا الغرض . وحماية المستهلكين من تأمر المنتجين وغش البضائع (مادة ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ من قانون العقوبات الاهلى) والمنافسة غير المشروعة (م ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ من القانون السالف الذكر) . وحماية العمال بوضع تشريع لتقرير ساعات العمل والعطلة الاسبوعية وشروط العمل بالليل والحد الأدنى للاجور . وقد شرعت الحكومة المصرية في وضع تشريع للعمال

المبحث الثالث — في حق الملكية

§ ٧٣ — تعريف : الملكية هي حق المالك في الانتفاع بالمال المملوك على وجه التأيد والتصرف فيه بطريقة مطلقة دون من عداه من الناس

§ ٧٤ — في صفات حق الملكية : أهم صفات حق الملكية من الوجهة الاقتصادية هي أنها حق مكتسب ومطلق ودائم

(١) في أنه الملكية هي مكتسب : ومعنى ذلك أن المالك لا يحرم من حق الملكية بدون ارادته . وقد أشار الدستور المصرى الى هذا الحق فقررت المادة التاسعة منه بأن « للملكية حرمة فلا ينزع عن أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة في الاحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه ويشترط تعويضه عنه . تعويضاً عادلاً » وقررت المادة العاشرة بأن « عقوبة المصادرة العامة للاموال محظورة »

(٢) في أنه الملكية هي مطلق : تقضى المادة ١١ من القانون المدنى بأن « الملكية هي الحق للمالك فى الانتفاع بما يملكه والتصرف فيه بطريقة مطلقة ويكون بها للمالك الحق فى جميع ثمرات ما يملكه سواء كانت طبيعية أو عارضية وفى كافة ما هو تابع له » ويشمل حق الملكية جنى الثمرة طبيعية كانت أو صناعية والاستعمال كالسكنى فى المنزل المملوك وفلاحة الحقل . وحق عدم الاستعمال . ويشمل حق الملكية حق التصرف فى الشيء المملوك بصفة قانونية أو مادية . فالتصرف القانونى معناه انتقال حق الملكية بإرادة المالك الى الغير بأى عقد من العقود كالبيع والهبة والوصية . والتصرف المادى معناه التغير أو الهلاك وذلك لأن الانتاج يقتضى تغير أى استهلاك جزء من الأموال

(٣) فى أنه المالكية هي دائم : الملكية حق دائم بمعنى أنه يبقى مادام الشيء المملوك باقياً ولا يهلك بوقاة المالك بل ينتقل الى الورثة أو الموصى اليهم . وليس على المالك لدوام حقه اجراء أى عمل من الاعمال لحفظ حقه الا منع الغير من التعدى على حقه .

§ ٧٥ - فى قيود هي الملكية : ترد على حق الملكية قيود عديدة . يقتضيها نظام الحياة الاجتماعية . وتتجه الشرائع الحديثة نحو الاكثر من هذه القيود مراعاة للصالح العام ومراعاة لاعتبارات اجتماعية تختلف من قطر الى آخر . وليس أدل على ذلك من مسائل الرى فى الأزمان الحديثة . والقانون الانكليزى . يعتبر أن الملكية هي « الحق الذى يصل من الجحيم الى الجنة » ولا شك فى أن تصور الملكية بهذا المعنى المطلق هو نتيجة توافر ماء الأمطار فى كل مكان . ومثل هذا التصور لا يصلح فى الاقطار الجافة التى تعتمد فى الرى على الانهار والترع اذ يجب على صاحب الأرض أن يجعل ممراً فى أرضه للماء اللازم لرى الاراضى البعيدة عن مأخذ المياه .

والملكية كعقيدة ستبقى قائمة على وجه الدهر إلا أن مشتملات حق الملكية آخذة في التغير وإذا صح ما قاله Carlyle من أنه لا أحد يؤمن بالعقائد التي كان يؤمن بها آباؤه فيمكننا أن نقول بأنه لا أحد يملك نفس حقوق الملكية التي كان يملكها آباؤه .

وحق الملكية الخاصة امتياز منحه المجتمع الانساني الى الافراد نزل عنه اليهم لاعتباره أنه يفضي الى أحسن النتائج الاقتصادية حيث اعتبر أقوى دافع على حمل الناس على الادخار وزيادة رؤوس الاموال وكثرة الانتاج . لذلك تقاس صلاحية الملكية بهذا المقياس الاقتصادي . وبقدر انطباق نظام الملكية على هذا المقياس توسع أو تضيق حقوق المالك . فاذا تبين في بعض الاحوال أن آثار الملكية الفردية متعارضة مع الصالح الاجتماعية وجب على الهيئة الاجتماعية أن تحد من مدى حق المالك . فملكية حق الاختراع وحق التأليف في رأى كل الشرائع الحديثة تزول بانقضاء مدة معينة أى أن حق المالك ينقضى وتصبح هذه الحقوق من الاموال العامة . كذلك قد يرى المشرع أن يحدد أقصى ما يجوز أن يملكه الفرد من الاراضى اذا ثبت أن عدم التحديد ضار بالمصلحة الاجتماعية كما حدث في نيوزيلاندا أو كما حدث في أيرلنده حيث عمل المشرع على تغيير شكل الملكية ليتمكن الفلاحون من أن يكونوا ملاكا .

ويجب أن يكون تدخل المشرع لتقييد حق المالك قائما على ضرورة ملجئة تقتضيها المصلحة العامة وذلك لان الملكية الخاصة والحرية الفردية شيئا متلازمان ويعتبران أهم ما أنتجته الحضارة الحديثة .

ولا نستطيع أن نذكر كل القيود التي وضعت لتقييد حق المالك ولكننا نكتفي بالقيود المتعلقة بصفات حق الملكية وهي :

(١) قيود الملكية باعتبارها مائنا مكنسباً : قد تنزع ملكية العقارات

بسبب المنفعة العامة بشرط أن يعرض المالك تعويضاً عادلاً وذلك بالكيفية المبينة في القانون نمرة ٢٧ سنة ١٩٠٦ بالنسبة للأجانب وفي القانون نمرة ٥ لسنة ١٩٠٧ بالنسبة للوطنيين .

(٢) قيود الملكية باعتبارها مفقداً مطلقاً : يترتب على علاقات الجوار الموجودة بين العقارات حقوق ارتفاع تقرر على عقار لمصلحة عقار آخر مثل (أ) حق صاحب الأرض المحاطة بأرض الغير في المرور منها إذا تعذر عليه الوصول إلى الطريق العام إلا إذا سلك من أرض ذلك الغير (ب) حق مالك الأرض البعيدة عن مجرى الماء في حفر مسقاة في أرض جاره ليحلب المياه إلى أرضه وهو المعبّر عنه بحق الشرب (ج) حق الجار في بقاء الجدار فليس للمالك الحائط أن يهدمه لمجرد إرادته إذا كان ذلك يترتب عليه حصول ضرر للجار المسترملسكه بحائط ما لم يكن هدمه بناء على باعث قوى (د) لا يجوز للجار أن يكون له على جاره مظل مقابل على خط مستقيم بمسافة أقل من متر واحد (هـ) تحرم القوانين زراعة حاصلات معينة كالذخاير والحشيش والخشخاش (ز) تحدد القوانين أحياناً مقدار ما يجوز للمالك أن يزرعه من بعض الحاصلات كالقطن (ح) تقيد القوانين حق المالك في التصرف في حاصلاته بالكيفية التي يراها كتحریم بيع القطن تحت القطع (ط) تحدد الشريعة الإسلامية حق المالك في الإيصال فمنعت الوصية للوارث إلا إذا أجازت الورثة ذلك ولا يجوز الإيصال إلى غير الوارث بأكثر من الثلث .

§ ٧٦ - في نشأة الملكية : الملكية الفردية هي نتيجة تطور استغرق

آلاف السنين . فهي لم تكن معروفة في فجر الإنسانية حيث كان الإنسان يحوز المواد الغذائية لأجل أن يستهلكها على الفور . وحتى عند ما أخذ الإنسان في الادخار للغد كان احتفاظه بالطعام لا يستمر إلا بمقدار قدرته على دفع عادية الغير

فلم تكن الملكية معروفة وكل ما في الأمر أن الإنسان كانت له حيازة مؤقتة ومتقطعة للأشياء التي يحتاج إليها .

والملكية في صورتها الأولى كانت جماعية لافردية فقد كانت القبائل تنتجع الأرض طلباً للكلأ وتنتقل من أرض إلى أخرى سعياً وراء الطعام ثم انتهى بها الحال إلى أن اعتبرت بعض الأراضي ارتفاعاً لا يجوز لغيرهم الاقتراب منها . فلاستيلاء بالمغالبة والانتفاع هما جرثومة الملكية .

والملكية الفردية كانت في بادئ الأمر قاصرة على أدوات الزينة واللباس والسلاح والحيوانات . ولما استوطنت الجماعات بدأ الأفراد يتملكون الدور وأبنيتها أما المراعي والغابات فكانت مملوكة للقبيل وكانت الأراضي توزع بمعرفة صاحب الملكة على الأفراد لزراعتها ولا يتملك إلا غلتها . وكانت تحصل قسمة الأراضي في مواعيد تطول أو تقصر حسب نوع الزراعة . ومع مرور الزمان بطلت القسمة الدورية لأن من أحيا أرضاً وزاد في قيمتها بعمله لا يسلمها عن طيب خاطر إلى آخر . واذ ذاك استقل كل فرد بالأرض المخصصة له وعلى أن لا يكون له حق التصرف فيها بأي عقد من عقود المعاوضات أو التبرعات كالبيع أو الهبة أو الوصية أو الميراث ذلك لأن الأرض ما زالت معتبرة مملوكة إلى القبيل .

وقد مرت الملكية بعد ذلك بدور ولو أنه غير متعلق بطبيعتها إلا أنه لم يفارقها وهو الفتح . ويمكن القول بأنه لا توجد بقعة من بقاع الأرض لم تنزع عنوة من يد ملاكها لاجل توزيعها على الغزاة والغانحين . على أن الغزاة لم يعنوا أبداً بزراعة الأرض أو استغلالها بأنفسهم بل كانوا يكتفون بالاحتفاظ بتملك الرقبة وترك المنفعة إلى الأهليين مقابل أتاوة تدفع إلى المالك . وقد كان انتفاع الأهليين بالأراضي على هذه الكيفية . تشابهاً بالملكية الصحيحة لكنها كانت مقيدة بالقيود التي فرضها المالك على الأكار وحقوق الارتفاق المقررة عليه والاتاوات الواجب دفعها وعدم إمكان التصرف فيها بدون اجازة المالك . وقد

كان هذا النظام أساس الحياة الاجتماعية والسياسية في مصر وأوروبا وهو المعروف بنظام الاقطاع وما تزال آثاره ماثلة الى اليوم في انجلترا .

وقد مزت الملكية بدورها الاخير وهو زوال نظام الاقطاع وتمتع الملاك بكل حقوق الملكية كما أوضحناها في بند ٧٤ .

§ ٧٧ — في أدوار الملكية العقارية في مصر : ان ما للملكية العقارية من الاهمية القصوى في مصر يقضى علينا بأن نتبع الادوار التي مرت بها منذ القدم إلى الآن .

§ ٧٨ — المصور القديمة : (١) كانت مصر في عهد الفراعنة تسير على نظام الاقطاع فكان الملك معتبراً المالك الاول للاراضى (١) . وكانت المملكة المصرية مقسمة إلى أقسام إدارية أسماها قدماء الاغريق « نزم nomes » يشتمل كل قسم منها على مدينة أو عدة مدن ومساحة محدودة من الاراضى وهذه بدورها كانت مقسمة إلى (١) أراضى عامرة Ouon تزرع غلالا ويخصبها كل سنة فيضان النيل (٢) البطائح وهي الارض المنبسطة التي يطفى عايبها ماء النيل فيحدث بها مستنقعات عميقة يصب نجيفها وكانت تترك لنبت الكلاً ورعى الماشية أو لزراعة البردى واللوتس Lotus . وكان الاهلون يدفعون إلى الملك وأعوانه أتاوة عينية متناسبة مع ثروتهم العقارية (٢) .

والظاهر أن أول ما عرفت الملكية كان في حكم العائلة الثانية عشر (٣٠٦٤ قبل الميلاد) فقد عثر علماء الآثار على عقود أشار فيها محررها — هبزيقي Heqzefi — إلى عقار ورثه عن والده وأنه يستطيع التصرف فيه حسب إرادته (٢)

(١) ما زال الملك متبراً في انكار السيد الاوحد والمالك الاصل لكل اراضى المملكة

(٢) Maspero, Histoire Ancienne des peuples de L' Orient p. 24 — 25

Breadstead. Ancient Records VIV . 1 p. 258

(٣)

Erman. Ancient Life in Egypt, pp 145, 497, 498

والمعلومات المتعلقة بتوزيع الاراضى قليلة ان لم تكن معدومة إلا أنه وجد على بعض الآثار إشارة إلى أراضى الملك وأراضى المعابد وأراضى رجال الدولة وأراضى مؤجرة إلى بعض المستأجرين وقد أشير فيها أيضاً إلى أراض مملوكة لملافراد فى جهات معينة (١) ومع ذلك فقد نشر الاستاذ جرنفيل Grenfell والدكتور هنت Hunt بيانات مأخوذة من بردى ترجع الى سنة ١٢٠ - ١١١ قبل المسيح عثرا عليها فى الفيوم متعلقة بتوزيع الاراضى فى قرية هور كبورريس Herkéosiris وهى المعتبرة حالا قرية « فرج السلطان » والذي يلفت النظر أن هذه الوثيقة لم يشر فيها مطلقاً إلى الملكية الفردية . ولما جلس البطالسة على منصة الحكم لم يدخلوا أى تغيير أو تعديل فى نظام توزيع الاراضى . وكذلك الحال فى عهد الرومان الذين كانوا يعتبرون الاراضى مملوكة إلى نائب القيصر ورجال الدين والمحاربين . وكانت الاراضى تزرع بمعرفة الاهلين وتوزع بينهم كل سنة

٧٩٨ - الفتح العربى : (٢) أحدث الفتح العربى تغييراً كبيراً بسبب تقسيم الاراضى على ضريين عشرية وخراجية . فقد كان العرب يعتبرون أرض العرب وهى الواقعة من حد الشام والكوفة إلى أقصى اليمن وما أسلم أهله طوعاً أو فتح عنوة وقسم بين الغانمين عشرية . وكل أرض واقعة فى بلاد غير عربية فتحت عنوة وأقر الخليفة أهلها عليها أو صالحهم خراجية . لذلك اعتبرت بعض الاراضى المصرية عشرية وهى التى قسمت بين المحاربين من العرب والباقي اعتبر خراجياً وهو ما تركه الخليفة الى الاهلين لاستغلاله .

والاراضى العشرية هى التى تدفع العشر أو العِشر أو العِشْر أو العِشْر أى عشر الغلة يؤخذ عينا قبل دفع أى شئ منها مقابل نفقات الزراعة . وهذه الاراضى

تعتبر مملوكة الى أربابها لم عليها حق التصرف المطلق بشرط أن لا يتعدوا الحدود الموضوعة للهبنة والإيصاء .

والأراضي الخراجية هي التي تدفع جزءاً من الخراج أي الغلة نحو الخمس والسادس ويسمى « خراج المقاسمة » بشرط أن لا يزيد على نصف الخراج ولا ينقص عن خمسة . ولا يستحق خراج المقاسمة إلا إذا زرعت الأرض فعلاً فإذا عطلت مع التمكن من الزرع فللا مام أن يدفعها الى غير صاحبها مزارعة ويأخذ الخراج من نصيب المالك ويمسك الباقي له وإن شاء أجزها وأخذ الخراج من أجرتها وإن شاء زرعها بنفقة من بيت المال فيأخذ الخراج من نصيب صاحب الأرض وإن لم يتمكن من ذلك ولم يجد من يقبل ذلك باعها وأخذ من ثمنها الخراج ويلاحظ أن هذا الخراج يتكرر كل عام كلما خرجت غلة . وهناك نوع آخر من الخراج يسمى « خراج التوظيف » وهو متعلق بالتمكن من الانتفاع بالأرض سواء زرعت بالفعل أم لا . وقد عينه عمر بن الخطاب فجعله قفيزاً من بر أو شعير أو غيرها مما يزرع في تلك الأرض عن كل جريب يصلح للزرع (٦٠ ذراعاً × ٦٠ ذراعاً متعارفاً) ولا يؤخذ هذا الخراج إلا مرة واحدة في السنة .

ولم تكن الأراضي الخراجية مملوكة لواضي اليد عليها بل كانت مملوكة الى بيت المال وليس لأربابها إلا حق الانتفاع بها ماداموا قائمين بدفع الخراج وقادرين على عمارتها ولا تورث أرض الخراج ولا يجوز التصرف فيها بالبيع أو الرهن كما أنه لا يجوز أن تنقل أرض الخراج الى العشر ولا أرض العشر الى الخراج .

ومن المسائل المقطوع بصحتها أن معظم أراضي مصر كانت خراجية ليس لواضي اليد عليها سوى حق الانتفاع بغلتها أما الرقبة فكانت مملوكة الى بيت المال أو الحكومة . ولم تتغير هذه الحالة بسبب تعاقب الدول العربية المختلفة من أمويين وعباسيين وفاطميين .

ولما ولي صلاح الدين أمر مصر أقطع أراض كثيرة الى رجاله وعساكره وفي

حكم المنصور لاجين الملقب بحسام الدين (١٣٩٦ ميلادية) وزعت الاراضى بين السلطان ورجال الجيش والحرس الخاص والامراء .

§ ٨٠ - المرونة العثمانية : لما استولى العثمانيون على مصر لم يغيروا شيئاً من نظمها الموجودة . ثم ضعفت هذه الدولة وصارت القوة فى يد المماليك وقد استأثروا نهائياً بالحكم فى القرن السابع عشر واتخذ أحدهم لقب شيخ البلد . وعظمت الفوضى وهبطت قيمة الاراضى بسبب إهمال الاشغال العمومية . وعجزت الحكومة عن تحصيل الضرائب والتجأت الى نظام تلزيم الخراج على النحو الذى كان معروفاً لدى القرطاجنيين والاغريق والرومان حيث كان بعض الافراد يعجلون للدولة مبلغ الضريبة المفروضة على الاهلين على أن يحصلوها منهم بدون تدخل الحكومة .

وكان نظام الالتزام يجرى فى مصر بالطريقة الآتية : كان الشخص يلتزم خراج ناحية أو أكثر عن سنة أو أكثر ويمجل الخراج . وكان الالتزام يقرّر إما بالمزايدة أو بالاتفاق على الثمن بين الملتزم من جهة والرياسة بالنيابة عن الحكومة من جهة أخرى . ويتسلم الملتزم من الحكومة « تقسيطاً » أى عقد تلزيم وفاميكاً أى مرسوماً تأمر به أهالى البلد بالطاعة والخضوع لأوامر الملتزم وأن يدفعوا له « الخلوأ » أى الضريبة المقررة على البلد . وكان الملتزم يحصل من الاهالى على الضريبة التى عجلها الى الحكومة مضافاً اليها الفائدة التى يقررها بمحض ارادته . وكان الملتزم يلجأ الى كل الوسائل لقهر الفلاحين على أداء الخراج . وكان الملتزم يقوم ببعض الاعمال العامة كصيانة الجوامع والمدارس والحمامات وفى مقابل ذلك تعفى بعض الاراضى من كل ضريبة ويكلف فلاحو الناحية بحرقها سخرة لنفع الملتزم وهذه الاراضى تسمى « الاوامى » . وكان

يجوز للملتزم ان كان له ابن أو مملوك أن يقوم مقامه بشرط أن يستمر على وفاة الضريبة المقررة .

والذى يستخلص مما تقدم أن معظم الاراضى التى لم تسكن مملوكة للفلاحين بل كانوا منتفعين . أما الاراضى كان يملكها أربابها ملكا مطلقا فكانت قليلة وكانت تسمى « رزقة »

§ ٨١ - عصر المغفور له محمد على باشا الى الزمن الحاضر : تبدلت

حال الفلاح فى عصر المغفور له محمد على باشا فصار فلاح الدولة . وأعلن الوالى أنه المالك الوحيد لكل الأراضى المصرية ووزعت الاراضى على كل الفلاحين . وبلغ قسم كل فلاح ثلاثة أو أربعة أو خمسة أفدنة وأبطل الالتزامات . وأعطى المشايخ البلد أراضى أعفاها من كل ضريبة ، مساعدة لهم على القيام بنفقات ضيافة جباة الاموال الاميرية . وكانت تسمى هذه الاراضى « مسموح المشايخ ومسموح المصطبة » وقد جرد الوالى الممالك من أراضيهم وتملكها . وقد أدخل محمد على زراعة القطن والنيلة والكتان . ولكن الفلاح لم يقبل على زراعة هذه الحاصلات لانعدام عامل المنفعة الشخصية الذى هو أقوى دافع على العمل . ولذلك أخذ الفلاحون فى الهروب من القرى . من أجل ذلك رأى الوالى أن يعالج هذه الحالة فقرر اعتبار ثلث الاراضى « چفالک » أى مزارع مملوكة للباشا وأعضاء عائلته وكان فلاحو الجفالک يستولون على سدس الغلة من قمح أو اذرة . لكن موظفى الجفالک كانوا لا يندرون الفلاح يستخلص هذا النصيب لنفسه بل كانوا يشركون انفسهم فى هذا السدس فساءت حالة الفلاح وعضه الجوع بنواجذه ولم يجد أمامه إلا التقاوى وعلق الماشية يتبلغ بها ويقيم بها أوده . مما أدى الى نفوق الماشية وهرب الفلاحين فعمل الباشا على ارجاعهم وجعل نصيبهم الخمس من الغلة .

وفى الحق أن الباشا لم يجد من يعاونه على النهوض بالفلاح وذلك لأن

الموظفين والمستخدمين ربوا ودرجوا على تقاليد وتعاليم الممالك الذين كانوا لا يرون في الفلاح إلا أنه أداة للانتاج وبواسطة لا غاية (١) أو كما قال عمرو بن العاص « أمة ... كالتحل تعمل لغيرها دون أن تستفيد من جهودها »

وفي سنة ١٨١٣ شرع محمد علي باشا في مسح الأراضي وقسمها إلى درجات بحسب جودتها. فالأرض الموات اعتبرت « أبعاديات » واستبعدت من الروك cadastre وأعطيت إلى بعض الناس لأحيلتها وأجاز تملك المنعم عليه للأرض إذا أحسن القيام عليها وتعهدها بالأصلاح. وقد أصدر محمد علي أوامر مختلفة لتوزيع الأراضي على الفلاحين القادرين على فلاحتها وعلى دفع الضرائب المقررة عليها. والخلاصة أن الفلاحين لم يكن لهم إلا حق الانتفاع.

وفي ٥ أغسطس سنة ١٨٥٨ صدرت اللائحة السعيدية الشهيرة فأيدت هذا الرأي فقد جاء في البند الأول منها ما نصه « بما أنه من المقرر في أصول الشريعة الغراء أن الأراضي الخراجية الميرية لا يجري فيها الميراث بحيث لو مات شخص من أربابها عن ورثة لا تعطى لأحد من ورثته بطريق الميراث بل لبيت المال أن يوجهها لمن يشاء لكن متى كان للميت ورثة شرعيين فمراعاة لتعيشهم وعدم انحرامهم من انتفاعهم يكونون أحق وأولى من الغير فبناء على هذا يقتضى أن الاطيان التي يتوفى أربابها عنها يصير توجيهها إلى ورثتهم الشرعيين فيما يتركه المتوفى لكن بشرط أن يكونوا مقتدرين على زراعتها وتأدية خراجها ولو بواسطة الوكلاء أو الأوصياء ... » وجاء في البند الرابع « من حيث أن الأراضي الخراجية لا تملك للمزارعين فيها بل ليس لهم فيها إلا حق الانتفاع بها فقط ما داموا يتعهدونها بالزراعة فإذا تركوها اختياراً مدة تبلغ ثلاث سنوات منقط حقهم وذلك بحسب أصول الشريعة الغراء ومع كون الحكم الشرعى قضى بتجديد الثلاث سنوات »

لكن بطريق العرف لما تلاحظ من واقعات أحوال الأهالي جواز علاوة سنتين آخرين على ذاك الميعاد لتكون المدة خمس سنوات . وقد قيدت هذه اللائحة حق المنتفع في الإيجار فنصت في البند الثامن بأنه لا يجوز تأجير الأرض لمدة تزيد على ثلاث سنوات وأنه لا يجوز للمؤجر أن يصرح للمستأجر بغرس الأشجار أو البناء « بحيث أن المؤجر لو أراد الترخيص للمستأجر بذلك فالمدبر أو ناظر القسم لا يقبل منه ما ذكر . وحاصل الأمر أن إيجار الأتبان لا يكون إلا بمجرد زراعة الطين فقط . وإذا احتاجت الحكومة أن تدخل جزءاً من الأراضي الخراجية في أعمال حكومية كترع أو جسر فلا تدفع الحكومة أى تعويض للمنتفع .

وفي سنة ١٨٧١ صدر قانون المقابلة وقضى بأن من يدفع المقابلة (١) عن الأتبان الخراجية يصير مالكاً لها . ولكن في ٦ يناير سنة ١٨٨٠ صدر دكريتو ألغى المقابلة وبلغت الأراضي العشورية في سنة ١٨٨٠ ما مقداره ١٦٤٨٩٠٨ فدان ، والأراضي الخراجية ٣٠٦٦٩٣١ فدان . وكانت الأراضي العشورية مملوكة إلى أعضاء العائلة الخديوية وكبار الموظفين والأعيان . أما الأراضي الخراجية فكانت موزعة على مساحات ضيقة بين الفلاحين وكانوا معتبرين منتفعين لا يجوز لهم وقفها إلا بأمر الدولة ولا يجوز لهم رهنها إلا بطريق الفاروقة (٢) .

وفي سنة ١٨٩١ أجاز لأرباب الأراضي الخراجية وقفها وأخيراً صدر أمر عال

(١) وهي عبارة عن دفع ضريبة ست سنوات دفعة واحدة

(٢) الفاروقة عقد به يعطى للدين عقاره للدائن ويكون للدائن المذكور الحق في استغلاله بنفسه والانتفاع به لحين تمام وفاة الدين . وهذا العقد يشابه من وجه الرهن الحيازي مع فرق وهو أن ما يستولى عليه الدائن المرتهن في حالة الرهن الحيازي من غلة الأرض مقابل قائمة دينه لا يجوز أن يزيد على ٩٠٪ أما في الفاروقة فللدائن أن يستولى على كل غلة بصفة قوائم حتى لو زاد ما يحصل عليه بهذه الكيفية من الحد الأقصى للعائدة القانونية . وتنقضى المادة ٥٥٣ من القانون المدني بأن « أصحاب الأتبان الخراجية هم الجائز لهم دون غيرهم عقد مشاركة الفاروقة على أطلبانهم » .

بتاريخ ٣ سبتمبر سنة ١٨٩٦ أُلغى كل تفرقة بين الاراضى العشورية والاراضى الخراجية وعدلت المادة ٦ من القانون المدنى بالكيفية الآتية « تسمى ملكا العقارات التى يكون للناس فيها حق الملك التام بما فى ذلك الاطيان الخراجية »
والخلاصة أن الملكية بمعناها الحاضر لم تعرف فى مصر إلا فى السنين الأخيرة من القرن التاسع عشر . وإذا كانت الملكية بتأثيرها السحرى تحيل — على حد قول أرتريانج A. Young — الرمل إلى ذهب فكم يكون شأنها فى مصر التى قال عنها عمرو بن العاص « قرية غبراء ، وشجرة خضراء ، يخط وسطها نهر مبارك الغدوات ، ميمون الروحات ، تجرى فيه الزيادة والنقصان كجرى الشمس والقمر فاذا تكامل فى زيادته نكص على عقبه كأول ما بدا فى جريته وطمى فى رده . فعند ذلك تخرج ذمة مخفورة يحرثون بطون الارض ، ويبذرون بها الخب ، يرجون بذلك النماء من الرب ، لقيهم ما سعوا من كدم ، فناله منهم بغير جدم ، فاذا أحرق الزرع وأشرق سناه النداء ، وغداه من تحت الثرى . فبينما هى لؤلؤة بيضاء ، فاذا هى عنبرة سوداء ، فاذا هى زمردة خضراء ، فاذا هى ديباجة زرقاء ، فتبارك الله الخالق لما يشاء . » (١)

(١) من كتاب عمرو بن العاص الى أمير المؤمنين يصف فيه حال مصر

الكتاب الثانى

فى الانتاج

الفصل الاول

عموميات

§ ٨٢- فى معنى الانتاج : ليس المقصود من الانتاج خلق الاموال من العدم . فالانسان لا يستطيع خلق المادة كما أنه لا يستطيع أن يفتى أصغر ذرة منها ولكن المقصود من الانتاج هو تهيئة العناصر المكونة للاموال لتكون صالحة لقضاء حاجة انسانية .

؛ والانتاج يقتضى الاستيلاء على المواد الخام اللازمة لإيجاد الشيء من البيئة التي يعيش فيها الانسان ثم معالجة هذه المواد على وجه التعاقب بالتغيير والاضافة لتكتسب صفات جديدة كالصورة أو اللون أو المقاومة أو المذاق الخ. ومتى تمت هذه التغييرات المادية صار الشيء صالحاً لقضاء حاجة أو رغبة انسانية وصار ذا منفعة جديدة . وبالجمله فالانتاج معناه خلق منافع جديدة .

و يلاحظ أن الشيء لا يعتبر نافعاً الا اذا كان مرغوباً فيه . والمستهلك هو الذى يرغب فى الشيء . والمنتج هو الذى يقوم بسلسلة الاعمال المتعاقبة واللازمة لاعداد المواد الخام لتكون صالحة لقضاء هذه الرغبة فاذا لم تفض الجهود المبذولة الى هذه النتيجة ضاعت الفائدة المرجوة منها وأصبح الشيء عديم المنفعة

§ ٨٣- فى تصور الانتاج من الوجهة الفنية والاقتصادية : وعلى ضوء

هذه الاعتبارات نقول ان الانتاج يمكن تصويره من الوجهة المادية أى الفنية أو من الوجهة الاقتصادية . فالانتاج من الوجهة الفنية هو تصور الانتاج من قبل الاعمال اللازمة لتهيئة المواد الخام لتتخذ صورة أو شكلاً خاصاً .

والانتاج من الوجهة الاقتصادية هو تصور الانتاج من قبل النتيجة الاقتصادية للمستهلك أو المنتج أو للامة أو للعالم .

§ ٨٤ - فى الانتاج من الوجهة الفنية أو الانتاج الفنى: عوامل الانتاج

هى العمل والطبيعة ورأس المال . وأهم عامل فى الانتاج هو العمل الانسانى لأن الانسان هو الذى يقوم بوظيفة ايجابية فى الانتاج . أما الطبيعة فوظيفتها سلبية لانها تمد الانسان بالمواد والقوى الطبيعية التى ينتفع بها . لذلك يمكن اعتبار العمل والطبيعة العاملين الاصليين فى الانتاج أما رأس المال فهو عامل مشتق لانه عبارة عن الادوات والآلات المصنوعة بمعرفة الانسان المستمدة عناصرها من الطبيعة . فوظيفة رأس المال سلبية كالطبيعة . ومجمل القول أن الانتاج يحصل بعمل الانسان مستعيناً بالعناصر والقوى التى يجدها فى الطبيعة والادوات التى يصنعها . والغرض منه اعداد الأشياء فى صورة تكون فيها نافعة للانسان .

§ ٨٥ - فى الانتاج من الوجهة الاقتصادية وعرفته بالمستهلك: الانتاج

بالنسبة للمستهلك هو وضع منفعة جديدة تحت تصرفه فى صورة شىء جديد كالقمح أو فى صورة صفة جديدة كاللون بشرط أن يكون ذلك الشىء وهذه الصفة قابليين لقضاء حاجة . ويعمل المنتج على ايجاد منافع جديدة وإلا أعرض الناس عما ينتجه . على أن الناس قد لا ترغب فى الشىء بسبب تحول ميولهم نحو شىء آخر وعلى ذلك يصير الانتاج غير مفيد للمستهلك أى عديم الجدوى من الوجهة الاقتصادية

§ ٨٦ - فى الانتاج من الوجهة الاقتصادية وعرفته بالمنتج: الانتاج

من وجهة المنتج هو عبارة عن كون الانتاج يأتى بربح للمنتج وقد يكون هذا

الربح عيناً أو قدماً . فربح الصائد يتكون من الفرق بين الجهود التي يبذلها والمنفعة الحاصلة له من الصيد . والصائد يمتنع عن عمله اذا شعر بتعب يزيد على الاستمتاع الحاصل له من الاستمرار في الصيد .

ولما كان الانتاج الحاضر يحصل بقصد المبادلة فالمنتج يقارن نفقات الانتاج بالثمن الذي يبيع به ما ينتجه ولا يعتبر الانتاج مفيداً للمنتج إلا اذا أربى الثمن على نفقات الانتاج ويعمل المنتج بدافع المصلحة الشخصية على البحث عن الطريقة التي تدر له أقصى ربح .

§ ٨٧ — في الانتاج الفنى والانتاج الاقتصادى : يتبين مما تقدم أن

الانتاج الفنى هو الشرط الاساسى للانتاج الاقتصادى وان هذا الاخير يتوقف على ثمن الاشياء المنتجة . وقد لا يكون الانتاج الفنى ينبوعاً للربح وهى حقيقة يعرفها كل المنتجين . وقد تقل المنفعة الاقتصادية لشيء بينما يكثر انتاجه والعكس بالعكس ولذلك يفضل الفلاح أن ينتج محصولاً قليلاً من القطن بشرط أن يكون ثمنه مرتفعاً على أن ينتج قطعاً كثيراً يباع بثمن ضئيل . ولما كان ثمن الشيء يتوقف على الطلب ، وكان الطلب يتوقف بدوره على مبلغ حاجة الناس الى هذا الشيء وموارد المالىة لذلك يتعين على القائمين بالانتاج أن يعنوا بتنظيمه على أحسن وجه قى ، وأن يحرصوا على جعله ملائماً لحاجات المستهلكين .

§ ٨٨ — الانتاج من الوجهة الاقتصادية والمجتمع : الانتاج الاقتصادى

من قبل المجتمع هو كون مجموع القيم المستهلكة فى سبيل الانتاج تقل عن القيم الناتجة فاصلاح مستنقع وجعله قابلاً للزراعة يعتبر عملاً اقتصادياً مفيداً للمجتمع لكن انشاء سكة حديدية فى صحراء ، لا زرع فيها ولا ضرع ، لا يعتبر هكذا . أجل قد يكون انشاء هذه السكة مفيداً من الوجهة الحرية أو السياسية لكنه عديم الجدوى من الوجهة الاقتصادية .

§ ٨٩ - في التفرقة بين الأعمال المنتجة والأعمال التجارية : يفرق

الاقتصاديون بين هذين النوعين من الأعمال مسترشدين تارة بالمصلحة القومية وطوراً بمصلحة المنتجين - الربح - وأحياناً بمصلحة المستهلكين - المنفعة - وقد تطورت آراء الاقتصاديين في هذا الصدد فبعد أن كانوا يعتبرون الإنتاج قاصراً على الأشياء المادية فقط توسعوا في معناه حتى شمل الخدمات .

(١) في آراء التجاريين أو المصلحيين القوميين : وهي وجهة النظر التي نرى

بها التجاريون قد اعتبروا أن أقوم سياسة يجب أن تسترشد بها الدولة هي الاكثار من الذهب والفضة وتشجيع الصادرات ومحاربة الواردات توصلنا الى استبقاء المعدنين في داخل الدولة وإلى اجتذابهما من الخارج .

ومن أجل ذلك اعتبروا الأعمال المنتجة قاصرة على استخراج المعادن النفيسة من المناجم وبيع البضائع في الخارج وأن ما عدا ذلك من الأعمال غير منتج .

(٢) في آراء الطبيعيين : اعتبر الطبيعيون الزراعة هي المنتجة فحسب .

لاعتقادهم خطأ أن الزراعة هي التي توجد قياً تزيد على القيم المستهلكة وأن الزراعة هي التي تنتج غلة صافية *produit net* بخلاف الصناعة والتجارة والحرف الحرة التي اعتبروها عالة على الزراعة . وقد تورطوا في خطئهم بسبب ما للحاصلات الزراعية من الأهمية الخاصة ، ولأن كبار ملاك الأراضي كانوا يعيشون في القرن الثامن عشر من الإيجار الذي كانوا يستولون عليه من المستأجرين . وكانوا يندلون على نظريتهم بأن المستأجرين يحصلون من غلة الأرض على نفقات الإنتاج وهي تشمل نفقات معاشهم وما يفيض بعد ذلك يتسلمه الملاك العاطلون ليعيشوا منه . وهذا الغائض يدل على أن الزراعة تأتي بغلة صافية .

ومن السهل تفنيد هذه النظرية . لأن الطبيعيين إذا كانوا يقصدون أن

الزراعة تخلق أشياء جديدة فهذا وهم باطل لأن المادة لا تخلق فكل العناصر

المكونة للحاصلات الزراعية مستمدة من الأرض ومن الجو . وإذا كانوا يقصدون أن الزراعة هي التي تنتج وحدها غلة صافية متقومة فهذا خطأ أيضاً لأن قيم الحاصلات الزراعية غير ثابتة ، وتختلف من وقت إلى آخر وتخضع للقوانين الاقتصادية التي تسرى على الحاصلات الصناعية وقد تهبط قيمتها إلى حد تزول معه الغلة الصافية ومن جهة أخرى إذا ارتفعت قيم الحاصلات الصناعية فإنها تأتي بغلة صافية وهي الأرباح التي توزع على الشركاء والمساهمين في الشركات التجارية .

وقد دحض آدم سميث مزاعم الطبيعيين ولم يبق شك بعد ذلك في أن الصناعة من الأعمال المنتجة . لكن أعمال النقل والتجارة كانت محلاً للشك بحجة أن أمناء النقل والتجار لا يغيرون المادة كما يفعل الصناع ، فالخذاء الذي ينقل من المصنع إلى المتجر هو الخذاء الذي خرج من يد الصانع . والحقيقة أن عمال النقل والتجار يقومون بأعمال منتجة كما سنبين ذلك في بند ٩٠ .

§ ٩٠ - في أعمال النقل والأعمال التجارية : إن أعمال النقل والتجارة معتبرة من الأعمال المنتجة وذلك لأن أمين النقل والتاجر يضيفان إلى السلع خاصية جديدة . فأمين النقل يضيف إلى الشيء خاصية وجوده في المكان الذي يحتاج فيه المشتري إلى السلعة . وهي خاصية مهمة لأنه لو لم ينقل السلعة إلى هذا المكان لما استطاع المشتري الانتفاع بها . وأعمال النقل تشابه من وجه أعمال استخراج المعادن من باطن الأرض فالعمل في كلتا الحالتين هو نقل ، أحدهما رأسي والثاني أفقي .

وكذلك التاجر الذي يشتري السلعة لبيعها ويتحمل خطر هلاكها وضياعها يضيف إليها خصيصة جديدة وهي وجودها في الزمان الذي يحتاج فيه المشتري إليها فالتاجر ينقل السلعة نقلاً زمانياً إلى اللحظة التي يحتاج فيها إليها .

§ ٩١ - في المهن الحرة وما يشابهها من الأعمال : وهي أعمال الأطباء

المدرسين والقضاة وموظفي الحكومة والممثلين وغيرهم فإذا نظرنا إلى أعمال هذه الطوائف من قبل الأشخاص الذين يستفيدون منها كالمرضى والطلبة والمتقاضين والنظارة فلا نزاع في أن هذه الأعمال نافعة أي منتجة لأن الانتاج عبارة عن خلق المنافع .

كذلك تعتبر هذه الأعمال منتجة بالنسبة للأشخاص المخرفين بها إذا كان دخلهم الناتج من معالجتهم لهذه الحرف يزيد على النفقات التي تكبدوها في سبيل أعدادهم للاحتراف بها .

وتعتبر هذه الاعمال من الوجهة القومية على أكبر جانب من الأهمية لأنه لولا عمل القاضي والطبيب والمدرس لما استطاع الناس الانتاج أو على الأقل لنقص الانتاج . ففلاحة الاراضي وصنع الاشياء وبيعها تقتضي سلامة الماملين فيها من الأمراض وتزودهم بالمعلومات اللازمة وتمكينهم من العمل في بيئة يسود فيها النظام والطمأنينة بفضل حماية المحاكم والقوة العامة التي تدفع عنهم اعتداء المعتدين في الداخل ودفع اغارة المغيرين من الخارج

فكل من يشترك في تحقيق أحد هذه الاشياء يعتبر منتجاً . وإذا كان لا يضيف مباشرة منفعة جديدة الى شيء حسي موجود من قبل لكنه يعتبر منتجاً بالواسطة اذ بدونه يختل نظام الانتاج أو ينقص .

§ ٩٢ — تلخيص : يتبين مما تقدم أن دائرة الاعمال المنتجة أخذت في الاتساع تدريجاً حتى شملت الخدمات . انما يجب أن لا ننسى أن الانتاج قد يعتبر مفيداً من بعض الوجوه كانشاء محل قمار فهو منتج بالنسبة للملاك وقد يكون منتجاً للدولة وللأمة — اذا طرحنا جانباً الاعتبارات الخلقية — بمقدار ما يعود عليها من الثراء على حساب الاجانب الذين يستهويهم لعب القمار . لكنه غير مفيد من الوجهة الاجتماعية لانه لا يساعد رأساً أو بالواسطة على ايجاد ثروة جديدة .

§ ٩٣ — عوامل الإنتاج : عوامل الإنتاج هي الطبيعة والعمل ورأس المال والتنظيم . فالطبيعة هي المواد والقوى التي يستعين بها الإنسان على الإنتاج . والعمل هو الجهد العضلي أو العقلي الذي يبذله الإنسان لخلق منفعة جديدة . ورأس المال هو المال المدخر الذي يعاون الإنسان على الإنتاج . ولكي تكون هذه العوامل منتجة يجب أن تتجمع وأن تنظم بكيفية يتأتى معها الإنتاج وهوما يقوم به المنظم أو رب العمل entrepreneur ومن أجل ذلك يعتبر التنظيم عاملاً مهماً في الإنتاج (١)

الفصل الثاني

في تنظيم الإنتاج والمنظم (ولى العمل)

§ ٩٤ — في الصور المختلفة لنظم الإنتاج : يقوم نظام الإنتاج الحاضر على مبادلة السلع والخدمات . وقد علمنا أن الإنتاج يقتضى تعاون العمل ورأس المال والطبيعة ولكن كيف يحصل ذلك ؟ من الجائز أن يقدم فرد واحد كل هذه العوامل كالفلّاح الصغير وهو من أجل ذلك يعتبر منتجاً مستقلاً . لكن الغالب أن الشخص الواحد لا يجد العوامل الثلاثة للإنتاج في ملكه وعمله الشخصي . فواحد قد تكون له القوة العضلية والأرض من غير أن يكون لديه رأس المال اللازم للإنتاج . فيعتمد إلى الاقتراض ، وآخر قد يجد قوته العضلية ورأس المال ولكنه لا يجد الأرض فيستأجر أرض الغير . وثالث قد يملك الأرض ورأس المال ولكنه لا يستطيع أن يعمل بنفسه أو لا يريد أن يعمل كما لو كان غنياً أو مخترباً بعمل آخر أو امرأة فيؤجر أرضه للغير أو يستأجر عملهم . وقد يوجد رابع يضطر إلى طلب

عمل ورأس مال وأرض الغير لأجل أن يفتح فهو يقتضئ كل هذه العوامل يتبين من كل ما تقدم أن نظم الانتاج مختلفة ومتعددة . لكن أغلب الاقتصاديين يعتبرون المنتج المستقل منظماً صغير الشأن لا يعنى كثيراً بانتاجه ولا يتحمل تبعات جسيمة فهو لا يدفع أجوراً ولا فوائد وأنه قبل كل شيء صانع بدوى يعمل للاستهلاك المحلى بناء على طلب المستهلكين إن لم يكن يستهلك معظم ما ينتجه لذلك لا يعتبر منظماً أو ولى عمل إلا من كان يتحمل أخطاراً جسيمة وينتج لأجل السوق

§ ٩٥ — فى أنه المنظم هو حجر الزاوية فى بناء الحياة الاقتصادية :

المنظم هو حجر الزاوية فى بناء الحياة الاقتصادية الحاضرة والقبلة التى تتوجه إليها كل عوامل الانتاج . فهو الذى ينظم طرق الانتاج الفنية وهو الذى يجعل الانتاج موافقاً لرغبات المستهلكين وهو الذى يوزع الدخول التى هى ثمن انتفاعه برأس المال والأرض وعمل الغير . ولنفصل الآن ما أجملناه .

(١) وظيفة المنظم الفنية : يقوم المنظم بتنظيم وتنسيق الانتاج المادى بصفة مستمرة . فهو الذى يتخير الصقع الجغرافى الملائم ، وهو الذى ينشئ المصانع ويشترى الآلات ويستأجر العمال ويوزع الاعمال ويشترى الخامات ويبحث عن الاسواق الملائمة لبيع سلعه .

وقد يحتاج صنع بعض الاشياء الى تعاون العوامل الثلاثة للانتاج واشترائهم بنسب مختلفة . من أجل ذلك تعرض للمنظم مسائل كثيرة تحتاج الى امعان الفكر والروية كتحديد عدد العمال ونوع الآلات ومساحات الارض اللازمة . وهو الذى يقرر اذا كان استخدام الآلات أعود بالفائدة من استخدام العمال كما أنه يجب عليه أن يراعى قانون تزايد وتناقص الغلة .

ويمكن تشبيه المنظم بالقائد . فالقائد يضع الجنود والمدافع بكيفية تمكنه من أن يحجز النصر وكذلك الحال بالنسبة للمنظم اذا يجب عليه اذا أراد التفوق

في مجال الأعمال أن ينتفع على أحسن وجه من عوامل الانتاج . لذلك يطلق على أرباب الأعمال « قواد الصناعة »

(٢) في وظيفة المنظم الاقتصادية : تنحصر وظيفة المنظم الاقتصادية في العمل على توافق الانتاج مع حاجات المستهلكين . وهي مسألة المسائل في كل هيئة اجتماعية . وذلك أن الناس يحتاج كل يوم الى الغذاء والملابس والمساكن والمسرات الخ . ويقوم بأشباع هذه الحاجات عشرات الآلاف من المنتجين الذين يعملون بكامل حريتهم متحملين تبعه أعمالهم ومسترشدين بما تمليه عليهم مصلحتهم الشخصية دون أن تكون هناك سلطة رئيسية تملئ ارادتها وتحدد كمية ما يجوز أنتاجه من السلع والخدمات . فالمنظمون يعملون باستقلال فينظم كل واحد منهم عمله حسب هوايته ويزيد أو ينقص أعماله دون أن يهتم بما يجريه غيره

ولكن هل هذه الحرية تقضى الى الفوضى ؟ يقول الاشتراكيون ان هذه الحرية في الانتاج هي الفوضى بعينها . ويجب الاقتصاديون من المذهب الحر بأن هذا النظام هو أبداع نظام لان هناك قوة طبيعية تضبط بهم تلقاء نفسها حركة هذا النظام بكيفية تدفع الافراد بفضل اشترشادهم بمصلحتهم الشخصية وعدم خضوعهم لأي ارادة أخرى يتمكنون في ظل المنافسة الحرة من قضاء حاجات الجميع على وجه أتم وأكمل مما لو كانوا خاضعين لسلطة رئيسية ترتب حركاتهم وسكناتهم

٩٦٥ - في أثر المنظمين بمشروعاتهم بالائتمار : أشرنا

في البند السابق الى وجود قوة تعمل على انتظام الانتاج . وهذه القوة هي الائتمان . فالمنظم يقارن نفقات انتاج سلعة بثمانها في السوق الذي يتحدد على مقتضى قانون العرض والطلب فاذا زاد ثمن السوق عن نفقات الانتاج فمعنى ذلك أن هناك أشخاصا عديدين يرغبون في شراء السلعة ويستطيعون أن يدفعوا ثمنها . وهذه الحالة تدعو المنظمين الى زيادة الانتاج ويكون هذا داعيا لاقبال غيرهم من

المنظمين على صناعة هذه السلعة طمعاً في الربح . وبسبب كثرة ما يصنع من هذه السلعة يهبط ثمنها الى أن يقرب من نفقات الانتاج وبهذه الكيفية يتوازن الانتاج مع الاستهلاك .

والمنظمون هم الذين يجتذبون رؤوس الأموال والعمل الى الصناعات التي تأتي بأوفر الأرباح أي أنهم يوجهون الانتاج الى حيث تكون هناك حاجات يرغب في قضائها . ولما كان المنظمون غير معصومين عن الخطأ فقد يوجهون الانتاج في وجهة خاطئة وهو ما يفضي الى وقوع أزمات ناشئة عن كثرة الانتاج أو قلته . لكنهم يتحملون عواقب خطتهم ولا يلبثون أن يعودوا الى الطريق القويم مسترشدين بالاثمان .

§ ٩٧ - في أنواع المنظمين : المنظم اما ان يكون فرداً او شركة . فاذا كان فرداً فهو الذي يدير العمل ويصير مسئولاً بكل ثروته . وقد يستعين على عمله بما يقترضه من الغير . ولهذه الطريقة مزايا وهي ان الفرد يعني قبل كل شيء بنجاح مشروعه لأنه يتحمل الغرم ويستقل بالثمن لذلك يبذل أقصى جهده . وهذا ظرف ملائم لذوى الجرأة والمخترعين : على أن لهذا النوع من المنظمين عيوباً فانه يضيق مجال الاعمال فلا تتجاوز مقدار ما يقوى الفرد على الاشراف عليه كذلك ترتبط أقدار الصناعة بالمنظم فقد تتعرض للخطر بسبب مرضه أو شيخوخته أو وفاته . وأخيراً يتردد الممولون في اقراض أموالهم الى المنظم الفرد بسبب ما تتعرض له من الاخطار .

§ ٩٨ - في الشركات : الشركة هي عقد بين اثنين أو أكثر يلتزم به كل واحد من الشركاء وضع حصة في رأس المال لاجل عمل مشترك وتقسيم الأرباح التي تنشأ عنه بينهم . والشركة تعتبر شخصاً معنوياً أي أن لها شخصية منفصلة

عن شخصية الشركاء ولها اسم وعنوان وأموال وحقوق مستقلة عما للشركاء ويجوز لها أن تقاضى وأن تقاضى باسمها أمام المحاكم

§ ٩٩ - في أنواع الشركات : تنقسم الشركات الى شركات أشخاص وشركات أموال . فشركات الأشخاص هي التي تتكون من اشخاص متعارفين يشقون في بعضهم بعضا وتكون اما شركة تضامن او شركة توصية بسيطة . وشركات الاموال هي التي تتكون من اشخاص غير متعارفين وتكون اما شركة توصية بالاسهم او شركة مساهمة . وعلى ذلك تنقسم الشركات الى (١) شركة تضامن (٢) شركة توصية بسيطة (٣) شركة توصية بالاسهم (٤) شركة مساهمة

§ ١٠٠ - في شركات التضامن (١) شركة التضامن هي التي يعقدها اثنان أو أكثر بقصد الانجار على وجه الشركة بينهم بعنوان مخصوص يكون اسمها ويكون الشركاء متضامنين في تعهداتها قبل الغير يوفون بأموالهم ما نقص من ديون الشركة بعد نفاذ مالها . وأهم ما يمتاز به شركة التضامن هو مسئولية كل شريك عن ديون الشركة ومعنى ذلك أن دائي الشركة يستطيعون مطالبة أحد الشركاء تدفع كل ديون الشركة انما يجوز للشريك الموفى أن يرجع على باقي الشركاء بقدر حصتهم في ديون الشركة

في مزايا شركات التضامن : من شأن مسئولية الشركات التضامنية أن تحت كل شريك على بذل أقصى جهوده لنجاح الشركة في أعمالها بسبب مسئولية عن كل ديون الشركة واعتبار كل أمواله الخاصة ضامنة لوفاء هذه الديون . وهو التزام شديد الوطأة ولكنه ضروري ليطمئن الدائنون على ما لهم لدى الشركة ومن شأنه أن يقوى ائتمان الشركة لدى الغير .

في مميزات شركات التضامن : لا تسمح شركات التضامن باتساع الاعمال

يسبب الاخطار الجسيمة التي يتعرض لها كل شريك . ولا يقبل تحمل هذا العبء الثقيل إلا عدد قليل من الاشخاص المتعارفين معرفة وثيقة تجعلهم يقبلون التعرض لضیاع كل ثروتهم لدفع ديون الشركة

§ ١٠١ — في شركات التوصية البسيطة : (٢) شركة التوصية البسيطة

هي التي تعقد بين شريك واحد أو أكثر مسئولين ومتضامنين وبين شريك واحد أو أكثر يكونون أصحاب أموال فيها وخارجين عن الادارة ويسمون موصين مسئولين بقدر حصصهم فقط .

في مزايا شركات التوصية البسيطة : يصلح هذا النوع من الشركات لطائفة المخترعين والمبتكرين لوسائل طريقة في الصناعة أو لمن لهم شهرة خاصة أو مواهب نادرة ويعوزهم المال اللازم لتحقيق أغراضهم . وبفضل هذا النوع من الشركات يستطيعون أن يحصلوا على رأس المال اللازم دون أن يلجأوا الى الاقتراض والذي يغري الموصين بتقديم أموالهم هو أمل الحصول على أرباح طائلة مع تحديد مسئوليتهم في حالة خسارة الشركة بقدر حصصهم فقط . والذي يجب هذا النوع من الشركات الى المخترعين وذوى المواهب هو استقلالهم بالادارة وعدم التزامهم في حالة الخسارة برد حصص الموصين كما هو الشأن لو كانوا اقترضوا ما يعادل هذه الحصص من مقرضين .

في عيوب شركات التوصية البسيطة : يتعرض الشريك المتضامن لمسئولية خطيرة تشابه تماماً مسئولية الشريك في شركة التضامن . ولما كانت الادارة تعهد دائماً للشريك المتضامن فتعرض أموال الشركاء الموصين للضياع اذا لم يكن مدير الشركة حصيف الرأي .

ويقصد بعض رجال المال أحياناً تحديد مسئوليتهم فيأتون بشخص مسخر

بصفة شريك متضامن حتى اذا ما فشلت الشركة أو توقفت عن الدفع لم يجبد الدائنون لدى هذا الشريك المتضامن مالا يفي بحالهم من الديون ولا يستطيعون الرجوع على الموصى لأن مسؤوليته محدودة بقدر حصته في رأس المال .

§ ١٠٢ - في شركات التوصية بالاسهم : (٣) تتشابه شركات التوصية

بالأسهم بشركات التوصية البسيطة . والفارق الوحيد بينهما هو في وجود مساهمين بدل شركاء موصين . من أجل ذلك تعتبر شركات التوصية شركات أشخاص اذا نظرنا الى الشركاء المتضامنين . وشركات أموال اذا نظرنا الى طائفة المساهمين . فهي تخضع للأصول المقررة لشركات الاشخاص من كون مسؤولية الشركاء المتضامنين غير محدودة بمحصولهم في رأس المال بل أنها قد تتناول كل ثروتهم الخاصة . ومن كون الشركاء المتضامنين يختارون بعضهم بعضاً لتقته المتبادلة وأن حصصهم من أجل ذلك غير قابلة للتداول . وتخضع لبعض الأصول المقررة لشركات المساهمة من كون صفة المساهمين لا تستقصى وقت الاكتتاب في الاسهم وفي كون الاسهم قابلة للتداول بطريق المناولة من يد الى أخرى اذا كانت لحاملها أو بطريق القيد في دفاتر الشركة اذا كانت اسمية .

ومزايا وعيوب هذا النوع من الشركات مطابقة لمزايا وعيوب شركات التضامن بالنسبة للشركاء المتضامنين وشركات المساهمة بالنسبة للشركاء المساهمين .

§ ١٠٣ - في شركات المساهمة (٤) : شركة المساهمة هي شركة متكونة

من شركاء مجهولين من الجمهور مسؤوليتهم محدودة بقدر قيمة أسهمهم، كل سهم منها متساوى القيمة وثابت في حاك قابل للتداول، يقوم بإدارتها مجلس إدارة ينتخب بمعرفة المساهمين في مواعيد دورية . ولا تعنون باسم الشركاء أو باسم أحدهم وإنما يطلق عليها الغرض المقصود منها كمنوان لها ومن أجل ذلك سميت الشركة المجهولة الاسم

و يختلف انشاء شركة المساهمة عن شركة الاشخاص . ففي شركة الأشخاص يكون كل الشركاء متعارفين . أما في شركة المساهمة فلا يشترط ذلك فقد يلجأ المؤسسون الى الجمهور ليكتتب في أسهم الشركة . وبعد اتمام الاجراءات المتعلقة بانشاء الشركة وأهمها صدور مرسوم ملكي مرخص بانشائها يتسلم كل مكتب أسهما بمقدار ما دفعه . وهذه الاسهم قابلة للتداول وتورث .

§ ١٠٤ - في نشأة شركات المساهمة : تعتبر ايطاليا مهد شركات المساهمة فقد نشأت فيها في القرن الثاني عشر وكان الغرض من انشائها في بادى الأمر اقراض الدولة ما تحتاج اليه من النقود كمصرف سان جورج بجنوة Casa di S. Giorgio وفي أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر نشأت في هولاندا وانكلترا شركات مساهمة .

وأول شركة مساهمة ظهرت في العصور الحديثة هي الشركة العامة الهولندية للهند الشرقية التي أنشئت في سنة ١٦٠٢ بمعرفة الحكومة الهولندية لتجارة الهند برأسمال قدره ٦ مليار فلورين وقد تكونت من شركات صغيرة ساءت حالتها بسبب المنافسة . ولم تعرف المضاربة في الاوراق المالية في البورصات إلا منذ ظهور هذه الشركة الكبيرة . فقد زادت قيمة أسهم هذه الشركة على قيمتها الاسمية بسبب تغير أرباحها من سنة الى أخرى فكانت ١٥٪ في سنة ١٦٠٥ و ٧٥٪ في سنة ١٦٠٦ و ٤٠ و ٢٠ و ٢٥ و ٥٠٪ في السنين التالية . ثم أنشئت بعد ذلك الشركة الهولندية للهند الغربية وصارت أسهمها أيضا محلا للمضاربة . وبسبب المضاربة في أسهم هاتين الشركتين ظهرت في أمستردام عمليات البيوع الآجلة . وقد حاولت الحكومة الهولندية منذ سنة ١٦١٠ أن تتدخل لكبح جماح الاغراق في المضاربة . ثم ظهرت شركات المساهمة بعد ذلك في فرنسا وانكلترا للاشتغال في التجارة

الخارجية والصيد والتأمين البحري والبنوك والتأمين ضد الحريق والمناجم . وفي
المدة الواقعة بين ١٧١٧ و ١٧٢٠ ظهرت في انكلترا وفرنسا مساوىء المضاربة
بالأسهم مما ترتب عليه سوء الظن بها . على أن الناس ألفوا هذه الحالة منذ أواخر
القرن التاسع عشر . ولم تزد شركت المساهمة ويعظم شأنها إلا في منتصف القرن
التاسع عشر عند ما أصبحت الحاجة ماسة الى رؤوس الأموال الطائلة للقيام بالأعمال
الكبيرة كانشاء السكك الحديدية . وقد أصبحت الآن شركات المساهمة الوسيلة
الوحيدة لاستجماع الاموال اللازمة للمنشآت الكبيرة .

§ ١٠٥ - في فوائد شركات المساهمة : شركات المساهمة مفيدة من
الوجوه الآتية : -

(١) شركة المساهمة هي أصلح أداة لاستجماع رؤوس الاموال بسبب
مسئولية الشريك المحدودة وقلة قيمة السهم مع امكان بيعه في أى وقت وبذلك
تتمكن الطبقات الفقيرة من أن تكون شريكة في الأعمال الجسيمة . ويعتبر
الاقتصاديون أن شركات المساهمة وسيلة الى « الديمقراطية المالية »
واذا احتاجت الشركة أثناء بقلتها الى زيادة رأس المال فهي تستطيع أن تحصل
على المال اللازم بواسطة اصدار أسهم جديدة

(٢) تمكن شركات المساهمة من استثمار الأموال واستخدام الرجال .
فالمحترفون بالهن الحرة وموظفو الحكومة لا يستطيعون أن يثمروا أموالهم في التجارة
أو الصناعة لكنهم يستطيعون أن يوظفوها في الأسهم . كذلك رجال الأعمال قد
لا يستطيعون أحياناً توظيف كل أموالهم فيما يعالجونه من الأعمال لكنهم يستطيعون
توظيفها في الأسهم .

وكثرة الدرجات وتفاوتها في شركات المساهمة تمكن الاكفاء من الوصول الى
أعلى الدرجات وبذلك يكسبون الشرف والجاه والمال .

١٠٦٨ - في عيوب شركات المساهمة: ليس للمديرين في شركة المساهمة مطلق الحرية في الادارة . كما أنهم قد يملكون جزءاً يسيراً من الأسهم فلا يعملون بنفس النشاط والهمة التي يعمل بها ولى العمل المالك لرأس المال . ومن أجل ذلك قد يسود أحياناً في أعمال الشركات روح التراخي والتهاون . كما أن توزيع المسئولية وعدم حصرها في شخص معين يؤدي إلى هذه الحالة .

(٢) لا يعنى صغار المساهمين بحضور الجمعيات العمومية بسبب قلة الخطر الذي يتعرضون له وعدم رغبتهم في تحمل نفقات الانتقال لذلك يستقل كبار الممولين بإدارة الشركة بلا رقيب وقد تشجعهم هذه الحالة على اختلاس الأموال .

(٣) إدارة شركة المساهمة منفصلة عن ملكية أموالها فيستولى المالك على ربح والمدير على أجرة . وهذا عيب . لذلك تعمل الشركات أحياناً على إعطاء نسبة مئوية من الأرباح إلى المديرين حثاً لهم على العمل بمجد ونشاط .

١٠٧٨ - في إدارة شركة المساهمة: مصدر السلطة الجمعية العمومية للمساهمين وهي لا تتولى الادارة بنفسها ولكنها تعين المديرين الذين يقومون بالادارة . ويجب عليهم أن يقدموا في آخر السنة المالية للشركة حساباً إلى هذه الجمعية . والجمعية العمومية هي التي تملك إصدار القرارات الهامة وهي التي تعدل قانون الشركة وفي هذه الحالة تسمى « الجمعية العمومية غير العادية » ولها أن تزيد أو تنقص رأس المال وتقرر حل الشركة أو مد أجل بقائها . وبالجملة فالجمعية العمومية تقوم بوظيفة بمثابة لما يقوم به جمهور الناخبين فهو لا يباشر الحكم بنفسه ولكنه يعتبر مصدر السلطات .

وبجانب الجمعية العمومية يوجد هيئتان وهما مجلس الادارة ومجلس المراقبة . ومجلس الادارة هو الذي يقوم بإدارة الشركة وله رئيس يسمى رئيس مجلس الادارة . وأعضاء مجلس الادارة معتبرون وكلاء عن الشركة وتملك الجمعية العمومية عزلهم في

أى وقت حتى لو كان مشروطاً في قانون الشركة عدم قابليتهم للعزل أو كان تعيينهم لمدة معينة .

ويختص المراقبون بمراقبة إدارة الشركة مراقبة فعالة ودقيقة ومستمرة ويعتبرون عيون المساهمين التي يبصرون بها وأذانهم التي يسمعون بها . ويقدمون تقريراً عن ميزانية وحسابات الشركة يعرض في كل سنة على الجمعية العمومية التي تعينهم لهذا الغرض .

§ ١٠٨ - في السندات : السند هو صك قابل للتداول تصدره شركة بقرض لأجل طويل يعقد عادة من طريق دعوة الجمهور للاكتتاب يعطى الحق في الاستيلاء على فوائد سنوية وفي استرداد قيمته .

ويقوم السند بنفس الوظيفة الاقتصادية التي يقوم بها السهم . ولكن الشركات تفضل أحياناً إصدار السندات إذا عظمت أرباحها ولم يكف رأس مالها للقيام بأغراضها واحتاجت الى أموال جديدة فتلجأ الى الاقتراض من الجمهور بواسطة إصدار سندات بدلا من إصدار أسهم جديدة حتى لا تقل أرباح المساهمين بسبب كثرة الأسهم وبهذه الكيفية يستأثر المساهمون بالأرباح الزائدة ولا تدفع الشركة إلا فائدة ثابتة الى حملة السندات . كذلك يفضل بعض الناس اقتناء السندات لأنها تعطى فوائد ثابتة بعكس الأسهم فان أرباحها متغيرة . من أجل ذلك تراقب الشركات حالة الجمهور النفسية وميلها أو نفورها من المخاطرة . فإذا كان الاهلون يميلون الى الأعمال التي تتطوى على قسط من المخاطرة تعتمد الشركات الى طريقة الاسهم . وإذا كانوا ينفرون من المجازفة ويقنعون بفائدة قليلة لكنها ثابتة على أن يمنوا بأرباح كثيرة لكنها احتمالية وجزافية تصدر سندات

ومن الظواهر الاقتصادية التي تستوقف النظر كثرة الأسهم في انكلترا

بالنسبة للسندات وكثرة السندات في فرنسا بالنسبة للاسهم . ويرجع ذلك الى
فشور روح المخاطرة في انكلترا وانكماشها في فرنسا

§ ١٠٩ — في مفارقة الاسهم بالسند : يختلف السهم عن السند من
الوجوه الآتية : —

(١) يمثل السهم حصة شريك و يمثل السند حق دائن . يترتب على ذلك
أن حامل السند لا يشترك في مداورات الشركة وليس له حق حضور الجمعيات
العمومية

(٢) يختلف خطر المساهم عن خطر حامل السند . فحامل السند لا يتحمل
غورر المخاطرة ويقتضى حقه في حالة افلاس الشركة أو اعسارها بطريق الاولوية
على المساهمين أما المساهم فحقه قاصر في هذه الحالة على ما يتبقى بعد دفع كل ما على
الشركة من ديون . فاذا استغرقت الديون أموال الشركة فقد حقه قبلها

(٣) يستولى حامل السند على فائدة سنوية معينة أما المساهم فيستولى على
ربح متغير بتغير الارباح



الفصل الثالث

في العمل

الفرع الاول

§ ١١٠ — تعريف : العمل هو الجهد الجسماني أو العقلي الذي يبذل لتحصيل منفعة اقتصادية . والعمل لا يخلق شيئاً لا من حيث المادة ولا من حيث القيمة . فعمل النجار هو الذي يحيل الخشب الى منصدة مستعيناً بأدوات النجارة ولكنه لا يخلق المادة المصنوعة منها كما أنه لا يخلق قيمتها التبادلية . وهي لا تصير لها قيمة تبادلية إلا اذا وجد مشتر يرغب في الحصول عليها وعند ذلك فقط تتعين قيمتها حسب قانون العرض والطلب

في أنواع العمل

تقسيم : يقسم العمل من حيث الانتاج الى : (١) العمل اليدوي (٢) عمل الادارة والتنظيم (٣) عمل الاختراع

§ ١١١ — العمل اليدوي : ويقوم به الذين يعملون بأيديهم كصغار الصناع والعمال المأجورين : وبعضهم يقوم بحركات بسيطة لا تحتاج الى مهارة خاصة وليس لديهم معارف خاصة وهم فريق العمال غير المدربين unskilled labourers والبعض الآخر يقوم بأعمال تقتضى معارف خاصة ومراناً سابقاً كالليكانيكين والكهربائيين وهم فريق العمال المدربين skilled labourers (الداريين) وسواء أكان العمل من النوع الاول أم الثاني فهو عبارة عن تغيير موضع الاشياء أو صورتها بكيفية خاصة . فالفلاحة هي عبارة عن وضع البذرة

بكيفية تستطيع معها أن تمتص عناصر نماؤها من مواد أخرى موجودة في التربة أو موضوعة فيها بمعرفة الانسان .

§ ١١٢ — **عمل الإدارة والتنظيم** : وهو من الأعمال المهمة في كل صناعة وتزداد أهميته كلما زاد حجم المصانع . وبفضل التنظيم يزداد الانتاج ويتوقف نجاح المصانع على الكيفية التي تدار بها . وإذا كان العمل اليدوي لا يتعدى أثره الشيء الذي ينصب عليه فإن أثر التنظيم يمتد الى كل الأعمال التي تؤدي في المصنع فيزداد انتاج كل عمل منها ويكون ذلك بتعيين عدد العمال اللازمين لكل عمل واختيار الآلات وتجهيز الفرص المناسبة لشراء الخامات حتى يقل العمل أكبر غلة .

§ ١١٣ — **عمل الاختراع** : والغرض منه اكتشاف مادة جديدة كالراديو أو خاصية غير معروفة لمادة معروفة أو طريقة جديدة لصنع أو نقل أو حفظ الأشياء من التلف . وعامل الانتاج هو عقل المخترع الذي يكتشف منافع جديدة . ويستفيد كل الناس في كل مكان في الحال وفي المستقبل من ثمرة الاكتشاف . وبدون عمل المخترعين لا يتقدم الانتاج .

وكل الأشياء التي ينتفع بها الانسان هي نتيجة جهود الأجيال الغابرة من العمال الذين تركوا لنا معارفهم وطرقهم الصناعية حتى قيل بحق أن الانسانية مدينة الى الأموات بأكثر مما هي مدينة به الى الأحياء .

الفرع الثاني

في الأحوال التي تؤثر في العمل

تقسيم : تتوقف كفاية العمل على الصفات الشخصية للعمال كالدرجة والتعليم الفني والبيئة الطبيعية وصفة المعدات والآلات وكيفية العمل .

§ ١١٤ — **في التعليم الفني أو الدرجة** : لأجل ايجاد عمال حاذقين يجب

اعدادهم بالمران والدرية قبل أن يتولوا العمل الذى أعدوا أنفسهم له ويكون ذلك بقسرم على قضاء مدة معينة لدى عرفاء . وقد كان هذا النظام متبعاً فى الماضى فى كل البلدان فى عهد الطوائف الحرفية . وما زال متبعاً فى بعض الجهات لكنه أخذ فى التقلص للأسباب الآتية :

أ — تقتضى بعض الأعمال اليدوية مراناً طويلاً لا مكان القيام بها لكن عدد هذه الأعمال أخذ فى التناقص بسبب حلول الآلات محل العمل اليدوى وما ترتب على ذلك من ظهور الصناعات الكبيرة وتقسيم العمل الى أجزاء صغيرة بين العمال فأصبح الواحد منهم لا يقوم الا بعملية واحدة متكررة ولم يعد تفوق عمال قطر على عمال قطر آخر يرجع الى مهارة يدوية خاصة بل الى نشاطهم وذكائهم . فالقدرة على ادراك جملة أشياء فى وقت واحد ، واعداد كل شىء فى محله للاستعانة به عند الحاجة ، وحسن التصرف فيما يحدث من العوارض الفجائية وتدير وجه الحيلة فيما يقع من الأخطاء ، وسرعة الاعتياد على ما يقع من تغيير فى دقائق العمل ، والصبر والامانة ، والقوة الموفورة التى يعتمد عليها فى الملمات هذه هى الصفات التى تكون أديم الأمم الصناعية العظيمة (١) . وهذه الصفات تكتسب من التعليم ومن البيئة الاجتماعية التى يعيش فيها الطفل

ب — لوحظ أن آرباب المصانع المتوسطة والصغيرة لا يعنون بتكوين العمال وتدريبهم خشية أن ينافسهم فى المستقبل .

ج — يفضل الولى أن يحصل الطفل على أجره قليلة لكنها عاجلة على أن يقضى أعواماً فى التعليم والتحصيل .

§ ١١٥ — فى البيئة الطبيعية : تؤثر البيئة الطبيعية فى نشاط الافراد .

فالطقس الحار لا يصلح للعمل المتواصل ويضعف القوى . والطقس المعتدل والارض الخصبة والثروة الكامنة فيها تحبب التربة تساعد على كثرة الانتاج .

§ ١١٦ - نوع المعيشة : توجد علاقة وثيقة بين الطعام الذى يتناوله الفرد وقدرته على العمل . فاذا كان العمل متقطعاً فيكفى أن يتناول العامل طعاماً مغذياً من النوع الرخيص . واذا كان العمل شاقاً ومستمرّاً وجب أن يكون الطعام من النوع الذى يمكن هضمه حتى فى حالة تعب الجسم . كذلك يجب أن يتوافر للعامل الملبس والسكن اللائقين بالعامل حتى لا تنحط قواه العقلية ولا تضعف قوته العضلية وذلك لأن قلة الثياب تضطر العامل الى لبسها ليلاً ونهاراً فيكون شعاره (١) طبقة من الاوساخ والاقذار . وضيق المسكن يجعل العمال يعيشون فى بيئة مفسدة للصحة والنشاط ومدعاة الى ردائل الاخلاق . وحاجة العمال الى الراحة لتقوية أجسامهم لا تقل شأنًا عن حاجتهم للأشياء المادية كالثياب والطعام والسكن . والعمل الزائد عن حد الطاقة مضعف للحياة

§ ١١٧ - فى أدوات العمل : يتوقف انتاج العامل على نوع الأدوات التى يعمل بها . فقد زاد الانتاج فى القرن التاسع عشر بسبب استعمال الآلات وقد أصبح لزاماً على كل أمة تريد أن يكون لها شأن فى الانتاج أن تكون مصانعها مجهزة بأحسن الآلات وأحدثها حتى تقوى على تحمل منافسة الأمم الأخرى

§ ١١٨ - فى طرق العمل : تؤثر كيفية أداء الاعمال فى الانتاج . فحسن تقسيم الاعمال على العمال ، والتنظيم العلمى للمصانع يزيدان الانتاج .

الفرع الثالث

فى تقسيم العمل

§ ١١٩ - تعريف : يراد بتقسيم العمل تجزئة العمليات اللازمة لانتاج شيء الى أجزاء صغيرة يقوم بكل جزء منها فرد أو طائفة .

(١) الشعار ما ولى الجند من الثياب

وتقسيم العمل هو من الحقائق الطبيعية التي تلاحظ في الحيوانات وبخاصة في النحل والنمل . كذلك يلاحظ من الوجهة الفسيولوجية أن كل عضو يقوم بوظيفة خاصة ويخضع النشاط الانساني في كل مجالاته العلمية والسياسية والاقتصادية لقانون تقسيم العمل . وذلك « لان الناس مجبولون على الحاجة الى أنواع لا يقدر الواحد أن يقوم بجميعها فحولف بين همم لينفرد كل قوم بنوع منها ليأثقفوا بها ، فيقوم الزراع بمزارعهم ، ويتشغل الصناع بصنائعهم ، ويتوفر التجار على متاجرهم » (١) ولأن قوى الانسان العقلية والاجتماعية يجب أن تقتصر على عمل واحد لتنتج أكثر ما يمكن انتاجه فلا تتفرق هذه القوى على أعمال كثيرة .

§ ١٢٠ — في نشوء تقسيم العمل : أول صورة لتقسيم العمل هو التقسيم الحاصل بين الرجال والنساء . فقديمًا كانت المبادلة معدومة بين الناس وكان أفراد كل أسرة ينتجون كل الاشياء الضرورية لقضاء حاجاتهم . فكان الرجال يقومون بالاعمال الشريفة كالصيد وتربية الماشية والحروب وكانت النساء تقوم ببقية الاعمال حتى ما كان منها شاقًا . ثم تولى القيام بهذه الاعمال الرقيق والقيين في نظام الاقطاعيات . ولما زاد التعارف بين الناس ونشأت بينهم العلاقات التجارية زاد التخصص في الاعمال . وأخذ العمال والصناع في التنقل بين مختلف الجهات وأخيرًا استقروا في المدن والقرى .

وكان لتقدم العمران واتساع المدن وكثرة السكان شأن كبير في تنوع الحرف وكثرتها . وقد كان أكبر عامل في كثرة الحرف تقدم الصناعة والتجارة في القرن التاسع عشر .

ويرجع تنوع الحرف والمهن الى سببين وهما (١) تميز بعض المهن القديمة الى عدة فروع فالطب بعد أن كان يحترف به شخص واحد تميز إلى فروع عديدة

اقتضت تخصص كل طبيب في فرع معين . (٢) نشوء حرف جديدة لم تكن معروفة من قبل كسوق القاطرات البخارية وعربات الكهرباء والسيارات والطائرات

§ ١٢١ - في الصور المختلفة لتقسيم العمل : أخذ تقسيم العمل ثلاثة صور من حيث العمل والعامل والمكان أى تخصص المصانع وتخصص العمال وتقسيم العمل الاقليمي

§ ١٢٢ - تخصص المصانع : أصبحت المصانع لا تصنع الا نوعاً واحداً من الاشياء . وقد زاد التخصص في بعض الصناعات . فبعض منازل القطن في انكلترا لا تقول كل أنواع الخيوط ولكنها تكتفى بغزل أنواع معينة ومصانع الورق لا تصنع كل الأنواع فالبعض يتخصص في صناعة الورق الصقيل أو ورق التصوير الشمسى . ومصانع القفازات يتخصص البعض منها في صناعة قفازات القماش والبعض الآخر في صناعة قفازات الجلد . ويوت النشر يتخصص البعض منها في طبع الكتب الادبية أو التاريخية والبعض الآخر في طبع الكتب الطبية أو القانونية

وهذا التخصص مفيد لأرباب الاعمال . لانه يمكنهم من الالمام بكل دقائق الصناعة الفنية ومعرفة الاسواق التى تشتري منها المواد الاولى والاسواق التى تباع فيها مصنوعاتهم ويستطيعون أن يوظفوا في هذه الصناعة أموالاً طائلة لكي يستفيدوا من مزايا الانتاج الكبير كتقليل نفقات الانتاج وتوفير وقت العمال فيزداد انتاجهم

§ ١٢٣ - تخصص العمال : أو تقسيم العمل المقصود بالذات في علم الاقتصاد وهو الذى أشار اليه آدم سميث في كتابه الشهير ومعناه تقسيم عملية الانتاج إلى أجزاء صغيرة يقوم بكل جزء منها عمال مخصوصون . فصناعة الاجذية في بعض

مصانع الولايات المتحدة تنقسم الى ١٧٣ عملية وصناعة الساعات تتجزأ الى ١٠٨٨ عملية وبسبب تخصص العمال واستعمال الآلات زاد مقدار ما ينتجه العامل . ففي عصر آدم سميت كان العامل الواحد ينتج في اليوم الواحد ٥٠٠٠ دبوساً وقد وصل الآن الى ١٥ مليوناً موضوعة في غلاف من الورق

وقد أصبح تخصص العمال من الضروريات التي تشتد الحاجة اليها كلما اتسع نطاق المعارف الانسانية . وتحسنت طرق الانتاج وصارت مزاوله حرفة على الوجه اللائق تقتضى معارف واسعة وصفات خلقية وخلقية ومران خاص . وكل هذا يستدعى التخصص . ومن انقطع لشيء اتقنه

§ ١٢٤ — **التخصص الاقليمي** : أو تقسيم العمل الاقليمي وهو عبارة عن تخصص مدينة أو إقليم أو دولة في انتاج سلعة معينة : فمدينة أسيوط تخصصت في صناعة العاج والحلة الكبرى وأخميم في النسيج والزقازيق في الحصر وليون في الحرير وجرينبول في القفازات ولانكشير في الغزل والنسيج ، ومصر في القطن والبرازيل في البن

وأسباب التخصص كثيرة منها القرب من الخامات اللازمة للصناعة أو مواهبة المناخ لصناعة معينة او وجود مساقط ماء . ويرجع التخصص الزراعى الى أسباب طبيعية كالخصب وتوافر ماء الري والمناخ

انما يحدث أحيانا ان تقوم صناعات في إقليم معين دون سبب ظاهر ويكون هذا غالباً نتيجة جهود فردية قوتها ظروف مناسبة مثل كفاية السكان واستعدادهم النظرى الذى ينمو ويتحسن بالملامسة ثم يفتقل هذا الاستعداد الى أولادهم وحفدتهم بالوراثة

§ ١٢٥ — **فى تقسيم العمل والتخصص الانسانى** : كان من جزاء تقسيم العمل أن صار الانسان محتاجا الى النير يطلب منه قضاء الجزء الاكبر من

حاجاته ونشأت بين الناس علاقات التعاون والتفاضل المتبادل . وقد أشار الى هذا المعنى ابن مسكويه فقال « ان الانسان مدنى بالطبع . لا يستغنى في بقائه عن المعونات الكثيرة من الناس الكثيرين وإنه يعين غيره كما يعينه غيره لتمام له الحياة الصالحة له . . . فلم يخلق الانسان خلق من يعيش وحده ويتم له البقاء بنفسه كما خلق كثير من الوحش والبهائم والطير وحيوان الماء لئلا كل واحد من تلك خلق مكتفياً بنفسه غير محتاج في بقائه الى غيره بل قد أزيحت عنته في جميع ما تتم به حياته خلقة والهاماً . أما الخلقة فلأنه مكتس بما يوافقه من وبروصوف وشعر وریش وما أشبه ذلك وذو آلة يتناول بها حاجته . ان كان لا قط حب فنقار وان كان آكل عشب فشفر وأسنان موافقة للقطع والقلع وان كان سباعاً أو آكل لحم فأنياب أو مخالب أو مناشر . . . وأما الألهام فلأنه يتناول من الأغذية ما يوافقه ويتجنب ما يضره وينتقل من مصيفه الى مشناه ويعد مصالحه كلها من القوت ولكن بغير تعليم ولا تدبير بل بالالهام المولود معه فكل واحد منها كما قلنا مكتف بذاته في حياته التي قدرت له . فأما الانسان فإنه خلق عارياً غير مهتد لشيء من مصالحه الا بالمعانات والتعليم ولا يكفيه القليل من المعاونين حتي يكونوا عدة كثيرة وجماعة وافرة . . . وليس يتم له البقاء الا سني الا بالتعاون والتفاضل الذي ان ذهبنا نعد ما يتعلق به من المطعوم والملبوس والمشروب وسائر المنافع مما يقي الحر والبرد ويحفظ للبدن على اعتداله الى ما يتلو ذلك مما يجري مجرى الزينة والمنفعة وفضول الحاجة احتجنا الى احصاء جميع ما في العالم من نعم الله تعالى ولا مطمع في ذلك . . . وهذا الاجتماع للتعاون هو التمدن . . . فمن العدل اذن أن نعين الناس بأنفسنا كما أعانونا بأنفسهم ونبذل لهم عوض ما بذلوا لنا لأن الطائفة التي نجاهد وتذب وتفرغ أنفسها للرياضة في الحرب حتى لا تشتغل بغيرها يجب على أصحاب المهن الذين اتماهم لهم الامن والدعة بلؤلئك الذين يعاونونهم بمهنتهم كما يجب على هؤلاء اذا كفاهم أهلهم

المهن حاجاتهم أن يحاموا عنهم ويقاتلوا دونهم وكذلك من أثر لغيره أثراً يجب على ذلك الغير أن يكافئه عليه ويعوضه « (١) .

هذا هو مظهر تضامن الأفراد . كذلك تقسيم العمل الدولى هو مظهر تضامن الأمم فمصر لا غناء بها عن القمح والحديد الذى تستورده من انكلترا كما أن انكلترا لا غناء بها عن القطن المصرى . فكل دولة تستورد من الخارج ما تحتاج اليه من الأشياء .

١٢٦٨. — فى الاشارة المترتبة على تقسيم العمل : ان أهم أثر يترتب على

تقسيم العمل هو زيادة كمية العمل التى يستطيع أن يقوم بها العمال فى نفس الوقت ويرجع آدم سميت فوائد تقسيم العمل الى ثلاثة أشياء وهى : —

(١) يكتسب العامل مهارة وحنفاً فى عمله لأن العمل يصير عملية بسيطة فيستطيع أن يتقنها ويقوم بادائها بأسرع مما لو كان مضطراً الى القيام بجملة أعمال . واستدامة ممارسة العمل تقرب العامل من الكمال فى الاتقان .

(٢) يقتصد العامل وقتاً طويلاً اذا انقطع على عمل واحد عليه لأنه لا يضطر الى التنقل من مكان الى آخر ولا أن يستبدل أداة بأخرى . ويقول آدم سميت إن العمل اذا كان مستمراً كان التوفر عليه أكثر مما لو كان مضطراً الى البدء فى عمل جديد من آونة الى أخرى .

(٣) توجيه العامل حواسه الى عملية واحدة يمكنه من ادراك دقائقها فيستطيع أن يدخل على الآلة أو الاداة كل التحسينات المحتملة أكثر مما لو كانت مشاعره موزعة على جملة أعمال فى وقت واحد .

(٤) أضاف بعض الاقتصاديين الى ما تقدم أن تقسيم العمل يمكن العامل

(١) اللوز الاصفر ص ٦٢ — ٦٤ . ولابن خلدون كلام فى هذا المعنى فى مقدمته فى الفصل الاول من الكتاب الاول .

من اختيار العمل الذى يتفق مع ميوله الطبيعية فيعمل كل انسان لما خلق له . فليس أضيع للجهود والذكاء من القيام بعمل يتنافر مع الاستعداد الفطرى للانسان .
(٥) اذا اضطر الانسان أن يحوز المعدات والادوات اللازمة لعدة حرف فلا أقل من ثلاثة أرباعها يبقى عاطلاً بلا فائدة . لكن تقسيم العمل يمكن من الانتفاع بالادوات والمعدات باستمرار وهو ما يعوض على المالك ما بذله فيها من ثمن . يترتب على ذلك أن المالك يستطيع أن يشتريها من أحسن صنف وبذلك تبقى صالحة للاستعمال مدة طويلة و يمكن الجيل الحاضر الجيل القادم من الانتفاع بها وإذا كان تقسيم العمل مفيداً من الوجوه السالفة الذكر الا أن الاقتصاديين ينسبون اليه عيوباً تؤثر في انتاج العمل وهي : -

(١) وصف بعض الكتاب العالم فقال « من يعرف شيئاً عن كل شيء ويعرف كل شيء عن شيء » فإذا أخذ التخصص هذا الاتجاه كان مفيداً . لكن الواقع أن الاختصاصيين الآن يعرفون شيئاً بجميع كلياته وجزئياته ولا يعرفون ماعداه فإذا أخذ التخصص هذا الاتجاه كان ضاراً لأنه يضيق مجال الفكر ويضعف ملكة التعميم وهي النظر الى الاشياء من شأق واستخلاص القوانين العامة أى العلاقات الناشئة بينها . ولا تتوافر هذه الملكة إلا لمن تعددت نواحي معلوماته وضرب بسهم في كل فرع من فروع المعارف الانسانية .

(٢) تخصص العمال في عمل معين يؤدي إلى الاجادة والاتقان لكنهم يتعلقون بالطرق الصناعية التي درجوا عليها ويتمسكون بالقديم ويعارضون في كل جديد .

(٣) اذا تخصص العمال في صناعة معينة وأصبحت هذه الصناعة بكساد فلا يستطيع من تخصص في هذه الصناعة المعينة التحول الى عمل آخر لمزاولته وبعبارة أخرى تخصص العمال يؤدي الى فقدان مرونة العمل .

(٤) يؤدى تقسيم العمل الى صيرورة العامل كآلة التى لا ارادة لها فتتخط قواه العقلية .

ويمكن تلافى هذه المضار بالنسبة للعمال اذا نظم التعليم الفنى الذى يعرض على العامل ما فقد من ذكائه بسبب التخصص .

§ ١٢٧ — فى سرور تقسيم العمل : يتحدد تقسيم العمل (١) بنوع الاعمال (٢) وبمقدار رؤوس الاموال (٣) وبحجم الاسواق ولبيان ذلك نقول (١) الاعمال الزراعية اقل قابلية من الاعمال الصناعية والتجارية لتقسيم العمل : فالبذار والحراث والحصيد أعمال متتابعة لا تتم فى وقت واحد ولا تستمر إلا زمناً قصيراً فلا يمكن تقسيمها بين العمال . ولذلك يقوم نفس العمال بهذه الاعمال على وجه التعاقب .

(٢) يتوقف مدى تقسيم العمل على حجم السوق وذلك لانه من العبث الاكثر من المنتجات بسبب تقسيم العمل اذا كان السوق لا يستطيع أن يتقبلها ولهذا السبب نرى أن الشخص الواحد فى الريف يقوم بمجمل أعمال كالبدالة والقصابة وبيع الاقمشة بسبب كون الحرفة الواحدة لا تكفى لاجل أن يحصل معاشه

(٣) إذا سمح حجم السوق بتقسيم العمل وجب انشاء مصانع كبيرة واستحضار آلات غالية وكل هذا يقتضى توافر رؤوس أموال طائلة ، لذلك يتوقف تقسيم العمل على كمية رؤوس الاموال وبعبارة أخرى تقسيم العمل مرتبط بالانتاج الكبير .

§ ١٢٨ — تقسيم العمل وحرية التجارة : لوحظ أن بعض الصناعات نجحت فى بعض الاقطار دون أن يكون لهذه الاقطار ميزات طبيعية خاصة كصناعة الحرير فى ليون والكتان فى شمال ايرلندا وقد راجت هذه الصناعات حتى صارت أعظم موارد الثروة فى تلك الاقطار . وقد اتخذ أنصار حماية الصناعة بواسطة

الضرائب السكرية من رواج هذه الصناعات دليلا على ضرورة حماية الصناعات الناشئة والاخذ بيدها حتى تترعرع وتقوى على تحمل المنافسة

الفرع الرابع

في التنظيم العلمى للعمل (طريقة Taylor)

١٢٩٥ - في الفرض من طريقة تيلور^(١) : يرمى تيلور إلى تحقيق المقاصد الآتية (١) زيادة ما ينتجه العامل (٢) زيادة الاجور (٣) تقليل تعب العامل . ويرى أن العمل الواحد يمكن أدائه بعدة طرق مختلفة وبأدوات متنوعة . ولكن يوجد من بين مختلف هذه الطرق ومتنوع الأدوات طريقة واحدة وأداة واحدة أحسن واسرع من كل من عداها . ولأجل اكتشافها يجب القيام ببحوث علمية يكون أساسها التحليل المقارن للحركات والزمن الذى تقتضيه كل طريقة وكل أداة . وقد عنى تيلور بالآلات القاطعة للمعادن والشكل الذى يجب أن تتخذه والعمق الذى يجب أن تحدته . وقد انقطع لهذا البحث ستاً وعشرين سنة . وأنفق مليون دولار حيث استهلك أربعائة طناً من المعادن ووصل بعد نهاية هذه الجهود المتواصلة الى نتائج باهرة وأنشأ عشرة مصانع .

ولما كان العمال أنفسهم لا يستطيعون أن يعثروا على أحسن طريقة وأصلح أداة للعمل لأنهم يعملون على مقتضى الأساليب المتبعة والتقاليد المتوارثة التى هى وليدة التجارب . لذلك يتعين على المنظمين أن يقوموا بأبحاث علمية وافية لاكتشاف الأصول التى يجب أن يسترشد بها العمال فى أعمالهم اليومية . وقد سبقت

(١) مهندس أمريكي ولد في سنة ١٨٦٥ وتوفي سنة ١٩١٥ ووضع في سنة ١٩١١ كتاباً عنوانه Scientific management of industry وقد اصطلح للاقتصاديون أخيراً على تسمية التنظيم العلمى rationalization وهي مأخوذة من كلمة الانية Rationalisichung وراجع The New Industrial Revolution by W. Meakin.

الولايات المتحدة في هذا الميدان كل دول العالم قاطبة فأنشئ في كل مصنع قسم المشروعات والتصميمات **Planing department** . وأخذت أوروبا ، التي أضعفت الحرب قواها الانتاجية في الاحتذاء بأمريكا لتحسين ولزيادة الانتاج .

§ ١٣٠ — في القواعد الأساسية : تقوم طريقة تيلور على أربعة قواعد

وهي : —

(١) استبدال الطرق التجريبية بطرق علمية وهو ما يقتضى إيجاد علم قائم بذاته لكل عامل من عوامل الانتاج .

(٢) توزيع المسئولية والأعمال بين المنظم والعمال فيتحمل المنظم كل ما يتجاوز اختصاص العامل .

(٣) مراقبة كل عامل للتأكد من ادائه العمل طبقاً للقواعد الموضوعة .

(٤) تخصص وتدريب وارشاد العمال في اختيار الحركة .

ولتحقيق هذه المقاصد يجب توافر الاشياء الآتية :

(١) تنشأ هيئة خاصة ينام بها اعداد العمال للعمل وتنتخب هذه الهيئة فوجاً من العمال لا يقل عن عشرة ولا يزيد على خمسة عشر عامل . ويعمل كل عامل بالكيفية التي يراها ، وبالادوات التي يفضلها ، وتراقب الهيئة وتدرس كل هذه الطرق المختلفة . وتعرف الزمن الذي تستغرقه كل طريقة بواسطة كرونومتر وتختار بعد ذلك أحسن طريقة وأصلح اداة للقيام بهذا العمل المعين . والحركات والادوات التي تختارها هذه الهيئة هي التي يسار على مقتضاها ، ويستعملها بقية العمال ، وتدوّن وتوزع على العمال لاتباعها .

(٢) يعين سبعة أو ثمانية مدربين ومراقبين يقومون مقام « المقدم » « رئيس العمال » يختص كل واحد منهم بعمل معين . وتنحصر مهمة كل مدرب في ارشاد العمال على أداء الحركات التي يستدعيها العمل ، وكيفية وضع الاشياء على الآلات ، ومراقبة

السرعة التي تجري عليها الآلة . والغرض من هذه المراقبة تفادي ضياع القوى والجهود الانسانية بسبب ميل العمال إلى الراحة ، وميل المجيدين منهم إلى الاقلال من العمل ، لكي لا يعملوا أكثر من الكسالى بما أنهم يتقاضون نفس الأجرة ، وجهل العمال أحسن طريقة يؤدي بها العمل بكيفية لا تجعلهم يبذلون قوتهم في حركات عقيمة غير منظمة .

(٣) تعطى مكافأة إضافية للعامل الذي يقوم باداء ما عهد اليه بوجه مرضى في الزمن المعين . وهذه المكافأة تتراوح بين ٣٠ و ١٠٠ ٪ من الأجرة على حسب الأحوال .

§ ١٣١ - في مزاييا وعيوب التنظيم العلمي : أسفرت طريقة تيلاور عن نتائج باهرة . فقد روى تيلاور ان العامل الذي كان يشحن في العربات ٣٠٠ قطعة زهر وزن كل واحدة ٤٥ كيلو جرام في اليوم استطاع أن ينقل ألف قطعة في نفس الزمن دون أن يبذل جهداً اضافياً .
والبناء الذي كان يبني ١٢٠ آجرة في الساعة استطاع أن يبني ألفاً في نفس الزمن .

وقد اتبعت شركة صلب بيت لحم (١) Bethlehem Steel Company طريقة تيلاور فأسفرت عن النتيجة الآتية بالنسبة لنفقات شحن المعادن :

عدد العمال	٤٠٠ - ٦٠٠	(بالطريقة القديمة)	١٤٠	(طريقة تيلاور)
ما يشحنه العامل يومياً	١٦ طن	٥٩ طن		
متوسط أجرة العامل	٥٧٥ فرنك	٩٤٠ فرنك		
نفقة شحن الطن	٥٣٦ ر	١٦٥ ر		

(١) كان تيلاور مهتماً في هذه الشركة . وقد اشتهرت هذه الشركة أثناء الحرب العظمى بسبب المقادير البظيمة من الأسلحة التي قدمتها إلى الحارين بالرغم من اسمها الانجيلي (جيد ج أول ص ١٦٣) .

ولا مشاحة في أن طريقة تيلاور قبينة بأن تعطى أحسن النتائج لأنها تعمل على احلال التنظيم العلمى محل الطرق التجريبية فى الانتاج . ولكن اذا نفذت هذه الطريقة بقسوة وعدم كياسة أفضت إلى أسوأ النتائج لأنها تكون وسيلة لارهاق العمال ، وتحميلهم مالا قبل لهم به من الاعمال . وقد تكون وسيلة إلى استغلالهم اذا كانت زيادة الاجرة غير متناسبة مع زيادة الانتاج وهو ما يتبين من عبارة تيلاور نفسه حيث قال « إن زيادة ٦٠ ٪ من الاجرة يكفى فى حالة زيادة الانتاج ٢٠٠ ٪ » . وقد عيب على طريقة تيلاور أنها تفضى الى بقاء الأفضل من العمال واستبعاد من عداهم فلا يعمل فى المصنع إلا نخبة مختارة من العمال وبذلك يقل عدد العمال ويكثر عدد العاطلين . وقد يما وجهت هذه التهمة الى أرباب الاعمال الذين استعملوا الآلات فى مضانهم بدل العمال . وفى الحق أن كل تقدم يسمح باقتصاد عدد العمال لا يتم إلا بشقاء و بؤس العمال الذين لا يحتاج اليهم ولكن الاستغناء عن العمل اليدوى يمنع تبذير القوى ويقلل نفقة الإنتاج وهو ما يعود فى النهاية بالفائدة على العمال واذا كان لطريقة تيلاور عيوب فان مزاياها أكثر من عيوبها وقد انتشرت فى أوربا وبخاصة فى ألمانيا فى مناجم الفحم حيث زاد ما يستخرجه العامل ٢٢ ٪ عما كان عليه فى سنة ١٩١٣ بالرغم من تقليل ساعات العمل . وبسبب التنظيم العلمى أصبح عدد العمال العاطلين فى ألمانيا ١ ¼ مليوناً (١)

§ ١٣٢ — فى الاعمال التى تصلح لها طريقة تيلاور : لا تصلح طريقة تيلاور إلا فى المصانع التى بلغ فيها تقسيم العمل أقصى حد والتى يكثف فيها العمال وتسهل فيها المراقبة لذلك لا تصلح للاعمال الزراعية . على أن هذا لا يمنع من الاسترشاد ببعض أصولها لتحسين الآلات الزراعية ومراقبة العمال الزراعيين وقت

(١) من خطبة القاها الدكتور هنريش الأستاذ بجامعة برلين لومين وفراء ألمانيا السابقين فى باريس فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٦ ، Journal des Debats 8 Dec. 1926

قيامهم بأعمالهم ووضع قواعد وحركات معينة يقومون بها وذلك لأنه من المسائل المعروفة أن ما ترفعه الساقية والتابوت من الماء في مصر يتراوح بين ٣٥ و ٣٨ ٪ من القوة الحيوانية المبذولة ، والطنبور ٥٠ ٪ (١)

لذلك يتعين فحص كل أدوات الزراعة المصرية المستعملة منذ القدم وتحسينها أو استبدالها بغيرها حتى يمكن الانتفاع بكل القوة المبذولة .

§ ١٣٣ - اتساع مجال نظرية التنظيم العلمى : قدر لهذه النظرية أن

تلقى رواجاً في الأوساط العلمية ، وأن لا يقتصر أثرها في تنظيم العمل فحسب ، بل تناولت كل مظاهر الحياة الاقتصادية . وقد عنيت المؤتمرات بهذه النظرية وبخاصة المؤتمر الاقتصادى الدولى المنعقد في سنة ١٩٢٧ وقد عرف التنظيم العلمى تعريفاً جامعاً شاملاً ، بأنه « تنظيم الانتاج والتوزيع تنظيمًا علمياً ، لكي تزداد الغلة وتحسن حالة العمال وتقل نفقات الانتاج ، ووضع نماذج مقررّة للمواد الخامة والحاصلات الصناعية Standardization وتبسيط أساليب الصناعة وتحسين وسائل النقل » واتباع هذا التنظيم بحكمة ، وتطبيقه بصفة مستمرة ، يوطد دعائم المجتمع ، ويرفع مستوى المعيشة ، ويخفض الأثمان التى يدفعها المستهلك ، ويجعل السلع أكثر ملاءمة لحاجات الناس ، ويزيد جزاء المنتجين من جميع الطبقات ، ويجعل توزيع الدخل أكثر انطباقاً على قواعد العدل والانصاف . لكن التنظيم العلمى على هذه الصورة يقتضى :

(١) مراقبة الصناعة : يمكن القول بوجه عام إن التنظيم العلمى معناه وضع الصناعة تحت المراقبة بشرط أن تكون المراقبة حكيمة حصيفة . وهذا يقتضى إبدال النظام الصناعى والادارى نظاماً آخر يقوم على قواعد جديدة تختلف اختلافاً جوهرياً عن القواعد التى قام عليها نظام القرن التاسع عشر الذى يقضى بأن يكون

الانتاج وتحديد الأثمان وتطور الصناعات خاضعاً لقوانين العرض والطلب بفعل المنافسة الحادثة بين المنشآت المستقلة .

(٢) اعتبار الصناعة مسمماً عضوياً : تتكون الصناعة من أجزاء منفصلة لكنها مرتبطة بروابط المصلحة الواحدة وتعمل كلها طبقاً لسياسة مشتركة موضوعية بمعرفة هيئة يوكل اليها بالهيمنة على كل الصناعات مما يؤدي الى زوال التنافر والتناجز وحلول الصفاء والوثام .

و يقتضى هذا التنظيم ، من وجهة المنافسة والكفاح ، توحيد صنوف المنتجين والمستهلكين و يقتضى ، من وجهة الانشاء ، اعتبار الصناعة كلاً لا يتجزأ وبذلك يتمتع احتكاك المصالح والاسراف والتجاوز . وبهذه الكيفية يرقى الفن الصناعى Technique والآلات والمعدات فى كل منشأة الى أرفع مرتبة .

(٣) تعادل العرض والطلب : يحقق هذا النظام جمل القدرة الانتاجية للمصنع ، وجعل الأثمان فى مجموعها متفقة مع حاجات السوق الحاضرة والمستقبلية ومتفقة مع المصالح العليا للصناعة .

ونتم جمع شتات الوحدات الصناعية المختلفة وحشدها تحت لواء نظام واحد باحدى الطرق الآتية : —

١ — الاتحاد الاختيارى لكل الوحدات الصناعية المستقلة لامكان تنفيذ سياسة مرسومة .

ب — المراقبة المركزية للمنشآت بواسطة شركة حائزة لمعظم أسهم هذه المنشآت Holding company (بند ٢١٣)

ج — اندماج المنشآت بعضها فى بعض (بند ١٩٦) .

وتنظيم الصناعة بهذه الكيفية يكسيها صبغة احتكارية قد تعود بالضرر على المستهلكين وعلى الجمهور عامة (١) .

(١) Sir Alfred Mond. Industry and Politics, 1928. Prof. Mac Gregor : Rationalisation of Industry (Economic Journal Dec 1927).

الفصل الرابع

في رأس المال

§ ١٣٤ - تعريف : يمكن النظر الى رأس المال من قبل الانتاج ومن قبل توزيع الثروة . وهما وجهتا نظر لا يتطابقان تماماً . وسنقصر القول على رأس المال من قبل الانتاج فنقول بانه مجموع الاشياء التي يستخدمها الانسان في انتاج أشياء أخرى وهو يتكون مما يأتي :

(١) القوى الطبيعية التي استطاع الانسان أن يسيطر عليها ويستخدمها في الانتاج كمساقط المياه ودواب الحمل والجر .

(٢) الأدوات والآلات التي تستخدم في الزراعة والصناعة والنقل .

(٣) المنشآت الثابتة المخصصة للانتاج كالمصانع والمباني الزراعية والطواحين الخ

(٤) المواد الأولية كالقمح والحديد والبتروول الخ .

ورؤوس الأموال التي تستعمل في الانتاج كآلات والأدوات الزراعية (محراث ، فأس ، فارج الخ) هي نتيجة عمل الانسان المنصب على أشياء مأخوذة من الطبيعة كالخشب والحديد . ومن أجل ذلك يعتبر العمل والطبيعة عاملي الانتاج الأساسيين أما رأس المال فهو عامل مشتق منهما .

§ ١٣٥ - في أنواع الاموال المستعملة في الانتاج : تنقسم رؤوس

الاموال من حيث الانتاج الى :

(١) رأس مال متراول ودائم : (١) والملاحظ في هذا النوع وجهة البقاء

(١) فضلنا استعمال كلمة « دائم » بدل كلمة « ثابت » بسبب تقسيم المال الى منقول وثابت أي عثار . واستعمال كلمة « دائم » يمنع هذا اللبس .

رأس المال المتداول هو الذى لا يستخدم فى الانتاج إلا مرة واحدة كالفحم والأسمدة والبذور والقطن ويقعد صفته الاولى ويستحيل الى شىء آخر .

ورأس المال الدائم هو الذى يستعمل فى الانتاج أكثر من مرة كآلات والمباني المستعملة فى الصناعة والزراعة ولا يستحيل الى شىء آخر بل يبقى حافظاً لخصائصه الأولى ويمكن استخدامه مرات أخرى فى الانتاج .

ورأس المال المتداول يحتسب بتمامه ضمن نفقات انتاج السلعة . أما رأس المال الدائم فلا يحتسب إلا جزء من قيمته ضمن نفقات انتاج السلعة وهو قيمة الاستهلاك السنوية . فالآلة التى قيمتها ٢٠٠٠ جنيه وتستهلك فى عشر سنين لا يحتسب من قيمتها ضمن نفقات الانتاج إلا ٢٠٠ جنيه فى كل سنة .

(٢) رأس المال الزراعى والصناعى والتجارى : والملاحظ فى هذا

التقسيم نوع العمل .

رأس المال التجارى هو البواخر والسكك الحديدية والعربات التى تقوم بدور من ادوار الانتاج السابقة على المبادلة .

ورأس المال الصناعى هو الآلات والمصانع والخامات التى تستعمل فى انتاج الحاصلات الصناعية .

ورأس المال الزراعى هو الماشية ودواب الخيل والجرو والترع والمساقى والسماد والتقاوى والمباني الخ التى تستعمل فى الفلاحة .

(٣) رأس المال العيى والنقوى : والملاحظ فى هذا النوع كمية النقود التى

يمثلها رأس المال . فاذا أسست شركة مساهمة فهى تحصل على رأس المال بواسطة

اصدار أسهم يكتب فيها الجمهور ويدفع قيمتها نقداً . والنقود التى تحصل عليها

الشركة بهذه الكيفية هى رأس المال العيى التى تحتاج اليه . ويسميه بعض

الاقتصاديين رأس مال التأسيس *capital de premier etablissement* . ثم

يتكون للشركة رأس مال آخر لشراء الخانات ودفع أجور العمال ويسمى رأس المال الجارى *capital de roulement* والينبوع الذى يستمد منه هذا المال هو خصم الأوراق التجارية

الفرع الاول

فى وظيفة رأس المال فى الانتاج

§ ١٣٦ — فى أهمية رأس المال فى الانتاج: ازدادت أهمية رأس المال فى الانتاج فى المجتمعات الحاضرة التى تعتمد فى بقائها على تقسيم العمل . إذ لابد أن تكون هناك أموال مدخرة يستخدمها الناس فى انتاج أشياء أخرى . وكل نوع من الأموال يمكن اعتباره رأس مال اذا توافر فيه هذا الشرط أى إذا لم يستعمله مستهلك أخير بل استعمله منتج ليتساعد به على الانتاج .
ويقوم رأس المال بثلاث وظائف فى المجتمعات الحاضرة وهى زيادة الانتاج والانتاج الدائر والانتاج لأجل السوق .

§ ١٣٧ — فى زيادة الانتاج : (١) رأس المال المتخذ صورة أدوات وآلات يزيد انتاج عمل الانسان المنصب على العناصر التى يجدها فى الطبيعة . ورأس المال يعتبر عضداً للانسان يقلل العناء الذى كان لابد أن يلاقه لولا رأس المال . ويعيش الناس ، بدونه ، فى الفقر والحاجة ويعودون الى حالة البداوة أو الفطرة الأولى ويعيشون فى الكهوف والمغاور ويقتاتون مما تجود به الطبيعة . لذلك يعنى الروائيون عند ما يضعون بطلهم فى جزيرة خالية من الناس أن يزودوه بنأس ومنشار وبذور .

ويلاحظ أن رأس المال لا ينتج شيئاً بذاته ولكنه يمكن الناس من الحصول على المنتجات بمجهود أقل مما يبذله الانسان لو لم يكن لديه أدوات ومعدات .

§ ١٣٨ - في الانتاج الدائر (١): (٢) توجد طريقتان للانتاج لاثالث

لهما وهما الانتاج المباشر والانتاج غير المباشر أى الدائر . فاذا أراد الانسان أن يستقى فاما أن يذهب الى النهر كلما احتاج الى ماء فيغترف بحجرة ما يكفي لحاجته وإما أن ينشئ ساقية أو تابوتاً أو آلة رافعة أو يشق قناة ويوفر على نفسه التعب . وهى الطريقة غير المباشرة أى الدائرة . وإذا أراد ان يشق جذوع الاشجار الى ألواح فبدلاً من نشرها بيده يستعمل منشاراً بخارياً .

والانتاج الدائر هو طريقة الانتاج المتبعة فى الأمم المتحضرة لأنها أكثر انتاجاً من الوجهة الفنية والاقتصادية وتسمح بالحصول على كمية أكبر من الأرزاق فى نفس الوقت اللازم للانتاج بالطريقة المباشرة كما أنها أفضت الى تقليل الفرق بين ثمن السلعة و ثمن الخامات اللازمة لصنعها . وقد قلل استعمال الطواحين البخارية الفرق بين ثمن القمح والخبز . ونفقات النقل بالسكك الحديدية أقل من نفقات النقل على ظهر الانسان أو على ظهور الدواب .

إنما يلاحظ أن الانتاج الدائر من شأنه أن يطيل الزمن اللازم لانتاج سلعة معينة . فيستطيع صانع الأحذية أن يصنع حذاء بسرعة . ويستطيع الغزال أن يغزل فى زمن قصير عدة أمتار ويستطيع الناسخ أن ينسخ عدة صحف فى ساعة . ولكن إذا أردنا أن نصنع أحذية بكميات كبيرة أو نفزل أو نحصل على آلاف النسخ من كتاب وجب أن ننشئ مصانع كبيرة مزودة بالآلات اللازمة وكل هذا يقتضى القيام بأعمال جسيمة تستغرق زمناً طويلاً .

كذلك تتحدد كمية الانتاج الدائر بمقدار رؤوس الاموال الموجودة فى زمن معين . ومعنى ذلك أنه لأجل زيادة انتاج سلعة معينة يجب انشاء مصانع وآلات

(١) roundabout method of production وراجع Bohm - Bawerk
Positive theory of capital, p. 17

جديدة وشراء خامات وهو ما يستلزم انقضاء زمن طويل . أجل يجوز تحويل المصنع لصنع سلعة أخرى غير التي تخصص لصنمها اذا عظمت الحاجة اليها لكن هذا لا يحصل الا في الأوقات العصيبة كما حدث في أوروبا أثناء الحرب العظمى . لذلك يحدد مقدار ونوع رؤوس الأموال الموجودة كمية الأشياء المنتجة وهي التي يعتبرها معظم الاقتصاديين الدخل الحقيقي للامة . فلاجل زيادة هذا الدخل يجب زيادة رؤوس الأموال ولكن لأجل انشاء المصانع والآلات وشراء الخامات يجب أن يتواجد متمولون مالمكون لنقود تكفي للقيام بهذه المشروعات وراغبون في اقراضها الى المنظمين . لذلك يحدد رأس المال مقدار ما يمكن انتاجه من الأرزاق .

§ ١٣٩ - في الانتاج لأجل السوق : (٣) يمكن رأس المال من الانتاج سلفاً لأجل السوق دون حاجة الى انتظار طلبات المشترين . وهذه الطريقة من شأنها أن تحمل المنتج أخطاراً جسيمة اذا أخطأ في تقديره ولم يستطع أن يتنبأ بدقة ميول المستهلكين ومقدرتهم على الشراء . وقد يترتب على ذلك كلفة في الانتاج تفضي الى أزمة صناعية .

الفرع الثاني .

في منشأ وتكوين رأس المال

§ ١٤٠ - في كيفية تكوين رأس المال : لأجل أن يتمكن الفرد أو المجتمع من إيجاد رأس مال يجب أن يكون الاستهلاك أقل من الانتاج . وبعبارة أخرى يجب أن يتبقى فائض *surplus* . ومن امارات الرخاء الاقتصادي لأي مجتمع أن لا ينفق كل دخله لكي يستطيع أن يستهل كل عام جديد برأس مال يزيد على سابقه . وبهذه الوسيلة فقط يزداد الانتاج ويتمشى مع تزايد السكان وحاجاتهم المتزايدة . أما اذا تعلق أفراد المجتمع بأساليب من الحياة لا تتناسب مع دخلهم بأن

أنفقوا كل الدخل أو ما يزيد عليه كانت النتيجة وقوف كل تقدم وانهيار البناء الاقتصادي ، كالتاجر الذي ينفق أكثر من دخله يشهر أفلامه .

والخلاصة أن السبيل الوحيد لتكوين رؤوس الأموال هو الادخار . ولا يتم الادخار إلا بالقصد والحزم وحسن التدبير والنظر الى عواقب الأمور ، وخلة الادخار هي من أوجب الأشياء لأحرار التقدم . وقد كان الإنسان في العصور القديمة متلافاً مسرفاً لا يحسب حساب الغد ولا يدخر شيئاً . ولذلك لم تتكون رؤوس الأموال . كذلك إذا كانت الحاجات العاجلة يستغرق تحصيلها كل وقت الإنسان فلا سبيل لثمة تلك الصفات السامية التي تتكون منها الحضارة . ولأجل تحرير الإنسان من الجهود المستمرة التي يبذلها لتحصيل حاجاته الملحة وتوفير جزء من نشاطه يجب أن يدخر جزءاً من دخله لأجل أن تتكون رؤوس الأموال . ونمو رأس المال معناه تقدم العمران والحضارة أي كفاية العمل وزيادة الراحة والدعة والبذخ والتحرر اللازم للانصراف الى المقاصد العلمية والأدبية . وفناء رؤوس الأموال مؤذن بانهيار الصرح الذي تقوم عليه الحياة الاقتصادية كما حدث في أواخر أيام مملكة الرومان . وإذا كان نمو رأس المال لا يكفي في ذاته لإبراز أحسن صورة للحضارة إلا أنه شرط أساسي لكل تقدم وعمران . وإذا كان من المقرر أن أغنى الجماعات لم تكن دائماً متحضرة بأسمى معاني الكلمة إلا أن العلوم والفنون والآداب لم تنشأ إلا حيث وجدت رؤوس أموال وفيرة .

والقول بأن رأس المال هو نتيجة الادخار والاحتمال لا يعتبر فضيلة لمالك رأس المال ومن الخطأ أن نقول إن الامساك *abstinence* أو التضحية هو سبب نمو رأس المال كما ذهب الى ذلك الاقتصادي الانكليزي سينيور^(١) وذلك لأن الرجل

(١) يعتبر سينيور عوامل الإنتاج ثلاثة وهي العوامل الطبيعية *natural agents* والعمل والامساك أي رأس المال . ويضيف سينيور الى هذه الكلمة معنى خلقياً فيعتبره نوعاً من انكار الذات *self - denial* ويقول « الامساك عن الاستمتاع بما هو مطوع يدنا أو تفضيل الآجل على العاجل هو من أسمى الجهود التي تتمناها الارادة » *N. W. Senior. Political Economy p. 58-60 London 1850*

الذى يكفى دخله لقضاء حاجاته اليومية قلت أم كثرت ليس فى وسعه إلا أن يدخر فضل دخله أى الفائض عن حاجاته و بذلك يعمل على تكوين رأس مال جديد . فإذا كان معتموهاً فهو يستطيع أن يتلف هذا المال أو ما يماثله من النقود وإذا كان غراً مغفلاً وظفه فى أعمال غير منتجة ولا يلبث أن تضيع عليه قيمته . فإذا لم ينفق المال فى هذه السبل فلا مندوحة له عن الادخار . لذلك يكون معنى الامساك اجتناب انفاق المال فى غير وجوهه المعقولة . وليست هذه فضيلة ايجابية بل سلبية ولا تفيد معنى التضحية بل هى تفضيل الادخار على الاستهلاك عند الوصول الى حد معين Margin . وكلما زاد ثراء الفرد بعد الحد الذى يقرر عنده الادخار . فادخار جنیه يختلف معناه فى نظر الغنى عنه فى نظر العامل البسيط . والخلاصة أن رأس المال هو فائض وأن رأس المال لا يزيد إلا اذا أربى الانتاج على الاستهلاك وهذا القدر الزائد لا يتكون إلا بالمعاناة والصبر . لكن هذا الصبر يقوم على توقع دخل زائد . وليس فى هذا ما يضيف فضيلة أدبية الى الفرد ولو أن النتائج الاجتماعية المترتبة على ذلك عظيمة ومفيدة .

§ ١٤١ — فى الشروط الملزم توافرها لحصصه الناس على الادخار
علمنا أن رأس المال يتكون من الادخار . والآن ماهى الشروط الواجب توافرها لحمل الناس على الادخار

(١) استتباب الاصل . أن أول وأهم شرط هو استتباب الاصل واستثمار الناس الطائفة على ما يملكونه . وليس مقصودنا وجوب بقاء حقوق الملكية المتعارفة الآن على ماهى عليه فحقوق الملكية أى مدى نطاق حق المالك على ما يملك يختلف فى المكان والزمان ولكن كل ما تقصد اليه هو وجوب توافر الاصل فى زمان ومكان معينين وبدون ذلك لا تدخر الاموال ولا تنشأ رؤوس الاموال كالعامل الذى لا يستصنع إلا بصمة مقطعة ولا يستيقن إلى الاستيلاء . على أجرته

فلا ريب في أنه يكون منتجاً رديثاً . وإذا كانت الحكومة لا تستطيع إقرار القانون والنظام أو إذا كان عمالها وأعوانها يظلمون الناس ويسرون فيهم بالجور والعسف ولا ينزهون أنفسهم عن المطامع المؤذية بدل أن يحكمهم ويسوسهم بالقسط والسوية ، وإذا كان المنتج لا يضمن حيازته لما أنتج فهو لاشك عامل على الاقلال من الانتاج وعلى اختصاصه بكل ما ينتجه واستهلاكه على الفور .

وتاريخ مصر حافل بما كان من أثر الظلم في الثروة العامة وقد وصف الجبرتي ما حدث في مصر في القرن الثامن عشر (١١٩٩ هـ) فقال : تواترت المصادرات والمظالم وتعدى الأمراء وانتشر أتباعهم في النواحي جلب الاموال من القرى والبلدان حتى أهلكوا الحرث والنسل وقل الزرع واشتد الكرب وتشتت الفلاحون من بلادهم فخربت أغلب بلاد الارياف . ومنذ رأوا أنه لا فائدة في الفلاح حولوا الطلب على الملتزمين وبعثوا اليهم في بيوتهم فاحتاج مساتير الناس الى بيع أمتعتهم ودورهم وماشيتهم وتتبعوا من يشم فيه رائحة الغنى فأخذوه وحبسوه وكلفوه فوق طاقته اضعافاً واولوا طلب السلف أيضاً من تجار البن والبهار على المكوسات المستقبلية . وكانوا اذا مات الميت يحيطون بمخلفاته سواء أكان له وارث أم لا ، وصار بيت المال من جملة المناصب التي يتولاها شرار الناس بجملة من المال يدفعها في كل شهر ولا يعارض بعد ذلك فيما يفعل من الجزئيات . وأما الكليات فيختص بها الأمر فيعمل بالناس ما لا يوصف من أنواع العناء حتى خربت الاقاليم بأسرها وانقطعت الطرق وعربدت أولاد الحرام وقد الامن وانتشر الفلاحون في المدينة بنفسائهم وأولادهم يضجون من الجوع ويأكلون ما يتساقط في الطرقات من قشر البطيخ وأوراق الشجر حتى لا يجد الزبال شيئاً يكتسه من ذلك واشتد الكرب حتى أكلوا الميتة من الحير والبغال والجمال ،

(٢) نوافر سبل التسمير . الشرط الثاني حض الناس على الادخار هو توافر

سبل تشمير المال المدخر . وقد تفتحت السبل المتعددة لشمير المال منذ حدث الانقلاب الصناعى فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر بسبب المخترعات الآلية وإنشاء البنوك وشركات المساهمة واعتماد المنظمين وأرباب الاعمال على اصدار الاسهم والسندات لاستجماع رؤوس الاموال اللازمة لهم . فأقبلت الناس على الاكتتاب فيها كوسيلة لشمير ما ادخروه من الأموال .

ويجب على المدخر أن يبادر بتوظيف ما ادخره فى الاعمال المنتجة وإلا كان المال عقيمًا لا فائدة منه للفرد أو للمجتمع وسرعان ما يتطرق اليه الفناء (١)

ويجب على الاشخاص الذين يحصلون على نقود الغير المدخرة أن يخصصوها لإنشاء رؤوس أموال جديدة لأنه اذا كان المقرض سفيهًا أو حكومة تنفق ما تقرضه أو ما تدخره فى أعمال غير منتجة فلا تزداد رؤوس الاموال المنتجة .

(٣) الروابط العائلية : من الناس من يجد لذة كبيرة فى جمع المال ويشح

على ما فى يده فيحبسه عن نفسه وعن ذويه ولا يفكر فى الاقتناع بالاغراض التى تنال به . وقد يشجعهم على المضي فى هذا السبيل الرغبة فى التفوق على الاقران فى الثراء أو الرغبة فى تحدث الناس عنهم بقدرتهم على جمع المال أو الحصول على الجاه والقوة بسبب حيازة المال وقد يكون ذلك من أثر العادة اذا كانوا بدأوا حياتهم فى حالة عوز وافتقار إلى المال فيدرجون على هذه العادة وتلازمهم طوال حياتهم ويجدون لذة فى الادخار لذاته .

على أن محبة الآباء للابناء هى التى تدفع الناس على العمل والكد والادخار

(١) لابن المقفع كلام فى هذا المعنى « وان هو كان ذا مال واكتساب تم لم يحسن القيام عليه أوشك المال أن يفتى ويىق مندا . وان هو وضعه ولم يستثمره لم تمنعه قلة الاتفاق من سرعة الذهاب كالسكر الذى لا يؤخذ منه الا غبار الميل ثم هو مع ذلك سريع فناؤه . ثم لا يمنع ذلك ماله من التلف بالحوادث والمطل التى تجري عليه كحبس الماء الذى لا تزال المياه تنصب فيه فان لم يكن له مخرج ومفيض ومتنفس يخرج الماء منه بقدر ما ينفى خرب وتز من نواح كثيرة وربما انبتى البثق العظيم فذهب الماء ضياعاً » .

بقدر المستطاع (١) ولولا ذلك لما عملوا ولما ادخروا إلا بالقدر اللازم لتقويم اودهم مدة حياتهم . ومن الأشياء المشاهدة أن الشخص بعد اعتزاله الاعمال لا ينفق عادة ما يزيد على دخله لرغبته في استبقاء ثروته كاملة إلى أولاده من بعده . وكلما تقدمت الحضارة زاد اهتمام الناس بشئون عائلتهم وعملوا على توفير أسباب الحياة لهم بعد مماتهم . ففي انكلترا يدخر الأفراد كل عام عشرين مليوناً من الجنيهات في شركات التأمين ولا تصير واجبة للدفع إلى المستفيدين إلا بعد وفاة المستأمنين (٢) . ومن أقوى البواعث على النشاط والاقدام على جسيم الاعمال رغبة الانسان في الوصول الى أعلى مدارج الحياة ليتمكن الابناء من أن يبدأوا حياتهم وهم في مستوى أعلى من المستوى الاجتماعي الذي بدا به حياته . وقد تملك هذه الرغبة كل حواسه فيهمل حقوق نفسه ويزهد في مناعم الحياة ويتملق بشظف العيش وقد يقتل في هذا السبيل أممي مشاعره وأنبل مقاصده لكي يصير منتجاً عظيماً ورجلاً ثرياً . انما اذا تملكته العجلة للوصول الى المركز الاجتماعي الذي تسمح به ثروته فعند ذلك يقوده طمعه الى التبذير والاسراف .

والثروات الطائلة تكونت بمعرفة الأشخاص الذين نشأوا في كفاف من العيش وعالجوا الاعمال الشاقة وحافظوا على عاداتهم الاولى رغم نجاحهم وازدروا المظاهر التي تحملهم اكلاًفاً باهظة وعقدوا نيتهم على أن يكونوا عند مماتهم أغني مما قدر الناس .

(٤) سعر الفائدة : يؤثر سعر الفائدة في الادخار . وسنعود الى هذا الموضوع

بالتفصيل في معرض الكلام على الفائدة في باب التوزيع .

(١) من كلام العرب « كانت لنا هرة ليس لها جراء فكانت لا تكشف عن القنور ولا تعيث في الدور فصار لها جراء فكشفت عن القنور وطأت في الدور »

(٢) مارشال ص ٢٢٨

§ ١٤٢ - في بتابيع الادخار : يصدر الادخار من عدة بتابيع وهى : -

(١) رأس المال : يتكون الدخل فى معظم الأقطار من الدخل الناتج من رأس المال إذا زاد هذا الدخل عن النفقات .

(٢) الربيع : ولكنه يصدر أيضاً من الربيع الذى يستولى عليه ملاك الأراضى الزراعية والمبائى .

(٣) الادخارة : كذلك يصدر الادخار من الأجور التى يستولى عليها أرباب المهن الحرة والعمال . وهى تعتبر من أهم المصادر التى يتكون منها رأس المال . ومما يساعد على زيادة الادخار العناية بالتربية والتعليم لأنها تؤدى الى زيادة الانتاج وتبعاً زيادة الادخار . وقد اعتبر مارشال أن التعليم طريقة لتوظيف الأموال فالعامل الذى يعنى بتربية أبنائه يقوى صحتهم وينمى مداركهم وهو ما يعتبر فى ذاته رأس مال مدخر . وقد عاب مارشال على الاقتصاديين الأقدمين قلة عنايتهم بالمدارك الانسانية وتجاهلهم أثرها فى الانتاج ويرى أن كل تعديل فى نظام توزيع الثروة يؤدى الى إعطاء العمال أكثر مما يستولون عليه من الأجور والى تقليل ما يستولى عليه الممولون - مع بقاء كل شىء على ما هو عليه - وهذا التعديل من شأنه أن لا يعوق نمو رهوس الأموال . إنما يشترط أن يحدث هذا التعديل بكيفية غير محسوسة حتى لا يحدث هزة عنيفة تقوض النظام العام . وتمكين الدهاء من الادخار حافل بأحسن النتائج لأنه يزيد فى كفايتهم فى العمل ويرفع من قدرهم فى نظر أنفسهم وكل هذا يفضى الى تحسين صفات العمال فى المستقبل . وبهذه الكيفية تزداد الثروة المادية أكثر مما تزيد بإنشاء المصانع والآلات (١) .

§ ١٤٣ - فى أسباب الحياة الحديثة وتأثيرها فى الادخار : كان من

شأن حصول المبادلات في الحياة الحاضرة بواسطة النقود ونشوء أماليب جديدة في الأعمال أن قامت عقبات في سبيل الادخار بسبب ما طرأ من ضروب استهواء الناس وحضهم على التبذير والاسراف فضلوا عن وضع المحجة وسواء السبيل . قديماً كان الناس يشيدون المنازل للاقامة فيها وهو ما يدفعهم الى الادخار أما الآن فانهم يبدون منازل للايجار . وقديماً كان الناس يصنعون في منازلهم معظم المأكول والمشرب أما الآن فيجدون حاجتهم في المطاعم والمشرب كذلك يستطيع الانسان أن يستعير كتباً من مكتبة بدل شرائها وأن يشتري ما يحتاج اليه من فراش ورياش نسيئة منجمة . والخلاصة أن أساليب البيع والشراء والاقتراض والاقتراض ونشوء حاجات جديدة حملت الناس على الاسراف .

لكن اعتماد الناس على النقود في معاملاتهم أدى الى زيادة وتنوع طرق الانفاق . قديماً كان الانسان يدخر بعض الأشياء ليقضى بها حاجاته المستقبلية ثم يجد بعد ذلك أن ليس به حاجة اليها . كذلك توجد حاجات يتعذر على الانسان أن يحتاط لها سلفاً فيدخر الأشياء اللازمة لقضاها . ولكن ادخار رأس مال يغل دخلاً نقدياً يمكن الانسان من قضاء حاجاته بمجرد شعوره بلزوم قضاها .

الفرع الثالث

في الآلات

§ ١٤٤ - في الفرق بين الآلة والآلة : يجب أن نلاحظ الفرق بين الآلة Machine والآلة Util, tool . فالآلة هي الشيء الذي يستعمله الانسان بيده لأجل أن يطيل أو يزيد قوته المضلية كالمطرقة والفأس والمنشار . أما الآلة فهي التي تحمل محل القوة المضلية ويقوم ببعض الأعمال بدل الانسان .

§ ١٤٥ - في أنه العصر الحالي يتميز باستعمال الآلات : تمثل الآلات

جزءاً كبيراً من رموس الأموال المخصصة للانتاج . وقد استعملت الآلات منذ القدم .
ففي القرون الوسطى ظهرت في أوروبا الطواحين الهوائية والمائية ثم استعملت بعد ذلك قوة اندفاع المياه في إدارة المضخات في المناجم والمناشير وكيرة الأفران العالية في المسابك . لكن استعمال الآلات في الانتاج لم يبدأ حقيقة الا منذ القرن الثامن عشر حيث استعملت في كل فروع الصناعة ومكنت من الانتفاع بكل القوى الطبيعية المحركة كالبحار والماء والغاز والكهرباء .

§ ١٤٦ — في المخترعات الميكانيكية : سبقت انكلترا كل الدول في استعمال الآلات في الانتاج وقد بدأ استعمالها منذ سنة ١٧٣٠ وبخاصة في المدة الواقعة بين سنة ١٧٧٠ وسنة ١٧٩٢ . وكان بدء استعمالها في صناعة القطن ثم في صناعة الصوف حيث اخترعت أنوال الغزل وأنوال الدسيج البخارية . وكان اختراعها ثمرة جهود طويلة خلدت أسماء مخترعيها (١) . ويرجع الفضل في استعمال البخار الى وات James Watt وستيفنسون Stephenson وقد أحدثت هذه المخترعات انقلاباً صناعياً ولذلك سمى « عصر الانقلاب الصناعي » وقد ذاع استعمال الآلات في القرن التاسع عشر وبلغ أوجه في القرن العشرين فتعددت انواع الآلات وبلغت نهاية الاتقان

§ ١٤٧ — في النتائج المترتبة على استعمال الآلات : ترتب على استعمال الآلات نتائج اقتصادية وأثرت في العمال

في النتائج الاقتصادية المترتبة على استعمال الآلات : (١) أهم هذه النتائج هو ما ترتب على استعمال الآلات في صناعة النقل فقد تغير وجه الكرة الأرضية

(١) John Wyatt ; Kay ; Arkwright ; Hargreavers ; Higs.

Hobson: Evolution of modern Capitalism.

Mantoux : La révolution industrielle en Angleterre.

Maccreeger : Evolution of industry.

منذ اللحظة التي أصبحت فيها المواصلات بين الجهات النائية سريعة ومنتظمة وقليلة الاكلاف مما ساعد على كثرة مبادلات الأرزاق في القطر الواحد وبين الأقطار المختلفة وامكان الحصول على الحاصلات الاجنبية وبيع الحاصلات الاهلية في الخارج . وزاد التعارف بين الناس . واستطاعت البلدان الصناعية أن تعتمد على البلاد الأجنبية لاستيراد ما تحتاج اليه من الأقوات والمواد الاولية اللازمة لصناعتها . وزال شبح المجاعات الذي كان يهدد الناس قبل القرن التاسع عشر . وقد ظهر هذا الشبح أثناء الحرب العظمى حيث هدد بعض الدول المتحاربة بسبب ما طرأ على وسائل النقل الآلية من العجز بفعل الغواصات . وقد كان للآلات آثار كبيرة بالنسبة للسلع ذاتها من ثلاثة وجوه وهي الكمية والصفة والتمن .

(أ) الكمية : عملت الآلات على زيادة كمية السلع . ولادراك أهمية الآلات يكفي ان نتصور كم آلاف العمال تلزم لانتاج الملابس والكتب والصحف والملابس لو لم تستعمل الآلات . وعظم ما تنتجه الآلات يرجع الى سرعتها وانتظام القوة الآلية التي لا تسكل ولا تمل من العمل . لكن هذه القوة ينطوي في ثناياها خطر آخر فقد تكون سبباً في حدوث أزمة صناعية أو تجارية بسبب كثرة ما يعرض من السلع في الاسواق وما يستتبع ذلك من هبوط الاسعار .

(ب) الصفة : تحسنت صفة السلع لان الآلات تعمل باستمرار ونظام واتقان قلما تتوافر في العمل اليدوي . أجل إن العمل الانساني يتفوق على العمل الآلي في الاعمال الفنية لكن أهمية هذه الاعمال أقل من غيرها .

(ج) الأثمان : هبطت أثمان السلع بسبب استعمال الآلات وبذلك تمكنت الجماهير من الحصول على أشياء ما كان ليحصلوا عليها لو اتبعت طرق الانتاج القديمة قتل شقاؤهم وعظمت رفاهيتهم وتوقعت مدراكم . وغلاء السلع أكبر عقبة في

سبيل التقدم الاجتماعى . وأهم غرض تعمل لتحقيقه الجماعات الانسانية هو توفير
الملبس والسكن والغذاء للأفراد وتنمية مدراكهم بتمكينهم من مطالعة الكتب
والصحف . وقد استطاعت الجماعات المتحضرة أن تحقق بعض هذه الأغراض
بفضل استعمال الآلات التى خفضت نفقات الإنتاج . فقد ذكر الاستاذ نيكولسن (١)
إن نفقات إنتاج متر القطن المنسوج فى انكلترا فى سنة ١٨٨٢ هى $\frac{1}{10}$ من نفقات
المتر فى سنة ١٧٧٩ (٢) . وفى عهد هنرى الثانى (١٥٤٧ - ١٥٥٩ م) كان
النبلاء يمسحون معاطسهم فى أكلامهم . أما الآن فقد صار فى مقدور أفقر الناس
أن يستعمل المناديل . وقد كان من أمارات الثراء فى مصر أن يحتذى الفلاح حذاء
فأصبح الآن فى مكتة العامل الزراعى أن يستمتع بهذا الملبس .

فى النتائج الاجتماعية المترتبة على استعمال الآلات : (٢) كان لاستعمال
الآلات شأن كبير فى تجميع الجماعات الانسانية حول الأماكن التى تقام فيها المصانع
الآلية وقد لوحظ فى اختيار هذه الأماكن قربها من موارد المواد الأولية ومن القوة
المحركة وسهولة المواصلات مما ترتب عليه زيادة السكان فى هذه الجهات وهو ما
ترتب عليه نشوء معضلات اجتماعية خاصة بالسكن والنقل والصحة .
وبسبب غلاء ثمن الآلات شعر المنظّمون وأرباب الأعمال بحاجتهم الى الأموال
الطائلة فعمدوا الى انشاء شركات المساهمة فعظم شأن المال مما ترتب عليه وجود هوة
سحيقة بين العمل والمال .

وقد عظمت وظيفة أرباب الأعمال بنسبة زيادة العمال وزيادة الإنتاج .

فى النتائج المترتبة على استعمال الآلات بالنسبة للمعامل : (٣) ترتبت على

(١) Nicholson : Principles III P. 58 note 1

(٢) فى سنة ١٨٧٥ كان ثمن متر القطن فى فرنسا $\frac{1}{10}$ ما كان عليه فى سنة ١٨٥٠ (قاموس

الاقتصاد السياسى) لكوكلان تحت كلمة Machine

استعمال الآلات آثار كثيرة بالنسبة للعمال بعضها دائم والبعض الآخر مؤقت .

(١) الآثار الدائمة : تتلخص هذه الآثار فيما يأتي :

(أ) ترتب على استعمال الآلات حلول الانتاج الكبير محل الانتاج الصغير في معظم الصناعات وقد أضعفت هذه الحالة أمل العمال في أن يكونوا أرباب أعمال يوماً من الأيام .

(ب) اقتضى العمل في المصانع خضوع العمال لنظام يشبه نظام المعسكرات وقد ترتب على ذلك تشتت أفراد العائلة الواحدة في عدة مصانع وحرمانهم من نعيم الحياة العائلية مما كان له أسوأ أثر في صحة وأخلاق الأطفال .

(ج) لوحظ منذ قرن وقوع أزمات صناعية وتجارية بصفة دورية . وهذه الأزمات تقضي من وقت الى آخر على عدد كبير من العمال بالبطالة ونقصان الاجور (د) على أن العمال من جهة أخرى استفادوا بصفتهم مستهلكين من هبوط أسعار الحاجيات المصنوعة في المصانع .

(هـ) كان من جراء استعمال الآلات أن صار العمل أكثر مشقة على العمال لأن استعمال الآلات في الانتاج ولو أنه لا يتطلب بذل مجهود عضلي كبير فهو يتطلب بذل مجهود عصبي مستمر منهك لقوى العامل ويضطر العمال الى العمل في ظروف صحية رديئة (١)

وقد نشأت هذه الحالة من استغلال أرباب الأعمال للعمال وجشعهم وقد تدخلت بعض الحكومات فسنت القوانين اللازمة لحماية الأطفال والنساء وحتمت على أرباب الأعمال القيام بكل ما يلزم لجعل العمل ملائماً للشرائط الصحية .

(٢) الآثار المؤقتة : عيب على استعمال الآلات أنه حرم العمال من الاعمال التي يرتزقون منها لأنه قفل في وجوههم سبل العمل بسبب حلول الآلات محلهم

وقد أسف منتسكيو في كتابه « روح القوانين » على استعمال طواحين الماء لأنها حرمت من العمل عددا عظيما من العمال (١) وحمل سيسموندى Sismondi على استعمال الآلات فقال « لم يبق الا أن يقيم ملك انكلترا بمفرده في الجزيرة ويدير بيده « ملاويينة » فتتحرك الآلات وتقوم بكل الاعمال التي تحتاج اليها انكلترا » وقد شهد القرن التاسع عشر أثر استعمال الآلات وما ولده من الحزن والبلايا . من ذلك ما رواه بعض الكتاب من أنه عقب استعمال الانتاج الآلى في الهند في سنة ١٨٣٥ كتب نائب الملك ما يأتي « شقاء لا مثيل له في تاريخ التجارة . وقد بيضت عظام النساجين سهول الهند » وقد عانى العمال في بلجيكا حوالى عام ١٧٨٥ ضروب الشقاء بسبب استعمال الآلات في النسيج وحطم العمال في جهات كثيرة الآلات وقد عيب أخيراً على الآلات بأنها فضلا عن كونها تقضى على عدد كبير بالبطالة فانها تقلل أجور العمال بسبب منافسة العمال العاطلين

وقد تصدى الاقتصاديون من المذهب الحر لدفع هذه الانتقادات فقالوا :
(١) خفضت الآلات نفقات الانتاج وقد ترتب على ذلك هبوط الأسعار وهبوط الاسعار يقوم مقام نقص أجرة العمال . على أن هذه الحجة لا تصدق إلا بالنسبة للمصنوعات أما الحاصلات الزراعية فلا يهبط ثمنها بسبب استعمال الآلات
(٢) قالوا بأن الآلات تضمد بنفسها الجراح التي أحدثتها في العمال وذلك أن هبوط الاسعار يزيد استهلاك السلع وهو ما يترتب عليه زيادة الانتاج وتبعاً زيادة عدد العمال . فالكسك الحديدية قامت مقام وسائل النقل القديمة ومع ذلك فقد زاد عدد عمال النقل عن تى قبل . وقد كان عدد العمال المشغلين في القطن في انكلترا ٣٨٠ ٠٠٠ في سنة ١٨٥٦ فبلغ ٥٢٣ ٠٠٠ في سنة ١٩٠٥ فما فقدته العمال من جهة استردوه من جهة أخرى . لكن هذا الاسترداد لم يحدث دفعة واحدة لانه لا بد من

(١) Montesquieu . Esprit des lois, livre XVIII ch XV.

انقضاء زمن طويل ليتوافق العرض مع الطلب فيجب مرور سنين لكي تنمو صناعة معينة لا مكان توسيع المصانع القديمة وانشاء مصانع جديدة . وفي فترة الانتقال تعاني العمال صعباً شديدة . فلا أجيال المعاصرة لانشاء الآلات لاقت عناء والأجيال اللاحقة هي التي استفادت منها .

(٣) يقولون إن تخفيض نفقات الانتاج بسبب استعمال الآلات يفضي الى ايجاد رؤوس أموال نقدية يمكن تشيرها ، ومصدر هذه الأموال أرباح أرباب الأعمال اذا كانت أثمان السلع لم تهبط عن ذى قبل أو مما يقتصده المستهلكون اذا هبطت الأثمان أو الاثنان معاً أى اذا هبطت الأثمان وكانت في الوقت نفسه أعلى من نفقات الانتاج . وهذه الأموال تستخدم في ايجاد منشآت جديدة يجد فيها العمال العاطلون عملاً جديداً .

ولكن كيف وأين ومتى تستخدم هذه الأموال ؟ قد توظف هذه الأموال في الخارج وفي حالة توظيف هذه الأموال في نفس المكان فكم من الزمن ينقضي لأجل أن تشب وتقوى هذه المنشآت . وأخيراً قد تخصص هذه الأموال في انشاء صناعات جديدة لا يستطيع العمال الاقدمون مزاوتها .

§ ١٤٨ - تلخيص : الخلاصة أن استعمال الآلات يتشابه بتقسيم العمل وبالوسائط العلمية التي توفر قوى الانسان ليتوافر على أداء أعمال أخرى مفيدة للمجتمع البشرى وأن تحرير العمال من بعض الأعمال قد يعتبر اقتصاداً من الوجهة الاجتماعية ولكنه يوقع هؤلاء العمال مؤقتاً في البطالة (١) ويحرمهم من الحصول على

(١) شهد العالم منذ سنة ١٩٢٩ أزمة ما زالت آخذة بالخطا ترتب عليها اطراد زيادة العمال العاطلين في البلدان الصناعية ، ويمزوها بعض الكتاب خطأ الى تقدم الفنون الصناعية وحلول الآلات محل العمال ، والذي نراه أن الآلات ليس لها مدخل في هذه الأزمة . فقد تولدت الأزمة عن ظروف كثيرة أهمها سياسة الحماية التي اتبعتها كل الدول وانعدام الائتمان الدولي وتقليل البلاد الصناعية القديمة بسبب منافسة البلاد الجديدة وغزوها الاسواق القديمة ، وضعف قوة الشراء في بعض البلدان بسبب ديون الحرب والحلول التي تقترحها معظم الحكومات الآن ليست الا محاولات يقصد بها اخفاء أسباب الأزمة الحقيقية عن انظار الجمهور .

أجور . وهي حقيقة لا ريب فيها . وهي حالة من الحالات التي تتعارض فيها المصلحة العامة مع مصلحة الفرد . وإذا كانت الآلات لا تستحق كل المثالب التي وجهت إليها فهي لا تستحق كل اطراء . فما زال الانسان مضطراً رغم تقدم الآلات الى دفع اثمان باهظة لمسكنه ومشر به ومطعمه .

الفصل الخامس

في كيفية اشتراك العوامل الثلاثة في الانتاج

نفقة الانتاج

§ ١٤٩ - مهمومات : علمنا أن وظيفة المنظم تنحصر في استجماع مقادير العمل ورأس المال والعناصر الطبيعية التي يراها لازمة للانتاج . والغرض الذي يسعى لتحقيقه هو الحصول على أقصى ربح مستطاع بفضل زيادة الثمن الذي يبيع به على نفقات الإنتاج . وسندرس كيفية تحديد هذا الثمن في الكتاب الثالث ونقصر القول في هذا الفصل على نفقات الإنتاج وبيان العناصر التي تتكون منها وكيف تتغير هذه النفقة اذا زادت كمية المنتجات .

الفرع الاول

في نفقة الانتاج

§ ١٥٠ - في أهمية نفقة الانتاج للمنتج : يقارن المنتجون ثمن السلعة

ونفقة انتاجها فاذا تبين لهم من هذه المقارنة وجه المصلحة استمروا في الانتاج وأخذوا في توسيع نطاق أعمالهم . ولكن اذا تبين لهم أن الثمن لا يكفي لتغطية نفقات الانتاج فهم يحاولون جهد طاقتهم لتقليل هذه النفقات فاذا لم يجدوا سبيلا الى ذلك توقفوا

عن انتاج السلعة . ولا يفتأ المنتجون يقارنون نفقة الانتاج والتمن . وهذه المقارنة هي التي يسترشدون بها في توجيه انتاجهم كما يسترشد القبطان بالبوصله في أسفاره .
 § ١٥١ - في عناصر نفقة الانتاج : تتكون نفقة الانتاج بالنسبة للمنتج من العناصر الآتية : -

- (١) ثمن المواد الأولية والمواد الثانوية : قطن ، قمح ، زيت .
 - (٢) مقدار ما يستهلك من رأس المال الثابت . فإذا اشترى المنتج آلة ثمنها ١٠٠٠ جنيه وقدر أنها تصير غير صالحة للاستعمال بعد عشر سنين ولا تباع بأكثر من ٥٠ جنيهاً فلا تقيد قيمة الاستهلاك في حساب السنة العاشرة ولكنها توزع على مدى العشر سنين ويقيد كل سنة ٩٥ جنيهاً في النفقات بصفة . صاريف استهلاك أى مقدار نقص قيمة الآلة في كل سنة .
 - (٣) فائدة رأس المال المستثمر .
 - (٤) أجور العمال ويدخل في ذلك ما يستولى عليه رب العمل اذا كان يقوم بوظيفة إيجابية في الانتاج .
 - (٥) أجرة الاماكن التي تقوم فيها الصناعة .
 - (٦) النفقات العامة كالضرائب والتأمين وأجور الاعلانات الخ .
- واذا أمعنا النظر في كل هذه العناصر نجد أنها أجور العمال والفوائد وأجرة الأشياء .

§ ١٥٢ - في اختصافات نفقة الانتاج في مالته اختصاف نسب عوامل الانتاج لأجل انتاج السلع أو الحاصلات الزراعية يجب أن تتعاون كل عوامل الانتاج . وهي العمل والعناصر الطبيعية ورأس المال . ولأجل زيادة الانتاج يجب الاكثار من هذه العوامل . وهذه الزيادة تحصل بكيفيات مختلفة . فلما أن تزيد كل عوامل الانتاج وأما أن تقتصر الزيادة على عامل واحد أو أكثر . فالزراع الذي يحصل

على ١٠٠ قنطار قطن من زراعة ٣٠ فداناً إذا أراد أن يزيد محصوله فقد يستطيع أن يفعل ذلك بزيادة العمال الزراعيين والسماذ والماشية وأدوات الزراعة أو يحصل على الزيادة بزيادة الأرض المزروعة مع بقاء السماذ والعمال . وكذلك الحال بالنسبة لرجال الصناعة فهم يستطيعون لأجل أن يزيدوا انتاجهم أن يزيدوا عدد العمال أو الآلات أو الاثنين معاً أو يوسعوا حجم المصنع .

والآن هل نستطيع أن نتعرف مقدار الغلة التي نحصل عليها بسبب تغيير عوامل الانتاج ؟ هذه مسألة مهمة بسبب تزايد السكان وحاجتهم الى المصنوعات والحاصلات الزراعية . فكيف يمكن الحصول على هذه المقادير الاضافية ؟ وهل يكون ذلك بزيادة نفقة الانتاج ؟ وهو ما يحدث اذا كانت الغلة تقل نسبياً عن نفقات انتاجها . أم يكون ذلك بنقصان نفقات الانتاج . ؟ وهو ما يحدث إذا كانت الغلة تزيد نسبياً عن نفقات الانتاج

§ ١٥٣ — في الغلة المتزايدة والغلة المتناقصة : يرى بعض الاقتصاديين

أن الغلة تتوقف على قانونين أو بالحرى على اتجاهين طبيعيين أولهما قانون تناقص الغلة وأن هذا القانون يسرى على الزراعة واستخراج المعادن وثانيهما قانون تزايد الغلة وأنه يسرى على الصناعة (المصانع والمشاغل) . وهذا رأى قاسد . فلا يوجد قانونان مختلفان ينطبق كل واحد منهما على فرع معين من فروع النشاط الاقتصادي فقد يحصل المنتج في أى فرع من فروع الانتاج على غلة تزيد أو تنقص بالنسبة إلى مقدار العناصر المستعملة في الانتاج . لذلك نقول بأنه لا يوجد إلا قانون واحد يسرى بصفة عامة على كل فروع الانتاج وهو قانون تناقص الغلة .

فمن الخطأ ان نقول بتعارض الزراعة مع الصناعة وان نعتبرها خاضعين لقانونين مختلفين . ولأجل إعطاء رأى صحيح يجب أن ننظر الى العوامل المشتركة في الانتاج ونفرق بين حالتين .

الحالة الأولى : بقاء حجم المزرعة أو المصنع على ما هو عليه وزيادة عامل واحد أو أكثر من عوامل الانتاج كما لو ضعف العمل ورأس المال المنصب على المزرعة . وهنا نقسأل عن مقدار الغلة الناتجة وهل تكون الضعف أو أكثر من الضعف أو أقل .

الحالة الثانية : توسيع حجم المصنع أو مساحة المزرعة . وهذه الحالة تتحقق معها مزايا الانتاج الكبير والتوفير في النفقات وسنعالج فيما يلي كل حالة على انفراد . فنبداً بالتكلم عن الغلة في حالة بقاء حجم المصنع أو المزرعة وتغير بقية عوامل الانتاج ونبين أن قانون تناقص الغلة يسرى على كل فروع الانتاج

الفرع الثاني

في قانون تناقص الغلة

§ ١٥٤ — **قانون تناقص الغلة والزراعة :** لأجل بيان أثر قانون تناقص الغلة بالنسبة للزراعة يجب اقتراض ثلاث حالات (١) أثره بالنسبة لمساحة معينة (٢) أثره بالنسبة لمجموع الاراضي المزروعة في قطر (٣) أثره في حالة تقدم الفن الزراعى .

§ ١٥٥ — **أثر قانون تناقص الغلة بالنسبة لمساحة معينة :** (١) لنفرض أن لدينا قطعة أرض معينة مساحتها عشرة أفدنة ولنفرض أن فن الزراعة باق على ما هو عليه بدون تقدم . ففي هذه الحالة يظهر أثر قانون تناقص الغلة بسرعة . ويمكن تقرير القانون بالكيفية الآتية : أن كل وحدة من العمل ورأس المال تخصص لهذه الارض يقابلها بعد حد معين — مع بقاء كل شئ على ما هو عليه — زيادة في المحصول تقل نسبياً عن العمل ورأس المال المبذولين والمقصود من وحدات

العمل ورأس المال زيادة أيام العمل أو زيادة رأس المال كالسماد الكيماوى والعضوى
وقد قامت الجمعية الزراعية بتجارب فى موضوع الذرة أجريت على فدان وحصلت
على النتيجة الآتية :

فدان	سماد نترات الصودا	المحصول
١	بدون سماد	٨ر٨ أردب
١	١٠٠ كيلوجرام	١٢ر٤ »
١	١٥٠ »	١٣ر٢ »
١	٢٠٠ »	١٥ »
١	٣٠٠ »	١٦ »
١	٤٠٠ »	١٥ر٩ »

يتضح من هذا الجدول أن زيادة السماد تعطى غلة أكثر نسبيا من السماد
ولكن عند تسميد الفدان بمقدار ٣٠٠ كيلوجرام فإن زيادة المحصول تكون
مساوية لزيادة السماد لأن ثمن مائة كيلوجرام منه لا تزيد على ثمن أردب قمح .
وما يصدق على السماد يصدق أيضا على كمية العمل المبذولة فزيادة العمل
لا تعطى دائما زيادة نسبية فى الغلة .

يتبين مما تقدم أن الحقل يغل لحد ما غلة متناسبة مع العمل ورأس المال
المبذول وعند تجاوز هذا الحد يتعين على المزارع ان يبذل العمل ورأس المال فى
حقل آخر . ولهذا السبب يعمل المزارع على شراء أرض جديدة بما يقتضيه من
النقود أو يستأجر أرضاً جديدة يخصص فيها جهوده . والذي يدفع المزارع الى سلوك
أحد هذين السبيلين هو قانون تناقص الغلة

ويلاحظ أن قانون تناقص الغلة كان له شأن كبير فى هجرة الأثم الى أصقاع
جديدة . ولا تظل أصلح نسبة *proportion optima* (النسق الأوسط) من
الأرض والعمل ورأس المال ثابتة غير متغيرة لأنها تتوقف على ثمن هذه العناصر

التي تشترك في الانتاج . وذلك لانه اذا كان قانون تناقص الغلة خاص فقط بالغلة العينية إلا أنه يجب علي المزارع عند ما يعين هذه النسبة أن يراعى نفقة الانتاج ومن الغلة الناتجة مقدرة بالنقود اذا كان الغرض من الانتاج المبادلة . وهذه النسبة تتوقف على نوع المحصول وعلى درجة الخصب وعوامل أخرى كثيرة ولكن اذا فرضنا أن هذه الشروط غير متغيرة فلا يوجد إلا نسبة واحدة هي التي تصلح دون سواها للانتاج . واذا تجاوزنا هذه النسبة تقل الغلة الناتجة أو اذا قومنا نقدا النفقات والغلة نجد أن النفقة آخذة في الزيادة . واذا أضفنا وحدات متوالية من العمل ورأس المال نصل الى حد تتكافأ لديه قيمة الغلة الاضافية مع النفقات المقابلة لها . وهذه الوحدات تسمى « الوحدات الحدية أو النهائية Marginal doses وهذه الوحدات لا تأتي على المزارع بربح أو خسارة .

§ ١٥٦ - قانون تناقص الغلة ومجموع الاراضى المنزرعة في قطر :

(٢) قصرنا البحث في البند السابق على قطعة أرض معينة والآن نريد أن ننظر الى كل الاراضى المنزرعة حاصلها معيناً كالقمح في قطر معين . فنقول بأن مجموع الغلة الناتجة من القمح تخضع أيضاً لقانون تناقص الغلة . ولما كانت الاراضى تختلف في الخصب فيمكننا أن نقسم الاراضى الى مراتب متناقصة في الخصب . فالارض الاكثر خصوبة تنتج غلة أكثر من الارض الأقل خصوبة اذا بذلت كمية متساوية من العمل ورأس المال في كل من القطعتين أو بعبارة أخرى نقول بأنه - لأجل الحصول على مقدار معين من القمح من حقول متساوية في المساحة تزداد نفقات الانتاج كلما قلت درجة خصب الارض .

ومن السهل أن ندرك أن قانون تناقص الغلة يبدو أثره بعد انقضاء فترة من الزمن تقصر أو تطول على حسب الاحوال . وذلك لاننا اذا خصصنا كل العمل ورأس المال الموجود في قطر لزراعة فقط من الاراضى الزراعية فعند الوصول الى حد معين تأخذ الغلة في التناقص . وعلى ذلك يكون من الافيد أن نزرع أرضاً

أخرى فإذا اتبعنا في حق هذه الأرض ما اتبعناه في حق الأرض الأولى وصلنا أيضا إلى النتيجة السالفة الذكر وهكذا دواليك بالنسبة لكل أرض أخرى .
وتاريخ الزراعة في أمريكا يمثل لنا ما كان لقانون تناقص الغلة من الآثار في جزيرة كوبا كان القصب يزرع باستمرار ويعصر وتستعمل أوراقه وسيقاه للوقود ولا تسد الأرض . وبعد عدة سنين ظهرت علامات الضعف على أخصب الأراضي فتركت وزرعت أراض جديدة وهكذا دواليك حتى لم تبق قطعة واحدة بكرًا . وسارت الزراعة في الولايات المتحدة على هذه الطريقة خصوصا في منطقة المسيسيبي المشهورة بخصبها فكان المزارعون يزرعون بلا مهاد ولا يعوضون على الأرض ما فقدته من العناصر الطبيعية . وينتقلون إلى أرض أخرى وهكذا ويسمى ذلك عصر الزراعة الخفيفة extensive agriculture ومع مرور الزمن بعدت الأراضي المزروعة عن مراكز العمران وعظمت نفقات الزراعة فرأى المزارعون أن من مصلحتهم أن يقللوا من مساحة الأراضي المزروعة وأن يبذلوا في هذه الأراضي من العمل ورأس المال ما يقوم بتجديد خصبها ويعطى غلة متناسبة مع النفقات التي يتحملونها .

§ ١٥٧ نهرم في الزراعة : (٣) قد تستنبط وسائل جديدة للزراعة يكون من شأنها زيادة الغلة . فإذا وقع ذلك وقف أثر قانون تناقص الغلة . وهو ما حدث في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين : وذلك أنه منذ القرون الوسطى كانت الأراضي في أوروبا لا يزرع منها إلى الثلثان ويترك الثلث الباقي بلا زراعة كرمي . ولوحظ في منتصف القرن الثامن عشر أن البرسيم وما يشابهه من الحاصلات الجذرية root crops يعوض على الأرض ما تفقده من خصبها بسبب زراعة الحبوب . فآخذوا منذ هذا التاريخ بطريقة الدورة الزراعية التي تقضى

بزراعة الارض باستمرار مع استعمال الاممحة المخصصة للمحافظة على القوة الانتاجية للارض . وبعد هذا التغيير الخطير زادت كمية العمل المخصصة لكل قطعة أكثر من ذي قبل . وفي منتصف القرن التاسع عشر ظهرت الكيمياء الزراعية فحسنّت طرق الزراعة وانتظمت الدورة الزراعية . واستعملت أممحة جديدة وتقدمت طرق الحرث والصرف وانتخبت أنواع جديدة من النبات والحيوان وتقدمت صناعة الآلات الزراعية ورخص ثمنها فصار في مقدور الكثيرين اقتناؤها . وكان من شأن ذلك أن أتت الأرض بغلة وفيرة دون أن يظهر أثر لقانون تناقص الغلة .

وكان لتقدم وسائل النقل أثر في عدم ظهور قانون تناقص الغلة لأنها مكنت الدول القديمة من أن تستورد الحاصلات الزراعية من الأقطار الجديدة التي لم يظهر فيها بعد تناقص الغلة ولذلك لم ترتفع أثمن الحاصلات الزراعية في أوروبا بل هبطت في المدة الواقعة بين ١٨٧٧ — ١٨٩٦ .

والخلاصة أن التحسينات التي طرأت على الفن الزراعي أوقفت فعل قانون تناقص الغلة ولكن مما عظمت الآمال في التحسينات الفنية الزراعية فلا بد أن يأتي يوم يظهر فيه الاتجاه نحو تناقص الغلة . وإذا كانت زيادة السكان العظيمة التي حدثت في هذا الجيل لم تحدث ضغطاً شديداً على القوى الانتاجية الزراعية فالسبب في ذلك يرجع كما أسلفنا الى تحسين وسائل النقل وإيجاد أبواب جديدة للارزاق في الاقطار الجديدة .

§ ١٥٨ — في عمومية قانون تناقص الغلة : لايسرى قانون تناقص الغلة

على الزراعة فحسب بل يسرى على صناعة استخراج المعادن من المناجم والنقل . فبما يختص بالمناجم نقول إنه كلما زاد عمق المنجم قلت الغلة بسبب زيادة نفقات حمل المعادن من داخل المنجم الى خارجه وبسبب زيادة الحاجة الى الآلات اللازمة لتزح الماء وحفظ المنجم من الترق وهو ما حدث في مناجم القصدير في

كورنوال Cornwall قد بلغ عمقها الى ما دون قاع البحر . وكذلك مناجم فحم الانتراسيت في ولاية بنسلفانيا Pennsylvania . يضاف الى ما تقدم أن كمية المعادن الموجودة في المناجم محدودة الكمية ولا بد أن يأتى يوم قريب أو بعيد تنفذ فيه هذه المواد . بعكس الحال بالنسبة للاراضى الزراعية اذ يسهل زراعتها الى ما لا نهاية اذا سمحت .

ولكن هناك ما يعوض الاتجاه نحو التناقص ويعوض نفاد المعادن الموجودة في المناجم وهو استكشاف مناجم أخرى . وقد امتاز القرن التاسع عشر باستكشاف مناجم كثيرة . ففي أوائل القرن التاسع عشر ! اكتشف منجم للفحم في اسكوتلاندا وآخر في منتصف القرن التاسع عشر في كليفلاند Cleveland وفي الولايات المتحدة بعد أن عثروا على مناجم بتسبورج عثروا على مناجم فحم أخرى في أوهيو ، وانديانا وايلنواس Illinois ومناجم نحاس في أريزونا ومنتشجان ، ومونتانا وأخيراً عثروا على فحم في منطقة البحيرة الكبرى . كذلك عثروا على مناجم ذهب في جنوب أفريقيا . ومعلوم أنه توجد موارد غنية للفحم والحديد في الصين والاسكا .

ومع أن كمية المعادن محدودة في كل بقعة الا أن العالم بوجه عام ليس مهدداً بمجاعة معدنية حتى أنه يمكن القول بأن كمية المعادن متزدداد في الاجيال القابلة .

قلنا بأن قانون تناقص الغلة يسرى أيضاً على وسائل النقل ولبيان ذلك نقول اذا أردنا أن نزيد سرعة سفينة فيجب أن تكون الزيادة في الخيل البخارية أكثر نسبياً من زيادة السرعة المطلوبة وهو ما يترتب عليه ارتفاع أجرة النقل .

§ ١٥٩ — في تطبيق قانون تناقص الغلة على الصناعة : نشرع الآن

في بيان أثر هذا القانون في الصناعة بالنسبة لمصنع معين ثم بالنسبة لفرع معين من الصناعة فنقول :

(١) يسرى قانون تناقص الغلة على مصنع معين مزود بأدوات وآلات معينة

بشرط ألا يطرأ تغيير على الأساليب الفنية المتبعة ولا على نظام العمل في المصنع .
فقد يرى رب المصنع أن مصلحته تقضى بتكليف عامل القيام بأكثر من عمل واحد
ولكن هناك حدا لا يستطيع العامل أن يتخطاه إذا أريد أن يؤدي عمله على الوجه
اللائق . فإذا أرهاق العامل وكلف ما فوق طاقته قل إنتاجه .

وفي كل مصنع يشغل مساحة معينة توجد حدود طبيعية لا يمكن لرب العمل
أن يتجاوزها بإرادته كأن يزيد عدد العمال أو الآلات . ذلك لأن مقدرة المصنع على
الانتاج محدودة من هذه الوجهة . وآية ذلك أن رجال الصناعة إذا أرادوا أن يزيدوا
إنتاجهم يعمدون إلى إنشاء مصانع جديدة ولا يكتفون بالمصانع القديمة .

(٢) إذا نظرنا إلى صناعة النسيج مثلاً نجد أن مصانع النسيج قابلة للزيادة
ولما كانت مواقع هذه المصانع الطبيعية يختلف بعضها عن البعض الآخر بسبب
قربها من منجم فحم أو من مساقط مياه فتمتاز بعض المصانع عن بعضها كما تمتاز
بعض الأراضي بخصبها . ولهذا السبب يسرى قانون تناقص الغلة .

افترضنا في كل ما تقدم أن أساليب الصناعة لم يطرأ عليها أى تغيير ولكن
إذا تحسنت أساليب الصناعة واخترعت آلات جديدة أو إذا أدخلت في المصنع
طرق التنظيم العلمى بطل مؤقتاً فعل قانون تناقص الغلة . وقد لا تكون الغلة نسبية
فحسب بل تزيد على نفقة الانتاج بسبب التحسين الذى طرأ على الطرق الصناعية
وبسبب مزايا الانتاج الكبير التى سنشرحها في الفرع الثالث .

الفرع الثالث

في الانتاج الكبير وقانون تزايد الغلة

§ ١٦٠ - في ظهور الانتاج الكبير : ظهر الانتاج الكبير في جميع
الاقطار المتحضرة منذ حدث الانقلاب الصناعى الذى بدت آثاره في أواخر القرن

الثامن عشر وفي بدء القرن التاسع عشر . وكانت من شأنه أن غير كثيراً من الظروف الاجتماعية والاقتصادية في جميع الأنحاء . وكلما اتسع نطاقه زادت هذه التغيرات في المستقبل .

§ ١٦١ — في العلامات المميزة للإنتاج الكبير في الصناعة : قبل الكلام على مزايا الإنتاج الكبير يحسن أن نبين العلامات المميزة للمنشآت الكبيرة في الصناعة والزراعة والتجارة . ومن العسير تبين هذه العلامات فالمصنع لا يمكن أن يعتبر كبيراً أو صغيراً بصفة مطلقة بل بالنسبة إلى مصنع آخر وعدد العمال لا يكفي للدلالة على كبر المصنع لأنه إذا كانت المطبعة التي تستخدم مائة عامل تعتبر كبيرة فإن هذا العدد لا يكفي لاعتبار مصنع فولاذ أو صلب أو سكر مصنفاً كبيراً . ولعل أقرب مقياس من الصواب هو تغلب العمل الآلي على العمل اليدوي . فالمصنع الصغير هو الذي يتغلب فيه العمل اليدوي على العمل الآلي وتكون إدارته بسيطة ويقل عدد عماله ورأس ماله بالنسبة للمنشآت المماثلة له . وبسبب عدم إمكان ملاحظة كل هذه العوامل اصطلاح الاختصاصيون على اعتبار علامتين فقط وهما عدد العمال المأجورين والقوة المحركة والمصنع .

في العلامات المميزة للإنتاج الكبير في الزراعة : تعرض لنا الصعاب السالفة الذكر بالنسبة للمزارع . ففي إقليم المنوفية قد تعتبر المزرعة كبيرة إذا كانت مساحتها أربعة أو خمسة أفدنة في حين أن هذه المساحة تعتبر مزرعة صغيرة في شمال الدلتا أو في شمال إقليم البحيرة . فليست العبرة بالمساحة المنزرعة بل بنوع الزراعة وطرق الزراعة وخصب الأرض وظروفها الاقتصادية المحيطة بها . فالمزرعة التي تتكون من عشرة أفدنة والتي تزرع أرزاً فقط تعتبر صغيرة لكنها تعتبر مزرعة كبيرة إذا زرعت بقولا .

§ ١٦٢ — في الزراعة الكثيفة والزراعة الخفيفة : كذلك يجب النظر

الى الطريقة المتبعة في زراعة الأرض واستغلالها هل هي طريقة الزراعة الكثيفة أم الخفيفة . وهاتان الطريقتان مختلفتان في نسب عوامل الانتاج التي تقتضيها كل طريقة . فالزراعة الخفيفة تقتضى وجود مساحة كبيرة من الأرض بالإضافة إلى أيام العمل ورأس المال المبذول والزراعة الكثيفة تقتضى مساحة صغيرة من الأرض وعمل ورأس مال كبيرين أو مساحة ورأس مال صغيرين وبذل مقدار كبير من العمل . وفي الاقطار الجديدة تفضل طريقة الزراعة الخفيفة بسبب قلة الأيدي العاملة وقلة رموس الأموال وتسود في الأقطار القديمة الزراعة الكثيفة بسبب قلة الأرض وارتفاع ثمنها . ففي الجمهورية الفضية تعتبر المزرعة التي مساحتها مائة هكتار مزدردعاً صغيراً في حين أنها تعتبر في مصر ضيعة كبيرة

وقد عمد الاخصائيون بسبب عدم وجود مقياس مشترك إلى اعتبار المساحة وعدد العمال الزراعيين مقياساً لتعرف المزرعة الكبيرة والصغيرة . كما أنهم يقسمون المتاجر إلى كبيرة وصغيرة تبعاً لعدد المستخدمين والمجموع الكلى لحركة البيع والشراء

§ ١٦٣ — في مزايا الانتاج الكبير بالنسبة للصناعة : نريد أن نستقصى الآن مزايا الانتاج الكبير غير ناظرين إلى عوامل النجاح العارضية التي قد تستفيد منها المصانع الكبيرة مثل القرب من منجم أو مسقط مياه أو حق امتياز حكومى أو حق اختراع .

وتبدو مزايا الانتاج الكبير من الوجوه الآتية : (١) وجهة رأس المال النقدي (٢) الوجهة الصناعية (٣) الوجهة التجارية (٤) وجهة المصاريف العامة

§ ١٦٤ — مزايا الانتاج الكبير من وجهة رأس المال النقدي : (١)

يستطيع المصنع الكبير أن يحصل بسهولة على ما يحتاج اليه من رموس الأموال بواسطة اصدار سندات مستحقة الوفاء بعد أجل طويل أو بواسطة اصدار أسهم كما أنه يستطيع أن يخضم أوراقه التجارية بسهولة لدى البنوك . أما أرباب المصانع

الصغيرة فيجدون صعوبة في الحصول على ما يلزمهم من النقود وذلك لأن المبالغ الطفيفة التي يحتاجون اليها لا تبرر اصدار سندات . كما أنهم اذا أصدروا سندات قلن يكتب الجمهور فيها . كذلك لا يستطيعون أن يحصلوا على قروض لآجال قصيرة إلا بعناء ومشقة بسبب ضعف ائتمانهم وضآلة مواردهم المالية

§ ١٦٥ - مزايا الانتاج الكبير من الوجهة الصناعية الفنية : (٢) ان المصانع الكبيرة بسبب عظم رؤوس أموالها تستطيع أن تستخدم الآلات في الانتاج لأنه كلما اتسع نطاق العمل كان من الأفيد استخدام الآلات . واتي استعمالها بربح لأن القوة المحركة تكون أرخص في وحداتها كلما استخدمت على نطاق واسع وذلك لأن مصاريف الانشاء الأولى ومصاريف إدارة آلة بخارية تكلف أقل بالنسبة لكل وحدة « حصان » مما لو كانت الآلة صغيرة . يترتب على ذلك حصول اقتصاد عام بشرط أن يكون المصنع كبيراً يمكنه أن يستغل كل القوة الناتجة من الآلة . وكذلك الحال بالنسبة للأعمال الإضافية كحمل الفحم والحديد وغيره بواسطة الآلات البخارية وتفريغ وشحن السفن . وكل ذلك متوقف على كمية العمل . فأجرة النقل في باخرة حمولتها عشرة آلاف طن أقل مما لو كانت حمولتها خمسمائة طن . ويلاحظ ذلك بوجه خاص في أجور السفن بين أوروبا وأمريكا فكلما كان حجم الباخرة كبيراً قلت أجور الشحن والسفر . أما اذا كانت أسفارها قليلة وغير منتظمة فالركب ذات الحجم المتوسط هي التي تستطيع أن تقوم بالأسفار على أتم وجه .

وبسبب كثرة العمال في المصانع الكبيرة يسهل تخصصهم فيقوم بالأعمال الشاقة العمال غير المدربين ويقوم بالأعمال الدقيقة التي تحتاج إلى قسط وافر من المهارة العمال المدربون :

وتستطيع المصانع الكبيرة الاستفادة من الحاصلات الإضافية والفضلات .

ففي محلات القصابة الكبيرة في الولايات المتحدة تستعمل الفضلات في صنع أشياء متعددة . وتأخذ معامل الصوف الكبيرة الدهن العالق بالصوف مع أنه في المصانع الصغيرة لا يمكن استخراجه لقلّة كميته ولكثرة النفقات التي تقتضيها عملية الاستخراج . وفي مصانع الحديد الكبيرة يستخدم الغاز الناتج من حرق الفحم كوقود في الافران ويوزع على الأماكن القريبة من المصنع للاستتباب . وتستعمل معامل النشر الكبيرة النشارة الناشئة من نشر الخشب كوقود لافرائها . وأخيراً تستطيع المصانع الكبيرة بسبب مقدرتها المالية أن تقوم بإجراء أبحاث علمية وتجارب صناعية وتستخدم أقدر الكيميائيين وأكفأ العلماء وهذه الأبحاث والتجارب قد تنجح وقد تفشل لكن المشاهد رجحان كفة النجاح . على أن الفشل لا يؤثر في مركز المصنع الكبير . أما في المصانع الصغيرة فلو أقدم أربابها على تجربة وخابت فإن الفشل قد يكون سبباً في خرابها وإفلاسها .

١٦٦٨ — مزايا الإنتاج الكبير من الوجهة التجارية : (٣) يستطيع المصنع الكبير أن يشتري المواد الأولية والآلات بشفن أرخص مما يشتري به المصنع الصغير . ويرجع ذلك إلى قوة المشتري بالجملة على الشراء وكثرة الراغبين في البيع إليه مما يؤدي إلى المنافسة وكذلك إلى ما في عقد الصفقات الكبيرة من الاقتصاد لأن ما تستلزمه الصفقة الكبيرة من العمل لا يزيد عما تستلزمه الصفقة الصغيرة ولذا يلاحظ أن السامرة ونجار الجملة يبيعون بشفن أقل إلى من يشتري صفقات كبيرة . كذلك يستطيع المصنع الكبير أن يتخير الظروف المناسبة للشراء بسبب ما يتمتع به من الائتمان ووفرة الأموال .

ويستطيع المصنع الكبير أن يقبل طلبات عظيمة ويحصل على تسهيلات في النقل ويبيع مصنوعاته بنفسه بلا حاجة إلى الوسطاء والسامرة . وبذلك يستطيع أن يبيع بشفقة أقل مما لو كان المصنع صغيراً .

ولما كان الاعلان والشهرة يؤثران كثيراً في تعريف السلع فكما ذاعت وانتشرت وسائل الاعلان في طول البلاد وعرضها سهل بيع السلع . وبسبب كثرة البيوع تقل نفقة الاعلان بالنسبة لكل سلعة تبعاً لزيادة نطاق الأعمال . ويكون الاعلان مفيداً اذا عهد به إلى مدير خاص يبتكر كل وسيلة لاشهار البضاعة . وكل هذا لا يتاح إلا اذا تزايدت الأعمال واتسع نطاقها .

§ ١٦٧ - مزايا الانتاج الكبير من وجهة المصاريف العامة : (٤)

لا يحتاج المصنع الذي ينتج عشرة أمثال ما ينتجه مصنع صغير إلى عشرة أمثال الصرافين والكتبة والمستخدمين والبوابين اللازمين لكل مصنع صغير . كذلك تقل المصاريف العامة بالنسبة لكل سلعة كلما كثرت السلع المصنوعة . ويترتب على ذلك نقصان نفقات الانتاج كلما زادت المصنوعات .

وأخيراً يجد الكتبة والمستخدمون وغيرهم عملاً يستغرق كل وقتهم . وذلك لأنه اذا كان المصنع لاغناء به عن مهندس - سواء أكان المصنع كبيراً أو صغيراً - فالمصنع الكبير يمكنه أن يستغل كل عمل المهندس ووقته ويكون انتاجه أكثر مما لو كان يعمل في مصنع صغير .

§ ١٦٨ - في نفقة الانتاج الطبية ونفقة الانتاج الجزئية : تتكون

مصاريف الانتاج في كل مصنع من جزئين أحدهما ثابت والآخر متغير . فالجزء الثابت يشمل المصاريف العامة مثل ايجار الأماكن والتأمين ومصاريف حفظ المباني ومراتب المستخدمين الاداريين . وتعتبر هذه المصاريف ثابتة لأن المصنع يتحملها كثر أم قل ما ينتجه . والجزء المتغير يتكون من المصاريف الخاصة التي اقتضاها الانتاج مثل المواد الأولية وأجور العمال الذين يعملون في المصنع . وهذه المصاريف تكون دائماً بنسبة كمية المصنوعات وتسمى « نفقة الانتاج الجزئية » أما المصاريف العامة فتكثر أو تقل كلما قلت أو كثرت المصنوعات فالكتاب الذي يطبع منه مائة

نسخة تكثر المصاريف العامة التي تتحملها كل نسخة لكن هذه المصاريف تصير طفيفة اذا طبعت آلاف النسخ .

§ ١٦٩ — في العناصر التي تتكون منها النفقة الكلية لوحدة من المصنوعات : تكون نفقة الانتاج الكلية لوحدة معينة من السلع من العناصر الآتية :

(١) نفقة الانتاج الجزئية

(٢) حصة من المصاريف العامة وتقل هذه الحصة كلما زادت كمية السلع المصنوعة . فالمصنع الذي يصنع في العام الف طن من المواسير يحتاج الى مواد أولية ووقود وأجور عمال تقدر بنحو ٤٠٠ فرنكا لكل طن . فاذا بلغت المصاريف العامة ٦٠٠٠٠٠ فرنك كانت نفقة الانتاج الكلية لكل طن من المواسير $400 + \frac{600000}{1000} = 1000$ فرنك

واذا تضاعف الانتاج مع بقاء نفقة الانتاج الجزئية (٤٠٠ فرنك) والمصاريف العامة (٦٠٠٠٠٠ فرنك) على ما هي عليه كانت نفقة الانتاج الكلية بالذسية لكل طن $400 + \frac{600000}{2000} = 700$ فرنك . لذلك تقل النفقة الكلية لانتاج الوحدة وتقرب من نفقة انتاجها الجزئية وقد تتكافأ معها تقريباً اذا كثرت الوحدات المصنوعة .

§ ١٧٠ — في المزايا الاقتصادية للعناصر الكبيرة : لا تعدو مزايا المتاجر الكبيرة مزايا المصانع الكبيرة ويمكن تلخيصها فيما يلي : —

(١) سهولة الحصول على رؤوس الاموال اللازمة بفائدة قليلة وامكان استئجار رؤوس أموال طائلة .

(٢) يتمتع المتجر الكبير بمزايا عديدة فيما يختص بشراء الخامات ونقلها وبيع البضائع .

(٣) الاقتصاد في المستخدمين والمصاريف العامة للمتجر الذي تبلغ حركته التجارية عشرة أمثال متجر صغير لا يحتاج الى عشرة أمثال المساحة التي يشغلها المتجر الصغير ولا يحتاج الى عشرة أمثال المستخدمين والعمال والاموال اللازمة للمتجر صغير كما أنه لا يدفع عشرة أمثال أجور الامكنة اللازمة للمتجر الصغير .

(٤) إن رأس المال الذي يحتاج اليه المتجر الكبير يقل نسبيا عن رأس المال اللازم لمتجر صغير بسبب سرعة تداول أموال المتجر الكبير الناشئة عن كثرة البيوع وعدم بقاء السلع والبضائع مدة طويلة بعكس الحال بالنسبة للمتجر الصغير فقد تظل السلعة شهوراً عديدة دون أن تجد راعياً في شرائها . ومعلوم أن مائة جنيه تعادل الف جنيه اذا تداولت المائة جنيه في السنة عشر مرات

وقد ذاعت المتاجر الكبيرة في المدن الكبيرة كالقاهرة واسكندرية وظننوا وكان من أثرها أنها (١) سرت على قاعدة البيع بثمن محدد وبذلك بطلت عادة المساومة التي كانت مضيعة لوقت التاجر والزبون (٢) تسير هذه المتاجر — الا في النادر — على طريقة البيع نقداً وبذلك بطلت عادة بيع النسيئة الضارة بالتاجر لانها تعرضه للافلاس في حالة اعسار المشتري والضارة بالمشتري لان التاجر يلتزم بان يبيع بثمن يزيد على ثمن البيع بالنقد ليحترز من أخطار اعسار المشتري (٣) التجديد المستمر في أنواع البضائع وبخاصة في تجارة الملابس بسبب تغير الازياء وهو ما يفضي الى أن يبيع المتجر الكبير البضائع القديمة بخسارة عند اللزوم فيستفيد من هذا الثمن المنخفض الاشخاص الذين لا يعبأون كثيراً بالازياء الحديثة (المودة)

§ ١٧١ — في المزارع الكبيرة والمزارع الصغيرة : يجب باديء ذي بدء

أن تفرق بين الملكية الكبيرة والصغيرة وبين المزرعة الكبيرة والصغيرة فالملك الكبير الذي يؤجر أرضه إلى صغار المزارعين تتكون من أرضه مزارع بقدر عدد المستأجرين . وقد يستأجر شخص أرضاً من صغار الملاك ويكون مزرعة كبيرة . ومن

الاشياء الملاحظة أن صغار الملاك لا يكتفون بما يملكونه من الارض فيضيفون اليها قدرا بطريق الاستئجار وبذلك يزرعون مزرعة كبيرة . فمساحة الاراضى المملوكة إلى شخص لا علاقة لها بطريقة استغلالها كمزرعة كبيرة أو متوسطة أو صغيرة .

وهذه التفرقة على جانب عظيم من الاهمية وقد غفلها بعض الاقتصاديين في معرض الكلام على الانتاج الصغير في الزراعة حيث اقترضوا أن الملكية الصغيرة ملازمة دائماً للانتاج الزراعى الصغير وأخذوا يدللون على مزايا هذا النوع الاخير بذكر محاسن الملكية الصغيرة . وليس من غرضنا أن نتعرض الان لهذا البحث ولكننا نريد أن نستعرض الانتاج الكبير بالنسبة للزراعة وهل تتحقق معه المزايا التى أسبغها على الصناعة . فنقول بان المصانع الكبيرة تستمد من طبيعتها واتساعها المزايا التى تساعد على الانتاج بنقطة مخفضة بعكس الحال بالنسبة للزراعة فالاعمال الزراعية تقتضى مباشرتها اراضى واسعة ومن الصعب اخضاع الزراعة لنظام ثابت نظراً لتنوع أعمالها ولذا تكون مراقبة الاعمال الزراعية عسيرة على رب الارض . بعكس الصناعة فانها تجمع آلاف العمال تحت سماء واحد وفوق مساحة صغيرة فيمكن ايجاد نظام ثابت يسهل اتباعه لحسن سير العمل . ويمكن رب العمل من مراقبة كل عامل بسهولة تامة . أما العامل الزراعى فلا يمكن مراقبته تماماً ولذلك يترك عادة يتصرف فى عمله حسب ذكائه ويكد أو يخمل تبعاً لقوة عزيمته ولذلك لم يبد على الزراعة نزعة الاتساع فى الانتاج الكبير كما هو الحال فى الصناعة .

قد يقال ان بعض البلدان كأنجلترا توصف بأنها موطن الزراعة الكبيرة ولكن المزرعة التى تعتبر كبيرة تحتوى عادة على ٢٠ أو ٣٠ عاملاً زراعياً فهى ليست فى الواقع إلا وحدة ضئيلة بالنسبة للمصانع الكبيرة التى تضم بين جوانبها آلاف العمال . كذلك نجد العمال الذين يشتغلون فى مثل هذه المزرعة منتشرين فى مساحة طويلة ويصعب مراقبتهم أو تعيين عمل كل واحد منهم بالدقة . لذلك يتعذر تقسيم العمل

أو تخصيص العمال بسبب تقطع الاعمال الزراعية ووقوعها في أوقات مختلفة كالحرث والبذر والري والحصاد .

كذلك لا سبيل إلى استعمال الآلات في الزراعة بكيفية مستمرة كما هو الحال في الصناعة حيث تعمل الآلات كل يوم من أيام العمل وفي بعض الأحيان تعمل ليلاً ونهاراً ولهذا السبب تقل مصاريفها العامة وتوزع مصاريف استهلاكها على عدد كبير من أيام العمل . أما الآلات الزراعية فيستعمل بعضها في الحرث أو البذر أو الري والبعض الآخر في الحصاد . لذلك يقضى عليها بالبطلالة معظم شهور السنة لا يغل في أثناءها رأس المال الذي يمثلها شيئاً وتقل قيمتها وتوزع مصاريفها العامة ومصاريف الاستهلاك على عدد قليل من أيام العمل .

يتبين من كل هذه الوجوه أن المزارع الصغيرة تفضل المزارع الكبيرة . لكن المزارع الكبيرة تمتاز عن الصغيرة فيما تستطيع أن تقتصده في شراء الآلات والبذور والآلات بسبب الشراء بالجملة . وتستطيع أن تحصل كل ما يلزمها من النقود بفائدة قليلة بسبب ما تتمتع به من الثقة . كذلك تقل المصاريف العامة في المزارع الكبيرة لأن ما تحتاج إليه المزرعة الكبيرة من الماشية وأدوات الزراعة يقل نسبياً عن المساحة المزروعة . على أن في مقدور صغار المزارعين أن يعوضوا على أنفسهم هذا النقص إذا اتفقوا فيما بينهم على شراء البذور والأدوات بالجملة . كما أنهم يستطيعون أن يشتركوا للحصول على ما يحتاجون إليه من المال . وتعمل جمعيات التعاون على تحقيق هذه الأغراض . وأخيراً لا يستطيع كبار المزارعين أن يعنوا بتربية الطيور والدواجن والانتفاع من الألبان بعكس الحال بالنسبة لصغار المزارعين بسبب العناية التي تخصصها كل أفراد عائلاتهم في القيام على شؤون الدواجن وحلب الماشية وصنع الجبن وهذه الحاصلات تأتي بأوفر الأرباح . وقد فشلت المزارع الكبيرة في هذا السبيل بسبب إهمال وعدم عناية العمال الزراعيين بالمأجورين

§ ١٧٢ في عمومية قانونه تناقضه الفقرة : إن النتيجة التي نستخلصها

من كل ماتقدم هي أن قانون تناقص الغلة هو من الحقائق العامة التي تسرى على الصناعة والزراعة لكن أثره يظهر في الزراعة بأسرع مما يظهر في الصناعة أى أن الزارع يصل بسرعة إلى «الغلة الحدية» وهي التي لا يستطيع أن يتجاوزها دون أن يبنى بخسارة أى قلة الدخل عن المصروف لان الطبيعة تضن بخيراتها ولا تهبها نزولا على مشيئة الانسان . وإذا أخذ السكان في التزايد شعروا بنتائج ضن الطبيعة والتمسوا من الخارج ما يحتاجون اليه من الحاصلات الطبيعية .

ويلاحظ أن ماتقله الاراضى الزراعية في العالم قد يأخذ في التزايد (١) بإضافة وحدات متوالية من العمل ورأس المال مادمنالم نصل بعد إلى أصلح نسبة - *Propor-tion optima* وبشرط عدم تجاوز هذا الحد (٢) بتحسين الاساليب الزراعية وزراعة أراض جديدة .

ويبدو أن قانون تناقص الغلة بالنسبة للصناعة أيضا . وذلك أن الانتاج الكبير لا يمكن بحال من الاحوال أن يتسع دون أن يقف عند حد معين . وهذا الحد يرجع إلى عيوب في الطبيعة البشرية لان اتساع المصانع يؤدي إلى الاعتماد على عمال مأجورين وتقل الرقابة التي يمكن أن يقوم بهارب العمل . ومعلوم أن الفرد لا يعمل بنشاط لغيره كما يعمل لنفسه فاذا تجاوزنا هذه الحدود المعقولة فشا الاضطراب في الاعمال وتعرضت للفشل ولا يتحقق الاقتصاد المرجى من الانتاج الكبير .

الفصل السادس

في أدوار الصناعة وخصائصها الحاضرة

الفرع الاول

في أدوار الصناعة (١)

§ ١٧٣ — تقسيم : مر الانتاج بستة أدوار وهي (١) الصناعة العائلية (٢) طبقة الصناع المتجولين (٣) الصناعة الطائفية (٤) الصناعة الموطنية (٥) المصانع اليدوية (٦) المصانع الآلية.

§ ١٧٤ — في الصناعة العائلية : (١) لم يبذل الانسان في أى عصر من عصور التاريخ نشاطه الاقتصادى منفرداً . فالام العريقة في البداوة التي كانت تعيش من الصيد والقنص ومما تجود به الطبيعة كانت تعتمد في بذل نشاطها الاقتصادى على التعارف المشترك ، ولم تجد مناصاً من الخضوع لنظام تقسيم العمل الذى تقضى به الطبيعة واختلاف الجنس . وكانت العائلة — بأوسع معانيها — تكون وحدة اقتصادية وكان محل الاقامة المشترك هو المحور الذى تدور حوله الحياة الاقتصادية . فكان النشاط الاقتصادى متلاشياً في النظام الاقتصادى العائلى . وكان هذا النظام يقضى على أفراد العائلة بانتاج كل ما يحتاج اليه واستهلاك كل ما ينتجون لأنه لم تكن هناك أسواق ولا تجارة ولا نقود ولا مبادلة . ولم تكن العائلة مكونة فقط من الأبناء الذين يخضعون لرب العائلة *pater familias* بل من كل من يمت بقرابة الى العائلة وكذلك من الرقيق في عصر اليونان والرومان والقبين

(١) Daniel Bellet : L'Evolution de l' Industrie .

(٢) Th. Mac Gregor . The Evolution of Industry .

Serfs في عصر الاقطاع في القرون الوسطى . وقد ظل هذا النظام قائماً في أوروبا لغاية بدء القرون الوسطى . وما زال موجوداً حتى الآن في شمال أمريكا ولدى الأمم التي تعيش من الصيد والقتل وكذلك في أواسط أفريقيا وفي بعض الأقطار الشمالية من أوروبا وفي بلاد البلقان حيث يقضي الفلاحون حاجتهم من الملبس والسكن بأنفسهم

§ ١٧٥ - في المصانع المتجولين: (٢) وهم حلقة الانتقال من الصناعة العائلية الى الصناعة الطائفية . وقد انصرفوا عن الزراعة وتخصصوا في تحويل المواد الأولية إلى مصنوعات وكانوا يملكون الأدوات اللازمة لصناعتها . وكانوا يشتغلون تارة لدى الزبون وطوراً في موطنهم لذمة الزبون الذي يقدم لهم المواد الأولية ويدفع لهم أجرتهم عن كل وحدة يصنعونها . وكان يوجد في ريف شمال أوروبا لغاية آخر القرن التاسع عشر أفواج من العمال المتجولين منهم الحائك والنجار والغزال والبناء وصانع الأحذية يتنقلون من مزرعة الى أخرى ويقطنون في منازل المزارعين الذين يستأجرون خدماتهم . ويوجد في بعض الأقاليم المصرية شبيه لهذه الطبقة يتجول أفرادها في القرى عارضين خدماتهم على المزارعين الذين يقدمون لهم المواد الأولية ويقومون في منازل المزارعين ويقدمون لهم الغذاء والقهوة مثل النجارين الذين يصنعون السواقي والتوابيت والطواحين وصانعي الحصر وتقدر أجرتهم على أساس كل ذراع من الحصر . وفي المدن الكبيرة كالقاهرة تشتغل بعض الحائكات في منازل العميلات مياومة . وتنطوي هذه الطريقة على عيوب كثيرة بسبب انقطاع العمل من وقت الى آخر وما يفقده العامل من الزمن بسبب تنقله من مكان الى آخر . ومع مرور الزمن استقر هؤلاء العمال في مصانعهم واعتادوا على أن يستحضروا بأنفسهم المواد الأولية اللازمة لصناعتهم . وعند ذلك نشأت الصناعة الطائفية .

§ ١٧٦ - في المصانع الطائفية (٣) يختلف هذا النوع عن سابقه في

كون الصانع لا يؤجر عمله ولكنه يبيع ما ينتجه بأدواته من المصنوعات ويشتري بنفسه المواد الأولية اللازمة لصناعتها . ويمكن اعتبار هذا الصانع صاحب عمل صغير — منظماً — لا يتعرض لخطر جسيمة لآفته ينتج رأساً لعملائه أو للمستهلكين إما بناء على طلبهم وإما لاجل أن يبيع مصنوعاته بنفسه في السوق المحلي أو في موسم وهذا الصانع أو « المعلم » (١) يعمل بنفسه وقد يساعد عدد قليل من العمال المأجورين أو الصبية الذين يصيرون بعد انقضاء مدة تلمذتهم ومرانهم عرفاء وقد زاد عدد الصناع بسبب اتساع نطاق المدن وتقدمها مما أفضى الى أن يكون كل جماعة منهم « طائفة » ولعبت هذه الطوائف دوراً مهماً في التاريخ السياسي والاقتصادي لمعظم الدول في المدة الواقعة بين القرن الرابع عشر وآخر القرن الثامن عشر .

§ ١٧٧ — في نظام الطوائف في أوروبا : قضي نظام الصناعة الطائفية

على حرية الصناعة والتجارة بما قرره من القواعد الصارمة وتتلخص فيما يلي :

(١) لاجل أن يعالج الفرد تجارة أو صناعة معينة يجب أن يكون عضواً في الطائفة الخاصة بهذه التجارة أو الصناعة . وفي المدن التي توجد فيها طوائف لا يجوز أن يبيع الخبز أو اللحوم إلا من كان « معلماً » عضواً في طائفة الخبازين أو القصابين

(٢) لم تكن عضوية الطائفة مباحة لأي فرد . ولاجل اكتساب العضوية يجب أن يكون العضو قضي مدة التمرين بصفة « صبي » وأن يكون وصل الى مرتبة العرافة وأن يكون قضي امتحاناً أمام هيئة jurés تختارها الطائفة بأن يصنع شيئاً من الاشياء التي تخصص في صناعتها والتي تقتضى مراناً ودربة وبسبب قلة عدد « الصبية » والعرفاء وشدة الشروط الواجب توافرها ليصير « العريف » معلماً

(١) بالفرنسية maître ou artisan وبالانكليزية Master craftsman

استطاع « المعلمون » احتكار الصناعة . وكانت الملوك تعتبر أن حق العمل من الحقوق الملكية التي يجوز للملك أن يمنحها لمن يشاء من رعاياه . فكان الملك عند توليه الملك يمنح عادة بعض الأفراد صفة « المعلمين » مقابل ثمن معين وبذلك تسقط عن المشترين الاجراءات التي يحتم القيام بها النظام الطائفي ولكن الطوائف كانت تشتري هذه الحقوق التي أنشأها الملك حتى لا يكثر شركاؤهم في الاحتكار (٣) لم يكن لأعضاء الطائفة حق بيع منتجاتهم حسب مشيئتهم بل كانوا ملزمين باتباع القواعد الدقيقة الواردة في لوائح الطائفة التي كانت تبين نوع المواد الأولية التي تستعمل وطول وعرض قطع المنسوجات وكان لكل طائفة مراقبون يراقبون السلع المعروضة للبيع للتحقق من جودتها ومن أنها مطابقة للوائح الطائفة . وقد تدهور هذا النظام في معظم دول أوروبا في آخر القرن الثامن عشر بسبب الاضرار التي نشأت عنه وانبثاق فجر الحرية الاقتصادية والحاجة الى تشجيع التجارة والصناعة لكي تنتشر في الآفاق .

وإذا كان نظام الطوائف زال الآن في معظم الدول إلا أنه ما يزال يوجد في انكلترا وفرنسا وألمانيا عدد كبير من الصناع مثل النجارين والحدادين والسباكين الذين يعملون منفردين أو بمساعدة عدد قليل من العمال .

§ ١٧٨ - في تاريخ اللوائح الصناعية في مصر^(١) : عرف النظام

الطائفي في مصر منذ القرن الحادي عشر . وكان لكل طائفة شيخ ينتخبه أعضاء الطائفة في كل عام وكان انتخابه يقابل بمظاهر السرور والابتهاج . وكان الشيخ نافذ الكلمة مطاعاً من أعضاء الطائفة ومختصاً بالفصل في المنازعات التي تقوم بينهم أو بينهم وبين المشترين . وكان ملزماً بحكم وظيفته أن يوجد عملاً للمعلمين العاطلين ويصلح ما بين أرباب العمل والعرفاء ويقدم المساعدة الى كل من

لأيقوى على العمل من أعضاء الطائفة بسبب المرض أو الهرم.
 وكان نظام التمرين معروفاً لكنه ما كان يجري طبقاً لقواعد دقيقة أو مراسيم معينة. وكان يقضى على « الصبي » بقضاء عدة ستين لدى « معلمه » دون أن يتقاضى أجراً. وبعد انقضاء مدة تطول أو تقصر حسب كفاية « الصبي » يصير « معلماً » ولأجل أن يعتبر الصبي « صانعاً » كانت تقام له مراسيم معينة. لكن « المعلم » يبقى تحت سلطة شيخ الطائفة الذي كان يتدخل عند اللزوم إذا اشتجر بينه وبين المستصنع خلاف. ولا يصير العريف « معلماً » إلا إذا صنع شيئاً يعرض على كل « المعلمين » وقد اضمحل شأن الطوائف بسبب القحط الذي انتاب مصر في سنة ١٠٦٩ وكذلك بسبب توالى المظالم على أعضاء هذه الطوائف. وكان من شأن اكتشاف طريق الرجاء الصالح أن قلت تجارة مصر الخارجية فتضاءل شأن التجارة والصناعة وكادت أن تتلاشى هذه الطوائف في القرنين السابع والثامن عشر ثم ساءت أحوالها أثناء حكم الحملة الفرنسية وأثناء حكم المغفور له محمد علي باشا بسبب جهوده في تنظيم الصناعة. وفي حكم المغفور له سعيد باشا حرم شيوخ الطوائف من حق توقيع الجزاء على أعضاء الطائفة وأصبح هؤلاء الشيوخ في عصر المرحوم اسماعيل باشا موظفين حكوميين يمينهم الخديوى وكلفتهم الحكومة بحماية الضرائب من أتباعهم « الباتنتا » وقد زال أخيراً اختصاص شيوخ الطوائف بسبب إنشاء المحاكم الأهلية في سنة ١٨٨٣. ومنذ هذا التاريخ صارت شياخة الطوائف وظيفة فخريّة لا عمل ولا اختصاص لها.

§ ١٧٩ — في الصناعة الوطنية : (١) مرت الصناعة بهذا الدور في أوربا في القرنين السابع عشر والثامن عشر. ويتميز بازدياد وظيف الصانع المستقل artisan وبظهور فريق المنظمين من جهة وفريق العمال الأجوريين من جهة أخرى وكان العمال الأجوريين يعملون في منازلهم.

(١) نسبة إلى موطن وهو الجبل الذي يقيم فيه الإنسان ويأثر فيه أعماله ويسمى بالانكليزية domestic system وبالفرنسية l'industrie à domicile

قلنا ان الصانع المستقل كان يقوم بوظيفة مزدوجة اذ كان يقوم بما يقتضيه الانتاج من الاعمال الفنية والتجارية ، يملك أدوات الانتاج والمواد الاولية والاشياء المصنوعة ويبيعها بنفسه إلى المستهلكين بعكس الحال بالنسبة للعمال المأجورين الذين يعملون في منازلهم بالقطعة لحساب منظم يقدم لهم المواد الاولية ويحتفظ بملكيتها للمصنوعات ويباشر بيعها بنفسه .

وسبب ظهور المنظم هو اتساع الاسواق وعدم استطاعة المنتج الصغير أن يباشر بيع منتجاته في الاسواق البعيدة وتحمل الاخطار التجارية الجديدة التي عظمت بسبب اتساع الاسواق وكثرة المنافسين .

ولم تزل الصناعة الوطنية موجودة حتى الآن في صناعة حياكة الملابس وأشغال الابر والتطريز .

وتفرق العمال واشتغلوا في محلات اقامتهم مفيداً بالنسبة للمنظم من الوجوه الآتية .
(١) يعني هذا النظام عن إقامة واستئجار مبان لا يواء العمال وما يستتبع ذلك من مصاريف إضافية كالإضاءة كما أنه يعني عن استخدام مستخدمين للإدارة ومراقبة الاعمال .

(٢) يمكن هذا النظام من تعادل الانتاج مع الاستهلاك — أو العرض مع الطلب — فلا يعمل العمال في منازلهم إلا بقدر ما يطلب منهم . وفي وقت الازمات يمكن إيقاف الانتاج بتاتاً دون تحمل المصاريف العامة التي يتحملها عادة رب العمل في زمن البطالة وبذلك يتحمل العمال اخطار كساد الاعمال وتقطع الطلبات .

(٣) يمكن هذا النظام من الاستفادة من عمل النساء وهو أرخص من عمل الرجال بسبب قيامهن بشؤون المنزل وقناعتهم باجرة طفيفة يتساعدن بها على معاشهن لكن هذا النظام ضار بالعمال الذين يعملون في المدن لأنه يهبط العمال ويضطرم إلى العمل في أماكن ضيقة لا يتخللها الضوء والهواء بأجور قليلة أي في ظروف سيئة وهي التي يسميها الانكليز sweating system

§ — ١٨٠ في الصناعة الآلية . (٥) يختلف هذا النظام عن سابقه في أنه مكن من اجتماع العمال في مكان واحد بدل تشتتهم وعملهم في محلات إقامتهم . فاستطاع رب العمل أن يراقبهم ويوزع عليهم الأعمال ويخصص لكل واحد منهم عملاً معيناً وبذلك استفاد من زيادة الانتاج المترتبة على تقسيم العمل . وقد عظم شأن هذه المصانع بسبب استعمال الآلات البخارية في المدة الواقعة بين سنة ١٧٩٠ وسنة ١٨٣٠ .

وكان من شأن اختراع السكك الحديدية والسفن البخارية أن اتسع نطاق الأسواق واستطاع أرباب الأعمال تصريف منتجاتهم . ويتميز نظام المصانع الآلية بما يأتي : —
 (١) اجتماع العمال في المصانع والاستعانة بالآلات التي يحركها محرك رئيسي .
 وتملك أرباب الأعمال المصانع والآلات والخطات المستعملة في الانتاج .
 (٢) تقسيم العمل الى أقصى حد استطاع داخل المصنع .
 (٣) الحاجة الى رؤوس أموال طائلة لإنشاء المصنع وتزويده بكل ما يلزم .
 (٤) اتساع الهوة بين الممولين الذين قدموا الأموال اللازمة مقابل استيلائهم على أرباح و بين العمال الذين يبيعون عملهم مقابل استيلائهم على أجور .

الفرع الثاني .

في خصائص نظام الانتاج الحاضر

§ — ١٨١ في بقائه عصر النظام الصناعية القديمة : قلنا إن الصناعة عمرت بستة أدوار وليس معنى ذلك أن كل دور قام على انقراض الدور السابق عليه ويمكن القول بأن كل نظم الصناعة موجودة في مصر بجانب نظام الانتاج الآلي . وكذلك الحال في أوروبا حيث يوجد « علمون » وعمال يفتجون في منازلهم . فكل من الانتاج الصغير والانتاج المتوسط والانتاج الكبير موجود في كل فرع من فروع الصناعة .
 § — ١٨٢ في خصائص نظام الانتاج الحاضر : أشرنا في مواضع متفرقة

الى خصائص نظام الانتاج الحاضر ولكن أهم ما يتميز به هذا النظام هو الانتاج الكبير وهو يتميز بما يأتى :

(١) اتساع حجم المصانع : يوجد بجانب المنشآت الصغيرة التى تستخدم عدداً صغيراً من العمال والأدوات منشآت عظيمة استجمعت رؤوس أموال طائلة بفضل اتخاذها شكل شركات مساهمة . وقد عمل القائمون بهذه المنشآت على استخدام آلات دقيقة وغالية وجمعوا حول هذه المنشآت جيشاً من العمال . وتخصص كل واحد من هذه المنشآت فى انتاج فرع معين . ونظم العمل فى داخل هذه المصانع على أساس قاعدة تقسيم العمل الى أقصى حد مستطاع . وهذه المنشآت آخذة فى العظم والاتساع وتسمى هذه الظاهرة التركيز concentration

ولم يقف تطور المصانع عند هذا الحد بل امتد نطاق أعمالها فلم تكتف بصناعة السلعة التى تخصصت فى انتاجها بل تولت أيضاً بنفسها معالجة كل الأعمال التحضيرية التى تقتضيها صناعة السلعة والأعمال التكميلية اللازمة لبيعها . وتسمى هذه الظاهرة « التكامل : integration » وقد تبدو هذه الظاهرة اول وهلة متناقضة مع ظاهرة تخصص المنشآت لكننا اذا أمعنا النظر نجد أن الظاهرتين متوافقتان وأن من شأنهما أن يزيدا فى تجمع المنشآت . فلا يوجد الآن منشآت بقدر أنواع الصناعات ولكن المصنع الواحد يضم بين جوانبه عدة صناعات كانت موزعة فى الماضى على عدة مصانع .

(٢) فى ازدياد الروابط التى تربط المنشآت بعضها ببعضه : زاد توثق الروابط بين المنشآت لتحقيق المقاصد الآتية :

١ — اشتدت المنافسة بين المنشآت وقد روعت هذه الحالة رجال الأعمال فعملوا على ازالتها أو على الأقل على تقليل اضرارها .

ب - أدرك رجال الأعمال الأخطار التي يتعرض لها كل فرع من فروع الصناعة فعمدوا الى تقليلها باشتراكهم في مصانع أخرى لا تقوم بانتاج هذا النوع حتى لا يقامروا بكل ثروتهم في صناعة واحدة فكانوا في ذلك كالتمول الكيس الذي لا يوظف كل ثروته في نوع واحد من الأوراق المالية بل في جملة أنواع .
وقد اتخذت هذه الروابط صوراً كثيرة كالاندماج التام أو الاتفاق على انشاء ترست Trust أو كارتل cartel إلى غير ذلك من الأوضاع التي سندرسها .

المبحث الأول - في تخصص وتنشآت المنشآت

§ ١٨٣ - في التخصص : علمنا أن المنشآت الحديثة تتجه نحو التخصص فيقوم مصنع بصناعة النسيج وآخر بصناعة الورق وقد تخصص عدة مصانع في فرع معين من الصناعة وتعاون في انتاج سلعة معينة فيصنع مصنع العجينة الكبابة من الخشب ويبيعها الى مصنع لصنعها ورقاً ثم يباع الورق الى مطبعة لصنعها كتباً فطباعة الكتاب تجزأت بين عدة مصانع مختلفة وفي كل مصنع تتلقى المادة المصنوع منها الكتاب صورة جديدة تقريباً من شكله النهائي . وتوجد مصانع بقدر عدد المراحل التي تقطعها المادة لأجل أن تأخذ الصورة التي نجعلها صالحة للاستعمال . فالتخصص هو تجزئة الصناعة بهذه الكيفية .

§ ١٨٤ - في صناعات الأشياء المتماثلة : لا يكفي لأجل تحقيق أقصى ما يمكن من الاقتصاد أن يتخصص المصنع في الانتاج بل يجب أن ينتج المصنع أشياء متماثلة بالآلاف en séries وأن يقتصر على صنع عدد معين من النماذج المتماثلة ورب العمل الذي يصنع نوعاً معيناً من السلع أو عدداً قليلاً منها يستطيع أن يستخدم أحسن الآلات وينتق أ كفاً العمال ويشترى أحسن الخدمات ويدير أعماله على أحسن نظام . وبهذه الكيفية يستطيع المصنع أن ينتج بأقل النفقات .

ومن جهة أخرى تقضى المصلحة العامة بتحديد عدد النماذج التي تصنع منها سلعة معينة وأن تتوافق الاشياء المصنوعة على مقتضى نموذج واحد فيجب أن يكون عدد النماذج محددًا في الصواميل وقضبان الصلب وقضبان السكك الحديدية . وتماثل النماذج Standardisation يفرض إلى اقتصاد القوى المنتجة في الدولة ويسهل على المشترين استعمال الأدوات ويمكنهم من استبدال الاجزاء التالفة . وتتجه المنشآت الحديثة نحو التخصص . وهذا الاتجاه يعتبر من خصائص النظام الحالي للإنتاج في حين أن هناك اتجاهًا نحو التكامل .

§ ١٨٥ — فى النظام : يجمع التكامل integration مافرقه التخصص والتكامل هو استيعاب كل الأعمال المتصلة بصناعة معينة وتأديتها في مصنع واحد أو في عدة مصانع مختلفة يجمعهم روابط مشتركة والأمثلة على ظاهرة التكامل كثيرة كانت صناعة الحديد قديمًا مكونة من عدة عمليات كل واحدة منها مستقلة عن الأخرى ويقوم بكل واحدة منها مصنع مستقل وهي عملية استخراج الحديد الخام والاذابة وعملية صنع الصلب . وبسبب اتجاه الصناعات نحو التكامل عمل رجال الصناعة على الإشراف بأنفسهم على كل الأدوار اللازمة لصناعة الصلب في الولايات المتحدة The U. S. Steel Company Corporation . وشركة الورق الدولية The International paper Company فلها غابات خاصة وتقطع الأخشاب وتتولى نقلها وتصنع العجينة اللازمة وتصنع الورق وتصفله . وقد وصلت صناعة السكر في مصر إلى التكامل حيث تنتج شركة السكر بعض القصب في مزارعها وتنقله على وسائل نقلها وتصنع سكر السنترفيج في أرمنت ونجع حمادى وتنقله على بواخرها لتكريره في مصنع الحوامدية . وظهرت بوادر هذه الظاهرة في معظم البلاد الصناعية كالمانيا وفرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى : وفي بعض الأحوال يتولى المصنع بيع المصنوعات بإنشاء فروع في مختلف الجهات لمبيعتها بالتجزئة

§ ١٨٦ — في أنواع النظام: يقسم الاقتصاديون التكامل الى رأسي.

وأفق . فالتكامل الرأسي هو الذي يقع عند ما يتولى رب العمل كل الادوار والمراحل التي تمر بها السلعة حتى تصبح صالحة للاستعمال . وهذه المراحل تبدأ من أسفل الى أعلى كاستخراج المعدن من المنجم ثم مروره بعد ذلك بكل الادوار اللازمة ليصبح قضباناً من الصلب أو قضباناً للسكك الحديدية ويقع التكامل الافقي عند ما تصل السلعة الى درجة يمكن معها استعمالها في وجوه مختلفة مثل سبائك الصلب فقد يمكن صنعها قضبان سكك حديدية أو صنعها آلات أو سقائف للمنازل . والمخازن الكبيرة التي تباع مختلف الاشياء تعتبر في حالة تكامل أفقي تجاري.

§ ١٨٧ — في فوائد النظام: التكامل هو صورة للتركز ومن أجل.

ذلك ينتج كل مزاياه وفوائده على أن للتكامل فوق ذلك فوائد أخرى وهي :

(١) يستطيع رب العمل بفضل التكامل الرأسي أن يصنع كل أو بعض المواد اللازمة لصناعة السلعة التي لولا ذلك لا اشتراها من الغير . وبذلك يحصل على ما يلزمه من المواد بضمن لا يزيد على نفقات الانتاج ويستفيد من الارباح التي كانت تعود على أرباب الاعمال والتجار وأمناء النقل

(٢) يزيل التكامل الرأسي المشادة التي تقع دائماً ما بين المنتجين في كل مرحلة من مراحل الانتاج . ويمنع الاحتكار الذي قد يحاول البعض بسطه على الانتاج كاحتكار المنتجين للمواد الأولية مثل الكوك والمعدن الخ

(٣) يقلل التكامل الافقي اخطار التجارة بسبب تعدد السلع التي يبيعها التاجر فإذا كسدت سلعة استطاع أن يبيع سلعة أخرى .

§ ١٨٨ — في أساليب النظام: قد يقوم منتج بمفرده بتحقيق مبدأ

التكامل كما لو أنشأ مزارع معصرة لعصر القصب الناتج من زراعته وصنعه عسلاً أو يؤمس معيلاً لصنع الزبدة من اللبن الناتج من ماشيته

وقد محقق فكرة التكامل جمعية تعاون لصناعة الألبان النانجة من ماشية المتعاونين أو تحضير وتبييض الأرز الناتج من زراعتهم .
وأخيراً قد يقع التكامل بصفة جزئية إذا كان قاصراً على الاشتراك في رأس المال كشراء مصنع أسهم مصنع آخر .

المبحث الثاني

في تركيز المنشآت

§ ١٨٩ - في معنى التركيز : تتوقف أهمية المصنع على رأس ماله وبخاصة على القوة الميكانيكية المحركة وعلى رأس المال المتداول وعلى عدد العمال المأجورين وعلى مقدار البضائع التي يبيعها كل عام . وهي مسألة نسبية لا يمكن تقديرها إلا بالنسبة للمنشآت المتوسطة المتشابهة التي تشتغل في صناعة أو في فرع معين من التجارة أو الزراعة وتتوقف درجة تركيز صناعة أو تجارة معينة على كيفية توزيع عناصر أهميتها بين المنشآت التي تزاوّل هذه الصناعة أو التجارة، وتعتبر صناعة معينة في حالة تركيز إذا زادت أهمية بعض منشآتها على البعض الآخر ، فإذا لم ترد زيادة على عوامل الإنتاج في صناعة معينة فلا يستطيع مصنع أن يعظم حجمه إلا على حساب بقية المصانع فيجذب بعض عمالها وأعمالها وهو ما يفضي في الغالب إلى تقليل عدد المنشآت .
ولكن إذا وردت زيادة على عوامل الإنتاج في صناعة معينة فالقدر الزائد من العمال ومن رؤوس الأموال والمصنوعات تكون نسبة الزيادة فيه أكبر في المنشآت الكبيرة .

ويلاحظ أن التركيز لا علاقة له بالملكية . فقد يتعدد ملاك المصنع أو المحل التجاري وقد يبلغون عشرات الآلاف في شركات المساهمة ومع ذلك يعتبر المصنع أو المحل التجاري وحدة اقتصادية مستقلة .

§ ١٩٠ - في التركيز في الصناعة والتجارة : سبقت المنشآت

التجارية الكبيرة من الوجهة التاريخية المنشآت الصناعية . فقد وجد في مصر منذ القدم تجار أحرزوا ثروة طائلة وكانوا يعالجون التجارة في سقنهم الخاصة .
ولأجل معرفة المنشآت الصناعية والتجارية التي تعمل في مصر ومبلغ أهميتها .
يكفى أن نراجع التسعيرة اليومية التي تصدرها بورصة الأوراق بالقاهرة والاسكندرية .
وأسعار الأسهم في البورصة تبين مركز هذه الشركات ودرجة رخائها .
وقد اتخذت المنشآت الكبيرة صورة المخازن الكبيرة وشركات المساهمة .
ذوات الفروع المتعددة ، وجميعيات التعاون لأجل الاستهلاك أو البنوك الكبيرة .
وشركات التأمين . وسنقصر القول الآن على المخازن الكبيرة والمنشآت ذات الفروع الكثيرة .

§ ١٩١ - المخازن الكبيرة : انتشرت المخازن الكبيرة في كل المدن الكبيرة وقد سارت هذه المخازن على القواعد الآتية :

- (١) شراء البضائع رأساً من المصانع .
- (٢) البيع بثمن محدد وبالنقد والا كتفاء بربح طفيف .
- (٣) التحديد المستمر في البضائع المعروضة وبيع ما لا يقبل عليه الناس بثمن بخس .
- (٤) منح المستخدمين مكافأة بنسبة ما يبيعونه تشجيعاً لهم على التلطف مع العملاء لحضهم على الشراء ولكي يستشعروا أن لهم مصلحة في رخاء المحل .
- (٥) إعطاء الخيار الى المشتري في رد البضاعة التي لا توافقهم بشرط بقائها سالمة من كل عيب .

- (٦) الالتجاء الى وسائل الاعلان والنشر الخلابية .
- (٧) عرض مختلف البضائع في أقسام منفصلة ومستقلة عملاً بمبدأ التكامل تشويقاً للزبن على الشراء .

§ ١٩٢ - في المنشآت ذات الفروع المتعددة : لم تكتف بعض المنشآت

الكبيرة بمحطها الرئيسي بل عمدت الى إنشاء فروع لها في جهات متعددة للاقتراب من المستهلكين ولا مكان تزويد كل فرع بالسلع التي تتفق مع الاذواق والحاجات المحلية . وقد اتبعت البنوك وشركات التأمين والمخازن العمومية هذه الطريقة في فرنسا وانكلترا والولايات المتحدة . ولبعض هذه المنشآت في انكلترا أكثر من ألف فرع . ولا يوجد في الولايات المتحدة فروع للبنوك ولكن توجد فروع كثيرة للمتاجر التي تقوم ببيع أصناف البقالة وأدوات التدخين والعقاقير .

§ ١٩٣ — في أسباب التركيز : وهي نفس الأسباب التي أفضت إلى

الاتحاد الكبير وقد سبق أن تكلمنا عن المزايا العديدة المترتبة على الاتحاد الكبير من وجهة الاقتصاد في المصاريف العامة والائتمان وطرق البيع والشراء .

ولا يمكن تصور بعض هذه المزايا إلا بالنسبة لحل واحد ويتعذر تصورها بالنسبة للحل ذي الفروع المتعددة لأنه إذا كان المتجر الواحد يقوم بأعمال مساوية لما تقوم به عشرة متاجر صغيرة فهو لا يحتاج إلى عشرة أمثال المستخدمين والعمال ولا يدفع عشرة أمثال الأجرة التي يدفعها كل متجر صغير . والحل ذو الفروع المتعددة لا يحقق هذا التوفير . لذلك يعتبر هذا النوع من التركيز أقل انطباقاً على المصلحة العامة بسبب ما يترتب عليه من فداحة الاكلاف ولكنه مفيد من وجهة أرباب الأعمال لأنه يمكنهم من توسيع نطاق أعمالهم ويمكنهم من الاتصال مباشرة بالمستهلكين المحليين واستبدال رؤساء الأقسام المأجورين بمديرين للفروع مسئولين عن الخسائر تقدر مكافأتهم على أساس كمية البيوع فتربط أقدارهم بأقدار الفرع ويظهرون من الفيرة والنشاط في إدارته والعمل على نجاحه مالا يصدر من المأجورين

§ ١٩٤ — في أسباب التركيز : يحدث التركيز الصناعي والتجاري بعدة

طرق وهي (١) توسيع المنشآت (٢) الاندماج (٣) الاشتراك المالي (٤) إنشاء مصانع مشتركة

§ ١٩٥ — توسيع المنشآت: (١) ويكون ذلك باتساع بعض المنشآت وزيادة أهميتها عن البعض الآخر . ويحصل التوسيع بتكبير المحل أو بإنشاء فروع له ولا يتم ذلك الا بزيادة رأس المال بإصدار أسهم جديدة أو سندات ولا يشترط في التوسيع أن يكون مقربا بالتكامل .

§ ١٩٦ — الاندماج: (٢) يحصل الاندماج في المنشآت المملوكة للأفراد أو المملوكة للشركات . والغالب حصوله بين الشركات ويمكن تعريفه بأنه فناء شركة في شركة أخرى موجودة أصلا أو مزعم تكوينها فتتلقى الشركة القديمة أو الجديدة — الشركة الداخلة — ما للشركة المندمجة من الاموال والموجودات لتتميره مقابل توزيع عدد معين من الاسهم الجديدة على مساهمي الشركات المنحلة بنسبة ما لهم من الحقوق .

يتبين من ذلك أن الاندماج يحصل باحدى طريقتين . اما بإنشاء شركة جديدة تندمج فيها شركتان أو أكثر وتقدم كل شركة موجوداتها بصفة حصة في الشركة الجديدة . واما أن تندمج شركة أو أكثر في شركة موجودة أصلا . ويقع تكامل المنشآت بواسطة الاندماج كاندماج شركة صلب في شركة مناجم فحم أو حديد الخ .

§ ١٩٧ — الاشتراك المالي: (٣) يقع التركيز بواسطة الاشتراك المالي وصورته أن تبقى كل شركة ولكن تنشأ بين الشركات علاقات وثيقة أو رخوة على حسب الاحوال بأن تشتري شركة معظم أسهم شركة أو شركات أخرى ، وبذلك لا ينقص عدد المنشآت ولكن الشركة المشترية تكتسب قوة جديدة ويكون لها الاغلبية في الجمعيات العمومية للشركات الاخرى وتعين مديريها وتعين على أقدارها .

§ ١٩٨ — إنشاء مصالح مشتركة: (٤) قد لا تحوز الشركة معظم اسهم شركة اخرى ولكن قد تنشأ بين الشركتين مصالح مشتركة كما لو اشترك بعض

أعضاء مجلس إدارة كل من الشركتين في إدارة جزء معين من أعمال كل شركة .
أو كما لو اتفقت الشركات على الشراء سوياً أو على أن لا يقبلوا طلبات البيع المشتركين
على أن تقسم فيما بينهم بنسبة معينة ، ويقوم الكارتل بتحقيق هذه الأغراض .

١٩٩٨ - في الآثار المترتبة على التركيز : يترتب على التركيز آثار بالنسبة
(١) للمستهلكين (٢) وبالنسبة للعمال المأجورين .

(١) يفضى التركيز بسبب كثرة الانتاج وكثرة البيوع الى تقليل نفقات
الانتاج وهو ما يمكن المنتجون من تخفيض الثمن فيستفيد المستهلكون، إلا اذا استطاع
المنتجون احتكار الصنف ، وهو أمر غير محتمل الحصول خصوصاً بالنسبة لتجارة
التجزئة والجملة للخوف من ظهور منافسين في السوق ، لكن الاحتكار محتمل
الحصول في الانتاج وهو ما سنعالجه عند الكلام على الكارتل والترست .
(٢) ينتج التركيز بالنسبة للعمال نفس النتائج المترتبة على استعمال الآلات
وتجزئة العمل القتي .

ويستطيع العمال والمستخدمون في المنشآت الكبيرة أن يحصلوا على أجور
ومرتبات تربو على ما يحصلون عليه في المنشآت المتوسطة أو الصغيرة كما أنهم يجدون
عملاً مستمراً فلا تروعهم البطالة بشبحها من وقت الى آخر ويعملون في بيئة توافرت
فيها شروط الصحة . وقد ترتب على التركيز زيادة عدد المأجورين وأصبحت هذه
الطبقة لا تشمل فقط على العمال اليدويين بل على كل المستخدمين من الطبقة العليا
الذين يباشرون الاعمال ويراقبونها .

و بسبب حشد العمال في مراكز الانتاج تحركت فيهم شهوة الطموح الى تحسين
حالتهم لشعورهم بقوتهم ، واتسعت الهوة بينهم وبين أرباب الاعمال لما هم عليه من
الاختلاف من وجهة الثروة المكتسبة ، والارباح المرجوة ، ونوع الحياة وقد زادت
هذه الفوارق بسبب تركيز المنشآت ، وفي الحق ان نظام الصناعة الصغيرة المتوسطة

أصلح لاستتباب الأمن الاجتماعى وأبقى على حسن العلاقات بين مختلف الطبقات لكن هذا النظام قد عرته فى البلاد الصناعية الكبيرة صدمة قوية زعزعت من مكانه وكادت أن تقتله من جذوره . فهل يقوى نظام الانتاج الصغير والمتوسط على تلقى هذه الصدمات وهل هناك رجاء فى بقاءه ؟ هذا هو موضوع البند الآتى :

§ ٢٠٠ - فى مرور التركيز : أصبح التركيز الآن من الأمور المطردة فى بعض الصناعات كصناعة المناجم التى صارت تستغلها الآن منشآت كبيرة جداً وكذلك الحال بالنسبة لفروع أخرى فى التجارة . فهل هذه المشاهدات المطردة تكفى للقول بأن التركيز يسير على مقتضى قانون وهو قانون التركيز (١) الشهير الذى وضعه كارل ماركس Carl Marx الذى يقضى بفناء المنشآت المتوسطة والصغيرة وحلول المنشآت الكبيرة محلها ؟ فإذا صح ذلك كان معناه زوال نظام المنافسة الحرة واحتكار منشآت قليلة لكنها كبيرة للمرافق الصناعية والمالية والتجارية وصدق تنبؤ كارل ماركس من أنه سيأتى يوم ينقلب فيه البناء الاقتصادى الرأسمالى ويصير كاهرم المرتكز على قمته فتكفى هزة طفيفة لقلب هذا النظام وهو ما يتم بزرع ملكية المنشآت القليلة التى تبقى فى الوجود لى يتملكها المجتمع بأسره والحقيقة أن المنشآت الكبيرة لم تقتل المنشآت الصغيرة . فما زالت المنشآت التجلوية الصغيرة حافظة لمقامها رغمًا عن انتشار المخازن الكبيرة بل يمكن القول بأنها آخذة فى الزيادة . والسبب هو أن المستهلك يرغب دائماً فى أن يكون على مقربة منه دكان صغير يمكنه من الحصول على حاجاته (بدال ، صيدلى ، حداد ، نجار ، خباز) وكلما زادت السكان زادت هذه المنشآت . كما أنه لا يوجد اتجاه نحو توسيع حجم هذه المنشآت الصغيرة أو أعدادها للانتاج الكبير لأنها ان أصبحت كذلك فهي لا تنتج . لذلك يكون من الخطأ الاعتقاد بأن المنشآت الكبيرة

(1) Law of combination; loi de concentration

لا تنمو إلا على حساب المنشآت الصغيرة فلكل نوع منها نطاق يعمل فيه .
والانسانية محتاجة الى كل نوع منها .
ويلاحظ أن قانون التركيز لا يمكن أن يسرى على الزراعة بسبب ضرورة استعمال رأس المال والعمل على مساحة واسعة ومن الأمور المشاهدة في كل الدول أن المزارع الصغيرة آخذة في التزايد على حساب المزارع الكبيرة .

الفرع الثالث

في الكارتل Cartel

§ ٢٠١ - تعريف : الكارتل هو اتفاق عدة مصانع تعالج فرعاً معيناً من الصناعة بقصد احتكار السوق أو على الأقل لتنظيم المنافسة بينها على مقتضى شروط متفق عليها مع استبقاء كل مصنع لشخصيته وجزء من استقلاله الاقتصادي .
§ ٢٠٢ - في خصائص الكارتل : يتميز الكارتل بالخصائص الآتية :
(١) لا يعتبر الكارتل مشروعاً . ولكنه تعاقد بين عدة مشروعات أما الترس Trust فيعتبر من المشروعات .

(٢) الغرض من الكارتل القضاء على المنافسة الحاصلة بين عدة مشروعات بالتقدير الممكن وهو من أجل ذلك يفضى الى احتكار عدة منشآت لسوق معين . ولتحقيق هذا الغرض يجب أن يشترك في الكارتل ثلاثة أرباع المنشآت لا مكان احتكار فرع معين من الصناعة .

(٣) لا يؤدي الكارتل الى اندماج عدة مشروعات في مشروع واحد والى فناء شخصيتها واستقلالها الاقتصادي . فكل مشروع يبقى كوحدة اقتصادية مستقلة ، ومع احتفاظ كل مالك بملكية مشروعه فهو يقبل الخدم من استقلاله بالنسبة لبعض المسائل طبقاً لشروط الاتفاق التي ارتضاها باختياره .

(٤) الكارتل نظام طويل البقاء الغرض منه تنظيم الانتاج والبيع . لذلك يجب التفرقة بين الكارتل والاتفاقات التي تحصل بقصد المضاربة التي تسمى في الولايات المتحدة « حلقة ring » (١) أو « ركن Corner » (٢) والغرض منها شراء كل الموجود من صنف معين لأجل بيعه بعد ذلك بشن عال وهي عمليات تنطوي على قسط وافر من المجازفة وهي قصيرة البقاء وكثيراً ما أفضت الى الخراب .

§ ٢٠٣ — في منشأ الكارتل : تعتبر المانيا مهد الكارتل وهو وليد الحاجة

بسبب المنافسة التي قامت بين المنتجين على أثر تقدم الصناعة الكبيرة واشتداد المنافسة بينها بقدر التحسينات التي أدخلت على المصانع كشراء آلات ثمينة وضرورة تجديداتها من آونة الى أخرى والانتاج بالجملة لتخفيض نفقات الانتاج وضرورة البحث عن أسواق واجتذاب العملاء من طريق تخفيض الثمن . ولما كان المنتج يعتبر منافسيه خصوصاً فكان كل تخفيض في الثمن باعثاً الى زيادة الانتاج ليعوض المنتج قلة ربحه بكثرة بيوعه ، ولذلك كان كل منتج يعمل من جانبه على تفاقم هذه الحالة . وقد رأى المنتجون أن يخرجوا من هذه العزلة وأن يتفاهموا بدلاً من أن يتقاتلوا وأن يتفقوا فيما بينهم ويكونوا بدلاً واحدة في محاربة المستهلكين وأن يحلوا الاحتكار أو شبه الاحتكار محل المنافسة . وهكذا نشأ الكارتل .

§ ٢٠٤ — في شروط نجاح الكارتل : يشترط لنجاح الكارتل توافر الشروط الآتية :

(١) يجب أن يكون عدد المنتجين المتنافسين قليلاً لا يمكن اتفاقهم . وقد

(١) سميت هكذا لان المنافس يعمل على حبس منافسه وبضيق عليه الخناق داخل حلقة أو دائرة .

(٢) سميت هكذا لان المنافس يضطر خصمه الى الهروب من الميدان وبضيق عليه المسالك حتى يصير كانه في ركن لا متقدم منه ولا مطلع

ساعد تركز الصناعة على انشاء الكارتل .

(٢) - يجب أن تتعادل نفقات الانتاج بالنسبة لكل المنتجين المنضمين الى الكارتل وذلك لأن المنتجين الذين يستطيعون أن ينتجوا بنفقة تقل عن نفقة إنتاج منافسيهم لا يرغبون في تقييد استقلالهم الاقتصادي بل يفضلون الاجهاز عليهم بدلا من أن ينعموا عليهم بالحياة .

(٣) يجب أن تكون السلع قليلة متشابهة وأن لا تكون عرضة لأهواء الناس وميولهم لأنه بدون ذلك لا يمكن أن يتم الاتفاق بين المنتجين لمدة طويلة . فالسلع التي لا يحتاج انتاجها لمهارة فنية من جانب المنتج والتي يمكن انتاجها بمقادير كبيرة هي التي تصلح لتأسيس كارتل مثل الفحم والحديد والصلب والبتروول والمواد الكيماوية والسكر والورق .

(٤) يجب أن لا تكون السلعة مما يمكن الاستغناء عنها باستعمال سلعة أخرى تقوم مقامها وذلك لأن المنتجين اذا كونوا كارتلا بالنسبة لسلعة استطاع المستهلكون أن يستعملوا السلعة التي تقوم مقامها .

(٥) يجب أن يشترك في الكارتل أكبر المنتجين حتى لا يفوت الغرض من تكوينه فليست العبرة بعدد المنتجين الذين يكونون الكارتل بل بأهمية وسائل انتاجهم فاذا لم يضمن الكارتل الحصول على عضوية كبار المنتجين استفاد غير المشتركين في الكارتل بمقدار القيود المقيدة لاستقلال أعضاء الكارتل .

(٦) يجب أن يرتاض أعضاء الكارتل على احترام النظام ويتشربوا روح التعاون والتضافر لكي يتيسر بقاء الكارتل . ويرجع سبب نجاح الكارتل في ألمانيا الى توافر هذه الخلال في الشعب الألماني .

(٧) اذا كانت أعمال الكارتل قاصرة على دولة معينة فيجب حماية الصناعة بوسائل جبركية منعاً للمنافسة الأجنبية .

§ ٢٠٥ — في أغراضه الكارتل : تعمل الكارتل لتحقيق أغراض مختلفة
تذكرها فيما يلي : —

(١) تحديد الثمن : يتعهد أعضاء الكارتل بأن لا يبيعوا بأقل من ثمن معين
و بأن لا يمنحوا الى عملائهم مزايا تقوم مقام تخفيض الثمن .

(٢) تحديد الانتاج : لا يستطيع أعضاء الكارتل البيع بالثمن المتفق عليه
إلا إذا تحددت كمية ما ينتجه كل عضو و بدون ذلك يفرض حتماً سعر كل منتج
لبيع القدر الزائد من منتجاته الى هبوط الأثمان .

(٣) تعيين الأسواق : قد يكون الغرض من الكارتل تعيين منطقة لكل
عضو يختص بها دون غيره لبيع بضائعه بلا منافس .

وأنواع الكارتل السالفة الذكر بسيطة في تركيبها . فيحتفظ كل عضو بملكية
مصنعه و ينظم صناعته حسبما يرى و يتصل مباشرة بعملائه ولا تتقيد حريته
الاقتصادية إلا بالنسبة لأحد أمور ثلاثة وهي الكمية أو الثمن أو المنطقة . والكارتل
بهذه الصورة لا يتحقق معه قيام كل عضو بتعهده . فقد دلت المشاهدات أن أعضاء
الكارتل قلما يحترمون هذا التعهد وأنهم يبيعون في الظاهر بالثمن المتفق عليه بينما
يبيعون في الخفاء بثمان آخر . و بسبب صعوبة المراقبة وقلة الغرامة التي توقع على
العضو المخالفات الغرض الذي من أجله أنشئ الكارتل . وقد اتبعت ألمانيا
هذا النظام البسيط لغاية سنة ١٨٩٠ ثم اتبعت نظاماً آخر يقضي بإنشاء إدارة
رئيسية للبيع تحرم كل عضو من حرته التجارية . و اتخذت هذه الإدارة شكل
شركة مساهمة مستقلة عن الكارتل ولكنها قاصرة فقط على أعضائه .

و يقوم الكارتل ذو الإدارة الرئيسية بتحقيق المقاصد الآتية : —

(١) توزيع الطلبات : تتلقى الإدارة الطلبات من المشترين وتوزعها على

المصانع المشتركة في الكارتل . ويتعهد أعضاء الكارتل فوق ذلك بأنهم إذا تلقوا رأساً طلبات من المشترين وجب عليهم أن يبلغوها الى ادارة الكارتل . وتوزع الطلبات على أعضاء الكارتل وفقاً لنسبة معينة متفق عليها سلفاً كالخمس أو السدس وفي وقت تأسيس الكارتل تقدر القوة الانتاجية لكل مصنع . فالمصنع الذي تكون قوته جزءاً من عشرة من مجموع القوى الانتاجية للمصانع المشتركة يتلقى عشر الطلبات

(٢) توزيع الارباح : يقدر الكارتل نفقة انتاج السلعة التي يختص بانتاجها أعضاء الكارتل ثم يقدر بعد ذلك الثمن الأدنى الذي تباع به هذه الوحدة . فاذا فرضنا أن نفقة انتاج السلعة عشرة قروش وثمنها الأدنى اثني عشر قرشاً التزم كل مصنع أن يدفع الى ادارة الكارتل مبلغاً معادلاً للفرق بين نفقة الانتاج وثمان السلعة مضروباً في عدد الوحدات التي باعها المصنع وفي نهاية السنة المالية توزع هذه الارباح على المصانع المشتركة على حسب النسبة المتفق عليها في عقد الكارتل وبهذه الكيفية يكون لكل مصنع مطلق الحرية في أن يبيع مباشرة الى المشترين الكمية التي يراها ولا تستطيع المصانع أن تسيء استعمال هذه الحرية فتبيع بأقل من الثمن الأدنى لاتها ملزمة بأن تدفع الى الكارتل الفرق بين نفقة الانتاج والثمن المحدد كما أن المصانع لا تسيء استعمال هذه الحرية فتبيع كمية كبيرة من السلع لأن حصتها في الارباح ليست بنسبة مجموع البيوع . ولا مشاحة في أن احترام عقد الكارتل يقتضي استقامة أعضاء الكارتل ودقة المراقبة . فقد يستطيع العضوانحب أن يبيع في الخفاء ولا يبلغ عن هذه البيوع .

(٣) المبيع بواسطة ادارة مركزية : وهو أكل وأبقى صورة للكارتل لاتها تمنع ماقد يقع من الغش من جانب أعضاء الكارتل . وقد اتخذ هذه الصورة منذ سنة ١٨٩٣ أ كبر وأقوى كارتل في المانيا وهو كارتل ولاية الرين ووستفاليا

الفحم (١) وقد تعهد أعضاء هذا الكارتل وهم ملاك المناجم بأن لا يبيعوا رأساً إلى الجمهور وبأن لا يتعاملوا إلا مع الادارة الرئيسية للكارتل التي تشتري من كل عضو بالثمن الذي يحدده الكارتل قدرأ من أطنان الفحم معادلاً لحصته المتفق عليها ثم تباع هذه الادارة الفحم بثمن أعلى من الثمن الذي اشترت به إلى تجار الجملة . والفرق بين الثمنين يعتبر ربحاً للكارتل . وهذا الربح يوزع بعد استئصال مبالغ معينة على ملاك المناجم بنسبة مقادير الفحم التي باعوها إلى الكارتل .

يتبين مما تقدم أن المنتجين يحتفظون بملكية منشآتهم (مشروعاتهم) وبحريتهم في اتباع ما يروونه من وسائل الاستغلال الفنية لكنهم يتنازلون للكارتل عن الادارة التجارية التي تتركز في أيدي مديري الادارة الرئيسية الذين يتعاملون مباشرة مع المشترين .

ومن أكبر الكارتلز المعروفة في المانيا « كارتل الصلب » Stahlwerksverband وقد تأسس سنة ١٩٠٤ لمدة خمس سنين قابلة للتجديد . ورأس ماله الاسمي ٢٠٠٠٠ جنيه ا كتتب بها ثمانية وعشرون . مصنعاً بقصد تنظيم الانتاج وبيع الصلب بمعرفة الكارتل . ويتكون من مجلس استشاري ينتخبه أعضاء الكارتل ومجلس ادارة ولجنة لتقدير الاثمان . ويباع كل الصلب الى الكارتل بثمن محدد ويعين الكارتل لجائاً تختص واحدة منها بكل ما يتعلق بالسوق الداخلي وأخرى بالسوق الخارجي . وثالثة بالاشراف على كل ما يتعلق بقضبان الصلب وأدوات السكك الحديدية الخ . وقد استطاع هذا الكارتل أن يكون له نفوذ في كل أسواق العالم بفضل وكلائه المنتشرين في كل بقاع الارض والذين يمدونه بكل المعلومات النافعة . واستطاع الكارتل أن يقهر السكك الحديد البلجيكية والهولندية على تخفيض أجور النقل وأن ينشئ وكالة بحرية وكان للمصانع الكبيرة . المشتركة في

عضوية الكارتل أسطول تجارى مملوك لها . وبسبب الضرائب الجمركية استطاع أن يبيع فى الداخل بأثمان احتكارية وأن يبيع فى الخارج بثمان معادل لنفقات الانتاج وبذلك تمكن من بيع الصلب فى انكلترا بثمان أقل من الثمن الذى يبيع به المنتج البريطانى .

§ ٢٠٦ - فى الآثار المترتبة على الكارتل : يجب دراسة هذه الآثار من الوجوه الآتية :

(١) أعضاء الكارتل (٢) المنتجين المستقلين (٣) العمال والمشتريين .

§ ٢٠٧ - فى آثار الكارتل بالنسبة للمنتجين : (١) لايفضى انشاء الكارتل الى زيادة فى تركيز الصناعة كما أنه لا يحدث اقتصاداً فى عدد المديرين والعمال والمصاريف العامة لان كل مصنع يبقى من كل هذه الوجوه كما كان قبل التحاقه بالكارتل . لكن الكارتل يؤدى الى التركيز التجارى فتقل مصاريف الاعلان والنقل كما أنه لا يضطر الى التعامل بالنسيئة - وكثيرا ماجر الى خراب المصانع والمتاجر - كذلك لا يضطر الكارتل أن يخفض الاثمان استجلابا للعملاء بسبب سيطرته على السوق .

ولما كان الكارتل يعمل على ازالة المنافسة أو يعمل على الاقل على تخفيف وطأتها فيستفيد أعضاؤه من هذه الحالة ويةوى مركزهم الاقتصادى بسبب زوال شبح المنافسة القتالة ويصير كل عضو فى مأمن من هبوط الاسعار بفعل المنافسة لكن الوصول الى هذه النتيجة لا يتم الا بثمان غال وهو حرمان الاعضاء من بعض استقلالهم .

§ ٢٠٨ - فى آثار الكارتل بالنسبة للمنتجين المستقلين : (٢) يعمل

الكارتل على قتل المنافسين وغزو الاسواق حتى يظفر بالاحتكار فيضطر المنافسون الى قبول الانضمام الى الكارتل أو الهروب من الميدان والتخلى عن الانتاج . وتم

له الغلبة بأن يبيع بأثمان مخفضة ولو بخسارة فلا يجد المنافس محيصا عن التهادن مع الكارتل اذا أراد أن يتفادى الافلاس.

§ ٢٠٩ — في آثار الكارتل بالنسبة للعمال والمستهلكين: (٣) الكارتل قوة كبيرة وقد يكون أداة خير أو شر. فيكون أداة خير للعمال بسبب سيطرته التامة على السوق واستطاعته أن يرفع مستوى الاجور وضمانه عملا مستمرا للعمال دون أن يروعوا من وقت لا آخر بالبطالة الناشئة عن أزمات زيادة الانتاج ومن جهة أخرى يستطيع أصحاب المصانع بسبب قوتهم المكتسبة من الكارتل أن يتحكموا في أقدار العمال وأن يملوا شروط العمل وأن يحرموا بعض العمال من العمل على أن هذا المحذور لم يقع في ألمانيا في أوائل القرن العشرين اذا لوحظ أن العمال الذين يعملون في المصانع المنضمة الى الكارتل زادت أجورهم وتحسنت شروط استخدامهم وقد يتبادر الى الذهن ان الكارتل من شأنه أن يضحى مصالح المشتري بما أن الغرض من انشائه رفع الاثمان ومنعها من الهبوط. ولكن الكارتل ملكت دائما في ألمانيا طريق الاعتدال وكانت عاملا على استقرار الاثمان.

تلخيص: تبين لنا مما تقسم الفوائد العديدة المترتبة على الكارتل وأن بعض هذه المزايا متفق مع الصالح العام كالتوفير الناشئ من التركيز التجاري وتوافق الانتاج مع حاجات المستهلكين والاستقرار النسبي للاثمان. وقد صارت الكارتل ضرورة يقضى بها النظام الانتاجي الحاضر لتقليل الاخطار التي يتعرض لها المنتجون وانتهاء حالة الحرب القائمة بين المنافسين وإيجاد التوازن بين الانتاج والاستهلاك. وقد تكون الكارتل عاملا خيرا أو شرا على العمال والمستهلكين

الفرع الرابع

الترست — Trust

§ ٢١٠ — تعريف: الترست هو اتفاق عدة منشآت أى مشروعات على

إقامة هيئة إدارية (١) تفتى فيها شخصيتها . لذلك يعتبر الترسـت صورة من صور اندماج الشركات فتتقـى ذواتها في شخصية الشركة الداخـلة . ويطلق الترسـت أحياناً على المنشآت الصناعية والتجارية الكبيرة التي تسيطر على فرع معين من الصناعة أو التجارة سواء أكان سبب هذه السيطرة اندماج عدة مصانع أو متاجر بعضها في بعض أم اتساع نطاق مصنع أو متجر واحد .

§ ٢١١ - في منشأ الترسـت : نشأت الترسـت في الولايات المتحدة وأنشئـ

أول ترسـت في سنة ١٨٨٢ « ترسـت البترول The Standard Oil Trust » ثم أنشئـ بعد ذلك ترسـت السكر وآخر للبترول وثالث للصلب .

وقبل أن ينفشأ ترسـت البترول في سنة ١٨٨٢ كانت تعالج صناعة البترول ستون شركة مستقلة أهمها شركة روكفلر ففكر أحد المحامين في الاستفادة من نظام الأمانة لجمع شتات هذه الشركات ووضعها تحت إدارة واحدة وإحكام الرابطة بينها بكيفية لا تمكن أية واحدة منها من الانفصال من الترسـت . ولتحقيق هذه الفكرة انشئت نقابة مالية أي هيئة أمانة تقسم من المساهمين في الشركات المزمع انضمامها إلى الترسـت أسهمهم مقابل إعطائهم شهادات Trust certificates مثبتة لايداعهم الأسهم . وهذه الشهادات تخولهم الحق في الاستيلاء على الأرباح ولكنها لا تعطيتهم الحقوق العادية للمساهمين كحق التصويت أي إبداء الآراء في الجمعيات العمومية وحق عزل المديرين والمصادقة على الميزانية . ويعتبر المساهمون أنهم تنازلوا عن هذه الحقوق لهيئة الأمانة التي تحوز كل الأسهم وتدير كل المنشآت المنضمة إلى الترسـت وتؤول إليها كل حقوقها عدا حق الاستيلاء على الأرباح ولهذا السبب أطلق عليها اسم « أمانة Trust وأمانة Trustees »

(١) Board of trustees ويسلم كل مصنع أو متجر يتدمج في الترسـت صكوكاً وكلة trustees مثلاً « الأمانة » ونظام الأمانة معروف في القانون الإنكليزي في مسائل القوامة والأفلاس ومراقبة حقوق حملة السندات في شركات المساهمة .

ولا مشاحة في أن هذا النظام يقضى على كل خلاف أو نزاع بين المشروعات المشتركة في الترسى فلا يبقى الا مشروع واحد وإدارة واحدة تباشرها هيئة الأمناء والغالب أن رجلا واحداً من بين الأمناء هو الذى يكون له نفوذ قوى بسبب جاهه وعبقريته وراثته فيدعن له بقية الأمناء ويمطونه مقادتهم مثل روكفلر ملك البترول وهيفايبر Havemeyer ملك السكر وكرنجى ملك الصلب .

وقد فطنت الولايات المتحدة الى ما فى نظام الترسى من الاعتداء الصارخ على حرية التجارة فأصدرت بعض الولايات قوانين عادية Statutes والبعض الآخر وضع نصوصاً فى الدستور Constitutional provisions لمحاربة «الاتفاقات المقيدة لحرية التجارة» (١) : وقد قصد المشرع بالذات مكافحة الترسى . ولم يدر بخلافه أن يقضى بىطلان الاتفاقات المحلية أو العامة التى يقصد بها تقييد الأتمان أو الاتجار لأن هذه الاتفاقات يعتبرها الأمر يكون من مستلزمات الحياة الاقتصادية الحاضرة ولو أن نصوص هذه القوانين تنطبق فى مجموعها على مثل هذه الاتفاقات (٢) ولم يكن لهذه القوانين الا تأثير ضئيل بسبب عنايتها بالشكل أكثر من عنايتها بالحقائق وقد استطاعت الترسى أن تغير شكلها لكى لا تسرى عليها هذه القوانين كذلك لم تنفذ هذه القوانين الا بالنسبة لعدد قليل من الترسى . ودلت تجربة الحكومة المركزية Federal government على أنه لا سبيل الى اداة المنشآت غير القانونية الا اذا قامت حكومات الولايات ببحث مستفيض عن تاريخ كل ترسى على افراد وتعرف طرقه ونظمه وهى مهمة لا تملك الحكومات الوسائل اللازمة للاضطلاع بها .

وأول قانون صدر لمحاربة الترسى هو قانون شيرمان - The Sherman Anti

Combination in restraint of trade (١)

R. T. Ely : Outlines of Economics. P. 258 (٢)

Trust Act of 1890 وقد صرح هذا القانون بأنه يعتبر كل تعاقد أو اتحاد Combination في صورة ترست أو أى شكل آخر وكل تأمر Conspiracy يقيد التعامل أو التجارة بين عدة ولايات أو بين دول أجنبية باطلا « وقضى القانون بمعاقبة الاحتكار والشروع فيه بالمعقوبات المقررة للمجنح . وأعطيت الحكومة حق اقامة الدعوى الجنائية على كل شخص ينضم الى ترست . لكن المحاكمات العديدة أفضت في أغلب الأحوال الى براءة المتهمين بسبب موقف المحلفين واعتبارهم أن تهمة « تقييد التجارة » هي من المعاني العامة الغامضة التي لا يتصور وقوعها . على أن الحكومة نجحت في حل الترسست المخالفة للقانون (١) . وعند ذلك عمد رجال الاعمال الى أساليب أخرى جديدة هروباً من خطر الحل وهو ما سنعالجه في البند الآتي :

§ ٢١٢ — في الأوضاع الجزيرية للترسست : عمد رجال الأعمال الى انشاء شركات مساهمة بطريق الاندماج أو بشراء معظم أسهم شركات معينة .

(١) طريقة الاندماج : تنحل شركات المساهمة التي كانت مشتركة في الترسست أو المزمع اشتراكها في انشاء ترست جديد وتؤسس بدلا عنها شركة جديدة تأخذ ما للشركات المنحلة من الحقوق وتحمل ما عليها من التعهدات . ويتكون المساهمون في الشركة الجديدة من مساهمي الشركات القديمة ويتسلمون أسهما في الشركة الجديدة بدل شهادات الايداع أو الاسهم القديمة وتقوم بإدارة الشركة الجديدة هيئة الامناء في الترسست القديم . وبهذه الكيفية تحوز الشركة الجديدة السلطة التي كانت لكل الشركات المنحلة وتتوحد ادارة الشركات في يد

(١) حكمت المحاكم الامريكانية بتفريم Standard Oil Company ٢٩ مليون دولاراً وبالحل . . .

واحدة بعد أن كانت كل شركة مستقلة في إدارة شئونها وقد اتبع هذه الطريقة ترست السكر والكحول .

(٢) شراء معظم الأسهم (١) : تستيق كل شركة من الشركات المنضمة الى الترس أو المزمع انضمامها اليه شخصيتها القانونية لكن كل شركة تفقد استقلالها الاقتصادي ولو أن كل واحدة منها تعتبر في الظاهر مستقلة . ويشترى أعضاء الترس معظم الاسهم في كل شركة . وبفضل حيازة الترس لمعظم الاسهم يهيمن على كل الشركات ويديرها ويعين مديرها وتسير على مقتضى ما يضعه الترس من الخطط وما يرمى اليه من المقاصد . وذلك لأن شركات المساهمة تخضع لقانون الاغلبية أي آراء معظم المساهمين في الجمعيات العمومية .

وقد اتبع هذه الطريقة ترست البنرول وترست الصلب .

§ — ٢١٣ في النظام المالي للترست : يتميز نظام الترس بالظاهرة والآتية : وهي أن رأس مال الترس لا يتناسب مع القيمة الحقيقية للشركات المندمجة فيه فقد يكون رأس مال الترس الممثل بالأسهم خمسة ملايين من الجنيهات في حين أن القيمة الحقيقية لموجودات الشركات المنضمة إلى الترس لا تزيد على مليون جنيه . وانتهاج الترس لطريقة المبالغة في تقويم موجودات الشركات المندمجة فيه تشابه طريقة اللبان الذي يضيف ماء الى ما يبيعه من اللبن ومن أجل ذلك سميت طريقة التمويه watering . ويررون ذلك بأن المنشآت المندمجة ترتفع قيمة موجوداتها بسبب اشتراكها في الترس الذي سينتج في الأسواق ويوفر عليها مبالغ كبيرة كما سيأتي بيان ذلك . ولا يخفى ما في هذه الطريقة من الخطر لانها تدفع الجمهور على الاكتتاب في أسهم تقدر قيمتها الحالية على أساس أرباح احتمالية مبالغ فيها .

§ ٢١٤ — فى الآثار المترتبة على الترسى : يعمل الترسى على تركيز

الصناعة ويترتب عليه نتائج بالنسبة للمنتجين المستقلين والعمال والمشتريين .

(١) تركيز المنشآت : لا يقتصر أثر الكارتل على التركيز التجارى للمنشآت

المشتركة فيه — كما هو الحال بالنسبة للكارتل ذى المكتب المركزى للبيع — بل

أنه يحدث تركيزاً فى الانتاج . لذلك يحقق الترسى كل مزايا التركيز التجارى

والصناعى وهى التوفير فى النفقات المترتبة على تقسيم العمل فيستطيع الترسى

أن يخصص كل مصنع لأصلح فرع من الصناعة يتفق مع مركزه الجغرافى ومعداته

واستعداد العمال . ويستطيع الترسى أن يوصل أبواب جزء من المصانع دون أن

يقلل كمية السلع المصنوعة . فقد استطاع ترسى السكر الأمريكان أن يخلق

اثنى عشر مصنعاً لتكرير السكر ولم يشغل الا ستة فقط . وتقليل عدد المصانع يفضى

بطبيعة الحال الى توفير فى أجور العمال والآلات وأجرة الاماكن والاضاءة

والتدفئة وأخيراً يحقق الترسى كل المزايا الناتجة من الانتاج الكبير .

(٢) المشهوره المستغلوه : عيب على الترسى بأنها شهرت حرباً على

المنتجين المستقلين بلا هوادة ولا مهادنة لارغامهم على الاندماج فى الترسى كالبيع

بمخسرة بصفة مؤقتة واستغواء المستخدمين فى المصانع المنافسة بربطيل أو نحوه ،

ورشوة عمال السكك الحديدية للحصول على المعلومات الخاصة بالمنافسين وبالجملة

لم تتخرج الترسى عن أزدل الوسائل للقضاء على المنافسين وقد وضعت حكومة

الولايات المتحدة عدة قوانين لتلافى شروط هذه المنافسة غير المشروعة .

(٣) العمال : اذا عمد الترسى الى ايجاد أبواب بعض المصانع فلا شك فى

أن العمال يصبحون عاطلين لتقديم معين معاشهم . وهذه نتيجة طبيعية لكل نظام

يقضى بتوفير القوة الانسانية . وقد يستفيد عمال المصانع الاخرى بارتفاع أجورهم

(٤) المسترود : نهجت بعض الترسس سبيل الاعتدال فلم تبالغ كثيراً في الائمان . ويمكن القول بوجه عام بأن الترسست عند ما يبدأ في العمل يكون ظهره موقراً برأس مال مبالغ فيه يجب أن يعطى ربحاً حتى لا يؤول الترسست إلى الفناء . ولا سبيل إلى الربح إلا باتباع إحدى طريقتين فاما أن يخفض الترسست نفقات الانتاج واما أن يرفع الائمان وقد يتبع الترسست الطريقتين سوياً

ولهذا السبب كان الترسست بغضاً دائماً إلى الرأي العام والسلطات العامة ورغماً عن القوانين العديدة التي صدرت لمحاربة الترسست فهو مازال قائماً في أمريكا

§ ٢١٥ - في الفرق بين الترسست والكارتل : نستطيع الآن أن نذكر

فوارق كثيرة بين الترسست والكارتل وهي (١) لا يعتبر الكارتل من المشروعات (٢) لا يقضى الكارتل على استقلال الاعضاء (٣) يحقق الترسست التركيز (٤) لا يستلزم الترسست الاحتكار . ولبيان ذلك نقول :

(١) الكارتل اتفاق أو عدة اتفاقات بين عدة منشآت . أما الترسست فهو مشروع يقطع النظر عن الشكل الذي يتخذه سواء أكان شركة مساهمة أم اذا كان حائزاً لمعظم أسهم الشركات التي يهيمن على ادارتها .

(٢) يحتفظ أعضاء الكارتل بملكية مشروعاتهم وباستقلالهم في ادارة شئونهم ولا يتنازلون إلا عن جزء من استقلالهم بالنسبة لمسائل معينة يحصل الاتفاق عليها سلفاً . أما بالنسبة للمشروعات التي يتكون منها الترسست فهي تفقد استقلالها كلية .

(٣) يحقق الترسست التركيز المالى والصناعى والتجارى أما الكارتل فلا يحقق إلا التركيز التجارى . ولهذا السبب يقضى الترسست إلى اقتصاد كبير في النفقات (٤) لا يقضى الترسست دائماً إلى الاحتكار بعكس الحال بالنسبة للكارتل وذلك لان الكارتل اتفاق بين المنتجين لتحقيق مقاصد معينة كمنع هبوط

الاسعار بتحديد الانتاج . فاذا بذل المنتجون غير المشتركين في الكارتل جهوداً لزيادة الانتاج وتخفيض الائمان استجلاً للزبن ضاعت الفائدة المرجوة من الكارتل . من أجل ذلك لا يقاء الكارتل بلا احتكار . أما الترسن فهو معتبر من المشروعات الكبيرة التي تستطيع البقاء بلا احتكار اعتماداً على الاقتصاد الناشء من التركيز المالى والتجارى والصناعى . واذا كانت بعض الترسنس التي أنشئت فى العهد الاول حاولت الاحتكار كما فعلت شركة البترول الا أن هناك عدة ترسنس لم تحاول البتة الاحتكار بل اكتفت بإنشاء شركة كبيرة للاستفادة من مزايا التركيز .

الكتاب الثانى

فى تداول الاموال

نظرية الأثمان

الباب الأول

الفصل الأول

فى السوق وعلاقات العرض والطلب وثمان السلعة

الفرع الأول - فى السوق

٢١٦§ - فى تعريف السوق : السوق هو المكان المعد لتقابل المشترين والبايعين للتبايع وتسلم السلع المباعة مقابل دفع ثمنها . ويقصد بالسوق فى علم الاقتصاد الجهة أو الإقليم الذى يتصل فيه البائعون والشراة بمطلق حريتهم للتعامل مع بعضهم البعض وتنتج فيه أثمان السلعة الواحدة نحو التساوى بسرعة ومهولة (١) . أو كما يقول جيفونس (٢) « كانت السوق فى الأصل عبارة عن مكان عمومى فى المدينة تعرض فيه العروض والسلع للبيع . لكن كلمة سوق استعملت بمعنى عام وأصبحت

(١) Cournot, Recherches sur les principes mathématiques de

la théorie des richesses ch IV نقل عن مارشال

Jevons, Theory of Political Economy ch IV. (٢)

تطلق على كل جماعة من الناس تربطهم رابطة الانحياز والتعامل بأية سلعة في نطاق واسع . وقد تشتمل المدينة الكبيرة على عدد من الأسواق بقدر عدد فروع التجارة المهمة . وقد تكون كل سوق متمركزة أو مبعثرة في عدة أحياء من المدينة أو عدة مقاطعات أو تشمل الدولة كلها . ومع ذلك فقد يتكون من كل ذلك سوق اذا أمكن بواسطة المواسم والاجتماعات وقوائم الأثمان المطبوعة والبريد أن يكون الجميع على اتصال « وتطلق أحيانا كلمة سوق على مجموع العرض والطلب في مكان التعامل فيقال بأن سوق سندات الدين الموحد كبيرة *Marché large* أى أنها موضع عرض وطلب عظيمين في البورصة .

وكما قربت السوق من السكك القوية اتجه ثمن السلعة الواحدة الى التماثل في جميع أنحاء السوق الواحدة . على أن السوق اذا كانت متسعة الأرجاء وجب ملاحظة نفقات نقل السلع الى مختلف الشراة . ويفترض أن يتحمل الشاري هذه النفقة الزائدة فوق الثمن .

§ ٢١٧ — في حدود السوق : يختلف مدى السوق من سوق الى أخرى . فقد تكون السوق محلية كسوق الأراضي أو أقليمية كسوق الخضروات أو دولية كسوق الحبوب والذهب . والسلع التي تكون لها أوسع سوق هي التي تتوافر فيها الشروط الآتية : (١) أن تكون مطلوبة في عدة دول (٢) أن تكون قابلة للتعيين (٣) أن تكون قابلة لتحمل النقل الطويل كالقطن والقمح والحديد وأن تقضى حاجات يشعر بها كل الناس في جميع الأصقاع . ويمكن تعيينها فتستطيع الناس بيعها وشراءها وهم على بعد من البضاعة ومن بعضهم البعض . والذين يسبب حجمها لا يمكن إلا أن يكون لها سوق محلية .

§ ٢١٨ — في خصائص الأسواق الحاضرة : تتميز الأسواق الحاضرة بما يأتي :

(١) في اتساع الاسواق : أصبح السوق بفضل تحسين وسائل النقل والمخابرة بالتليفون والتلغراف إقليمياً بعد أن كان محلياً، ودولياً بالنسبة لبعض الحاصلات وعالمياً بالنسبة لحاصلات أخرى كالقمح . فأسواق القطن في نيويورك ونيواورلينس وليفر بول متصلة اتصالاً وثيقاً حتى يمكن القول بأنها تكون سوقاً واحداً . وكذلك الحال بالنسبة لسوق القطن في اسكندرية وليفر بول . وتذيع بورصات الغلال بالتلغراف في أنحاء العالم أثمان القمح في كل جلسة فيحصل البيع أو الشراء بناء على هذه الأسعار مما يؤدي الى إتجاه الاسعار نحو التساوى .

(٢) في تزايد أهمية المضاربة . المضارب هو من يعمل على الاستفادة من فروق الاسعار في الزمان والمكان بفضل معارفه الخاصة والتنبؤات المبينة على حكم العقل . فقد يشتري قطناً في اسكندرية لأجل أن يبيعه في ليفر بول أو يشتري قمحاً في نيويورك لأجل أن يبيعه في مرسيليا أو يشتري قطناً في ديسمبر ليبيعه في يناير . والمضاربة بهذا المعنى متصلة اتصالاً وثيقاً بالتجارة . فكل تاجر يضارب لانه يتوقع جلب الربح من الفرق بين ثمن الشراء و ثمن البيع وكل صاحب مصنع يضارب لأنه يتوقع جلب الربح من الفرق بين تكاليف انتاج السلعة و ثمن بيعها . ولا تقتصر المضاربة على التاجر أو الصانع فالشخص الذي يشتري أوراقاً مالية أو أرضاً للبناء يضارب لأنه يؤمل أن ترتفع الأسعار . فكل منتج مضارب انما تختلف درجة المضاربة زيادة أو نقصاناً . لكن عامل المضاربة زاد في الوقت الحاضر عما كان عليه في الماضي واليك البيان :

يتحمل أصحاب الأعمال أخطاراً تربو على ما كانوا يتعرضون له في الماضي لانهم لم يكتفوا ببيع سلعتهم في الاسواق المحلية ولم يقتصروا على الانتاج بناء على طلب زبائن المعروفين لهم ولكنهم صاروا دائبين على التنبؤ بالمستقبل وعلى خلق رغبة

الشراء في نفوس الجماهير النائية عنهم . وقد تتغير العوامل التي يبنى عليها الحكم أثناء صناعة السلعة أو في الفترة بين الشراء بالجملة والبيع بالقطاع وقد يتغير ثمن المواد الأولية أو أنجرة النقل أو الرسوم الكمركية أو قيمة النقود الوطنية أو الأجنبية أو ثمن البضاعة نفسها فتزول الأرباح المتوقعة أو قد تتحول إلى خسارة أو تزداد زيادة غير متوقعة الحصول .

على أنه بفضل أسواق معينة تسمى البورصات يستطيع المنتجون أن يتحرزوا من هذه الأخطار التي يتحملها المضاربون الفنيون في البورصات .

(٣) التزامهم على الاسواق : كان التجار والصناع قديماً يقبعون في مكانهم مترقبين حضور عملائهم المحليين ولكن عندما حلت الصناعة الكبيرة محل الصناعة الصغيرة وأصبح الانتاج كبيراً أصبح لازماً على أصحاب الأعمال أن ينفذوا الطرق القديمة ويعمدوا إلى خطة إيجابية هجومية لغزو الأسواق . وبذلك ظهر في الوجود أمر جديد تقتضى معالجته مواهب نادرة وهو كيفية تصريف البضاعة ولم يعد صنع السلع له المقام الأول بل ييها أي الحصول على طلبات والعثور على مشترين لشراء السلع التي تصنع سلفاً . وبدلاً من انتظار مقدم الزبون بصبر المستسلم صار من المتعين السعى نحوه عدواً والأخذ بتلايبيه قوة واقتداراً بمختلف الأساليب التي ابتكرتها عقول رجال الأعمال .

قلنا إن الانتاج ليس بالأمر ذي البال بل البيع . ذلك أنه يجب أن تباع السلع لدفع فوائد رؤوس الأموال الموظفة ودفع أجور العمال وشراء الخامات وتجديد ما استهلك من المعدات والأدوات . ويجب أن تباع السلع في أي مكان وبأية وسيلة أي في الداخل أو في الخارج أو مباشرة إلى الجمهور أو بواسطة تجار آخرين وذلك لأنه من المستحيل أن يظل انتاج السلع مستمراً إذا لم تباع . ففي سنة ١٩٢٣ جمعت مصانع فورد ١٢ ٥٠٠ ٠٠٠ سيارة أي بمعدل ٤٠٠٠ سيارة في كل يوم من أيام

والعمل أو ثمان أو تسع سيارات في كل دقيقة من ساعات العمل . وكانت بعض المصانع الألمانية تصنع قبل الحرب ١٥٠٠٠٠ محرك كهربائي في السنة ومن السهل أن نذكر من هذه الأمثلة وكلها تبين مقدار الجهود التي يبذلها المنتجون لتصرف مبيعاتهم وجعل الناس على شرايها وتفضيلها على مبيعات المنتجين المنافسين . لذلك يؤكد الثقة أن تفوق مصنع على منافسيه لا يرجع إلى التفوق الفني في الإنتاج بل يرجع إلى التفوق التجاري أي فن الشراء والبيع ويقول كارنيجي بأنه لا يوجد مصنع أو متجر لا يبحث باستمرار على الكفاية التجارية ولكن ليس في الأسواق ما هو أندر من هذه السلعة .

٢١٩٤ - في دراسة الأسواق : إذا رغب تاجر أو صاحب مصنع في تنظيم بيع سلعة معينة في سوق معين وجب عليه أن يستجمع المعلومات الآتية - (١) يجب أن يحصل على المعلومات اللازمة لتعرف أماكن وجود عملاء في هذا السوق ومعلومات عن البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي يعيش فيها هؤلاء العملاء . ويتوقف عدد العملاء كثرة أو قلة على دراسة السكان وكثافتها وأذواقها وحالتها المالية والمنافسين . وقد تؤدي هذه الدراسة إلى تغيير السلعة شكلاً وموضوعاً لتتكون مواابقة لأذواق الجمهور . وقد أظهر الألمان براعة في هذا الميدان فتراهم لا يحاولون بيع نموذج معين بل انهم يراعون عادات ورغائب المستهلكين فيصنعون ما يلائمها . ويجب على البائع أن يعرف مبلغ استتباب الأمن في الجهة التي يريد تصريف بضاعته فيها وما إذا كان استيراد هذه البضاعة مباحاً وما هي رسوم الدخول الواجب دفعها وأجرة النقل وسعر الصرف ومبلغ الائتمان الذي يمنح عادة إلى المشترين ومبلغ ملاءتهم .

والمصادر التي يستقى منها هذه المعلومات تنقسم إلى نوعين (١) المصادر الرسمية (٢) المصادر غير الرسمية .

(١) في المصادر الرسمية : تبث الحكومات الى البلاد الأجنبية موظفين يقومون بصفة أصلية أو تبعية بتقديم المعلومات التجارية . والملئكة المصرية لها قناصل في البلاد الأجنبية يقومون بارسال تقارير دورية الى وزارة الخارجية المصرية تشمل على بيان الحالة الصناعية والتجارية والمالية للدولة التي يقيمون فيها كما أنهم يجيبون على الأسئلة التي توجه اليهم من مواطنيهم . وقد قررت الحكومة المصرية في سنة ١٩٢٨ انشاء وظائف ملحقين تجاريين في بعض المفوضيات المصرية .

ويمكن الحصول على ما يلزم من المعلومات من غرف التجارة . وتعنى بعض الحكومات باصدار مطبوعات دورية حاوية لشئ المعلومات المتعلقة بالصناعة والتجارة

(١) في المصادر غير الرسمية : يوجد في معظم البلدان مكاتب خاصة مختصة ببيع المعلومات التجارية . ولها فروع في معظم البلدان تحصل منها على معلومات قيمة عن الأسواق والسلم وملاءة البيوت التجارية ويخصص المكتب تذكرة fiches لكل محل تجارى في العالم تدون فيها حسابه في البنوك ومقدار أعماله على وجه التقريب ويسره . وقد أنشأت نقابة حري رليون مكتباً للاستعلامات . وفي ألمانيا يعد Export Bureau des Deutsche Export Bank المحال التجارية بكل المعلومات .

وتعنى بعض المحلات التجارية بإنشاء مكتب للاستعلامات ويقرأ موظفو هذا المكتب المطبوعات الاقتصادية في كل البلدان ويحفظون المقالات التي تهم محلهم فتقطع وتحفظ بطريقة منتظمة (١) بواسطة تذاكر fiche لكل مقاطعة ومدينة .

وقد سبقت انانيا بلدان العالم فاطية في دراسة الأسواق الأجنبية ولم ترض بالاموال الطائلة تنفق في هذا السبيل لتابعة هذه الدراسة بطريقة منتظمة ومستمرة تمهيداً لفرض الأسواق قري الالمان يعدون الخطط ويحسبون حساب كل صغيرة

وكبيرة كما يفعل ضباط أركان الحرب لكسب موقعه . وقد حنت حذوها في السنين الاخيرة اليابان .

§ ٢٢٠ — في وسائل غزو الاسواق : وأهمها الاعلان والغرض منه تعريف المستهلكين بالسلعة وحضهم على شرائها تفضيلاً لها على غيرها من السلع المتشابهة وقد أصبح الاعلان من مستلزمات التجارة لا مكان تعريف البضاعة بسبب منافسة السلع بعضها لبعض . وقد كان لاتساع الأسواق الحاضرة وبعد المسافة بين المنتجين والمستهلكين أن تعذر تلاقى العرض مع الطلب فكان لزاماً أن يسعف المنتجون بالاعلان الذي يمكنهم من ايصال العرض الى علم كل المشتري . والاعلان إما أن يكون عاماً وهو الذي يوجه الى الجماهير وخاصةً وهو الذي يوجه الى أشخاص معينين .

والنوع الاول يكون باغراء العملاء على الشراء بواسطة عرض السلع نفسها أمام أعينهم أو عرض عينات في واجهات المحلات أو في الاسواق أو المعارض الثابتة أو المتنقلة . والنوع الثاني يكون بتثبيت اسم مصنع أو اسم أو أوصاف سلعة في ذاكرة الجمهور بواسطة استدامة النشر في الصحف أو اللصق على الجدر أو القوائم المثبتة في الطرق أو بالانوار الساطعة .

وتكون الاعلانات الخاصة بواسطة النشرات والرسائل المطبوعة والعينات التي ترسل الى كل شخص يحتمل أن يشتري السلعة . وقد يبعث صاحب المصنع مندوباً يزور العملاء اغراء لهم على الشراء أو استبقاء سابق معاملاتهم . وقد يقيم بين ظهرائهم مندوباً غير متنقل . وهذه الوسائل فادحة التكاليف لكنها أنجع الوسائل وقد اتبعها الالمان حيث أعدوا جيشاً مدرباً من الاعوان والمندوبين انتشر في الآفاق واستطاع أن يؤدي خدمات قيمة الى التجارة الالمانية

في نفقات الاعلانية : تزيد نفقات الاعلان في النفقات العامة انما لا يترتب عليها حتماً ارتفاع نفقة انتاج أو ثمن بيع السلعة وذلك لأنه من المحتمل أن الاعلان

يؤدي إلى زيادة كمية البيوع فيستفيد المنتج من الاقتصاد الحاصل من الإنتاج الكبير. ويكون العبء الإضافي المترتب على الاعلان أقل من الاقتصاد في نفقات الإنتاج. وحتى إذا لم يتحقق هذا الغرض وزادت نفقات الإنتاج بسبب الاعلان فانخفاض الربح بسبب نفقات الاعلان قد يعوضه الربح الناشئ من كثرة البيوع فبدلاً من أن يبيع عشرة آلاف قطعة على أن يربح ثلاثة قروش في كل واحدة فمن مصلحته أن يبيع عشرين ألف قطعة بالثمن السالف الذكر على أن يربح قرشين في كل واحدة. لكن هذه الحالة لا يمكن تحقيقها بالنسبة للنتج المحلي لأنه إذا اضطر أن يتحمل مصاريف اعلان لأجل أن يبيع بضاعته فز ياد مصاريف الإنتاج المحلية تظهر في ثمن السلعة الذي يتجه نحو التساوي مع مصاريف الإنتاج.

وإذا كانت فوائد الاعلان كبيرة بالنسبة للمنتجين إلا أنها قد تكون أحياناً مضاللة بالنسبة للمستهلكين الذين لا يجدون الصفات المعلن عنها في السلعة. على أن المستهلكين لا يلبثون أن يدركوا خطأهم.

في بعض الوسائل التي تساعد المنتجين على بيع سلعهم : تلجأ بعض الدول أحياناً إلى بعض وسائل تشريعية تسهلاً لتصرف سلعها وطنية كتعريم استيراد السلع المماثلة لها أو فرض رسوم دخول باهظة تجعل الصناعة الوطنية في مأمن من المنافسة.

وقد تعمل الدولة على تشجيع الصادرات فتمنح مساعدة للمصدريين. وقد تمنح هذه المساعدة نقابة كافتك نقابة الفحم في ألمانيا حيث منحت عدة ماركات من كل طن يصدّر إلى الخارج الخو يتلقى المصدرون في ألمانيا مساعدة في صورة أجرة نقل مخفضة في السكك الحديدية والقنوات بالنسبة للسلع المصدرة إلى الخارج وفي الدائم تشارك تراقب الدولة بعض السلع فتعطى الحق لبعض المنتجين في أن يضعوا علامة على سلعهم ليحمي دليلاً رسمياً على جودة السلعة ومصدرها. وقد

عهدت الحكومة المصرية الى هذه الطريقة بالنسبة للسيجار. وقد تدخلت الدولة في التجارة الخارجية تشجيعا للصناعات فبرم اتفاقات ومعاهدات تجارية مع مستعمراتها المشغولة بحمايتها .

الفرع الثاني

في تأثير الثمن في عرض وطلب السلعة

§ ٢٢٩ — في تقدير ثمن المشتري : اذا رغب شخص في شراء سلعة فهو يزن مقدار رغبته بمقدار التضحية التي يجب أن يبذلها للحصول على هذه السلعة . وتقدر هذه التضحية بثمن السلعة وجملة المشتري المالية ومقدار السلع الاخرى التي يستطيع الحصول عليها بالثمن الذي يطلبه البائع .

لذلك تختلف تقديرات المشتري لكل سلعة . فقد يرغب شخص في شراء رطلين من اللحم اذا كان ثمن الرطل خمسة قروش لكنه لا يشتري سوى رطلا اذا كان ثمنه سبعة قروش وقد يستعيز عن اللحم بشيء آخر إذا تجاوز الثمن هذا الحد على أن هناك أشخاصا أغنياء يستيرون على استهلاك اللحم والغايتها ما بلغ .

ويمكننا أن نتمثل مجموع المشتريين لسلعة معينة بأنه عبارة عن أهرام فالطبقة الاولى منه تمثل جمهرة المشتريين الذين بسبب رقة مواردهم وقلة دخولهم لا يقبلون أن يدفعوا للحصول على السلعة إلا ثمننا قليلا . والطبقة الثانية تمثل طائفة المشتريين الذين يقبلون أن يدفعوا ثمننا أعلى للحصول على هذه السلعة وهكذا دواليك أي أن كل المشتري يقسمون إلى طبقات على حسب تقديراتهم المتصاعدة للسلعة . وتقديرات هؤلاء المشتريين تتوقف على مبلغ رغبته من الضعف أو القوة ووفرة أو قلة مواردهم المالية .

وكما ارتفع ثمن السلعة اختلفت طبقات المشتريين الدنيا من السوق . كما يفتق

الاجزاء السفلى من الجزائر وقت فيضان النيل . وذلك لانهم يعدلون عن الشراء بحسب ارتفاع ثمن السلعة حسب تقديراتهم مع أنهم أكثر المشتريين عدداً . فاذا تنابعت زيادة الثمن عدلت عن الشراء طبقات أخرى من المشتريين وأخيراً اذا استمرت هذه الزيادة وقف الطلب وبطل التعامل بهذه السلعة .

أما إذا هبط الثمن فجلى الطلب كما يتجلى سطح الجزيرة إذا انحسر عنها الماء وعظم الطلب كلما انكشفت الطبقات الدنيا من المشتريين .

§ ٢٢٢ في أنه طلب السلعة يتوقف على ثمنها وعلى متوسط أثمان السلع الأخرى : يتبين مما تقدم أن طلب السلعة يتوقف على ثمنها وعلى متوسط أثمان السلع الأخرى . فما لا نزاع فيه أن ثمن البترول الآن قد يبدو باهظاً إذا قارناه بثمنه قبل الحرب العظمى وأنه لو كان بهذا القدر قبل الحرب لامتنع الشراء على كثير من المشتريين ولـكان الطلب أقل مما هو الآن حيث تضاعف متوسط الأثمان . لذلك لا يمكن تعريف طلب سلعة إلا بالنسبة لثمن معين وبالنسبة لقوة شراء نقود معينة .

§ ٢٢٣ — في تعريف الطاب : طلب سلعة بثمن معين هو مقدار ما يقبل أن يشتره الناس منها بهذا الثمن في زمن معين مع ملاحظة متوسط الأثمان في هذا الزمن بفرض أن يكون المشترون قادرين على دفع ثمن السلعة التي يرغبون في الحصول عليها .

§ ٢٢٤ — في تعريف العرض : عرض سلعة بثمن معين هو مقدار ما يقبل البائعون أن يبيعوه بهذا الثمن في زمن معين مع ملاحظة متوسط الأثمان في هذا الزمن .

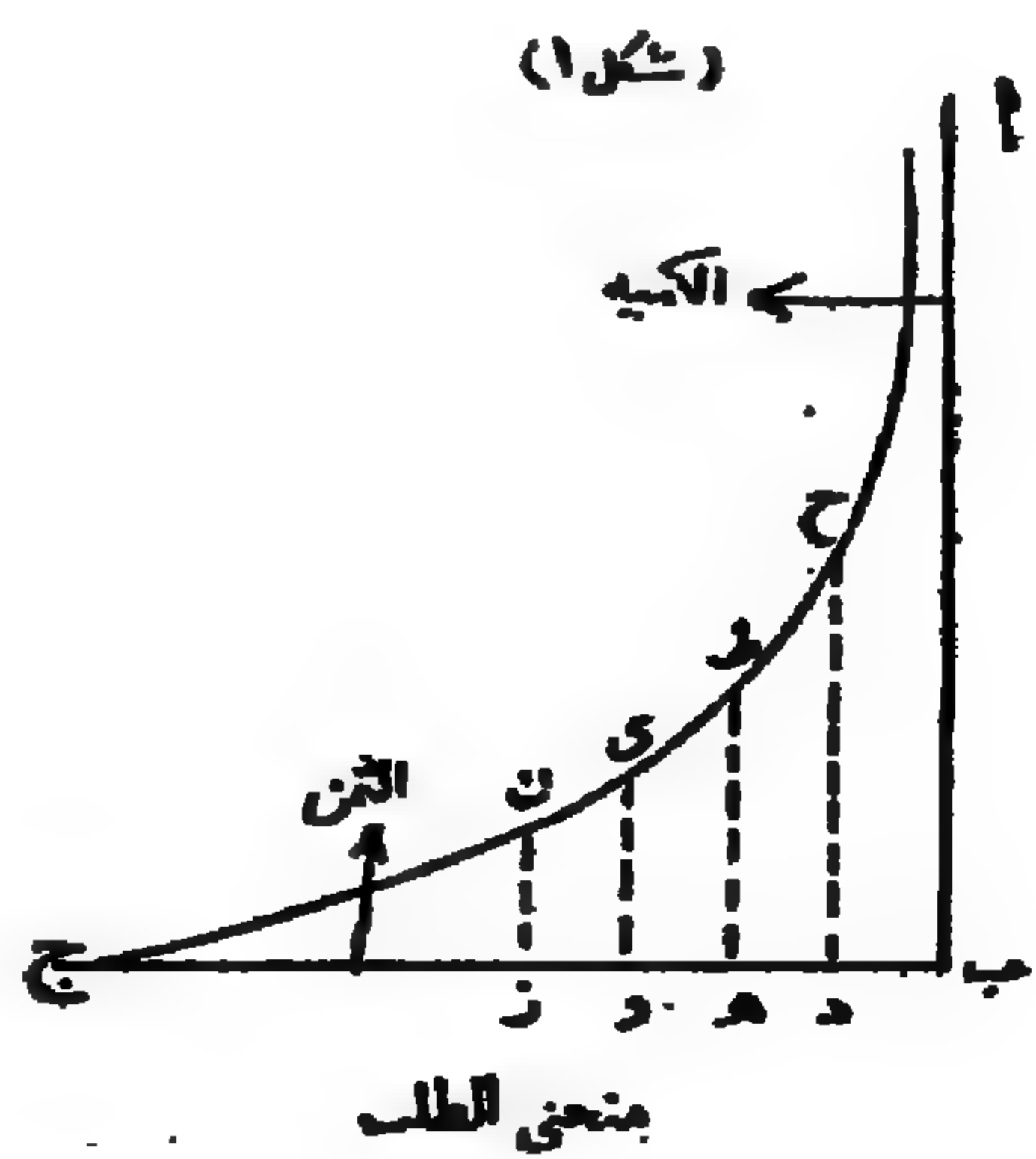
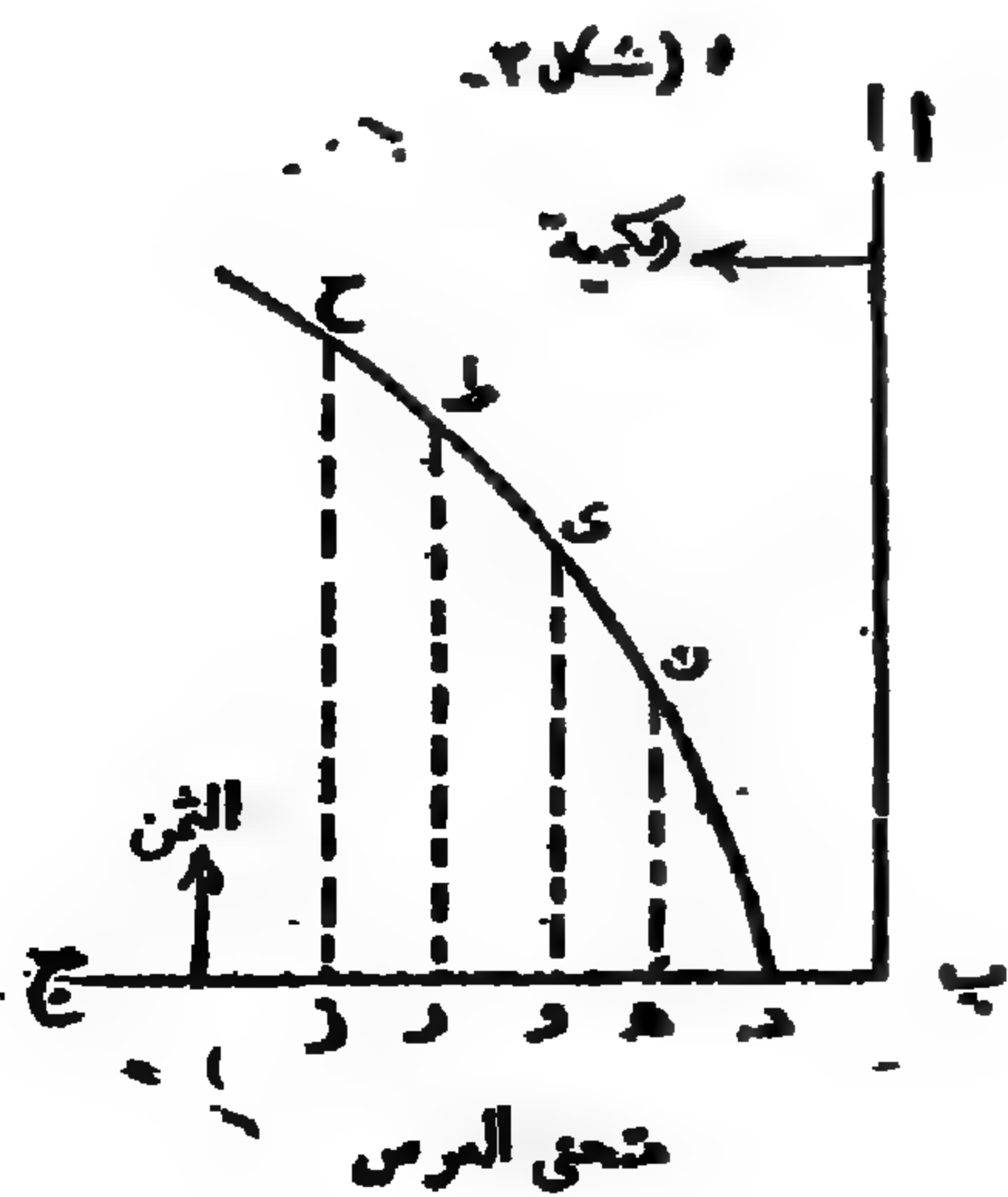
§ ٢٢٥ — في تعريف البائعين : اذا رغب شخص في بيع سلعة فهو يقدر ثمنها معتمداً على نفقات الانتاج . فيقدر أنها كلفته كذا قرشاً وأنه يخسر اذا باعها باقل من ثمن معين . ولا يكتفى بذلك التقدير بل يقدر أن كل الاشياء ارتفع ثمنها وأنه لا يستطيع أن يمتنع بالثمن الذي كان يتقاضاه قديماً . على أنه من جهة أخرى قد لا يكون في حاجة قصوى إلى نقود ولنفرض أن لديه قمحاً فهو يبيع كل قمحه

إذا كان ثمن الاردب ١٥٠ قرشا . ولا يبيع شيئا اذا كان الثمن مائة قرش لكن بقية البائعين قد يكونون أقل تشددا ويقبلون بيع الاردب بمائة قرش إما لانهم في حاجة الى نقود أو لان نفقة اتاجهم قليلة وتوافرت لهم ظروف حسنة أو لانهم يتوقعون هبوطا في الأثمان .

لذلك يتكون مجموع البائعين من جماعات مختلفة يمكن ترتيبهم حسب درجات مطالبهم متى عرفنا الثمن الأدنى الذي لا يقبلون البيع بما دونه ويمكن اعتبار مجموع البائعين بأنه عبارة عن اهرام تتكون طبقاته من جماعات البائعين . فالطبقة الاولى تمثل البائعين الذين يكون ثمنهم الأدنى مائة قرش . والطبقة الثانية تتكون من البائعين الذين يكتفون بمبلغ ٩٨ قرشا الخ . وتتكون قمة هذا الاهرام من البائعين الذين اشتدت حاجتهم الى النقود فهم يبيعون سلعهم بثمن بخس

§ ٢٢٦ - في معنى العرض ومعنى الطلب : يتبين مما تقدم أننا اذا

عرفنا تقديرات البائعين والمشتريين لسلعة معينة في السوق في زمن معين أمكننا بالنسبة لكل ثمن أن نتعرف الكمية التي تطلب وتعرض من السلعة . وبفضل هذه البيانات نستطيع أن نضع رمما بيانياً هندسياً للعرض والطلب بالكيفية الآتية : -



ولنشرع الآن في تفسير هذه الاشكال .

(١) معنى الطلب : يتكون منحنى الطلب من الخط الأفقى ب ج وهو

يمثل مختلف الأثمان لسلعة واحدة فمثلاً ب د يمثل الثمن باعتباره عشرة قروش ثم ب ه يمثل الثمن باعتباره عشرين قرشاً ثم ب وباعتبار الثمن ثلاثين قرشاً الخ . ومن خط رأسى ا ب يمثل الكمية . وتمثل الخطوط الرأسية ح د ، ط ه ، ي و ، ك زه مقدار السلعة التى تطلب بالثمن المقابل لها على الخط الأفقى ب ج . ويتكون من نهاية هذه الخطوط (ح ط ي ك) منحنى الطلب

(٢) معنى العرض : يتكون منحنى العرض من خط أفقى ب ج (شكل ٢)

يمثل الثمن وخط رأسى يمثل الكمية . وتقام خطوط عمودية على ب ح تمثل الكمية التى تعرض إذا كان الثمن ب ه ، أوب و ، الخ . وعلى ذلك يكون منحنى العرض ذلك ي ط ح .

§ ٢٢٧ - في مرونة الطلب والعرض : يوصف طلب السلعة بالمرونة إذا

كان سريع التأثير بفعل الثمن أى إذا عظم الطلب بسرعة لأقل هبوط فى الثمن أو إذا قل الطلب لأقل ارتفاع يحدث فى الثمن .

وكذلك الحال بالنسبة للعرض . فيعتبر عرض السلعة مرناً إذا كثر العرض لأقل ارتفاع فى الثمن أو إذا قل العرض لأقل هبوط فى الثمن .

والسلعة التى تقضى حاجات أساسية كملح الطعام والخبز وأدوات الترف التى لا يقتنىها إلا الأغنياء قليلة المرونة . وعلى النقيض من ذلك الأشياء التى لا تبلغ درجة الترفه كالأقشة الجميدة والأشياء التى تصلح للاستعمال فى أغراض مختلفة كالماء والكهرباء عظيمة المرونة . وبالجملة تتوقف مرونة طلب السلعة على عادات المستهلكين وعلى مقاديرهم المالية .

ويكون عرض السلعة مرناً إذا كان الموجود منها عظيماً حتى إذا ما ارتفع ثمنها

غرت الاسواق أو اذا كانت السلعة من النوع الذى يسهل صنعها دون زيادة في نفقة الانتاج . أما اذا كان الموجود من السلعة قليلا لا يكفي للطلب أو اذا كان من الضروري انقضاء زمن طويل للحصول على السلعة من طريق الزراعة أو الصناعة فلا يعتبر الطلب مرتنا .

وتغير الثمن يؤثر في طلب كل نوع من هذه السلع بكيفية مختلفة . فاذا ارتفع ثمن سلعة من السلع التي ليست من الضروريات والتي لا تبلغ مرتبة الترفه فلا يشتريها الفقراء ويبقى طلب الطبقة الوسطى بلا تغيير مدة طويلة ولكنه لا يقل اذا استمر الثمن في الارتفاع . ثم ينعدم الطلب بتاتا اذا ارتفع الثمن ارتفاعا فاحشا ويقتصر على طبقة الأغنياء .

الفرع الثالث

في تأثير العرض والطلب في الثمن

§ ٢٢٨ - في معنى تغير العرض أو الطلب : عالجنا في الفرع السابق تأثير تغير الثمن في العرض والطلب . وسنحاول في هذا الفرع أن نعالج تأثير تغير العرض أو الطلب أو الاثنين في الثمن . وقبل أن نبحث في الدراسة قول . بأن العرض أو الطلب قد يزيده أو ينقص . فزيادة الطلب معناها أن المشتريين يقبلون أن يشتروا بأي ثمن للسلعة أكثر من ذي قبل (انظر ش ١) . ونقصان الطلب معناه قلة الكمية المطلوبة بأي ثمن . كذلك يزداد عرض السلعة أو يقل اذا زادت أو قلت الكمية المعروضة بأي ثمن .

§ ٢٢٩ - في أسباب تغيرات الطلب : قد تكون تغيرات الطلب مؤقتة أو مؤبدة نوعا ما حسب طبيعة الأسباب التي أفضت الى هذه التغيرات

(١) **تغييرات الطلب المؤقتة :** وهي ترجع الى ميل النفوس الى الاشياء الطريفة أو الى اقبال الناس فجأة على شيء بتأثير الاعلانات والنشرات الخلابية أو الى احتشاد عدد غير من المستهلكين في مكان لمناسبة مؤتمر أو معرض أو لتبديل الهواء أو للاستشفاء بالمياه المعدنية أو حادث عرضي كحرب . ففي أثناء الحرب العظمى عظم الطلب في أوروبا على اللحوم والمستحضرات الكيماوية والدخان والتبيد والسكر والشاي بدرجة غير مألوفة .

(٢) **تغييرات الطلب المؤبدة :** وهي ترجع الى أسباب غير فجائية تظل باقية مدة طويلة . وهذه الأسباب قد تؤثر في مدى السوق أو في الموارد المالية للمشتريين أو كيفية استعمالهم لها . كما لو فتحت أسواق جديدة في بلاد أجنبية أو اذا قفلت أسواق قديمة في وجه سلعة بسبب ضرائب جمركية وقد توصل هذه الاسواق بتاتا كما فعلت الولايات المتحدة بالنسبة للمشروبات الروحية حيث حرمت استيرادها . (وقد زال الآن هذا الحظر بصفة جزئية) وقد تنشأ صناعات في بلد وتنتفع ببعض حاصلاتها التي لم يسبق لها الانتفاع بها وقد تحمل سلعة محل أخرى . كذلك قد يقل عدد السكان بسبب حرب أو مرض وبائي وقد يزيد دخل طبقات العمال بسبب زيادة أجورهم وأخيراً قد تتغير عادات المستهلكين ويعتمدون الى توزيع نفقاتهم بكيفية جديدة .

§ ٢٣٠ — في أسباب تغييرات العرض : تطرأ على العرض تغييرات وقتية ومؤبدة

(١) **تغييرات العرض المؤقتة :** يتوقف عرض الحاصلات الزراعية على الأحوال الجوية والطبيعية . وقبل أن تتحسن طرق المواصلات الدولية كان يقضى على سكان بعض الأصقاع بالجوع والمسغبة اذا أصاب أرضها الجندب فلم تنتج ما يكفي حاجة أهلها ، وتزويد السوق بالأشماك يتوقف على حالة البحر . وعرض الحاصلات الصناعية يتوقف على سلوك العمال فاذا أضر بواشل العرض

(٢) في تغييرات العرض المؤثرة : قد تصاب مصادر الانتاج بعلل مستعصية يقتضى علاجها مروز زمن طويل . فقد أصبحت الآفات التي تصيب القطن من العلل التي لم يوفق العلم بعد الى استئصالها واندثرت في مصر صناعات وحاصلات زراعية كانت قديماً يانعة . واجتاحت الجيوش الالمانية بعض المقاطعات الفرنسية في الحرب العظمى وخربت المصانع ونهبتها وأغرقت المناجم وأفسدت الأراضي وأصبحت لا تصلح للزراعة وفقدت فرنسا مليوناً ونصفاً من زهرة شبابها مما أدى الى ضعف الانتاج عن ذي قبل . ومن جهة أخرى فان التحسينات الفنية في طرق الصناعة وتحسين طرق المواصلات والنظم الجركية ونظام الضرائب تحدث تغييرات هامة ودائمة في عرض السلع .

§ ٢٣١ — فيما يترتب على تغييرات العرض أو الطلب : القاعدة أنه اذا زاد الطلب أو اذا قل العرض — بفرض بقاء كل شيء على ما هو عليه — ارتفع ثمن السلعة . وعلى النقيض من ذلك إذا قل الطلب أو إذا زاد العرض هبط ثمنها . ولا يصح اقتراض بقاء كل شيء على ما هو عليه إلا إذا اعتبرنا فقط فترة قصيرة من الزمن فاذا طالت هذه الفترة فالتغير الذي يطرأ على الثمن يؤثر في بقية العوامل الأخرى التي تتغير بدورها . فاذا ارتفع الثمن بسبب كثرة الطلب فهذا الارتفاع من شأنه أن يزيد العرض . وزيادة العرض التي قد تتلاحق أو تتباطأ في الظهور وتقتضى نفقة تقل أو تكثر حسب ظروف الانتاج تؤثر بدورها في الثمن .

ولكن كيف يتحقق التوازن بين هذه القوى تلقاء هذه المؤثرات المتقابلة التي تؤثر في بعضها بعضاً ؟ سنحاول الاجابة على هذا السؤال في الفصل الآتي . على أنه يجمل بنا أن نلفت النظر منذ الآن الى أهمية « الزمن » وسنعالج على التعاقب تكوين الثمن في الفترات القصيرة والمتوسطة والطويلة . فاذا كانت الفترة قصيرة فليس هناك متسع من الزمن لتغير الثمن بفعل العرض والطلب وعلى ذلك يتكون

الثمن بتأثير حالتهما للوقتية . وإذا كانت الفترة متوسطة . يتغير العرض والطلب بفعل الثمن وقد يتغيران بتأثير أسباب عارضية . وأخيراً إذا امتد بصرنا إلى الفترات الطويلة فلا نغنى إلا بالأسباب المستديمة أما الأسباب الوقتية فلا يلتفت إليها بسبب زوالها .

الفصل الثاني

في تكوين الأثمان في حالة المنافسة الحرة

§ ٢٣٢ - في ارتباط الأثمان : إن أثمان كل السلع وكل المنافع مرتبطة بعضها ببعض . فثمن القطن مرتبط بأثمان كل الأشياء والخدمات التي انتفع بها المزارع كالأسمدة والأيدي العاملة والآلات وهي التي تتكون منها عناصر نفقة إنتاج القطن كذلك ثمن القطن مرتبط بثمن كل الأشياء التي تصنع منه كالمنسوجات والزيت الذي يستخرج من البذرة وإطارات السيارات ومرتبطة من جهة أخرى بأثمان الأشياء التي قد تحل محله في الاستعمال عند اللزوم كالكتان والتيل والصوف والحريير الصناعي . وبالجملية يرتبط ثمن القطن بأثمان كل الأشياء التي تباع وتشترى فإذا اتفق بائع ومشتري على أن يكون ثمن ثوب القطن مائتي قرش فكل واحد منهما يحسب مقدار ما يشتريه من الأشياء الأخرى بهذا الثمن في الوقت الذي تمت فيه الصفقة (لحم ، قمح ، مسلي ، ملابس الخ) أي أنها يقدران قيمة النقود أو قدرتها الشرائية حسب مستوى الأثمان . وقد يبدو هذا الثمن طائشاً إذا قيس بأثمان سنة ١٩١٤ . لكنه يبدو معقولاً في الآونة الحاضرة بسبب غلاء كل الأشياء . ومقارنة أثمان الأشياء والخدمات بعضها ببعض هي التي يعتمد عليها المنتجون في توجيه نشاطهم الاقتصادي إلى صناعة دون أخرى وهي التي يسترشد بها المستهلكون في اختيار الأشياء التي يشترونها .

في تعذر نظرية الأثمان وفرضية الاتجاه إلى الفروضهم : يتبين مما تقدم
حبلغ ما تنطوي عليه نظرية الأثمان من التعقد فكمية وثن السلفة المحتمل بيعها
وثن الخدمات كل هذه أمور يتعذر تقديرها بالأرقام بدقة . ومن أجل ذلك يلجأ
الاقتصاديون إلى طريقة الفروض . فيفرضون أن كل الكميات معلومة عدا واحدة
ويعتبرون بعد ذلك في كيفية استخراج هذا المجهول . ثم يتدرجون منه إلى الحقيقة
وذلك بأن يبدأوا بافتراض (١) أن المنافسة متحققة تماما بين البائعين كما أنها متحققة
بين المشترين في الأسواق (٢) وأن قيمة النقود غير متغيرة .

(١) واقتراض تحقق المنافسة في السوق يقتضي توافر ثلاثة شروط وهي :
(أ) يجب أن يكون في مقدور البائعين والمشتريين المساومة في الثمن بحرية تامة
(ب) يجب أن لا يكون هناك اتفاق سابق بين البائعين أو المشتريين على أن لا يبيع
الفريق الأول بأقل من ثمن معين أو على أن لا يشتري الفريق الثاني بأكثر من ثمن
معين (ج) يجب أن تتوافر أثناء انعقاد السوق سبل الاذاعة والنشر التي تمكن
البائعين والمشتريين في كل لحظة من تعرف كمية السلع المعروضة والكمية المطلوبة
والأمان التي تعرض وتطلب بها هذه الكميات حتى يستطيع كل فريق أن يستفيد
جدا الاستفادة من كل أحوال السوق .

(٢) أما فيما يختص بافتراض ثبات قيمة النقود فيجب أن لا يغرب عن البال أن
ثمن السلعة هو عبارة عن بيان قيمتها التبادلية بالنسبة إلى النقود . وهذه القيمة
يعبر عنها بكمية النقود التي يجب إنشاؤها لشراء هذه السلعة . لكن كمية النقود المطلوبة
قد تتغير أما لتغير عرض أو طلب هذه السلعة مع بقاء أمان السلع الأخرى بدون
تغير وأما لتغير أمان السلع بسبب تغير قيمة النقود وأما لتغير العرض والطلب
وقيمة النقود معا .

والبائعون والمشترون يزنون قيمة السلعة بواسطة النقود ، فإذا سلوت كمية السلع

في زمن معين عشرة قروش وفي زمن آخر ثلاثين قرشا فانا نتعامل عن السبب الذي من أجله لا تكفي العشرة قروش في الزمن الثاني لشراء كمية القمح وهل يرجع ذلك الى كمية القمح أو إلى قوة النقود في الشراء ؟ هذه مسألة مجهولة أسبابها . من أجل ذلك يجب أن ندرس : (١) الأسباب التي تفضي إلى تغيير ثمن القمح مع بقاء بقية الأمان كما هي : (٢) الأسباب التي تغير قوة شراء النقود وتعين الحركة العامة للأمان . ففي الحالة الأولى نفرض أن وزن السلعة يحصل بموازين غير متغيرة وفي الحالة الثانية نبحث عن سبب خفة أو ثقل الموازين المستعملة لوزن القيم . وسنفرض في الفرعين التاليين أن قيمة النقود أو قوتها الشرائية المترتبة عليها غير متغيرة .

الفرع الأول

في تكوين ثمن السلع المؤقت

§ ٢٣٣ — في التوازن البسيط للعرض والطلب : لاجل أن ندرك الحالة التي يتوازن فيها العرض والطلب نأتي بالمثال الآتي في إحدى حلقات القطن : — لنفرض أن كل القطن من نوع واحد وأن الثمن الذي يرغب أن يبيع به كل فلاح يتحدد بمبلغ رغبته في الحصول على نقود وبتقديره لاحوال السوق الحالية والمستقبلية فبعض الأمان لا يغري أي بائع للبيع والبعض الآخر يتقبله كل بائع . وقد توجد أمان أخرى يقبلها البائعون اذا كان الشراء بالجملة أو بالقطاعي . فكل شخص يجتهد في تفهم حالة السوق ويتصرف في شئونه تبعاً لهذه الحالة . فإذا فرضنا أن بعض البائعين الذين لا يتجاوز مقدار ما لديهم من القطن ٦٠٠ قنطار يرغبون في البيع بمبلغ ٣٥ ريالاً لكل قنطار . وبعض البائعين الذين يحوزون

مائة قنطار يرغبون البيع بمبلغ ٣٦ ريالاً والحائزون لثلاثمائة قنطار يرغبون في البيع بمبلغ ٣٧ ريالاً ولنفرض أنه إذا كان الثمن ٣٧ ريالاً فهناك من يقبل شراء ٦٠٠ قنطار في حين أنه يوجد مائة قنطار يمكن بيعها بمبلغ ٣٦ ريالاً و ٢٠٠ قنطار أخرى بمبلغ ٣٥ ريالاً

ولنلخص ماتقدم في الجدول الآتي :

الثمن مقدار ما يرغب بيعه (العرض) مقدار ما يرغب شراؤه (الطلب)

٣٧ ريالاً	١٠٠٠ قنطار	٦٠٠ قنطار
» ٣٦	» ٧٠٠	» ٧٠٠
» ٣٥	» ٦٠٠	» ٩٠٠

ولا شك في أن ٣٦ ريالاً هو الثمن الذي يتحقق به توازن العرض والطلب كما سيتبين ذلك فيما يلي :

§ ٢٣٤ — قوانين تكويمه الثمنه يتكون الثمن طبقاً للقواعد الآتية : —

(١) كل السلع التي من نوع واحد تباع بثمان واحد في سوق واحدة وفي لحظة واحدة .

(٢) يتحدد هذا الثمن الواحد بحيث أن الكمية المطلوبة بهذا الثمن تساوى الكمية المعروضة بهذا الثمن .

(٣) هذا الثمن هو الذي يمكن بواسطته بيع وشراء أكبر كمية من السلعة ولأجل التدليل على ما تقدم يجب أن لا تنسى أن أسرع الناس الى البيع — وهم الذين يقنعون بأقل ثمن — يودون من صميم قلوبهم أن تتاح لهم فرصة البيع بأعلى ثمن . وكذلك المشترون الذين يدفعون عند الضرورة أعلى ثمن يودون لو استطاعوا أن يشتروا بأقل ثمن .

فاذا رغب البائعون في البيع بمبلغ ٣٥ ريالاً هرع اليهم المشترون من كل

صوب للشراب بهذا الثمن . ولكنهم لا يستطيعون شراء كل ما يلزمهم بهذا الثمن لأن الكمية المعروضة ٦٠٠ قنطار والمقدار المطلوب ٩٠٠ . وبسبب تنافس المشترين يرتفع الثمن الى $\frac{35}{4}$ ريالاً . فإذا فرضنا أن الكمية المعروضة بهذا الثمن ٦٥٠ قنطار والكمية المطلوبة ٨٠٠ قنطار فلا يمكن أن يكون الثمن $\frac{35}{4}$ ريالاً بسبب تنافس المشترين . ولكن عند ما يكون الثمن ٣٦ ريالاً لا تتساوى الكمية المطلوبة والكمية المعروضة . وهذا الثمن الذي يتساوى عنده العرض والطلب يسمى « الثمن الوحيد » . ولا يمكن أن يتجاوز ٣٦ ريالاً والا ل زاد العرض على الطلب وبسبب تنافس البائعين يهبط الثمن الى ٣٦ ريالاً . وليس الغرض من هذا التدليل القول بأن الكمية المباعة تساوى الكمية المشتراة ولكننا نقصد بيان كيفية تحديد الثمن الوحيد وظهوره من بين التقديرات المختلفة للمتبادلين .

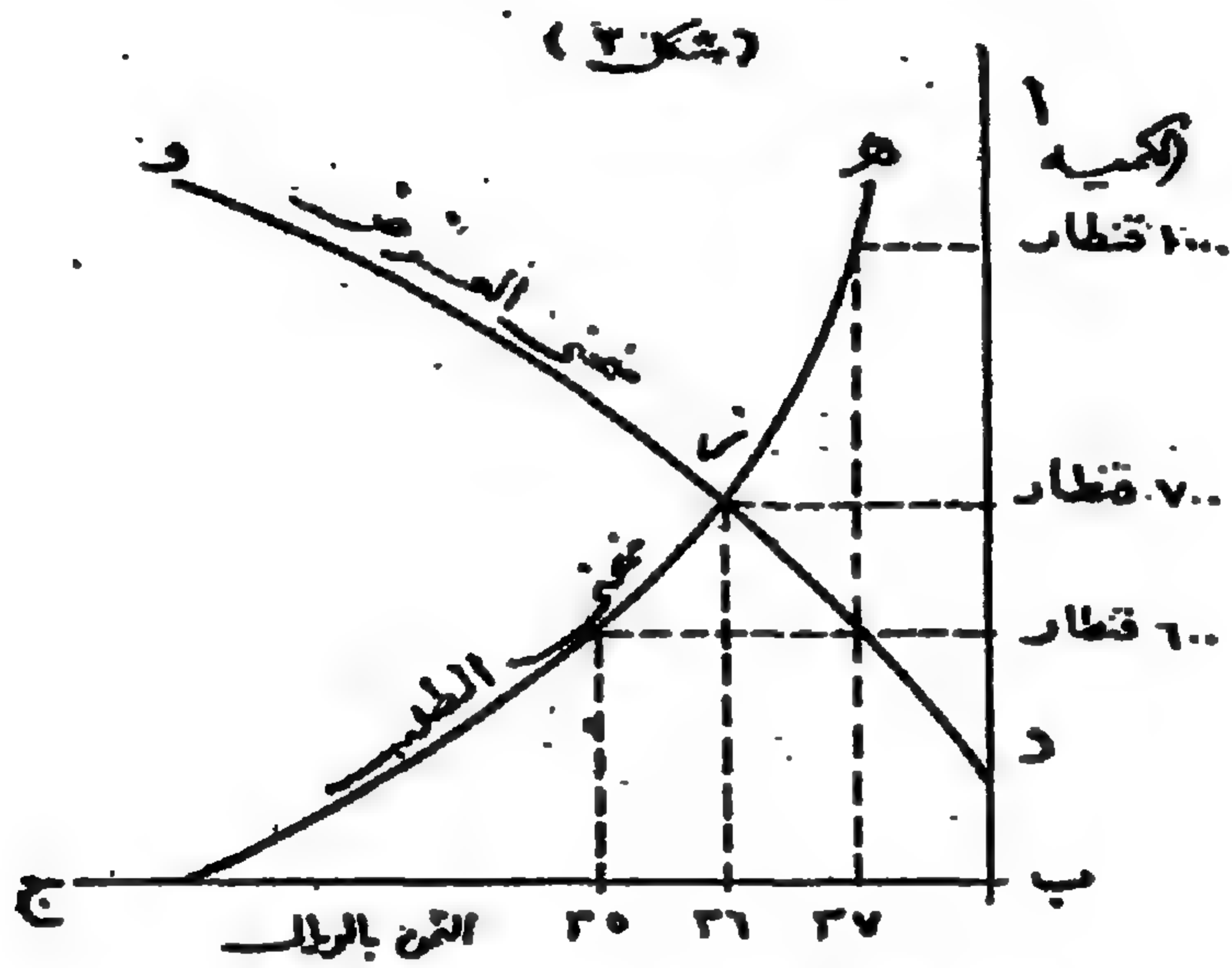
§ ٢٣٥ — العرض الحدى والطلب الحدى : العرض الحدى هو الذى يحصل عند ما يصل الثمن الى أعلى حد يرغب المشترون فى دفعه للحصول على السلعة والطلب الحدى هو الذى يحصل عند ما يحصل الثمن الى أوطى حد يقبله البائعون لبيع السلعة . فى المثل المتقدم (بند ٢٣٣) يتحقق العرض الحدى والطلب الحدى عند ما يكون الثمن ٣٢ ريالاً .

وإذا حصل العرض الحدى بمعرفة بائع واحد والطلب الحدى بمعرفة مشتر واحد فهذا المشتري وذلك البائع يسميان المتعاملان الحديان وهما عبارة عن أقل البائعين رغبة فى البيع من بين البائعين الذين يبيعون سلعهم فعلاً وأقل المشترين الذين يشترون حقيقة . ورغبات « المتعاملان الحديان » هى التى تحدد « الثمن الوحيد » للسلعة فى زمن معين أى الثمن المؤقت .

§ ٢٣٦ — فى أنه الثمن المؤقت هو الذى يعقده أكبر عدد من الصفقات الثمن المؤقت هو الذى يتحقق معه بيع وشراء أكبر كمية من السلع وهو ما يتبين

بجلاء اذا راجعنا الجدول المنشور في بند ٢٣٣ وذلك أن الثمن اذا كان أقل من ٣٦ ريالاً فالبايعون يبيعون كمية تقل عن ٧٠٠ قنطاراً وإذا زاد عن ٣٦ ريالاً فإن المشترين يشترون كمية تقل عن ٧٠٠ قنطاراً لذلك تكون كمية القطن المحتمل بيعها وشراؤها ٧٠٠ قنطاراً .

وتبدو هذه النتائج بجلاء من الرسم البياني (شكل ٣)



فإذا كان الثمن ٢٥ ريالاً تكون الن كمية المعروضة ٦٠٠ قنطاراً وهي أقل من الطلب وإذا كان الثمن ٣٧ ريالاً قل الطلب عن العرض . ولا يتحقق توازن العرض مع الطلب إلا في نقطة ز التي يتلاقى فيها المنحنيان .

§ ٢٣٧ - في تكوين الثمن المؤقت في سوق مقيمه : اقترضنا في كل

ما تقسم أن السوق مستجمعة لشروط معينة . وفي الحق أن هذه الشروط لا تتوافر في سوق حقيقية مما قصرت مدة انعقادها وذلك لأن التقديرات الفردية للسلع معرفة البائعين والمشتريين تظل سرا مكتوماً ولا يمكن أن يؤدي تنظيم اللخاية والنشر - مما بذل في هذا السبيل من العناية - إلى تعرف نفسية المتعاطلين بالبيع والشراء . من أجل ذلك لا يتعين ثمن التوازن على الفور بل لا بد أن تتراوح

الأثمان بين الصعود والهبوط فيرتفع الثمن أو ينخفض بلا مبرر بخطأ بهض المتعاملين لذلك لا يتعين ثمن وحيد للسلفة بل عدة أثمان متعاقبة تتجه في مجملها الى « ثمن التوازن ». ويلاحظ من جهة أخرى أنه أثناء انعقاد السوق — مما قلت مدته — تتغير ميول البائعين والمشتريين فقد يرى أحد البائعين أن الأثمان في هبوط مستمر وعلى ذلك يقدم على البيع بثمن أقل من الثمن الذي كان عاهد نفسه بأن لا يبيع بما دونه. وقد تتصل الى علم البائعين والمشتريين أخبار جديدة أو إشاعات عن البورصة فيغيرون تقديراتهم للأثمان . وهو ما يعتبر من الأسباب التي تسوغ تكوين أثمان متعاقبة ومختلفة مع اتجاهها نحو الثمن الذي يتكافأ لديه العرض والطلب مؤقتاً . ويلاحظ أن تسعيرة بورصة الأوراق المالية أو بورصة العقود الآجلة تقيد فيها كل الأسعار التي حصل بها التعامل في كل جلسة بالنسبة لكل ورقة مالية أو بالنسبة للقطن .

الفرع الثاني

في تكوين الأثمان في الفترات القصيرة والطويلة

§ ٢٣٨ — في عدم استقرار الثمن الموقوف : ثمن السلفة الموقت أي ثمنها التجاري في السوق لا يستقر على نخلة واحدة . وذلك لأن الثمن يتحدد تبعاً للظروف اليومية للعرض والطلب وهي ظروف قابلة لتغيرات سريعة عارضية . فمثلاً إذا كثر السمك هبط ثمنه وإذا قلت كمية المعروض منه في السوق بسبب اضطراب البحر وارتفاع الأمواج أو بسبب إضراب الصيادين ارتفع ثمنه . لكن التغيرات العارضية في العرض والطلب لا يلتفت إليها عند البحث في قوانين انعقاد الأثمان في الفترات الطويلة التي تمنح أثر هذه الموارض . والبحث عن هذه القوانين هو الغرض الأساسي لنظرية الأثمان .

§ ٢٣٩ — في أنه العرض والطلب يجريان نحو التوازن في الفترات

الطريقة نوعاً: إذا توالى طلب السلعة التي يكون إنتاجها غير محدود كالقمح والقمح والقمح والفحم والمحركات الكهربائية عمل المنتجين على مواءمة العرض إجابة لرغبات الطالبين في الشراء . ففي الفترات القصيرة يقتصر العرض على المقادير الفائضة من قبل وفي الفترات الطويلة يشمل العرض السلع الجديدة الحاصلة من وسائل الإنتاج المستغلة من قبل كالأرض والمناجم والمصانع . وأما في الفترات الأكثر طولاً فتزداد وسائل الإنتاج ذاتها أو تقل تبعاً لأهمية الطلب .

على أن أهم ما يجب العناية به هو معرفة كيفية توافق الإنتاج من تلقاء نفسه مع أحوال السوق ومقدار الثمن الذي يتحقق معه التوازن الدائم للطلب والعرض العاديين . وهنا تتدخل نظرية نفقة الإنتاج .

§ ٢٤٠ — في تعريف نفقة الإنتاج بالنسبة للمنتجين : تختلف نفقة إنتاج السلعة الواحدة من منتج إلى آخر . فقد يكون أحد المنتجين حاذقاً في صناعته متوافراً لديه أحدث الآلات قادراً على الحصول على العمال بأجور زهيدة مقتصدًا في نفقاته العامة متمتعاً بموقع جغرافي ممتاز إلى غير ذلك من الأسباب التي تجعله متفوقاً على منافسيه . ومع وجود هذه الفروق الجسيمة في نفقات الإنتاج فإنا نجد السلع التي من نوع واحد تباع بثمن واحد .

المبحث الأول — الأثمان في حال تصور سكون المجتمع

§ ٢٤١ — في معنى سكون المجتمع : إذا تصورنا مجتمعاً تظل فيه ظروف الإنتاج والتوزيع والاستهلاك ساكنة غير متغيرة من جيل إلى آخر توقف مقدار المطلوب من كل سلعة على الحالة الاقتصادية السائدة في هذا المجتمع فمثلاً يتوقف طلب القمح على تعدد السكان والطعام وثمن القمح وأثمان الجاصلات الأخرى التي تصلح للحلول محل القمح والموارد المالية للمستهلكين . ومن جهة أخرى بحسب

الزراع حساب الظروف الأخرى كساحة الأراضى المزروعة قمحاً وخصبها ودرجات الانتاج والتمن الذى يباع به القمح وما الى ذلك .

§ ٢٤٢ — فى توازن العرض والطلب والتمن العادى : يتوازن العرض والطلب بعد انقضاء زمن معين . فاذا كان العرض غير كاف لكل المستهلكين ارتفع ثمن القمح وهذا الارتفاع يدفع الزراع الى زيادة انتاج القمح . فاذا أصابت السوق كفة هبط الثمن وهذا الهبوط يثبط عزيمة بعض المنتجين . فيعمدون إلى زراعة محاصيل أخرى وبذلك تقل كمية القمح المعروضة وسرعان ما يتعادل العرض مع الطلب .

وعند ذلك يقال بأن عرض وطلب القمح عاديان normal أى أنهما وليدا الظروف العادية التى يعيش فيها المجتمع المقصود . ويظل العرض والطلب بدون تغيير مادامت الظروف العامة باقية على ما هى عليه . ويتوازن العرض العادى والطلب العادى للقمح عند ما يبلغ الثمن حداً يحمل المنتجون على الاستمرار فى تقديم الطلب العادى للقمح . وهذا الثمن الذى يحقق التوازن يسمى « الثمن العادى » للقمح فى الظروف السابقة التى تصورناها . وتدور تقلبات ثمن القمح فى السوق حول الثمن العادى الذى يكون بمثابة (مركز الجاذبية Centre of gravity) وعلى ذلك يتطابق الثمن العادى مع متوسط الاثمان السائدة فى المجتمع الذى تصورناه .

§ ٢٤٣ — فى غيرة الثمن العادى بنفقة الانتاج : تشمل نفقة الانتاج ثمن المواد الأولية وفائدة رأس المال الموظف فى الانتاج ومصاريف التأمين وأجور العمال والمحال ومعدل إستهلاك رأس المال وريح المنظم . اذا قرر هذا نقول بأن الثمن العادى يتحدد بأعلى نفقات الانتاج أى بأعلى ما تصل اليه النفقات اللازمة لانتاج القمح الذى يكفى لسد حاجات الطلب العادى . فاذا فرضنا أن نفقة انتاج أردب القمح فى أسوأ ظروف هى ١٥٠ قرشاً كان الثمن العادى الوحيد لأردب

القمح هو ١٥٠ قرشاً . وذلك لانه اذا قل الثمن عن هذا القدر فلا يستطيع الزراع الذين يفلحون ارضهم في ظروف سيئة أن يحصلوا على مضرقاتهم ومن ثم يعمدون الى زراعة أنواع أخرى من الحاصلات وعلى ذلك لا يكفى القمح المعروض لسد الطلبات ويتجاوز ثمنه مائة وخمسين قرشاً . ولا يمكن من جهة أخرى أن يظل الثمن مدة طويلة أزيد من ١٥٠ قرشاً لان بعض المنتجين يبادرون الى تخفيض ثمن القمح استحثاثاً للمشتريين ويندفع بقية المنتجين الى تقليد هم عملاً بقاعدة وحدة الائتمان . وبذلك يعود الثمن الى ١٤٠ قرشاً وهو الثمن المادى اللازم والكافى للتوازن الثابت لانه اذا انحرف عنه ثمن السوق فسرعان ما يتجه نحوه بفعل المنافسة .

§ ٢٤٤ — في فائضه المنتج : إن المنتج الذى يستطيع أن ينتج القمح بأقل من ١٥٠ قرشاً لكل أردب ، يبيعه مع ذلك بمبلغ ١٥٠ قرشاً ، وبذلك يعظم ربحه بقدر ما تقل نفقات انتاجه . ويسمى هذا الربح فائض المنتج 'Produceas' : Surplus ويقال له فائض المستهلك (بند ٣٤) فكما أن المستهلك يشتري كل ما يلزمه بالثمن النهائى ويستفيد فرق الثمن الذى كان يقبل دفعه حتى لا يحرم من الاستمتاع . فكذلك المنتج يستفيد من ظروف الانتاج السيئة التى يعمل فيها غيره من المنتجين .

§ ٢٤٥ — في المنتجين المحريين : المنتجون الذين يكلفهم انتاج الاردب ١٥٠ قرشاً لا يربحون ولا يخسرون ويسمون المنتجين الحديين أو النهائيين 'Marginal producers' لوقوعهم على الحد الذى لا يتحقق معه الربح أو الخسارة وهم على أهبة للانتفاع عن الانتاج اذا طرأ أقل هبوط فى الثمن بشرط أن يبدو على هذا الهبوط صفة الدوام .

ويسمى عرض هؤلاء المنتجين الحديين « العرض الحدى 'marginal demand' وتسمى نفقة انتاجهم النفقة الحدية 'marginal cost' »

المبحث الثاني - الأثمان في مجتمع حقيقي

§ ٢٤٦ - في أنه الأثمان تتجه نحو الثمن العادي في المجتمعات الحقيقية :

ان العالم الذي نعيش فيه لا يبقى في حالة السكون التي افترضناها في المبحث السابق وذلك لان القوى الاقتصادية يتغير بعضها فجأة والبعض الآخر يتغير ببطء . ويزداد عدد السكان في البلدان ، وتتغير ميول الناس ودخولهم . وتتطور طرق الانتاج باطراد وتزيد أو تقل نفقات الانتاج . والآن تلقاء عدم استقرار الظروف الاقتصادية فهاهي أهمية فروض الطلب العادي ، والعرض العادي ، الثمن العادي التي تصورنا تحققها في مجتمع ما كن ؟ نقول إن هذه الفروض تحتفظ بأهميتها لانها اذا كانت لا تتحقق إلا في النادر فهي تتجه دائماً نحو التحقق .

§ ٢٤٧ - في أنه لكل حالة اقتصادية ثمناً عادياً يقابلها : إن مجموع

الظروف الاقتصادية في زمن معين يحدث بالنسبة لكل سلعة عرضاً وطلباً عادياً وثنماً عادياً قد ينتهي به الامر الى الاستقرار اذا بقيت هذه الظروف المدة الكافية لظهور أثرها . فاذا تغير أحد الظروف قبل أن تتحقق حالة التوازن تولد بالنسبة لكل سلعة عرضاً وطلباً وثنماً عادياً . وهذا الثمن ينتهي به الحال الى الاستقرار اذا ظلت هذه الظروف باقية المدة الكافية لظهور أثرها .

وعند كل تغير نواجه فترة يعمل فيها العرض والطلب على التطابق وفي غضون هذه الفترة قد يبتعد ثمن السوق عن السوق العادي . ويتغير مركز الثقل الذي يتجه نحوه ثمن السوق في الزمان . وفي أثناء حصول هذه التغيرات المتوالية لا يصل متوسط ثمن السوق الى التطابق مع الثمن العادي كما يحدث هذا التطابق في حالة تصور مجتمع ما كن .

ولنفرض الآن حصول التوازن بين عرض وطلب سلعة لثري ما يؤول اليه

ثمنها في السوق وثمنها العادي عند ما يطرأ على العرض أو الطلب تغيير دائم .

الطلب الأول — في زيادة الطلب

§ ٢٤٨ — في زيادة الطلب : زيادة طلب سلعة معناها أن كمية ما يشتري منها بكل ثمن أكثر من ذي قبل . فإذا فرضنا أن طلب سلعة زاد زيادة مستديمة بسبب اكتشاف طريقة جديدة لاستعمالها أو بسبب فتح أسواق جديدة لتصرفها في الخارج أو لمجرد تغيير أهواء الناس فهل نستطيع أن نتنبأ بما يؤول إليه الثمن العادي وثمن السوق لهذه السلعة ؟ يتوقف الأمر على طول أو قصر الفترة الزمنية وعلى نوع السلعة .

(١) فيما يؤول إليه ثمن السوق في فترة قصيرة ^(١) بعد زيادة الطلب إذا كان الموجود من السلع بعد زيادته لا يكفي الطلبات الجديدة أو إذا كان من المنظور أن تقل كمية السلع ارتفع الثمن بسبب تسابق المشتريين للحصول على هذه السلعة التي لا يوجد منها ما يكفي لكل الطلبات . ويستفيد المنتجون من هذه المنافسة ويرفعون الأثمان القديمة حتى تتجاوز نفقة الإنتاج القديمة . ولا معدل عن ارتفاع الثمن حتى يتنحى بعض المشتريين من الشراء إذ الفرض أن الموجود من السلعة لا يكفي لكل الناس .

ويستقر الثمن الجديد بصفة دائمة ويصير الثمن العادي الجديد إذا لم يستطع المنتجون أن يزيدوا الإنتاج وأن يقدموا بصفة مستمرة كمية أكثر من العرض العادي القديم .

وبسبب ارتفاع الثمن الذي يبيع به المنتجون يربحون أرباحاً طائلة مادام الثمن مرتفعاً . وهذه الأرباح بدورها تكون سبباً في زيادة إنتاج هذه السلعة .

(١) الفترة القصيرة هي التي لا تتسع لزيادة العرض ليكون معادلاً للطلب

(٢) فيما يؤول اليه الثمن العادى ومن السوق فى فترة طويلة بعد

زيادة الطلب : الفترة الطويلة هى التى تتسع لتوازن العرض والطلب أى الانتاج والاستهلاك . ويجب أن لا ننفل الصعاب التى يلاقها المنتجون لزيادة انتاج السلعة لقضاء الطلبات الزائدة ومن أجل ذلك يجب التفرقة بين ثلاثة أحوال وهى : (١) بقاء نفقات الانتاج بدون تغيير (٢) زيادة نفقات الانتاج (٣) نقصان نفقات الانتاج وبعبارة أخرى الغلة الثابتة والغلة المتناقصة والغلة المتزايدة .

(١) بقاء نفقة الانتاج بدون تغيير أو ثبات الغلة : يعود الثمن العادى فى الفترات

الطويلة الى حالته القديمة ويهبط معه ثمن السوق . وتصديق هذه القاعدة على السلع التى تكون نفقة انتاجها مستقلة عن عدد الوحدات المنتجة أى أن نفقة انتاج الوحدة لا تقل بزيادة عدد الوحدات المنتجة . والسلع التى من هذا القبيل ، بفرض وجود سلع من هذا القبيل ، هى (١) التى تصنع من مواد أولية موجودة فى الطبيعة (ب) والنى لا يقتضى صنعها مكاناً خاصاً (ج) والنى لا تستفيد من مزايا الانتاج الكبير متى وصلت مشروعاتها الى حجم معين يسهل الوصول اليه . وتدل ضرورة توافر هذه الشروط على أن عدد هذه السلع ليس بالكثير .

(ب) تزايد نفقة الانتاج أو تناقص الغلة : الفرض هنا أن نفقة انتاج

الوحدة تزايد بتزايد عدد الوحدات المنتجة من السلعة . والمنتجات التى تدخل فى هذا النوع هى التى تخضع لقانون تناقص الغلة كالحاصلات الزراعية والاشياء المستخرجة من المناجم ويمكن القول بأن الحاصلات التى من هذا النوع هى الأكثر عدداً فاذا تجاوز الانتاج حداً معيناً فمعظم أنواع المنتجات تخضع لقانون تناقص الغلة والآن نستطيع أن نستخلص القاعدة الآتية وهى أنه فى الفترات الطويلة يزداد الثمن العادى عن مستواه القديم ويرتفع ثمن السوق تبعاً له . وبيان ذلك تتمثل صناعة استخراج الفحم ونفرض ابتداءً تحقق التوازن بين عرض وطلب

الفحم . ففي هذه الحالة يتطابق الثمن العادى مع نفقة استخراج الفحم فى أسوأ الظروف عندما يكون هذا الاستخراج ضروريا لتقديم الكمية المطلوبة من الفحم بهذا الثمن أى بالنفقة الحدية .

ولنفرض الآن أن طلب الفحم زاد زيادة جسيمة كما حدث فى الحرب العظمى . ففي بادىء الأمر يزيد ثمن الفحم عن الاثمان القديمة متى كان المتوقع أن لا يكفى الفحم للوجود بسبب قرب نفاد المخزون منه . ويربح كل منتج حتى المنتج الحدى وهو الذى ينتج فى أسوأ الظروف والذى ما كان ليربح أو ليخسر شيئاً قبل ارتفاع ثمن الفحم .

وهنا تدخل صناعة استخراج الفحم فى دور ثان أو فترة ثانية . ذلك أن ارتفاع ثمن الفحم يشجع شركات استخراج الفحم على زيادة الانتاج فتعتمد الى الاستخراج من المناجم الفقيرة التى لولا ارتفاع الاثمان لكان استغلالها جالباً للخسارة وهو ما حدث فعلاً فى الحرب العظمى . الا أنه على ممر الأيام يتجدد الثمن عند مستوى النفقات اللازمة لانتاج ذلك الجزء من الفحم اللازم الذى يتطلب انتاجه أبسط نفقة . وهذه النفقة هى الثمن العادى الجديد وهو أقل من الثمن القديم الذى تقرر فى الفترة الاولى ولكنه أعلى من الثمن العادى القديم لأن الفرض أن كمية الفحم الاضافية لا يمكن الحصول عليها الا بنفقة أعلى من نفقة الانتاج القديمة (ج) تنافس نفقة الانتاج أو تزاير الغد : وعلى النقيض مما تقرر فى الحالة السابقة تقل نفقة انتاج الوحدة كلما زاد عدد الوحدات المنتجة . وهو ما يصدق على كل الحاصلات الصناعية بسبب مزايا الانتاج الكبير انما بشرط أن لا يتجاوز الانتاج الحد الذى تكون فيه الغلة متناقصة . على أننا نسارع الى القول بأن هذا الحد بعيد جداً فيما يختص بالصناعة . فاذا فرضنا أن الف طن من قضبان الصلب يكلف انتاجها ١٠٠٠٠ جنيه فان ٢٠٠٠ طن لا تكلف ٢٠٠٠٠ جنيه بل قد

تكاف ١٤٠٠٠ جنيه . ويلاحظ أنه في حالة تضاعف كمية القضبان يهبط متوسط نفقة انتاج الطن من عشرة جنيهات الى سبعة ($\frac{14000}{2} = 7000$ جنيهات) ولنفرض الآن أن طلب سلعة زاد فجأة بصفة دائمة . ففي بادىء الامر تكون كمية السلع الموجودة غير كافية نسبياً ويؤدي تنافس المشتريين الى ارتفاع الثمن وفي الفترة التي تعقب ذلك وهي التي يتوافق فيها العرض مع الطلب تسري القاعدة الآتية « يهبط الثمن العادي الى مادون الثمن العادي القديم ويهبط معه ثمن البيع » انما قد يحدث في بدء هذه الفترة أن تأخذ نفقات الانتاج في الزيادة اما لأن المنتجين بسبب رغبتهم في زيادة انتاجهم يعمدون الى استعمال آلات ومعدات قديمة ويستأجرون عمالاً غير مدربين واما لانهم ينشئون مصانع جديدة وبذلك تزداد نفقاتهم العامة التي توزع على كل الوحدات التي تصنع . إلا أنه لا بد في آخر الامر من أن يتمكن المنتجون من قضاء كل المطالب الجديدة بمساعدة المصانع والآلات المتقنة والعمال الاختصاصيين . وبعد ذلك تهبط نفقة انتاج كل وحدة ويهبط ثمن البيع . وتهبط نفقة الانتاج الحدية كلما زاد عدد الوحدات المصنوعة وذلك لأن النفقات العامة توزع على مقدار من الوحدات آخذ في التزايد . وبعبارة أخرى يقترب ثمن الانتاج الكلي لكل وحدة من ثمن الانتاج الجزئي الذي هو النفقة التي لا تقبل أى تغيير بالنظر الى حالة طرق الانتاج الموجودة في الفترة التي ندرسها .

ويتراوح ثمن المبيع حول النفقة الدنيا minimum التي لا تقبل أى نقصان بشرط أن يكون للطلب من الاهمية ما يكفي لتشغيل عدة منشآت صناعية مستقلة حتى نستطيع أن نستفيد من مزايا الانتاج الكبير فتصنع بأدنى نفقة وما دامت هذه المصانع متنافسة فلا يمكن أن يتجاوز ثمن البيع كثيراً النفقة الدنيا التي تصير الثمن العادي .

(٣) فيما يؤول إليه التمسك العادى والشبهة الجارية فى الفترات الطويلة جداً
يهبط الثمن العادى فى الفترات الطويلة جداً مما كان نوع السلعة . انما يجب أن
تكون الفترة من الطول بحيث تسمح بإدخال كل التحسينات الممكنة فى وسائل
الصناعة . وحينئذ يهبط الثمن العادى الى مادون مستواه فى أواخر الفترة الطويلة
سواء أكانت نفقة الانتاج ثابتة أم متزايدة أم متناقصة كل هذا بفرض أن الطلب
غير متغير . مثال ذلك استخراج الفحم . فتدفع اكتشاف مناجم غنية أو استعمال
وسائل أقصد فى الانتاج فى استخراج الفحم الى هبوط نفقة الانتاج ويهبط
تبعاً الثمن العادى للفحم . وقد أفضت الاختراعات التى تميز بها آخر القرن الثامن
عشر والنمى أصبحت المجد على القرن التاسع عشر الى نقصان الثمن العادى وثمن
السوق لمعظم الحاصلات الصناعية . لذلك يمكن تعطيل فعل قانون تناقص الغلة
مدة تقل أو تزيد حسب الأحوال لكن هذا القانون يتغلب فى النهاية ويرتفع الثمن
العادى للسلع .

§ — ٢٤٩ فى تغيير العرض : قد تتغير ظروف العرض من تلقاء نفسها
أى بدون مدخل لارتفاع أو هبوط ثمن السلعة . ويحدث تغيير العرض اما بسبب
تغيير كمية السلعة الموجودة واما لهذين السببين معاً .

(١) فى تغيير نفقة الانتاج : قد تقل نفقة الانتاج لأسباب عديدة
كاستعمال آلة جديدة أو طريقة طريقة للانتاج أو إلغاء بعض المكوس أو الرسوم
السكرية المقررة على المواد الأولية المستوردة من الخارج أو منح اعانة للصناعة
أو نقصان أحوال العمال : ويترتب على نقصان نفقة الانتاج بصفة مستديمة النتائج
الآتية : —

أ — هبوط الثمن العادى للبيع .

ب — زيادة كمية السلعة المنتجة . ويعظم هبوط الثمن العادى بالنسبة للسلع

التي يسرى عليها قانون الغلة المتزايدة ويحدث هذا الهبوط للأسباب الآتية :
أول نقصان نفقة الانتاج في ذاتها وثانياً نقصان هذه النفقة بسبب الانتاج الكبير . لكن الحال على خلاف ذلك بالنسبة للسلع التي تخضع لقانون الغلة المتناقصة لتهاثر النتائج السالفة الذ كر وذلك لأن نقصان نفقة الانتاج في ذاتها يقابله ارتفاع هذه النفقة بسبب زيادة الكمية الناتجة فتقع المقاصة بصفة جزئية بين ذلك النقصان وهذا الارتفاع . ولهذا السبب يقل هبوط الثمن في الحالة الثانية عنه في الحالة الاولى .

وعلى النقيض مما تقدم اذا زادت نفقات الانتاج بسبب غلاء المواد الأولية وأجور النقل وأجور العمال أو زيادة المكوس والضرائب فتجت نتائج عكسية .

(٢) في تفسير الكمية : أما فيما يختص بتقلبات كمية السلع فقد تكون هناك كلفة في الانتاج أو قلة « أزمة الوفرة وأزمة القحط » ينتج عنها هبوط الأثمان في الحالة الاولى وصعودها في الحالة الثانية . وقد يما كان أهم ما تعنى به الحكومات إنشاء هريات حماية لتخزين الاقوات بسبب عدم توافر طرق المواصلات — وقد أصبح الناس الآن في كل مكان في مأمن من شروخ المجاعات وقل نوعاً خطر كثرة الحاصلات . على أن المجاعات الزراعية لم تزل تماماً . فبسبب الحرب الاهلية الامريكية (١٨٦٠ — ١٨٦٥) التي قامت بين ولايات الشمال ولايات الجنوب لم تستطع انجلترا الحصول على ما يلزمها من القطن وقد كان لذلك أسوأ أثر في مصانعها . ووقعت في فرنسا أزمة في زراعة كروم العنب منذ سنة ١٨٧٩ لقلة المحصولات بسبب فنك الفيولوكسيرا : ثم كثر المحصول منذ القرن العشرين فأحدث أزمة . وفي أثناء الحرب العظمى نقص القمح وعمدت بعض الدول الى مزجه بمواد أخرى

الفرع الثالث

في تأثير نفقة الانتاج في الثمن العادي وفي ثمن السوق

المبحث الاول

الثمن والمنفعة الاجتماعية والنفقة الاجتماعية

§ ٢٥٠ — في توقف الثمن على المنفعة النهائية الاجتماعية والنفقة

النهائية الاجتماعية: علمنا أن القيمة التبادلية لسلعة بالنسبة لسلعة أخرى هي ظاهرة اجتماعية والقيم التبادلية التي تعرف عملياً هي المقدرة بنقود أي ائمان السلع والثمن الذي هو ظاهرة اجتماعية يتوقف على المنفعة النهائية وعلى النفقة النهائية الاجتماعية للسلعة بفرض أن قوة شراء النقود لا تتغير. ولنوضح الآن هذه الالفاظ

— في المنفعة الاجتماعية: لا يتوقف ثمن السلعة على الحاجة الشديدة أو الضعيفة التي يحس بها هذا المشتري كما لا يتوقف على مقدار منفعة السلعة له ولكنه يتوقف على حاجات الناس قاطبة الى هذه السلعة أي منفعتها الاجتماعية فالجوعان يشتري خبزاً بثمن السوق ولو أنه يقبل شراءه بأخلى ثمن إذا لزم الحال للحصول عليه. وقد يصطاد رحالة حيواناً مفترساً لا فائدة فيه ولكنه يبيعه بثمن مرتفع الى حديقة حيوانات أو الى ملعب لعرضه على الناس.

فالطلب الفردي هو عنصر واحد من مجموع طلبات أي الطلب الاجتماعي للسلعة. وهو من أجل ذلك لا يؤثر في ثمن السلعة التي تكون كيتها غير محدودة.

في نفقة الانتاج الاجتماعية: ومن جهة أخرى لا يتوقف ثمن السلعة على نفقة إنتاجها بمعرفة أي منتج ولكنه يتوقف على التكاليف الاجتماعية للسلعة أي على أقل التكاليف التي تضطر الهيئة الاجتماعية أن تتحملها في ظروف معينة للحصول على كل كمية السلع التي تحتاج إليها فقد تتساوى تكاليف إنتاج بعض المنتجين ولكن قد يظهر منتج جديد يستطيع أن ينتج بأقل من غيره وعلى ذلك تهبط نفقة الانتاج الاجتماعية.

§ ٢٥١ — في المنفعة النهائية الاجتماعية والمنفعة النهائية الاجتماعية

ونوقف التمهيد عليهما : تتجلى المنفعة النهائية الاجتماعية لسلعة ما من الطلب النهائي كما أن النفقة النهائية تظهر من العرض النهائي . ففي المثال الذي ذكرناه في بند ٢٣٣ كان الطلب الحدي ٧٠٠ قنطار قطن بثمان ٣٦ ريالاً . وهو الطلب الحاصل بأقل ثمن يقبله البائعون لبيع أكبر كمية من بضاعتهم إذ لا أهمية لوجود مشترين راغبين في الشراء بأكثر أو بأقل من هذا الثمن وذلك لأن الراغبين في الشراء بأقل من هذا الثمن لا يشترون ولأن الراغبين في الشراء بأكثر من ذلك يرغبون بدفعهم ثمناً يقل عن تقديراتهم الشخصية . فالعرض الحدي هو ٧٠٠ قنطار بثمان ٣٦ ريالاً القنطار بقطع النظر عن كون نفقة الإنتاج بالنسبة لبعض المنتجين أقل أو أكثر من ذلك . فمن كانت نفقات إنتاجه قليلة ربح ، ومن كانت نفقات إنتاجه كبيرة اضطر إلى زراعة أشياء أخرى إذا ظل مستوى الثمن على ما هو عليه . يتبين مما تقدم أن المنفعة الحدية الاجتماعية لسلعة ما تساوي نفقتها الحدية الاجتماعية .

فاذا فرضنا أن التوازن تحقق بين عرض وطلب القطن عند ما يكون ثمن القنطار ٣٦ ريالاً فهذا الثمن يسمى الثمن العادي وهو يتطابق مع النفقة الحدية المستمرة للقطن وبعبارة أخرى تتطابق نفقة الإنتاج المتكررة reproduction مع المنفعة الحدية للقطن .

ومن العبث أن نحاول البحث فيما إذا كان الثمن العادي يتوقف على المنفعة الحدية أم على نفقة الإنتاج الحدية حتى لا يكون مثلنا كمثل من يبحث بأي فصل يقطع المقص . أو أيهما يحدث الصوت الناقوس أم قارعه . فهناك تبعية متبادلة بين الكمية المباعة والثمن ونفقة الإنتاج فهي تعمل على أن تكون في حالة توازن كفتح العقد في عين قنطرة فهو يقع بين القوي المضادة التي تعتمد عليه . فإذا زاد طلب الفحم وإذا صار من الضروري استغلال مناجم جديدة تعظم فيها نفقات

الاستخراج عما كانت عليه في المناجم القديمة زادت النفقة الحدية لكل طن وزاد ثمنه العادي . وتأثير نفقة الانتاج في الثمن ظاهر وذلك لأنه يجب أن يرتفع الثمن حتى يصل الى مستوى النفقة وإلا فلا تستغل المناجم الجديدة . لكن تأثير الثمن في النفقة لا يقل ظهوراً وذلك لأنه بسبب وجود مشتريين يرغبون في شراء الفحم بثمن أعلى مما كان عليه يمكن من استخراج نفقات أعلى .
والخلاصة ان الثمن العادي لا يتحدد بنفقة الانتاج ولكنه يتطابق بفعل القوى الاقتصادية مع نفقة الانتاج .

المبحث الثاني

الثمن العادي و ثمن السوق

§ ٢٥٢ - في أنه ثمن السوق يتراوح حول الثمن العادي : يجب أن لا يعلق بالأذهان أن الثمن العادي يتوقف على نفقة الانتاج وان ثمن السوق يتوقف على العرض والطلب . والحقيقة أن الثمن العادي و ثمن السوق يتوقفان على العرض والطلب وان العرض والطلب يتوقفان على ثمن السوق . والثمن العادي وهو الثمن الذي يحدث التوازن بين العرض والطلب يتطابق مع نفقة الانتاج الحدية للانتاج في حين أن ثمن السوق قد يكون أعلى أو أقل من الثمن العادي . وسنستعرض الآن الحالات التي ينحرف فيها ثمن السوق عن الثمن العادي .

تغيير العرض أو الطلب : (١) اذا طرأ تغيير ذاتي في العرض أو الطلب فقد يكون ثمن السوق أعلى أو أقل من الثمن العادي في الفترة اللازمة لتوازن العرض مع الطلب ، ثم تأخذ المنافسة في جذب ثمن السوق نحو الثمن العادي أي ثمن التوازن . إنما يحدث قبل تحقق التوازن أن تتغير قوة أو أكثر من القوى الاقتصادية فينتجها الثمن من جديد نحو حالة توازن أخرى وقد لا تتحقق هذه الحالة كسابقتها اذا طرأ

تغير آخر في القوى الاقتصادية . لذلك قد لا يتفق أبداً أن يسرى الثمن العادى في السوق لكن هذا لا يمنع تأثيره في ثمن البيع .

مروءة أزمة (٢) قد يكون ثمن السلعة أعلى أو أقل من نفقة الانتاج لغير الاسباب العارضة السالفة الذكر فقد يكون أعلى منها في فترة المضاربة التي تسبق الأزمات عادة عند ما يقبل المشترون أثماناً باهظة بأمل بيع ما يشترونه مرة ثانية بأثمان أعلى . وقد يشترون سلعة بأى ثمن بقصد التخلص من عملة ورقية آخذة في التدهور من يوم الى آخر . ويكون الثمن أقل من نفقة الانتاج اذا باع بعض المنتجين بعض السلع بخسارة اما بقصد الاعلان واما بقصد الاجهاز على منافس ليضطره على تخفيض ثمنه اذا أراد هذا الاخير أن يحافظ على عملائه ، كذلك قد يكون هذا الثمن أقل من نفقة الانتاج في فترة التصفية التي تعقب الأزمة عند ما يفسد المنتجون النقود فلا يجدونها بسبب انعدام ائتمانهم فيضحون بسلعهم للحصول على نقود بأية وسيلة

المبحث الثالث - في أثمان البيع ونفقة انتاج السلع المتلازمة^(١)

§ ٢٥٣ - في السلع المتلازمة : السلع المتلازمة هي التي لا يمكن انتاجها على انفراد وبسهولة بل يقتضى انتاجها الرجوع الى مصدر مشترك كاللحم والجلود ، أو القمح والقش . وبالنسبة لهذا النوع من السلع تراخى العلاقة الموجودة بين ثمن البيع ونفقة الانتاج

(١) في الحاصلات الزراعية : تتركب الماشية المخصصة للقصابة من أجزاء منفصلة لكل جزء منها منفعة خاصة وثمن خاص . كاللحم والجلد والصوف والقرون . واللحم بدوره يتركب من أجزاء غير متساوية القيمة . وهذه الاجزاء المختلفة تعتبر سلعاً متلازمة كالتبن والحلب الناتج من محصول قمح .

وقد يسهل تقدير نفقة انتاج الماشية أو محصول القمح ولكن لا توجد نفقة خاصة لكل جزء على انفراد . ونحن كل المحصول يتجه نحو التطابق مع النفقة الكلية اللازمة لانتاجه joint stock طبقاً لقواعد تكوين الأمان . لكن الثمن العادي لكل جزء من هذه الاجزاء قد يزيد أو ينقص عن نفقة الانتاج . فقيمة التبن عظيمة في البلدان التي تستورد من الخارج معظم ما تحتاج اليه من القمح لكنها قليلة في البلدان التي تصدر القمح ويحتفظ بالتبن .

(٢) في الحاصلات الصناعية : وكذلك الحال بالنسبة للصناعة فقد تعطى

بعض الصناعات حصلاً رئيسياً وحاصلات ثانوية وفضلات . فاستخراج غاز الاضاءة يعطى كوكا وقطراناً وتعتبر حاصلات ثانوية . ولكن الغاز الذي يتسرب من صناعة فحم الكوك للمواقد الكبيرة (الأفران) يعتبر حصلاً ثانوياً وقد ظل معتبراً مدة طويلة من المتخلفات المدمبة القيمة ، ثم فطن رجال الصناعة الى الانتفاع به . وتكرير البترول يعطى حاصلات ثانوية كالفاصلين vaseline . وصفرة القول أن هناك مجالا كبيراً للعمل على الاستفادة من الخبثات التي نحبونها بها الطبيعية فقد يأتي يوم لا يحرق فيه الفحم بحالته الطبيعية بل لا بد من تقطيره أو تفجيمه لاستخراج ما قد يحتويه من حاصلات ثانوية .

إذا قررر هذا نقول بأن نحن فحم الكوك لا يتوقف ثمنه على نفقه الانتاج اذا كان متخلفاً من صناعة الغاز . كذلك لا تتوقف كميته على مقدار حاجات المستهلكين ولكن كميته تتوقف على مقدار ما يستهلك من الغاز . من أجل ذلك يجب أن يستهلك الناس كل ما ينتج منه ويكون ذلك بتخفيض ثمن الكوك بغض النظر عن نفقة الانتاج . ونحن مجموع كل هذه الحاصلات وهي الغاز والكوك والقطران هو الذي يتطابق في النهاية مع نفقة انتاج متر مكعب من الغاز .

(٢) السلع الناجمة من عمليات حاصلة في وقت واحد وفي مصنع واحد :

توجد مصانع كثيرة تصنع أنواعا مختلفة من السلع باستعمال نفس الأمكنة ونفس الآلات كواسير صلب وبوابات ، ويايات عربات السكك الحديدية ومقذوفات الحرب ومدافع وصفائح للتدريع ، وآلات رفع وسيارات . ومن العسير معرفة النفقة الكلية لانتاج joint cost كل وحدة أو كل نوع من السلع .

ويجب أن يباع مجموع هذه الحاصلات بتمن يعود بالربح على المنتجين وبعبارة أخرى يجب أن يكون الثمن الكلى مساوياً على الأقل للنفقة الكلية للإنتاج لكن ثمن كل سلعة ليس له إلا علاقة بعيدة بنفقة إنتاجها على انفراد وهذا الثمن يتوقف على رغبة المشترين في الدفع.

وإذا نظرنا الى أنواع السلع المتعددة التي ينتجها الزراعة أو الصناعة أثناء قيامهم بإنتاج أشياء أخرى تبين لنا عدم خضوع أشياء كثيرة لقاعدة اتجاه الثمن نحو التطابق مع نفقة الانتاج .

الفروع السرايع

البيع بضمن محدود

§ ٢٥٤ - في نفع البيع بثمن محدد : ذاعت طريقة البيع بثمن محدد في كل مجالات الأعمال . فالفنادق والمطاعم والصيدليات والمكاتب والمصارف تباع خدماتها أو سلعها بثمن محدد من قبل . وبذلك لا يحصل سوم . ويرجع سبب انتشار هذه الطريقة الى ما في السوم من ضياع الوقت والمناقشات الحادة والمنازعات لذلك يتعين على المشتري اما أن يأخذ السلعة بالثمن المحدد أو يتركها .

§ ٢٥٥ - في استبعاد البيع بجمعه محرز بالاعتبار : تشبه هذه الطريقة بالاحتسار عند ما يحدد المحتكر بنفسه الثمن مراعيًا في ذلك بمقدار ما يحتمل أن

يطلب من السلعة بهذا الثمن . ولذلك يتأثر الثمن بالطلب الاحتمالى لا بالطلب الفعلى . ويتبين على ممر الايام مبلغ تنبؤات البائع من الصحة ومقدار التعديل الذى يتعين أجراؤه على هذا الثمن فى المستقبل . فاذا رأى ضرورة تخفيض الثمن فعنى ذلك أن المشترين السابقين دفعوا ثمنًا مرتفعًا ما كانوا ليدفعونه لو كانت المساومة جائزة بين المتعاقدين .

§ ٢٥٦ — فى الفرق بين البيع بتمه محدد وبيع السلع المنكورة :

على أنه لا يجب أن نبالغ فى زيادة الثمن بسبب البيع بتمه محدد وذلك بسبب كثرة المتنافسين . ورغبتهم فى ازدياد عدد زبائنهم يدفعهم الى تخفيض الاثمان وتقف حائلًا دون مطامع الآخرين . ومن أجل ذلك تختلف هذه الطريقة عن الاحتكار .

انما يلاحظ من جهة أخرى أن أثر المنافسة لا يتحقق فى مدينة كما يتحقق فى السوق الخالية التى تصورهاها وذلك لأن المشترين لا يعرفون تمامًا أثمان العرض والطلب وليس كل البائعين متكافئين من جميع الوجوه اذ يوجد دائمًا عنصر احتكار لمصلحة بعض البائعين كصقع ممتاز أو شهرة قديمة أو توافر رأس مال يمكن من البيع بالنسيئة فيجدون فى هذه المزايا قوة تمكنهم من مقاومة المنافسة .

§ ٢٥٧ — محال : والنتيجة أن الاثمان فى المجتمعات الحاضرة قلما

تحدد بالمساومة ، وأن اقتراض سوق تظهر فيه آثار المنافسة على أتم وجوها أمر عسير التحقيق مما يحملنا على التساؤل عما اذا كان السعر الجارى أى سعر السوق يحقق تمامًا الثمن العادل *Juste prix* للسلع .

الفصل الثالث

في تكوين الائمان في حالة الاحتكار

الفرع الاول

في الاحتكار

§ ٢٥٨ - في معنى الاحتكار : علمنا أن المنافسة تقتضي وجود بائعين

ومشتريين متناظرين وأن الثمن يتحدد من جهة بجهود البائعين الذين يعملون على بيع سلعهم ومن جهة أخرى بجهود المشتريين للحصول على ما يلزمهم من السلع والخدمات . وعلمنا أن هناك قوى اقتصادية تحدد عدد البائعين والمشتريين وأن الثمن يتعين بناء على ذلك . وأخيراً علمنا أن الائمان التي تتكون في حالة المنافسة تكون بعيدة عن هيمنة بائع واحد أو مشتر واحد .

أما الاحتكار فهو على النقيض من حالة المنافسة الحرة . فهو يدل على معنى الاتحاد والعمل المشترك ويفيد معنى تقييد حرية عرض السلع والخدمات بمعرفة البائعين المتناظرين وتقييد حرية طلب السلع والخدمات بمعرفة المشتريين المتناظرين للحصول عليها . وتدل كلمة احتكار على توحيد ادارة نوع من الأعمال بالنسبة لأحدى خصوصياته كالعرض (الانتاج) أو الطلب (الاستهلاك أو الشراء) . وقد يكون الاحتكار في واحدة أو أكثر من هذه الخصوصيات . لذلك يعرف الاحتكار بأنه توحيد نشاط شخص واحد أو أكثر يقومون بنوع معين من الأعمال يترتب عليه الهيمنة المطلقة على هذا النوع من الأعمال وبخاصة فيما يتعلق بالثمن (الياس وآدم ولورنس وينج ص ١٩٠)

§ ٢٥٩ - في أنواع الاحتكار منه قبل شخص المحتكر : ينقسم الاحتكار

من قبل شخص المحتكر الى احتكار غام وخاص .

(١) **الاحتكار العام** : وهو الاحتكار الذي تبشره وحدة سياسية لأجل مصلحة المجتمع كالدولة أو المحافظة أو المديرية أو أى شخص معنوى ذى صفة عامة وقد يكون الغرض منه مالياً للحصول على إيرادات كاحتكار الحكومة الفرنسية . صناعة وبيع الدخان والبارود والكبريت . وقد يكون الغرض منه اجتماعياً ضماناً لتأدية خدمة عامة على الوجه الاكمل كاحتكار الدولة سك العملة والبريد والتلغراف والتليفون .

(٢) **الاحتكار الخاص** : وهو الاحتكار الذى يتمتع به شخص — طبيعى أو معنوى — فيستأثر بصناعة معينة كتوريد الماء أو الغاز أو الكهرباء الى مدينة وتوزيعها على السكان . وقد يتمتع بالاحتكار عدة أفراد كاحتكار ممارسة بورصات الأوراق المالية فى فرنسا أو أمناء النقل بالسيارات فى العواصم الكبيرة § ٢٦٠ — فى أنواع الاحتكار منه قبل مصدرها : ينقسم الاحتكار من قبل مصدره الى (١) احتكار اجتماعى ويسمى أحياناً اصطناعى (٢) واحتكار طبيعى

(١) **فى الاحتكار الاصطناعى** : يعتبر الاحتكار اصطناعياً أو اجتماعياً إذا كان لا يرجع الى طبيعة الشيء بل الى قوانين أو التزام ادارى أو مزايا خاصة أو امتيازات ممنوحة الى المحتكر من محتكرين آخرين . وهذا النوع من الاحتكار مدين بوجوده الى قبول المجتمع بقاء هذا الاحتكار . لأن الفرض أن الاحتكارات الاجتماعية مفيدة لبلوغ أغراض اجتماعية مرغوب فيها . فالمزايا التى تمنحها القوانين للمؤلفين والمخترعين لمدة معينة يقصد بها تشجيع التأليف والاختراع .

ونحمى القوانين علامات المصانع والمحلات التجارية . والعلامة هى الشارة أو الرسم المخصص لتمييز السلع المصنوعة أو التى يبيعها المحل التجارى . والغرض منها اثبات مصدر السلع للزبن فهى ضمان مادى للمشتريين يستوثقون به على أن السلعة

من محل معين بالذات وبذلك يستطيع صاحب المصنع أو التاجر الذى خلق شهرة
لمحله أن يستفيد منها (١)

ويلاحظ أن المقصود من الاختراع هو الوسائل العملية التى تستعمل فى
أغراض صناعية أو زراعية أو تجارية . أما الكشف العملية النظرية كنظرية
اينشتين Einsten أو كشف قانون جديد خاص بكثافة الاجسام فلا يدخل ضمن
حق الاختراع . فالعلم الذى يكشف قانوناً علمياً لا يستطيع أن يحرم على الغير
تطبيق هذا القانون . ولكن الآلات التى يخترعها الميكانيكى أو التركيب
الذى يضعه الكيميائى يصير محلاً للاحتكار بمعرفة المخترع بشرط أن يأتى بشيء
جديد . أما الاختراع الذى لا يدل على عبقرية فلا يعطى احتكاراً . فاستعمال طريقة
معروفة للوصول إلى نتيجة جديدة أو استعمال طريقة جديدة للوصول إلى نتيجة
معروفة من قبل لا يعتبر اختراعاً .

وقد تعطى الحكومة إلى شخص احتكار الاتجار بشيء معين بقصد تنظيم

(١) قد تكون العلامة عبارة عن الحروف الاولى من اسم انسان أو اسم بلدة أو حيوان . لكن
المحاكم المختلطة قضت بأن استعمال وتسجيل صورة حيوان كعلامة تجارية لا يعطى حقاً خاصاً بمنع
الغير من استعمال صورة الحيوان كعلامة (استئناف مختلط ٢٧ فبراير سنة ١٩١٨ جازية المحاكم
المختلطة ج ٣ ص ٢٥١) وقد تكون العلامة تسمية موضوعية بشرط أن لا يكون لهذه التسمية
علاقة بنوع البضاعة أو صفاتها كما لو استعمل التاجر كلمة « المضمون garantie » فليست هذه
تسمية خاصة لنوع استعمالها بمعرفة المصانع . وقد تكون العلامة رقماً أو رسماً وصفاً للسلعة
مصحوباً ببيان كتابى أو رسماً بلا كتابته . ويجب أن تكون العلامة متميزة بشيء خاص . فتاجر
الروائح العطرية أو المشروبات الذى يضع رسم زجاجة كعلامة لا يعتبر محتكراً لهذه العلامة .
ويحصل تملك العلامة بوضع اليد occupation أى أن أول مستعمل بمتبرئتها لها دون غيره من
الناس . ويلاحظ أن ابداع صورة العلامة وتسجيلها فى المحكمة المختلطة لا يمتد دليله على الملكية
بل يدل على الادعاء بالتملك أو قرينة على الاثبات . ولأجل أن يحمى القانون العلامة يجب أن تكون
طريقة لم يستعملها أحد من قبل . وملكية الماركة مؤبدة وما دامت مملوكة لشخص فلا يسرى
عليها التقادم المسقط للحقوق . وتقليد الماركة يعاقب عليه القانون المصرى بغرامة لا تتجاوز مائة
جنيه . وبما يقرب كل من باع أو عرض للبيع مصنوعات عمات تقليداً أو بضائع وضعت عليها العلامات
اللزورية بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً (مادة ٣٠٥ و ٣٠٦ من قانون العقوبات الاهلى)

استهلاكه أو بقصد الحصول على ضرائب كاحتكار شركة الملح والصودا أو البارود .

(٢) في **الاحتكار الطبيعي** : وهو الذى مبناه القوى الطبيعية . وينشأ

هذا الاحتكار مستقلاً عن إرادة الناس ورغباتهم كالمياه المعدنية وبعض الأنبذة التى تستخرج من كروم تزرع فى جهات خاصة كالقطن السكالاريديس . وبعبارة أخرى الأشياء التى تصنع من خامات كيتها محدودة . فمناجم كبرلى Kimberley بجنوب أفريقيا تحدد كمية الماس التى تضاف سنوياً إلى الموجود منه فى العالم . والاحتكار الذى يقوم على الاحتفاظ بسر من أسرار الصناعة ليس له كبير أهمية فى عصرنا . على أنه ما تزال بعض الصناعات تستمد احتكارها من هذا المصدر كصناعة المواد الملونة فى المانيا .

والاحتكار الذى يرجع الى مميزات خاصة للمصانع والمتاجر هو أهم أنواع الاحتكار الطبيعى فالطرق والشوارع والقنوات والاحواض والقناطر والمعابر والطرق المائية والموانى والفنارات والسكك الحديدية والتلغراف والبوستان والضوء الكهربائى والأعمال المائية والغاز تعتبر من ضمن أسباب الاحتكار الطبيعى وذلك لأن حيازة البقاع الملائمة تحدث مزايا هامة كافية فى ذاتها لاييجاد الاحتكار مثل الموانى والاحواض Docks وغيرها من الأشياء التى لا يمكن انشاء ما ينافيها . ولأجل أن يعتبر الاحتكار طبيعياً ومانعاً من وجود المنافسة يجب أن تتوافر فيه الشروط الآتية وهى . (١) أن يكون أقل فرق فى ثمن السلعة أو الخدمة دافعاً للناس إلى الشراء من منتج آخر .

(ب) أن يكون الشأن فى المصنع أو المتجر بحيث يتعذر انشاء منشآت منافسة ما لأن المصنع يستمد مزايا خاصة من الانتاج الكبير وأما لأن هناك عقبات مادية تحول دون تعدد المنشآت المنافسة .

(ج) أن تكون نسبة نفقات الانتاج الكلية إلى نفقات الانتاج الجزئية

كبيرة (بند ١٦٧) وتتوافر هذه الشروط في السكك الحديدية والأعمال العامة في المدن . وسبب عدم امكان حلول المنافسة في هذا الميدان هو أن المنافسة لا تستطيع في هذه الظروف أن تحصل على الاموال اللازمة لهذه الأعمال لان المنافس يضطر إلى تخفيض الثمن والفرص أن هناك نفقات ثابتة فلا تكفي الأثمان المنخفضة للقيام بها فتكون النتيجة اما الافلاس واما اتفاق المتنافسين وهو ما يؤدي إلى الاحتكار . وتاريخ السكك الحديد في الولايات المتحدة حافل بهذه الشواهد حيث كانت تقام الخطوط الحديدية ثم تقام خطوط أخرى منافسة للأولى ولأجل استجلاب الناس كانت الشركة الجديدة تخفض الاجور ثم يرى المتنافسون بعد ذلك أن مصالحهم المشتركة تقضى عليهم بالاتفاق على أجور معينة .

§ ٢٦١ - في شبه الاحتكار Quasi-monopoly : قد لا يتمتع المنتج باحتكار مطلق لكنه بسبب صنعه وبيعه معظم الناتج من سلعة معينة يتمتع بما يسمى شبه الاحتكار . فشركة استاندارد أويل الأمريكية Standard Oil Company كانت في سنة ١٩٠٤ تكرر فقط ٨٤٪ من البنزول الأمريكي ومع ذلك فقد تحدث الناس بتمحكم هذه الشركة في أسواق البنزول الأمريكية

الفرع الثاني

في تكوين الائتمان في حالة الاحتكار

§ ٢٦٢ - **الشهرة في حالة الاحتكار** : ان أهم ما يتميز به الثمن في حالة

الاحتكار هو تسلط المحتكر على العرض وهو ما يمكنه من الحصول على أرباح طائلة ويلاحظ أن العرض في حالة المنافسة يخرج عن سلطان المنتج الفرد وبذلك تتعدد الائتمان بنفقات الانتاج . ولا يستطيع المنتج في حالة المنافسة أن يزيد أرباحه بتقييد العرض ومن أجل ذلك تعتبر المنافسة من الاسس التي يقوم عليها النظام الاجتماعي الحاضر .

ويعتمد المحتكر عادة إلى تحديد العرض بالمقدار الذي يحقق له أوفر الارباح مع مراعاة كمية الطلب . ويتعين على المحتكر أن يعالج الامور الآتية بكل ما فيه من كياسة وحذق وذلك أن المحتكر ولو أنه يستطيع أن يزيد مقدار ما يبيعه لحد ما بزيادة العرض الا أن ائتمان المبيعات لا تتناسب مع زيادة العرض بسبب كون زيادة العرض لا تجدد مشتريا بالثمن المنخفض لكل وحدة . ومن جهة أخرى زيادة العرض من شأنها أن تزيد نفقات الانتاج ولو أن الزيادة في النفقات لا تفتح زيادة نسبية في العرض وبخاصة اذا لاحظنا وجود نفقات ثابتة لا تتغير في حالة قلة أو زيادة الانتاج . وكذلك قد توجد نفقات أخرى لا تزيد الا اذا كثر العرض لدرجة تقل معها الارباح . وقد يحدث أحيانا أن تقتضي زيادة الانتاج زيادة بعض النفقات الثابتة (مثل نفقة إنشاء المصنع) وهو ما يحدو المنتج الى أن ينتج كمية قليلة من السلعة تفاديا من زيادة هذه النفقات .

والجدول الآتي يبين كمية المبيع من سلعة محتكرة بائتمان مختلفة ومقدار المتحصل والنفقات المتغيرة والثابتة ومجموع النفقات وربح المحتكر . ومنفرض في هذا الجدول أن كل النفقات الثابتة تبقى هكذا حتى بالنسبة لما قد يزيده المحتكر من الانتاج .

رقم الوحدة	عدد الوحدات المبيعة	المتحصل	النفقة الجزئية للوحدة	مجموع النفقة الجزئية	النفقة الكلية	مجموع النفقات	صافي الدخل
مايم	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص
٢٠	٦٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠ ر	٦	٣٦٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٣٦٠٠٠٠	- ١٦٠٠٠٠
١٨	٨٠٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠٠ ر	٦	٤٨٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٤٨٠٠٠٠	- ٨٠٠٠٠٠
١٦	١٢٠٠٠٠٠	١٩٢٠٠٠٠ ر	٦	٧٢٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٧٢٠٠٠٠	+ ٢٠٠٠٠٠٠
١٤	١٨٠٠٠٠٠	٢٥٢٠٠٠٠ ر	٦	١٠٨٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٢٠٨٠٠٠٠	+ ٣٤٠٠٠٠٠
١٢	٢٥٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠ ر	٦	١٥٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	+ ٥٠٠٠٠٠٠
١٠	٣٥٠٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠٠ ر	٦	٢١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٣١٠٠٠٠٠	+ ٤٠٠٠٠٠٠
٨	٥٥٠٠٠٠٠	٤٤٠٠٠٠٠ ر	٦	٢٣٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٣٣٠٠٠٠٠	+ ١٠٠٠٠٠٠

يتبين من هذا الجدول أن الثمن الذي يبيع به المحتكر هو ١٢ ملية لأنه يستطيع أن يبيع بهذا الثمن ٢ ٥٠٠ ٠٠٠ وحدة ويصل ربحه الى ٥٠٠ ٠٠٠ قرش ويستطيع المحتكر بسبب هيمنته على العرض أن ينتج ٥ ٥٠٠ ٠٠٠ وحدة لكنه لا يفعل ذلك لأن ربحه يكون فقط ١٠٠ ٠٠٠ قرش .

على أن المثال المتقدم بعيد عما نشاهده في الحياة العملية . فقد لا يستطيع المحتكر أن يعثر على الثمن الذي يحقق له أوفر ربح . أجل قد يصل المحتكر بالمران الى قراب هذا الثمن ولكنه لا يستطيع الوصول اليه تماما . وقد يكون الثمن في حالة الاحتكار محددًا بحكم العادة أو بسبب سهولة التعامل كأجور النقل في داخل المدن الكبيرة . وكل ما يستطيع أن يفعله المحتكر هو أن يغير شكل السلعة أو الخدمة التي يبيعها بضمن الاحتكار . ويلاحظ أن الثمن الذي يعود على المحتكر حالا بأقصى الأرباح قد لا يظل كذلك مع مرور الزمن وقد يرى المحتكر أن يتنازل عن جزء من أرباحه المحتملة لكي يوسع دائرة الطلب فيضمن بذلك ربحا مستديماً

وقد يرى المحتكر أن يبيع بثمان معتدل استبقاء لمودة الجمهور الذي قد يطالب
بالغاء الاحتكار.

§ ٢٦٣ — في عرقن الطالب بالتمه في ماله الامتياز : قد يكون لظروف
العرض أثر فعال في تكوين الثمن . وأهم هذه الظروف هي مبلغ مرونة ثمن السلعة
المحتكرة . فكلما كان طلب السلعة المحتكرة غير مرن ارتفع الثمن الذي يحقق
للمحتكر أعظم الأرباح . فإذا كانت السلعة من الأشياء الضرورية التي اعتاد الناس
على استهلاكها ولا معدل لهم عنها تكون أرباح المحتكر — مع بقاء كل شيء على
ما هو عليه — أعظم مما لو كانت السلعة يسهل الاستغناء عنها . ولهذا السبب يعتبر
الملح والدخان من أصلح الأشياء للاحتكار العام . وكلما كانت أبدال السلعة صالحة
لأن تقوم بما تقوم به السلعة المحتكرة اضمحلت أرباح المحتكر . وأخيراً كلما
عظمت الرفاهية واستهان الناس بانفاق النقود ارتفع الثمن وحصل المحتكر على أوفر
نصيب من الأرباح فيثري من تزايد الثروة العامة دون أن يبذل أي مجهود وهو ما
يعتبر من ضمن الأسباب التي من أجلها عظمت أرباح المحتكرين في الولايات المتحدة حيث
يزيد متوسط ثروة كل فرد على متوسط الثروة في أية أمة أخرى وتنفق الأفراد عن سعة.

§ ٢٦٤ — في أنه التمه في ماله الامتياز قد لا يزيـر على التمه في ماله
المنافسة : يستفيد المحتكر من تقليل نفقات الانتاج ونفقات البيع بقدر المستطاع .
وبفضل مركز المحتكر الممتاز قد تقل نفقات انتاجه عن نفقات الانتاج في حالة المنافسة
بسبب مزايا الانتاج الكبير لذلك يجوز ألا يكون الثمن في حالة الاحتكار مساوياً
أو أقل من الثمن في حالة المنافسة دون أن يؤثر ذلك في أرباحه الطائلة .

§ ٢٦٥ — في الفرق بين الثمن في ماله الامتياز والتمه في ماله المنافسة :
يختلف الثمنان من الوجوه الآتية : —

(١) يتكون الثمن في حالة المنافسة بكيفية تمكن أكبر عدد من المشترين

والبائعين من التعامل . أما في حالة المنافسة فيكون الثمن بالكيفية التي تمكن المحتكر من الحصول من مبيعاته على أقصى ربح .

(٢) في حالة المنافسة لا يوجد إلا ثمن واحد للسلعة الواحدة في زمن واحد أما في حالة الاحتكار فقد يبيع المحتكر الشيء الواحد في وقت واحد بأثمان مختلفة مراعيًا في ذلك مركز المشتريين الاجتماعى كما هو الحال بالنسبة لأجور السكك الحديدية في الدرجات الأولى والثانية والثالثة ويسميه الاقتصاديون الأمريكانيون ثمن الطبقات class price وقد يختلف ثمن السلعة الواحدة باختلاف كيفية استعمالها ففي بعض الجهات يضع مخترع الغاز ثمين . الثمن الأول للغاز المستعمل للاضاءة والثمن الثانى للغاز المستعمل للوقود use—price

(٣) يتطابق الثمن العادى في حالة المنافسة مع نفقات الانتاج الحدية . أما في حالة الاحتكار فلا يوجد منتج حدى ولا نفقة انتاج حدية لذلك يزيد الثمن كثيرا على نفقات الانتاج .

الفرع الثالث

في تكوين الثمن في حالة شبه الاحتكار

§ ٢٦٦ — *الشمع في حالة شبه الاحتكار*: علمنا أن شبه احتكار الانتاج قد يتحقق اذا كان معظم السلعة المعروضة ناتجاً من عدد معين من المصانع المتحدة مثل الكارتل والترست .

والاتحادات التي من هذا القبيل تقضى جزئياً على المنافسة . واذا كان أرباب الأعمال في بعض الصناعات المتحدة كتنكرير السكر أو البترول لا يخشون من ظهور منافس لكن الغالب أن يبقى احتمال ضئيل للمنافسة وهذا هو الفرق بين الاحتكار المطلق وشبه الاحتكار . وفي كلا الاحتكاريين تؤثر عقلية المحتكرين في

تجديد ثمن البيع . لكن مديري شبه الاحتكار أكثر التزاما للاعتدال في الثمن من المحتكرين المطلقين . فهم لا يستطيعون أن يجعلوا الفرق بين ثمن البيع ونفقات الانتاج عظيمًا حتى لا ينجح بعض أعضاء نقابة الاحتكار إلى فسخ الاتفاق ويستردون استقلالهم ويبيعون إلى عملائهم حسب هويتهم فيخفضون الأثمان اجتذابًا لهم وخوفًا من أن تفرى جسارة الأرباح أرباب الأعمال بإنشاء مشروعات جديدة منافسة .

وقد يحدث أحيانًا أن أرباب شبه الاحتكار — كما هو الحال في الاحتكار المطلق — ينجون أرباحًا طائلة دون أن يبيعوا بأزيد من ثمن المنافسة وقد ينجون أرباحًا أيضًا بالبيع بأقل من ثمن المنافسة .

الفصل الرابع

في الحركات العامة للأثمان وكيفية إثباتها

§ ٢٦٧ — في أنه أثمان كل السلع لا تتغير بكيفية واحدة : لو كانت أثمان السلع والخدمات ترتفع أو تهبط كلها في وقت واحد وبنسبة واحدة من حين إلى آخر لسهل إثبات هذه الحركة المنتظمة المتناسقة . لكن تغيرات الأثمان لا تقع بتناسق وانتظام فبدلاً من أن تسير بخطوات واحدة وفي اتجاهات متوازية تراها تنتقل بغير انتظام في اتجاهات مختلفة . فبينما يرتفع البعض اذ يهبط البعض الآخر أو يبقى بلا تغير أو يرتفع ارتفاعاً طفيفاً بطيئاً . وقد لوحظ منذ سنة ١٨٢٥ هبوط أثمان عدد كبير من السلع في حين أن أثمان سلع أخرى صارت أثمانها ثلاثة أو أربعة أمثالها : وبسبب هذه التقلبات غير المنتظمة يصعب وضع احصاء عام للأثمان

§ ٢٦٨ — في الحركة العامة للأثمان إذا كان ثمن كل سلعة على انفراد

يتقلب من حين إلى آخر لأسباب خاصة بها إلا أنه يلاحظ وجود حركة عامة للأمان تنجه نحو الارتفاع أو الهبوط .

ولأجل مقاس هذه الحركة العامة للأمان لا يكفي أن نختار سلعة واحدة ونعتبر التغيرات الطارئة على ثمنها ممثلة للتغيرات العامة للأمان وقد استعمل الاقتصاديون قديماً هذه الطريقة لمقاس الأمان واختاروا القمح . وهي طريقة معيبة لأن الأمان لا تتغير بكيفية واحدة ولأن ثمن القمح يتأثر بأسباب خاصة كوفرة أو قلة المحصول وهذه الأسباب ليس لها نفس الاثر في بقية السلع . لذلك يحسن أن نقيس أمان أكبر عدد ممكن من السلع ثم نستخرج من ذلك حركة أمان كل سلعة باحتساب متوسط ثمنها ثم نسترشد بهذا المتوسط في السنين التالية .

§ ٢٦٩ - في التفرقة بين أثمان الجملة وأثمان التجزئة : عند تطبيق الطرق

المختلفة المستعملة لاحتساب هذا المتوسط يجب التفرقة بين أمان الجملة وأمان القطاعي . وذلك لأن هذين النوعين من الأمان يختلفان دائماً ويعنى الاختصاصيون بدراستهما على انفراد ليصلوا إلى حل مسائل مختلفة .

وأمان القطاعي هي التي يدفعها المستهلكون لشراء مقادير صغيرة من السلع من تجار القطاعي أو صغار المنتجين . ويستعين الاختصاصيون فوق ذلك بالأمان التي تدفعها المصالح الحكومية كالمدارس والمستشفيات لتقدير تغيرات نفقات المعيشة وأمان الجملة هي التي تتعلق بالصفقات الجسيمة التي تحصل بين كبار المنتجين وبين تجار الجملة . ويستعين الاختصاصيون بهذه الأمان لاحتساب مقدار تغيرات قوة شراء النقود .

الفرع الأول
في تغييرات أثمان الجملة
المبحث الأول

في طرق اثبات تغييرات ثمن الجملة

§ ٢٧٠ — في طريقة الأوراق القياسية^(١) index - numbers وهي

عبارة عن : —

(١) احتساب متوسط أثمان عدد معين من السلع في فترة معينة كسنة شهر أو سنة أو عشر سنين .

(٢) يعتبر متوسط كل ثمن من هذه الأثمان ١٠٠ بحيث يكون المتوسط العام للفترة المعتبرة أساساً للقياس ، معادلاً لمائة .

(٣) يقدر بالنسبة لكل سنة من السنين التالية الأثمان المتوسطة لهذه السلع ثم النسبة المئوية المقابلة لها لكي يتبين كم في المائة من هذه الأثمان يزيد أو ينقص عن الأثمان في السنة المعتبرة أساساً للمقارنة فإذا اعتبرنا الفترة العشرية ١٩٠١ — ١٩١٠ أساساً للمقارنة وكان متوسط أثمان ثلاث سلع ٣٠ و ٤٠ و ٥٠ قرشاً لكل وحدة في غضون هذه الفترة فيعتبر كل ثمن من هذه الأثمان ممثلاً بمائة ومتوسط الجميع ١٠٠ فإذا كان متوسط أثمان هذه السلع الثلاث في سنة ١٩٢٧ يساوي ٩٠ و ١٦٠ و ١٤٥ قرشاً فمعنى ذلك أن الثمن الأول صار ثلاثة أمثال الثمن الأساسي وتقيده في البيان ٣٠٠ وأن الثمن الثاني صار أربعة أمثاله وتقيده في البيان ٤٠٠ والثالث زاد ١٩٠٪ .

(١) Maurice Olivier ; Les nombres indices de la variété des prix
1926 Paris)

ونقيده في البيان ٢٩٠ . والمتوسط الحسابي للثلاثة البيانات السابقة يساوي ٣٣٠ قرشا وتعتبر الأرقام القياسية العامة لهذه السلع الثلاث في سنة ١٩٢٧ . لذلك نقول إن مجموع أثمان السلع الثلاث بالنسبة لأثمان ١٩٠١ — ١٩١٠ زاد من ١٠٠ ووصل الى ٣٣٠ أى بزيادة ٢٣٠ ٪ .

وتقوم مصلحة الاحصاء بنشر أرقام قياسية في الصحف وفي تقويمها السنوى عن أسعار الجملة وأسعار التجزئة لثلاث وعشرين سلعة وهى الحبوب بأنواعها والبصل والزيت والمسلى والصابون والبتروول الخ . والأرقام التى اعتبرت أساساً للمقارنة هى متوسط الاسعار من أول يناير سنة ١٩١٣ الى يولييه سنة ١٩١٤ حيث اعتبر مائة وفى انكلترا تحرر الأرقام القياسية على طريقة سوير بك Sauerpeck عن ٤٥ سلعة من السلع التى لا تلازم بين أثمانها والتى لها صفات تسهل تعيينها . وتطبع هذه البيانات فى مجلة The Statist الاسبوعية والسعر الذى جعل أساساً للمقارنة هو متوسط الاسعار فى ١٨٦٧ — ١٨٧٧ . ومنذ سنة ١٩٠٢ تقوم مصلحة التجارة Board of Trade بنشر بيانات عن ٤٥ سلعة وقد اكتفت مجلة « الاقتصادى The Economist » باثنين وعشرين سلعة لغاية سنة ١٩١١ لكنها تنشر الآن احصاء عن ٤٤ سلعة وأساس المقارنة متوسط أسعار ١٩٠١ — ١٩٠٥ .

وتحرر مصلحة الاحصاء الصناعى فى الولايات المتحدة بياناتها عن ٤٠٤ سلعة وبلجيكا عن ٢٠٩ سلعة وايطاليا عن مائة سلعة وفرنسا عن ٤٥ سلعة . وتحسب الارقام القياسية فى فرنسا وانكلترا ومصر^(١) باعتبار كل سلعة متساوية فى الأهمية لكل السلع الأخرى . أما فى بلجيكا والولايات المتحدة فتضرب سعر كل سلعة فى معامل نسبي لكميات السلعة التى بيعت فى أثناء السنة . وتسمى هذه الطريقة طريقة المتوسطات المعدلة أو الموزونة weighted - averages . والطريقة الأولى

(١) تتبع مصر هذه الطريقة بالنسبة لاسعار الجملة فقط

تكفى على بساطتها لتعرف الوجهة العامة للأمان ولتعرف الحالة الاقتصادية للصناعة والتجارة والزراعة في الدول لكن الطريقة الثانية — طريقة الوزن — تفضل الأولى إذا أردنا أن نتبع تغيرات القوة الشرائية للنقود وبذلك نحصل على مقياس دقيق يمكننا من مقارنة تغيرات نفقات المعيشة بأسعار التجزئة وقد اتبعت مصر هذه الطريقة في استخراج الرقم القياسي لأسعار التجزئة (أنظر الإحصائية الشهرية الزراعية الاقتصادية التي تصدرها مصلحة عموم الإحصاء) .

§ ٢٧١ — في القوة الشرائية للنقود: تقدر القوة الشرائية للنقود في وقت ما بكمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بكمية معينة من النقود . فتزداد هذه القوة إذا هبطت الأثمان وتقل إذا ارتفعت الأثمان . وتختلف قوة النقود اختلافاً عكسياً للأرقام القياسية العامة للأسعار^(١) إذا روعي في وضع هذه الأرقام أسعار كل السلع والخدمات بلا استثناء مع ملاحظة أهميتها في التداول . وهي على نوعيها لا تبين تماماً تغيرات القوة الشرائية للنقود . فالنوع الأول لا يفرق بين سلعة وأخرى من قبل الأهمية . والنوعان الأول والثاني يهملان بتاتا أثمان الخدمات كأجر العمال وأجور النقل والمسكن والأطباء والمحامين وتهمل أيضا بعض السلع . لكننا لا نملك طريقة أخرى لتقدير تغيرات القوة الشرائية للنقود وتعطى على وجه عام فكرة تقريبية عن حقيقة هذه التغيرات .

§ ٢٧٢ — في المستوى العام للأسعار : يعين الرقم القياسي العام للأسعار في إحدى السنين مستوى أسعار السنة المعتبرة . وهو عبارة عن متوسط لأن الأسعار أبعد ما تكون عن التوازن في مستوا واحد ولكنها متدرجة بعضها فوق بعض كدرجات السلم . فإذا ارتفع مستوى الأسعار أى إذا قلت القوة الشرائية للنقود ارتفع سلم الأسعار لكن المسافات السابقة بين الدرجات تظل باقية .

(١) إذا زاد متوسط الأسعار ١٠٠٪ أو ١٥٠٪ أو ٢٠٠٪ أو ٢٥٠٪ أو ٣٥٠٪

تقل القوة الشرائية للنقود بمقدار ٥٠٪ أو ٦٠٪ أو ٦٦ ٢/٣٪ أو ٧١ ٢/٣٪ أو ٧٥٪

§ ٢٧٣ - في الأرقام القياسية المقررة على أساس الصادرات والواردات:

يعتمد بعض الاقتصاديين الفرنسيين^(١) في وضع الأرقام القياسية على أسعار البضائع الصادرة والواردة في أثناء السنة وذلك على الوجه الآتي : تحتسب قيمة الصادرات والواردات في السنة بضرب الواردات والصادرات في سعرها في السنة وهو ما يسهل عمله لأن مصلحة الجمارك تحصى كميات البضائع الصادرة والواردة وتضع لجنة التثمين سعراً لكل سلعة ولما كانت قرارات هذه اللجنة لا تصدر في الشهور الأولى من السنة فتستعمل المصلحة مؤقتاً أسعار السنة الماضية فتضرب كمية البضائع الصادرة والواردة أثناء السنة الحاضرة في أسعار السنة الماضية ثم تعاد هذه العملية بضرب كميات البضائع السالفة الذكر في أسعار السنة الحاضرة عند ما تقدر هذه الأسعار . ويعطى هذان التقديران بيانين : البيان الأول مؤقت والبيان الثاني نهائي ويفسر الفرق بين هذين البيانين بتغير الأسعار من سنة إلى أخرى إذ أن كميات البضائع هي بذاتها . فالتقدير المؤقت للواردات في سنة ١٩١٢ في فرنسا كان ٧٩٥٠ مليون فرنكا والتقدير النهائي ٧٢٣١ مليون فرنكا والأرقام المقابلة لها بالنسبة للصادرات هي ٦٦٣٦ مليون فرنكا و ٦٨٧٥ مليون فرنكا فتكون النتيجة أن أسعار البضائع الواردة زادت ٥ ر ٣ ٪ والبضائع الصادرة ٦ ر ٣ ٪ .

وبهذه الطريقة يمكن وضع أرقام قياسية سنوية عن أسعار الواردات والصادرات بفضل إحصائيات مصلحة الجمارك . وهذه الطريقة مفيدة لأن كل البضائع الصادرة والواردة يحسب حسابها مع إعطاء كل منها أهميتها الحقيقية في المبادلات الدولية . على أن هذه الطريقة قد تكون معيبة لعدم حساب البضائع التي لا تدخل في التجارة الخارجية . كذلك قد تتغير السلع التي تتكون منها البضائع المقيدة بمعرفة

(١) Levasseur في كتابه de Foville, La question d'or ; aris 1858

في كتابه La monnaie

مصلحة الجمارك بعد انقضاء عدة سنين وعلى ذلك لا تمثل الأسعار كلها سلعاً واحدة ولا تصلح الأرقام القياسية للمقارنة .

المبحث الثاني

في الحركات العامة لأسعار الجملة في القرنين التاسع عشر والعشرين

§ ٢٧٤ — في الأنواع المختلفة للحركات العامة للأسعار : يقسم الاقتصاديون الحركات العامة للأثمان من قبل الزمان الى ثلاثة أنواع وهي :
(١) الحركات الطويلة المدى وهي التي تستمر ربع أو نصف قرن (٢) التقلبات الدورية وهي تقع بصفة دورية في فترات تتراوح بين سبع وعشر سنين وسنعي بدراستها عند الكلام عن الأزمات (٣) الحركات السنوية أو القصيرة المدى ونحدث بسبب تغير الأسعار من يوم الى آخر .

§ ٢٧٥ — أمثلة : نورد فيما يلي بياناً عن حركة الأثمان الطويلة المدى منذ سنة ١٧٩١ .

(١) من ١٧٩١ — ١٨١٤	ارتفاع الأسعار
(ب) ١٨١٤ — ١٨٥٠	هبوط
(ج) ١٨٥٠ — ١٨٧٣	»
(د) ١٨٧٣ — ١٨٩٦	»
(هـ) ١٨٩٦ — ١٩١٤	ارتفاع

ومنذ بداية الحرب العظمى ارتفعت الأسعار ارتفاعاً فاحشاً في كل البلدان فكان الارتفاع في إيطاليا أعظم منه في فرنسا وأعظم في فرنسا منه في انكلترا وأعظم في انكلترا منه في الولايات المتحدة . وبلغت الأثمان في سنة ١٩٢٠ حداً الأقصى من الارتفاع ثم أخذت بعد ذلك في الهبوط ، وكان الارتفاع عظيماً

في البلدان التي كانت تتعامل بالنقود الورقية كالمانيا (١) والنمسا وبولونيا وفرنسا وإيطاليا . ولم تقتصر هذه الحالة على هاتيك البلدان بل أنها تناولت بدرجة أقل البلدان التي كان الذهب أساس نظامها النقدي والتي لم تصب بحمي العملة النقدية ففي الولايات المتحدة في سنة ١٩٢٤ وصلت الأثمان إلى ٢٦٨ باعتبار ١٠٠ ثمن الجلة في سنة ١٩٠١ — ١٩١٠

وبلغت أسعار الجلة في مصر ٣١٦ في سنة ١٩٢٠ و ١٥٠ في سنة ١٩٢٦ و ١٠٥ في سنة ١٩٣٠

الفرع الثالث

في تقلبات أسعار التجزئة ونفقات المعيشة

المبحث الأول

في أسعار التجزئة

٢٧٦ § — في انه أثمان التجزئة أعلى عادة منه أثمان الجلة : تزيد أثمان التجزئة على أثمان الجلة وتصل الزيادة إلى ١٠ ٪ وقد تصل إلى ٤٠٠ ٪ ولا تبرر هذه الزيادة إلا بمقدار ما ينشئه تجار التجزئة من زيادة منفعة المستهلكين من قبل الزمان والمكان . وزيادة ثمن السلع هي ثمن الخدمات التي يقدمها هؤلاء التجار . بوضعهم البضائع في متناول المستهلكين في المكان الملائم وفي الوقت الذي يحسون فيه بالحاجة إليها .

ويرجع الفرق بين أثمان الجلة وأثمان التجزئة اما إلى تعدد الوسطاء واما الى ما يتمتع به بعض تجار التجزئة من شبه الاحتكار المحلي فاذا كثر عدد القصابين

(١) اذا اعتبرنا أن اهو مستوي الاسعار في المانيا في سنة ١٩٢٣ فيكون ارتفع الى ١٢٦١٦٠٠٠٠٠٠٠٠ في ديسمبر سنة ١٩٢٣

أو الخبازين أو البدالين أو العطارين قلت كمية ما يبيعه كل واحد منهم. ولشد ماتوقر المصاريف العامة هذه الكمية القليلة من المبيعات يضطر التاجر الى زيادة الثمن ومن جهة أخرى قد يتمتع أحد التجار باحتكار فعلي بالنسبة لزبنه المقيمين على مقربة منه ولا يكون ذلك إلا بالنسبة لبعض السلع العسيرة النقل أو السلع التي لها علامات خاصة.

§ ٢٧٧ — في أنه مرطبات أسعار التجزئة لا تتماشى مع مرطبات أسعار

الجملة : ارتفاع أسعار الجملة يعقبه عادة ارتفاع أسعار التجزئة وهذا الارتفاع الأخير يربو على الارتفاع الأول . لكن العكس غير صحيح . فإذا هبطت أسعار الجملة وقع هبوط أسعار التجزئة ببطء زائد ويكون غالباً أقل من هبوط أسعار الجملة ولا ثبات ما تقدم نورد الجدول الآتى نقلاً عن بيانات مصلحة الإحصاء المصرية .

الرقم القياسي لأسعار الجملة	الرقم القياسي لأسعار التجزئة عن المواد الغذائية	السنة
٣١٦	٣٧٩	١٩٢٠
١٥٠	١٦٩	١٩٢٥
١٠٥	١٤٥	١٩٣٠

ويرجع ذلك الى جهود المستهلكين وعدم اكترائهم وجهلهم بأسعار الجملة مما يؤدي الى لزوق أسعار التجزئة وعدم تأثرها بأسعار الجملة في هبوطها الا على مضض وبعد انقضاء زمن طويل ومع ذلك فالهبوط الذي يحدث يرجع الى رغبة هؤلاء التجار في توسيع أعمالهم وزيادة مبيعاتهم لا الى جهود المشترين لحماية أنفسهم .

§ ٢٧٨ — في صغيرة معرفة أسعار التجزئة : من العسير أن نتعرف

حقيقة الحركات العامة لأسعار التجزئة وهذا بعكس الحال بالنسبة لأسعار الجملة . وذلك لان صفة السلعة الواحدة قد تتغير في زمنين أو في مكانين متجاورين . زائداً الى

هذا أن السلع التي من نوع واحد قد يختلف ثمنها تبعاً لشرائها من سوق عام أو من شركة تعاون أو من تاجر تجزئة في حي مأهول بالاغنياء أو مأهول بالفقراء . وبعبارة أخرى يتعذر وضع مستوى لأسعار التجزئة بنفس الدقة التي يوضع بها مستوى أسعار الجملة . ومع ذلك فإن أسعار التجزئة هي التي يجب قيدها لتقدير تغيرات نفقات المعيشة

المبحث الثاني

في نفقات المعيشة

§ ٢٧٩ — نفقات المعيشة في حالة الحركة وفي حالة السكون : لأجل

معرفة تغيرات نفقات المعيشة نتصور حالة فرد أو عائلة في حالة حركة أو في حالة سكون .

(١) الفرض الأول : لنفرض أن طريقة معيشة الفرد معرضة للتغير مع مرور

السنين كالذوق والعادة والشعائر الاجتماعية وأن طريقة كسبه ومركزه الاجتماعي يبقيان بلا تغير ثم نقسأل عن مقدار ما ينقعه في كل زمن لسد حاجاته المعاشية المتغيرة ككل شيء آخر في الوجود :

ونفقات المعيشة بهذا المعنى تشمل كل المصاريف التي يقتضيها نوع معيشة الفرد

أو العائلة . وهذه المصاريف تتغير من وقت الى آخر للأسباب الآتية . (١) تغير

الحاجات والعادات من جميع الوجوه مثل المأكل والملبس والسكن والملاهي

(ب) تتغير أسعار التجزئة ارتفاعاً أو هبوطاً على حسب الأحوال . ولا سبيل الى

دراسة هذه الحالة الا بواسطة ميزانيات حقيقية لعدد كبير من العائلات :

(٢) الفرض الثاني : وهو أبسط من الأول . لنفرض عائلة مركبة من عدد

غير متغير من الأشخاص يعيشون عيشة غير متغيرة ويستهلكون كميات متساوية

من الأشياء في كل سنة ويلبسون ويسكنون بأساليب واحدة غير متغيرة . فيكفي

في هذه الحالة لتقدير النفقات أن نعرف أسعار التجزئة التي تدفعها في كل سنة لأن
الفرض أن هذه الاسعار هي العنصر الوحيد المتغير .

ويكتفى الاخصائيون عادة بدراسة هذا الفرض ويقتصرون على عدد محدود
من النفقات تسهيلا وتبسيطا لتقديراتهم .

وهاك بيان النتائج التي وصلوا اليها .

§ ٢٨٠ — تقرير تغييرات نفقات المعيشة في هامة عدم تغيير أساليب

المعيشة : توجد طريقتان لمعرفة تغييرات أثمان التجزئة وتبعاً وبصفة تقريبية
لمعرفة تغييرات نفقات المعيشة وهما (١) طريقة الثلاث عشرة سلعة (٢) طريقة ميزانية العائلة
(١) طريقة الثموت عشرة سلعة : وهي الطريقة التي تتبعها مصلحة الاحصاء

الفرنسية لوضع الارقام القياسية لأثمان التجزئة لاحدى عشرة سلعة مضافا اليها
الانارة والتدفئة معتمدة على البيانات التي تتلقاها من عمد المدن التي تزيد سكانها
على ١٠٠٠٠ نسمة . وأثمان السلع هي متوسط ما تستهلكه من كل سلعة عائلة
مكونة من أربعة أشخاص في كل سنة وهاك بيان السلع : خبز (٢٠٠ كيلو جرام)
لحوم (٢٠٠ كيلو جرام) . شحم (٢٠ كيلو جرام) زبد (٢٠ كيلو جرام)
بيض (٢٤٠ بيضة) لبن (٣٠٠ رطل) جبنه (٢٠ كيلو جرام) . بطاطس
(٢٥٠ كيلو جرام) . فاصولية (٣٠ كيلو جرام) . سكر (٢٠ كيلو جرام) . زيت
للطعام (١٠ كيلو جرام) . غاز (٣٠ لتر) . كحول للوقود . (١٠ لتر) والرقم
القياسي يمثل المبلغ اللازم لشراء الكميات السالفة الذكر في وقت معين بأثمان
التجزئة في هذا الوقت ويمكن بفضل هذه الارقام القياسية تتبع تغييرات النفقات
التي تنفقها عائلة مكونة من عمال لشراء هذه المقادير

§ ٢٨١ — في طريقة ميزانية العائلة : قوام هذه الطريقة تحرير ميزانية

تموجية لعائلة من العمال مكونة من أربعة أشخاص وتقوم بتحريرها لجان خاصة

تنتقل الى مساكن العمال وتثبت نفقات الطعام والدفع والانارة والمسكن والملبس والمصاريف النثرية . ولا تختلف هذه الطريقة عن سالفها الا في كون هذه الطريقة الاخيرة تشمل أكثر وجوه المصروف المختلفة . ويراعى اختلاف الاستهلاك واختلاف أسعار التجزئة في الجهات .

الفرع الثالث

في الآثار المترتبة على الحركات العامة للأثمان

وتغيرات ثمن سلعة واحدة

المبحث الاول

في الآثار المترتبة على حركة الأثمان العامة (١)

§ ٢٨٢ — في قوة شراء النقود وارتفاع الأسعار : اذا زادت أثمان كل السلع والخدمات وزادت دخول الناس بنسبة هذه الزيادة فلا تتغير القوة الشرائية الحقيقية للنقود . فاذا تضاعفت الأثمان تضاعفت النفقات . وحيث أن الفرض أن دخول الناس تضاعفت فلا يطرأ أى تغيير في حالة الناس الاقتصادية . لكن الواقع ان ارتفاع أو هبوط الأثمان لا يقع في وقت واحد ولا بنسبة واحدة . فبعض الأثمان يزداد ببطء أو يبقى بلا تغيير بحكم العادة أو التعاقد أو اللوائح الادارية فيستفيد بعض الناس ويضار البعض الآخر من جراء تغيير الأسعار . ولنفصل الآن ما أجملناه .

§ ٢٨٣ — من الذى يضار منه ارتفاع الأثمان : تضار من ارتفاع

الأثمان الطوائف الآتية : —

(١) الدائنون : يضار الدائنون العاديون والمرتهنون الذين تعاقدوا لمدة

طويلة . فالدائن الذى أقرض مدينه الف جنيه في سنة ١٩١٠ بفائدة ٤ ٪ لمدة

عشر سنين والذي استوفى دينه في ميعاد استحقاقه (سنة ١٩٢٠) قبض قدراً من الجنيهات مساوياً لما أعطاه الى مدينه . لكن الألف جنيهه التي استولى عليها في صورة ورق بنكنوت في سنة ١٩٢٠ ليس لها قوة الشراء التي للألف جنيهه التي أعطاه لمدينه في سنة ١٩١٠ . أجل أن ارتفاع سعر الفائدة الذي يلزم دائماً ارتفاع الأسعار قد يسمح للدائن بتوظيف الألف جنيهه بسعر ٧ و ٨ ٪ في سنة ١٩٢٠ لكن هذا الدخل الزائد لا يعوض النقص الذي طرأ على رأس ماله . وعلى ذلك يصبح هذا الدائن رقيق الحال .

(٢) **حملة السندات** : تعطى السندات فائدة ثابتة — وهي الفائدة المتفق عليها والمبينه في الصك الذي يمثل حق حامل السند — لذلك لا يتغير الدخل الاسمي لحملة السندات لكن دخلهم الحقيقي يقل . كذلك يقل رأس مالمهم — وهو الممثل في السندات — اذا باعوا السندات وذلك لأن أسعار السندات تهبط اذا ارتفع سعر الفائدة وهو لا بد أن يرتفع بسبب ارتفاع الأثمان . واذا لم يبيعوا سنداتهم فلا يستولون الا على الفائدة القديمة حتى يقع وفاء قيمة السندات بطريق الاستهلاك .

(٣) **ملاك المنازل والاراضي الزراعية** : يستولى الملاك على الأجور القديمة لحين انقضاء عقود الايجار المعقودة بينهم وبين المستأجرين .

(٤) **الشخص ذو الابراراة الثابتة** : يضار الموظفون والمستخدمون والعمال وأرباب المعاشات من ارتفاع الأسعار ما دامت مرتباتهم أو ماهياتهم أو أجورهم أو معاشهم لم ترتفع بنسبة ارتفاع الأسعار . وقد تتحسن حالة هذه الطوائف اذا استطاعوا أن يحتفظوا بزيادة دخولهم بعد ابتداء هبوط الأسعار .

§ ٢٨٤ — **فيمن يتغير منه ارتفاع الأثمان** : تستفيد من ارتفاع الأثمان

الطوائف الآتية :

(١) **المدينون** : كل المدينين الذين تعاقدوا قبل ارتفاع الأسعار يستفيدون

من هذه الحالة لأنهم يدفعون مبالغ ثابتة كالمقترضين ومستأجري الأراضي الزراعية والمنازل وبذلك تخف عليهم وطأة الدين . فلما كان قنطار القطن في سنة ١٩١٣ يساوي أربعة جنيهات ما كان في مقدور المدين أن يدفع الدين — ألف جنيه مثلاً — الا اذا باع ٢٥٠ قنطاراً ولكن بيع ٢٥ قنطاراً في سنة ١٩٢٠ كان كافياً لأجل أن يدفع الدين . وقد استطاعت حكومة المانيا أن تفي بكل ديونها الداخلية واستطاع الألمان أن يفوا بكل ديونهم بسبب ارتفاع الأسعار المترتب على هبوط المارك .

(٢) المتجور والتجار : يستفيد من الارتفاع المنتجون أو التجار الذين لديهم بضائع معروضة للبيع . فالمنتجون يشترون خامات لأجل صنعها والتجار يشترون بضائع بالجملة لأجل بيعها بالتجزئة . فاذا ارتفعت الأسعار في الفترة بين الشراء من جهة والبيع من جهة أخرى جنى التجار والمنتجون أرباحاً طائلة . ويزداد ربحهم في كل زيادة للأسعار حتى مع اقراض زيادة نفقات الانتاج : والخلاصة أن استمرار زيادة الأسعار تتيح للمنتجين والتجار فرصة اجتناء الأرباح الطائلة وهم يربحون كبائعين أكثر مما يخسرون كستهلكين . ويترتب على ذلك ما يأتي :

(١) يضار المستهلكون الذين يشترون ولا يبيعون عند كل ارتفاع للأثمان ويستفيد المنتجون من هذا الارتفاع . ولما كان سواد الأمة يتكون من الطبقة المنتجة فتكون منافع ارتفاع الأثمان أكثر من مضاره

(ب) لا يترتب على ارتفاع الأثمان زيادة مجموع ثروة الأمة وكل ما في الأمر أنه يغير توزيع الثروة فيثرى بعض الأفراد بمقدار ما يفتقر البعض الآخر . وحدث في المانيا بسبب تضخم أوراق المارك أن أثرى كثير من المنتجين الصناعيين والزراعيين وبعض الوسطاء على حساب المستهلكين والأجانب المحذوعين الذين اشتروا أوراق المارك .

المبحث الثاني

في الآثار المترتبة على تغييرات ثمن سلعة واحدة

لأجل أن نتعرف الآثار المترتبة على تغييرات أثمان السلعة الواحدة يجب أن نعالج هذه الآثار من قبل السلعة ذاتها ومن قبل استهلاكها وأثر ذلك في أثمان بقية السلع .

§ ٢٨٥ - الآثار المترتبة على تغييرات ثمن السلعة مع قبل انتاجها :

ليست كل الأعمال المنتجة في مركز واحد فبعض الأراضى أخصب أو أحسن موقعا من البعض الآخر وبعض المناجم أغنى وأسهل استثماراً من البعض الآخر وهو ما يترتب عليه اختلاف نفقات الانتاج . وكلما ارتفعت أثمان سلعة نشأت أعمال جديدة قد لا تتمتع بمزايا كبيرة من حيث الخصب أو الموقع أو توافر المواد الأولية . وبسبب غلاء الفحم في الحرب العظمى عمد رجال الأعمال الى استغلال المناجم كانت مهجورة لقلة ما فيها من الفحم . على أن أرباب الأعمال الذين ينتجون بأقل النفقات بسبب المزايا التي يتمتعون بها يبيعون سلعتهم بنفس الثمن الذي يبيع به المنتجون بأعلى النفقات وبذلك يجنى الفريق الاول ربحاً اضافياً يرجع الى ارتفاع الأثمان أو ربحاً *rent* معادلاً للفرق ما بين نفقات الانتاج . وهذا الربح يزيد كلما ارتفع ثمن السلعة . فإذا استمر هذا الارتفاع وبعبارة أخرى اذا كان هذا الربح باقياً بطبيعته ازدادت قيمة رأس المال الذي ينتجه كالارض والمناجم والمصانع بنسبة زيادة هذا الربح . فإذا أراد المالك أن يبيع أو يؤجر أرضه أو منجمه فهو يراعى عند تحديد الثمن الذي يطلبه كل هذه الظروف ويرفع الثمن وبذلك يضيف هذا الربح إلى رأس ماله *capitalisé* . ولا يستفيد الحائز الجديد من هذا الربح لان نفقات انتاجه زادت بزيادة الثمن الذي دفعه ولكن اذا ارتفعت الأثمان مرة

ثانية فقد ينشأ ريع جديد يستفيد منه هذا الحائز الجديد . واطراد هبوط ثمن السلعة يفضى الى عكس النتائج السابقة فيقل الريع بالنسبة لكل الاعمال التى تنتج هذه السلعة . ولا يستطيع أرباب الاعمال الذين ينتجون فى أسوأ الظروف الاستمرار فى الانتاج فيقف دولا ب أعمالهم . وتهمل الأراضى التى لا يزكو فيها النبات أو تستعمل فى أغراض أخرى غير الزراعة . وتوصد أبواب المصانع أو تستعمل فى انتاج سلع أخرى فى حين أن أرباب الأعمال الذين يعملون فى أحسن الظروف يدأبون على زيادة انتاجهم ليعوضوا بكثرة مبيعاتهم ما فقدوه من أرباحهم .

§ ٢٨٦ - فى الآثار المترتبة على تفسيرات ثمن السلعة منه قبل استهلاكها علمنا أن هناك علاقة وثيقة بين طلب السلعة و ثمنها . فإذا ارتفع ثمنها - مع بقاء كل شيء على ما هو عليه - نقصت كمية ما يستهلك منها . وإذا هبط ثمنها زادت كمية ما يستهلك وقد يكون من مصلحة التجار تخفيض الثمن لزيادة مبيعاتهم ، يستثنى من ذلك السلع التى تقضى حاجات ضرورية كالخبز والملح فليس لثمنها كبير تأثير فى كمية ما يستهلك منها . ويلاحظ أن الزيادة الفاحشة المتبادية فى الائتمان ليست من مصلحة التجارة فى شيء بسبب قانون الاستبدال لأن السلعة اذا تناهت فى الغلاء استعاض الناس عنها بأشياء أخرى تقوم مقامها كالزيت أو المارجرين بدل المسلى والفحم بدل البترول .

§ ٢٨٧ - فى تأثير ارتفاع ثمن سلعة معينة فى أثمان بقية السلع : ارتفاع ثمن سلعة يؤثر فى المواد الأولية والخدمات اللازمة لصنعها وهى من العناصر التى تتكون منها نفقات الانتاج كالفحم أو القطن وأجور العمال . فإذا زاد أو نقص ثمن أحد هذه العناصر زادت أو نقصت نفقات انتاج السلع الأخرى فيأخذ ثمنها فى الزيادة أو فى النقصان حتى يتحقق بالنسبة لكل سلعة منها التوازن بين عرضها وطلبها .

لكن هذه الظاهرة لا تبدو بهذا الجلاء اذا لم يكن بين السلع علاقة تبعية
لأنه اذا كان من المسلم به أن كل الأثمان متضامنة ولكن ما هي الآثار التي
تترتب على هذا التضامن وما هو مقدار تأثير ارتفاع ثمن سلعة كالبنترول في
أثمان بقية الاشياء ؟ من العسير أن نجيب على هذه الاسئلة دون أن نلجأ الى
الفروض لأنه يتعين أن نعرف مقدار النقصان في استهلاك البنترول بسبب غلائه
وما هي كمية النقود التي لا تخصص في التعامل به بسبب غلائه . وما هي القوة
الشرائية للمستهلكين المتنوعين عن استهلاك البنترول التي يوجهونها لاستهلاك
سلع أخرى . كل هذه مسائل لا نستطيع الاجابة عنها بسبب افتقارنا الى المعلومات
اللازمة . وكل ما قصدنا اليه هو لفت النظر الى صعوبتها وتعقدها .



الفصل الخامس

في بعض الوسائل المؤدية الى استقرار الاثمان

والثمن العادل

§ ٢٨٨ - في استقرار الاثمانه : لا يتغير مستوى الاثمان دون ان تضار بعض الطوائف ويستفيد البعض الآخر : زائداً الى هذا أن تتابع زيادة الاثمان أو سقوطها يفضي الى العنت والضيق والخسارة بالنسبة للمنتجين والتجار . وذلك لان تقلل الاثمان وعدم استقرارها مؤذن بلبسهم وحيرتهم وهادم لتقديراتهم فتستغل عليهم الامور ويخبطون خبط عشواء ويقعون في الخراب : لذلك يتعين ايجاد علاج لتلافي هذه الحالة أو لتخفيف هذا الخطر الذي تتعرض له المعاملات التجارية . وهذا البحث متصل بموضوع توطيد القوة الشرائية للنقود .

§ ٢٨٩ - في الثمن والعزل : ومن جهة أخرى فطالما ضج المستهلكون من تنامي ائمان بعض السلع في الغلاء وأهابوا بالمطبات العامة أن تأخذ بناصريهم وتخفف من غلواء أطماع البائعين ليحصلوا على ائمان عادلة . ولكن ما هو الثمن العادل وكيف يمكن اتباعه ؟ هذا هو موضوع الفرعين الآتيين :

الفرع الأول

في الثمن العادل

§ ٢٩٠ - هل يختلف الثمن العادل عما نسميه السوق : يرى جمهور الاقتصاديين من المذهب الحر أن الثمن العادل يختلط بالثمن الجارى أى ثمن السوق وهو الذى يتحدد بقانون العرض والطلب . وذلك أن ثمن السلعة يعتبر عادلاً اذا تساوى مع قيمة

هذه السلعة ويتوقف على تقديرات العاقدین الحاضرين في مجلس العقد فهو ينشأ من اتفاق البائعين والمشتريين . ويعتبر الثمن عادلاً متى قبل المشترون دفع هذا الثمن . وهذا القبول يدل على أن السلعة تساوى هذا الثمن . وإذا كان هناك ثمن أقرب إلى الحق والعدل فهو ثمن نفقات انتاج السلعة فالملوم أن ثمن السوق يتجه دائماً نحو نفقات الانتاج بفعل المنافسة . إذا تقرر هذا فلا داعي إلى الالتجاء إلى السلطات العامة لأن المنافسة قيمة بتحقيق الثمن العادل .

وهذه النظرية تتعارض مع نظرية أخرى ترجع إلى آباء الكنيسة ورجال الدين والكتاب في القرون الوسطى ومن قبلهم إلى أفلاطون . ومقتضى هذه النظرية أنه يوجد فوق ثمن السوق ثمن آخر معتدل ومتفق مع مكارم الأخلاق ومع القول المأثور « اعمل لنيرك ما تحب أن يعملوه لنفسك » وأن هذا الثمن يجب أن تحدده الحكومة ولا يجب أن يتحدد هذا الثمن بقانون العرض والطلب بتأثير الحاجة التي يشعر بها المشتري بل بالنفقات التي يتحملها البائع بغض النظر عن حاجات المشتري ويجب أن يعوض هذا الثمن على البائع مقدار ما تحمله من المشقة وأن يسمح له أن يعيش عيشة تتفق مع حالته الاجتماعية دون أن يتبقى له ربح .

§ ٢٩١ - في حقيقة الثمن العادل : أهمل الاقتصاديون نظرية الثمن العادل

كما شرحها رجال الدين لكنهم ظلوا يفرقون بين الثمن العادل وثن السوق وقالوا بأن المصلحة العامة وبخاصة مصلحة المستهلكين تقضى بأن يكون ثمن السوق مساوياً لثمن العادل . وقد كثر أنصار هذا الرأي منذ ارتفاع الائتمان أثناء وبعد الحرب العظمى . وقالوا بأن المنافسة تعمل على اتجاه الاسعار في السوق نحو تكاليف الانتاج إلا أن المنافسة أصبحت مشلولة في أغلب الأحيان بسبب ذبوع الاحتكار على اختلاف أنواعه ولأن أغاب أثمان التجزئة هي أثمان محددة لا تحددها المساومة بين المتعاملين بالبيع والشراء وأن المستهلكين في أغلب الاوقات يهضمون الفرق الشاسع بين ثمن السوق وثن نفقات الانتاج الذي هو في الواقع الثمن العادل .

§ ٢٩٢ — في تعريف التهمة العادل : الثمن العادل هو الذي لا يترك للبائع ربحاً فاحشاً ولا يشتمل الا على العناصر اللازمة للاستمرار في انتاج السلعة ولكن كيف يتحقق الثمن العادل ؟ لا نزاع في أن الائمان ترجع الى الثمن العادي وأن تمادت على خلاف ذلك وقتاً ما . لكنها قد تتماذى وقتاً طويلاً يتعين في خلاله أن تتدخل السلطات العامة في رأى البعض أو نقابات المستهلكين في رأى البعض الآخر وسنقصر القول الآن على تدخل السلطات العامة لمراقبة الائمان على أن نعود الى جمعيات الاستهلاك في المكان اللائق .

الفرع الثاني

في تدخل السلطات العامة لتحديد الائمان

§ ٢٩٣ — في طرق التدخل : تتدخل السلطات العامة لتحديد الائمان إما بالزيادة لمصلحة المنتجين وإما بالنقصان لمصلحة المستهلكين . وأهم هذه الطرق هي (١) التسعيرة أى وضع حد أقصى للائمان (٢) تعديل العرض أو الطلب (٣) معاقبة الاشخاص الذين يزيدون الائمان .

§ ٢٩٤ — في التسعيرة : وهي أقدم طريقة لجأت اليها الحكومات لتحديد الائمان وقد استعملها الملوك والحكام في مصر في أوقات الغلاء الناشئة عن القحط واهمال المصالح العامة كقلة الأمان على النفس والمال واهمال الترع وحرمان جهات عديدة من ماء النيل فنشأ عن ذلك علو أسعار الأقوات كما حدث في سنة ٣٩٧ هـ (١٠٠٦ م) حيث غلا ثمن الغلال وجميع أصناف المأكولات فسعر الحاكم أصناف الحبوب وباعت التجار بالثمن الذي حدد لهم (١)

(١) أحصى المقريزى مرات الغلاء والقحط منذ دخول العرب مصر الى سنة ٦٠٠ هـ (١٢٠٣ م) فبلغت ثلاث عشر مرة . ووصف المقريزى ما اصاب مصر في عهد المستنصر من القحط والغلاء فقال : ثم آل أمر المنتصر الى ان يباع كل ما في قصوره وحصار يجلس على حصر وتمطت دواوينه وكانت نساء القصور يخرجن ناشرات شعورهن ويصحن الجوع الجوع ...

ولجأت دول أوربا في أوقات مختلفة الى هذه الطريقة كما حدث في القرن السادس عشر عقب اكتشاف أمريكا وتدفق سيل الذهب منها مما أفضى إلى ارتفاع الأثمان . وفي فرنسا في أواخر القرن الثامن عشر عند ما كثرت أوراق النقد المسماة Assignats عم الغلاء حتى أن فلاحا رفض أن يبيع خنزيراً بسلة مملوءة من هذه الاوراق واضطرت الحكومة أن تضع سعراً أعلى لكل الاشياء .

وفي أثناء الحرب العظمى (١٩١٤ - ١٩١٨) استعملت الدول المتحاربة وغيرها طريقة التسعير الإلزامي . وصدر في مصر القانون رقم ٦ سنة ١٩١٤ فوضع سعراً أعلى للمواد الغذائية والاشياء الضرورية . وأنشئت في كل محافظة ومديرية لجنة لوضع سعر أعلى للغلال والدقيق والمسلى واللحوم والبتروول والملح وخشب الحريق والسكر والصابون والشمع الخ . وقضى بمعاينة المخالف بالحبس مدة لا تتجاوز سبعة أيام وبغرامة لا تزيد عن مائة قرش أو باحدى هاتين العقوبتين مع غلق المحل لمدة أسبوع أو بيع البضائع بسعر التسعيرة على ذمة المخالف وقد صدرت من السلطة العسكرية أوامر كثيرة متعلقة بالتسعيرة وصدرت قوانين متعلقة بالتسعيرة وصدرت قوانين متعلقة بتحديد سعر أقصى للطحين . وقد بطلت هذه القوانين بزوال الاسباب الباعثة اليها .

ويجب وضع سعر أقصى في حالة الاحتكار الممنوح من السلطات العامة الى الافراد أو الشركات مثل احتكار نقل الاشخاص والبضائع وتوزيع الماء والنور ويقوم التسعير هنا مقام المنافسة فيقلل أرباح المحتكرين . لكن التسعير يصير عديم الجدوى اذا ارتفعت الأثمان بسبب قلة العرض أو بسبب التضخم النقدي لمغايرة

ومن غريب ما وقع أن امرأة أخذت عقدا لها قيمته ألف دينار وعرضت على جماعة ان يعطوها به دقيق فكان كل يدفعها عن نفسه الى ان رحما بعض التجار وباعها به زنبيل دقيق فلما أخذته تكاثر الناس عليها ونهبوه فأخذت هي أيضا ملء يديها وصنعت قرصة وتادت بأعلى صوتها بأهل القاهرة ادعوا لمولانا المستنصر الذي سعدت الناس بأيامه حتى صار ثمن هذه القرصة ألف دينار « وقد اتخذ المستنصر اجراءات صارمة وسر الحبز .

التسعير في كلتا الحالتين للقوانين الاقتصادية ولأن التسعير لا يستطيع أن يؤثر هنا في أسباب ارتفاع الأثمان وهما قلة السلعة وكثرة النقود .

§ ٢٩٥ - في الصعاب التي تعرضها تطبيق التسعيرة : تعرض تطبيق التسعيرة :

التسعيرة صعب عديدة ترجع الى تعذر تقدير نفقات الإنتاج لكل سلعة وإلى ضرورة تعيين ثمن متوسط لهذه النفقات وإلى ضرورة تسعير الأشياء التي تصنع منها السلعة المسعرة وتسعير الأشياء التي قد تحمل محلها . فتحديد ثمن الخبز يستدعي تسعير الدقيق والقمح وأنواع الغلال الأخرى التي قد يفكر المزارع في إنتاجها بدل القمح وقد يتعذر مراقبة تنفيذ التسعيرة بدقة فقد يعمل المستهلكون أنفسهم الذين وضعت التسعيرة لمصلحتهم على ممالأة التجار ويدفعون اليهم أثماناً أزيد من السعر القانوني ليحصلوا على طلباتهم بسرعة أو على أحسن وجه .

§ ٢٩٦ - في عيوب التسعيرة : إذا لم تعتمد الحكومة إلى اتخاذ وسائل

أخرى كزيادة العرض أو نقصان الطلب فالتسعير يفضي إلى نتائج سيئة وذلك أن الأداة التي تجعل العرض موافقاً للطلب هي « الثمن » . فإذا كانت كمية السلامة غير كافية نسبياً زاد ثمنها وزيادة الثمن من شأنها أن تنشط المنتجين وتقصى بعض المستهلكين . لكن التسعيرة تفسد عمل هذه الأداة « الثمن » لحظرها زيادة الثمن فتثبط هم المنتجين مما يجعل تموين الأسواق عسيراً كذلك يبطل أثر هذه الأداة بالنسبة للمستهلكين فلا يقل عدد المستهلكين . وبذلك تسوء الحال بدلاً من أن تتحسن . لذلك يحسن العمل على تعديل العرض والطلب بالوسائل الآتية :

§ ٢٩٧ تعديل العرض أو الطلب : تعتمد الحكومات أحياناً إلى تقليل

الطلب . إما بتحديد مقدار ما يستهلكه كل فرد من السلع أو الحاصلات فيكون لكل شخص تذكرة يبين فيها مقدار ما يجوز له أن يستهلكه من الخبز والسكر والفحم والشاي الخ وإما بتقييد الاستهلاك بقيود أخرى كمنع أكل اللحوم في بعض أيام الأسبوع أو تحديد عدد الأطباق التي تقدم إلى رواد المطاعم والفنادق . وأخيراً

قد تحرم الحكومة بيع أنواع خاصة من المأكولات كالقطاير وأنواع الحلوى والخبز الجيد . وقد لجأت الدول المتعاربة في الحرب العظمى إلى هذه الطرق فتقبلها الجمهور عن طيب خاطر وفضلها على طريقة التسعيرة لأنها تبطل الغلاء الفاحش وتسوى بين الغنى والفقير .

وقد ترى الحكومة أن تؤثر في عرض السلع فتتقصه وتمنع هبوط الأسعار أو تزيد يده لأجل أن تهبط الأسعار . والطريقة الذائعة الاستعمال لتقليل العرض ومنع هبوط الأسعار هي تقرير ضرائب جمركية على الواردات أو تشجيع الصادرات ومنحها إعانة prime

وهناك طريقة أخرى تعرف بطريقة التقويم valorisation ومقتضى هذه الطريقة أن تشتري الحكومة جزءاً من المحصول عند ما تتبين وفرته وتأخذ الايمان في الهبوط فتتزع هذه الكمية من السوق وتتحين الوقت المناسب لبيعه عند ما تتحسن الأسعار أو عند ما يقل المحصول في سنة أخرى . وقد اتبعت الحكومة البرازيلية هذه الطريقة في سنة ١٩٠٧ وفي سنة ١٩٢١ فاشترت $\frac{1}{4}$ مليون جوالق من البن . واتبعت إيطاليا هذه الطريقة بالنسبة للكبريت واليونان بالنسبة للعنب ، والحكومة المصرية بالنسبة للقطن .

وتستطيع الحكومة أن تزيد عرض السلعة إذا قل الموجود منها بأحدى الطرق الآتية : (١) منع تصدير بعض الأشياء الضرورية (٢) المصادرة . لكن المنتج لا يرضى أن تخوى مخازنه لأجل أن تملأ الحكومة الأسواق مما يترتب عليه توقفه عن الانتاج فتضطر الحكومة أن تجعل انتاج هذه السلعة الزامياً وهو ما حدث في فرنسا حيث صدر قانون ٤ مايو سنة ١٩١٧ يخول المديرين زراعة الاراضى التي لا يستطيع أو لا يرضى ملاكها زراعتها بواسطة مزارعين آخرين أو نقابات . ولم يسفر هذا القانون عن نتائج مرضية (٣) تستطيع الحكومة أن تفتح محالاً لبيع الخبز واللحوم والمواد الغذائية لبيعها بالثمن العادل . وقد أنشئت في مصر أثناء الحرب

مصلحة لتموين للقيام ببعض هذه الأغراض فكانت تباع الدقيق الى تجار التجزئة بثمان الشراء .

§ ٢٩٨ - في تقرير جزاء جنائي في حالة زيادة الاسعار: تنص المادة ٣٠٠ من القانون الجنائي بالحبس مدة لا تزيد على سنة و بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه منصرى كل من تسبب في علو أو انحطاط أسعار الغلال أو البضائع أو بونات أو سندات مالية معدة للتداول عن القيمة المقررة لها في المعاملات التجارية بنشرهم عمداً بين الناس أخباراً أو اعلانات مزورة أو مقترات أو باعطائهم للبائع ثمناً أزيد مما طلبه أو بتواطئهم مع مشاهير التجار الحائزين لصنف واحد من بضاعة أو غلال على عدم بيعه أصلاً أو على منع بيعه بثمان أقل من الثمن المتفق عليه فيما بينهم أو بأى طريقة احتيالية أخرى.

ثم قضت المادة ٣٠١ بمضاعفة الحد الأقصى المقرر لعقوبة الحبس المنصوص عنها في المادة السابقة اذا حصلت تلك الحيلة فيما يتعلق بسعر اللحوم أو الخبز أو حطب الوقود والفحم أو نحو ذلك من الحاجات الضرورية . والمقصود من عبارة « القيمة المقررة لها في المعاملات التجارية »^(١) الثمن الذي تحدده المنافسة الحرة باعتبار أن هذا الثمن هو الثمن العادل .



(١) أساء مترجم القانون تعريب الاصل الفرنسي وهذا نصه :

(, , prix qu'auraient déterminé la concurrence naturelle et la liberté du commerce.)

الباب الأول

في وسائط التداول

الفصل الثاني

في النقود^(١)

§ ٢٩٩ — في تعريف النقود : تعرف النقود عادة بأنها « سلعة تستعمل كأداة للمبادلة أو واسطة المبادلات » وقد يكفي هذا التعريف للدلالة على موضوعها ولكنه يتجاوز الغرض المقصود من النقود كما انه غير جامع لكل معانيها . ولا نزاع في أن النقود كانت في الاصل سلعة تواضع الناس على اعتبارها أداة للمبادلة أى ان الناس لم يخترع أداة للمبادلة لاستعمالها كنقود ولكنهم توافقوا على اختيار سلعة تقوم مقام النقود، وكان يختلف نوع هذه السلعة باختلاف الجهات وكانت هذه لا ترغب لذاتها بل يقصد استبدالها فيما بعد بشيء آخر مرغوب فيه . وقد أفضى اتباع هذه العادة إلى أن صارت هذه السلعة الواسطة العادية للمبادلات . وكذلك النظم النقدية الحاضرة تقوم على تداول المعادن النفيسة التي لا يستطيع الناس انكار صحتها كسلعة ترغب لذاتها بدليل امكان الانتفاع بها لاغراض أخرى غير الوساطة في المبادلة بسبب ما لهذه المعادن من القيمة الاقتصادية السابقة على استعمالها كنقود والمستقلة تماماً عن هذه الوظيفة .

(١) Ang Arnauné : La Monnaie, le credit et le change
George Edgar Bonnet; Les expériences monétaires contemporaines, Paris 1927. Withers; Meaning of maney; 1920

ولكن هذا ليس بصحيح دائماً . فالنقود الورقية مصنوعة من مادة منفعتها طفيفة في حين أن مقدار النقود التي تمثلها لا تتناسب بالمرّة مع كمية المواد المصنوعة منها . أجل قد يقال بأن هذه الورقة تمثل نقوداً معدنية وأن الصحيح من الوجهة التاريخية أن النقود الورقية متصلة اتصالاً وثيقاً بالنقود المعدنية لكننا سنبين فيما بعد أن النظام النقدي قد يظل معمولاً به مع انعدام أساسه المعدني وأنه يمكن تصور وجود نظام نقدي بلا حاجة إلى هذا الأساس .

يتبين من كل ما تقدم أنه لا يشترط في النقود أن تكون سلعة بل يمكن القول بأن فكرة النقود تتعارض لحد ما مع السلعة وذلك لأن ما تتميز به النقود هو أنها تقبل في المبادلات لذاتها بل من أجل مبادلات لاحقة وحتى إذا كانت النقود مصنوعة من شيء يمكن الانتفاع به مباشرة فهي لا تكتسب صفتها النقدية من هذه الخاصية بل من قبول الناس التعامل بها . زد إلى هذا أن اعتبار النقود سلعة يؤدي إلى الاعتقاد بأن قيمة النقود تتعين تبعاً لصفتها كسلعة وأن قيمتها تتحدد كقيمة أية سلعة أخرى . وهذه نتيجة تتنافر مع ما وصل إليه الاقتصاديون في أبحاثهم الحديثة وتفضي إلى الشطط في تفسير الظواهر النقدية . لذلك لا يشترط في النقود أن تكون سلعة .

ومن جهة أخرى لا يحسن أن نعرف النقود بأنها « أداة مبادلة » حتى لا يتبادر إلى الذهن أن النقود قاصرة على هذه الوظيفة ولو أنها أهم وظائفها . لذلك نقول بأن « النقود هي الأشياء التي يقبلها الناس عادة في معاملاتهم لا لذاتها بل يقصد بمبادلتها بدورها فيما بعد » (١)

الفرع الاول

في وظائف النقود

§ ٣٠٠ - تقوم النقود بأربع وظائف وهي : (١) واسطة مبادلة الاموال والخدمات (٢) مقياس القيم (٣) أداة الادخار (٤) مقياس الوفاء الآجل .

§ ٣٠١ - في أنه النقود أداة المبادلة : (١) الغرض من الاتاج هو المبادلة وأكثر الناس ينتجون ما لا يستهلكون ليحصلوا على ما لا ينتجون من الاموال أو الخدمات فيبيعون ويشتررون فيدفع الشاري نقوداً ويقبض البائع نقوداً . وليس معنى ذلك أن المبادلة متعذرة بين الناس بدون النقود . فقديمًا كانت تحصل المبادلة بين الناس بواسطة المقايضة التي هي عبارة عن مبادلة الاموال والخدمات دون واسطة سلعة أخرى لكن المقايضة أصبحت لا تتفق مع مقتضيات الحياة الاقتصادية الحاضرة لما يعترضها من الصعاب بسبب صعوبة الاهتداء الى من يحتاج الى هذه السلعة بالذات (١) واذا وجد من يحتاج الى السلعة فقد تختلف قيم الاشياء فاذا صنع حائك بذلة وأراد أن يقايض على خبز فما هو عدد الارغفة التي يحصل عليها في مقابل البذلة واذا أراد أن يقايض على سيارة فكم يلزم من البذل للحصول على السيارة . كذلك يصعب تجزئة السلعة فلا يمكن عقد الصفقة الا بكل مشقة

(١) روى كامرون في سياحته في أفريقيا سنة ١٨٨٤ كيفية حصوله على مركب فقال « كان صاحب المركب يريد أن يقايض عليها بكمية من الفاج ولم أكن أملك منه شيئاً لمكني علمت أن محمد بن سليب لديه حاجة ويحتاج الى فاج ولم يكن عندي شيئاً منه . فقلت تسلموا على الحصول على المركب . فبحثت الى أن عثرت على كمية من القماش المطلوب عند ابن غريب الذي كان يبحث عن أسلاك مطوية . فاخذت منه القماش الذي يريد ابن سليب وتسلمت منه الفاج الذي يريد صاحب المركب . وعلى غلك أمكنني أن أحصل على حاجتي . وأنتما / الميرسلون جنينة في جزيرة جروتلاند حيث يتم الاسكيمو وكان اشتراكهما وزنة بحرية عن كل ثلاثة شهور . وطلب بحري عن السنة (قلا عن جيد)

وروى دى فوفيل^(١) أن مصر يا فى عهد العائلة التاسعة عشر Ramassides قايض ثوراً بمحصيرة وكمية من العسل والزيت وسبعة أشياء أخرى مختلفة . لذلك قد يحصل الانسان على أشياء هو فى غنية عنها فى الآونة التى يقايض فيها كذلك يضطر الانسان الى الانتظار للتصرف فى الاشياء الفائضة على حاجته الى وقت يحتاج فيه الى شيء آخر . ومن شأن هذه الظروف أن تعرضه الى مقايضة سلعته بشروط ما كان يقبلها لولا اضطراره الى هذه المقايضة .

واستعمال النقود يزيل كل هذه الصعاب . لكن استعمال النقود يجرىء المقايضة الى عمليتين متواليتين وهما البيع والشراء وهو ما يؤهم بأن استعمال النقود يصعب مبادلة الأشياء بدلا من تسهيلها لكن قليلا من التأمل يجعلنا ندرك أن هذا التعقد هو ظاهرى فقط وأنه يفضى الى سهولة المبادلات . فمالك السيارة يبحث عن راغب فى الشراء ويتفق معه على الثمن ثم يحفظ الثمن الى الوقت الذى يحتاج فيه الى الحصول على شيء آخر ويدفع له جزءاً من النقود التى استولى عليها مائناً للسيارة وذلك بسبب قابلية النقود للتجزئة . وهكذا يحصل مالك السيارة بواسطة النقود على كل ما يرغب فيه بطريقة سهلة . فالبيع كما يقول جان باتست ساى J. B. Say هو نصف مقايضة والشراء هو النصف الآخر تفصلهما فترة قصيرة أو طويلة على حسب الاحوال وواسطتهما النقود .

وقد عرفت آثار المقايضة فى كل الامم المتحضرة وصارت المبادلة تحصل بواسطة النقود .

§ ٣٠٢ . فى ايه النقود مقياس القيمة . (٢) اعتاد الناس على مبادلة السلع بالنقود فصارت من أجل ذلك المقياس المشترك للقيم . وذلك لانه ان لم يوجد مقياس مشترك للقيم لتعذر على الناس تبادل السلع والخدمات ولاضطروا فى كل يوم الى تحرير قوائم تذكر فيها قيمة كل شيء بالنسبة لكل الاشياء فتعين قيمة كمية

معينة من القمح بكمية معينة من القطن والنحاس والصوف والفحم والبتروول الخ وان كذا قطن قيمته كذا خشب وفحم وصوف ونحاس الخ . فاذا كان لدينا مائة صنف اضطررنا الى تحرير مائة قائمة مع بيان سعر مبادلة كل صنف بالتسعة والتسعين صنفاً الباقية أى اتنا نضطر الى اثبات ٩٩٠٠ نسبة ما بين المائة الصنف . وتزول كل هذه الصعاب بفضل النقود فلا تحرر إلا قائمة واحدة مشتملة على مائة نسبة أى مائة عن فيذكر أن أردب القمح يساوى كذا قرشاً وقنطار الفحم كذا قرشاً الخ .

ولكن اذا كان من اليسهل أن نجد مقياساً مشتركاً ثابتاً بالنسبة للمدروعات والمكيلات والموزونات كالذراع والكيل والرطل واذا كانت هذه المقاييس تظل ثابتة غير متغيرة إلا أن الحال يختلف بالنسبة للمقومات إذ يصعب إيجاد مقياس مشترك ثابت لتقدير القيم التبادلية للأشياء . وذلك لان القيمة المطلقة أو القيمة فقط لا أثر لها في الوجود فالسلعة لها قيمة تبادلية بالنسبة لسلعة أخرى لكن هذه القيمة هي نسبة نفسانية محضة . فالطول والوزن والسعة يمكن تصورهما في عالم غير مأهول بالناس لانها من خصائص الاجرام . وهذه الخصائص موجودة بقطع النظر عن تقديرات الناس المتغيرة . أما قيم الأشياء فهي متغيرة بدليل ما نشاهده كل يوم من تقلبات قيم المبادلة وذلك لانه لا يوجد شيء له قيمة في ذاته مستقلة عن تقديرات الناس فاذا فرضنا أن الوحدة النقدية كالجنيه قيمته ثابتة غير متغيرة في الزمان والمكان فلا يتغير ثمن الأشياء إلا تبعاً لتغيرات عرض وطلب هذه الأشياء فاذا تضاعف ثمن القمح كان هذا دليلاً على زيادة الطلب بالنسبة للعرض لكن الوحدة النقدية أو مقياس القيم متغير في قيمته . من أجل ذلك يجب أن نلاحظ ان ارتفاع او هبوط آثمان السلع لا يدل على قلة أو كثرة ما يعرض منها بل قد يكون سببه كثرة أو قلة النقود .

حفظ جزء من الدخل وصونه من الانفاق لاضافته الى رأس المال ويحصل الادخار بواسطة النقود . وبسبب انتشار البنوك اعتاد الناس ايداع ما يدخرونه فيها وصار المدخر لا يحوز النقود حيازة مادية ولكنه يملك حق التصرف في النقود المقيمة لحسابه في البنك

§ ٣٠٤ — في أنه النقود مقياس الوفاء الآجل ومستودع القيم (٤) من المهم جداً أن يكون هناك مقياس مشترك بالنسبة للمعاملات الآجلة كالبيع الآجل أو المنسأ حتي لا يقع خلاف بين المتعاملين على مقدار العوض المتفق عليه . واستعمال النقود يزيل كل خلاف لما لها من قوة الابراء .
وتعتبر النقود مستودع القيم لأنها تنقل القيم من مكان إلى مكان ومن زمان إلى زمان .

الفرع الثاني

في النقود والمعادن

§ ٣٠٥ — في أطوار النقود . النقود المستعملة الآن في كل الامم المتحضرة هي عبارة عن قطع من المعدن — ذهب ، فضة ، نحاس ، شهبان (برونز) ، نيكل ، زنك ، قصدير — تسكها السلطات العامة بوزن وعتبار معلومين . وقد استعملت الامم قبل ذلك أشياء أخرى كأداة للمبادلة قديماً كانت تستعمل الامم الراعية الماشية كواسطة للمبادلة . وفي خليج هدسون Hudson استعملت جلود الحيوانات حيث يعيش الناس من القنص ، والاصماك حيث يعيش الناس من صيد البحر كما هو الحال في ترنافا TerrefNeuve والزجاج والملح في أواسط أفريقيا وأقراص الشاي في التيبث Thibet والكافور في أمريكا الوسطى ، والدخان في فرجينيا ، والسكر في ماري لاند في القرنين السابع والثامن واستعملت كل الامم

تقريباً أدوات الزينة والحلي والأسلحة والملابس أدوات للمبادلة. وبسبب قلة النقود استعملت الأمم المتحاربة في أثناء الحرب العظمى أشياء أخرى لتقوم مقام النقود كالطوابع وتذاكر المترو الخ. والخلاصة أن الناس استعملت مختلف الأشياء في المبادلة والغالب أنهم كانوا يختارون أداة التعامل من الأشياء التي يرغب فيها كل الناس لتقبل في التعامل بكل سهولة.

§ ٣٠٦ — في المعادن النفيسة : لكن الناس كانوا يفضلون دائماً معادن خاصة ويقبلونها كعملة وهي الذهب والفضة والنحاس والبرونز الخ. ثم أخذوا يفضلون بعض هذه المعادن على البعض الآخر لكن اجماع الناس انعقد منذ القدم على تفضيل الذهب والفضة ومنذ نصف قرن فضلوا الذهب وأصبحت الفضة في المقام الثاني وصار الذهب هو العملة الدولية.

§ ٣٠٧ — في الذهب والفضة والنحاس : يقوم الذهب والفضة في كل البلاد المتحضرة بوظائف النقود. وأقدم وظيفة للذهب والفضة هي أنها كانا منذ القدم أداة الادخار في الوقت الذي كان الاغريق يتعاملون فيه بالثيران كانوا ينشدون الذهب والفضة للادخار. وفي عصر هوميروس Homères كان الذهب يخصص للإلهة ويودع بالمعابد بصفة احتياطي مقدس لا يمس إلا في الظروف العصيبة وقد درجت أم كثيرة إلى وقتنا هذا على هذه العادة حيث يحولون ما يفيض من دخلهم إلى حلي من الذهب. وفي كثير من مقاطعات الهند والهند الصينية لا يستعمل الذهب والفضة في المبادلات بل يحول إلى حلي كوسيلة للادخار وفي انام Annam كان الملوك يسكون نقوداً من الذهب والفضة تبلغ زنتها أحياناً مائة أقية أي ٣٨٥٠ كيلوجرام. حتى لا تصلح إلا للادخار (١).

(١) روي ابن بطوطة في رحلته عن أهل الصين « وعادتهم أن يسبك التاجر ما يكون عنده من الذهب قطعاً تكون القطعة منها من قنطاراً فاقوته ». رحلة ابن بطوطة ص ١٩٤

وأقدم النقود المعدنية المستعملة في المبادلات كوحدة للقيم النقود النحاسية أو المصنوعة من البرنز. وأول نقود فضية ضربت في روما ترجع الى سنة ٢٦٨ أو ٢٦٩ قبل المسيح وضربت النقود الذهبية منذ سنة ٢٠٧ قبل المسيح لكنها لم تكثر إلا في عصر يوليوس قيصر.

ونقود البرونز تصلح في الجهات التي تقل فيها المبادلات اذا كانت السلع طفيفة القيمة ولا تتجاوز المعاملات حدود المدينة. فاذا كثرت المعاملات وتناولت كميات كبيرة من السلع القيمة ونشأت وامتدت العلاقات الخارجية حلت الفضة أولا والذهب ثانياً محل النحاس ولا تصلح بعد ذلك عملة النحاس إلا للمعاملات المحلية القليلة الشأن فيصبح الذهب والفضة واسطة المبادلة بالنسبة للسلع القيمة أو المستوردة من الخارج (١) وقد صغر شأن النحاس وفقد أهميته كعملة منذ عهد بعيد بسبب عدم ثبات قيمته وتفاوتها بالنسبة لكمية الأموال المتزايدة التي يحصل تداولها بواسطة النقود. وحلت الفضة محل النحاس وصارت الواسطة الأساسية في المعاملات واتخذت وحدة لمقياس القيم. وأصبح الذهب في هذا العصر الجديد

(١) أحاط المفريزي بكل هذه الداني فقال « ان التي تكون آتاما للمبيعات وقيم الاعمال انما هي الذهب والفضة فقط ولا يعلم من غير صحيح ولا سقيم عن أمة من الامم ولا طائفة من طوائف البشر أنهم اتخذوا أبدا في قديم الزمان ولا حديثه نقدا غيرهما الا أنه لما كانت في المبيعات محقرات تقل عن أن تباع بدهم أو يجزء منه احتاج الناس من أجل هذا في القديم والحديث من الزمان الى شيء سوى الذهب والفضة يكون بأزاء تلك المحقرات ولم يسم أبدا ذلك الشيء الذي جعل للمحقرات نقدا البتة فيما عرف من أخبار الحقيقة ولا أقيم قط بمنزلة أحد النقدين واختلفت مذاهب البشر وأراؤهم فيما يجهلون بأزاء تلك المحقرات ولم يزل بمصر والشام وعراق العرب والمجم وفارس والروم في أول الدهر وآخره ملوك هذه الاقاليم لمظهم وشدة بأسهم ولعنة ملكهم وكثرة شأوهم وخسروا ثمة سلطنتهم يجهلون بأزاء هذه المحقرات نحاسا يضربون منه قطعا صفارا تسمى فلوسا لشراء ذلك ولا يكاد يوجد منها الا اليمير ومع ذلك فإنها لم تقم أبدا في شيء من هذه الاقاليم بمنزلة أحد النقدين فقط. وقد كانت الامم في الاسلام وقبله لهم أشياء يتعاملون بها بدل الفلوس كالبيض والسكر من الخبز والورق ولحي الشجر والودع الذي يستخرج من البحر ويقال لها الكودة وغير ذلك وقد استقصيت ذكره في كتاب اغانة الامة بكشف الذمة. وكانت الفلوس لا يشتري بها شيء من الامور الجليلة وانما هي لتفقات البورق. النقود الاسلامية لاملاحة بني الدين احمد بن عبد القادر المفريزي المطبوع بمطبعة الجوائب بـسـطـنـطـينية سنة ١٢١٨ ص ١٨

قاصراً على الصفقات الكبيرة وبخاصة ما كان منها معقوداً مع الخارج . وهذه الحالة التي ترجع الى أقدم العصور استمرت الى منتصف القرن التاسع عشر . لكن تطور النقود لم يصل في هذا التاريخ الى نهايته المقررة فكما أن الفضة حلت محل النحاس فقد أخذ الذهب يحل في المعاملات تدريجياً محل الفضة بسبب هبوط قيمتها المطرد ففي أوائل القرن السادس عشر كانت قيمة الذهب بالنسبة للفضة ١١ : ١ وفي أواخر القرن الثامن عشر صارت هذه النسبة ١٥ ¼ : ١ ثم استمرت هذه النسبة الى سنة ١٨٧٣ ومنذ سنة ١٨٧٣ الى سنة ١٩٠٣ أصبحت هذه النسبة ٤٣ : ١ ولزيادة البيان نقول قدر الاحصائيون المعادن النفيسة الموجودة في أوروبا قبل اكتشاف أمريكا بمليار فرنك ذهباً وفضة . ومنذ اكتشاف أمريكا سنة ١٤٩٣ والعثور على مناجم الذهب في كاليفورنيا واكتشاف مناجم الذهب في استراليا في سنة ١٨٥٠ بلغ المستخرج من الذهب ١٦ مليار فرنك ومن الفضة ٣٣ مليار فرنك ولذلك أطلقوا على هذا العصر (عصر الفضة) . ومنذ سنة ١٨٥٠ الى سنة ١٨٧٥ زاد المستخرج من الذهب ١٦ مليار فرنك ومن الفضة ٧ مليار فرنك . ومنذ سنة ١٨٧٦ الى سنة ١٩٢٠ زاد المستخرج من الذهب بسبب اكتشاف مناجم الترنسفال ومناجم كلونديك بالاسكا Klondyke وبلغ المستخرج من الفضة ٤٧ ملياراً . ومنذ اكتشاف أمريكا لغاية سنة ١٩٢١ بلغت قيمة الذهب المستخرج من المناجم ٩٥ ملياراً فرنكاً ومن الفضة ٨٧ ملياراً .

و بلغ المستخرج سنوياً من الذهب مليار فرنك تقريباً لغاية سنة ١٨٩٥ ثم بلغ نحو مليارين سنة ١٩٠١ ووصل الى حده الأقصى في سنة ٩١٢ حيث استخرج ٢:١٦ مليون فرنكاً . أما الفضة فتجاوز المستخرج منها مليار فرنك في سنة ١٨٩٢ ثم وصل الى ١٥٦٤ مليون فرنكاً في سنة ١٩١١ ثم أخذ المستخرج في التناقص بعد هذا التاريخ .

وأهم مناطق استخراج الذهب هي جنوب أفريقيا (النكاب والمثلكات

البريطانية) والولايات المتحدة وأستراليا وروسيا وكندا . أما الفضة فتكاد لا تستخرج إلا من أمريكا . وبلغ المستخرج من الفضة في العالم في سنة ١٩١٦ خمسة ملايين كيلوجرام منها نحو الأربعة ملايين من أمريكا ومن أستراليا ١٢٦ ألف كيلوجرام

§ ٣٠٨ - في أسباب تفضيل الذهب والفضة : وقع اجماع الناس قاطبة على تفضيل هذين المعدنين كأداة نقدية بسبب ما لهما من المزايا العديدة وهي : -

(١) سهولة النقل : تمتاز المعادن النفيسة بارتفاع قيمتها مع قلة وزنها فالرجل يستطيع أن ينقل نحو الثلاثين كيلوجرام . ومثل هذا القدر من النجم أو الخشب أو الغلال لا يساوي شيئاً كثيراً في حين أن هذا الوزن يساوي من الذهب ما قيمته ٣٨٧٥ جنيهاً من الذهب الخالص ومن الفضة ما قيمته نحو ١٠٦ جنيه ، أو ٣٠٠٠ فرنك .

(٢) عدم البهارة : لا يبلى المعادن النفيسة من الاغوام بسبب خصائصها الكيميائية التي تكسبها مناعة لا تقوى التفاعلات الجوية على التغلب عليها وهي صفة لا تدانيها فيها بقية الاشياء المستخرجة من الحيوان أو النبات التي يسرع اليها الفساد والتغير . وكذلك الحال بالنسبة للمعادن الأخرى كالحديد حيث يتسلط عليه الصدأ ويحيله الى تراب .

(٣) المتجانسة : لما كانت المعادن النفيسة من الاجرام البسيطة فكلها متجانسة وإذا كان التاجر الخائف يستطيع أن يتعرف القمح الهندي من القمح المصري أو الأسترالي فان أحقق الصاغة لا يستطيع أن يميز الذهب المستخرج من أستراليا من الذهب المستخرج من الاسكا . وهي ميزة قلما تتوفر في مادة أخرى .

(٤) صعوبة التمييز : للمعادن النفيسة خصائص ظاهرة يؤمن معها نسبة غشوش المدلسين كالطين والوزن واللون واللمعان مما يسهل معها تمييزها عن غيرها من المعادن

(٥) قابلية التجزئة : يمكن تجزئة الذهب والفضة الى أجزاء صغيرة دون

أن تفقد هذه الاجزاء شيئاً من قيمتها بسبب صغر حجمها فيحتفظ كل جزء بقيمته المناسبة مع حجمه . ولا تتوافر هذه الخاصية في الاحجار الكريمة لذلك لا يمكن استعمالها أداة للمبادلة .

(٦) قابلية التشكيل وسهولة الطرق والسبك : تتوافر هذه المزايا في الذهب والفضة وقد أشار أبو الفضل الدمشقي الى هذه المعاني « فقال وقع اجماع الناس كافة على تفضيل الذهب والفضة لسرعة الموائاة في السبك والطرق والجمع والتفرقة والتشكيل بأي شكل أريد مع حسن الرونق وعدم الروائح والطعوم الرديئة وبقائهما على الدفن وقبولهما العلامات التي تصونهما وثبات السمات التي تحفظهما من الغش والتدليس فطبعوهما وتمنوا بهما الأشياء كلها ورأوا أن الذهب أجل قدراً في حسن الرونق وتلرز الأجزاء والبقاء على طول الدفن وتكرار السبك في النار فعملوا كل جزء منه بعدة من أجزاء الفضة وجعلوهما ثمناً لساير الاشياء » (١)

§ ٣٠٩ - في كيفية نسو النقود المعدنية : أول ما بدأ الناس في استعمال المعادن النفيسة كأداة للمبادلة كانوا يتداولونها في صورة سبائك تختلف كل سبيكة عن الأخرى في الحجم والنقاوة فكان كل وفاق يقتضى حصول عمليتين وهما (١) الوزن (٢) والامتحان لمعرفة درجة نقاوة المعدن . وكان التجار في بعض الجهات يحملون الميزان والمحك لمعرفة جيد هذه المعادن من رديئها .

وقد أدرك الناس ما في هذه الطريقة التي درجوا عليها من العنت والضيق بسبب تكرار عمليات الوزن والامتحان في كل مرة يحصل فيها التعامل بهذه المعادن لذلك تواضعوا على أن تقوم هيئة محترمة بهاتين العمليتين مرة واحدة فتسبك سبائك صغيرة من عيار ووزن معينين تتفق مع مقتضيات التجارة وتطبع عليها طابعاً ظاهراً صيانة لها من الغش والتدليس . ثم طرأت تحسينات متوالية حتى أخنت أخيراً

(١) كتاب الاشارة ص ٦ تأليف جعفر بن علي الدمشقي الطبري في القاهرة سنة ١٢٢٥

شكل قطع صغيرة مستديرة مطبوعة بطابع خاص وقامت الحكومات بعملية السك والطبع . ولم تبلغ قطع النقود ما بلغت الآن من حسن السك وانتشار الطابع على كل سطحها إلا بتدرج بطيء وبذلك أصبح من العسير تغييرها أو اقتطاع جزء منها دون أن يظهر ذلك للعيان . فقطع النقد هي عبارة عن سبائك معدنية ذات وزن وثقاة مضمونين بمعرفة الدولة التي تبشر بنفسها عملية السك ووضع طابع عليها . وسلامة الطابع يعتبر دليلاً على عدم تغييرها بعد السك .

§ - ٣١٠ في "المعدن القانونية": يرجع ذبوع استعمال هذه القطع المعدنية كأداة للوفاء الى اعتبارها عملة قانونية بمعرفة المشرع . ويمكن تعريف العملة القانونية بأنها النقود التي يلزم الدائن على قبولها وفاء لما له في ذمة مدينه وتوصف العملة القانونية بأن لها قوة الإبراء أى أن تسليمها الى الدائن يبرىء المدين من تعهده . وقد تكون قوة الإبراء غير محدودة كما هو الحال بالنسبة للنقود الذهبية أو محدودة كما هو الحال بالنسبة للنقود الفضية إذ لا يلزم الدائن بقبول ما يزيد على مائتى قرش ومن النيكل والبرونز ما لا يزيد على عشرة قروش .

وتشمل العملة القانونية العملة الورقية أو العملة الائتمانية وتصدرها فى الغالب بنوك منحها الدولة امتيازاً بإصدارها وهي عبارة عن صك مكتوب يتعهد بموجبه البنك بدفع المبلغ الثابت فيه بنقود معدنية لدى الطلب . وسبب تسميتها العملة الائتمانية هو أن حامل هذه الصكوك يعتبر دائناً للبنك وأنه أولى ثقته أى ائتمانه للبنك واعتمده على وعده بدفع قيمتها عند ما يطلب منه ذلك .

وقد يكون التعامل بهذه الأوراق اختيارياً أى أن الناس لا تلزم قانوناً بقبولها . لكن اذا لم يكن لهم هذا الخيار وكانوا ملزمين بقبولها فى الوفاء فتصير فى هذه الحالة عملة قانونية لا يجوز للأفراد رفض التعامل بها . وأخيراً يجوز أن يكون التعامل بها جبرياً اذا كان لا يجوز تلجأها طلب دفع قيمتها من البنك المضير لها وتصير غير قابلة للصرف وتسمى فى هذه الحالة (النقد الورقى paper money)

الفرع الثالث

في النظم النقدية المعدنية

§ ٣١١ - في ضرورة استعمال عمدة معادن: لا يكفي معدن واحد ليكون أداة للمبادلة وإلا كانت قطع النقود ثقيلة جداً أو خفيفة جداً لدفع المبالغ الجسيمة أو الطفيفة. ف جرام الذهب يساوي نحو الأثني عشر قرشاً (٣١٠ فرنك) وهو ما يتعذر معه استعمال نقود ذهبية من فئة القرش أو نصفه . من أجل ذلك قضت الضرورة باستعمال معادن أخرى لدفع المبالغ الطفيفة . ومن جهة أخرى لا تصلح الفضة لدفع المبالغ الجسيمة وذلك أن مائة جنيه من الفضة وزن ١٤ كيلو جراماً لكنها وزن فقط ٨٥٠ جراماً من الذهب .

وإذا كانت الضرورات العملية تحتم استعمال أكثر من معدن واحد للتعامل لكن المشرع قد يضع قواعد خاصة بالنسبة لقوة ابراء كل نوع من هذه النقود وحرية السك والنسبة القانونية بين قيم هذه المعادن . وكل هذه المسائل تقتضى معالجة خاصة .

§ ٣١٢ - في قوة ابراء : توصف النقود بأن لها قوة ابراء غير محدودة إذا استطاع المدين قانوناً أن يفي دينه بهذه العملة بالغاً دينه ما بلغ فالنقود الذهبية في كل أنحاء العالم لها قوة ابراء غير محدودة . وفي فرنسا للنقود الفضية ذات الخمسة فرنكات لها قوة ابراء غير محدودة . أما في مصر فليس للفضة قوة ابراء غير محدودة حيث لا يحتم القانون على الدائن أن يقبل أكثر من مائتي قرش^(١) وفي انكلترا لا يحتم القانون قبول أكثر من ٤٠ شلناً . وقد صارت أوراق البنكنوت التي

(١) تقول المادة ١٤ من القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩١٦ « لا يجبر أحد على قبول نقود فضية بمبلغ تزيد قيمته على مائتي قرش ولا على قبول نقود من النيكل أو البرونز بمبلغ تزيد قيمته على عشرة قروش »

يصدرها البنك الأهلي المصري لها قوة ابراء غير محدودة منذ ٢ أغسطس سنة ١٩١٤

§ ٣١٣ - في حرية السك : يعين قانون كل دولة وحدة النقود ووزنها وعيارها ويبين أنواع النقود المختلفة التي تضرب . وحق الضرب هو من الحقوق التي تحتفظ بها الدولة عادة كما هو الحال في مصر (١) وقد تعطى الدولة للأفراد حق تقديم السبائك الى دور الضرب لضربها نقوداً . لكنها لا تسمح بذلك اذا كان للعملة قيمتان قيمة نقدية باعتبارها أداة قانونية للعبادة أى عدد الوحدات القانونية التي تمثلها ، وقيمة معدنية باعتبارها سبيكة مكونة من وزن ونقاوة معينين أى في حالة اذابتها . وهاتان القيمتان عرضتان للتغيير . فعدد القروش التي تمثلها قطعة نقدية معدنية لا تتغير ولكن قيمة المعدن المصنوعة منه القطعة النقدية تتغير لأنه سلعة كبقية السلع . ولكن هاتين القيمتين يتساويان اذا كان ضرب النقود حراً وذلك لأنه اذا اختلفت القيمة النقدية عن القيمة المعدنية كان من السهل نقل المعدن الى الصورة التي تكسبه أعلى قيمة وبذلك تتساوى القيمتان إما بكثرة ما يضرب من هذه النقود فتقل كمية السبائك الباقية واما بأذابة القطع النقدية وتحويلها الى سبائك وشرعان ما تتعادل القيمتان طبقاً لقانون العرض والطلب . أما اذا كان الضرب غير مباح فتختلف هاتان القيمتان .

§ ٣١٤ - في النسبة القانونية : لأجل أن تكون كل العناصر التي يتكون منها نظام النقود متناسقة ولأجل أن تكون سهولة التداول يقرر المشروع أحياناً نسبة ثابتة بين قيمة النقود الذهبية والنقود الفضية . فقد قضى المشرع في فرنسا يجعل هذه النسبة $\frac{15}{1}$ أى أن قطعة الذهب تساوى $\frac{15}{1}$ قطعة فضية من وزن وعيار قطعة الذهب وبفضل هذه النسبة تقع مبادلة المسكوكات الذهبية والفضية في الاوقات العادية بكل سهولة ولا يكون للسلع الاثماً واحداً سواء استعملت الفضة أو الذهب

(١) « ضرب النقود محظوظ للحكومة دون سواها » مادة ١٣ من القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩١٦ .

في الوفاء . لكن الحال يختلف اذا بقي النقودان مستقلين أحدهما عن الآخر أى اذا لم يكن بينهما نسبة قانونية . ففي هذه الحالة يعتبر كل نقد بالنسبة للآخر سلعة يختلف ثمنها من وقت لآخر وهو ما يؤدي الى أن يكون للسلع العادية ثمنان ، الثمن الأول بالنقود الذهبية والثمن الثاني بالنقود الفضية . وقد وضعت معظم الدول نسبة ثابتة بين قيمة النقدين — الذهب والفضة — فالنسبة في فرنسا ١ : ١٥ ر٥ وفي انكلترا ١ : ١٤ ر٢٩ وفي الولايات المتحدة ١ : ١٥ ر٩٨٧ وفي النمسا ١ : ١٨ ر٢٢ وفي روسيا ١ : ٢٣ ر٢٥ وفي اليابان ١ : ٢٤ ر٣٠ وفي المكسيك ١ : ٣٢ ر٥٨ . ولا توجد نسبة قانونية في مصر ولا في بعض ممالك أخرى كشيلي . لكن هذه النسبة القانونية لم تتفق في الواقع مع النسبة التجارية للذهب والفضة . فقد كانت هذه النسبة كالتالي :

(أ) من سنة ١٨٠٣ الى سنة ١٨٧٣ كان كيلو جرام الذهب يساوي ١٥ ١/٢ كيلو جرام فضة

(ب) من سنة ١٨٧٣ الى ١٩٠٣ كان كيلو جرام الذهب يساوي ٤٣ كيلو جرام فضة واختلاف هذه النسبة يرجع الى عرض وطلب هذين المعدنين وهو ما سنبينه في البند الآتي :

§ ٣١٥ — في عرضه وطلب المعادن النفيسة : (أ) الطلب . تطلب

المعادن النفيسة لأغراض شتى . فهي تطلب (أ) لاستعمالها في الصناعة (ب) أو لأجل ضربها نقوداً (ج) وأخيراً لأجل ايداعها في بنوك الاصدار لتكوين احتياطيها المعدني . ولعل أهم هذه الأغراض هو الغرض الثاني . فاذا جدت أسباب تستدعي كثرة أو قلة استعمال النقود المعدنية ازداد أو تناقص طلب المعادن النفيسة على حسب الأحوال . ويقل استعمال هذه العملة اذا اعتاد الناس استعمال الشيكات أو اذا سويت ديونهم بطرق المقاصة أو النقل الحسابي لتسوية حقوقهم دون وساطة النقود المعدنية .

(٢) العرضي : يتكون عرض المعادن النفيسة من المستخرج سنوياً من المناجم ومن المقادير stock الموجودة في العالم . وكمية ما يستخرج سنوياً من المعادن الثمينة يؤثر في قيمتها بسبب عدم قابليتها للبلاء في حين أن ما ينتج سنوياً من القمح مثلاً يستهلك أما المعادن الثمينة فإن كل ما استخرج منها على ممر العصور ما زال موجوداً . — بقطع النظر عما اختفى بسبب التآكل أو بأسباب عارضية أو الفرق — لذلك يعتبر الموجود من المعادن النفيسة كبيراً بالنسبة لما يستخرج منها سنوياً فالمتخرج يعتبر طفيفاً بالنسبة إلى الموجود . وذلك لأن المعادن النفيسة على أية صورة كانت — نقود ، حلي ، ميداليات — اذا وضعت في المذوّب تصبح سبيكة عادية لا تختلف في شيء عن المعدن المستخرج حديثاً من المناجم .

§ ٣١٦ — في أنه قيمة المعادن النفيسة أقل تعرضاً للتغيرات منه

بقية السلع : أوضحنا في البند السابق أن كمية المستخرج سنوياً من المعادن طفيفة بالنسبة للمقادير العظيمة الموجودة منها ولهذا السبب يصغر شأن التقلبات التي يحدثها هذا المحصول السنوي في قيمة هذه المعادن — وهذا من ضمن الأسباب التي حدت إلى اختيارها للقيام بوظيفة النقود — لكن هذه الحالة ليست كافية لضمان هذا الثبات بسبب اختلاف طلب المعادن وبسبب قيام أشياء أخرى مقام النقود المعدنية . فمعدل الذهب قيمته مساوية للنقود الذهبية إذا كان الضرب مباحاً . لكن قوة شراء النقود تتوقف على أشياء أخرى خلاف كمية المعدن وكمية النقود المعدنية مثل كمية المبادلات الحاصلة ومقدار الائتمان التي تمنحه المصارف . ولنا عودة إلى هذا الموضوع .

§ ٣١٧ — في نظام المعنوي ونظام المعدني : النظامان الرئيسيان للنقود هما :

(١) نظام المعدن (٢) نظام المعدني . وهناك أنواع أخرى مشتقة من هذين النظامين مثل نظام المعدن الذهبي التام ونظام المعدني الناقص .

في نظام المعز : ويسمى أحياناً نظام المعدن البسيط *simple monometallism*

ويتميز هذا النظام (١) باستعمال معدن واحد كعملة لها قوة ابراء غير محدودة (ب) ويتميز بحرية الضرب في دار الضرب. وقد يكون هذا المعدن الفضة كما هو الحال في الصين والهند الصينية .

في نظام المعزنيين : *bimetallisme* ويتميز هذا النظام بما يأتي : (١) يجوز ضرب الذهب والفضة نقوداً بناء على طلب الافراد (ب) يكون لكل من التقدين قوة ابراء غير محدودة (ج) يعين القانون نسبة قانونية ثابتة بين المعدنين .

في نظام المعز الذهبي المركب : *perfect* ويتميز هذا النظام بما يأتي : (١) النقود الذهبية هي التي يجوز ضربها في دار السكك بناء على طلب الافراد (ب) النقود الذهبية هي التي لها وحدها قوة الابراء غير المحدودة . ولا يكون للنقود الفضية إلا قوة ابراء محدودة . (ج) يعين القانون غالباً نسبة قانونية بين النقود الذهبية والنقود الفضية .

لذلك يقضى هذا النظام باستعمال نقود ذهبية وفضية . وتسرى انكلترا على هذا النظام منذ سنة ١٨١٧ .

في نظام المعزنيين الناقص^(١) : ويتميز هذا النظام بما يأتي (١) حرية الضرب تكون فقط لمعدن الذهب وفي هذا يفترق هذا النظام عن نظام المعدنين (ب) تكون للنقود ان ذهبية قوة ابراء غير محدودة أما النقود الفضية فلا تكون لها هذه القوة إلا بالنسبة لقطع خمسة الفرنسكات (ج) يحدد القانون نسبة ثابتة بين النقود الذهبية والنقود الفضية .

§ ٣١٨ - في مزايا ودرج نظام المعز ونظام المعزنيين : قامت

مناقشات طويلة في غضون القرن التاسع عشر حول أفضلية أحد النظامين على الآخر . وقد

(١) *bimetallisme incomplet* وبالانكليزية *linking standard* أي الامزج

قفلت هذه المناقشات في آخر القرن التاسع عشر وأسفرت عن انتصار نظام المعدن وليس معنى ذلك أن كل الدول اتبعت هذا النظام ولكن الدول التي حافظت عليه من الوجهة القانونية اضطرت أن تدخل عليه تعديلات جسيمة مما جعلها تقرب من نظام المعدن كما حدث في فرنسا من أجل ذلك لانطيل القول في بيان حجج الفريقين .

في المزايا النظرية لنظام المعدن : تتلخص حجج أنصار المعدن فيما يأتي:

يساعد نظام المعدن على ثبات الأثمان فالسلعة التي يكون ثمنها ٢٠ فرنكا قيمتها ١٠٠ جرام من الفضة من عيار $\frac{1}{10}$ أو ٤٥٢ جرامات من الذهب من عيار $\frac{1}{10}$ وبما أنه لا يمكن أن يكون في دولة إلا معدن واحد كمقياس للقيم فالمعدن الذي تهبط قيمته هو الذي يكون مقياساً للقيم وقد يكون الذهب أو الفضة على حسب الأحوال . و بعبارة أخرى النقود الرديئة هي التي تكون مقياساً للقيم (أنظر بند ٣٠٣) لأن النقود الجيدة تخفى بفعل قانون جريشام . لذلك يقال بأن نظام المعدن هو نظام المقياس المتغير (١) وهذا النظام يحقق ثبات الأثمان أكثر من نظام المعدن للأسباب الآتية : (١) إذا تغيرت قيمة المعدن المعبر مقياساً للقيم — مع بقاء كل شيء على ما هو عليه — تغيرت الأثمان بنسبة عكسية أي عند هبوط قيمة المعدن ترتفع الأثمان وعند زيادتها تهبط الأثمان ، وهذا بالنسبة للدولة التي تسير على نظام المعدن . أما بالنسبة لنظام المعدن فإن ارتفاع قيمة المعدن لا يحدث إلا هبوطاً يسيراً في الأثمان وقد لا تهبط الأثمان بالمرّة وذلك لأن مقياس القيم يتغير من ذاته ، فالمعدن الذي لم ترتفع قيمته هو الذي يصير مقياس القيم الجديد وبهذه الكيفية تبقى الأثمان على مستواها القديم . (٢) تغير مقياس القيم يبقى الأثمان من الهبوط ، لكنه لا يمنع الأثمان من الارتفاع لكن هذا الارتفاع لا يكون عظيماً لميل الآتي وهو أن نظام المعدن

يعمل على جعل قيمة الفضة والذهب أكثر ثباتاً . وقد أورد جيفونس (١) لاثبات ذلك المثال الآتى فقال : نفرض أن لدينا إنائين أ وب يحتويان على ماء . فاذا أضفنا كمية من الماء الى الاناء (أ) أو اذا أخذنا منه كمية معينة ارتفع أو هبط مستوى الماء تبعاً لقطر الاناء . فاذا اتصل الانائين بأنبوبة واختلط الماء الموجود فيهما وأضفنا كمية من الماء الى الاناء (أ) قل ارتفاع مستوى الماء عن ذى قبل بسبب انسياب جزء من الماء الى الاناء (ب) لاحتداث التوازن . كذلك اذا أخذنا كمية من الماء من الاناء (أ) قل هبوط مستوى الماء عن ذى قبل أى عند ما كان كل اناء مستقل عن الآخر . فكل اضافة أو نقص في كمية الماء الموجود في احدى الانائين ترفع أو تنقص مستوى الماء بأقل مما لو كان كل من الانائين مستقلاً عن الآخر . فما يشتمل عليه الاناء الاول هو الذهب وما يشتمل عليه الاناء الثانى هو الفضة المتداولة فى العالم وتتصل كميات الذهب والفضة ببعضها بواسطة دور الضرب الموجودة فى الدول التى تسير على نظام المعدنين وقد حدث فى سنة ١٨٥٠ أن زاد المستخرج من الذهب وأخذت كميته فى الهبوط فعملت الدول التى تسير على نظام المعدنين على جمع الذهب من السوق وعرضت الفضة منعا لهبوط قيمة الذهب ومنعا لارتفاع قيمة الفضة . وبذلك امكن حصر تقلبات الفضة والذهب فى دائرة ضيقة والمحافظة بقدر الامكان على النسبة القانونية (٢)

فى عيوب نظام المعدنين : من المحتمل ان يفضى نظام المعدنين الى هذه النتيجة الحسنه انما يشترط ان لاتضرار مصالح الدول التى تسير عليه . ولكن اذا كانت الدول التى تتبع نظام المعدنين قليلة العدد ويحيطها من كل ناحية دول غنية تسير على نظام المعدن الواحد فسرعان ماتتأذى الدول الاولى بضرر بالغ يصيبها فى

Jevons, Money and the mechanism of exchange, (١)

Sykes Banking and currency. 6th ed, ch. V. (٢)

حياتها الاقتصادية بفعل قانون جريشام حيث لا تقوى على تثبيت قيمة المعدن الذي تهبط قيمته وهو ما يؤدي الى اختفاء النقود الجيدة من الدول التي تسير على نظام المعدنين لتحل محلها النقود الرديئة بسبب اختلال النسبة القانونية بين المعدنين ولهذا السبب خفق نظام المعدنين في كل أنحاء العالم منذ سنة ١٨٧٨ .

§ ٣١٩ — في نظام المعدنين الدولي : على أن أنصار نظام المعدنين لم يسلموا بهذه النتيجة فمقدوا مؤتمرات وألفوا جمعيات لأجل إعادة نظام المعدنين باتفاقات دولية بين الدول ذوات الشأن . وكان مشروعهم يرمى الى حمل الدول الغنية على تقرير نسبة قانونية بين الذهب والفضة مثل ١ : ١٥ وبهذه الكيفية يقل الفرق بين النسبة القانونية والنسبة التجارية . وبذلك يبطل فعل قانون جريشام لأن هذه الحالة من شأنها أن تزيل الفوارق بين النقود الرديئة والنقود الجيدة ولا يعمل الناس على ادخار الذهب كما أنهم يدفعون ديونهم الأجنبية بأحد النقدين . وقد خفق هذا المشروع بسبب معارضة انكلترا التي صرحت بأنها لا تتنازل عن مقياس قيمتها الذي اتبعته منذ ١٨١٦ وهو الذهب . ومنذ إخفاق هذه المحاولة اتبعت دول كثيرة نظام معدن الذهب وصار الذهب العملة الدولية الوحيدة .

وقد تغير الآن وجه المسألة حيث تعيش كثير من الدول في ظل نظام الورق النقدي وتعمى صعباً جمة في سبيل رفع قيمته المتدهورة وتحسين حالة الصرف .



الفرع الرابع

في قانون جريشام^(١)

§ ٣٢٠ — قانونه جريشام : إذا وجد في دولة عملتان قانونيتان وكانت إحداهما رديئة والأخرى جيدة فالنقود الرديئة تطرد النقود الجيدة^(٢) . ولكن ما هي العملة الجيدة والعملة الرديئة ؟ يجب التفرقة بين ثلاث حالات :

(١) النقود المضرورية منه معمره وامر : النقود الرديئة في هذه الحالة هي ما خف وزنها بسبب التحات أو ما اقتطع جزء منها أو الزائفة أو ما قل وزنها أو عيارها عن الوزن أو العيار القانونيين إذا كانت قلة الوزن أو العيار لا تتجاوز المقدار المسموح فيه قانوناً وتعتبر جيدة النقود الجديدة والتي استجمعت الوزن والعيار القانونيين تماماً أو كان بها أكثر من الوزن والعيار القانونيين . ومجمل القول أن النقود الرديئة هي التي تكون نقارتها أقل من نقاوة النقود الأخرى أو النقود الزائفة أو التي بطل التعامل بها .

(٢) النقود المضرورية من معادنه مختلفة : النقود الجيدة هي التي تكون قيمتها القانونية مساوية لقيمتها التجارية . فالنقود الفضية تعتبر نقوداً رديئة بالنسبة للنقود الذهبية .

(٣) معمر ورقية : إذا تعامل الناس بأوراق بنكثوت قليلة القيمة صارت عملة رديئة ، تطرد النقود الفضية والذهبية .

§ ٣٢١ — فيما تؤول إليه النقود الجيدة : تختفي النقود الجيدة من التداول

(١) ولد سنة ١٥١٩ وتوفي سنة ١٥٧٩ وكان مستشار الملكة إليصابات واسمه

Sir Thomas Gresham

(٢) لاحظ المفكرون من قبل هذه الظاهرة فقد قال أريستوفان Aristophane في « حديث الضفادع » Dialogue des Grenouilles أن شرار الناس يطردون خيارهم كما تطرد العملة الرديئة العملة الجيدة .

إما لأنها تخصص لدفع الديون الأجنبية وأما لأنها تذاب أو تصدر بمعرفة المضاربين وأما أنها تخصص للادخار .

(١) دفع الديون الأجنبية : لا تدفع الديون الدولية كلها نقداً بسبب المقاصة في الديون المتقابلة وما يتبقى بعد ذلك يقع وفاؤه بنقود جيدة وذلك لأنه إذا حصل الوفاء بنقود رديئة فإنها تقدر بقيمتها التجارية وهو ما يعود بالضرر على المدينين في حين أن هذه النقود تقبل في الدولة المدينة بقيمتها القانونية التي هي أعلى من القيمة التجارية . من أجل ذلك تقضى مصلحة المدين أن يدفع دينه إلى الدائن الأجنبي بنقود جيدة .

(٢) إدارة النقود الجيدة أو تصديرها : إذا كان النظام النقدي المتبع في الدولة هو نظام المعدنين وكان الضرب مباحا فتذاب النقود الجيدة أو يصدرها المضاربون وذلك لأن النسبة القانونية الموجودة بين الذهب والفضة لا تتفق دائماً مع النسبة التجارية . فينتهز المضاربون فرصة اختلال هذه النسبة للاستفادة وذلك بأن يشتروا النقود الجيدة . فإذا كانت النسبة القانونية هي ١: ١٥٥ والنسبة التجارية ١: ١٦٠ وكان كيلوجرام الذهب يساوي ٣١٠٠ فرنك أمكن استبداله بستة عشر كيلوجراماً فضة تسك نقوداً في دار الضرب وتعطى ٣٢٠٠ فرنك فضة وبذلك يربح المضارب ١٠٠ فرنك .

(٣) الادخار : إذا أراد شخص أن يدخر فهو يختار النقود الجيدة وهي التي لها أكبر قيمة معدنية لأنها تكون حاملة لقيمتها . بعكس النقود الرديئة فإن قيمتها غير ثابتة وغير حاملة لقيمتها .

الفرع الخامس

في مركز النقود بالنسبة للأموال

§ ٣٢٢ - في حقيقة النقود المعبرية : لعبت النقود دوراً هاماً في حياة الافراد والأُم فقد اعتبروها منذ القدم الثروة الحقيقية والغرض الاسمي الذي تطمح اليه نفوسهم وانها مظهر الجاه والقوة . حتى قال بعض أدباء العرب « العين للعين قرة . ولاظهر قوة ومن ملك الصفراء ابيض وجهه واخضر عيشه » فخلطوا بين الذهب والثروة واعتبروهما سواء ولهذا السبب حاول المشتغلون بالكيمياء^(١) في القرون الوسطى تحويل المعادن الى ذهب .

وقد عرت أوروبا الدهشة والحماس عند ما اكتشفت أمريكا وعادت السفن الأولى حاملة هذا المعدن النفيس واعتقدت أنها ستجد في القارة الجديدة ما ينقلها من حالة العسر الى حالة اليسر ويمحو شقاء الناس ويحل محله رغد الحياة . وعملت كل الحكومات في القرنين السادس والسابع عشر على الاكثار من الذهب في داخل أرضها ومنع خروجه حتى قال المالئ الشهير لاس Law إن زيادة النقود

() اهتم العرب بهذا العلم وعرفه ابن خلدون بأنه العلم الذي ينطرق في تكوين الذهب والفضة بالصناعة ويشرح العمل الذي يوصل الى ذلك فيتصفحون المسكونات كلها بعد معرفة أمزجتها وقوامها لعلهم يثرون على المادة المستعمدة لذلك حتى من الفضلات فضلاً عن المعادن وفي زعمهم أنه يخرج بهذه الصناعات جسم يسمى الاكبر وأنه يلقي على الجسم المعدني المستعمل لقبول صورة الذهب أو الفضة مثل الرصاص والقصدير والنحاس بعد أن يحمي بالنار فيعود ذهباً ابريزاً ولا لم يظفر متعلو هذه الصناعة بطائل فكروا في استخراج الذهب من الدقائق والكنوز معتقدين أن أموال الامم السالفة مخزنة كلها تحت الارض مخنوم عليها كلها بطلاسم سحرية لايفض ختامها الا اذا استعصر من البخور والدعاء والقرابان ما يحلها . وقد أولع كثير من الناس بجمع الابدئ على الاحتقار والتستر فيه بظلمات الليل مخافة الرقباء وعيون العسس . وقد أصابت الآثار المصرية القديمة أضراراً بسبب البحث عن الذهب (مقدمة ابن خلدون ص ٣٢٣ - ٤٢٥ و ص ٥٧٩ مطبعة التقدم) .

ترفع من قيمة الدولة .

ولعل أول من ندد بهذه الفكرة وأظهر ما فيها من خطئ كتاب العرب خلافاً لما ذهب اليه علماء الاقتصاد . فقد قال شارل جيد ان أول من أظهر فساد هذه الفكرة بواجلبيرت في سنة ١٦٩٧ Boisguillebert حيث قال « من المحقق أن النقود ليست ثروة في ذاتها وأن كيتها لا تؤثر في رخاء الأمة » . على أن ابن سينا المولود في سنة ٣٧٠ هـ (٩٨٠ ميلادية) والمتوفى في سنة ٤٢٨ هـ (١٠٣٦ ميلادية) أدرك هذه الحقيقة فقال رداعلي المشتغلين بالكيمياء^(١) « وذلك أن حكمة الله في الحجرين وندورها أنهما قيم لمكاسب الناس وتمولاتهم فلو حصل عليهما بالصنعة لبطلت حكمة الله في ذلك وكثر وجودها حتى لا يحصل أحد من اقتنائها على شيء » . وإذا كان الأفراد يعتبرون النقود أهم أنواع الثروة ويرى الاقتصاديون عكس ذلك فليس من المتعذر أن نوفق بين هذه الآراء المتضاربة ولبيان ذلك نقول :

(١) النقود من وجهة الفرد : النقود نافعة للفرد من ثلاثة وجوه وهي : —

١ — تعطى النقود لحاملها حق شراء السلع والخدمات بقدر القيمة المرسومة عليها ويقول باستيا^(٢) « إذا استطعت أن تقرأ بعين قريحتك النقوش الموضوعة

(١) تناول ابن خلدون الموضوع من وجهة القوى الانتاجية فقال « وأكثر ما يحمل على الناس هذه الصناعة — الكيمياء — هو العجز عن الطرق الطبيعية للمعاش وابتغاؤه من غير وجوه الطبيعة كالزراعة والتجارة والصناعة فيستعصب العاجز ابتغاه من هذه وروم الحصول على الكثير من المال دفعة بوجوه غير طبيعية من الكيمياء وغيرها » وقال في صدد الرد على ابتغاء الاموال من الدفاتن والكنوز ان الذي يحمل على ذلك في الغالب زيادة على ضعف العقل « انما هو العجز عن طلب المعاش بالوجوه الطبيعية للكسب من التجارة والفلح والصناعة فيطلبونه بالوجوه المنحرفة وعلى غير المجري الطبيعي من هذا وأمثاله عجزا عن السعي في المكاسب وركونا الى تناول الزرق من غير تعب ولا نصب في تحصيله واكتسابه ... فاذا عجز عن الكسب بالمجري الطبيعي لم يجد وليجة في نفسه الا التعمى لوجود المال العظيم دفعة من غير كلفة .. واعلم ان الاموال من الذهب والفضة والجواهر والامتنعة انما هي معادن ومكاسب مثل الحديد والنحاس والرماس وسائر العقارات والمعادن والعمران يظهرها بالاعمال الانسانية ويزيد فيها أو ينقصها ما يوجد منها بأيدي الناس ... وانما هي الآلات والمكاسب » المقدمة ص ٦٥٩

(٢) Bastiat ; Maudit argent نقلا عن جيد ص ٣١١

على قطعة من النقود ظهرت بكل وضوح العبارة الآتية : أدوا للحامل خدمة معادلة للخدمة التي أداها للمجتمع بقدر القيمة المحققة والثابتة والمقاسة بهذه القطعة »
٢ - تبرأ ذمة المدين اذا أوفى دائته بنقود .

٣ - النقود هي أصلح أداة للادخار

ولست ثروة الفرد متوقفة على كمية ما يحوزه من النقود فقد يعتبر الشخص ثرياً ولو لم يحز من النقود الا ما يكفي لمصروفه اليومي كما لو كان يمتلك عقارات وضياعاً وأوراقاً مالية . لكن ثروة الفرد يمكن تحويلها الى نقود .

(٢) النقود من وجهة المرونة : اذا نظرنا الى سكان دولة بقطع النظر عن علاقتهم بسكان دولة أخرى فلا تهم كمية النقود التي تحوزها اذا تضاعفت أو بلغت ثلاثة أمثالها مادام ما يحوزه كل فرد من النقود يزيد بهذه النسبة والسبب في ذلك هو أن كمية ما يشتري من السلع والخدمات تبقى بدون تغير وكل ما في الامر أن الائمان تتضاعف أو تبلغ ثلاثة أمثالها . وبذلك يظل الفقير فقيراً والغنى غنياً .

والدول في علاقاتها بعضها ببعض يحدث بينها ما يحدث بين أفراد دولة واحدة فليست أغنى الدول هي التي تحوز أكبر كمية من النقود . وأصدق شاهد على ذلك انكاسترا . ولكن الحظ قد يكون موافياً لدولة كما اكتشاف منجم ذهب من شأنه أن يزيد فجأة كمية ما يحوزه من هذا المعدن النفيس وتبعاً تزداد ثروتها أى قوتها الشرائية ودفع ما عليها من الديون في الخارج .

(٣) النقود من الوجهة العالمية : اذا نظرنا الى النقود من وجهة النوع البشرى فليس لها من فائدة الا في كونها أداة سهلة لحصول المبادلات وقد شبهوا النقود بأنها كالزيت الذي يستعمل لتسهيل دوران أجزاء الآلة او كالبطرق او السكك الحديدية فيجب ان لا نستعمل من الزيت الا ما يكفي لانتظام سير الآلة وأن لا نستعمل من العربات الا ما يكفي لنقل السلع وقالوا بأن اكتشاف بئر بنرول أعود على الناس بالفائدة من اكتشاف منجم ذهب . وقال آدم سميث « إن اغنى

المناجم بالمعادن النفيسة لا يضيف شيئاً الى ثروة البشر . ذلك لأن المعادن النفيسة تكتسب قيمتها من ندورتها وتقل قيمتها اذا كثرت .

الفرع السادس

في نظام النقود في المملكة المصرية^(١)

مرت النقود المصرية بأدوار عديدة . ولما كان الحاضر وليد الماضي لذلك يتعين علينا لأجل تفهم نظام النقود الحالي ان نأتي بالأدوار التي مرت بها . ولا حاجة بنا الى الرجوع الى عصر قدماء المصريين فيكفي أن نبدأ بالفتح العربي .
والأدوار التي مرت بالنقود خمسة وهي (١) من سنة ٦٤١ وهي السنة التي افتتح العرب فيها مصر الى سنة ٨٦٨ وهي السنة التي تولى فيها الحكم أحمد بن طولون (٢) من سنة ٨٦٨ الى سنة ١١٥٦ وهي سنة فتح مصر بمعرفة العثمانيين (٣) من سنة ١٥١٦ الى سنة ١٨٣٤ (٤) من سنة ١٨٣٤ الى سنة ١٨٨٥ (٥) من سنة ١٨٨٥ الى وقتنا هذا .

§ ٣٢٣ — الدور الأول ٦٤١ — ٨٦٨ . عند ما فتح العرب مصر كان الذهب مقياس القيم . يدل على ذلك أن عمر بن العاص فرض على جميع من بها من القبط البالغين من الرجال دون النساء والصبيان والشيوخ دينارين على كل نسمة فجى أول عام ١٢ مليون ديناراً . وقدر ستانلى لين بول الدينار بأنه عملة ذهبية زنتها نصف جنيه guinea^(٢) . ويقول المقرئى إن الدينار زنته مثقالاً من الذهب .

(1) Political economy for Egyptian Students by Todd, Cairo, 1912. ; Arminjon (P.) La situation économique de L'Egypte Paris, 1912; Fouad Soltan : La monnaie Egyptienne, thèse 1914.

(2) Prof. Stanley Lane — poole The Story of Cairo, p. 59.

ويقول المقرئى « ومن أممن النظر في أخبار مصر عرف أن تقدما وأثمان مبيعاتها وقيم أعمالها لم يكن الامن الذهب فقط » ص ١٢ رسالة النقود .

وعند ما فتح المسلمون مصر في خلافة عمر بن الخطاب لم يعترض على شيء من نقودها بل أقرها على حالها . وفي سنة ٦٣٩ (١٨ هـ) أمر عمر بضرب الدراهم على نقش الدراهم المستعملة في فارس المسماة بالدراهم الكسروية وشكلها بأعيانها غير أنه زاد في بعضها : « الحمد لله » أو « محمد رسول الله » أو « لا إله إلا الله » وكان وزن الدرهم متقلا من الفضة . وفي آخر خلافة عمر وزن كل عشرة دراهم ستة مثاقيل . وبذلك صغر حجم الدرهم وصار $\frac{2}{3}$ مثقال تخفيفا للضريبة التي كانت تؤخذ على الغلال ثم ضرب معاوية دراهم جعل كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل .

وضرب معاوية دنانير عليها تمثاله متقلبا سيفا . والظاهر أن الدينار كان يساوي عشرة دراهم وعلى ذلك تكون نسبة الذهب للفضة ١ : ١٠ .

ويقول المقرئ ان أول من ضرب الدراهم المستديرة هو عبد الله بن الزبير وكانت قبل ذلك ممسوحة غليظة فدورها عبد الله ونقش على أحد وجهي الدرهم « محمد رسول الله » وعلى الآخر « أمر الله بالوفاء والعدل » ثم ضرب أخوه مصعب بن الزبير دراهم بالعراق وجعل كل عشرة منها سبعة مثاقيل .

ولما استوثق الأمر لعبد الملك بن مروان بعد مقتل عبد الله ومصعب شرع في إصلاح النقود ولما كان نظام النقود مرتبطا بنظام الأوزان والمكاييل شكل لجنة لفحص الأوزان والمكاييل والنقود . وفي سنة ٧٦ هـ (٦٩٥ ميلادية) ضرب دنانير ودراهم جديدة . وجعل وزن الدينار ٢٢ قيراطا إلا حبة وهي زنة المثقال في ذاك العهد . وجعل وزن الدرهم ١٥ قيراطا . وجعل القيراط أربع حبات . ويستفاد مما رواه المقرئ أن عبد الملك أمر بعد ذلك بإبطال التعامل بنقود الروم . وسميت الدراهم الذي أمر بضربها عبد الملك « الدراهم السميرية » نسبة إلى رجل يهودي من تيماء يقال له سمير . وأمر عبد الملك أن ينقش على أحد وجهي الدرهم « قل هو الله أحد » وعلى الوجه الآخر « لا إله إلا الله » وطوق الدرهم على وجهيه بطوق وكتب في الطوق الواحد « ضرب هذا الدرهم بمدينة كذا » وفي الطوق

الآخر « محمد رسول الله أرسله » والذي حمل عبد الملك على أحداث هذا التغيير رغبته في أن يؤدي الناس فريضة الزكاة بغير وكس ولا اشتطاط فقد كان الناس يتعاملون بدراهم مختلفة في الوزن فعلم على أن تكون الدراهم كلها من وزن واحد. ولم تزل النقود على هذه الحالة من بعده في خلافة الوليد ثم سليمان بن عبد الملك ثم عمر بن عبد العزيز إلى أن استخلف يزيد بن عبد الملك ف ضرب نقوداً سميت « الهبيرية » .

ولما تولى العباسيون الخلافة ضربوا نقوداً جديدة وأتقنوها عما كانت عليه في الماضي . وتمادى بعض الخلفاء في انقاص وزن العملة . وكان بعض الولاة يضربون النقود زيوفاً .

وكانت النقود المستعملة في مصر في كل هذه العصور نقود بنى أمية والعباسيين § ٣٣٤ — الروى الثانى منه ٨٦٨ — ١٥١٦ : كان احمد بن طولون والياً على مصر في عصر الخليفة المتوكل ثم أعلن استقلاله . وضرب نقوداً عرفت بالأحمدية وقد اشتهرت دنائير احمد بن طولون بالجودة وخلوها من الغش . ومن الحكايات الموضوعة تعليلاً لجودة هذه النقود وفضلها على غيرها ما رواه المقرئ من أن جماعة من الناس عثروا في سمات الاهرام على مطلب به حوض مملوء دنائير وعليه غطاء مكتوب عليه ما ترجمته « أنا فلان بن فلان الملك الذى ميز الذهب من غشه ودنسه فمن أراد أن يعلم فضلى وفضل ملكى على ملكه فليتنظر الى فضل عيار دينارى على ديناره فان تخلص الذهب من الغش تخلص في حياته وبعد وفاته » فقال احمد بن طولون الحمد لله على ما نبهتنى عليه هذه الكتابة . والحقيقة أن احمد بن طولون كان أميراً عادلاً وحاذقاً في علوم الفقه . وقد حملته أمانته وحسن ادارته على العناية بالنقود .

وفي سنة ٥٧٥٨ هـ (١١٦٨ م) دخل القائد أبو الحسين جوهر الكاتب الصقلى الى مصر بعساكر الامام معز الدين . ثم ضرب جوهر القائد « الدينار المعزى »

وكثر ضرب هذا الدينار حتى أن المعز لما قدم إلى مصر سنة ٤٦٢ هـ وأقام يعقوب بن كلس بن عساوج بن الحسن لقبض الخراج فامتنع أن يأخذ إلا ديناراً معزياً فالتضع الدينار الراضى ونقص من صرفه *change* أكثر من ربع دينار وكان صرف الدينار المعزى ١٥ ٢ درهما .

وفي سنة ٣٩٩ هـ (١٠٠٨ م) في أيام الحاكم بأمر الله أبى على المنصور تزايد ضرب دراهم الفضة فبلغت أربعاً وثلاثين درهماً بدينار . فارتفعت الأسعار واضطربت أمور الناس . فامر الحاكم بجمع تلك الدراهم ومنع المعاملة بالدراهم الأولى وضرب دراهم جديدة كل ثمانية عشر درهماً بدينار .

ولما زالت الدولة الفاطمية وتولى الملك الناصر صلاح الدين بن أيوب في سنة ٥٥٩ هـ ملك مصر (١١٧٣ م) ضرب عملة رديئة فاخذت النقود الجيدة القديمة بفعل قانون جريشام وفي هذا يقول المقرئى « وفيها عمت بلوى المصارقة بأهل مصر لأن الذهب والفضة خرجا منها وما رجعا وعندما فلم يوجدوا ولهج الناس بما غمهم من ذلك وصاروا إذا قيل دينار أحمر فكأنما ذكرت حرمة له وإن حصل في يده فكأنما جاءت بشارة الجنة له » ويرجع سبب اختفاء العملة الجيدة إلى الحروب الصليبية وما تحملته مصر في سبيلها من النفقات الجسيمة التي استنفدت الجزء الأكبر من نقودها المعدنية يدل على ذلك ما رواه القاضي عبد الرحيم « ومقدار ما حدث أنه خرج من القصر ما بين درهم ودينار ومصاغ وجوهر ونحاس ما لا يفي به ملك إلا كاسرة ولا تتصوره الخواطر ولا تشتمل على مثله الممالك ولا يقدر على حسابه إلا من يقدر على حساب الخلق في الآخرة » وضرب صلاح الدين دراهم نصفها فضة ونصفها نحاس وأسميت « الدراهم الناصرية »

وفي سنة ٦٢٢ هـ (١٢٢٥ م) ضرب الملك الكامل ناصر الدين محمد بن العادل دراهم مستديرة وأبطل التعامل بالدراهم القديمة وجعل درهمه ثلثيه من فضة

وثلثه من نحاس واستمر التعامل بهذه العملة مدة أيام ملوك بني أيوب أى الى
سنة ١٢٤٩ م

ولما انقرضت بني أيوب وقامت دولة المماليك من بعدهم أبقوا سائر شعائرهم
وأقروا تقدم . ولما تولى الملك الظاهر ركن الدين بيبرس البندقدارى ضرب «دراهم
ظاهرية» مركبة من $\frac{7}{10}$ فضة و $\frac{3}{10}$ نحاس واستمر التعامل بها الى أن فسدت في
امارة الظاهر برقوق (١٣٨٢م) . ثم أبطل ضرب دراهم الفضة وأكثرت من ضرب
«الفلس» من النحاس فتناقضت قيمتها «حتى صارت عرضاً ينادى عليه في
الاسواق بحراج حراج» (المتربزي ص ١٥) .

وفي سنة ١٤١٥م (٨١٨هـ) ضرب الملك المؤيد «الدراهم المؤيدية» وقلل
من ضرب النقود النحاسية .

§ ٣٢٥ — الدور الثالث مصر ١٥١٦ — ١٨١٣: عند ما فتح سليم الأول
مصر في سنة ١٥١٦ ضرب نقوداً ذهبية على نمط النقود التركية المعروفة بالبندق
وضرب قطعة تسمى «زر محبوب» أو «بجر القاهرة» ثم ضرب أجزاء من البندق
كالنصف والرابع وكذا ضرب أجزاء من الجرجل لكنها كانت تستعمل للهدايا .
وضربت قطعة من الفضة ذاع تداولها بين الناس تسمى «الميدى» وهى عبارة عن
نصف درهم . وقد نقص عيار «الميدى» بمرور الزمن فقلت قيمته ورق حتى أن
أحد العلماء المراقبين للحملة الفرنسية وصفها في كتاب «وصف مصر» بأنها «رققة
كالورق» (تود ص ١٩٠)

وفي سنة ١٧٦٩ أمر على بك الكبير بضرب «القروش» التركية وكانت تساوى
أربعين ميدى وقد بطل استعمالها بعد وفاته .

وعند ما فتح نابليون مصر أعاد في سنة ١٧٩٨ ضرب القرش وجعل قيمة

القرش ٤٠ ميديا أو بارة واعتبرت قيمته الاسمية ١ر٤٠٨ فرنكا وقيمه الحقيقية ٩٦٤ر٠ من الفرنك . وقد نقصت تدريجاً قيمة القرش الى أن وصلت الى ٢٦ر٠ من الفرنك أى الى ما يقرب من قيمته الحالية .

ولما كان القرش قطعة صغيرة لا تصلح للصققات الكبيرة ولا في التجارة الخارجية بسبب عدم ضرب نقود ذهبية في مصر كانت النقود الأجنبية تستعمل بكثرة في المعاملات . وكانوا يستعملون القرش الاسباني peseta والريال الالماني thaler (١) بسبب استعماله بمعرفة دول كثيرة في التجارة الخارجية . والريال النمساوى وهو المعروف « بالريال أبو طاقة » الى غير ذلك من مختلف النقود مما أدى الى الفوضى في المعاملات .

§ ٣٢٦ - الرور الرابع عشر ١٨٣٤ - ١٨٨٥ رأى المغفور له محمد علي باشا ما كانت عليه النقود المصرية من الاختلال والفوضى فعمد الى اصلاح هذه الحالة فأصدر قرراً بتاريخ ٢٧ ذى الحجة سنة ١٢٥١ (١٨٣٤م) قضى باعتبار الريال أبو طاقة وحدة النقود وجعل قيمته ٢٠ قرشاً وضرب قطع من فئة ١٠ قروش وخمسة قروش وقرش . ثم اتخذ وحدة ذهبية للنقود قيمتها ٢٠ قرشاً وزنها أقل ١٥١ مرة من العملة الفضية حسب النسبة التي كانت مقررة في فرنسا في ذاك العهد بين الذهب والفضة . وتسهيلاً للمعاملات ومنعاً للفوضى السائدة وضع سعراً قانونياً لبعض النقود الأجنبية . فاعتبر قطعة خمسة الفرنكات قيمتها ١٩ر٢٥ قرشاً والريال الاسباني Colonuado ٢٠ ٢٨ قرشاً . والريال الأمريكى ١٩ قرشاً والجنيه الانكليزى ٩٧ ١/٢ قرشاً والونتو الفرنسى الذهب ٧٧ ١/٢ قرشاً والمجر ٤٥ ٢/٣ sepuin والبندقى ٤٧ ١/٢ قرشاً والدبلون dabloun ٣١٣ ٢/٣ قرشاً وقد سحر الجنيه التركى بعد ذلك بمبلغ ٨٧ر٧٥ قرشاً .

(١) ويسمى بالفرنسية rixdale وراجع تاريخ الريال الالماني W.A.Shaw . The History of Currency. 1252 to 1894 . Wilsons and Milne.London P . 360 - 367

وعيب على هذا التسمير بأنه وضع بطريقة تحكية وزاد في الفوضى وذلك أن قيمة الجنيه الانكليزي الحقيقية هي ٩٣٧ ر ٩٧ قرشاً والونتر ٦٦٨ ر ٧٧ قرشاً والجنيه التركي ٤٨٥ ر ٨٨ قرشاً وبذلك قوم الجنيه المصري بأكثر من قيمته أى أنه صار عملة رديئة .

وكان الغرض الذى يرمى اليه محمد على باشا هو أن يوجد نقوداً وطنية جيدة يضرب منها ما يفي بحاجة التجارة ومعاملات الناس ولكنه لم يتوصل الى تحقيق هذا الغرض . فكانت القروش تضرب بكيات كبيرة . وبسبب زيادة قيمتها الاسمية عن قيمتها الحقيقية وبخاصة لما هبط ثمن الفضة كثر تزيف النقود الفضية بمعرفة الأجانب الذين وجدوا من تساهل المحاكم القنصلية ما جعلهم يعمنون في التزييف وقد شجعهم على ذلك عدم العناية بضرب النقود الأميرية لنقص الأدوات اللازمة . فكانت القروش مختلفة في النقاوة والحجم والنقوش وكان من العسير تمييز الصحيح من الزائف . وما كان في الاستطاعة تحديد وزن القرش بالدقة لعدم وجود مقياس لوزن الدرهم في دار الضرب أى وحدة لاوزن في نظام الموازين .

وقل ضرب الريال الفضة وأجزائه الفضية وما ضرب منها كان صغير الحجم ونادر الوجود . وقد أفضت هذه الحالة الى صعوبة المبادلات بين الناس وضيق الطبقات الفقيرة . وما يصدق على النقود الفضية يصدق على الذهب . فقد كان يتعين أن يطرد الجنيه المصري الانكليزي عملاً بقانون جريشام إلا أن هذا لم يحصل بسبب قلة المضروب من الجنيهات المصرية وقام الجنيه الانكليزي الذى تزيد قيمته القانونية على قيمة النقود الأجنبية الأخرى بسد هذا النقص . واستعملت نقود أجنبية لتقوم مقام أجزاء الجنيه المصري وسعرت هذه القطع مراراً عديدة . والخلاصة أن نظام النقود في مصر كان سيئاً لحد أن اللجنة التى تألفت في سنة ١٨٨٤ لاصلاح نظام النقود وصفت بأنه كارثة كبرى على حالة مصر الاقتصادية (١)

(1) La Réforme monétaire en Egypte 1855, in 8, 1886; p. 31-32.

§ ٣٢٧ - مصر سنة ١٨٨٤ : في سنة ١٨٨١ شكلت لجنة لدراسة نظام النقود لكنها انحلت في سنة ١٨٨٢ وأهم ما عنت به اللجنة هو : (١) تقرير مقياس للقيم (٢) اختيار وحدة نقدية (٣) إنشاء نقود فضية صغيرة ونقود مساعدة لتحل محل النقود الأجنبية (٤) وضع شروط ضرب النقود .

ولما كانت مضر تسرى على نظام المدينين كما هو الاستفادة من الأمر العالي الصادر في سنة ١٨٣٣ لذلك اقترح بعض أعضاء اللجنة بقاء الحالة على ما هي عليه إلا أنه لوحظ في سنة ١٨٨٥ أن سعر الفضة في هبوط مستمر منذ عدة سنين وأن وضع نسبة قانونية بين الذهب والفضة لا يجدي نفعاً إذ لا تلبث هذه النسبة أن تقل عن النسبة التجارية . ولوحظ من جهة أخرى أن تقرير نظام المدينين يفضي الى كثرة الفضة في خزائن الحكومة في حين أنها مضطرة أن تدفع فوائد الدين العمومي ذهباً . وأن تجار الواردات يدفعون ثمن ما يشترونه من الخارج بالذهب في حين أنهم يبيعون ما يشترونه بالفضة ونظراً لما للتجارة الخارجية في مصر من الأهمية الكبرى ولأن معظم الدول التي تتعامل مع مصر تسرى على نظام الذهب فلكل هذه الأسباب استقر رأى اللجنة على جعل وحدة النقود المصرية الجنيه المصرى (المادة الأولى ذكر يتو ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥) . وجعل عيار الجنيه ٨٧٥ جزءاً من الف ذهباً خالصاً ووزنه ٨ ر ٥ جرام ووضعت على النقود طرة سلطان تركيا .

وتحدد سعر الليرة السترلينية $\frac{٩٧}{٤}$ قرشاً والجنيه التركى $\frac{٨٧}{٤}$ والونتنو $\frac{٧٧}{٤}$ مع أن قيمتها الحقيقية بالنسبة للجنيه المصرى هي ٩٨ ر ٤٤٤ و ٤٩٢ ر ٨٨ و ٨٧ ر ٦٩٠ قرشاً . على أن الجنيهات المصرية لم يضرب منها من سنة ١٨٨٥ الى سنة ١٨٩١ الا ٥٢٠٢٤ جنيهاً ثم بطل ضربه بعد ذلك . وقد أفضت قلة المضروب من الجنيه المصرى الى بقاء التعامل بالنقود الأجنبية مع أنه لو كان ضرب من الجنيه المصرى كميات تفي حاجة السكان لاختفت النقود الأجنبية بفعل قانون جريشام لأنها قومت بأقل من قيمتها الحقيقية فهي تعتبر نقوداً جيدة بالنسبة

للجنيه المصرى . كما يدل على ذلك الجدول الآتى (١) : —

العملة	الوزن بالجرام	العیار	القيمة الحقيقية بالقرش	المعدن الخالص بالجرام	القيمة القانونية بالقرش	قوة التقويم بالقرش
جنيه مصرى	٨ر٥	٠ر٨٧٥	١٠٠	٧ر٤٣٧٥	١٠٠	
« انجلىزى	٧ر٩٨٧٣	٠ر٩١٦	٩٨ر٤٤٤	٧ر٣٢١٧٨٤	٩٧ر٥٠	٠ر٩٥
ويفتو	٦ر٤٥١٦	٠ر٩٠٠	٧٨ر٠٦٩	٥ر٨٠٦٤٤٧	٧٧ر١٥٥	١ر٩٦٨
جنيه تركى	٧ر٢١٧٥	٠ر٩١٦	٨٨ر٩٤٢	٦ر٦١٥١٢٥	٨٧ر٧٥	١ر٣٥٨

وضربت الحكومة المصرية نقوداً فضية جديدة وجمعت النقود القديمة وأبطلت النقود الفضية المتداولة وقد تحملت الحكومة المصرية فى سبيل ذلك مبلغ ٢٤١ ٥٦٥ جنيهاً . وجعل عيار النقود الفضية $\frac{9}{10}$ بشرط أن لا يزيد المضروب منها على ٤٠ قرشاً لكل نسمة وأن لا يجبر أحد على قبول نقود فضية تزيد قيمتها على مائتى قرش .

وبدلاً من تقسيم القرش الى ٤٠ بارة قسم القرش الى عشرة مليات ثم قسم المليم الى قطعة نصف المليم وربع المليم وبذلك أمكن المحافظة على التقسيم القديم . وأجاز دكرى ١١ نوفمبر سنة ١٨٨٧ ضرب قروش من الفضة . وقضى القانون بأن لا يزيد ما يضرب من نقود النيكل والبرونز على ثمانية قروش لكل نسمة ولا يجبر أحد على قبول ما يزيد على عشرة قروش من النقود .

وقد راج استعمال النقود الجديدة ولم تسرف الحكومة فى ضرب قطع النقود المساعدة ولكن حدث فى سنة ١٩٠٢ أن الحكومة كفت عن ضرب نقود فضية ثم ارتفع ثمن القطن فى سنة ١٩٠٣ وكان المحصول وقيراً فعظم الطلب على النقود الفضية وبلغ صرفها ٣٪ . وتبطلت مصارقة الجنيه الذهب الى ٩٠ قرشاً لكن

الحكومة تالفت هذه الحالة واستقدمت كميات كبيرة من النقود الفضية فزال القحط النقدي . وفي سنة ١٩٠٥ زادت كمية النقود الفضية حتى صارت سلعة في الأسواق ويرجع ذلك الى هبوط ثمن القطن في أواخر سنة ١٩٠٤ الذي أدى الى انكماش المعاملات . وقد أعلنت الحكومة في هذا العهد قبولها كل ما يقدم اليها من الفضة وبهذه الوسيلة أمكن سحب النقود الفضية الفائضة عن حاجة الناس من التداول (تود ص ١٩٥)

§ ٣٢٨ — في اغتفاء الجنيه المصرى : من العسير أن تتعرف مقدار الجنيهات المصرية المتداولة قبل سنة ١٨٨٥ ويقول الاستاذ طود أن المتداول منها في المدة الواقعة بين ١٨٣٦ و ١٨٨٥ قد لا يتجاوز ١٥٠٠ ٠٠٠ جنيه وان ما كان موجوداً منها في التداول في سنة ١٨٨٥ لا يزيد على ٦٠٠ ٠٠٠ جنيه ، ثم ضرب منها نحو الخمسين الف جنيه كما أسلفنا لغاية سنة ١٨٩١ ثم بطل الضرب بعد ذلك . وبذلك أصبحت وحدة النقود المصرية وهي الجنيه المصرى وحدة اسمية فقط وبجانبها ثلاث قطع ذهبية أجنبية مقدرة بأقل من قيمتها بالنسبة للجنيه المصرى . وبسبب عدم وجود القدر الكافى من الجنيهات المصرية بطل فعل قانون جريشام وصار أقل النقود الأجنبية الذهبية تقويماً — الجنيه الانكليزى — العملة الوحيدة المتداولة وحلت محل الوحدة النقدية المصرية التي صارت اسمية .

§ ٣٢٩ — القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ : فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٦ صدر قانون خاص بنظام النقود فى البلاد المصرية وهو لا يختلف عن دكرينو ١٨ نوفمبر سنة ١٨٨٥ الا من وجوه قليلة نذكرها فيما يلى : لم ينص القانون على مقدار ما يضرب من النقود الفضية والنقود الأخرى المساعدة المضروبة من النيكل والبرونز وترك تحديد الكمية المطلوب سكها الى وزير المالية . كذلك ترك لوزير المالية تحديد سعر الليرة السترلينية وقطع النقود الذهبية لبلاد الاتحاد اللاتينى بمقتضى قرار وزارى .

ويلاحظ أن الجنيه التركي لم يشر إليه وفي ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٦ أصدر وزير المالية قراراً بأن سعر الجنيه الانكليزي ٩٧٥ مليماً وأن قطع النقود الذهبية لبلاد الاتحاد اللاتيني الموازية للقطعة الذهبية الفرنسية ذات العشرين فرنكاً تكون مقبولة في التداول في جميع البلاد المصرية بسعر ٧٧١٥ ر. من الجنيه المصري وتقبل بهذا الشرط وبدون أدنى قيد في خزائن الحكومة . وهي القيمة القديمة المقررة في دكريتو سنة ١٨٨٥ .

الفرع السابع

في تاريخ النقود في أوروبا في القرن التاسع عشر

ان المتتبع لتاريخ القوانين النقدية في أوروبا في غضون القرن التاسع عشر يلحظ في خلاله أثر التقلبات العظيمة التي طرأت على انتاج المعادن النفيسة وعلى قيمتها التجارية . وقد مرت النقود بثلاثة أدوار وهي : —

§ ٣٣٠ — الدور الاول من ١٨٠٠ — ١٨٥٠ : لم تكن الفضة في هذا العهد معدناً قليل القيمة فقد سارت دول عديدة على نظام المعدن الفضي كروسيا في سنة ١٨٢٠ والهند الانكليزية في سنة ١٨٣٥ وهولاندا في سنة ١٨٤٧ فاختصت الفضة بمرتبتين وهما : (١) قوة الابراء غير المحدودة (٢) وحرية الضرب . وقد كان لاتباع هولاندا نظام المعدن الفضي دلالة خاصة لأن هذا النظام الذي استلزم ابطال التعامل بالذهب جاء عقب تجربة نظام المعدنين وعاملت الذهب والفضة على قدم المساواة من قبل حرية الضرب وقوة الابراء غير المحدودة كالولايات المتحدة منذ سنة ١٧٩٢ وفرنسا في سنة ١٨٠٣ والبلجيكا في سنة ١٨٣٢ وسويسرا في سنة ١٨٥٠ وايطاليا واليونان الخ .

§ ٣٣١ — الدور الثاني من ١٨٥٠ — ١٩٠٠ : يتميز هذا الدور بأمرين وهما : (١) كفاح أنصار الذهب ضد أنصار الفضة (٢) هبوط قيمة الفضة بعد سنة ١٨٧٢ واتسار نظام المعدن الذهبي في معظم الدول . وقد كان الكفاح على

اشده في الولايات المتحدة حيث كان لملك مناجم الفضة مصلحة ظاهرة في منع هبوط الفضة وانضم اليهم حزب المزارعين في الولايات الغربية الذين كانوا يعتقدون بأن كثرة ضرب الدولار يرفع أثمان حاصلاتهم الزراعية . وقد انتصر أنصار الفضة ونجحوا في اصدار قانونين الأول في سنة ١٨٧٨ Bland Act والثاني في سنة ١٨٩٠ Sherman Act وهذان القانونان يلزمان الحكومة المركزية Federal Government بشراء مقادير كبيرة من الفضة في كل سنة . وجرت المعركة الانتخابية لرياسة الجمهورية في سنة ١٨٩٦ على أساس نظام معدن الذهب أو المعدنين . وقد خفق حزب الفضة . وفي سنة ١٩٠٠ صدر قانون اعتبر وحدة النقود الدولار الذهب مع استبقاء قوة الأبراء غير المحدودة لدولار الفضة لكن حرية ضرب الفضة أبطلت .

§ ٣٣٢ — الدور الثالث منه ١٩٠٠ . لم يبق من الدول التي تسرى على نظام المعدن الفضي الا الصين والهند الصينية وبعض أنحاء آسيا . وبطل نظام المعدنين الكامل في كل بقاع الأرض واتبعت الدول التي أبطلتها نظام المعدنين . الناقص أو نظام الذهب .

ويسرى نظام المعدنين الناقص في دول الاتحاد اللاتيني وهي فرنسا وبلجيكا واليونان وإيطاليا وسويسرا . ثم في اسبانيا والولايات المتحدة وهولندا والهند الانكليزية والمكسيك . أما نظام المعدن الذهبي فهو يسرى في انكلترا منذ سنة ١٨١٦ وفي البورتغال واستراليا وكندا والدول الاسكندنافية الثلاث منذ سنة ١٨٥٤ وفي المانيا منذ سنة ١٨٧٣ وفي فنلندا منذ سنة ١٨٧٨ وفي مصر منذ سنة ١٨٨٥ وفي رومانيا منذ سنة ١٨٩٠ وفي النمسا منذ سنة ١٨٩٢ وفي روسيا منذ سنة ١٨٩٧ وفي اليابان منذ سنة ١٨٩٧ وفي بيرو منذ سنة ١٩٠١ وفي سيام منذ سنة ١٩٠٨ والسبب الجوهري الذي يرجع اليه إبطال حرية ضرب الفضة هو هبوط قيمتها المستمر بالنسبة للذهب ذلك لأنه منذ سنة ١٨٧٢ نجبت مناجم الذهب في استراليا

وكاليفورنيا في حين أن كمية المستخرج من الفضة زادت في الولايات الغربية (الولايات المتحدة) وقد عجل في هبوط قيمة الفضة قفل أبواب دور الضرب في وجه الفضة فخرمت من أهم المنافذ التي كان يعتمد عليها في تصريفها ، وعلى أثر هذا الهبوط سارت معظم الدول على نظام معدن الذهب .

على أنه إذا كانت هناك دول تسير قانونا على نظام المعدن أو المعدنين فقد أصبحت هذه الدول تسير في الواقع منذ الحرب العظمى على نظام التعامل بالورق النقدي عدا بريطانيا والدول الاسكندنافية .

٣٣٣ — في الاتحاد اللاتيني . سارت دول كثيرة على نظام المعدنين ولم يعترض هذا النظام أية عقبة حتى كانت سنة ١٨٥١ عند ما اكتشفت مناجم فضة في كاليفورنيا وفي استراليا سنة ١٨٥١ وصار كيلو جرام الذهب يساوي أكثر من ١٥ ¼ كيلو جرام فضة مما أدى الى اختفاء الذهب بفعل قانون جريشام لكن ما اختفى من الذهب لم يكن كثيرا لدرجة تستدعى تعديل نظام النقود . ثم حدث بعد ذلك ان زادت كمية المستخرج من الذهب لدرجة أن الفضة بدورها اختفت من التداول بفعل قانون جريشام أيضاً ، فكان لا بد لعلاج هذه الحالة من أحد أمرين إما أن تنقص كمية الفضة الموجودة في النقود الفضية أو تزداد كمية الذهب الموجودة في النقود الذهبية لايحاجد التوازن بين النقدين ولمنع اختفاء الفضة . وقد اتبعت سويسرا وإيطاليا الطريقة الاولى فأنتقصتا كمية الفضة الموجودة في النقود الفضية الصغيرة (عدا قطعة خمسة الفرنكات) . وقد أدركت بلجيكا ضرورة اتباع هذه الطريقة لكنها فضلت أن تدعوا مؤتمراً دولياً لوضع قواعد ثابتة تسير على مقتضاها الدول صواحب الشان . وكان من نتائج هذا المؤتمر وضع « اتفاقية النقود المؤرخة ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٦٨ » وصادقت عليها اليونان في سنة ١٨٦٨ . وهذه الاتفاقية هي أساس « الاتحاد اللاتيني » ، وهاك ملخص هذه الاتفاقية: —

(١) يكون عيار الفضة في النقود التي قيمتها ٢ فرنك أو أقل من ذلك

٨٣٥ جزء ١ من الف .

(٢) لا يجوز ضرب هذه النقود لذمة الافراد وتتمهد الدول الموقعة على هذه الاتفاقية بأن لا تضرب منها الا ستة فرنكات عن كل نسمة .

(٣) . لا يجبر الأفراد على قبول نقود فضية بمبلغ تزيد قيمته على خمسين فرنكا عدا القطعة ذات خمسة الفرنكات فان لها قوة ابراء غير محدودة . وسبب ذلك هو أن هذه الدول لم تقبل أن تتخلى بتاتاً عن نظام المعدنين الكامل ولأنه اذا اختفت القطع ذات خمسة الفرنكات من التداول بفعل قانون جريشام فان القطع المضروبة من الذهب التي قيمتها خمسة فرنكات تقوم مقام القطع الاولى لكن حدث بعد سنة ١٨٧١ ان زاد المستخرج من الفضة في الولايات المتحدة واختلت النسبة القانونية بين الذهب والفضة وصار الذهب بالنسبة للفضة نقوداً جيدة فاختفت النقود الذهبية بفعل قانون جريشام . وواجهت الدول نفس الصعوبات التي لاقتها عند ما كانت النقود الفضية عملة جيدة . ولعلاج هذه الحالة الا بانقاص كمية الذهب الموجودة في النقود الذهبية أو زيادة كمية الفضة في النقود الفضية . لكن دول الاتحاد اللاتيني لم تأخذ باحدى الطريقتين بل اتبعت طريقة أخرى وهي منع ضرب القطع ذات خمسة الفرنكات لذمة الافراد وبذلك منعت الذهب من الاختفاء . وفي سنة ١٨٧٨ تناول هذا المنع الحكومات نفسها مع استبقاء قوة هذه القطع في الابراء غير المحدود ، وهو ما يعتبر نهاية عهد نظام المعدنين الكامل وبداية عهد نظام المعدنين الاعرج .

§ ٣٣٤ - في ما آن الاتحاد اللاتيني منذ الحرب العظمى : كان من نتيجة

الحرب العظمى ان تغيرت ظروف تداول النقود بين الدول . فمذ شهر أغسطس سنة ١٩١٤ ساد الذعر بين الناس واختفت النقود الذهبية والفضية . وفي هذه التاريخ قررت فرنسا وبلجيكا وسويسرا وإيطاليا التعامل الجبري بالبنكوت : ومنذ سنة ١٩١٤ الى آخر سنة ١٩١٨ عملت بنوك الإصدار في دول الاتحاد اللاتيني

على الاكثار من رصيدها المعدني وبذلك استنزفت أكبر كمية من الذهب في حين أن دول الاتحاد اتخذت كل الوسائل لمنع خروج المعادن النفيسة ففي ٣ يولييه سنة ١٩١٥ حظرت فرنسا تصدير الذهب وفي ٢٥ أغسطس سنة ١٩١٥ منعت تصدير النقود الفضية . وفي ٢١ يولييه سنة ١٩١٤ منعت اليونان خروج النقود الذهبية . وفي ١٧ ديسمبر سنة ١٩١٥ أصدر حاكم بلجيكا العسكري الألماني قراراً بمنع خروج النقود الفضية . وفي ١٥ يولييه سنة ١٩١٥ منعت سويسرا خروج المعادن النفيسة . ثم أخذت النقود الممدينية في دول الاتحاد اللاتيني في الاختفاء بسبب سوء حالة الصرف الناشئة من الاكثار من النقود الورقية .

وعقب الهدنة ساد اعتقاد في دول الاتحاد اللاتيني باحتمال عودة النقود الى ما كانت عليه وباحتمال تحسن حالة الصرف لكن هذا الأمل لم يتحقق وزادت قيمة الفرنك المعدني باطراد بالنسبة للفرنك الفرنسي والبلجيكي واليطالي وبلغت خسارة الصرف في دول الاتحاد اللاتيني بالنسبة للفرنك السويسري في ديسمبر سنة ١٩٢١ ٥٩٪ في الفرنك الفرنسي و ٦١٪ في الفرنك البلجيكي و ٨٧٪ في الليرة الايطالية و ٧٥٪ في الدراخمة اليونانية . وبسبب احتفاظ القطع ذات الخمسة الفرنكات بقوتها غير المحدودة في الأبراء هرعت الى سويسرا . ولكن في أوائل سنة ١٩١٩ تكافأ سعر الفضة في سوق لوندرة مع النسبة القانونية بين الذهب والفضة وهي ١ : ١٥٠٥ فوق انسياب الفضة الى سويسرا . لكن هروب الفضة الى سويسرا عاد الى ما كان عليه في أواسط سنة ١٩٢٠ بسبب الهبوط السريع في سعر الفضة . وفي ٤ اكتوبر سنة ١٩٢٠ أصدرت سويسرا قراراً حرمت فيه استيراد النقود الفضية المضروبة بمعركة دول الاتحاد اللاتيني بسبب كثرة النقود الفضية التي كانت موجودة في سويسرا حيث بلغت ٢٣١ مليون قطعة بلجيكية وفرنسية (١) . وقد أخذت سويسرا تفكر في طريقة للتخلص من هذه

(1) Journal Des Debats du 19 Sep. 1927.

المقادير الجسيمة من النقود الفضية . ولهذا السبب عقد مؤتمر من دول الاتحاد اللاتيني في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢١ بمدينة باريس . وقد تقرر في هذا المؤتمر ابطال التعامل في سويسرا بالقطع ذات الخمسة الفرنكات . وتم الاتفاق على أن ترد سويسرا الى فرنسا وإيطاليا وبلجيكا ١٦٦ مليون فرنكا من القطع ذات خمسة الفرنكات وتستولي عوضاً عنها نقوداً ذهبية ونقوداً فضية سويسرية وكبيالات مسحوبة على سويسرا .

ومنذ أول ابريل سنة ١٩٢٧ أصبحت النقود الفضية الفرنسية والايطالية والبلجيكية غير معتبرة نقوداً قانونية . وقد صرحت بلجيكا من جهتها بانفصالها عن الاتحاد اللاتيني .

وفي سنة ١٩٢٨ اتبعت فرنسا نظام المعدن الذهبي وادخلت على نظامها النقدي تغييرات خطيرة فاحتفظت بالفرنك كوحدة نقدية ولكنها لم تحتفظ من هذه الوحدة إلا باسمها فقط ، فقد صار وزنه ٦٥ر٥ ملليجرام ذهب عيار ٩٠٠ بعد أن كان ٣٢٢ر٦ ملليجرام ذهب عيار ٩٠٠ ، وضربت قطعة جديدة قيمتها مائة فرنك ذهب وزنها يعادل تقريباً قطعة العشرين فرنك القديمة (٢٠ر٣ فرنكا) ووزنها ١٠ جرام ولا تضرب إلا لحساب بنك فرنسا واطل التعامل بالفرنك الفضة واختفى من الوجود باعتباره وحدة نقدية . وصارت النقود الفضية التي تسك قاصرة على قطع قيمتها ١٠ و ٢٠ فرنكا واعتبرت نقوداً مساعدة لا يلزم الدائن على قبولها إلا لغاية ٢٥٠ فرنكا .

وفي ٣ يونية ١٩٣١ عدلت سويسرا نهائياً عن نظام المعدنين واتبعت نظام المعدن الذهبي فأصبحت قوة الإبراء غير المحدودة قاصرة على قطعة ذهبية قيمتها خمسة فرنكات وصارت القطعة الفضية ذات الخمسة الفرنكات عملة مساعدة وليس لها قوة إبراء إلا لغاية مائة فرنك . ويلاحظ أن الفرنك السويسري يشتمل على ٣٦ جرام من الذهب الخالص أي أنه يعادل خمسة أمثال الفرنك الفرنسي تقريباً

(القرنك الفرنسى يساوى ٢٠٣٠٥ ر. من القرنك السويسرى)
 والخلاصة أن الاتحاد اللاتينى تصدع بسبب الحرب بعد ما كان سائراً على
 أكمل وجه منذ سنة ١٨٦٥ الى سنة ١٩١٤ بفضل الرصيد الذهبى الموجود فى بنك
 فرنسا الذى كان يسمح باستبدال النقود الفضية بنقود ذهبية بالنسبة القانونية
 المعروفة وهى ١: ١٥٥ . والظاهر ان الاتحاد اللاتينى لن يعود مطلقاً الى ما كان عليه
 فى الماضى بسبب اتباع معظم الدول نظام المعدن الذهبى واعتبار النقود الفضية
 نقوداً مساعدة فقط . عدا بعض الاقطار مثل الحبشة وفارس والصين .

§ ٣٣٦ - فى النقود الانكليزية : سارت انكلترا على نظام المعدن الذهبى
 المركب منذ سنة ١٨١٦ ووحدة النقود الانكليزية هى الليرة الاستيرلينية وتمثلها
 قطعة من الذهب تسمى sovereign تشتمل على ١٢٣٧٤ ر ١٢ قطعة من الذهب عيار
 ١١/٢ . ويقسم الجنيه الى ٢٠ شلناً (s) وكل شلن الى ١٢ بنساً (B) . وللذهب
 قوة ابراء غير محدودة . أما الفضة ففيها لا يزيد على ٤٠ شلناً ، والبرونز فيما
 لا تتجاوز قيمته شلناً (١) . وبنكوت بنك انكلترا عملة قانونية كالذهب . ولما

(١) لا تقدر الاثمان دائماً بالجنيه بل البعض منها يقدر بالشلن أو البنس . فالبن يقدر بمئته
 بالشلن فيكتب ٧٩ شلناً من كل هندرويت hundredweight . واللحم ٥٠ بنساً كل
 ثمانية ارطال والفضة ٩٦ بنساً الاوقية ounce troy . وتقدر الاثمان أحياناً بالجنيه guinea
 الذى قيمته ٢١ شلناً ذهباً وهو الوحدة المستعملة للاشياء السكالية وأشياء العرف وانساب الحامين
 والاطباء والجبراء وقيمة الاشتراك فى الاندية . وقد اندم الجنيه كعملة حقيقية منذ سنة ١٨١٦
 والنقود الفضية هي الكورون crown وقيمته ٥ شلنات وقطعة قيمتها أربعة شلنات
 تسمى double-florin ونصف الكورون وقيمته ٢ ١/٢ شلناً والفلورين florin وقيمته شلناً .
 والشلن وقطعة قيمتها ستة بنسات sixpence وقطعة قيمتها أربعة بنسات groat وبنستان
 وبنس . وثلاث القطع الاخيرة لا تقرب الا لاجل الصدقات التى يوزعها الملك فى يوم الخميس
 المقدس maunday moneys . وتقرب قطع من البرونز قيمتها بنساً pence ونصف
 بنس وربع بنس farthing .

ولا يوجد فى انكلترا الادار ضرب واحدة مقرر لها لوندرة يدير مدير يسمى Deputy
 Master and controller of the mint ولهذا الادار فروع فى سدن Sydney .

أعلنت الحرب في أغسطس سنة ١٩١٤ اعتبرت عملة قانونية اذونات البوستة Postal order وأوراق النقد التي قيمتها جنيه وعشرة شلنات التي تصدرها الخزانة البريطانية. وفي فبراير سنة ١٩١٥ ابطال اعتبار اذونات البوستة عملة قانونية. وظلت أوراق النقد الحكومية وأوراق البنوك طوال مدة الحرب قابلة للصرف الى ذهب من الوجهة النظرية. ومع ان انكلترا لم تحرم تصدير الذهب إلا أن تصديره خضع لقانون الدفاع عن المملكة [Defence of the realm Act] ومنع الافراد فعلا من التصدير. ولم يسمح بتداول الذهب في الداخل إلا في أغراض صناعية محدودة مثل صناعة الاسنان وخواتم الزواج.

وقد تمكنت انكلترا أثناء الحرب من جعل قيمة الجنيه الانكليزي معادلة الى ٤ دولارات و ٧٦ ١/٢ سنتاً وذلك بفضل القروض العظيمة التي عقدتها في الولايات المتحدة وبيع الأوراق المالية التي في حيازة الرعايا البريطانيين. لكن سرعان ما نضب هذا المعين مما ترتب عليه العدول عن تقرير سعر ثابت للصرف بين الجنيه والدولار فهبطت قيمة الجنيه وهذا الهبوط يدعو الى تصدير مقادير كبيرة من الذهب إن لم توضع قيود لتصدير الذهب. لذلك حرمت انكلترا تصدير الذهب إلا بتصريح خاص. ومعنى هذا عدول انكلترا عن قاعدة الذهب gold standard وصار من المتعذر على أى شخص تحويل البنوك الى ذهب لأداء دين في الخارج. وقد أودعت كل البنوك الكبيرة كل ما لديها من ذهب في بنك انكلترا الذي استطاع لأول مرة في التاريخ أن يهيمن على كل الذهب الموجود في المملكة.

وفي ١٩٢١ و ١٩٢٢ هبطت الاسعار وترتب على ذلك انكماش النقد

وملبورن وبرت Berth واوتوا Ottawa الخ. وكان ضرب الذهب مجانياً لغاية سنة ١٩٢٩. ثم اقتصر على ضرب الذهب الذي يقدم بمعرفة بنك انكلترا فقط، وصار البنك وسيطاً بين الدار والجمهور ويتقاضى عن ذلك أجرة قدرها ١ ١/٢ بنس عن كل أونصة (ounce) ٣.٨٩ جنيهات (انكليزية).

deflation وقلة الحاجة الى أوراق الحكومة النقدية Treasury note وأخذت انكثرا في ذلك الحين في دفع ما عليها من الديون فنقصت أموالها التي كونتها أثناء الحرب وبذلك اقترن انكماش العملة بهبوط الاسعار. ثم هبط سعر الجنيه بالنسبة للدولار ووصل الى ٣ دولارات و ٢١/٤ سنتاً .

ولما انقضى عهد الانكماش النقدي أخذت قيمة الجنيه في الارتفاع حتى وصلت في يولييه سنة ١٩٢٤ الى قيمتها بالذهب gold standard .

وفي ٢٨ ابريل سنة ١٩٢٥ أعلن وزير المالية البريطانية الغاء أمر تحريم تصدير الذهب واعطاء تصاريح بتصديره . وقد ترتب على هذا الاجراء عودة انكثرا الى قاعدة الذهب فيما يتعلق بشئون التجارة الخارجية . ولكن رؤى حماية للرصيد الذهبي الموجود في بنك انكلترا ، أن يعطى للبنك الخيار في تحويل أوراق البنكنوت وأوراق النقد الحكومية الى ذهب . وتعهد البنك من جانبه بأن يبيع سبائك ذهبية لا تقل عن ٤٠٠ أوقية من الذهب الخالص بسعر ٣ جنيهات و ٤ شلنات و ٢/٤ بنسا الاوقية الواحدة . وبهذه الكيفية يستطيع كل شخص يريد تصدير ذهب الى الخارج أن يحصل على سبائك ذهبية . وحرمة حملة السبائك من حق سكها مجاناً في دار السك .

ومنذ سنة ١٩٢٩ أخذت الأسعار في الهبوط من جديد وعظم طلب الذهب في أسواق لندن المالية وقدر ما سحب منها منذ أواسط يولية سنة ١٩٣١ ما يبلغ قيمته ٢٥٠ مليون جنيه ، وانضاف الى هذا عدم توازن الميزانية البريطانية ، واضطراب الأحوال المالية في المانيا ودول أواسط أوروبا فاضطرت انكلترا في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٣٠ أن ترفع عن بنك انكلترا التزام بيع سبائك الذهب بالشروط السالفة محافظة على البقية الباقية من الذهب . وبذلك عدلت انكلترا عن قاعدة الذهب ، مما ترتب عليه تدهور قيمة الجنيه الانكليزي حتى وصلت قيمته الى ٣ دولارات

و ٣٠ سنة في أواخر سنة ١٩٣١ (١) . وبسبب سياسة الولايات المتحدة لرفع الاسعار من طريق رفع سعر الذهب وهبوط سعر الدولار بالنسبة له وصل الجنيه الانكليزي في أواخر سنة ١٩٣٣ الى خمسة ريالات و ٢٩ سنتا (جريدة الاهرام ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٣)

الفصل الثاني

أبدال النقود المعدنية

§ ٣٣٦ - **عموميات :** ليست النقود المعدنية في البلاد المتحضرة هي الاداة الوحيدة للوفاء بل هناك طرق أخرى للوفاء صار لها المقام الاول في المعاملات حتى أصبحت النقود المعدنية لا يتعامل بها إلا في الصفقات الصغيرة . وحدث في بعض العصور وفي بعض البلدان أن بطل التعامل بتاتاً بالنقود المعدنية . وهذه الأدوات التي تقوم مقام النقود تسمى « النقود الورقية »

ولعل أقدم الامم في استعمال النقود الورقية هي الصين . فقد ذكر ابن بطوطة في رحلته الشهيرة أن « أهل الصين لا يتبايعون بدينار ولا درهم وجميع ما يتحصل ببلادهم من ذلك يسبكونه قطعاً وانما بيعهم وشراؤهم بقطع كاغد كل قطعة منها بقدر الكف مطبوعة بطابع السلطان وتسمى الخمس عشرون قطعة منها بالشت وهي بمعنى الدينار عندنا واذا تمرقت تلك الكواغد في يد انسان حملها الى دار كدار السكة عندنا فأخذ عوضها جديداً ودفع تلك ولا يعطى على ذلك أجره ولا سواها لان الذين يتولون عملها لهم الأرزاق الجارية من قبل السلطان وقد وكل بتلك الدار أمير من كبار الأمراء واذا مضى الانسان الى السوق بدرهم فضة أو

(١) راجع تأثير الازمات النقدية الانجليزية للدكتور عبد الحكيم الرقاعى مدرس الاقتصاد السياسى بكلية الحقوق (مجلة الاقتصاد والقانون العدد الخامس من السنة الاولى ص ٧٦٦ - ٨٤٦)

بدينار يريد شراء شيء لم يؤخذ منه ولا يلتفت اليه حتى يصرفه بالشت ويشتري به ما أراد^(١) وكان التعامل بهذه الأوراق الزامياً . وكانوا يعاقبون بالاعدام من يرفض قبولها^(٢) . ولا مرأى في أن هذه طريقة لجأ اليها الحكام لخلق ثروة من العدم مما أدى الى ارتفاع الأسعار . وعمد حاكم فارس المغولى في هذا العهد الى نفس هذه الطريقة وعمدت دول أوردها الى هذه الطريقة كلها أعوزها المال اللازم كما حدث في فرنسا في عهد لاس Law وفي انكلترا وفي أمريكا .

§ ٣٣٧ — في أنواع النقود الورقية : يفرقون بين ثلاثة أنواع من النقود

الورقية وهي : —

(١) **العملة النائية Representative money** : وهي عبارة عن صكوك تمثل كمية من النقود أو السبائك جنيتها بمجنيه أو فرنكا بفرنك مودعة بالخزانة العامة أو لدى بنك له حق اصدار البنكنوت . وبفضل هذه الصكوك يتداول الذهب والفضة بلا حاجة الى نقله ويوفى من التحات . وتدخل في هذا النوع شهادات الذهب والفضة المعروفة في الولايات المتحدة gold and silver certificates

(٢) **العملة الورقية الائتمانية** : وهي عبارة عن وعد بدفع مبلغ معين من النقود المعدنية وتسمى fidnciary paper money . وممثل هذا النوع من العملة هو البنكنوت ، وصميت عملة ائتمانية لأن حامل هذه الأوراق يمنح البنك الذي

(١) رحلة ابن بطوطة ص ١٩٦ — ١٧٧ الطبعة الاولى سنة ١٣٢٢ المطبعة الخيرية .
ووصف القريري هذه النقود وصفاً دقيقاً وذكر أنها كانت تصنع من لحاء شجر التوت (أنظر
Chrestomathie Arabe . par Sylvestre de Sacey . 1 . p . 251 . Paris
1826 .)

(٢) Dictionnaire d' Economie politique v. I . p 3 تحت كلمة
papier - monnaie وقد اعتمد كاتب المقال على ماد كويولو الذي زار الصي في أواخر
القرن الثالث عشر

يصدر هذه الاوراق ثقته وايمانه ويركن الى وعده بدفع القيمة الثابتة في هذه الاوراق لدى الطلب .

(٣) **النقود الورقية** وهي تنقسم بدورها الى : (ا) صكوك غير قابلة للصرف (١) تصدرها الحكومات دون أن يكون لديها معادن نفيسة تمثلها ودون أن تتعهد بدفع قيمتها في ميعاد معين كاوراق النقود المسماة assignats التي أصدرتها الحكومة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر والاوراق التي أصدرتها جمهوريات أمريكا الجنوبية قبل الحرب (ب) اوراق البنكنوت التي يقضى القانون مؤقتاً باعفاء البنك المصدر لها من دفع قيمتها بالتقدي المعدني طبقاً لتعهده كأوراق البنكنوت التي يصدرها البنك الاهلي فقد قضى القانون باعفاء البنك مؤقتاً من دفع قيمتها ذهباً (٢ أغسطس سنة ١٩١٤) .

§ ٣٣٨ - في أبدال أخرى للنقود المعدنية : بجانب هذه الأنواع المختلفة من النقود الورقية التي لها صفة العملة القانونية توجد صكوك ائمانية تسمى « الاوراق التجارية » تقوم مقام النقود كأداة للوفاء . وسنبداً بالكلام عن الاوراق التجارية على أن نعود بعد ذلك الى النقود الورقية .

الفرع الأول الاوراق التجارية

§ ٣٣٩ - **تعريف الأوراق التجارية** : الاوراق التجارية هي صكوك تمثيل مبلغاً من النقود تدفع في مكان معين وفي ميعاد قريب تقوم مقام النقود في الوفاء بسبب سهولة تداولها أي قابليتها للتداول بالتظهير اذا كانت أذنية أو بالمناولة اذا كانت محررة لحاملها . وتطلق الاوراق التجارية على الكمبيالات والسندات الأذنية والتي لحاملها والشيكات . وسنقصر القول على الكمبيالات والسندات . أما الشيكات فسنعالجها عند الكلام على البنوك .

المبحث الاول

في الكمبيالات

§ ٢٤٠ - في تعريف الكمبيالة . الكمبيالة هي أمر مكتوب غير معلق على شرط صادر من دائن الى مدينه يكافئه فيه بدفع مبلغ معين في تاريخ معين أو قابل للتعيين أو بمجرد الاطلاع ، لاذن شخص معين أو لحامل هذا الامر . فاذا فرضنا أن تاجراً بمصر باع بضاعة الى تاجر في أسيوط ثمنها مائة جنيه وأراد أن يدفع هذا المبلغ الى تاجر في اسكندرية فيحرر كمبيالة بالصورة الآتية : -

مصر في أول يناير سنة ١٩٣٤ ١٠٠ جنيه مصرى

الى حضرة التاجر بأسيوط بشارع ... رقم ...

ادفعوا لاذن حضرة (أو لحامله) مائة جنيه مصرى في آخر مارس

سنة ١٩٣٤ والقيمة وصلتنا بضاعة م^١ الامضاء

والذى يحرر الكمبيالة يسمى الساحب وهو يتعهد بتمكين من حررت الكمبيالة لمصلحته من حصوله على قيمة الكمبيالة في الزمان المعين . والذى يتلقى أمر الساحب بالوفاء يسمى المسحوب عليه . والذى تحررت لمصلحته الكمبيالة يسمى المستفيد . وقد يستبقى المستفيد الكمبيالة لديه لحين حلول ميعاد الوفاء ويقدمها إلى المسحوب عليه ليدفع قيمتها . لكنه يستطيع أن يظهر الكمبيالة الى شخص آخر بفضل شرط الاذن بأن يكتب على ظهرها العبارة الآتية : -

اسكندرية في ٥ يناير سنة ١٩٣٤

ادفعوا لاذن محمد على والقيمة وصلتنا م^١ الامضاء

وقد تتداول الكمبيالة من شخص الى آخر بواسطة التظهير والذى يظهر الكمبيالة يسمى مظهراً والذى تظهر اليه الكمبيالة يسمى مظهراً اليه أو حامل الكمبيالة

ويعجز أن لا يذكر في الكمبيالة اسم المستفيد بل تحرر الحاملها وفي هذه الحالة يحصل تداولها بدون حاجة الى كتابة صيغة التظهير بل بمجرد المناولة أى بتسليمها من يد الى أخرى ويكون شأنها كالبنكنوت الذى تنتقل ملكيته بالتسليم دون حاجة الى أى اجراء آخر .

وكما كثر عدد الموقعين على الكمبيالة — وهم المظهرين والضمان الاحتياطين والقابلين بالواسطة — زاد الاقتدار فى دفع قيمة الكمبيالة وذلك لأن كل الموقعين على الكمبيالة يعتبرون مسئولين بالتضامن قبل الحامل الاخير بدفع قيمة الكمبيالة § ٣٤١ — فى الوظائف الاقتصادية للكمبيالات : تقوم الكمبيالة بوظيفتين هامتين فهى تستعمل كأداة لنقل النقود أو أداة وفاء كأداة ائتمان .

فى أنه الكمبيالة أداة وفاء ونقل للنقود : (١) تقوم الكمبيالة كأداة للوفاء فى التجارة الخارجية خاصة (١) إذ بها تحصل المقاصة بين التعهدات المتقابلة فى مكانين مختلفين . كما لو اشترى تاجر مصرى بضاعة من تاجر انكليزى بمبلغ الف جنيه فيلتزم التاجر المصرى بالوفاء الى دائئه الانكليزى بنقود انكليزية لكن المبادلات الدولية تحصل تسويتها بالكمبيالة التى تغنيه عن شحن نقود ذهبية الى انكلترا وتحمل نفقات نقلها . ويحصل التعامل بالكمبيالات كأداة للوفاء بواسطة الصيرفيين ولما تتداول بغير وساطتهم وهو ما يحصل باحدى الطرق الآتية : —

(١) يسحب الدائن كميالة على المدين أو على بنك هذا الاخير ثم يظهر الساحب هذه الكمبيالة تظهيراً تاماً أى ناقلاً للملكية الى أحد البنوك أى يخصمها وبذلك يحصل الدائن على دينه .

(٢) يشتري المدين الأجنبى كميالة مستحقة الدفع فى الجهة التى يقيم فيها الدائن وبيعها اليه بعد أن يظهرها الى هذا الاخير تظهيراً تاماً .

(١) تستعمل الكمبيالات لتسوية الديون الداخلية لكن استعمالها نادر الحصول اذ يفضل التجار استعمال الشيكات .

(٣) لنفرض أن الدائن مصرى ، والمدين فرنسى ، فيجوز للمدين أن يدفع دينه بنقود انكليزية وذلك بأن يتفق بواسطة بنكه على سحب كميالة على بنك انكليزى لمصلحة الدائن المصرى . فيدفع البنك الانكليزى قيمة هذه الكميالة بنقود انكليزية . أما المدين الفرنسى أو بالأحرى بنكه فيدفع قيمة الكميالة الى البنك الانكليزى بأن يشتري كميالة مسحوبة من باريس على لوندرة ثم يبعث بها اليه .

لكن تسوية الديون الدولية لا تحصل بهذه البساطة التى قد نتوهمها أول وهلة إذ يندر أن يوجد دينان متساويان فى القيمة ومستحقا الوفاء فى ميعاد واحد كما أنه يصعب على المدين أن يتصل بدائن لديه كميالة مستجمة لكل هذه الشروط . من أجل ذلك قلنا إن تسوية الديون الخارجية بواسطة الكميالة تستلزم وساطة صيرفى وهذه التسوية تمر بعدة أدوار نلخصها فيما يلى : —

لنفرض أن مصر باعت قطننا الى انكلترا وهذه الأخيرة باعت فحماً الى مصر فتحصل تسوية الدينين بالطريقة الآتية : —

- (١) يسحب البائع المصرى كميالة على المشتري الانكليزى .
 - (٢) يخصم البائع المصرى هذه الكميالة فى أحد البنوك المصرية وبذلك يحصل التاجر المصرى على ثمن القطن .
 - (٣) يرسل البنك المصرى هذه الكميالة الى فرعه أو مراسله فى انكلترا لتحصيل قيمتها ويقيدها لحساب البنك المصرى فى حسابه الدائن (له) .
 - (٤) يحصل المشتري المصرى على شيك من البنك المصرى ويرسله الى بائع الفحم الانكليزى ليقبض قيمته من مراسل البنك المصرى أو فرعه وهو المسحوب عليه فيدفع قيمة الشيك من الحساب الدائن للبنك المصرى .
- يتبين مما تقدم أن قيام الكميالة بوظيفتها كاداة للوفاء لا يتحقق عملاً إلا بواسطة البنوك . فهى التى تشتري الكميالات التى يسحبها تجار الصادرات ثم

ترسلها الى الخارج الى مراسليها لتحصيل قيمتها لتكوين حساب دائن تسحب عليه الشيكات التي يشتريها تجار الواردات .

في أمر الكمبيالة أداة ائتمان : تقوم الكمبيالة بهذه الوظيفة بواسطة الخصم وهو عبارة عن عملية يدفع بموجبها صيرفي الى حامل الكمبيالة مبلغاً من النقود معادلاً لقيمتها بعد استئزال مبلغ يعرض علي الصيرفي قيامه بالدفع حالا ويكفل له الحصول على ربح قليل بشرط أن تنتقل اليه ملكية الكمبيالة بواسطة التظهير ليستطيع استيفاء قيمتها عند حلول ميعاد استحقاقها .

ويعتمد التجار ورجال الأعمال الى خصم الكمبيالات المسحوبة منهم على عملائهم ليحصلوا فوراً على ما يلزمهم من النقود بدلا من الانتظار لحين حلول ميعاد الاستحقاق . وسنعود بشيء من التفصيل الى هذا الموضوع في معرض الكلام على بنوك الخصم .

المبحث الثاني

في السندات الاذنية والتي لحاملها

§ ٣٤٢ - تعريف : السند الاذني هو صك يتعهد محرره بموجبه بدفع مبلغ معين في ميعاد معين لاذن شخص معين . وقد يكون السند محرراً لحامله .

ويختلف عن الكمبيالة في أنه يفتأ بين شخصين فقط وهما المحرر والمستفيد . فالمحرر هو الذي يتعهد بدفع قيمة السند ويقوم مقام المسحوب عليه القابل في الكمبيالة والمستفيد هو الشخص الذي يحجر السند لاذنه . وقد لا يذكر اسم المستفيد إذا كان السند محرراً لحامله . وفي هذه الحالة يحصل تداول السند بالمناولة اليدوية بلا حاجة الى التظهير . ويحجر السند بالكيفية الآتية :

١٠٠ جنيه مصري

القاهرة في أول مارس سنة ١٩٣٤

أتعهد بأن أدفع في أول يولية لاذن حضرة (أو لحامله) مائة جنيه

الامضاء

مصري والقيمة وصلتنا بضاعة م

§ ٣٤٣ - في وظائف السندات : تقوم السندات بنفس الوظائف التي تقوم بها الكمبيالات أي أنها تستعمل كاداة وفاء وتغني عن استعمال النقود وتسمح بانقضاء عدة ديون مرة واحدة . وتعتبر أداة ائتمان لأنها تمكن حاملها بواسطة الخصم من الحصول على ما يلزمه من النقود .

والسندات الأذنية ذائعة الاستعمال في مصر وتستعمل عادة في المعاملات الداخلية . أما الكمبيالات فيكثر استعمالها في المعاملات الخارجية .

الفرع الثاني

أوراق البنكنوت القابلة للصرف

§ ٣٤٤ - تعريف : ورقة البنكنوت القابلة للصرف هي صك صادر من بنك يتعهد بأن يدفع بموجبه لدى الاطلاع الى حامله المبلغ الثابت فيه بنقود معدنية وقد تصدر الحكومات أوراقاً من هذا القبيل كما حدث في انكلترا في شهر أغسطس سنة ١٩١٤ حيث أصدرت الخزانة البريطانية currency notes للتعامل بها بجانب أوراق البنكنوت التي يصدرها بنك انكلترا . ولا مشاحة في أنه ليس من وظيفة الحكومات أن تصدر عملة ورقية بسبب كونها تفقد بسرعة قابليتها للصرف .

ولاجل أن يقوم البنكنوت بوظيفته النقدية يجب أن يصدره بنك تبعث حالته على الثقة ولا يكفي أن يصدره أي بنك . لذلك يجب أن يكون للبنك المصدر صفة خاصة تبعث على الطمأنينة حتى يقبل الناس التعامل بهذه الاوراق وهو ما لحظته كل الدول حيث قصرت حق اصدار البنكنوت على بنوك معينة وألزمها باتباع شروط خاصة . لذلك يتميز البنكنوت بأنه تعهد مكتوب صادر من بنك موثوق معروف بذلك للكافة .

§ ٣٤٥ — في خصائص البنكنوت : ولنشرع الآن في بيان الخصائص.

التي يتميز بها البنكنوت فنقول :

الرفع لدى الاطلاع (١) يتميز البنكنوت بأنه مستحق الوفاء لدى الاطلاع بنقود معدنية . ومن أجل ذلك يقبل الناس على التعامل بهذه الأوراق . قد يقال بأن الكمبيالة قد تكون مستحقة الدفع لدى الاطلاع وأن الشيك بطبيعته مستحق الدفع لدى الاطلاع فما هو الفرق إذن بين البنكنوت وهذه الأوراق ؟ للإجابة على ذلك نقول بأن الكمبيالة المستحقة الدفع لدى الاطلاع يجب أن تقدم في مواعيد معينة للمسحوب عليه لدفع قيمتها فان لم يفعل سقط حقه في المطالبة بمضى ستة شهور اذا كانت الكمبيالة مسحوبة من الخارج بشرط أن يتمسك المطالب بقيمة الكمبيالة بهذا السقوط كذلك اذا أهمل الحامل في المطالبة بالكمبيالة مدة خمس سنين جاز للمطالب بقيمة الكمبيالة أن يحتج بالتقدم الخسئ . والشيك يسقط حق المطالبة به بانقضاء المواعيد المبينة في المادة ١٩١ من قانون التجارة الاهلي والمادة ١٩٨ من قانون التجارة المختلط . أما البنكنوت فهو مستحق الدفع لدى الاطلاع دائماً ولا تسرى عليه أحوال السقوط أو التقدم المبينة في القانون التجاري.

الرفع للحامل (٢) يتميز البنكنوت بأن قيمته تدفع دائماً لحامله . فاذا تقدم

الحامل الى البنك المصدر وجب على هذا الأخير أن يدفع القيمة الثابتة في البنكنوت الى الحامل دون حاجة الى التحقق من شخصية الحامل أو مطالبة باثبات ملكيته . واذا كان من الجائز في القانون المصري أن تحرر الأوراق التجارية لحاملها إلا أن هذا نادر الحصول اذا الغالب أن تحرر لاذن شخص معين .

دفع المبلغ الثابت في البنكنوت (٣) يلتزم البنك الذي يصدر أوراق

البنكنوت بأن يدفع المبالغ الثابتة في هذه الأوراق . ولا يدفع البنك فوائد هذه المبالغ لذلك تبقى قيمة البنكنوت كما هي بلا تغيير . وأخيراً تصدر البنكنوت بأعداد صحيحة مستديرة كمائة جنيه أو خمسين جنيهاً أو عشرة الخ .

§ ٣٤٦ — العملة القانونية والبنكنوت : قد تتدخل الدولة أحياناً فتعطى

لهذه الاوراق صفة التقود القانونية أى أن الدائنين يلزمون بقبولها وفاء لديونهم كما حصل في فرنسا منذ ١٢ أغسطس ١٨٧٠ . ولا ضرر من اعتبارها هكذا لأن الدائن يستطيع في أى وقت أن يطلب من البنك دفع قيمتها نقوداً معدنية .

§ ٣٤٧ — في فوائز اوراق البنكنوت : اوراق البنكنوت لها فوائد

من عدة وجوه نشرحها فيما يلي .

فوائز البنكنوت بالنسبة لبنك الاصدار (١) يصدر البنك اوراق بنكنوت تزيد على الرصيد المعدنى الموجود في خزائنه فكمية البنكنوت المثلة بهذا الرصيد تعتبر اوراقاً نائبة أما القدر الذى لا يغطيه هذا الرصيد فيعتبر في الواقع نقوداً ورقية ائتمانية يتكون مقابل وفائها من الحقوق التى للبنك في ذمة مدينه . وللبنك مصلحة ظاهرة في اصدار اوراق بنكنوت على المكشوف لأنه يتمكن من تشهيرها والانتفاع بها كما لو كانت نقوداً ذهبية فيستعملها في خصم الأوراق التجارية والأقراض . والجمهور الذى يتقبل اوراق البنكنوت يمنح ائتمانه الى البنك المصدر لأنه يكتفى بتعهد البنك بدفع قيمتها لدى الطلب ، فاصدار اوراق بنكنوت بلا رصيد معدنى يعتبر بمثابة اقراض نقود من حملة اوراق البنكنوت بلا فائدة واقراض هذه النقود بالتالى بفائدة الى الاشخاص الذين يخصصون اوراقاً تجارية أو يقترضون من البنك لذلك يعتبر اصدار البنكنوت مصدراً لأرباح طائلة . ومن أجل ذلك تقسم الحكومات هذه الأرباح مع بنوك الاصدار طبقاً لنسبة مئوية متفق عليها .

فوائز البنكنوت بالنسبة للجمهور (٢) تصل اوراق البنكنوت الى الجمهور

بعقد من عقود المعاوضات لأن البنك لا يتصدق أو يتبرع بها لأول قادم . ويستفيد الجمهور من التعامل بهذه الأوراق بسبب سهولة حملها وخفتها ورخص نقلها بالنسبة للنقود المعدنية ، وقد تبين من الاحصائيات العديدة التى حصلت في أوربا أن

أوراق البنكنوت أصبح لها المقام الأول في المعاملات .
ولكن كيف تخرق أوراق البنكنوت خزائن البنك وتصل الى التداول ؟
يحدث ذلك بأحد الأسباب الآتية :

(١) قد يستبدل بعض الأشخاص نقوداً معدنية بأوراق بنكنوت أو
يخصم أوراقاً تجارية . أو يقرض بضمانات خاصة . وقد يشتري بنك الاصدار
أوراقاً مالية ويدفع قيمتها أوراق بنكنوت .

(٢) تلجأ الحكومات أحياناً الى بنوك الاصدار فتقرض منها أوراق
بنكنوت لأجل أن تدفع بواسطتها مرتبات الموظفين أو ما عليها من الديون .
ولا نزاع في أن كمية أوراق البنكنوت التي تصدرها طبقاً للحالة الأولى
تكون دائماً متناسبة مع حاجات التجارة والزراعة والصناعة وتكون هذه الأوراق
ممثلة دائماً بديون مستحقة الوفاء بعد أجل قصير ، أما في الحالة الثانية فكمية الاوراق
تتوقف على حاجات الدولة التي لا تقدم أى ضمان الى البنك سوى تعهدها بالوفاء
في ميعاد غير محدود .

ولأجل أن يتقبل الجمهور أوراق البنكنوت ويعتبرها في التداول بمثابة
النقود المعدنية يجب أن تكون الأشياء الممثلة لها مستحقة الوفاء بعد أجل قصير أو
قابلة التحويل بسرعة الى نقود مثل الأوراق المالية العالية — أى التي تباع
وتشتري في كل بورصات العالم — مثل سندات الدين الموحد وأسهم قناة السويس
الخ وبهذه الكيفية فقط يحوز البنكنوت ثقة ورضاء الجمهور .

فوائد البنكنوت من الوجهة القومية (٣) تفيد البنكنوت من الوجهة القومية
لأنها تغني عن استعمال النقود المعدنية وبذلك يمكن استعمالها في شراء البضائع أو
توظيفها في الخارج . وكل وسيلة تمكن من تسوية الديون التجارية بلا حاجة الى
استعمال النقود المعدنية تفضي الى هذه النتيجة . والفائدة الحاصلة من ذلك تشابه
من وجه الفائدة الحاصلة من استعمال الطيارات في النقل لأنها توفر الطرق التي

يمكن استعمالها في الزراعة أو في إقامة المصانع والمنازل .
لذلك قد يكون من المفيد للأمة استعمال كمية معينة من البنكنوت بدل النقود المعدنية لا لكون البنكنوت يخلق ثروة جديدة — فالائتمان الذي يقوم عليه إصدار البنكنوت لا يخلق رؤوس أموال جديدة — ولكن لأن استعمال البنكنوت يمكن من توظيف النقود المعدنية في الخارج أو يمكن من الشراء في الخارج . وقد تزول هذه الفائدة إذا أبطلت كل الدول التعامل بالنقود المعدنية وتعاملت بالنقود الورقية وقد يستفيد العالم من هذه الحالة الجديدة فتخصص جهود العمال الذين يعملون في سك النقود وفي تحويل السبائك إلى نقود وفي استخراج المعادن النفيسة من جوف الأرض في الأعمال المنتجة كالزراعة والصناعة مما يؤدي إلى زيادة القوى المنتجة في العالم ولا يتم ذلك إلا باتفاق الدول على استعمال أوراق بنكنوت دولية . إلا أن أفكار الناس لم تنهياً بعد لقبول هذه الفكرة بل يمكن القول بأن الدول التي تسير على نظام التعامل بأوراق البنكنوت تعمل على استبداله تدريجاً بنظام النقود المعدنية وذلك بسبب تدهور قيمة البنكنوت وما عقب ذلك من اضطراب أحوالها الاقتصادية .

الفرع الثالث

الأوراق غير القابلة للصرف أو العملة الورقية

§ ٣٤٨ — تعريف : الأوراق غير القابلة للصرف هي التي لا تلتزم قانوناً بالحكومات أو بنوك الإصدار بدفع قيمتها نقوداً معدنية . وتوصف في هذه الحالة بأن لها سعراً إلزامياً *Cours forcé* أو أنها عملة ورقية *Papier-monnaie* .

§ ٣٤٩ — في التعامل القانوني والسعر الإلزامي : يجب التفرقة بين التعامل القانوني *Cours légal* والسعر الإلزامي لأوراق البنكنوت . فقد يكون التعامل بالبنكنوت قانونياً أي أن البنكنوت يعتبر من العملة القانونية يلزم الناس على التعامل به لكن البنك المصدر ملزوم بأن يدفع قيمته ذهباً إلى الحامل . وقد

يتدخل المشرع لاعفاء البنك من هذا الالتزام فتصبح البنكنوت غير قابلة للاستبدال كما حدث في مصر في ٣ أغسطس سنة ١٩١٤ حيث صدر مرسوم اعتبر البنكنوت ذا سعر الزامى . وفي هذه الحالة لا يختلف البنكنوت عن العملة الورقية التي تصدرها الحكومة إلا في كون هذه العملة تصدرها حكومة وتتوقف كمية ما يطبع منها على رغبة الحكومة ومبلغ حاجتها الى العملة لاعلى حاجات التجارة . والغالب أن الحكومة تسرف في اصدار هذه الاوراق ولا تلتزم جادة الحكمة والصواب . أما البنك فيلتزم دائماً بمراعاة القصد في الاصدار محافظة على كيانه وسمته . فلا يغالى في الاصدار حتى لا يتعرض للافلاس . وقد تتدخل الحكومات لتقرير السعر الالزامى إذا أشرف بنك الاصدار على الافلاس بسبب أزمة أو زعر مالى كما حدث في فرنسا في سنة ١٨٤٨ حيث استولى الهلع على أفئدة الناس بسبب الثورة الداخلية وطالبوا بنك فرنسا باستبدال البنكنوت بنقود ذهبية . وتقرر الحكومات السعر الالزامى اذا احتاجت الى نقود بسبب حرب وكانت لا تستطيع الحصول عليها بالطرق العادية كالاقتراض أو فرض ضرائب على الاهلين فتعتمد الى بنوك الاصدار وتقرض منها قرضا الزاميا لكي تسد خلتها من النقود . وقد وصفنا هذا القرض بانه الزامى لان الجمهور بقبوله هذه الاوراق يعتبر كأنه أقرض البنك وتبعا الحكومة قرضا بلا فائدة . ووفاء هذا القرض يتوقف على مشيئة الحكومة .

وقد لجأت الحكومات في ظروف متعددة إلى تقرير السعى الالزامى لاوراق البنكنوت كما حدث في فرنسا في القرن الثامن عشر أولا بالنسبة لاوراق البنكنوت التي أصدرها بنك Law وثانيا بالنسبة لاوراق assignats التي أصدرتها حكومة الثورة الفرنسية حيث صدرت في الابتداء بصفة سندات تعطى فائدة محددة ثم أمرت الحكومة باعتبارها عملة ورقية ذات سعر الزامى وقررت الحكومة البريطانية سعراً الزاميا لاوراق البنكنوت من سنة ١٧٩٧ الى سنة ١٨٢٠ بسبب حروب نابليون

وفي فرنسا في سنة ١٨٤٨ الى سنة ١٨٧٠ وفي الولايات المتحدة منذ سنة ١٨٦١ الى سنة ١٨٧٩ وفي ايطاليا منذ سنة ١٨٦٦ الى سنة ١٨٨٣ وفي روسيا والنمسا في النصف الاخير من القرن التاسع عشر . وأخيراً لجأت كل الدول المتحاربة (١) بسبب الحرب العظمى الى طريقة السعر الاكراهي عدا انكرا والولايات المتحدة . وفي روسيا وألمانيا تجاوز مقدار ما طبع من البنكنوت حدود المعقول مما لا يمكن تقديره إلا بأرقام فلكية حيث بلغ مقدار البنكنوت في ألمانيا في ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٣ ما قيمته ١١٦ ترليون و ٤٠٢ مليار مارك ثم أخذ في الزيادة بعد ذلك بمعدل عدة ترليونات في كل أسبوع .

§ ٣٥٠ - في النتائج المترتبة على تقرير السعر الاكراهي : يترتب عادة على تقرير سعر الزامي لأوراق البنكنوت والأوراق الحكومية بعض نتائج ضارة ترجع في مجموعها الى نقص قيمة هذه العملة الورقية . لكننا نبادر الى القول بأن هذه النتائج ليست حتمية . فاذا حلت العملة الورقية محل النقود المعدنية قرشاً بقرش واستعملت النقود الذهبية لدفع ثمن ما يشتري من الخارج لما نتج ضرر من تقرير السعر الاكراهي لكن اصدار العملة الورقية يفضي الى أسوأ النتائج اذا زاد على حد المعقول وهذه الزيادة تحدث ما يسمى « التضخم » inflation . ويحدث التضخم بفعل الدولة التي تنذر دائماً بحاجاتها المالية لتحصل من البنك على ما تطلبه من هذه العملة . وتعتبر العملة في حالة تضخم اذا كانت لا تصدر لاستبدالها بنقود معدنية أو للخصم أو لا قراض العملاء ولكن لسد حاجات الدولة النقدية ويترتب على التضخم النتائج الآتية : (١) ارتفاع الأثمان (٢) غلاء الذهب (٣) خسارة الصرف (٤) اختفاء النقود المعدنية .

(١) لم يقتصر تقرير السعر الاكراهي على الدول المتحاربة بل أنه تناول الدول المحايدة فقد هددت الدول الاسكندنافية والجمهورية الفضية والبرازيل السعر الاكراهي (راجع : Nogaro : La monnaie . p . 71 .)

٣٥١٨ — في نقصانه قيمة العملة الورقية أو ارتفاع الأثمان : تؤدي

المغالاة في إصدار العملة الورقية الى نقصان قيمتها أى الى ارتفاع الأثمان المقدرة بها ويمكن النظر الى هذا النقصان من قبل (١) مجموع السلع الموجودة (ب) علاوة الذهب (ج) النقود المعدنية الاجنبية .

(١) النقصان بالنسبة الى السلع الموجودة : يفسر الاقتصاديون ارتفاع

الأثمان بنظرية كمية النقود quantity theory (انظر بند ٣٥٤) . وذلك لأن

تضخم العملة الورقية مكثرت لطرق الوفاء أى القوة الشرائية للجمهور دون أن تمشي السلع والخدمات الموجودة في الزيادة مع طرق الوفاء فترتفع الأثمان لتحقيقاً لمعادلة

المبادلات equation . فبنك الإصدار الذى يقبل خصم كمبيالة مسحوبة على مصنع

ثمناً لخامات اشتراها ويدفع لحامل الكمبيالة عملة ورقية يزيد في قوة شراء حامل

الكمبيالة بمقدار قيمتها . ولا ضرر في ذلك لأن كمية السلع الموجودة زادت بمقدار

الخامات التي اشتراها صاحب المصنع . ولكن اذا أقرض بنك الإصدار الى الدولة

عملة ورقية (١) لأجل أن تدفع مرتبات الجنود أو لأجل أن تشتري مدافع وذخائر

أى لانفاقها على أشياء غير منتجة من الوجهة الاقتصادية ولو أنها مفيدة من الوجهة

الوطنية فالأشخاص الذين يتلقون هذه العملة الورقية يحصلون على قوة شراء اضافية

دون أن تزداد كمية السلع والخبرات الموجودة . وهذه القوة الجديدة تكتسب على

حساب قوة الشراء القديمة فتضعفها وتنقص قيمة العملة الورقية أى ترفع الأسعار

(ب) النقصان بالنسبة للذهب : لا يقع ارتفاع الأثمان بسبب التضخم

بنسبة واحدة في كل الأثمان لأن ظروف عرض وطلب سلعة معينة قد يزيد أو

(١) يمكننا أن نتمثل الدولة في هذه الحالة بالشريك الذى يتمكن من الانضمام الى شركة

موجودة ويظهر الشركاء على اعتباره شريكاً يقاسمهم أرباح الشركة دون أن يقدم أية حصة في

رأس المال تزيد في قوة الشركة الانتاجية وتبرز استيلائه على نصيب من الأرباح ، فما يستولى عليه هذا الشريك يقلل من أنصبة كل الشركاء

ينقص ثمنها عن متوسط ارتفاع الأثمان . لذلك قد يحدث أن يكون غلاء الذهب غير متطابق تماماً مع ارتفاع الأثمان الثابت بطريقة الأرقام القياسية وذلك لأن الذهب باعتباره سلعة يخضع لعوامل لا تؤثر في بقية السلع مثل طلب الذهب لدفع الديون الأجنبية . فإذا كان كيلوجرام الذهب يساوي ٣٤٣٧ فرنكا وكان يساوي ثلاثة أو أربعة أمثال هذا المبلغ بالعملة الورقية قيل بأن علاوة الذهب *prime d'or* ٢٠٠٪ أو ٣٠٠٪ لذلك لا تعطى « علاوة الذهب » عن نقصان قيمة العملة الورقية إلا فكرة تقريبية .

(ج) النقصان بالنسبة للنقود المعرنية الأجنبية أو خسارة الصرف :
يترتب على نقصان قيمة العملة الورقية بالنسبة للنقود الذهبية الأجنبية خسارة الصرف في الدولة التي تقرر السعر الإلزامي .

§ ٣٥٢ — اختفاء النقود المعرنية^(١) : يترتب على تقرير السعر الإلزامي اختفاء النقود الذهبية والفضية بفعل قانون جريشام .

الفصل الثالث

في قيمة النقود والأثمان

§ ٣٥٣ — في علاقة النقود بمستوى الأثمان : علمنا أن الأثمان قد ترتفع أو تهبط وقد يستمر الارتفاع أو الهبوط مدة قصيرة أو طويلة على حسب الأحوال وهذا الارتفاع أو الهبوط في الأثمان معناه هبوط أو ارتفاع قيمة النقود أي قوتها الشرائية . فتغير مستوى الأسعار معناه تغير قيمة النقود والبحث في تعريف أسباب تغير قيمة النقود معناه البحث في أسباب تغير مستوى الأسعار .
وقد درسنا كيفية تكوين أسعار كل سلعة ولكننا اقترضنا أن قيمة النقود

التبادلية أى قوتها الشرائية غير متغيرة وأنه إذا كان قنطار القطن يساوى أربعة جنيهات فإن سبب ارتفاع الثمن يرجع الى تغير عرض وطلب هذه السلعة بفرض أن القوة الشرائية للجنيه لم تتغير ولا ريب فى أن هذا الفرض لا يتفق مع الواقع وقد لجأنا اليه تسهيلا لدراسة نظرية تكوين الأثمان لأن البحث العلمى الصحيح يقضى بالتدرج من الاحوال البسيطة الى الاحوال المركبة ولا غناء للاقتصادى عن الالتجاء الى الفروض لتعذر معالجة المسألة الواحدة من جميع نواحيها دفعة واحدة .

نعود بعد ذلك الى قيمة النقود فنقول إنها متغيرة أبداً وذلك لأننا نزن قيم الاشياء بموازين أسماؤها واحدة لكن ليس لها وزن ثابت وبذلك يختل التوازن . من أجل ذلك يقدر البائعون دائماً قوة شراء النقود عند ما يضعون أثمان مبيعاتهم فقبل الحرب المظمى كان مستوى الاسعار واطناً وكانت القوة الشرائية للجنيه مرتفعة فكان المشتري يحصل بجنيه فعلاً على كمية كبيرة من القمح وكان البائع يقبل أن يعطيه هذه الكمية . ومنذ وضعت الحرب أوزارها استحكم الغلاء ولم يبق للنقود إلا جزءاً بسيطاً من قوة شرائها القديمة ومن أجل ذلك لا يقبل بائع القمح أن يعطى المشتري إلا كمية قليلة من القمح ولا يسع هذا الأخير إلا أن يقنع بذلك . من أجل ذلك تتأثر الأسعار الانفرادية للسلع بمستوى الاسعار العام . ولذلك لا يكفى التفهم حقيقة عرض أو طلب سلعة ما أن نعتبر فقط الكمية التى يوجد لها مشتر أو بائع بضمن معين بل يجب أن نلاحظ أيضاً مستوى الاسعار العام .

وإذا كان مستوى الأسعار العام فى تغير مستمر فماذا نعلل هذه التغيرات للمستديمة ؟ جواب ذلك عند ريكاردو الذى وضع نظرية « كمية النقود » . وتعتبر من أهم النظريات الاقتصادية التى يقوم عليها الاقتصاد السيامي منذ قرن .

الفرع الأول

في نظرية كمية النقود

§ ٣٥٤ - القاعدة : تؤدي هذه النظرية على أبسط وجوها أن هناك رابطة وثيقة بين كمية النقود المتداولة ومستوى الأسعار وأنه بفرض بقاء كل شيء على ما هو عليه (١) فإن مضاعفة كمية النقود تنقص قيمة النقود بمقدار النصف والعكس بالعكس . فإذا رمزنا إلى كمية النقود بحرف (ل) وإلى مستوى الأسعار بحرف (ج) وصارت كمية النقود (٢ ل) أصبح مستوى الأسعار (٢ ج) وبعبارة أخرى تهبط قيمة النقود إلى النصف . والخلاصة أن كل تغير في قيمة النقد يستتبع تغيراً عكسي النسبة في الأثمان .

§ ٣٥٥ - في معادلة المبادلات : لأجل أن نتفهم تماماً علاقة الأثمان بكمية النقود نلجأ إلى الفرض الآتي . (٢) نفرض أن كل معاملات الناس في إحدى الدول تقيد بمعرفة ديوان للمحاسبة به دفتران أحدهما لقيد أثمان الأشياء المباعة والثاني لقيد المبالغ التي استولى عليها البائعون مع بيان أنواع النقود وطرق الدفع . فانا نجد في الدفتر الأول كذا خبزاً وكذا رطل لحم وكذا طن فحم وكذا ساعات عمل الخ بثمان كذا . ونجد في نهاية السنة أن مجموع ثمن هذه الأشياء والخدمات مائة مليون جنيه . ونجد في الدفتر الثاني مجموع الأثمان التي استولى عليها البائعون وهي عبارة عن كذا نقوداً ذهبية وكذا نقوداً ورقية وكذا شيكات مسحوبة على ودائع بالبنوك فيكون مجموع الأثمان بطبيعة الحال مائة مليون جنيه .

ويلاحظ أننا أغفلنا الأموال التي يحصل تبادلها بطريق المقايضة والسبب في ذلك هو أن المقايضة barter آخذة في الانقراض في البلدان المتحضرة وتشغل مركزاً

(١) أي بقاء الأموال والخدمات بلا زيادة أو نقص

(٢) Irving Fisher . The purchasing power of money, 1913.

ثانويًا في الحياة الاقتصادية وأن الانتاج الآن يقصد منه المبادلة لا الاستهلاك .
أضف الى هذا أنه من العسير تعرف كمية الأموال التي تتداول بطريق المقايضة .

نعود بعد ذلك الى ما كنا في صددہ فنقول اذا فرضنا أن كل قطعة من النقود
أو كل ورقة بنكنوت أو كل وديعة في البنوك تستعمل مرة واحدة في السنة كانت
كمية النقود المتداولة على جميع أنواعها والودائع المتداولة تساوى كمية الخبز مضروبة
في ثمنها مضافا اليها كمية الأشياء الأخرى والخدمات مضروبة في ثمنها .

لكن أدوات المبادلة الآتية الذكر تستعمل في أكثر من صفقة واحدة وقد
يتداولها ألف شخص في السنة وبذلك تقوم قطعة النقود الواحدة بوظيفة ألف قطعة
بسبب سرعة تداولها velocity fo circulation

لذلك يتعين علينا أن لا نعتبر فقط كمية أدوات التعامل الموجودة بل يجب
أن نحسب حساب سرعة التداول .

والآن نستطيع أن نتمثل المبادلات بمعادلة جبرية . فترمز الى متوسط سرعة
تداول النقود في ظرف سنة بحرف (و) أى مرات تداولها . وسرعة تداول الودائع
الموجودة في البنوك بحرف (و^٢) . وكمية النقود بحرف (ل) والودائع بحرف (ل^٢)
ومجموع المبيعات في السنة (هـ) ومستوى الأثمان (م) فتكون : $ل + ل^٢ و = هـ م$.
أى أن كمية النقود المتداولة مضروبة في سرعتها زائداً اليها كمية الودائع مضروبة
في سرعتها يساوى القيمة الكلية للأموال والخدمات المباعة في السنة .

ولكن ديوان المحاسبة الذى افترضناه لا وجود له . كما أننا لا نعرف مجموع أثمان
الأشياء المباعة في السنة ولا مقدار النقود على مختلف صورها التي استولى عليها
البائعون . ولكن الفرض السابق يمكننا من أن ندرك تساوى هاتين القيمتين .

§ ٣٥٦ — العوامل التي يتوقف عليها مستوى الاسعار : يتبين مما

تقدم أن مستوى الاسعار يتوقف على العوامل الآتية :

(١) كمية النقود الموجودة في التداول . وتشمل النقود أوراق البنكنوت

والعملة الورقية القابلة للصرف وغير القابلة للصرف إنما يشترط بالنسبة لهذه العملة الأخيرة أن لا تفقد قيمتها كلية في رأى الجمهور وألا يرفض الناس التعامل بها كما حدث فى ألمانيا فى سنة ١٩٢٣ وفى فرنسا فى زمن الثورة الفرنسية .

(٢) كمية الودائع الموجودة فى البنوك ويحصل تداولها بالشيكات وبخصم الأوراق التجارية . وذلك أن البنوك الحديثة لا تعتمد فى عمليات الخصم على أموالها الخاصة بل على الودائع التى تتلقاها من عملائها وعلى مقدار ثقة الجمهور بها . والبنك الذى يقبل خصم كبيالة أو سند أذنى قد لا يدفع قيمة الورقة التجارية بل يقيد قيمتها فى الحساب الدائن لهذا العميل ومن هذا الحساب يسوى ما عليه من الديون . وبذلك يقوم الائتمان مقام النقود .

(٣) سرعة تداول النقود وعمليات الائتمان

(٤) كمية الأموال والخزائن المبيعة فى السنة .

ويتغير مستوى الأسعار بتغير العوامل الثلاثة الاولى فاذا زادت ارتفع الثمن واذا قلت كمنتها أو سرعتها هبطت الائتمان . أما العامل الرابع فهو يؤثر فى مستوى الائتمان تأثيراً عكسياً أى أنه اذا زادت الأموال هبطت الائتمان واذا قلت ارتفعت الائتمان .

وأخيراً يلاحظ أن زيادة كمية النقود لا تستلزم بطبيعتها زيادة كمية الأشياء المبيعة . وذلك لأن كمية السلع تتوقف على الانتاج الصناعى والزراعى وسهولة طرق المواصلات ولا تتوقف على كمية النقود .

وبالخلاصة أن زيادة كمية النقود مع عدم زيادة الارزاق الموجودة ترفع مستوى الأسعار . وليس معنى ذلك أن تغير مستوى الأسعار يتوقف على زيادة أو نقصان كمية النقود أو أن تغيرات كمية النقود لا بد أن تتوافق مع تغير مستوى الأسعار فهناك عوامل عديدة مستقلة عن كمية النقود تؤثر فى مستوى الأسعار فقد تزداد كمية السلع بسبب تحسينات فنية تقلل نفقات الانتاج ونفقات النقل . فهذه

الاسباب وأشبابها قد تبطل أثر زيادة كمية النقود . وكل ما يمكن أن نستخلصه من نظرية كمية النقود هو ما يأتي : اذا كان العامل النقدي يؤثر بمفرده فان مستوى الاسعار يتغير بنسبة واحدة وفي اتجاه واحد مع كمية النقود .

§ ٣٥٧ - في التضامن الدولي للأسعار : لا يتوقف ثمن السلعة في قطر

على عرض وطلب هذه السلعة فحسب بل يتوقف ثمنها أيضا على أثمان كل السلع الأخرى وذلك لأن ثمن السلعة كما علمنا يتوقف على المستوى العام للأسعار :

وهذا التضامن لا يقتصر على داخل القطر بل يتناول عدة أقطار اذا كانت تستعمل مقياساً واحداً للتعامل كالذهب مثلاً . ففي هذه الحالة يؤثر مستوى الاسعار في كل دولة على مستوى الاسعار في الدولة الأخرى ويتجه مختلف هذه المستويات نحو التساوي وذلك لأن المستوى اذا كان مرتفعاً في دولة عنه في دولة أخرى عمل تجار الدولة الثانية على بيع سلعهم في الدولة الاولى ولاجل أن تدفع الدولة المشترية ثمن المبيعات ترسل نقوداً ذهبية الى الدولة البائعة . وبذلك يقل الذهب في الدولة المشترية وهو ما يستتبع هبوط الأثمان فيها وارتفاعها في الدولة البائعة بسبب كثرة الذهب فيها . ويتكرر هذا الامر حتى يتحقق التوازن ويتساوى مستوى الاسعار في الدولتين وكل هذا بشرط امكان تداول السلع بين الدولتين بلا عائق كرسوم كمركية ونفقات نقل وأجور تأمين أو جهل البائعين والمشتريين وبذلك يكون للذهب قوة شراء واحدة في كل مكان . لكن العقبات التي تعترض التجارة الدولية تمنع التساوي التام في مستوى الاسعار ولكنها لا تمنع المستويات من الاتجاه نحو التساوي كما كان الحال في سويسرا قبل الحرب فقد كانت محاطة من جميع النواحي بدول تتعامل بالذهب وكان مستوى الاسعار فيها يتوقف على مستوى الاسعار في الخارج أما اذا كانت دولة تتعامل بأوراق البنكنوت وأصدرت منه كميات كبيرة ارتفعت الاسعار في هذه الدولة فقط واقتصر أثر كثرة الاصدار عليها ولا يؤثر هذا المستوى في الدول المجاورة اذا كانت تتعامل بنقود جيدة .

٣٥٨٨ - في نظرية كمية النقود وتاريخ الأثمان : اذا تتبعنا تاريخ الأثمان

تبين لنا أن هناك علاقة وثيقة بين مستوى الأثمان و كمية النقود المعدنية أو الورقية من ذلك ما حدث في القرن السادس عشر حيث ارتفعت الأثمان بسبب تدفق الذهب والفضة المستخرجين من مناجم أمريكا . وارتفعت الأثمان في منتصف القرن التاسع عشر بسبب اكتشاف مناجم الذهب في كاليفورنيا وأستراليا وكذلك ارتفعت الأثمان في السنين الأخيرة من القرن التاسع عشر واستمر هذا الارتفاع الى ما قبل الحرب العظمى بسبب استخراج الذهب بكميات كبيرة من أستراليا وجنوب أفريقيا .

ويبدو تأثير كمية النقود بأجلى مظهر في أحوال التضخم الناشئ عن إصدار العملة الورقية كما حدث في فرنسا في القرن الثامن عشر بسبب إصدار أوراق Assignat حيث ارتفعت الأثمان ارتفاعاً كبيراً .

وقد ارتفعت أسعار الجلة والتجزئة في جميع الدول منذ نشوب الحرب العظمى بسبب التضخم النقدي كما حدث في ألمانيا والنمسا وفرنسا على أنه يجب أن لا ننفل ما للعوامل الأخرى من التأثير في الأثمان مثل عدم توازن العرض والطلب وقلة المنتجات وصعوبة الحصول على الخيامات ومخاطر النقل ونفقائه الباهظة . وإذا كان من العسير أن نعرف بالدقة مقدار تأثير هذه العوامل وأشباهاها في مستوى الأثمان إلا أنه من المحقق أن التضخم النقدي كان له أكبر شأن في ارتفاع الأثمان .

وقد لوحظ أن زيادة كمية النقود الورقية لم ترفع الأثمان مباشرة . ففي انكلترا زادت كمية النقود زيادة عظيمة منذ بداية سنة ١٩١٧ الى نهاية سنة ١٩١٨ ولم ترتفع الأثمان إرتفاعاً محسوساً إلا في ديسمبر سنة ١٩١٩ .

الباب الثالث

في البنوك

§ ٣٥٩ - في الائتمان والبنوك : أصبحت للبنوك أهمية كبرى بسبب مساهمها بالحياة الاقتصادية من جميع مناحيها ولعلاقتها بالحكومات والأفراد إذ يندر أن لا تعرض للفرد فرصة للتعامل مع البنوك . وقد قامت البنوك بقسط كبير في سبيل إنشاء الشركات وتمويلها بالمال فصار لها الهيمنة على أعمالها وأقامت ممثلين لها في مجالس إدارتها حتى صار المقام الأول في دوائر الأعمال لرجال المال وأصبحت الكفايات الفنية والانشائية في المقام الثاني ولم يعد لها كبير شأن بجانب الكفاية المالية وهي السيطرة على رؤوس الأموال . وصارت الزعامة المالية من أقوى الزعامات في كل الأقطار المتحضرة .

ولما كانت أعمال البنوك تقوم على الائتمان لذلك نبداً بالكلام على الائتمان

§ ٣٦٠ - في معنى الائتمان : يراد بالائتمان وضع مال حاضر تحت تصرف شخص في مقابل مال مستقبل يتعهد بتسليمه في ميعاد متفق عليه سلفاً . وقد يكون المال المستقبل غير موجود في الوقت الذي يتسلم فيه هذا الشخص المال الحاضر . لذلك يوسع الائتمان دائرة التعامل لأن الأموال المستقبلية تصبح مقابلاً للأموال الحاضرة . وأعمال الائتمان تقتضي وجود الثقة بين المتعاملين . فالشخص الذي يقدم ماله الحاضر يعتمد على تعهد القابض برد ما استولى عليه في المستقبل . لذلك ينطوي الائتمان على معنى المخاطرة لاحتمال عدم قيام المتعهد بتنفيذ ما تعهد به . والتصرفات التي تحقق معنى الائتمان هي عقد القرض وبيع النسبة . لكن عقد القرض هو الذي يحقق الائتمان على أكل وجه . ذلك لأن القرض يضع تحت تصرف المقرض الأداة

التي تمكنه من الحصول على الأشياء والخدمات التي يحتاج إليها . كما أن القرض يعرض المقرض لأعظم المخاطر لأن النقود المقترضة تختلط بثروة المقرض وتدخل ضمن الضمان العام الذي للدائنين على أموال مدينهم .

§ ٣٦١ - في عقود الائتمانه بالانتاج : تتميز الصناعة الحديثة بقيامها

على مبدأ التخصص الذي كان من آثاره زيادة الانتاج . ويقتضى التخصص انتاج السلع سلفاً توقعاً للطلبات المستقبلية ومن شأن التخصص أنه يطيل زمن الانتاج ويجعله دائراً round about فيتعجم البدء فيه قبل طلب السلفة بشهور أو سنين لكن المستهلك لا يدفع الثمن الا اذا تسلم السلعة . فالقميص الذي قد تشتريه اليوم قد يكون مصنوعاً من محصول قطن سنة سابقة . ولأجل أن يتخذ القطن هذا الشكل النهائي الذي يصير فيه قابلاً للاستعمال يمر بمشترات العمليات ولا يستطيع المباشرون لهذه العمليات الانتظار طوال هذه المدة لذلك هم يعتمدون على الائتمان الذي تمنحه لهم البنوك في صورة قرض أو خصم الأوراق التجارية .

§ ٣٦٢ - في أنه الائتمانه لا يضيف رأس مال جدير : بسبب

ماللائتمان من الأثر في الانتاج قال بعض الاقتصاديين بأنه عامل من عوامل الانتاج (١) وقال البعض الآخر بأنه يزيد رؤوس الاموال وهذا وهم نसारح إلى ازالته من الأذهان و لبيان ذلك نقول : لنفرض أن بكراً باع قطناً إلى خالد وتسلم منه سنداً اذنيّاً بمبلغ ألف جنيه مستحقة الدفع بعد مضي ثلاثة شهور . فقد يبدو أول وهلة أن رأس المال تضاعف لأن البائع استولى على سند يستطيع أن يخصصه في بنك فيحصل على ألف جنيه يستنزل منها سعر الخصم واستولى المشتري على قطن قيمته ألف جنيه لكن قليلاً من التفكير يجعلنا ندرك أن الأمانة لم تزد ثراء وأن هذه العملية لم تحدث أية زيادة في رأس المال . وذلك لأن تعهد المشتري بالدفع لم يضيف أية وحدة جديدة

(1) Mac Leod : Theory of Credit

Mac Leod ; Elements of economics, p, 304

إلى الأموال الموجودة التي يمكن شراؤها من السوق . وكل ما في الأمر أن هذا التعهد أعطى للبائع الحق في الحصول على جزء من الأموال الحاضرة قيمته ألف جنيه . وهذا الجزء من الأموال الحاضرة — آلات زراعية ، فحم ، سماد الخ — لا يصبح في حيازة بائع القطن إلا إذا انفصل من ثروة تاجر أو صانع أى خرج من ملكه مقابل السند إذا قبله التاجر أو الصانع وفاء لثمن مبيعاته أو مقابل النقود التي يحصل عليها بائع القطن من صير في نظير خصم هذا السند .

فالائتمان لا يزيد رؤوس الأموال الموجودة ولكنه يسهل انتقالها من يد إلى أخرى وهو ما يفضى إلى مجرد شخص من رأس ماله لأجل أن يضعه تحت تصرف شخص آخر وقد يكون هذا الشخص الحامل الحالي للسند أى بائع القطن إذا ظل السند في حيازته أو الحامل الأخير للسند إذا حصل تداوله .

وإذا كان الائتمان لا يزيد رؤوس الأموال إلا أنه يجعلها أكثر إنتاجاً لأنه يمكن الأشخاص الذين يستطيعون تشمير الأموال من الحصول عليها ممن لا يستطيعون تشميرها . فقد لا يستطيع الإنسان بسبب شيخوخته أو مرضه أو بجنسه أو جهله بالأعمال أو وظيفته أو قلة رأس ماله أن ينتفع بها على أحسن وجه . فإذا أقرض رأس ماله إلى رجال الأعمال أمكن الاتفاغ بها في إنشاء المشروعات وزيادة الأموال المستهلكة وأدوات الإنتاج أى الأموال الحاضرة . وبهذه الكيفية يكون الائتمان منتجاً بشرط أن لا يقع غش أو تبذير أو أخطاء في وجوه الاتفاغ برؤوس الأموال المقترضة .

§ ٣٦٣ — في أنواع الائتمانه : ينقسم الائتمان من قبل الضمانات إلى ائتمان شخصي وائتمان عيني ومن قبل المدة إلى ائتمان طويل المدة وائتمان قصير المدة ومن قبل كيفية استعماله إلى ائتمان للإنتاج أو للاستهلاك .

(١) الائتمانه الشخصي والائتمانه العيني : الائتمان العيني هو الذي تنخصص بضمان رؤوس أموال منقولة أو ثابتة كما لو قدم المدين إلى دائنه منقولات ويسمى هذا

الضمان رهناً منقولاً أو كما لو قرر المدين على عقار رهناً ويسمى رهناً عقارياً تأمينياً أو رسمياً وقد يوضع العقار تحت حيازة الدائن ويسمى رهناً عقارياً حيازياً .

والاكتيان الشخصي هو الذي لا يعطى للدائن ضماناً خاصاً على كل أو بعض أموال المدين بل يكتفى الدائن بتعهد المدين بالوفاء وقد يضمن الوفاء التعهد كفيل وقد يتضامن عدة أشخاص في الدين ويسمون مدينين متضامنين وتسير جماعات التعاون في بعض الممالك على قاعدة الكفالة المتبادلة والتضامن .

(٢) **الاكتيان المعقود لمدة قصيرة أو طويلة** : الغرض من الاكتيان المعقود

لمدة قصيرة هو تمكين التجار وأرباب الصناعات والمزارعين من الحصول على ما يلزمهم من النقود لدفع الأجور وشراء الخيامات . ويعقد هذا القرض لمدة ثلاثة شهور أو ستة شهور أو ستة بمعرفة بنوك الخصم وجميعيات التعاون وتتخذ هذه القروض شكل أوراق تجارية تخصصها هذه المنشآت .

والغرض من الاكتيان المعقود لمدة طويلة هو تقديم رؤوس الأموال اللازمة لإنشاء المشروعات أو المحافظة عليها أو توسيع الموجود منها سواء أ كانت هذه المشروعات تجارية أم زراعية أم صناعية . وتقوم بنوك خاصة بتقديم هذه القروض وهي البنوك العقارية وبنوك الأعمال . وقد يلجأ أرباب الأعمال رأساً إلى الجمهور ويصدرون سندات .

(٣) **الاكتيان الانتاج والاكتيان الاستهلاك** : أساس هذه التفرقة هي الغرض

أو النية التي تدفع على الاقتراض . فالغرض من اكتيان الانتاج تمكين طبقة المنتجين (تولى عمل ، صانع ، عامل) من الحصول على رأس المال اللازم لمباشرة الانتاج كالواد الخامة والأدوات والآلات ، والنقود اللازمة لسير حركة الانتاج وتولى البنوك توزيع هذا النوع من الاكتيان .

والاكتيان الاستهلاك هو الذي لا يقصد به خلق ثروة جديدة بل يقصد به الانفاق أو الاستهلاك غير المنتج . كاقراض صانع عاطل ما يكفل له الحياة حتى

يجد من يستصنعه أو اقراض سفينة مبدرا ما يمكنه من ارضاء شهواته . وقد يتخذ هذا النوع من الائتمان صورة بيع نسائية بمعرفة بدال أو قصاب أو حائك . وقد انشئت بيوت تجارية في أمريكا وأوروبا بالممارسة هذا النوع من الائتمان المعروف بالبيع بالتقسيط وهو يسمح للمشتري بتجزئة الثمن ودفعه في مواعيد محددة . وتقوم بعض البنوك ومحلات التسليف باقراض الناس نقوداً مخصصة للاستهلاك غير المنتج . ولا شك في أن ائتمان الانتاج يعمل على زيادة الثروة العامة ويعتبر من أهم الدوامل للتقدم الاقتصادي . أما ائتمان الاستهلاك فلا يمكن تبريره إلا للضرورة التي تقضى بها طبيعة الانتاج وهي أنه قبل أن يفتح المنتج ولكي يقوى على الانتاج يجب أن تتوفر لديه مقومات الحياة . وفيما عدا ذلك فائتمان الاستهلاك ضار بالمجتمع لأنه لا يخصص لانتاج أموال جديدة ، وضار بالفرد فهو يحمله أكلافاً ثقيلة لأن المقرض يفرض فائدة كبيرة على المقرض تغطية لخطر عدم الوفاء الذي يتعرض له المقرض

على أن ائتمان الانتاج قد يكون ضاراً بالمقرض والمقرض اذا قلت قيمة الثروة الجديدة عن قيمة النقود المقرضة .

وينقسم ائتمان الانتاج الى ائتمان تجارى وائتمان بحرى وائتمان زراعى .

(١) في الائتمانه التجاري : وهو يشمل الائتمان الصناعى ، لأن الصناعة

معتبرة من الوجهة القانونية من الاعمال التجارية وتخضع لقواعد القانون التجارى والائتمان التجارى يشغل مركزاً كبيراً فى الاسواق المالية وهو أهم أنواع الائتمان لأن التجارة لا حياة لها بدونه . ولما كانت وظيفة الائتمان الاساسية تنشيط تداول رؤوس الاموال فهو لا يختلف فى طبيعته عن الانتاج التجارى الذى هو عبارة عن ممارسة التداول بكيفية منظمة . وقد أفضت ضرورات التجارة الى خلق صور متعددة للائتمان من شأنها أن تشجع الانتاج وتسهل وفاء الحقوق واستيفائها . وقوام اعمال البنوك الاعمال التى تترتب على الائتمان التجارى كالإحصم والصرف

وفتح الاعتماد والحساب الجارى والنقل المصرفى .

(ب) فى الاستثمار البحرى . تحتاج صناعة النقل البحرى الى قروض بسبب

ارتفاع قيم السفن وعظم الاخطار التى تتعرض لها . والغرض من الائتمان البحرى تقديم رؤوس الاموال اللازمة الى المجهزين armateurs لبناء السفن وتجهيزها . ودفع أجور الملاحين ويسمى العقد الذى تتخذه هذه القرض « عقد القرض البحرى » *prêt à la grosse* وهو يعقد بمعرفة مالك السفينة قبل سفرها أو بمعرفة القبطان أثناء السفر . ويقضى هذا العقد بأن لا يستولى المقرض على قرضه الا اذا عادت السفينة سالمة : وبسبب الخطر الذى يتعرض له المقرض يتقاضى فائدة تتراوح بين ١٥ و ٦٠ ٪ . وقد قل الآن استعمال هذا العقد بسبب نشوء وسائل جديدة للقرض وبخاصة لأن شركات الملاحة تعتمد عند الاقتراض على ائتمانها الشخصى . وتصدر سندات يتعامل بها فى البورصات .

(ج) الاستثمار الزراعى : يعمل الائتمان الزراعى على تحقيق غرضين . الاول

تقديم الاموال اللازمة لاصلاح الاراضى واستغلالها وحفر المساقى والترع والمصارف . وتعمد هذه القروض عادة لمدة طويلة لىكى يتمكن المقرض من وفاء القرض . ولذلك يجب أن يكون مضموناً بحق عيى عقارى كرهن تأمىنى . والغرض الثانى تقديم الاموال اللازمة الى الملاك والزراع للصرف منها على نفقات الزراعة ، ويعقد هذا القرض لمدة قصيرة ولكنها أطول من المدة التى تعطى للتجار والصناع .

§ ٣٦٤ - فى تعريف البنوك ومنشئها : كبرت وتنوعت أعمال البنوك

حتى صار من المعتذر أن نأتى بتعريف شامل لكل أعمالها (١) . وقد اعتاد بعض

(١) لم يعرف القانون المصرى البنوك وكل ما فى الامر ان المادة ٢ من القانون التجارى أنت بيان ناقص لأعمال البنوك . كذلك لم يعرف القانون الانكليزى البنك . وقد صرح أحد الخطباء فى مجلس النواب الانكليزى فى سنة ١٧٤٥ بأنه « اذا كان القانون لم يعرف من هو المصرفى لكن المرف يطلق هذه الكلمة على الشخص الذى يملك دكاناً Shop مفتوحاً مجهزاً بكل ما يلزم من المكاتب والموظفين والدفاتر لتلقى أموال الناس المحافظة عليها ورجعها لهم عند

الكتاب أن يستمد تعريف البنك من مهنة الصيرفي فيقولون بأن الصيرفي هو تاجر نقود . وفي الحق أن هذا التعريف غير مقنع لأن السلعة التي يتعامل بها الصيرفيون هي من نوع خاص يتعذر معه ادراك نوع الأعمال التي تقوم بها البنوك على أن هذا التعريف على ما فيه من قصور يشتمل على شطر من الحقيقة ذلك أن الصيرفي يتعامل في النهاية بنقود . وقد تعددت طرق التعامل بالنقود فلم يعد الصيرفي مقرضا يتقاضى فائدة قليلة أو كثيرة على حسب الأحوال بل صار مرشداً ومساعداً للمتمولين ووسيطاً يوظف رؤوس الأموال الحائرة في مختلف المشروعات المنتجة . وبسبب الثقة في بعض الصيرفيين ساد الاثمان في المعاملات مما أدى الى اتساع الاسواق المالية.

وقد تعددت نواحي نشاط البنوك بتدرج غير محسوس فقد كانت أعمالها قاصرة في أول الأمر على بيع النقود ونقلها من مكان الى آخر . ثم تناولت عمليات اقراض الافراد . ثم بدت حاجة بعض الحكومات الى الاقتراض فأنشئت البنوك لا قراضها . ثم قويت حاجة الناس في بعض الاقطار الى وجود عملة صحيحة بسبب تعدد أنواع المضروب منها واختلافها في الوزن والمعدن والعيار وتغير الحكومات لقيمتها وانتشار النقود الزائفة مما أفضى الى صعوبة المعاملات بين التجار فأوجدت البنوك عملة مصرفية كان أول ظهورها في البنوك الايطالية وشجعت الجمهوريات الايطالية استعمال هذه العملة فقررت بأن لا تدفع الكياليات الخارجية الا بها

الطلب فإذا أسس شخص دكاناً بهذه الكيفية سمي صيرفياً بقطع النظر عما اذا كان تلقى حقيقة نقوداً لحفظها أم لا » ومن الغريب أنه لا يجوز في انكارترا على حسب القانون الانكليزي لمقرض النقود money lender أن يسمى نفسه صيرفياً مع ان اقراض النقود هو من أظهر أعمال البنوك . ووضعت الولايات المتحدة قانوناً للبنوك وقد عرف البنك بأنه « شركة تعمل بمقتضى تصريح صادر من الحكومة المركزية ويسمى « بنكاً وطنياً » أو من حكومة إحدى الولايات ويسمى بنك الولاية . ووظائف البنوك والشروط التي يجب مراعاتها مبينة في القانون وتعين الحكومة المركزية وحكومات الولايات مفتشين للتحقق من قيام البنوك بتنفيذ هذه الشروط .

وترتب على ذلك أن فتح التجار حسابات لهم في هذه البنوك .
ونشأت البنوك^(١) في إيطاليا في القرون الوسطى وكان تجار النقود يجلسون في
الأماكن العامة وأمامهم منصدة Banco لمزاولة أعمالهم .
ولعل أقدم بنك عرف في التاريخ هو بنك البندقية وكان الغرض من إنشائه
إقراض الجمهورية بسبب حروبها مع الإمبراطورية الشرقية في القرن الثاني عشر .
ثم اتسعت أعماله بعد ذلك فكان يقبل ودائع الأفراد ويفتح حسابات تجارية ،
وظل يعمل حتى سنة ١٧٩٧ حيث زال بزوال الجمهورية التي أنشأته .
وأنشئ بنك جنوة في سنة ١٤٠٧ وكان في الأصل عبارة عن مجموع الدائنين
الذين أقرضوا الدولة نفوداً بضمان إيراداتها وإيرادات المستعمرات . ولما أنشئت هذه
الشركة أعطى لكل شريك مقدار من الأسهم Luoghi معادل لنصيبه في الدين
العام . وهذه الأسهم كانت تعطى للشركاء الحق في قبض أرباح سنوية وكان يقوم
بإدارة هذه الشركة مجلس مكون من ثمانية أعضاء يسمونهم الرعاة أو الحماة
Protecteurs . وبسبب ما كان لهذا البنك من الأهمية كان دولة داخل الدولة
وقد كانت من جهة أخرى بسبب رؤوس أمواله الطائلة وشهرة مديره بالأمانة
والكفاية موضع ثقة الأفراد . ولهذا الأسباب تنازلت الدولة عن ملكية مستعمرة
Cassa مقابل مبلغ ٥٥٠٠ جنيه . ثم أخذ بعد ذلك مجد الجمهورية في التقلص
وظل هذا البنك يعمل حتى سنة ١٧٤٠ حيث نهبه النمساويون فتوقف عن الدفع
وأغلقت أبوابه .

وأنشئ بنك أمستردام في سنة ١٦٠٩ وقصر أعماله على التجارة وقضى قانونه

(١) كلمة بنك هي كلمة إيطالية معربة Banco كمعظم الألفاظ المستعملة في الأعمال المصرفية .
وترجع هذه التسمية إلى أن تجار النقود كانوا يجلسون في الأسواق وأمامهم منصدة Banco
لمزاولة أعمالهم . وكانوا يحطون بنك التاجر الذي لا يستطيع أن يبيع ما عليه من الديون لدلالة
على ضيقه وانحطاط قدره banco rotto . ومنها اشتقت كلمة bankruptcy .

النظامي بأن تدفع الكيبيالات التي تزيد على ستمائة فلورين بالعملة المصرية فكان هذا سبب ذبوع استعمالها . وصار البنك مستودع الأفراد والمدين المتاخمة وكان يعطي المودعين إثباتاً لودائعهم صكوكاً قابلة للتداول ثم ضمنت مدينة أمستردام هذه الودائع فاشتهر البنك وحاز ثقة الناس وظل مدة قرنين محط رجال رجال المال لكنه لم يحافظ على هذه الثقة التي كانت مضرب الأمثال ففي أثناء الثورة الفرنسية توقف عن الدفع وظهر أنه أقرض الدولة الهولندية مبلغاً طائلاً من النقود وختمت حياته في سنة ١٨١٤ (١) . وقدت أمستردام سوقها المالية العالمية وجلت محلها لوندرة .

§ ٣٦٥ - البنوك المصرية : نشأت البنوك في مصر في أوائل النصف

الثاني من القرن التاسع عشر . وكان الصرافون قبل ذلك يقومون بأعمال البنوك وكانت تجارتهم رابحة بسبب تعدد النقود الأجنبية المستعملة في مصر وكان لهم وسطاء يجوسون خلال القطر فيشترون ويبيعون الأوراق التجارية المسحوبة على الخارج . ويقول أرمنجون إن أرمنيا يدعي الكسنيان حصل في سنة ١٨٤٨ من المغفور له عباس باشا على تصريح بقتير أموال بيت المال في أعمال البنوك على أن يدفع فائدة قدرها ١٠ ٪ . وقد تسلم هذا الأرمني كل ما جواه بيت المال من نقود وأشياء ثمينة . وكان من أغراضه أن يقرض الحكومة والأفراد ويخصم الأوراق التجارية . وقد أثار هذا التصرف غضب العلماء ولم يوفق الكسنيان في عمله ولم يستطع أن يفي بتعهداته فقبض عليه ولم يطلق سراحه إلا عند ما تولى الحكم المغفور له سعيد باشا وأعاد عليه بعض أمواله . وفي سنة ١٨٥٦ تقدم أرمني آخر لإنشاء بنك أوف إيجمبت Bank of Egypt وحصل على فرمان بتأسيسه . ونجح هذا البنك نجاحاً عظيماً وظل يعمل حتى أشهر إفلاسه في سنة ١٩١١ بسبب سوء إدارته .

(١) وصف آدم سميث هذا البنك في كتابه Adam Smith. Wealth of nations.

bk IV. ch III.

وبسبب ارتفاع ثمن القطن أثناء الحروب الأهلية في الولايات المتحدة عظمت
تجارة مصر الخارجية وقد شجعت هذه الحالة الممولين الأجانب فآخذوا في إنشاء
البنوك . ففي سنة ١٨٦٤ أنشئ بنك الأنجلو اجبسيان وفي سنة ١٨٦٧ أنشئ
فرع للبنك العثماني وفي سنة ١٨٧٥ أنشئ فرع لبنك كريدى ليونيه في اسكندرية
ثم في القاهرة وبور سعيد وفي سنة ١٨٨٠ أنشئ فرع لبنك دى روما . ثم تابعت
سنوات عجاف تميزت بالضييق المالى بسبب هبوط أثمان الحاصلات الزراعية وكساد
الأعمال فوقف تقدم المنشآت المالية وقصرت البنوك الموجودة أعمالها على الصرف
الخارجى والاقتراض بفوائد مرتفعة وخضم الأوراق التجارية .

وفي سنة ١٨٩٦ نشطت الأعمال وأنشئت شركات زراعية وعقارية وصناعية
وسكك حديدية . وأنشئ البنك الأهلى في ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٨ ثم أخذت
أعمال البنوك فى الاتساع وإنشأت بنوك أجنبية فروعاً لها في مصر .

وأنشئ بنك مصر برأس مال مصرى لمزاولة كل أعمال البنوك في سنة ١٩٢٠
وقد اتسعت دائرة أعماله وبلغ رأس ماله مليون جنيه وأنشأ فروعاً في كل عواصم
المديريات والمراكز المهمة وأنشأ فرعاً له في باريس .

وبجانب هذه البنوك أنشئت بنوك عقارية . فأنشئ البنك العقارى المصرى
في سنة ١٨٨٠ وقد بلغ رأس ماله ٣٨٥٧٤٠٠ جنيه وأصدرت سندات بمشترات
الملايين من الجنيهات . وفي سنة ١٩٠٢ أنشأ البنك الأهلى البنك الزراعى
لتسليف صغار المزارعين مبالغ صغيرة تقل عن الحد الأدنى الذى تفرضه البنوك
العقارية . وفي سنة ١٩٠٨ أنشئ بنك المرتجيج Mortgage .

وفي ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٠ صدر المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ رخص
للحكومة المصرية بأن تشترك في تأسيس شركة مساهمة مصرية لإنشاء بنك
زراعى يتولى التسليف لنفقات الزراعة ولشراء الآلات الزراعية والماشية ولأصلاح

الأراضي والتسليف على المحصولات وتقديم سافيات للجمعيات التعاونية وبيع الأسهم والبذور لأجل والمساعدة على إيجاد المنشآت التي تعمل لمنفعة الانتاج الزراعي والتسليف الزراعي . وفي ٢٥ يولية سنة ١٩٣١ صدر مرسوم مرخص بتأسيس هذه الشركة واكتتبت الحكومة في رأس ماله بنصف مليون جنيه .

الفرع الاول

في أنواع البنوك

تقسم : تنقسم البنوك الى (١) بنوك اصدار البنكنوت (٢) بنوك الخصم والودائع (٣) بنوك الأعمال (٤) البنوك العقارية (٥) البنوك الزراعية (٦) البنوك الشعبية .

المبحث الاول - بنوك اصدار البنكنوت

٣٣٦٨ - نظم الاصدار : بنك الاصدار هو الذي تمنحه الدولة حق اصدار البنكنوت كالبنك الأهلي وبنك انكلترا وبنك فرنسا . ويقرر قانون كل دولة عدد وصفة البنوك التي يسمح لها باصدار البنكنوت . ويمكن ارجاع النظام المتبعة الى أربعة أنواع وهي (١) نظام الاحتكار الخاص (٢) نظام الاحتكار الحكومي (٣) نظام تعدد بنوك الاصدار (٤) نظام حرية الاصدار .

نظام الامتياز الخاص : (١) مقتضى هذا النظام أن تمنح الدولة حق اصدار البنكنوت الى بنك مملوك للأفراد وهو النظام المتبع في مصر وفرنسا والجزائر والنمسا واسبانيا والبرتغال وسويسرة وبلجيكا وهولندا وتركيا واليونان ورومانيا والنرويج والدنمارك واليونان .

نظام الائتمانات الحكومية : (٢) وهو النظام المتبع في روسيا وفنلندا والسويد وبلغاريا وتكون البنوك في هذه الحالة عبارة عن مصالح حكومية تقدم الى الدولة ما تحتاج اليه من المال وتعين الحكومة المستخدمين لللازمين لهذا البنك ويعتبرون موظفين حكوميين. وتستولى الدولة على الارباح وتتحمل الخسائر أى أن لها النعم وعليها الغرم.

نظام تعدد بنوك الاصدار : (٣) وهو النظام المتبع في انكلترا وايقوسيا وأرلنده وبعض المستعمرات البريطانية الحرة مثل كندا وستراليا ونيوزيلندا الجديدة وجنوب أفريقيا والمانيا وايطاليا.

نظام حرية الاصدار : (٤) ومقتضى هذا النظام أن يسمح للبنوك بالاصدار بشرط خضوعها لضمانات قانونية معينة. وهو النظام المتبع في الولايات المتحدة ويجب أن تخضع بنوك الاصدار لقانون الاتحاد federal law وتسمى هذه البنوك « البنوك الاهلية National banks » ويقابلها بنوك الولايات State banks وقد تعدل هذا النظام منذ سنة ١٩١٣ حيث صدر قانون حدد عدة بنوك الاصدار بأثنى عشر بنكاً لكنه لم يمنع البنوك الأهلية من اصدار البنكنوت.

وهذه النظم المختلفة المقررة بمقتضى القوانين أو العرف المتبع لا تتفق دائماً مع الظاهر. ففي معظم الدول التي يوجد فيها بنوك لها حق الاصدار — كانكلترا والمانيا — يشغل دائماً بنك واحد مركزاً ممتازاً ويحتكر احتكاراً فعلياً حق اصدار البنكنوت. وقد غنيت كل الدول بوضع ضمانات خاصة باصدار البنكنوت تتلخص فيما يلي :

٣٧٤ — تحديد مقدار البنكنوت المتداول (١) : يقتضى هذا النظام بان تكون البنكنوت بمثلة بزميد تقتضى مساوئها. وهذا النظام يحقق الطمأنينة المطلقة لكنه من جهة أخرى غير مجد إلا في كونه يوفر على الناس حمل الذهب ويمنع نفقاته

ولا يكون البنك في هذه الحالة معهد ائتمان ، بل يستحيل الى خزائنة لسكتر المعادن النفيسة . لذلك لم تأخذ بنوك الاصدار بهذا النظام .

(٢) تعيين مرافق أقصى لمؤصدا - دولة تعيين مرافق للرصيد : يقضى هذا النظام بتحديد مقدار البنكنوت الذى يجوز للبنك اصداره وهو النظام الذى كان متبعاً في فرنسا لغاية ٢٥ مايو سنة ١٩٢٨ . وقد رفع البرلمان الفرنسى هذا الحد كلما احتاجت الدولة الى قروض ، وكلما اقتضت الاعمال التجارية زيادة في النقود وكان الحد الاقصى ٦٨٠٠ مليون ف في سنة ١٩١٤ فبط في سنة ١٩٢٠ الى ٤١ مليار ، ثم أخذ في الزيادة بعد هذا التاريخ . ولا مرأ في أن تعيين حد أقصى لا يفيد شيئاً ، ما دام ان البنك غير ملتزم بالاحتفاظ بمقد أدنى من الرصيد النقدي . لكن بنك فرنسا عمل دائماً على أن يكون لديه رصيد معدنى مرتفع .

(٣) تعيين نسبة ثابتة بين البنكنوت والرصيد المعدنى : ويقضى هذا النظام بأن تكون هناك نسبة ثابتة بين الرصيد والبنكنوت المتبادل . وتختلف هذه النسبة من قطر الى آخر ، فهي في فرنسا ٣٥ ٪ . منذ سنة ١٩٢٨ و ٤٠ ٪ في المانيا ويتشابه مع هذا النظام ، تعيين فرق ثابت بين الرصيد والبنكنوت المتداول ، وهو النظام المتبع في بنك انكلترا . ويلاحظ ان نظام النسبة الثابتة اكثر مرونة من نظام الفرق . إلا أن النظامين يفضيان الى نتيجة واحدة وهي استحالة خصم كل الأوراق التجارية المقدمة للبنك ، وتعذر استبدال اوراق البنكنوت بذهب على وجه الاطلاق . فاذا كان الرصيد أربعين جنيهاً ، وأوراق البنكنوت مائة جنية ، والنسبة القانونية ٤٠ ٪ فلا يستطيع البنك أن يبدل ورقة واحدة بذهب ، وإلا صار الورق المتداول ٩٩ جنيهاً ، والرصيد ٣٩ جنيهاً ذهباً ، وتكون النسبة ٣٩ ٪ . وهي أقل من النسبة القانونية وبذلك يصير الرصيد عقياً ، لانه لا يمكن الانتفاع به عند اللزوم ومن أجل هذا خولفت هذه النسبة في بعض الظروف .

(٤) تقييد البنكنوت المتداول بفرض ضريبة نسبية ومتصاعدة على مقدارة البنكنوت الصادر زيادة على حد معين . وهو النظام المتبع في ألمانيا .
(٥) التزام بنوك الاصدار بأن يكون ضمان البنكنوت الصادر اوراقا مالية سليمة كسندات على خزانة الدولة تعادل قيمتها ، قيمة البنكنوت ، وهو النظام الذي كان متبعاً في الولايات المتحدة في سنة ١٩١٣ . وقد أفضى الى أسوأ النتائج ، مما ترتب عليه الغاؤه ، ذلك لأن الاوراق المالية ليست كالنقود ، وليس في مقدور البنك أن يحصل عليها كلما رغب الى ذلك ، كما أنه ليس في مقدوره أن يحولها على الفور الى نقود .

يتضح من كل ما تقدم ، أنه لا نظام يحقق ضمان ايفاء البنكنوت ، ومن العبث أن نسي لايجاد هذا الضمان ، لأن البنوك هي في الواقع معاهد ائتمانية ويجب أن تحتفظ بهذه الصفة . فاذا أريد الاستفادة من الائتمان ، وجب أن نحتمل هذه المساوئ ، ومحاولة الجمع بين مزايا التعامل بالنسبة (الائتمان) والتعامل الناجز (بالنقد) كمحاولة تربية الدائرة أو كما تقول العرب في أمثالها ، أعز من الابلق العتوق (أي الذكر الحامل) .

والذي يستخلص من تجارب الامم ، أن أوفى نظام وابعثه على الطمأنينة هو احتكار الاصدار بمعرفة بنك مملوك للأفراد خاضع لمراقبة الدولة ، مع الاقلال بقدر المستطاع من القيود .

وسنبتعرض فيما يلي نظم أم بنوك الاصدار في العالم .

§ ٣٦٩ - بنك الامبراطورية الألمانية Reichbank وانشى في سنة ١٨٧٥

عقب توحيد الامبراطورية الالمانية ، وكانت ادارته الحقيقية موكولة الى الحكومة رغما من انه مملوك للأفراد . ولم تكن وظيفته قاصرة على كونه بنك البنوك بل كان يعمل كبنك مقاصة giro : clearing system للبنوك والأفراد بشرط أن

يلتزم العميل بأن يكون له رصيد دائن يبلغ متوسطه ٢٥ ألف مارك في سنة ١٩١٣ ،
وفي نظير ذلك يقبل البنك في فروعهِ البالغة خمسةائة فرع مدفوعات مديني العملاء
وتسليمها الى العملاء بلا أجر . وكلن الفرض من هذا النظام مساعدة التجارة ، وقد
نجح نجاحا عظيما حتى بلغت هذه الحسابات ٢٦٥ مليون في سنة ١٩١٣

وقبل سنة ١٨٧١ كانت بنوك الولايات الألمانية وبنوك الافراد تتولى اصدار البنكنوت ، واستبقت هذه البنوك حق الاصدار لامتيازات سياسية ، ثم اعطى بنك الامبراطورية حق الاصدار ، ولم تلبث أوراقه أن أربت في أهميتها وفي مقدارها أوراق البنوك الأخرى حتى امتنعت بنوك كثيرة عن الاصدار ولم يشار على الاصدار إلا خمسة بنوك . ومن ثم تفوق بنك الامبراطورية .

ومع أن هذا البنك ملزم من الوجهة القانونية بدفع قيمة البنكنوت ذهباً عند الطلب إلا أنه كان يتناقل في تنفيذ هذا الطلب وحدد مقدار ما يصدره البنك من الأوراق بمقدار ٤٧٠ مليون ماركاً لكنه كان يستطيع ان يتجاوز هذا المقدار في نظير دفعه للدولة ضريبة ٥٪ عن الزيادة . ولما قامت الحرب في سنة ١٩١٤ تقرر السعر الإلزامي للأوراق ، وأعني من شرط الضريبة ، واعتبرت أوراق الخزنة والسندات المستحقة الوفاء في أقل من ثلاثة شهور تغطية للبنكنوت ، وقد أفضى ذلك الى التضخم النقدي العظيم الذي وقع في المانيا ، حتى أصبح ما يصيب النسمة في المانيا من البنكنوت المتداول ٤٥٠ ماركاً أثناء الحرب أما بعد الحرب فقد بلغ البنكنوت في المانيا ٤٣٦ بليون ماركاً في صيف سنة ١٩٢٣ . مما أفضى الى إبطال التعامل بالمارك بعد ذلك .

وعهد الى لجنة دوس Dawes باعادة تنظيم البنك وفي اكتوبر سنة ١٩٢٤ بم

تنظيمه وحددت نسبة المارك القديم Reichmark بالمارك الجديد Rentenmark ب ١ الى ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

ولغى مشروع دوز بأن يحتفظ بنك الأصدار الألماني برصيد من الذهب أو من الأوراق التجارية الخارجية بمقدار $\frac{1}{4}$ ٣٣٪ وان يتضمن الجزء الباقي أوراقاً تجارية وأوراقاً مالية مضادة عليها وأن يحتفظ البنك فوق ذلك برصيد احتياطي من الذهب قدره ١٢٪ من قيمة الودائع الموجودة في البنك . وقد عدل مؤتمر لوندرة بعض هذه الشروط وقرر أن يكون لبنوك فورتمبرج وبافاريا وساكسونيا وبادن حق اصدار بنكنوت بشرط أن لا تزيد قيمة ما تصدره هذه البنوك على ١٩٤ مليون ماركا . ويشترط في الأوراق التجارية أن يكون موقعاً عليها من ثلاثة أشخاص بدلا من اثنين كما كان يقضى بذلك النظام القديم وبعبارة أخرى يجب أن لا يخصم بنك الامبراطورية الا الأوراق المظاهرة بمعرفة بنك وذلك لأن الأوراق التجارية العادية لا تحمل الا اسم الساحب والمسحوب عليه القابل . ويجب أن يتكون الرصيد من ذهب أو أوراق تجارية خارجية بنسبة ٤٠٪ من مقدار البنكنوت بشرط ألا يقل الذهب عن ٣٠٪ . ويجوز أن يهبط هذا الرصيد في ظروف خاصة الى أقل من ٤٠٪ انما يتعين على البنك في هذه الحالة أن يدفع ضريبة عن هذا الفرق حسب البيان الآتي : —

الرصيد من ٣٧٪ الى ٤٠٪ الضريبة ٣٪ سنوياً .

الرصيد من ٣٥٪ الى ٣٧٪ الضريبة ٥٪ سنوياً .

الرصيد من $\frac{1}{4}$ ٣٣٪ الى ٣٥٪ الضريبة ٨٪ سنوياً .

ويضاف الى ذلك ١٪ سنوياً عن كل ١٪ فيما هو أقل من $\frac{1}{4}$ ٣٣٪ واذا

قل الرصيد عن ٤٠٪ وجب أن لا يقل سعر الخصم عن ٥٪ . وفي حالة دفع هذه

الضريبة يجب أن يضاف الى سعر الخصم ثلث الضريبة المثوية على حسب النسب

المبينة أعلاه . فاذا كانت الضريبة ٣٪ عند ما يتراوح الرصيد بين ٣٧٪

و ٤٠٪ وجب أن لا يقل سعر الخصم عن ٥٪ مضافاً إليها ١٪ أي ٦٪ ويزداد

هذا السعر اذا كان الرصيد ٣٥٪ حتى يصل الى ٢ ٢/٣٪ على الأقل أى ٥٪ مضافاً اليها ٨٪ على أن بنك الدولة احتفظ دائماً برصيد ذهبي يزيد على الحد القانوني فقد بلغ ٥١٦٪ في ٧ يولييه سنة ١٩٣٦ (١).

§ ٣٧٠ - بنك فرنسا: أنشأ نابليون هذا البنك في ١٣ فبراير سنة ١٨٠٠ وكان الغرض من انشائه اقراض الدولة ما تحتاج اليه من النقود بسبب الحروب الكثيرة التي خاضت غمارها . وفي سنة ١٨٠٣ صدر قانون منح البنك امتياز اصدار البنكنوت لمدة ١٥ سنة . وقد أشرف على الافلاس سنة ١٨٠٦ بسبب كثرة القروض التي اقترضتها منه الدولة وبسبب حقد البنوك الاخرى المنافسة له ولم ينقذه من هذا الخطر الا اقتصار نابليون في موقعة أو سترلتز التي مكنت الدولة من دفع ما في ذمتها . وأشرف على الافلاس مرة ثانية في سنة ١٨١٤ وأعاد نابليون تنظيمه في سنة ١٨٠٦ ووضع قانونه النظامي في سنة ١٨٠٨ وهو شركة مساهمة اكتب الجمهور برأس مالها لكن الحكومة تعين المحافظ والوكيلين .

وقد سار هذا البنك منذ انشائه على نظام تعيين الحد الاقصى للاصدار دون تعيين حد أدنى للرصيد .

ثم صدر قانون ٢٥ مايو سنة ١٩٢٨ فأدخل تعديلات جوهرية في نظام البنك أهمها : (١) إلغاء السعر الالزامي وإلزام البنك بدفع ما يعادل قيمة أوراق البنكنوت ذهباً (ص ٣٢٢) وإنما بشرط أن لا يقل المدفوع عن مائتي ألف فرنك ، وجواز الدفع بسبائك ذهبية ، أو بعملة ذهبية أجنبية ، أو أوراق تجارية مستحقة في بلاد عملتها ذهبية . وهذه القيود تفضى في النهاية الى أن الدفع بالذهب يحصل مؤقتاً الى التجار والصيرفيين الملتزمين بوفاء مبالغ جسيمة الى الخارج ، وبهذه الكيفية لا يستطيع الجمهور (مؤقتاً) أن يستبدل أوراق البنكنوت ذهباً ليستبقيه بنية كثره . وهذه القيود،

تسهر بسياسة فرنسا النقدية وهي تخصيص الذهب للبادلات الدولية ، والاكتفاء بالعملة الورقية ، والنقود المساعدة للمعاملات الداخلية . (٢) الغاء الحد الأقصى لسكبة أوراق البنكنوت التي يصدرها البنك ، واستبداله بحد أدنى في النسبة بين الرصيد المعدنى ، ومقدار الديون المستحقة لدى الطلب (أوراق البنكنوت والودائع) . وجعلت هذه النسبة ٣٥ ٪ أى أكثر من الثلث قليلا . إنما يجب ملاحظة أنه إذا حسب حساب أوراق البنكنوت فقط ، كما كان الحال قديماً ، فإن نسبة ٣٠ ٪ تفيد نسبة أعلى بكثير قد تكون ٥٠ ٪ أو أكثر . (٣) ترتب على اعتبار الفرنك الجديد خمس الفرنك القديم ، أن كل اقطع الذهبية القديمة ذات العشرين فرنك ، ولو أنها بطلت كعملة قانونية ، تضربت قيمتها المعدنية خمسة أمثالها فأصبحت القطعة القديمة ذات العشرين فرنك تساوى مائة فرنك ، وصار الستة مليارات فرنك ذهب ، ثلاثين مليون فرنك ، لكن هذه المليارات الجديدة لم تعتبر ربحاً للبنك ، وتبعاً لمساهميهِ . ذلك لأن هذه الزيادة في القيمة التي نشأت من العدم ، هي من خلق القانون ، ولذلك عادت الى الدولة . وقد خصصت هذه الزيادة لوفاء المليارات التي اقترضتها الحكومة الفرنسية من البنك أثناء الحرب الكبرى . وبهذه الكيفية برئت ذمة الحكومة من هذه الديون دون أن تدفع فرنكاً واحداً (٤) يتعهد البنك ، في مقابل المزايا التي يتمتع بها ، أن : (١) يقرض الدولة بدون فائدة ثلاثة مليارات فرنك ، علاوة على المائتى مليون المقررة قبل سنة ١٩١٤ ، (ب) يكون للدولة نصف أرباح البنك الناتجة من استثمار أوراق البنكنوت الزائد عن ٦٥٠ مليون فرنك .

ومع أن بنك فرنسا مملوك للمساهمين إلا أن ما تستولى عليه الدولة كحصة في الأرباح وكضرائب يربو على ما يستولى عليه المساهمون .

§ ٣٧١ - بنك إنجلترا : أنشئ هذا البنك في سنة ١٦٩٤ . وكان الصائغون

قبل انشائه يقومون بأعمال البنوك . ويودعون أموالهم في خزانه الدولة . ثم أمر

الملك شارل الثاني بمصادرة ودائعهم، فضاعت عليهم معظم ثروتهم ، وزالت الثقة بالحكومة . ولم تفلح بعد ذلك في حمل الناس على اقراضها نقوداً مع شدة حاجتها اليها بسبب الحرب التي كانت قائمة بينها وبين فرنسا . وحشا للمتمولين على الا ككتاب في القرض الحربى . صرحت لهم بإنشاء شركة بنك انكلترا .

ولجأت الدولة الى البنك في ظروف عديدة للاقتراض منه ، فاقرضها ، ومنحته في مقابل ذلك مزايا عديدة ، منها انها اتخذت وديعاً لنقودها ، فاقبل الناس على ايداع نقودهم فيه لان الافراد مولعون بتقليد الحكومة في سلوكها ، لانه اذا كانت الحكومة تطمئن الى ايداع اموالها الطائلة في بنك فلا يتشكك الافراد في هذا البنك ، ويطمئنون الى ايداع اموالهم فيه .

وقام البنك باصدار البنكنوت ، ولكن أوراقه كانت تتداول فقط في لوندرة بسبب عدم وجود فروع للبنك في الاقاليم . وكانت بنوك المدن تصدر بنكنوت قيمته أقل من جنيه ، فرؤى في سنة ١٧٧٥ منع اصدار هذا النوع . وفي السنة التالية رفع الحد الأدنى لقيمة البنكنوت الى خمسة جنيهات ، وقد ظلت انكلترا الغاية أغسطس سنة ١٩١٤ الدولة الوحيدة التي لا يوجد فيها بنكنوت تقل قيمته عن خمسة جنيهات .

وفي سنة ١٨٢٦ صدر قانون أباح إنشاء بنوك بشكل شركات Joint stock ، وأجاز لها إصدار بنكنوت بشرط أن لا يكون لها فرع في لوندرة أو في دائرة ٥٦ ميلا منها . وفي سنة ١٨٣٣ ، صدر قانون اعتبر بنكنوت بنك انكلترا عملة قانونية بالنسبة لكل المبالغ التي تزيد على خمسة جنيهات .

وفي سنة ١٨٤٤ صدر قانون بيل Peel's Bank Act حرم على البنوك المنشأة بعد هذا التاريخ إصدار بنكنوت ، وعند انحلال بنك من البنوك التي لها حق إصدار بنكنوت ، ينتقل هذا الحق الى بنك انكلترا بمقدار الثلثين ، وبذلك أصبح بنك انكلترا وارثاً لكل البنوك التي كان لها حق الاصدار وصار له

احتكاراً قليلاً باصدار البنكنوت .

وتقضى قانون بيل السالف الذكر بأن يكون لبنك انكلترا الحق في إصدار بنكنوت قيمته ١٤ مليون من الجنيهات غير ممثلة أى غير مضمونة بذهب ، إنما يجب في كل مايزيد على هذا القدر أن تكون كل ورقة بنكنوت ممثلة بذهب ، ثم بلغ ما يجوز للبنك إصداره من الأوراق دون أن يكون له رصيد ذهبي ١٩^٣/_٤ مليون من الجنيهات لغاية سنة ١٠٢٣ . وهذا المبلغ يمثل رأس مال البنك ، وقد كان في الأصل ١١ مليوناً من الجنيهات ، ثم عظم الى أن وصل الى نحو العشرين مليوناً من الجنيهات ، بما انضاف اليه من رؤوس أموال البنوك المنحلة ، التي كُلت تركتها الى بنك انكلترا كما أسلفنا .

وفيما عدا ذلك لا يجوز لبنك انكلترا اصدار بنكنوت إلا بمقدار الذهب الموجود فعلاً في خزائنه . ولهذا السبب قسم البنك الى ادارتين ، الأولى ادارة البنك banking department وتقوم بكل أعمال البنوك ، إنما لا يجوز لها أن تصدر بنكنوتاً . والثانية ادارة الاصدار issue department ، ولا يجوز لها أن تقوم بأى عمل من أعمال البنوك وتقتصر وظيفتها على اصدار البنكنوت في الحدود المقررة قانوناً ، أى في حدود الذهب الموجود في خزائن البنك .

ومع أن هذا النظام يحقق تحويل البنكنوت الى ذهب عند الطلب لكنه تنقصه المرونة اللازمة في كل نظام ائتماني . لأن ما يستطيع البنك إصداره من البنكنوت بدون رصيد ذهبي ، غير موفٍ بالحاجة في أوقات الازمات ، لذلك التزم البنك في سنتي ١٨٤٧ و ١٨٥٧ و ١٨٦٦ أن يخالف القانون ويتجاوز الحد الأقصى المقرر له . فإذا لم يكن لدى البنك إلا مائة مليون جنيه من الذهب ، ومائة وعشرين مليون جنيه بنكنوتاً متداولة ، فلا يستطيع أن يخصم ما يقدم اليه من الأوراق التجارية إلا بمقدار ما يرد اليه من أوراق البنكنوت المتداولة أو من الذهب ، وإلا فبأى وسيلة يستطيع أن يخصم ما يقدم اليه من الأوراق التجارية ؟ فإذا قيل

بأن المخلص يكون بينكنوت آخر ، قلنا إن البنكنوت الذي أصدره البنك وصل الى حده الاقصى المقرر قانونا وهو ١٢٠ مليون جنيهها . ولذا قيل بأن المخلص يكون بالذهب الموجود قلنا بأن الذهب يهبط في هذه الحالة الى أقل مما يتطلبه القانون ، وتكون أوراق البنكنوت المتداولة زادت على الحد الاقصى المقرر قانونا . لكن البنك لا يستطيع أن يرفض خصم الاوراق التجارية وإلا تعرض للافلاس عدد كبير من التجار . من أجل ذلك اضطر بنك انكلترا في ظروف كثيرة الى اقراض ذهب من بنك فرنسا . ولما قامت الحرب في سنة ١٩١٤ هبط الرصيد المعدني الى أقل من عشرة ملايين من الجنيهات بسبب اندفاع الجماهير الى البنك وسحبهم الذهب . ولكن الحكومة لم ترايقاف القانون ، وأصدرت أوراقا نقدية currency notes من فئة جنيه ونصف جنيه لتحل محل أوراق البنكنوت . وحظرت تصدير الذهب . مما ترتب عليه زوال الذعر الذي استولى على الناس دون أن تلجأ الحكومة الى السعر الازامي .

لكن الحرب بما القحته من نتائج ، مسخت الاصول القوية التي قام عليها بنك انكلترا ، واحالته الى كائن آخر . فأصبح البنكنوت لا يمكن استبداله ذهباً (انظر بند ٣٣٦) . ولم يعد الفرق بين الرصيد المعدني والبنكنوت المتداول عشرين مليون جنيه بل صار ٢٦٠ مليون جنيه في سنة ١٩٢٨ ، ذلك لأن النقود الورقية التي أصدرتها الحكومة أثناء الحرب نقلت الى حساب بنك انكلترا . وصرح للبنك فوق هذا بأنه يجوز له ، باتفاقه مع وزارة المالية ان يصدر مقادير أخرى من البنكنوت بدون رصيد ذهبي ، واستعمل البنك هذا الحق وبلغ ما أصدره من الاوراق زيادة على كل ما تقدم ، خمسة عشر مليون جنيه في المدة الواقعة بين سنة ١٩٣١ وابريل سنة ١٩٣٣ (١) . حتي أصبحت أوراق البنكنوت غير ممثلة بذهب إلا بنسبة

٣٠: كما يتضح ذلك من البيان الآتى : اوراق بنكنوت المتداولة والمودعة في ادارة البنك بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٣ هي ٣٤٨ر٥٣٨ر٥٣٨٠ جنيه يمثلها من الذهب ما قيمته ٣٤٨ر٥٣٨ر١٩٠ جنيه وفضة قيمتها ٤٦ر٥٤٣ر٣٦٤ جنيه (١)

§ ٣٧٠ — البنك الأهلى المصرى : أنشئ البنك الأهلى فى ٢٥

يونيه سنة ١٨٩٨ وهو شركة مساهمة مصرية رأس مالها ٠٠٠ ٠٠٠ ٣ ج م ومنحته الحكومة المصرية امتياز اصدار البنكنوت وتعهدت بأن لا تصرح لبنك آخر باصدار بنكنوت مدة بقاء البنك وهى ٥٠ سنة . وقد اتبع البنك الأهلى نظام بنك انكلترا قسم الى ادارتين مستقلتين احدهما خاصة بالاعمال المصرفية العادية والثانية خاصة باصدار البنكنوت

ادارة الاعمال المصرفية : يقضى القانون النظامى للبنك بأن تقوم هذه الادارة

بالاعمال الآتية وهى (١) خصم الاوراق التجارية المستحقة الوفاء فى مصر فى ميعاد لا يتجاوز سنة (٢) خصم الصكوك من أى نوع كانت والتسليف عليها بشرط أن تكون مضمونة بسندات ايداع بضائع موجودة فى شون البنك أو فى أى مكان آخر أو مضمونة بودائع نقود أو معادن نفيسة أو تذاكر نقل أو أسهم (٣) فتح حساب جار للأشخاص المعروفين بالملاءة بشرط أن يصفى الحساب فى مدة لا تزيد على سنة (٤) تحصيل كل الاوراق التجارية ودفع أوامر الدفع (٥) اقراض المزارعين بضمان أو على المكشوف (٦) اصدار أسهم أو سندات للمؤسسات المصرية أو السودانية لحساب أو لخدمة الغير (٧) اقراض الحكومة المصرية وحكومة السودان والبلديات (٨) اصدار أوراق الصرف فى مصر أو فى الخارج وشراؤها وبيعها (٩) الاتجار فى المعادن النفيسة (١٠) القيام بكل الاعمال التجارية لحسابه أو لحساب الغير فى مصر أو فى السودان ويجب أن تكون الاوراق

(١) The Economist 11, Nov. 1933.

التجارية التي تقدم للخصم مهوره بنو قيع شخصين مقيمين في القطر المصري معروفين بللملاء ، ويجوز استبدال أحد التوقيعين برهن . ولا يجوز للبنك أن يتعامل أو أن يخصم أوراقا تجارية مسحوبة على الخارج اذا كانت مستحقة الوفاء بعد انقضاء أربعة شهور من الطلب أو ستة شهور من تاريخها .

ادارة الاصدار . تقوم بعملية الاصدار ادارة مستقلة ومنفصلة عن ادارة الاعمال المصرفية التي يباشرها البنك . ويحدد مجلس ادارة البنك باتفاقه مع الحكومة فئات أوراق البنكنوت . ويجب أن تكون أوراق البنكنوت المتداولة ممثلة بالكيفية الآتية : (١) النصف ذهب (٢) والنصف الثاني صكوك مالية مقومة على أساس سعر اليوم بشرط أن لا يتجاوز هذا التقويم قيمتها الاسمية (سعر الاصدار) وأن تكون مملوكة للبنك خاصة وتختارها وتعينها الحكومة المصرية بحيث لا يترتب على هذا الاختيار أية مسئولية على الحكومة . وإذا أعوزت البنك كل أو بعض هذه الصكوك ، فيزداد الرصيد الذهبي المخصص لضمان إصدار البنكنوت بمقدار ما نقص منها بحيث يكون مقدار البنكنوت المتداول ممثلا بأكمله .

ويعتبر الرصيد سواء أ كان ذهباً أم صكوكا مالية ضماناً خاصاً لحلة البنكنوت وفي حالة تصفية البنك ، يخصص هذا الرصيد لوفائها ويجب أن يوضع هذا الرصيد في خزانة خاصة في مقر البنك لها مفتاحين مختلفين أحدهما في حيازة البنك والثاني في حيازة مندوب الحكومة . ويجوز ايداع كل أو بعض الصكوك المالية ، بتصريح خاص من وزارة المالية ، في بنك انكلترا أو في أي بنك آخر في لوندرة بعد موافقة وزارة المالية ، ويحصل ايداع هذه الصكوك في خزانة خاصة لها مفتاحين في حيازة البنك الاهل والثاني في حيازة البنك الوديع بصفته ممثلا لمندوب الحكومة المصرية ولما شبت الحرب الكبرى تعذر على البنك استيراد الذهب من أوروبا وتهاقت الناس على البنك لتحويل أوراقهم الى ذهب فصدر دكر يتو ٢ أغسطس

سنة ١٩١٤ قضى باعتبار أوراق البنكنوت جائزة لنفس القيمة الفعلية التي للنقود الذهبية للتدولة في مصر وأعفى البنك مؤقتاً من دفع قيمة الأوراق التي تقدم إليه. وقد أمكن بهذه الكيفية حماية الرصيد الذهبي الموجود في البنك

وفي أكتوبر سنة ١٩١٦ أخطر بنك انكلترا البنك الاهلي بأن ضرورات الحرب جعلت من المتعذر تقديم الذهب لضمان البنكنوت فصدر وزير المالية قراراً في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٦ أعفى البنك من شرط الذهب وأجاز له استبداله بأذونات على الخزانة البريطانية *British Government Treasury Bills* مستحقة الوفاء في آجال قصيرة بالعملة الانكليزية أي أن مصر سارت على قاعدة المبادلة بالجنيه الانكليزي *Sterling exchange standard* وفي مسهل عام ١٩١٦ استولت السلطة العسكرية على الذهب المودع في خزائن البنك الاهلي لتمويل الجيوش التي كانت في بلاد العرب والحجاز. ورغماً عن الاحتجاجات التي قدمت لوزارة الخارجية البريطانية استمرت هذه المصادرة لغاية يونية سنة ١٩١٨ حتى نضب الذهب من خزائن البنك ولم يبق لديه إلا سبائك ذهبية ونقود أجنبية وذهب مودع في بنك انكلترا يبلغ قيمته ٣٢٠٠٠٠٠٠ ج. ومنذ ذلك الحين ارتبطت أقدار البنكنوت المصري بالعملة الانكليزية تتبعها هبوطاً وصعوداً.

وقد تلبه الباحثون الى هذه التبعة وما فيها من خطر على النظام النقدي المصري. مما دفع اللجنة المالية بمجلس النواب أن تقترح في تقريرها عن ميزانية ١٩٢٥ — ١٩٢٥ ضرورة ابدال جزء من أوراق الضمان بسندات ديون مصرية لما لاحظته اللجنة من أن المتداول من أوراق البنكنوت تزيد قيمته على ٣٧ مليون جنيه منها ما قيمته ٢٧ مليون جنيه مضمونة بأذونات وسندات ديون انكليزية مما يجعل للعملة المصرية تابعة في قيمتها لتقلبات أسعار العملة الانكليزية. وقرر مجلس النواب في جلسة ٩ يونيه سنة ١٩٢٥ تشكيل الحكومة ببحث الطرق المؤدية إلى

ضمان ومرونة الاصدار بحيث تكون العملة المصرية مستقلة عن العملة الانكليزية لذلك أخذت وزارة المالية في بحث زيادة الرصيد الذهبي الى ٥٠٪ كما يقضى بذلك القانون النظامى للبنك . وقد طلب البنك أن تشترك الحكومة في الخسارة المترتبة على استيراد الذهب لأن علاوة الذهب كانت في ذلك الوقت ١٣٪ بالنسبة للجنيه الانكليزى .

وفي سنة ١٩٢٧ عقدت الحكومة مع البنك اتفاقا يسرى ابتداء من أول يناير سنة ١٩٢٧ لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١ قضى بأن تكون الحكومة الحكم الوحيد في ملائمة استيراد الذهب ضمانا لأوراق البنكنوت وفي تعيين الوقت الذى يحصل فيه الشراء وتحديد مقدار ما يشتري . انما اذا نتجت خسارة من هذه العملة بسبب ارتفاع قيمة الذهب فتشارك الحكومة مع البنك في تحمل هذه الخسارة بنسبة حصة كل منهما في مجموع الارباح الناتجة من اصدار البنكنوت بشرط أن لا يتحمل البنك حصته في الخسارة إلا اذا كانت علاوة الذهب لا تزيد على ١٣٪ بالنسبة للجنيه الانكليزى ، فاذا زادت على ذلك تخلى البنك عن كل مسئولية .

الترامات البنك الاهلى : يقضى القانون النظامى للبنك الاهلى بأن ينشر في الوقائع المصرية بياناً شهرياً عن حالته المالية وأن تصادق الحكومة على تعيين لمحافظة ووكيله . وتحصل هذه المصادقة عملاً بمرسوم بتعيين المحافظ وقرار من مجلس الوزراء بتعيين الوكيلين .

وتعين وزارة المالية مندوبين اثنين لدى البنك ويكون تعيينهما لمدة خمس سنوات ويناط بهما مراقبة تنفيذ المراسيم واحترام القانون النظامى للبنك محافظة على مصالح الحكومة ومصالح الجمهور وبخاصة ما تعلق منها باصدار أوراق البنكنوت ولها حق جرد الخزينة والأوراق ، وحق حضور جلسات مجلس الادارة ولكن

ليس لها حق التصويت . ولها أن يقدم ملحوظات كتابية الى مجلس الادارة عند وقوع أية مخالفة للقوانين ، واذا لم يبادر المجلس بتصحيح المخالفة فيبلغ الامر فوراً الى وزير المالية .

واذا اقترح مجلس الادارة على الجمعية العمومية غير العادية تعديل القانون فلا ينفذ هذا التعديل إلا بعد مصادقة الحكومة المصرية وتكون هذه المصادقة بمرسوم في اشتراك الحكومة في الأرباح : كان البنك يستولى في بادئ الأمر على كل الأرباح الناتجة من عملية اصدار البنكنوت . وبسبب تقرير السعر الإلزامي إتفقت الحكومة مع البنك على أن تشارك في اقتسام الأرباح الناتجة من اصدار أوراق بنكنوت بضمان أوراق مالية مثل سندات وأذونات على الخزانة البريطانية وقد بلغت حصة الحكومة في الأرباح من سنة ١٩١٥ الى ١٩٢٥ مبلغ ١٠٣١٦٦٢٩ ج . م وحصة البنك ١٠٣٧٠٠٠ ج . م وفي سنة ١٩٢٤ اقترحت وزارة المالية أن تحدد أرباح البنك جملة بمبلغ مائة ألف جنيه مصرى اذا كان مجموع أوراق البنكنوت ٣٢ مليون ج . م ، وقد رفض البنك قبول هذا الاقتراح . وفي سنة ١٩٢٧ اتفقت الحكومة مع البنك على أن يستولى هذا الأخير على الأرباح الناتجة من اصدار أوراق بنكنوت بضمان أوراق مالية ومقدارها ١٥٠٠ . ٠٠٠ ج . م وتقسيم أرباح السندات الضامنة لما يزيد على ذلك بالنسبة الآتية : —

اذا لم تتجاوز الأرباح مليوناً من الجنيهات فتستولى الحكومة على $\frac{٨٩}{١٠٠}$ % ويستولى البنك على $\frac{١٠}{١٠٠}$ % واذا زادت الأرباح على مليون جنيه مصرى فتسرى النسبة السالفة الذكر بالنسبة للمليون الأول وتوزع الزيادة بنسبة $\frac{٩١}{١٠٠}$ % للحكومة و $\frac{٨}{١٠٠}$ % للبنك الاهلى . وينتهى العمل بهذا الاتفاق في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١ (١) ولكنه تجدد بعد هذا التاريخ لمدة قصيرة .

(١) راجع بحث الدكتور عبد الحكيم رفاعى السابق الاشارة اليه ص ٨٣٨

§ ٣٧١ — النظام الأمريكي : منذ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٣ قسمت

الولايات المتحدة الى اثني عشر منطقة في كل واحدة منها بنك اقليمي Federal Reserve Bank ولهذه البنوك حق اصدار البنكنوت بشرط أن يكون لديها رصيد معدني قدره ٤٩٪ من قيمة البنكنوت المتداول ويجب أن تمثل ما يزيد على ذلك أوراق تجارية . ولا تصدر هذه البنوك البنكنوت بمقرتها مباشرة بل بواسطة معهد مصرفي رئيسي مقره وشنجتون يسمى Federal Reserve board (١) يتسلم الاوراق التجارية المحصورة من البنوك ويسلمها بنكنوت Federal Reserve notes بقدر قيمتها. ويشترط على هذه البنوك أن تستبقى ٣٥٪ من الودائع ذهباً أو عملة قانونية

§ ٣٧٢ — بنك التسويات الدولية (٢) ومما يتصل بينوك الاصدار بنك

التسويات الدولية فقد أنشئ في سنة ١٩٢٩ بمقتضى اتفاق يونج Owen Young المتعلق بالتعويضات الالمانية . ومقره بال Bales من أعمال سويسرة . والغرض من انشائه اخراج مسائل التعويضات من الدائرة السياسية ووضعها في دائرة مالية تجارية بحتة . وهو يعمل على تسهيل دفع ونقل الديون الحكومية المترتبة على الحرب المعظمى وهي التعويضات الالمانية والديون التي اقترضتها الدول الأوروبية وديون دول أوروبا الواجبة في ذمتها للولايات المتحدة . ويطلع مؤسسو هذا البنك في أن

(١) في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣١ بلغ الرصيد الذهبي لهذا المعهد ٦٠.٠٠٠ ٩٣٧ دولار ذهب ، ويشرف على ادارته سبعة أشخاص تعيينهم الحكومة ومن بينهم وزير المالية ومراقب العملة . أما البنوك المركزية فلكل بنك منها مجلس ادارة يتكون من سبعة أعضاء ، يمين ثلاثة منهم المعهد الرئيسي ، والستة الباقون تعيينهم البنوك المحلية . وهذه البنوك متساوية قانوناً ولكن بنك نيويورك هو أهمها ، ويشغل فيما يختص بتجديد سمر الحفم المركزي الذي يتخلله بنك انكلترا وبنك فرنسا .

Revue d'Economie Politique, 1929 (1)

Einzig, The Bank of International settlements. 1929

Keynes (J. M.) A Treatise on Money Vol. II P. 402-405

يكون بنك البنوك فيعمل على استقرار الصرف . وهو شركة مساهمة رأس ماله المدفوع ١٠٢٥٦٢٥٠٠ فرنك سويسرى . وتوزع أرباحه على المكتتبين وعلى البنوك المركزية التى تبقى ودائعها فيه لمدة طويلة . ويديره مجلس إدارة يتكون من محافظى البنوك المركزية فى بريطانيا العظمى وفرنسا وبلجيكا ، وإيطاليا ، واليابان وألمانيا ، والولايات المتحدة . ولكل دولة ممثلان عدا فرنسا وألمانيا فيجوز أن يكون لهما عضو ثالث . ويعين ثلث أعضاء المجلس من ضمن هيئة تختارها بعض البنوك الرئيسية . ويستطيع مجلس الإدارة بأغلبية آراء ثلثي الأعضاء تعديل بعض قوانينه . وتتلخص وظائفه الرئيسية فيما يلى : —

(١) إيجاد روح التعاون بين البنوك المركزية وتسهيل العمليات المالية الدولية وان يكون بمثابة أمين trustee أو وكيل agent بالنسبة للتسويات الدولية المعهودة اليه بمقتضى الاتفاقات القائمة .

(٢) يقبل البنك ودائع البنوك المركزية ويجوز أن يقرض البنوك المركزية ويكون له مطلق الحرية فى شراء وبيع الذهب والأوراق المالية . بشرط أن لا يعترض عليها البنك الرئيسى ذو الشأن .

وتكون أعمال البنك مطابقة للسياسة النقدية المتبعة فى البنوك المركزية . ويجب أن يدار بكيفية تبقى أمواله حاضرة liquide . ولا يتحتم على البنك أن يحتفظ برصيد ذهبي معين . ولا يجوز له أن يصدر أذونات notes ولا أن يقبل أوراقاً تجارية ولا أن يقرض الحكومات إنما يجوز له أن يشتري أذونات الخزانة الحكومية treasury bills . ولا يجوز له أن يفتح حساباً جارياً باسم حكومة . ولا أن يشترك فى عمل تجارى أو أن يمتلك عقارات لا تقتضيها أعماله .

المبحث الثاني - في بنوك الخصم والودائع

§ ٣٧٣ - تعريف : تقوم هذه البنوك بالاقتراض لمدة قصيرة بواسطة خصم الأوراق التجارية والاقتراض بضمانات مالية وفتح اعتماد . وتقبل وودائع الجمهور وتقوم بتنفيذ أوامر البيع والشراء في البورصات . وتسمى هذه الأعمال « الأعمال المصرفية البحتة » (انظر بند ٣٩٥ - ٤١٧) وتتميز هذه الاعمال بأنها لا تعرض البنوك الى أخطار جسيمة ولا تعطل الأموال لمدة طويلة . ولكنها من جهة أخرى لا تعطى إلا أرباحاً يسيرة .

§ ٣٧٤ - في موارد بنوك الودائع : تعتمد البنوك على رأس مالها وعلى القروض التي تعقدتها مع الجمهور في صورة سندات obligations وأخيراً على الودائع التي يودعها الجمهور المستحقة الدفع لدى الطلب أو بعد مضي أجل قصير . ولعل أهم مورد يعتمد عليه البنك للقيام بأعماله هو الودائع التي صارت الآن تزيد على رأس المال . فقد بلغت رؤوس أموال البنوك الفرنسية قبل الحرب ٢٠ ٪ من الودائع التي بلغت ستة مليار فرنك وبلغت في أواخر سنة ١٩٢٤ ٢٥ مليار فرنك وبلغت الودائع في البنوك الانكليزية والامريكانية أرقاماً فلكية .

وإذا كان من السهل تعيين المصادر التي تحصل منها البنوك على الأموال إلا أنه يصعب تحديد الأعمال التي تقوم بها البنوك بسبب تنوعها وكثرتها . ودراسة ميزانيات البنوك تمكننا من تعرف هذه المصادر بالدقة التامة لكن هذه الدراسة لا تمكننا من تعرف مختلف الأعمال التي تقوم بها البنوك بمجرد الاطلاع على الميزانية اذ يكتفى عادة بذكر هذه الأعمال في سطور لا تشفى غليلاً ولا يتبين منها حقيقة الحياة المصرفية وما فيها من تعقد . على أنه يجب لأجل تفهم الشروط الواجب على البنوك مراعاتها في استثمار هذه الأموال أن نذكر تماماً البنائين التي تستقى منها أموالها .

(١) في رأس المال : وهو يشمل رأس المال الخاص بالبنك والمال الاحتياطي ورأس المال هو أقل العناصر التي يعتمد عليها البنك في أعماله حتى قيل بأن رأس المال ما هو إلا رصيد للضمان fonds de garantie وانه لا يذكر في ميزانية البنوك الا باعتباره ضماناً عاماً للأشخاص الذين أودعوا نقودهم فالغرض منه سد العجز المحتمل الحصول . ولا يخلو هذا الرأي من بعض المبالغة لأنه من الخطأ أن نعتبر رأس المال ضماناً للدائنين لأنه اذا صح ذلك لتعين ان يخصص للأعمال التي لا تنطوي على أى قسط من المجازفة مع أن الملاحظ هو أن بعض البنوك توظف رأس مالها — بسبب تملكها له — في الأعمال الكثيرة الأرباح المعقودة لآجال طويلة والتي من أجل ذلك تنطوي على مقدار كبير من الخطر والمجازفة وبجانب رأس المال يوجد المال الاحتياطي . ويقيد في ميزانية البنك ضمن الخصوم . ويجب أن يكون مقابل المال الاحتياطي في الأصول أشياء بمعزل عن خطر المضاربة كالعقارات والأوراق المالية الثابتة القيمة نوعاً .

(٢) الأصول المقرضة : وهي تتكون من الودائع المستحقة الوفاء لدى الطلب أو بعد انقضاء مدة متفق عليها .

الودائع المستحقة الرفع عند الطلب : (١) وهي أهم ينبوع نقدي يعتمد عليه الصيرفيون . وتشمل هذه الودائع الودائع المستحقة الدفع بعد انقضاء عدة أيام من الطلب وتكون عادة خمسة أو سبعة أيام . وتتفق البنوك عادة مع عملائها على ضرورة إخطارها في اليوم السابق على تاريخ الاسترداد إذا تجاوز المطالب مبلغاً معيناً من النقود . وهذا الاتفاق الذي لا يغير شيئاً من خصائص الوديعة يعني البنك من استبقاء أموال طائلة في خزائنه بلا توظيف في الأعمال المنتجة . وتعطي البنوك فائدة قليلة على الودائع المستحقة الدفع لدى الطلب . وتبلغ هذه الودائع مبلغاً طائلاً . وإذا علمنا أنها تمثل النقود المخصصة للنفقات العادية للمودعين أمكننا أن نعتبرها لحد ما مقياساً لتقدير درجة رخاء الأمة .

الودائع المستحقة الوفاء بعد انقضاء مدة معينة : (٢) قيد البنوك هذه

الودائع في ميزانيتها تحت عنوان « ودائع لأجل *Dépôts à échéance fixe* » ولعل في استعمال كلمة « ودائع » نوعاً من التجاوز . فليست هذه العملية وديعة بل هي قرض يعقده البنك أو هي وسيلة يتمكن بها الممولون من توظيف أموالهم . فهل يقصد من هذه التسمية إيجاد الطائفة في نفوس الممولين أو التقرير بأن هذه الأموال لا يحصل التصرف فيها بكيفية مخالفة لما هو متبع بالنسبة للودائع المستحقة الوفاء عند الطلب ؟ قد يكون من المحتمل ذلك ولكن هذا لا يمنع من القول بأنه لا يجوز اعتبار الودائع المستحقة الدفع عند الطلب مشابهة للودائع المستحقة الوفاء في ميعاد معين . وذلك لأن البنك يعتبر نفسه أكثر حرية في اختيار طريقة استغلال الودائع المستحقة الدفع في ميعاد معين .

والودائع المستحقة الدفع في ميعاد معين تساعد البنوك على القيام بأعمالها عند عدم كفاية رأس المال والأموال الاحتياطية . وتعمل البنوك على اجتذاب هذه الودائع وبخاصة إذا كانت قامت بأعمال يتعذر تحويلها بسرعة إلى نقود .

(٣) الكمبيالات المقبولة : تقبل البنوك الكمبيالات المسحوبة عليها بمعرفة عملائها في مقابل عمولة تستولى عليها من هؤلاء العملاء . وبعد أن يضع البنك عليها صيغة القبول يتداولها العملاء . وبسبب هذا القبول يتحمل البنك تعهدات تقيد في خصوم البنك . ولا يترتب على هذه التعهدات زيادة النقود في البنك وكل ما في الأمر أن قبول الكمبيالات هو طريقة تمكن البنك من استيفاء ما يوجد لديه من النقود .

§ ٣٧٥ - استثمار الموارد المالية . يقتضى استثمار النقود التصرف فيها مدة

قصيرة أو طويلة مع أخذ الضمانات التي تكفل الوفاء . وهذه الموارد إما أن تكون مستحقة الاداء حالا أو بعد انقضاء فترة معينة .

والموارد المستحقة الاداء حالا هي الودائع المستحقة الوفاء عند الطلب . وطبيعة

العقد الذي يربط المودع بالوديع يقضى على هذا الأخير بأن لا يكون استثمارها مانعاً من إمكان استيفائها بسرعة وبشرط أن لا تكون معرضة لأي خطر .

على أن اشتراط انعدام الخطر لا يقتصر على النقود الآيلة من طريق الودائع بل يشمل كل الأعمال الأخرى . فهو القانون العام الذي يجب أن يسود كل أعمال البنوك . وتميل البنوك الى تقليل النقود الموجودة في خزائنها الى أقل حد ممكن ولا تستبقى إلا القدر اللازم لسد طلبات المودعين العادية وتتم ما يزيد على ذلك في شراء أوراق مالية أو خصم الأوراق التجارية والتسليف . وقد اعتادت البنوك الانكليزية أن لا تستبقى في خزائنها إلا ٥ ٪ . وكذلك الحال في البنوك الأمريكية إلا في الأحوال التي يحتم فيها القانون استبقاء نسبة مئوية معينة (١) ولكن يجب أن تكون بقية نقود البنك مريعة التحصيل ليستطيع أن يفي بتعهداته فيجب أن تكون القروض لآجال قصيرة وأن تكون موزعة بكيفية تضمن استحقاقها تباعاً في كل اسبوع وفي كل يوم . وهذه القروض هي عبارة عن الأوراق التجارية المخصصة .

وبجانب الأوراق التجارية يستطيع المصرف أن يوظف الفائض من نقوده في شراء الأوراق المالية كسندات الحكومة المؤسرة وأسهم الشركات القوية . فهذه الأوراق يمكن تحويلها بسرعة عند الحاجة الى نقود بواسطة بيعها في البورصة التي تعتبر سوقاً مستمراً للأوراق المالية .

فلأجل أن يستطيع البنك أن يفي بتعهداته نحو المودعين يجب أن لا يوظف نقوده في موجودات عينية كمقارات أو في قروض مستحقة الوفاء بعد آجال طويلة بل يجب أن يكون قادراً على الوفاء في الحال ولا عبء بما يكون لديه من أموال لا يمكن تحويلها الى نقود فوراً والا باء بالفشل وتورط في الافلاس .

وقد يشترك البنك بطريق التوصية في منشآت صناعية أو تجارية طويلة المدى أو في نقابات مالية . وتقوم بنوك الأعمال خاصة بهذا النوع من الأعمال . وهي أخصب الأعمال وأنتجها من الوجهة الاقتصادية . ويحسن للبنوك المصرية أن تقوم بهذا الأعمال لتساعد على انتعاش المنشآت التجارية والصناعية إنما بشرط أن لا تستعمل في هذا الغرض إلا رؤوس أموالها .

وقد توظف أموال البنوك في العقارات اللازمة لأعمالها . ولا يمكن تحويل هذه العقارات الى نقود الا في ظروف استثنائية أو في حالة تصفية البنك نفسه .

المبحث الثالث — في بنوك الأعمال

§ ٣٧٦ — في مميزات بنوك الأعمال : تتميز هذه البنوك بأنها تقوم بالأعمال المالية بصفة أصلية وبالأعمال المصرفية البحتة بصفة تبعية . فلا تعنى كثيرا بتقديم رؤوس الاموال المتداولة التي تحتاج اليها التجارة والصناعة ولكنها توجه نشاطها نحو ايجاد المنشآت الجديدة وتوسيع الموجود منها واقرض الشركات والدول والاشخاص المعنوية العامة ما تحتاج اليه من النقود لآجال طويلة . وأعمال هذه البنوك تحتوي على قسط كبير من المخاطرة . وتتدخل فيها النقود لمدة طويلة لكنها تدر أرباحاً طائلة . كذلك لا تعتمد هذه البنوك على ودائع الأفراد المستحقة الوفاء لدى الطب بل تعتمد على رؤوس أموالها وأموالها الاحتياطية ، وتقوم هذه البنوك بعملية توظيف الاسهم والسندات التي تصدرها الشركات ، والسندات التي تصدرها الحكومات .

§ ٣٧٧ — في وظائف بنوك الأعمال : تقوم هذه البنوك بمختلف الأعمال

تذكر منها ما يأتي : —

(١) تأسيس شركات مساهمة : تتعاون بنوك الأعمال مع رجال المال في

تأسيس شركات المساهمة فتكتتب بحصة كبيرة من الاسهم . وقد تنفرد هذه البنوك جلا ككتاب ، والغالب انها لا تحتفظ بهذه الاسهم بل تسعى في بيعها بعد تأسيس

الشركة عند ما ترتفع أسعار الأسهم فتجنى من وراء ذلك الأرباح الطائلة .

(٢) إصدار السندات : إذا احتاجت إحدى الدول إلى عقد قرض لجأت إلى طريقة إصدار السندات وكذلك الحال بالنسبة للمجالس البلدية أو الشركات التي تريد توسيع أعمالها تلجأ أحياناً إلى طريقة إصدار السندات، وبحصل الإصدار غالباً بواسطة بنوك الأعمال ، وقد حاولت بلدية باريس في إحدى السنين أن تعقد قرضاً بدون وساطة البنوك فأخفقت في مسعاها رغم ما تمتع به من الثقة . وسبب الالتجاء إلى البنوك في إصدار هذه القروض هو أن هذه البنوك لها عملاء يشقون فيها ثقة كبيرة ويقبلون على الاكتتاب في السندات التي تعرض عليهم بواسطة البنوك ، وقد تضمن البنوك توظيف السندات ، بأن تتعهد بالاكتتاب في السندات التي لا يتقدم أحد للاكتتاب فيها ، وقد تمنع البنوك بإيجاد مكتتبين فقط مقابل عمولة بسيطة تستولى عليها ، وأخيراً قد تكتتب البنوك بكل السندات على أن تتصرف فيها بالبيع فيما بعد إذا كان لديها من الأسباب ما يحملها على الاعتقاد بارتفاع أسعار السندات في المستقبل لبيعها بربح .

وعندما تتفق عدة بنوك على القيام بأحدى هذه العمليات يتكون منها « نقابة مالية » .

المبحث الرابع - في البنوك العقارية

§ ٣٧٨ - تعريف : وهي التي تقوم بعمليات القرض المعقودة لممدد طويلة المكفولة بضمانات عقارية عينية . والضمان الطبيعي لهذه البنوك هو الرهن التأميني وهو عبارة عن حق عيني يرتبه المدين على عقاره في منفعة الدائن لوفاء الدين . ويتميز الرهن التأميني بأنه يعطى للدائن حق تتبع العقار المرهون في يد أى حائز له ليطلب بيعه استيفاءً لدينه . وفي أنه يعطى للدائن حق الأولوية على كل من

عداء من الدائنين العاديين حتى لو كان دينهم سابق على دين الدائن المرتهن حتى يستولى على دينه المكفول بالرهن .

ويلاحظ أنه يوجد نوع آخر من الرهن العقاري يسمى « الرهن الحيازي » . وهو يعطى للدائن حق حبس العقار واستغلالها لحين وفاء الدين . وهذا النوع من الرهن ضار بالدين لانه يحرمه من الانتفاع بعقاره وبذلك لا يتمكن من دفع الدين وفوائده وبخاصة اذا كان المدين زارعا ولا يملك الا العقار المرهون انذى كان يعتمد عليه للحصول على مقومات حياته .

§ ٣٧٩ في أغراضه القروضه العقارية : يعتمد الناس الى الاقتراض من البنوك العقارية للأغراض الآتية : (١) شراء عقار (٢) اجراء تحسينات أو اصلاحات في العقارات كانشاء ترع أو مصارف (٣) تمكين المزارعين من الحصول على الاموال اللازمة لهم للقيام بشئون الزراعة كسواء ماشية أو آلات زراعية الخ . ولا يمكن وفاء هذه القروض اذا كانت معقودة لمدة طويلة الا اذا كان وفاؤها مقسطاً وممتداً على فترة طويلة .

§ ٣٨٠ — في شروط نجاح البنوك العقارية : يشترط لنجاح البنوك العقارية توافر الشروط الآتية : —

(١) يجب تسجيل العقود الناقلة للملكية أو المقررة لحقوق عينية وبهذه الكيفية يمكن معرفة مدى حق المدين الراهن على العقار ومقدار الحقوق المقررة عليه وبذلك تقوم المعاملات على أساس وطيء . ومن أجل ذلك صدر في مصر القانون نمرة ١٨ بالنسبة للقضاء الاهلى والقانون نمرة ١٩ بالنسبة للقضاء المختلط في سنة ١٩٢٣ . وبمقتضاها أصبح التسجيل واجباً لانتقال الملكية والحقوق العينية كالرهن بالنسبة للمتعاقدين ولغيرهم .

(٢) يجب أن تكون الاجراءات القانونية بسيطة وقليلة الا كلاف ليمكن

الدائن من استيفاء دينه بلامشقة بواسطة بيع العقار المرهون . ويبدو لنا أن اجراءات نزع الملكية المقررة في القوانين المصرية ليس من شأنها أن تمكن الدائن من استيفاء دينه بالسرعة اللازمة بسبب كثرة الاجراءات وتعقدها وطولها مما يضيق معه صدر الحليم لكثرة اكلافها وقد بلغت مصاريف التنفيذ على عقار بواسطة المحكمة المختلطة خمسة أمثال الدين .

(٣) يجب أن تكون الاجراءات المتعلقة بحوالة الحقوق بسيطة وسهلة . ويقضى القانون المدنى الاهلى بأن الحوالة لا تسرى على غير المتعاقدين الا اذا رضى المدين بها بوجه رسمى . ويقضى القانون المختلط بوجوب اعلان المحال عليه رسمياً على يد محضر . واذا كان الدين المحال مضموناً برهن وجب التأشير بذلك فى هامش التسجيل الاصلى .

(٥) يجب أن تكون ادارة البنك حسنة وبخاصة فى كل ما يتعلق بتقويم قيمة العقارات المرهونة . فاذا لم يحسن البنك اختيار الموظفين الموكول اليهم تقدير العقارات من ذوى الكفايات والأمانة تعرضت أمواله للضياع . فاذا جاء التقدير مطابقةً للحقيقة تعين على البنك أن لا يقرض أكثر من نصف قيمة العقار أو ثلثي القيمة (١) . ويجب أن يكون الرهن فى الدرجة الأولى أى أن لا يكون مقرراً على العقار حقوق عينية أخرى . وتتبع البنوك التى تعمل فى مصر هذا الشرط .

§ ٣٨١ - فى مزايا البنوك العقارية : البنوك العقارية مفيدة بالنسبة لأرباب الأموال أى المقرضين وبالنسبة للمقرضين .

فأما بالنسبة للمقرضين فهذه البنوك تعتمد فى أعمالها على السندات التى تصدرها . ووحدة هذه السندات يحصلون على فائدة ثابتة تتراوح بين ٤ أو ٥ ٪ . يستولون عليها فى مواعيد دورية ولا يتحملون خطر المشاركة . زائداً الى هذا أن حقوقهم يضمنها

(١) لا تقرض البنوك العقارية التى تعمل فى مصر أكثر من ٥٠ ٪ أو ٦٠ ٪ من حصة العقار .

مجموع الرهون التي للبنك على عقارات المقترضين .

وأما بالنسبة للمقترضين فهم يستطيعون بفضل نظام الأقساط الممتدة على عشرين أو أربعين أو ستين سنة أن يدفعوا القروض ويحصلوا على شروط ما كانوا ليحصلوا عليها لولا وجود هذه البنوك . وذلك أنهم يدفعون في كل سنة الفائدة مضافاً إليها جزءاً من أصل الدين وبذلك ينقضى الدين عند انتهاء المدة المتفق عليها . ومن الحقائق الثابتة أن البنوك العقارية عادت بفوائد اقتصادية كبيرة على ملاك الأراضي فأنقذتهم من مخالب المرابين الذين كانوا يتقاضون منهم أخش الفوائد . وارتفعت أثمان الأراضى وتمكن الملاك من اجراء التحسينات اللازمة في عقارهم .

٣٨٢٨ - في مضار البنوك العقارية : يرى كثير من الاقتصاديين أن

الائتمان العقارى ينطوى على أخطار كبيرة بالنسبة للمقترضين وبخاصة بالنسبة للملاك المزارعين بسبب ما يبدو عليهم من الميل الى شراء الاراضى . ولما كان دخل الزارع عرضة دائماً للتغير وكانت الاقساط التى يجب دفعها الى الدائن غير متغيرة فقد لا يستطيع المزارع بسبب قلة المحصول أو هبوط الاثمان أن يفي الدين . وهنا الطامة الكبرى إذ ينزع الدائن ملكية العقار ويحرم المزارع من معين حياته فإذا أضفنا الى ذلك ما اشتهر به الفلاح المصرى من قصر النظر وخطئ الرأي كان الخطر عظيماً (١) . وقد فطنت الحكومة الى هذه الحالة فأصدرت القانون نمرة ٤

سنة ١٩١٣ المعدل بقانون رقم ١٠ سنة ١٩١٦ القاضى بعدم جواز توقيع الحجز على الاملاك الزراعية الصغيرة . ويقضى هذا القانون بعدم جواز توقيع الحجز على الاملاك الزراعية التى يملكها الزراع الذين ليس لهم من الاطيان إلا خمسة أفدنة أو أقل بما فى ذلك مساكن الزراع وملحقاتها ودابتان من الدواب المستعملة للجر والآلات الزراعية اللازمة لاستثمار الاطيان . انما لا يصح التمسك بهذا الخطر بالنسبة

(١) قدر السيوطى فى كتابه L'Egypte économique et financière

المطبوع في سنة ١٩٢٥ مجموع الديون العقارية بمقدار ١٠٠٠ ٩٣١ ٣٦٠ ج ٢ في سنة ١٩٢٤

للديون الممتازة وبعض ديون أخرى بينها القانون .
والتكامل الطبيعية لهذا الحظر هو تنظيم طريقة أخرى تمكن المزارعين من
الحصول على ما يحتاجون اليه من النقود وهو ما فعلته الدولة المصرية حيث أصدرت
قانون التعاون في سنة ١٩٢٧ واهتمت بنشر جمعيات التعاون .

والحقيقة أن الائتمان العيني العقاري ككل أنواع الائتمان هو أداة قد تدر
خيراً أو تحدث شراً تبعاً لحسن تصرف المقرض أو سوء تصرفه . ومن المحقق أن
ضرر البنوك العقارية في مصر كان أعظم من نفعها .

المبحث الخامس — في البنوك الزراعية

§ ٣٨٣ — في الفرق بين الائتمان الزراعي والائتمان العقاري : ليس

الائتمان الزراعي ائماناً عقارياً . فقد يكون ائماناً منقولاً اذا كان الضمان حاصلات
زراعية ومنقولات زراعية . ويكون شخصياً اذا كان الضمان يسر المدين وائتمانه
أو كفالة شخصية ، ويختلف الائتمان الزراعي عن الائتمان العقاري من الوجوه
الآتية : —

(١) منه قبل الغرض : ليس الغرض من الائتمان الزراعي تقديم الأموال
اللازمة لشراء الأراضي الزراعية ولكن تقديم ما يلزم للزراع من المصاريف
الجارية التي تحتاج إليها الزراعة . لذلك لا يشترط في المقرض أن يكون مالكا لأراض
زراعية ، فيكفي أن يكون مستأجراً . ويلاحظ أن الزراعة بطبيعتها لا تعطى دخلاً
إلا بعد انقضاء فترة طويلة قد تصل الى سنة . ويتمين على الزارع في هذه الفترة
أن ينفق ، ولا سبيل له الى ذلك إلا بالاقتراض . ولا يمكن أن تكون هذه
القروض لمدة قصيرة ولذلك يفرقون بين : —

(١) — القروض القصيرة الاجل : وهي المقصود بها نفقات الزراعة

ولا تتجاوز هذه القروض سنة أو أربعة عشر شهراً .

٢ - القروض المتوسطة الاجل : لشراء أو تجديد رأس المال الزراعى

كأدوات الزراعة والماشية وإقامة المباني وقد تبلغ مدة هذه القروض عشر سنين

٣ - القروض الطويلة الاجل : والمقصود منها شراء الاراضى لتعميم

الملكية الزراعية وللقضاء على طبقة العمال الزراعيين . ولا يدخل هذا ضمن أغراض الائتمان الزراعى بمعناه الصحيح .

(٢) منه قبل الخصم : لا يعتمد الائتمان الزراعى على الارض . وقد يكون

الضمان : -

١ - رأس المال الزراعى كالادوات والماشية والحاصلات المزالة من على الارض

ب - ملاءة الزارع وقد يكفله شخص آخر ، أو تضمنه جمعية تعاونية .

وهذا هو الائتمان الشخصى .

(٣) منه قبل المنشآت : تختلف المنشآت الخاصة بالائتمان الزراعى عن

المنشآت الخاصة بالائتمان العقارى . ففي معظم الدول يتخذ الائتمان الزراعى شكل

جمعيات تعاونية للائتمان . وأنتم وأكمل صورة لهذه المنشآت هى الجمعيات المنشأة

على نظام ريفيرسن Raiffeisen . وقد أنشئت فى ألمانيا فى سنة ١٨٤٩ على أثرما لحق

الزارعون من الشقاء والتجلبهم الى المرابين . وقد قصد ريفيرسن أن يحقق الأغراض

الآتية . (١) اعتياد وتشجيع الناس على الادخار واستهوائهم بالفائدة التى

يتقاضونها عن ودائعهم (٢) اقراض الأعضاء بفائدة معتدلة (٣) القيام بوظائف

جمعيات التعاون الزراعية من توريد وانتاج وبيع (٤) تحسين الحالة الادبية

والفكرية والاجتماعية فى القرى بكل الوسائل الممكنة وتشكيل مجالس للصلح لفض

المنازعات . وتتميز هذه الجمعيات بأنها :

١ - تنشأ بلا رأس مال ولا رسم دخول ليستطيع كل فرد أن يفتطم فى سلك

عضويتها . واستمرت هذه الجمعيات على هذا المنوال حتى صدر قانون سنة ١٨٨٩

تقضى على كل جمعية أن يكون لها رأس مال والتزمت أن تعرض حصصاً زهيدة القيمة على كل عضو ولا يعطى عنها فائدة ويتكون رأس مال الجمعية من :

أولاً — ودائع الأعضاء وغير الأعضاء وتعطى عنها فائدة تربو على ما تعطيه بنوك التوفير وتبلغ في المتوسط ٤٪.

ثانياً — رسم الدخول ان وجد ، والخصص والأرباح التي تمنح من سنة لأخرى .

ثالثاً — القروض التي تعقدها الجمعيات لدى الاتحادات التعاونية والبنوك والافراد والحكومة لمدة غير معينة بلا فائدة أو بفائدة قليلة .

ب — لا يستولى الأعضاء على أرباح بل ينحصر الربح ان وجد لتكوين مال احتياطي . وهذا الاحتياطي يقوى مركز الشركة وقد يغنيها عن الحاجة الى الاقتراض .

ج — الأعضاء مسئولون بالتضامن أمام الجمعية . وهذه المسئولية تزيد الثقة بالجمعية وتمكنها من الاقتراض بفائدة طفيفة وتحمل الأعضاء على مراقبة بعضهم بعضاً وعلى الاهتمام بشئون الجمعية .

د — لا يوجد في هذه الجمعيات مناصب بأجر عدا منصب الصراف .
هـ — تعمل هذه الجمعيات بياعث ديني يسمح بحمل الأعضاء على تنفيذ الالتزامات السالفة الذكر ويمكن من حسن اختيار الاعضاء وهو ما يقوى ائتمان الجمعية .

و — تقرر الجمعية مبالغ تراوحت بين ١٥ و ٢٥ جنيهاً يجب دفعها في مدة لا تزيد عن سنة ، وقد يزيد المبلغ ويعد ميعاد الاستحقاق تبعاً لحالة العضو . ويجب أن يكون الغرض من القرض الإنتاج كشراة بنور ومعاد أو ماشية أو اصلاح اراض ولها في ظروف استثنائية كصايف مائمه أن تقرر العضو .

وقد قامت هذه الجمعيات بخدمات عظيمة وحررت الزراع من رق المربين واقتبس نظامها في رومانيا وبلغاريا والهند واليابان .

على أن جمعيات الائتمان الزراعى اتخذت صورا أخرى مثل جمعيات شولتز ديليتش Shulze Delitsch وهاس Haas وهذه الجمعيات تعاونية بمعنى أنها لا تقرض إلا لأعضائها وتعتمد على المسئولية التضامنية ولكنها تحررت من كل فكرة دينية أو اخلاقية وعدلت أخيراً عن المسئولية التضامنية واتبعت مبدأ المسئولية المحدودة . وتعتمد في أعمالها على رسوم الدخول والأشهم التى يكتب فيها الأعضاء وقيمة السهم عالية قد تصل الى مائة جنيه . وموظفوها مأجورون وتمنح مكافآت لأعضاء لجائها الادارية وهى فى الجملة تقرب من البنوك التجارية وتفتح اعتمادات ونخصم الأوراق التجارية .

وقد بدأت الفكرة التعاونية فى مصر فى سنة ١٩٠٩ واهتمت بها الجمعية الزراعية ، واشتدت المطالبة باصدار قانون للتعاون ووضعت الحكومة قانوناً فى سنة ١٩١٤ ، ثم أوقفت العمل به بسبب نشوب الحرب الكبرى ، ووضع قانون فى سنة ١٩٢٣ ثم ألغى هذا القانون بصدور القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ ، واخذ الائتمان الزراعى التعاونى ينمو منذ ذلك الحين ، وفتحت الحكومة فى سنة ١٩٢٧ اعتماداً قدره ٢٥٠.٠٠٠ ج.م ثم آخر بمبلغ مائة ألف جنيه، وقد استنفدت الجمعيات التعاونية هذه السلف وهى تعطى لها بفائدة ٤٪.

واعترف القانون الجديد بنوعين من المسئولية فأجاز انشاء جمعيات ذات مسئولية محدودة يسأل فيها الاعضاء بقدر قيمة أسهمهم أو بصفة أزيد منها ينص عليها فى نظام الجمعية ، و جمعيات ذات مسئولية غير محدودة يسأل فيها الاعضاء بالتضامن . ولما كانت جمعيات التعاون تتألف من صغار المزارعين نص قانون التعاون على

عدم سريان أحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣ على الجمعيات التعاونية فيما يختص بمعاملاتها مع أعضائها ، وأجاز القانون صرف مكافأة لسكرتير الجمعية .

§ ٣٨٤ - تاريخ الانضمام الزراعى فى مصر^(١) رزح الزارع المصرى تحت لثقال الديون بسبب الفوائد الربوية التى كان يدفعها الى المرابين فكثرت الحكومة منذ أواخر القرن الماضى فى انشاء بنك زراعى يقدم الى الزارعين قروضا بفائدة معتدلة ، ثم عدلت عن فكرة انشاء بنك زراعى ، وخصصت مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه لتقديم سلفيات الى الزارعين بفائدة ٦٪ بشرط أن لا يزيد القرض على ١٠ جنيهات وعلى جنيهين للفدان وألا يفتنع بهذا المشروع إلا من يملكون خمسة أفدنة فما دون ثم أتيح التسليف لمن يملكون لغاية ٢٠ فداناً . وقد نجح هذا المشروع . وقد خفض البنك العقارى فى هذا الحين الحد الأدنى لقروضه الى ١٠٠ جنيه . ولما أنشئ البنك الأهلى فى سنة ١٨٩٨ واضطلع بوظيفة اقراض الزارع قروضاً تسدد فى مدة تقل عن سنة ولا تتجاوز قيمتها ٢٠ جنيهاً وقروضاً تسدد على خمسة أقساط سنوية ولا تتجاوز قيمة الواحد منها ١٠٠ جنيه ، وكان مايتقاضاه البنك من الفوائد ٩٪ ، ثم رأى البنك أن يتخلى عن هذه الأعمال التى تتنافر مع صفته التجارية وأسس بنكاً زراعياً باشتراكه مع جماعة من المالىين وضمت الحكومة لهذا البنك الجديد ربحاً لا يقل عن ٣٪ ، وانتقلت اليه جميع القروض التى كانت للبنك الأهلى البالغ قدرها ٩٥٢٠٠٠ ج فى سنة ١٩٠٢ .

وكان الحد الأقصى للقرض ٥٠٠ ج بفائدة ٩٪ وفى سنة ١٩٠٥ خفض الفائدة الى ٨٪ وقد بلغت القروض فى هذه السنة ٧ ملايين من الجنيهات . وقد تبين للبنك أن القروض الصغيرة لا تعود على البنك بربح فأنصرف عنها تدريجاً قاصراً

(١) مذكرة صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا بشأن اقرار الحكومة لسياسة فطنية مستديمة (المطبعة الاميرية بالقاهرة ١٩٢٠)

نشاطه على القروض الكبيرة ، ثم صدر قانون خمسة أفدنة في سنة ١٩١٣ فهيبتت القروض الصغيرة ورفع البنك الحد الأقصى للأقراض الى ١٠٠٠ جنيه .

وفي سنة ١٩١٤ اتفقت الحكومة مع البنك الاهلى على اقراض الزراع لغاية نصف مليون جنيه ، وتعهدت الحكومة أن تتحمل تسعة أعشار الخسائر المحتملة .
وفي سنة ١٩٢١ اتفقت الحكومة مع البنك الزراعى على أن يقرض الملاك الذين يمتلكون خمسة أفدنة أو أقل قروضا للقيام بنفقات الزراعة بفائدة قدرها ٩٪ بشرط أن لا يتعدى مقدار السلفة ثلاثة أمثال ضريبة الاراضى وأن لا تتجاوز هذه القروض ١٠٠٠٠٠ ج .م وتعهدت الحكومة بدفع المبالغ المستحقة على المقرضين فى ١٥ يناير سنة ١٩٢٢ من أصل وفوائد بسعر ٩٪ .

وفي أكتوبر سنة ١٩٢٢ اتفقت الحكومة مع البنك على أن يقدم لملاك الاراضى المزروعة قطناً والذين يملكون لغاية ٥٠ فدانا سلفا بسعر ٦٪ مستحقة الوفاء بمجرد بيع المقرض قطنه . وتعهدت الحكومة بضمان هذه القروض التى لم تتجاوز ٧٢٩٦٢ ج .م

وفي سنة ١٩٢٣ اتفقت الحكومة مع البنك الاهلى على أن يقرض الزارعين على ما يودعونهم أقطانا فى حلقات القطن أو فى شون البنك مستحقة الوفاء فى ظرف ثلاثة شهور بفائدة ٥ مليمات عن كل جنيه فى الشهر .

وفي سنة ١٩٢٦ خصصت الحكومة ٤ ملايين من الجنيهات للتسليف بواسطة الصيارف بفائدة ٤٪ لمدة ٤ شهور قابلة للتجديد بعد دفع فوائد المدة الاولى . واستمرت عمليات الاقراض الى سنة ١٩٢٧ و ١٩٢٨ وفى سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ .
أقرضت الحكومة ١٧١٧٠٠٠ ج .م

وقد نشط التسليف التعاونى منذ سنة ١٩٢٧ بمعاونة الحكومة حيث خصصت مبلغ ٢٥٠٠٠٠ ج .م

وقد رأت الحكومة أخيراً بدلاً من تدخلها بالكيفية الآفة للذكر أن تنشئ بنكاً زراعياً، وصدر في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٠ مرسوم بقانون رخص للحكومة بأن تشترك في تأسيس شركة مساهمة مصرية لإنشاء بنك زراعى يتولى التسليف لمنفقات الزراعة والحصاد ولشراء الآلات الزراعية والماشية ولإصلاح الأراضي والتسليف على المحصولات وتقديم سلفيات للجمعيات التعاونية وبيع الأسمدة والبذور لأجل، والمساعدة على إيجاد المنشآت التى تعمل لمنفعة الزراعة والتسليف الزراعى وانتشار تلك المنشآت. واشترك الحكومة يكون باكتتاب فى أسهم البنك بما لا يزيد على قيمة نصف رأس المال على ألا تتجاوز قيمة ما يكتب به مليون جنيه، وأن تضمن الحكومة للأسهم المكونة لرأس المال الاصلى للبنك طبقاً للشروط الواردة فى عقد تأسيسه ربحاً قدره ٥٪ من قيمتها، الأسهمية وأن تقدم قروضاً للبنك لا يتجاوز مجموعها ستة ملايين من الجنيهات ويكون لهذه القروض فوائد يحدد سعرها بالاتفاق بين الحكومة والبنك ولا يجوز للحكومة أن تطالب بسداد هذه القروض قبل تصفية البنك. وتكون المبالغ التى يقرضها البنك لمنفقات الزراعة والحصاد والمبالغ المستحقة له ثمناً لشراء سلع مضمونة بحق امتياز يجىء فى الترتيب مع الامتياز المقرر فى الفقرة رابعاً من المادة ٦٠١ مدنى أهلى وفى الفقرة ثالثاً من المادة ٧٢٧ من القانون المدنى المختلط وينفذ هذا الامتياز على الثمن الناتج من بيع محصول السنة الذى عقدت له القروض أو تمت المشتريات من أجله. ونص على عدم جواز التمسك بعدم جواز الحجز المنصوص عليه فى القانونين رقم ٣١ لسنة ١٩١٢ ورقم ٤ لسنة ١٩١٣ عند تحصيل الديون المطلوبة للبنك. وفى ٦ أغسطس سنة ١٩٣١ صدر مرسوم بتأسيس بنك التسليف الزراعى المصرى برأس مال قدره مليون من الجنيهات المصرية ا كتبت الحكومة بالنصف وا كتبت البنوك المحاية بالنصف الباقى.

ونص فى نظام البنك على أنواع عمليات التسليف الزراعى التى يباشرها وهى :

أولاً — عمليات لأجل قصير لا يجاوز أربعة عشر شهراً بضمانة حق الامتياز الوارد في المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ وبالشروط المقررة فيه
(أ) تقديم سلفيات للجمعيات التعاونية الخاضعة للقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ ولصغار ملاك الأراضي الزراعية لنققات الزراعة والحصاد .

(ب) تقديم سلفيات على الحاصلات للجمعيات التعاونية سالفة الذكر ولصغار المزارعين .

(ج) بيع الاسمدة والبزور لأجل لجميع المزارعين على السواء .
ثانياً — عمليات لمدة لا تتجاوز عشر سنين .

(أ) تقديم سلفيات لشراء الآلات الزراعية والماشية .
(ب) تقديم سلفيات لاصلاح الأراضي الزراعية بواسطة حفر المساقى والترع والمصارف .

وفيما عدا الأحوال الاستثنائية يكون هذان النوعان من السلفيات مقصورين على صغار الملاك أو جماعاتهم وعلى الجمعيات التعاونية المشار إليها للمساعدة على تكوينها وانتشارها .

ثالثاً — عمليات لمدة لا تتجاوز عشرين سنة :

تقديم سلفيات لاستغلال واصلح الأراضي التي يمكن أن تنفذها أعمال الري والصرف العامة .

رابعاً — تمويل المنشآت التي تعمل لمنفعة الزراعة بقصد المساعدة على إيجاد هذه المنشآت وانتشارها .

وتكون السلفيات لأجل يزيد على أربعة عشر شهراً — عدا ما يتعلق من هذه السلفيات بجماعات صغار ملاك الأراضي الزراعية والجمعيات التعاونية — مضمونة بتسجيل رهن عقارى له الدرجة الأولى إلا اذا قرر مجلس الادارة بصفة

استثنائية غير ذلك وكان الفرق بين قيمة العقار المرهون ومبلغ الرهن الأول يسمح بتسجيل رهن ثان .

والعبرة التي تستخلص من كل ما تقدم أن الائتمان الزراعى نشأ وترعرع في أحضان الحكومة التي لم تن لحظة واحدة عن رعايته ومساعدته وأن الجهود الفردية ليس لها أثر في نشأته وحياته .

المبحث السادس — في البنوك الشعبية

§ ٣٨٥ — في البنوك الشعبية : الغرض من هذه البنوك تقديم المال اللازم الى صغار التجار والصناع . وقد حازت صيناً بعيداً في منتصف القرن التاسع عشر بتأثير الاشتراكي برودون بزعم أنها قينة بحل المشكلة الاجتماعية لأنها تمكن العمال من الحصول على أداة العمل أى رأس المال . والا فكيف يستطيع العامل ادراك هذا الغرض ؟ ليس للعامل سبيل الا الادخار أو تجريد طبقة الملاك من أملاكهم . وهما خطتان يتعذر تحقيقهما لأنه لا سبيل الى الادخار بسبب قلة دخل العامل ، كما أن تجريد الممولين من أموالهم يقضى الى انقلاب عام وينطوى على ايقاع الظلم والجور . والسبيل الوسط الذى يحسن اتباعه هو الائتمان فإذا أمكن اقراض العامل بلا فائدة أو بفائدة طفيفة استطاع أن يحصل على رأس المال اللازم له بسلام دون أن يضار أحد .

ولا يظهر الائتمان الشعبى في الوقت الحاضر في هذه الصورة . فلم يعد ينظر اليه كوسيلة لتحرير العمال المأجورين بل وسيلة لحماية المنتجين المستقلين من الهبوط الى درك العمال المأجورين .

ولا يتحقق هذا النوع من الائتمان الا بالتعاون . ذلك أن الصانع الصغير مهما عظم جده وصدقه لا يزجى الثقة في نفس الدائن الذى يخشى ضياع حقه بالوفاء

والمرض والبطالة . والقروض لا تمنح الا للاغنياء . انما اذا اتفق عشرة أو مائة أو ألف عامل وارتبطوا برابطة المسؤولية التضامنية استطاعوا أن يجدوا حاجتهم من المال ، كما أن في مقدورهم أن يكونوا ملا مشركا من متحصل اشتراكهم يستطيعون أن يقترضوا منه .

والى شلتزدياتش يرجع الفضل في انشاء البنوك الشعبية . وقد قام بهذه الحركة في المانيا في سنة ١٨٤٩ . ولا يقف أغراض هذه البنوك عند حد الائتمان بل أنها تتناول تنمية روح الادخار في الأوساط الشعبية . ومن أجل هذا تصدر أسهماً قيمة السهم ألف مارك تدفع على أقساط وتوزع الأرباح على المساهمين حصاً لهم على اقتناء الأسهم . وتمنح قروضها بفائدة مرتفعة نوعاً

وقام لوزاني Lusani في سنة ١٨٦٥ بإنشاء هذه البنوك في ايطاليا وقد قدر لها النجاح . لكن هذه البنوك لا وجود لها في انكلترا حيث سلت الصناعة الصغيرة بعجزها عن مكافحة الصناعة الكبيرة . ولم تلق هذه البنوك نجاحاً في فرنسا حيث يعتمد صغار التجار والصناع على الاساليب السياسية لمكافحة الانتاج الكبير كمطالبة الحكومة باعانات أو فرض ضرائب لابهاط المنافسين .

الفرع الثاني

في أنواع البنوك من حيث كيانها القانوني

يمكن تقسيم البنوك من حيث كيانها القانوني الى : —

§ ٣٨٦ — بنوك خاصة : وهي المملوكة الى فرد أو عائلة أو شركة

مساهمة أو شركة تعاونية .

§ ٣٨٧ — بنوك حكومية : وهي عبارة عن مصالح حكومية تقدم للدولة

ما يلزمها من المال وهي التي تعين عملها الذين يعتبرون موظفين عموميين وتستولي الدولة على الأرباح وتحمل الخسارة .

§ ٣٨٨ — بنوك مختلطة : وهي عبارة عن بنوك يتكون رأس مالها من أموال الجمهور لكنها تعمل تحت اشراف الحكومة التي تعين بعض مديريها وتستولى على جزء من أرباحها كبنك فرنسا وبنك انكلترا والبنك الاهلى .

الفرع الثالث

فى تخصص البنوك

تختلف الأعمال المصرفية البحتة عن الأعمال المالية من حيث أساليبها وطرقها والينبوع التى تستقى منه أموالها ودرجة المخاطرة التى تتعرض لها الأموال وقد كثرت المناقشة فيما اذا كان من الاوفق فصل هذه الاعمال بعضها عن بعض فلا تقوم البنوك بكل هذه الاعمال بل تقوم ببعضها جريا على سنة التخصص التى أصبحت الطابع الذى يتميز به العصر الحالى . وقد اتبع فريق من الدول سنة التخصص كانكلترا ولم يتبع فريق آخر هذه القاعدة كالمانيا . وسلك فريق ثالث سبيلا وسطا كفرنسا . وسنفرد كلمة لكل نظام من هذه النظم .

§ ٣٨٩ — النظام الانكليزى ، سارت البنوك الانكليزية على سنة التخصص فى لا تقوم إلا بالأعمال المصرفية البحتة وتقتصر أعمالها على قبول الودائع بفائدة قليلة أو بلا فائدة فى مقابل قيامها بمجانا بقبض مالهزبها من الحقوق ودفع ما عليهم من الديون . وتفتح اعتمادات لهم . ويجب أن تتواجد لديها النقود الكافية لدفع ما يطلب منها لان هذه الودائع مستحقة الدفع لدى الطالب وقد تخصص جزءا من هذه الودائع فى أعمال القطع ولكنها من قبيل الحذر لا تخصص مباشرة الاوراق التجارية التى تقدم اليها بل ما يقدم اليها بواسطة محامسة القطع bill brokers وهم طائفة من الاخصائيين يشترون لحسابهم الاوراق التجارية

(١) تنفى المادة ٢٢ من القانون النظامى للبنك الاهلى بوجوب مصادقة الحكومة المصرية على تعيين المحافظ ووكيله . ويسين المحافظ لمدة خمس سنين

من التجار أو من وكلاء بالعمولة أو من مراسليهم في الخارج وهؤلاء السماسرة يحصلون على ما يلزمهم من النقود من بنوك الودائع (١) وما يقترضونه يكون عادة مستحق الاداء في مدة وجيزة لا تزيد على أسبوع مع تقديم الضمانات اللازمة ولكنهم قد يعيدون قطع هذه الكمبيالات لدى بنوك الودائع. وهؤلاء السماسرة يتحملون خطر عدم دفع قيم الاوراق التجارية في مواعيد استحقاقها. وتسمى المحلات التي يشتغلون فيها « بيوت قبول الاوراق التجارية accepting houses » ويطلق عليها أحيانا اسم « التجار الصيرفيون merchant bankers » (أنظر Leaf ص ١٨١ وما بعدها)

وتعتمد بنوك الودائع على يذبوعين لدفع ما يطلب منها وهما (١) النقود الموجودة في خزائنها وبنك انكلترا (٢) القروض المستحقة الدفع لاجل قصير الممنوحة الى مناسرة القطع.

وعلا بسنة التخصص تمتنع البنوك البريطانية عن الاعمال المالية والمضاربة ولا تشترك في تأسيس الشركات التجارية أو الصناعية وهي من أجل ذلك لا تمد الاعمال بما يلزمها من رأس مال ثابت. لذلك يعتمد الانجليز في تمويل الاعمال على بورصات الاوراق المالية وبعض البيوت المالية.

ويوجد في انكلترا أنواع أخرى من البنوك وهي بنوك التجارة والبنوك الاجنبية وبنوك المستعمرات.

٣٩٠ — النظام الألماني : لم تحاول البنوك الانكليزية أن تهيمن

على الاعمال الصناعية والتجارية كما أسلفنا وقد تحاشت دائما المخاطرة باموالها في أعمال طويلة المدى. أما في ألمانيا فالحال يختلف فالبنوك الالمانية تقوم بكل الاعمال

(١) ما يسمى في انكلترا « سعر النقود » هو عبارة عن سعر فائدة القروض المستحقة الدفع بمديوم أو اسبوع على الاكثر التي تقرضها البنوك الى مناسرة القطع.

المصرفية البحتة وبكل الاعمال المالية حتى قيل عنها بأنها بنوك لعمل كل شيء *à tout faire* والسبب في ذلك هو أن رؤوس الاموال الطائلة والاعمال الصناعية العظيمة ترجع إلى عهد قريب ويعود الفضل في ذلك الى براعة الجنس السامي في الشؤون المالية وماجبل عليه من الميل إلى الاشتراك في الاعمال التي تنطوي على قسط كبير من المخاطرة والمجازفة فمنذ نصف قرن لم يكن في المانيا نظام مصر في مقرر فكانت البنوك الالمانية على حد قول الدكتور ريسر *Riesser* « تشغل في الحياة القومية الاقتصادية المركز الذي تشغله خادمة المنزل التي تعمل كل شيء » فكانت تقوم بكل الاعمال التي تطلب منها والتي يقوم به عادة في انكلترا هيئات مختلفة عملا بقاعدة تقسيم العمل « (١) . وكانت البنوك في بدء تأسيسها تقرض لآجال قصيرة لكن هذه القروض كانت تتجدد حتى صارت تدريجيا قروضا لآجال طويلة ، ثم تطورت هذه القروض فاخذت شكل السندات *obligations* . وكان من مقتضى اصدار السندات أن استوتقت علاقات البنوك بالشركات الصناعية وقويت الروابط التي تجمعها حتى ارتبطت أقدارها باقدار هذه الشركات . فترتب على ذلك أن أخذت هذه العلائق مظهرا آخر وهو أن بعض مديري البنوك عين في مجالس ادارة هذه الشركات للاشراف على أعمالها . وقد تم ذلك بسبب شعور البصريين بضرورة ابقاء نفوذهم الذي اكتسبوه من قيامهم باصدار السندات لذلك عملوا على بقاء هذا النفوذ . وقد اشترك زعماء الصناعة في مجالس مراقبة البنوك لكن نفوذهم هنا هو أقل من نفوذ ممثلي البنوك في الشركات الصناعية .

ورغما من حمن ادارة البنوك الالمانية فهي تميل الى الاشتراك في المشاريع الجزافية وبخاصة في القروض الطويلة الآجل إلا أن الملاحظ هو أن ارتباط البنوك

(1) Dr Riesser : Die deutschen Grossenbanken und ihre Konzentration; Industry & Trade . 1920 نقل عن مرشال

بدوائر الاعمال قد أ كسبها صفتي الجينر واليقظة . كذلك حصلت البنوك على فائدة مرتفعة . ما كانت لتحصل عليها لو أنها سلكت سبيلا آخر لتوظيف أموالها . وبذلك استطاعت أن تدفع الى المودعين فائدة تزيد على ما يحصل عليه الناس في بنوك الدول الاخرى .

وقد كان هذا النظام من ضمن الاسباب التي عملت على عظمة ألمانيا الصناعية والتجارية في القرن التاسع عشر وفي بدء القرن العشرين . فصاحب الفكرة أو المخترع يعتمد إلى أحد البنوك الكبيرة ويعرض عليه مشروعه أو اختراعه . فيبحث البنك هذا المشروع بمرفقة مكتبه الفني ثم يعرض بعد ذلك على جماعة من رجال العلم والصناعة الذين يشق بهم البنك . فاذا وافقوا على المشروع أخذ البنك برأيهم ونفذ المشروع .

ومما هو مشهور عن بنك ألمانيا أن به هيئة فنية من رجال العلم والصناعة تبحث المشروعات الجديدة ولهم نفوذ كبير . وقد حنت انكبرا حذو ألمانيا فاستت شركة التجارة البريطانية British Trade Corporation برأس مال قدره مليوني جنيه غرضها منح قروض لأجل طويلة لرجال الصناعة والتجارة فيما وراء البحار لكي يقروا على منافسة الالمان الذين يعتمدون على بنوكهم . وجاء في نشرة هذه الشركة « أنه لا يوجد الآن معهد مالي كبير له هيئة فنية ليبحث الاراء والمخترعات الجديدة معدة بما يلزم لبحث المشروعات والتحسينات الصناعية لاقامة الدليل على صلاحيتها لدعوة الجمهور لتوظيف أمواله فيها . والشركة ستعنى خاصة بهذا الوجه . فتكون حلقة الاتصال بين الصناعة البريطانية والممولين البريطانيين » .

٣٩١ — النظام الفرنسي : وهو وسط بين النظامين السابقين فهو لا يحترم تماما قاعدة التخصص كما هو الحال في انجلترا ولكنه أكثر احتراماً لهذا النظام من البنوك الالمانية .

الفرع الثالث

في التركيز المصرفي والفروع

§ ٣٩٢ - في حركة التركيز المصرفي : تؤسس البنوك في صورة شركات مساهمة وهي أوفق صورة للشركات للحصول على رؤوس الاموال الطائلة التي تحتاج اليها البنوك بسبب قلة قيمة السهم وامكان عدد كبير من الناس من شرائه .

وتتميز البنوك في الازمنة الحاضرة باتجاهها نحو التركيز Concentration بواسطة الاندماج . فقد كان في انكلترا ٣١٧ بنكاً في سنة ١٨٨٣ وفي سنة ١٨٩١ هبط هذا العدد الى ٢٦١ وفي سنة ١٩٠١ هبط الى ١٧٢ وفي سنة ١٩١١ هبط الى ٩٩ وفي سنة ١٩٢١ وصل العدد إلى ٤٠ بنكاً

§ ٣٩٣ في الفروع : لوحظ في انكلترا كما أسلفنا وكذلك في ألمانيا وفرنسا قلة عدد البنوك الكبيرة كثرة الفروع العديدة التي أنشأتها في مختلف الأنحاء . فقد كانت عدد فروع البنوك الموجودة في انكلترا ٢٣٨٢ في سنة ١٨٨٣ بنسبة فرع لكل ١١٣١٥ نسمة فبلغت ٨٠٢٢ بنسبة فرع لكل ٤٧٢٢ نسمة . وفي فرنسا أنشأ البنك الصناعي الفرنسي ١٥٠٠ فرع . وبنك الشركة العامة له ٦٠٠ فرع .

§ ٣٩٤ - في أسباب ظهور هذه الظاهرة : ترجع حركة التركيز المصرفي الى أنه كلما عظمت أموال البنوك زادت ثقة الناس فيها فتعظم أرباحها لأنها تستفيد من كل مزايا الانتاج الكبير فتستطيع أن تختار أكفأ العمال وتقل نفقاتها العامة وتستطيع أن تشترك في الأعمال الكبيرة التي تدبر عليها أعظم الأرباح . وترجع كثرة الفروع الى اعتماد الناس المتزايد التعامل مع البنوك وانتشار

الشيك كأداة للوفاء بدل النقود المعدنية أو البنكنوت . وذلك أن الناس أخذت في ايداع ما يفيض عن حاجتهم من الدخل في البنوك بدل حفظها في دورهم مع ما في ذلك من تعرضها للسرقة والضياع ومن الأسباب التي أدت الى رخاء انكلترا وعظمتها التجارية والصناعية كثرة الودائع الموجودة في البنوك إذ بواسطتها أمكن رجال الأعمال الحصول على الأموال اللازمة لمشاريعهم بفوائد قليلة .

وظاهرة التجمع المصرفي هي جانب واحد من جوانب حركة التجمع العامة المشاهدة الآن في كل نواحي النشاط الاقتصادي . وقد كان لا مناص من هذه الحركة بالنسبة للبنوك بسبب حلول الانتاج الكبير محل الانتاج الصغير واندماج المصانع والمتاجر فأصبحت البنوك الصغيرة غير قادرة على تناول الصفقات المالية المطلوبة لهذه المصانع والمتاجر الكبيرة . وقد اجتذبت البنوك الكبيرة كل المنشآت الكبيرة لأنها تستطيع القيام بهذه الصفقات بلا كبير عناء ولأنها بفضل فروعها المنتشرة في كل أنحاء البلاد تستطيع أن تقدم كل ما يطلب منها من الخدمات . ومن أجل ذلك اضطرت البنوك الصغيرة أن تندمج في البنوك الكبيرة حتى لا تبوء بالخسران .



الفصل الثاني

في الأعمال المصرفية البحتة

المبحث الأول - النسيئة المصرفية

§ ٣٩٥ - **مجموعات** : تفترض النسيئة انتقال مال من حياة شخص الى آخر ثم استرداد الحائز الأول لهذا المال أو ما يعادله في ميعاد معين لذلك تقتضى النسيئة دائماً وجود أجل أو مهلة .

والأساس الذى تقوم عليه النسيئة هو الائتمان . ومن الأقوال المأثورة « النسيئة وليدة الائتمان » (١) .

وتقتضى النسيئة البسطة والوفرة من جانب النامى والقلة والندرة من جانب المستند (٢)

ولما كانت العقود الناشئة بين الناس لا تقصد لذاتها بل للفائدة التى تعود على المتعاقدين لذلك يتفق النامى على أن لا يستولى من المستند على المال الذى قدمه اليه فحسب بل يستولى فوق ذلك على ربح يوضع عليه حرمانه من الانتفاع بأمواله .

§ ٣٩٦ - **في خدمات النسيئة المصرفية** crédit de banque يوظف التجار ورجال الأعمال جزءاً من رؤوس أموالهم في أعمال ثابتة أى مستقرة استقرار قرار والجزء الآخر يبقى طليقاً وهو المعبر عنه برأس المال المتداول .

وقد لا يملك رب العمل كل ما يحتاج اليه من الأموال فيجد حاجته لدى

(١) La confiance est mère du crédit

(٢) استنداً أى سأله بذته دونه

المتمولين الذين يبحثون عن عمل لتوظيف أموالهم أو يجد شريكاً يتحمل معه خطر المتاجرة .

وكما أن التاجر قد لا يتوافر لديه رأس المال الكافي فقد تتوافر لديه الأموال وتزيد على حاجات تجارته فيبقى هذا القدر الزائد كالجسم الموتان تبهظه أكلاف حفظه .

من أجل ذلك يجب اجتناب هذه الحالات المتطرفة — القلة أو الكثرة — والتزام القصد والتوسط في الأمور . وبدون ذلك لا يكون نصيب المتجر أو المصنع إلا الفشل .

وإذا كان من السهل تقدير رأس المال الثابت الذي يحتاج إليه التاجر أو الصانع إلا أنه من العسير تعرف مقدار الأموال المتداولة اللازمة للافاة مختلف الاحتمالات المستقبلية . إذ يندر أن تسير حركة البيع والشراء على وتيرة واحدة . فقد تسير سيراً حثيثاً أو تتمهل في مسيرها أو تتمكث في مكانها تبعاً لظروف الأسواق المتغيرة . والنسيئة المصرفية هي التي تفي بهذه الحاجات المتقطعة إذ يستكمل بها ما نقص من رأس المال . ولكن يجب أن لا نكون النسيئة تسكلة مستمرة ولازمة لعدم كفاية رأس المال .

وتحديد مدى النسيئة المصرفية بهذه الكيفية هو الذي يمكن البنك من القيام بوظيفة الائتمان على الوجه الصحيح وليس فيها ما ينتقص من قيمتها . فكلما قصرت مدة توظيف الأموال كثرت وتلاحقت الخدمات المستمدة من رؤوس الأموال . وتعظم الطمانينة بمقدار قلة اتصال الأموال بالمشآت الموظفة فيها وذلك لأن الصيرفي لا يشترك مع رجال الأعمال في اقتسام الأرباح فلا يصح أن يتحمل خطر الأعمال لأنه ليس شريكاً ولا موصياً . على أن الصيرفي يشتبه من وجهه مع الموصي وبسبب هذه المشابهة يتحمل الصيرفي نوعاً من الخطر . وذلك لأن الأموال المقرضة من البنوك تختلط برأس مال التاجر أو الصانع — الثابت والمتداول — حتى

لو كانت مخصصة لشيء معين . ولا يستطيع الصيرفي أن يراقب كيفية استعمال نقوده الا اذا تدخل في شئون مدينه وهو مالا يجوز لأن معناه القضاء على استقلال التاجر في ادارة أعماله ومعلوم أن أهم ما يتميز به أرباب الاعمال هو الاستقلال في الادارة .

والخلاصة أنه يجب أن تكون أموال المصارف مستحقة الوفاء في آجال قصيرة ويجب أن لا تتورط في أعمال ثابتة .

§ ٣٩٧ - في القرض : القرض هو عقد يلتزم به أحد المتعاقدين باعطاء مبلغ من النقود الى المتعاقد الآخر بشرط أن يرده في نهاية زمن محدود . ولما يقبل الصيرفي اقراض نقوده دون أن يقتضى ضماناً من المقرض .

§ ٣٩٨ - في فتح الاعتماد : وهو عقد يلتزم به صيرفي أن يقدم الى أحد عملائه ما يحتاج اليه من النقود لغاية مبلغ معين . ولا يبدأ تنفيذ هذا العقد الا اذا طلب العميل تنفيذ التعهد وعند ذاك فقط يستحيل الاعتماد الى عقد قرض . لذلك يمكن اعتبار فتح الاعتماد عقداً مؤقتاً يستحيل بعد انقضاء فترة من الزمن الى عقد قرض تسرى عليه قواعد عقد القرض .

ولما يلجأ التجار والصناع الى عقد القرض بل أنهم يفتحون اعتماداً في البنوك وذلك لان القرض يقتضى تسليم المقرض كل النقود المقرضة دفعة واحدة وقد لا يكون في حاجة الى استعمال كل النقود المقرضة في وقت تسليمها . أما عقد فتح الاعتماد فهو مرن يتكيف على حسب مقتضيات الاحوال وتبعاً لمقدار الحاجة إلى النقود (أنظر بند ٣٩٩)

وفتح الاعتماد هو عبارة عن وعد بالاقرض من جانب البنك أو هو قرض معلق على شرط توقيني — أي موقف لنفاذ القرض — وهو طلب المقرض النقود التي تعهد البنك بتسليمها اليه لدى الطلب . ولذلك يعتبر من العقود الملزمة من

جانب واحد لأن البنك يتعهد بتقديم النقود إلى العميل دون أن يلتزم هذا الأخير بشيء مادام أنه لم يستول على شيء منها.

وينفذ تعهد البنك بإحدى الطرق الآتية : —

(١) يجوز للعميل أن يتفق على أن يكون له الحق في طلب ما يلزمه من النقود بلا حاجة إلى إخطار البنك سلفاً . ويجوز الاتفاق على ضرورة الاخطار بميعاد معين .

(٢) يشترط البنك أحياناً بأنه لا يجوز طلب مبلغ الاعتماد مرة واحدة بل منجماً أي على أجزاء أو أقساط صغيرة وأنه يجب إنقضاء زمن معين بين كل دفعة وأخرى .

(٣) قد لا يتفق المتعاقدان على تحديد زمن أقصى لطلب الاعتماد فيبقى تعهد البنك في هذه الحالة قائماً من الوجهة النظرية على وجه التأييد^(١) وهو فرض نادر الحصول لأن المتعاقدين يتفقان عادة على ميعاد لنهاية فتح الاعتماد .

(٤) يحدد البنك دائماً الحد الأقصى للاعتماد لأنه ليس من المعقول أن يضع البنك كل أمواله تحت تصرف العميل . إلا أنه قد يحدث أن لا يعين البنك هذا الحد الأقصى من طريق النسيان . والصعاب التي تنشأ من هذه الحالة تسوى دائماً بالطرق الودية . فإذا لم يتفق البنك مع عميله بالطرق الودية يعتبر البنك غير ملزم بشيء ما قبل العميل . لأن التعهد غير المعين يعتبر مستحيلاً . والتعهدات المستحيلة باطلة قانوناً .

في تفصيل فتح الاعتماد على القرض : يفضل فتح الاعتماد على الاقتراض

(١) قضت المحاكم بأن العميل إذا لم يطلب تنفيذ عقد فتح الاعتماد في أجل معقول فينفضي وعد البنك بالاقتراض طبقاً للقاعدة القانونية المروية وهي أن التعهدات الشخصية لا تبقى على وجه التأييد أي على وجه الدهر .

وذلك لأن الاقتراض معناه الاستيلاء على مبلغ معين دفعة واحدة . أما فتح الاعتماد فانه يمكن العميل من الاستيلاء على ما يلزمه من النقود بقدر حاجته بدلا من الاستيلاء عليها دفعة واحدة وقد لا يستطيع أن لا يستثمرها فوراً . وقد يعدل العميل عن الاستفادة من الاعتماد المفتوح له ، فيوفر على نفسه الفوائد التي كان لابد من دفعها لو أنه اقترض من البنك ولا يتحمل إلا العمولة التي يتقاضاها البنك نظير فتح الاعتماد

في انقضاء عمر فتح الاعتماد : ينقضي عقد فتح الاعتماد بانقضاء الميعاد المحدد للاعتماد ، وافلاس العميل ووفاته .

§ ٣٩٩ — في القرض بضمانه أي على المكشوف : قلنا في بند ٣٩٧ .

ان البنوك قلما تقرض بلا ضمان . فهي تقتضي ضماناً كرهن أو كفالة عينية أو شخصية ولكنها تقرض أحيانا على المكشوف وفي هذه الحالة يجب أن يقرن القرض بأعمال يقوم البنك بها لحساب العميل كأن يستولى على كوبونات لقبض قيمتها أو أوراق تجارية لتحصيلها . وهذه الحالة من شأنها أن توجد حساباً جارياً وهو ما يفرض بنا الى التكامل على الحساب الجارى .

§ ٤٠٠ — في الحساب الجارى : من العسير أن نأتى بتعريف دقيق للحساب

الجارى وذلك بسبب تعقد طبيعته . وقد حاولنا أن نعرفه في كتابنا « الأوراق التجارية والافلاس » قلنا بأنه « اتفاق يقضى بأن الحقوق النقدية الناشئة بين شخصين — الصيرفي والعميل — تستحيل الى مفردات حسابية تقيد في دفتر وتصير غير واجبة الدفع . وهذه المفردات يتكون منها عناصر الحساب الجارى و ينتج منها عند قفل الحساب رصيد . وهذا الرصيد هو الذى يصير فقط مستحق الأداء » وسمى حساباً لأن عمليات الطرفين المتعاقدين تحسب بواسطة قيدها في

الدفاتر لبيان مركز كل واحد منهما قبل الآخر . وصحى جارياً لأنه متغير فهو في حركة مستمرة بسبب ما يطرأ عليه في كل لحظة من العمليات الجديدة .

§ ٤٠١ — في أنواع الحساب الجارى : ينقسم الجارى الى حساب بسيط

والى حساب جار متبادل .

(١) في الحساب الجارى البسيط : وهو الذى يقتضى تعهد العميل بأن لا يتسلم نقوداً من البنك إلا اذا قدم مقابل الوفاء كحساب الودائع والشيكات . فالبنك في هذه الحالة لا يعطى قرشاً واحداً زائداً عن النقود المودعة لذمة العميل وهذا النوع خاص بآرباب الأموال والمودعين .

(٢) في الحساب الجارى المتبادل : وهو الذى لا يشترط فيه وجود مقابل الوفاء . فقد يقوم البنك بالدفع على المكشوف . ومن أجل ذلك فقد يصير البنك دائناً دون أن يكون لديه ضماناً وقد يكون البنك مديناً أحياناً للعميل . ولا يمكن التنبؤ سلفاً أى الطرفين سيكون دائناً أو مديناً عند قفل الحساب . وهذا النوع خاص بالتجار والصناع .

§ ٤٠٢ — في الحساب الجارى وفتح الاعتماد : يكتب فتح الاعتماد مرونة

إذا اقترن بحساب جار . فالعميل الذى يفتح اعتماداً بمبلغ ألف جنيه ويستولى على مائة جنيه يقلل اعتماده بمقدار هذا المبلغ . ويستطيع أن يعيد هذا الاعتماد الى الحالة التى كان عليها حتى لو دفع بعض ما اقترضه إلا اذا قبل البنك ذلك .

لكن اذا أخذ الاعتماد صورة حساب جار فان العميل الذى تسلم مائتى جنيه من اعتماده ثم دفع منها مائة فيصير اعتماده الباقى تسعمائة وهذه الكيفية قد يزيد ما يتسلمه من البنك جملة مرات على الألف جنيه بشرط أن لا يصبح البنك على المكشوف بالنسبة لما يزيد على مبلغ الألف جنيه .

المبحث الثاني - في خصم الأوراق التجارية

§ ٤٠٣ - في معاني الخصم : تطلق كلمة خصم على معان كثيرة فقد يطلق

في لغة التجار على المبلغ الذي يستنزله الصيرفي من قيمة الورقة التجارية بسبب دفعه قيمتها قبل حلول ميعاد الاستحقاق أو قبل حلول الاجل الذي يقضى به العرف التجاري ويستعمل في لغة « البورصة » للدلالة على حق المشتري في تسلم الأوراق المالية قبل حلول الأجل المحدد للتسليم *escompte* وهو ما يمكن تسميته « التسليم المبسر » . وأخيراً يطلق في لغة البنوك على العملية التي يدفع بموجبها صيرفي الى حامل ورقة تجارية مبلغاً من النقود معادلاً لقيمتها بعد استئصال مبلغ يعوض على الصيرفي قيامه بالدفع حالا ويكفل له الحصول على ربح بشرط أن يظهر الحامل الورقة التجارية الى الصيرفي ليستطيع استيفاء قيمتها عند حلول ميعاد استحقاقها .

§ ٤٠٤ - في الوظيفة الاقتصادية للخصم : تقوم عملية الخصم بوظيفة

اقتصادية هامة بالنسبة للتجارة والبنوك .

(١) التجارة والخصم : يندر أن تقع الصفقات التجارية نقداً . اذ لا يحصل

الوفاء إلا بعد انقضاء عدة أيام أو أسابيع أو شهور على تسليم السلع . وبفضل الخصم لا يضطر التاجر انتظار حلول ميعاد الوفاء المتفق عليه لقبض دينه وقد يكون في حاجة ماسة الى نقود . فالخصم يمكنه من تحويل دينه الآجل الى نقود وبذلك يتمكن بدوره من الوفاء بتعهداته كدفع ثمن السلع التي اشتراها ويعمر متجره بالسلع ليكون أبدأ على أهبة لتلبية كل الطلبات التي تطلب منه ويعيد في كل لحظة أمواله المتداولة وبهذه الكيفية يضمن ازدهار محله وتقدمه في مدارج النجاح .

(٢) البنوك والخصم : تبين لنا مما تقدم أن الخصم هو وسيلة تمكن التاجر

من الحصول على نقود فوراً . ولكن الصيرفي الذي يطلب منه القيام بهذه العملية لا تكفي موارده للاضطلاع بها بسبب توظيف الجزء الكبير منها في أعمال أخرى

لذلك يعمد الصيرفي الى الاستفادة من رؤس الأموال المعطلة فيعمل على اجتذاب الودائع مقابل فائدة يختلف سعرها باختلاف تاريخ أداؤها ويستعملها في خصم الأوراق التجارية . ولكنه يتعين على الصيرفي أن يتصرف بكيفية تمكنه من وفائها في أية لحظة .

§ ٤٠٥ — في شروط الخصم : يمكن القول بصفة عامة بأن سعر الخصم يتوقف على اعتبارات متعلقة بأشخاص العملاء وعلى درجة سهولة إعادة خصم الورقة التجارية .

(١) في الاعتبارات المتعلقة بشخص العميل : تتعلق هذه الاعتبارات بما يأتي : —

(أ) ائتمانه المظهر — العميل . اذا كان المتجر يتمتع بثقة كبيرة فلا يقبل أن تسرى عليه الشروط الباهظة التي تسرى على المحلات الصغيرة وذلك لأنه اذا عظم الخطر الذي يتعرض له البنك عظمت الفائدة التي يتقاضاها من العميل .

(ب) أهمية المرفوعات remises . اذا كان للعميل أوراق تجارية كثيرة مسحوبة على بيوتات تجارية كبيرة تساهل البنك في شروط الخصم وبخاصة اذا كانت قيمة هذه الأوراق التي سيحصل البنك قيمتها — المدفوعات — ستظل مدة طويلة مقيدة في الحساب الدائن للعميل وفي هذه الحالة يكون خصم كل ما يقدم بعد ذلك من الأوراق بمعركة هذا العميل حاصلًا بنتوقده .

(٢) درجة سهولة إعادة الخصم : ان الأرباح التي تعود على الصيرفي من الخصم لا تتوقف فقط على سعر الخصم ولكنها تتوقف على تكرار استعمال رؤوس الأموال في وقت قصير وبعبارة أخرى . ان كان إعادة خصم الأوراق . في البلاد التي كملت فيها النظم المصرفية تتدرج البنوك في الأهمية فالدرجة الدنيا تشغلها البنوك الصغيرة وتخصم الأوراق بسعر مرتفع مثل خمسة في المائة ثم تقدم هذه الأوراق للخصم مرة ثانية لدى بنك كبير بسعر ٤ ٪ فيحصل البنك

الأول على فرق ما بين السعرين وهو ١٪. فكلما استطاع البنك إعادة خصم الأوراق بسرعة أمكنه أن يشتد أمواله واستطاع أن يخصم أوراقاً جديدة. وبسبب تكرار هذه العملية تعظم أرباح البنك الصغير. ولهذا السبب قد يخفف نوعاً من شروطه.

§ ٤٠٦ في العناصر التي يشكوها منها سعر الخصم : يتكون سعر الخصم من العناصر الآتية : —

(١) الفائدة : وهي الفائدة التي يخصمها الصيرفي من قيمة الورقة التجارية محتسبة من تاريخ الخصم لحين حلول ميعاد استحقاقها وهو التاريخ الذي يستولى فيه الصيرفي على قيمتها . فإذا فرضنا أن كميالة قيمتها ٥٠٠٠ جنيه قدمها عميل الى صيرفي لخصمها وكان سعر الفائدة ٥ ٪ . وكانت الكميالة مستحقة الدفع بعد مضي ثلاثة شهور فالصيرفي يخصم من قيمتها الفائدة التي تلتج في هذه المدة من تدمير هذا المبلغ بواقع المائة خمسة أى ٦٢ر٥ جنيهاً .

(٢) العمولة : اعتاد الصيرفيون احتساب عمولة Commission ٢٥ر٠ ٪ . أو أكثر دون تفرقة بين طول أو قصر المدة الباقية لاستحقاق الكميالة وهذه العمولة تمثل مقدار ما يتحمله الصيرفي بسبب الخصم من العمل .

(٣) نفقات التحصيل charge du tarif . وهي النفقات التي يتكبدها البنك لتحصيل الورقة التجارية وهي تختلف باختلاف الجهة التي يستحق فيها دفع الورقة فقد تكون طرق المواصلات في هذه الجهة سهلة أو شاقة وعسيرة .

§ ٤٠٧ في الإفطار التي يتعرض لها الصيرفي بسبب الخصم . يقبل الصيرفي خصم الأوراق التجارية اعتماداً على مسؤولية الموقعين التضامنية . فكلما كثر عدد الموقعين على الورقة التجارية تقوى أمان الصيرفي في استيفائها على قيمتها . فإذا لم يدفع بالمعجوب عليه قيمة الكميالة أو لم يكن له أن يدفع على أي وجه الموقعين .

ويقضى القانون النظامى للبنك الاهلى المصرى بأن يكون عدد الموقعين اثنين على الأقل مقيمين فى مصر .

ولكن كثرة عدد الموقعين على الكبيالة وملاءمتهم لا تستتبع حتما حصول الوفاء فى ميعاد الاستحقاق فقد لا يستطيع الصيرفى استيفاء قيمة الكبيالة بسبب اعسار أو افلاس الموقعين على الورقة التجارية أى المتعهدين بالوفاء . كذلك قد لا تكون الورقة التجارية مترتبة على أعمال صحيحة فقد تكون كبيالة أو سند بجمالة . ومما دقت الاحتياطات التى يتخذها الصيرفى لاجتناب هذه الأخطار فلا يمكن أن يكون بمنجاة منها فالحسارة الاحتمالية منلازمة مع عملية الخصم . وقد اصطلح الصيرفيون على الاسترشاد بالاعتبارات الآتية لتعرف مدى الاخطار التى يستهدفون لها وهى : —

(١) **انتماء العميل أى المظهر** . يعمد الصيرفيون الى مختلف الطرق لتحرى عن حالة العميل وتعرف حقيقة أعماله ومركزه المالى . وأهم ما يبنى به الصيرفى هو تعرف درجة اتساق وتماسك رأس المال الموظف فى التجارة وكية الأعمال التى يقوم بها التاجر ومقدار ثروته المنقولة — أسهم وسندات — و ثروته العقارية ومقدار ما عليها من الرهون وأخيراً استقامته أو أخلاقه التجارية . وبجانب هذه الاعتبارات الأساسية يبحث الصيرفيون عن حقيقة رأس ماله فاذا كان متزوجاً بحثوا فيما اذ كان وظف جزءاً من ثروة زوجته أو الدوثة do في تجارتها واذا كان ايماناً فهل وظف جزءاً من ثروة ولده فى أعماله . واذا كان للتاجر شريك فى الماضى وانفصل فهل ترك الشريك المنفصل شيئاً من أمواله لاستثمارها بمعرفة التاجر . وبالجملة فقد لا تكون أموال التاجر الظاهرة غير مملوكة له أو لا يملك منها الا جزءاً وعلى ذلك يتعين على الصيرفى أن يتعرف مقدار الأموال التى يملكها التاجر حقيقة .

كذلك يجب تعرف ما اذا كان جزءاً من أموال التاجر مخصصة لضمان ديون

ويكون ذلك بواسطة استخراج الشهادة اللازمة من أقلام التسجيل العقارية . وكذلك يمكن الرجوع الى ملخصات عقود الشركة الموجودة في أقلام المحاكم لمعرفة حقيقة رأس المال والشركاء ومن هم الشركاء الذين لهم حق الادارة ومدى مسئولية كل شريك ومن هم الشركاء المتضامنون أى المسئولون بكل أموالهم عن ديون الشركة . وتوجد في بعض الدول منشآت خاصة بإمداد الصيرفيين بكل المعلومات المتعلقة بالتجار والصناع . ويجوز الالتجاء الى الاشخاص الذين تمكنهم ظروفهم الخاصة من تعرف حالة العميل كالموردين أو التجار المنافسين له .

ولما كانت هذه المعلومات لا تخلو من اغراق ومبالغة لذلك يتعين على الصيرفي أن يستخلص الحقيقة من هذه المعلومات التي قد تكون أحياناً متناقضة . وعند الشك يتعين على الصيرفي أن يواجه العميل رأساً ويستوضحه ما أشكل عليه .

(٢) بسر المسحوب عليه . يجب على الصيرفي أن يتفهم حالة المسحوب عليه المالية والخلقية بأسرع ما يكون حتى لا يتعطل ابرام الصفقات .

(٣) سجل الورقة التجارية . والمقصود تقدير قيمة الورقة اعتماداً على البيانات

المادية المبينة فيها وهى : —

١ — تاريخ الدفع . لكل فرع من فروع التجارة عرف خاص يجب على الصيرفي أن يلم به . فقد يقضى العرف بأن يكون ميعاد الاستحقاق قصيراً بالنسبة للاوراق المسحوبة في تجارة الغلال، وطويلاً في تجارة الدقيق أو الخشب أو الاحذية . ويرجع سبب هذه الاختلافات الى بطء أو سرعة تصريف البضاعة بمعرفة المشتري ويجب على الصيرفي أن يلاحظ هذا العرف عند فحص الورقة المعروضة عليه لخصمها . فاذا كان ميعاد الاستحقاق قصيراً كان الخطر الذى يتعرض له الصيرفي عظيماً لعدم توافر الزمن اللازم للحصول على قبول المسحوب عليه . وقد تكون الورقة صورية — كبيالة مجاملة — ولا يدرك هذه الحقيقة الا بعد فوات الوقت . فاذا لم يكن الصيرفي واثقاً من ملاءة المظهر فيجب عليه أن يمتنع عن خصمها حتى

يتحقق من أنها ورقة جديدة ويطلب إقامة الدليل على أن البضاعة أرسلت حقيقة إلى المسحوب عليه التي بسببها سحبت الورقة التجارية أو أن يحصل على قبول المسحوب عليه .

أما إذا كان ميعاد الاستحقاق بعيداً فإمكان الحصول على قبول المسحوب عليه يقلل من خطر الخصم .

وقبول الكمبيالة بمعرفة المسحوب عليه يزيد عدد الملتزمين بدفع قيمة الكمبيالة ويقلل خطر الصيرفي . ويتوقف قبول الكمبيالة على انتظام الساحب في إرسال بضائعه وعدم مسارعته في سحب الكمبيالة . فإذا كانت البضاعة ليست من النوع المتفق عليه أو إذا كانت لم ترسل بعد إلى المسحوب عليه أو إذا كان هذا الأخير لم يعط الوقت الكافي لمعاينة البضاعة فيمتنع المسحوب عليه عن قبول الكمبيالة أو يؤجل القبول . لذلك يحسن أن يضاعف الصيرفي يقظته لأن هذه الأمور من شأنها أن تجعل ممعة التاجر التجارية مشكو كافياً .

ويدل تعجل الساحب في سحب الكمبيالة وفي خصمها على اضطراب أحوال التاجر المالية . فيجب على الصيرفي أن يقي نفسه شر السحب السريع ^{Tirages} ^{hâtifs} وذلك لأن قبول الكمبيالة يؤجل حين وصول البضاعة إلى المسحوب عليه . ويحدث كثيراً أن يخضم تاجر كمبيالات مسحوبة في هذه الظروف ثم يقدمون في اليوم التالي ميزانيتهم مرفقة بطلب إشهار الافلاس ثم يتخذ وكيل الدائنين الاجراءات القانونية لاسترداد البضائع المرسله من هذا التاجر المفلس التي ما زالت موجودة في الطريق . ولا يستطيع الصيرفي أن يعارض في هذه الاجراءات التي يتخذها وكيل الدائنين والتي من شأنها أن تجعل الأوراق التي تتواجد معه عديمة القيمة بسبب امتناع المسحوب عليه من قبول الكمبيالة لعدم استلامه البضاعة ولأن صاحب الكمبيالة أصبح مفلساً .

ب — تجرير الأوراق التجارية : قد لا يستطيع المسحوب عليه دفع الكمبيالة

في ميعاد استحقاقها فيحصل تجديد الكبيالة بتحرير كبيالة جديدة بقيمة الكبيالة القديمة مسحوبة على نفس المسحوب عليه . وليس في هذا التصرف ما يخالف القانون ولكنه من شأنه أن يبعث على الشك في مقدرة المسحوب عليه الذي لم يتمكن من دفع قيمة الكبيالة في ميعاد استحقاقها .

ج - سحب ورقة تجارية بقصد إغفاء عقد قرضه : قد لا يكون سحب الورقة التجارية مرتباً على أعمال تجارية صحيحة بل الغرض منه اقراض نقود . ويتبين ذلك من كون الكبيالة محررة برقم مستدير أو من أن حرفة المسحوب عليه لا تقتضى نشوء علاقات فيما بينه وبين الساحب أو أن قيمة الكبيالة لا تتناسب مع أهمية الصفقة المقات بأنها ترتب عليها سحب الكبيالة .

د - السحب المتبادل : قد يسحب الساحب كبيالة على المسحوب عليه ويسحب هذا الأخير كبيالة على الأول . وينحش في هذه الحالة أن يكونا اتفاقاً على التعاون بهذه الكيفية للحصول على ما يلزمهما من النقود .

هـ - قرابة الساحب بالمسحوب عليه : إذا كانت تربط الساحب بالمسحوب أو أصر القرابة أو النسب فهناك ما يدعو للظن بأن سحب الكبيالة لم يترتب على أعمال تجارية صحيحة بل الغرض منه سحب كبيالات مجاملة .

و - صفة الساحب والمسحوب عليه : تعرض حالات تستدعى ضرورة الحصول على قبول المسحوب عليه وذلك عند ما تكون الكبيالة مسحوبة على وكيل بالعمولة أو عند ما يطلب وكيل بالعمولة خصم كبيالة .

(٤) سحب الموكل كبيالة على الوكيل بالعمولة : من المعتبر عرف العلاقات الحقيقية الموجودة بين الموكل ووكيله بالعمولة . وذلك أن الوكيل بالعمولة يكون في الغالب وديعاً للأشياء المسلمة اليه من الوكيل لبيعها على ذمته وعلى ذلك لا يعتبر ملزماً بدفع الثمن . وقد يكون الوكيل بالعمولة أقرض الموكل نقوداً فإذا باع الوكيل

البضاعة المرسلة اليه من الموكل فله أن يأخذ من ثمنها قيمة دينه بالأولوية والتقدم على دائي الموكل المذكور .

(٥) تعافر الوكيل بالعمولة باسم موكله : يحدث أحياناً أن لا يتعاقد الوكيل بالعمولة باسمه بل باسم موكله . فإذا سحب الوكيل بالعمولة كبيالة في هذه الحالة على المشتري وخضم الكبيالة فقد لا يستطيع الصيرفي الحصول على قيمتها من المسحوب عليه وذلك لأنه يحتمل أن لا يكون الموكل أذن للوكيل في سحب كبيالة على المشتري ولذلك يمتنع المسحوب عليه من دفع قيمة الكبيالة الى الصيرفي لأن هذا الأخير لا يمكن أن يكون له من الحقوق أكثر مما للوكيل الذي تلقى منه الكبيالة . لذلك يصعب معرفة صفة الوكيل بالعمولة عند ما يسحب كبيالة . لذلك يحسن في الأحوال السالفة الذكر أن يحصل الصيرفي على قبول المسحوب عليه قبل خضم الكبيالة حتى يمتنع كل خلاف في المستقبل ويلتزم المسحوب عليه بقبوله .

والخلاصة أن الصيرفي الذي يريد أن لا يتعرض للخسارة يمين عليه أن يدقق في فحص الأوراق التجارية المقدمة للخصم ويراعى الاعتبارات السالفة الذكر وأن لا يدع خزائنه كالنهر الذي يستقي منه أول قادم والا نضب مئنه وقضى على نفسه بالافلاس .

§ ٤٠٨ - التأمين على عسر المسحوب عليه : يتعرض الصيرفي كما قلنا لآخطار كبيرة . مما اتخذ من الاحتياطات . من أجل ذلك قامت بعض شركات التأمين في انكلترا بالتأمين على الديون التي يعجز المسحوب عليه القابل عن دفعها . وما زال هذا النوع من التأمين في نشأته ولكنه أخذ في الانتشار وتعمل غرف التجارة البريطانية على ذبوع هذا النوع من التأمين تنشيطاً للتجارة فيما وراء البحار حيث يتعذر أحياناً على المصارف تعرف حالة المسحوب عليه المالية .

المبحث الثالث

في الكمبيالات المقبولة *Crédits par acceptation*

§ ٤٠٩ — تعريف: الكمبيالة المقبولة ذائبة الاستعمال في التجارة الخارجية وهي عبارة عن « عارية ائتمان » لا « عارية أو قرض نقود » أي أن الصيرفي يقرض العميل ائتمانه أي امضاه بدلاً من اقراضه نقوداً وذلك بأن يصرح للعميل بسحب كمبيالة عليه يوقع عليها بقبوله ثم يحصل التعامل بهذه الكمبيالة لدى صيرفي آخر وبسبب ملاءة القابل يسهل تداولها وخصمها لدى صيرفي آخر فمثلاً قد لا يقبل البنك الاهلي فتح اعتماد الى تاجر لجملة بثمنونه فيتفق مع صيرفي على أن يسحب على هذا الاخير كمبيالة ويضع عليها قبوله ثم تقدم الى البنك الاهلي فيقبل خصمها . وقد يلجأ تاجر الواردات الى هذه الطريقة بأن يتفق مع بنك على أن يسحب البائع لهذا التاجر كمبيالة على هذا البنك ويقبلها وبذلك يتمكن البائع من خصم الكمبيالة بسهولة .

§ ٤١٠ — في اخطار الاعتماد المقبول: يصير الصيرفي مسئولا عن دفع قيمة الكمبيالة بسبب قبوله . والخطر الذي يتحمله الصيرفي في هذه الحالة يشابة الخطر الذي يتعرض له في حالة الاقراض على المكشوف أي بلا ضمان مع فارق واحد وهو أن الصيرفي في الحالة الاولى يتعهد بالدفع فوراً .

٤١١ — في مقابل وفاء الكمبيالات المعروفة بمقتضى الاعتماد المقبول مقابل الوفاء هو الدين الذي للساحب في ذمة المسحوب عليه والذي بسببه يقبل المسحوب عليه الكمبيالة . والصيرفي بسبب فتحه الاعتماد يصير مدينًا لعميله بمقدار هذا الاعتماد. لذلك لا تعتبر الكمبيالة المسحوبة من العميل على الصيرفي كمبيالة حورية ولكنها كمبيالة صحيحة لها مقابل وفاء لدى المسحوب عليه .

و يلاحظ أن الصيرفي يتقاضى عمولة من العميل بسبب هذا الاعتماد المقبول .

المبحث الرابع - في الشيكات وغرف المقاصة

ترتب على كثرة الودائع المودعة في البنوك امكان تسوية الصفقات بلا حاجة الى استعمال النقود . والاداة المستعملة لادراك هذا الغرض هي الشيك .

§ ٤١٢ - في أنه انظروا مذهب الشيك : علمنا أن بنك انكائرا قام منذ

انشائه بخدمات كبيرة نحو الدولة فمنحته بعض الامتيازات من ذلك اصدارها في سنة ١٧٤٢ قانوناً يحرم انشاء بنوك جديدة يكون غرضها اصدار صكوك تدفع لدى الاطلاع وقد كان هذا سبباً في ظهور الشيك فلم تنقضى ثلاثون سنة على هذا القانون حتى لجأ الصيرفيون الى طريقك الشيك . وقد بدت هذه الطريقة بسيطة لحد أنها لم تستلفت النظر وجردت قانون سنة ١٧٤٢ من كل قيمة . وذلك أن البنوك التي حرمت من حق اعطاء صكوك الى زبنها مستحقة الدفع لدى الطلب اكتفت بقيد حقوق عملائها في دفاترها وأعطت لكل عميل دفترًا مكوناً من عدة صحائف بيضاء فاذا أراد أن يستولى على مبلغ أو اذا أراد أن يدفع ديناً حرر احدى هذه الصحف وقدمها للبنك فيدفع قيمتها بمجرد الاطلاع بشرط أن يكون لساحب هذه الصحيفة - الشيك - نقود مودعة في البنك . من أجل ذلك تعتبر انكائرا أنها مهد الشيك

وقد ذاع استعمال الشيك في انكائرا فكل فرد يودع نقوده في بنك ليدفع كل ما يطلب منه كاجرة منزل والضرائب . ومحلات التجارة التي تبلغ أعمالها مئات الآلاف من الجنيهات لا تستبقى في خزائنها نقوداً .

وليس من أمارات الرفعة والاعتبار أن يدفع الشخص ديونه نقداً . ومما يروى عن الانكليز أن أحدهم سئل عن الفرق بين السوق والسيد فقال بأن السوق هو من يدفع ثمن ما اشتراه نقداً . أما السيد gentleman فهو من يكون محلاً

لثقة الناس ويدفع ثمن ما يشتريه كل ستة شهور بالشيكات . ويرجع انتشار الشيك في إنجلترا الى أن سواد الناس يقيم في المدن الكبيرة على مقربة من البنوك أو من فروعها وهو ما يسهل التعامل بالشيكات .

§ ١٣٤ — في تعريف الشيك : الشيك هو مكتوب يحرره شخص يسمى الساحب الى المسحوب عليه — ويكون عادة صيرفاً — يكلفه بموجبه بأن يدفع الى المستفيد — محرر الشيك أو شخص آخر ويسمى الحامل — كل أو بعض نقوده المقيدة لدمته في حسابه .

§ ١٤٤ — في أصل كلمة شيك : cheque وهي مشتقة من فعل to check ومعناه يراقب أو يحقق وذلك لأن سحب الشيك يقضى على الساحب بأن يتحقق من وجود مقابل الوفاء لدى الصيرفي ويقضى على الصيرفي بأن يتحقق قبل الدفع من وجود هذا المقابل .

§ ١٥٤ — في طرق تداول الشيك (١) قد يكون الشيك محرراً لمصلحة شخص معين ويسمى « الشيك الاسمي » . وصورته كما يأتي
القاهرة في ١٠ يناير سنة ١٩٣٤

بنك مصر ١٠٠ جنيه مصري

إدفعوا لحضرة محمد افندي على مبلغ مائة جنيه مصرياً ما
والشيك المحرر بهذه الكيفية لا يجوز تداوله بطريق التظهير ولكن بطريق الحوالة المدنية . ومعني ذلك أن المستفيد اذا أراد أن يحوله الى شخص آخر وجب عليه أن يحصل على رضا البنك بالكتابة . ويميز القانون المختلط الاستعاضة عن الرضاء الكتابي باعلان المسحوب عليه بالحوالة على يد محضر .

(٢) الشيك الآفندي : وهو الذي يحرر لأذن المستفيد ويكون بذكر كلمة « الآفندي » قبل اسم المستفيد « ادفعوا لآفندي محمد افندي على الخ » ويتداول هذا الشيك بطريق التظهير بأن يكتب على ظهره الصيغة الآتية :

« ادفعوا لأمر حضرة عمر افندى محمد » :

(٣) الشيك النرى لحامد : وهو الذى لا يذكرفيه اسم المستفيد بل يحصل دفعه لحامله ويحرر بالصيغة الآتية : « ادفعوا للحامل مبلغ . . . » . ويحصل تداول هذا الشيك بطريق المبادلة من يد الى أخرى بلا حاجة الى أى إجراء آخر وهو من هذه الوجهة يشابه البنكنوت . فكلاهما يدفع لدى الاطلاع أى بمجرد التقديم بدون إخطار سابق . ويقول الأستاذ جيفونس بأنه إذا وثق الانسان بساحب الشيك وبالبنك المسحوب عليه فلا يختلف الشيك عن البنكنوت . وقد استعملت الشيكات بدل النقود فى كوينزلاند منذ سنة ١٨٧٧ بسبب قلة النقود فكان أرباب الأعمال يدفعون بها أجور العمال . لذلك يعتبر الشيك أنه أداة لنقل القيم يلقى الجمهور متاعب نقل النقود من مكان الى آخر .

§ ٤١٦ - فى غرف المقاصة : يقع وفاء المبالغ الكبيرة بواسطة الشيكات ولا يتسلم الموفى اليه قيمة الشيك بل يقيد فى حسابه الجارى فاذا اتفق أن بنك صاحب الشيك هو بنك المستفيد فلا يحصل نقل نقود بل يتم الوفاء بواسطة عملية حسابية بسيطة فتقيد قيمة الشيك فى الحساب الدائن للمستفيد .

ولكن قد لا يتعامل الساحب والمستفيد فى بنك واحد لذلك يتعين إيجاد أداة تقى من متاعب نقل النقود وتكفل الوفاء . وهذه الأداة هى غرف المقاصة : ففى انكلترا والولايات المتحدة تحصل مقاصة الحقوق المتقابلة فى هذه الغرف بالنسبة للبنوك المشتركة فى عضويتها وقد ذاع هذا النظام وأخذت به دول كثيرة كالمانيا وبلجيكا والنمسا واليابان وفرنسا .

ولا تقتصر وظيفة غرف المقاصة على تسوية الشيكات بل أنها تتداول أيضاً تسوية الكمبيالات والسندات التجارية ومستندات الايداع Warrant و يتلخص نظام هذه الغرف فيما يأتى :

يوفد كل بنك عضو فى غرفة المقاصة مندوباً يحمل الأوراق التجارية التى حل

ميعاد استحقاقها والشيكات المسحوبة على البنوك الأخرى ويتسلم هذا المندوب الأوراق المسحوبة على بنكه التي تعهد بوفائها . ولكل عضو في الغرفة حساب جار يقيّد فيه الفرق بين قيم الأوراق التي يطالب بدفعها والأوراق المطالب بدفعها . وتسهيلاً للتسوية تعتمد جلستان في كل يوم يجتمع فيها مندوبو البنوك . فتخصص الجلسة الأولى لتوزيع الأوراق التجارية فيتسلم كل مندوب الأوراق المسحوبة على بنكه ويأخذ كل مندوب في فحص هذه الأوراق ليستبعد منها ما كان معيباً أو ما كان ليس له مقابل وفاء الخ . وتخصص الجلسة الثانية لبحث الديون التي تحصل فيها المقاصة ويرد المندوبون الأوراق التي لا يرون وجهاً لدفع قيمتها . وبهذه الكيفية يمكن معرفة المبلغ الصافي الذي يستحق لكل بنك أو الذي يلتزم بدفعه على حسب الأحوال . وبما أن لكل بنك حساباً جارياً في غرفة المقاصة فيقيّد هذا الرصيد (الدائن أو المدين) في هذا الحساب . ويصادق كل مندوب على هذا الحساب . ولا تعتبر المقاصة حاصلة إلا منذ هذه اللحظة فتتقضى حقوق كل عضو بالمقدار الأقل من الحقين . ويلاحظ أن المقاصة لا تقع بين أعضاء الغرفة بل تقع بين غرفة المقاصة وكل عضو . أي أن الغرفة هي التي تعتبر بعد ذلك دائنة أو مدينة للعضو على حسب نتيجة الحساب . وضماناً لمركز الغرفة يجوز لها التحقق من حالة البنك المدين بواسطة الاطلاع على دفاتره .

الباب الرابع

في التجارة الخارجية

الفصل الأول

في خصائص التجارة الخارجية

§ ٤١٧ — عموميات : لاتطبق الأمم بلا عناء الاستغناء عن الواردات الأجنبية بسبب تفاوت توزيع الخيرات على وجه البسيطة وكثافة السكان في بعض البلدان بلغ حداً ألزمها العجز عن موافاتهم بحاجاتهم الغذائية فهي تستمد من غيرها معظم خبزها اليومي . كذلك تتفاوت الأمم في القوة الانتاجية كقرب المواد الخام ، ومصادر القوة الطبيعية ، والصفات البشرية . والنفسية المهيمنة لكل أمة . فكل هذه الفروق تمهد لبلد دون آخر وسائل الانتاج في أحوال أدعى الى رخص الأسعار . والبلد الأخرى الأقل تمتعاً بهذه المزايا لها أن تشتري حاجاتها من البلد الأول بدلاً من محاولتها عبثاً إنتاجها في ظروف تحملها نفقات فادحة . من أجل ذلك قام منذ أقدم العصور تجار تخلصوا في المبادلات الخارجية يتاجرون في البضائع ثم شملت المبادلات الأوراق المالية .

ولا تختلف التجارة في الداخل عنها في الخارج إلا في كونها تمتاز تخوماً سياسية للوصول الي محل التسليم . وقد بالغ الاقتصاديون الأقدمون في هذا الاختلاف ووضعوا نظرية خاصة بالمبادلات الأجنبية . فهل هناك حقيقة فروق تبرر وضع نظرية خاصة بالتجارة الخارجية ؟ . سنبحث هذه الفروق ونبحث فيما إذا كانت هذه الفروق موجودة في المجتمعات الحاضرة .

الفرع الأول

في الفرق بين التجارة الداخلية والخارجية

§ ١٨٤ — **اختراق الحدود :** تقتضي التجارة الخارجية اختراق الحدود السياسية لكي تصل الى المشترين . وهذه مسألة هامة لأن الدولة تستطيع منع دخول السلع الأجنبية في أسواقها . وتستطيع الدولة دون أن تصل الى حد الخطر المطلق أن تعجز رسوماً جمركية . على أن وجود حدود سياسية لا يكفي من الوجهة الاقتصادية البعثة لتبرير التفرقة بين التجارتين .

§ ١٩٤ — **عدم هجرة رؤوس الأموال والعمال :** يرى ريكارد، وميل أن رؤوس الأموال والعمال لا تنتقل في التجارة الخارجية بنفس السهولة التي تلاقىها التجارة الداخلية مما يترتب عليه شدة المنافسة بين عوامل الانتاج في داخل الدولة وفتورها بين عوامل الانتاج التابعة لدول مختلفة . لذلك تتميز التجارة بحصولها بين جماعات لا تنافس بينها . فهل يصدق هذا على العمال ورؤوس الأموال ؟

(١) **بالنسبة للعمال في الداخل :** صحيح أن العمال لا يتنقلون من إقليم الى آخر كتنقل أحجار الشطرنج . إلا أن تنقلهم أصبح الآن أسرع مما كان في عهد ريكاردو بسبب تقدم طرق المواصلات . فإذا ارتفعت الأجور في إقليم هزعت اليه العمال من الأقاليم المجاورة لأن هذا التنقل لا يحملهم أكلاً باهظة ولا يقصمهم عن منبتهم وعشيرتهم .

العمال في الخارج : وهذا بعكس الحال بالنسبة لتنقل العمال بين مختلف الدول لأن معناه الجلاء عن الوطن وبخاصة إذا كان الى دولة غريبة . فلا يجلو عن الوطن إلا العمال الذين تحفزهم دوافع أقوى من الدوافع التي تحملهم على التنقل داخل الوطن . ويعترض الجلاء عن الوطن الصعاب الآتية وهي :

(١) بعد المسافة . ومن شأنها أن تجعل التنقل باهظ الأكلاف .

(ب) التفرق عن العشيرة . وهو باعث على الشجوة والأسى .

(ج) تغيير البيئة . ومعناها الاستيطان في كنف قوم يختلف لغتهم وعاداتهم ومشاربهم وطرق عملهم ونظمهم المدنية والسياسية عن المؤلف واعتبارهم العامل المهاجر من الاجانب .

ويصغر شأن هذه الاعتبارات بالنسبة للأثم المتناخضة كما أنها تهون اذا وجد المال جالية من مواطنيهم في المكان الذي يريدون أن يستوطنوه . ولم تمنع هذه العقبات من الهجرة التي أخذت في العصور الحديثة أهمية قصوى .

والخلاصة أن تنقل المال في داخل المملكة لا يتماثل مع الهجرة الى الخارج .

(٢) بالنسبة لرؤوس الأموال : تنقل رؤوس الأموال بسهولة بفضل

تقدم طرق المواصلات وتعدد البنوك وذيوع الأوراق المالية .

وتنقل رؤوس الأموال والعمل هو الذي ساعد على استيطان الصناعات في أماكن معينة توافرت فيها شروط خاصة فتجمعت فيها رؤوس الأموال وآلاف العمال . لكن تنقل رؤوس الأموال أسرع من تنقل العمال بين الدول ، لأن رأس المال يتنقل في صورة أوراق تجارية ومالية . أو كما قال باجهوت « توجد دائماً رؤوس أموال عالية تهرع دائماً الى المكان الذي تمس فيه الحاجة اليها . وهي تهرع الى حيث يحدوها ارتفاع سعر الفائدة » انما اذا تساوت ظروف التثمين في الداخل والخارج فضل الناس توظيف أموالهم في داخل الدولة لأنهم (١) يستطيعون مراقبة المنشآت الموظفة فيها أموالهم وتفهم أساليبها التجارية وإدراك كنهها (٢) يستولون على الثمرات التي تغلبها أموالهم دون أن يتعرضوا لخطار الصرف والضرائب التي تفرض أحياناً على الأموال الموظفة في الخارج (٣) يستطيعون مقاضاة المدينين أمام محاكمهم القومية .

والخلاصة أن عوامل الاتجاج ولو أنها صارت الآن أسرع تنقلًا عن ذي قبل .

إلا أنها لا تنتقل بين الأمم بنفس السهولة التي تنتقل بها في داخل الدولة والقوى التي تمنعها من تحطى الحدود تمنع من تحقيق المنافسة على أتم وجوبها. لذلك لن يكون تنافس الدول كاملاً بل ناقصاً .

§ ٢٠٤ — فيما يترتب على صعوبة تنقل العمال ورؤوس الأموال

بين الدول : ان ما تلاقيه عوامل الانتاج من العوائق في سبيل تداولها الدولي وبخاصة فيما يتعلق بالعمال لا يفيد ولا يقتضى عدم خضوع المبادلات الدولية لقانون العرض والطلب وخضوعها لقانون آخر . وذلك لأنه لا يوجد إلا قانون واحد للقيمة يسرى على كل المبادلات الداخلية والخارجية . وكل ما هنالك أن اختلاف ظروف كل من التجارتين يترتب عليه اختلاف آثار هذا القانون في كل تجارة منهما . ففي التجارة الخارجية بسبب نقص المنافسة بين العمال ورؤوس الأموال ، لا تنتج قيم السلع ، كما هو الحال في السوق الداخلية ، ، فهو التطابق مع نفقات الانتاج الحقيقية ولا تنتج الارباح فهو التساوى .

وتنتج الاجور في الدولة نحو التساوى بسبب سرعة تنقل العمل ورأس المال إذا تساوت الجهود المبذولة . وتنتج القوائد نحو التساوى إذا تساوت الاخطار ومدة القرض . ويترتب على ذلك أنه اذا ارتفعت الاجور في اقليم هرع اليه العمال للاستفادة من هذا الارتفاع . ويكفى أن يكون الارتفاع طفيفا لاجتذابهم الى هذا الاقليم . لكن الارتفاع البسيط في الاجور لا يكفي لحلهم على الهجرة . وهروب العمال من اقليم الى آخر مجاور له يفضى الى ارتفاع الاجور في الاقليم الاول ويترك فراغا يشغله عمال من الجهات المجاورة . وهكذا تقع سلسلة تنقلات بين العمال وتستمر هذه الحركة حتى تتعادل الاجور في جميع الجهات . فتهبط الاجور حيث تكون مرتفعة ، وترتفع حيث تكون منخفضة ، وبهذه الكيفية تنتج الاجور داخل الدولة نحو التساوى . وهذا الاتجاه نحو التساوى يشمل الاجور الحقيقية والاجور الاسمية . وحاصل ما تقدم ان جزاء العمال في داخل الدولة ، بالنسبة

للأعمال التي تحصل عنها مثلاً وتطابق مزايا واحدة، يتجه نحو التساوي فوق
جميع أوضاعها.

وهذا بعكس الحال بالنسبة للاجور الحقيقية في الخارج فهي تبقى مختلفة بين
الدول بسبب الروابط التي تربط العمال داخل وطنهم فتصدم عن الهجرة رغم قلة
اجورهم. وكذلك الحال بالنسبة لسعر الفائدة رغم أن قابلية رأس المال للتنقل
الارباح في داخل المملكة : تتعدد قيم المبادلة بين السلع على مقتضى نسبة
نفقات الانتاج الحقيقية أى كمية العمل المماثل ورأس المال المبذول لإنتاجها مثال
ذلك : سلعة (أ) يقتضى إنتاجها وحدتين من العمل ووحدتين من رأس المال
وسلعة (ب) يقتضى إنتاجها وحدة من رأس المال ووحدة من العمل أى أن نسبة
مبادلتها ٢ : ١ لاشك في أنه لا يمكن مبادلة السلعتين واحدةً بواحدة . لأنه إذا
جاز ذلك لتخل أرباح الأعمال عن إنتاج السلعة (أ) وانصرفوا إلى إنتاج السلعة
(ب) وهو ما يترتب عليه كثرة المعروض من السلعة (ب) وقلة المعروض من
السلعة (أ) فهبطت قيمة مبادلة السلعة (ب) بالنسبة للسلعة (أ) حتى تعادل إلى
سعر التوازن أى إلى نسبة ٢ : ١

الارباح في الخارج : لاتتجه قيم المبادلة في التجارة الخارجية نحو التكافؤ مع
نسب نفقات الانتاج الحقيقية بسبب الاستقرار النسبي لعوامل الانتاج. فقد تحصل
مبادلة سلعة مصرية بأخرى انكليزية حتى لو كان انتاج السلعة المصرية يقتضى
بذل عمل ورأس مال يزيدان على ما تحتاجه انتاج السلعة الانكليزية . لذلك لاتتجه
أرباح المنتجين في مختلف الدول نحو التساوي كما هو الشأن في الأسواق الداخلية .

§ ٤٣١ - في أنه لا يمكن قياساً صحيحاً لقيم المبادلة ونفقات الانتاج

(١) على ما هو في داخل الدولة : علينا أن نلاحظ في داخل المملكة يحصل
مبادلتها بنسبة نفقات انتاجها الحقيقية مثال ذلك : ١ : ١ وحدات من السلعة (أ)

نحصل مبادلتها مع ٢٠ وحدة من (ب) إذا كانت نفقة انتاج السلعة (ب) ضعف نفقة انتاج السلعة (ب) أى أن ثمن ١٠ وحدات من (ب) = وحدة من (ب) فإذا كانت قوة شراء العملة القومية واحدة في كل أنحاء الدولة كان ثمن ١٠ (ب) = ٢٠ (ب).

زيادة طلب السلعة (ب). لنفرض أن طلب السلعة (ب) زاد زيادة محسوسة بصفة مستديمة فقد يحصل التبادل بنسبة ١٠ (ب) : ٢٥ (ب). فإذا حصل ذلك فلا يلبث العمل ورأس المال أن يتحولا من صناعة السلعة (ب) الى صناعة السلعة (ب). وينتج الحال ، بعد انقضاء فترة من الزمن ، الى عودة سعر مبادلة السلعتين الى ما كان عليه في الماضي أى أن ١٠ (ب) = ٢٠ (ب). وتبعاً يصير ثمن ١٠ (ب) = ٢٠ (ب). وتساوى الاثمان يمكننا من أن نستنتج تساوى نفقات الانتاج في كل.

(٢) الاثمان في التجارة الخارجية : أما بالنسبة لدولتين ، ولو كانا يتعاملان بالذهب ، فان اثمان السلع التي تحصل مبادلتها بينهما لا تبين قيمتها ولا نفقات انتاجها الحقيقية . وليبان ذلك تتمثل مملكتين يتداول بينهما الذهب بسهولة انما يتعذر تنقل العمال ورؤوس الأموال بينهما مثل انكلترا واليابان . فقد نستطيع في زمن معين شراء بضاعة معينة نرمز لها بحرف (م) بكيلوجرام من الجنيهات الذهبية وشراء بضاعة أخرى نرمز لها بحرف (ن) بكيلوجرام ذهب من الينات اليابانية yens . فهنا كمية البضاعة (م) ثمنها يعادل ثمن البضاعة (ن). وقد يبدو أول وهلة أن تساوى الثمن يدل على تساوى نفقات الانتاج الحقيقية (رأس المال والعمل) . لكن هذا وهم باطل . لأن انتاج كل سلعة يحصل في مملكتين مختلفتين يصعب تداول العمل ورأس المال بينهما. وذلك لأنه اذا فرض أن طلب البضاعة الانكليزية زاد في اليابان بصفة مستمرة لاي سبب من الاسباب لترتب على هذه الزيادة زيادة قيمة البضاعة الانكليزية بالنسبة لبضاعة اليابانية وارتفع ثمنها المقدر بالذهب

في اليابان دون أن يترتب على ذلك هجرة العمال من اليابان الى انكلترا، وفي هذه الحالة قد يجني تاجر ربحاً من ارسال ذهب الى انكلترا لشراء بضائع انكليزية . لأنه بواسطة كيلو جرام ذهب يمكن شراء بضاعة من انكلترا تباع في اليابان بأكثر من كيلو جرام ذهب . ويستمر إرسال الذهب الى انكلترا ما دام فرق الاسعار يسمح بجني ربح . ولا يقف تصدير الذهب إلا في اليوم الذي تباع فيه البضاعة الانكليزية المشتراة بـ كيلو جرام ذهب بـ كيلو جرام ذهب في اليابان بعد خصم مصاريف النقل . إنما في هذا اليوم نستطيع أن نشترى بمائة كيلو جرام ذهب في انكلترا بضاعة ولترمز لها بحرف (ك) من نوع البضاعة الاولى (م) ويمكن أن نشترى في اليابان بهذا المقدار بضاعة أخرى نرمز لها بحرف (ل) من نوع البضاعة الأولى (ن) . وإذا حصل تبادل البضاعة (ك) بالبضاعة (ل) فهل يمكن القول بأن مبادلتها تحصل على حسب السعر القديم وأن البضاعتين يمثلان نفقة انتاج واحدة ؟ كلا . لأن تصدير الذهب غير قوته الشرائية في كل من الدولتين . ذلك لأن كمية البضاعة (ك) تحتوي على كمية أقل من البضاعة الانكليزية المرموز لها بحرف (م) بسبب ارتفاع الاسعار في انكلترا . لذلك تكون نفقة انتاج الكمية (ك) أقل من نفقة إنتاج الكمية (م) . وهذا بعكس الحال بالنسبة للكمية (ل) فإن تصدير الذهب من اليابان يترتب عليه هبوط الاسعار أى أن ما يمكن شراؤه الآن بمائة كيلو جرام ذهب يزيد عن الكمية (ن) . أى أن نفقة الانتاج تعتبر انها زادت في اليابان على ما كانت عليه عند شراء الكمية (ن) . يتبين مما تقدم أن الايمان المقدرة بالذهب لم تتغير ولكن الكمية التي يمكن شراؤها تغيرت عن ذي قبل أى أن كمية البضاعة الانكليزية نقصت عن ذي قبل وزادات كمية البضاعة اليابانية أى أن سعر المبادلة أصبح موافقاً لانكلترا . لأن البضاعة التي ترسلها انكلترا الى اليابان تمثل عملاً ورأسمال أقل مما كان قبل تغير الطلب .

وكل هذه التقديرات الطارئة يخطئها تساوى الأمان المقدرة بالذهب ولا تسمح لنا باستنتاج تساوى نفقات الإنتاج الحقيقية : لذلك لا تصلح الأمان المقدرة بالذهب لتقدير القيم النسبية للسلع . لذلك تهمل النقود عند دراسة القيم النسبية الدولية وينظر إلى التجارة الخارجية باعتبارها متكونة من مجموعة مقايضات .

الفرع الثانى

فى المزايا المترتبة على التجارة الخارجية

نظرية النفقات النسبية

§ ٢٤ — فى المزايا النسبية للتجارة الخارجية : لأجل إدراك مدى المزايا

المتأتية من قيام التجارة بين الدول يتعين أن نلجأ الى الفروض الآتية :
نفرض أن العالم ينقسم الى مملكتين انكلترا ، وألمانيا ، ونفرض أن كل دولة منهما تستطيع انتاج الصلب والقماش ، ونفرض أن جماعة من العمال فى انكلترا تستطيع أن تنتج فى اليوم الواحد ٥٠ طناً من الصلب أو ٢٠٠ ياردة من القماش ، وأن جماعة أخرى فى ألمانيا تستطيع أن تنتج ٣٠ طناً من الصلب أو ٢٥٠ ياردة من القماش ، و نرمز الى طن الصلب بحرف (ص) والى عشرة ياردات قماش بحرف (ق) . فيكون انتاج الجماعتين كالتالى :

(١) انكلترا ٥٠ ص ، ٢٠ ق

ألمانيا ٣٠ ص ، ٢٥ ق

فإذا جمعنا ما تنتجه الدولتان فى يومين لكان :

١٠٠ طن ص + ٤٥٠ ق

فإذا تخصصت ألمانيا ، وانكلترا لصناعة السلعة التي تتفوق فى صناعتها على

الأخرى لكان :

المجموع ١٠٠ ص ١٠٠ ق ٥٠ .

وتكون النتيجة أن ربح المجتمع ٢٠ ص ١٠٠ ق ٥٠ .

وهذا الربح الزائد يمكن توزيعه بأية كيفية بين المملكتين .

(٢) لنفرض أن القوة الانتاجية في انكلترا أقلية كما هي ولكن الانتاج

في المانيا تغير :

انكلترا ٥٠ ص ٢٠ ق

المانيا ٣٠ ص ٢٠ ق

فهنا تعتبر انكلترا متفوقة في الصلب ومتساوية مع المانيا في انتاج القماش فاذا

تخصست كل دولة منهما صادرات مزايا التخصيص كاهزة على ٢٠ ص .

وفي هذه الحالة تستفيد كل من المملكتين من الاتجار بشرط :

(١) أن تعطى المانيا أكثر من ٢٠ ق لتحصل على أكثر من ٣٠ ص

(ب) وأن تعطى انكلترا أقل من ٥٠ ص لتحصل على ٢٠ ق

(٣) واذا فرضنا أن الانتاج في انكلترا والمانيا كالاتي :

انكلترا ٥٠ ص ٢٠ ق

المانيا ٣٠ ص ١٨ ق

كان الربح ٢٠ ص (١٠٠ - ٨٠ = ٢٠)

والخسارة ٢ ق (٣٨ - ٣٦ = ٢)

ومع ذلك فقد يكون الاتجار في مصلحة المملكتين اذا تخصصت انكلترا

للصلب وتخصصت المانيا للقماش .

وذلك لأنه اذا كان ٢٠ ص أكثر من ٢ ق فالنتيجة فائدة المجتمع : والواقع

أن ٢٠ ص أكثر من ٢ ق

في انكلترا ٥٠ ص ٢٠ ق أي أن ٢٠ ص

وفي المانيا ٣٠ ص = ١٨ ق أى أن ق = $\frac{1}{2}$ ١٠ ص
 فاذا طرحنا ٢٠ ص من ($\frac{1}{2}$ ص \times ٢) = ١٥ ص وهو الربح
 ويترتب على تخصص انكلترا في صناعة الصلب أنها تتنازل عن صناعة
 ٢٠ ق وبذلك تحصل انكلترا على أكثر من ٢٠ ق في نظير ٥٠ ص (لأنها
 بدون ذلك لا تقبل التخصص ، اذ لو استولت على ٢٠ ق فقط لفضلت أن تنتج
 حاجتها بنفسها)

ويترتب على تخصص المانيا في صناعة القماش أنها تحصل على أكثر من
 ٣٩ ص في نظير ١٨ ق (لأنها لو حصلت على ٣٠ ص لفضلت انتاج حاجتها بنفسها)

§ ٤٢٥ — نظرية التفقات النسبية : ويمكن تلخيص ما تقدم فيما يلي :

(١) تزيد التجارة الدولية في ثروة المجتمع ، ولا تأتي الزيادة فقط من
 الاتجار في السلع التي تتمتع فيها الممالك بمزية مطلقة ، بل قد تأتي الزيادة من
 السلع التي تكون مزية الدولة المصدرة لها أقل من الدولة المستوردة لها . لذلك
 يكون من مصلحة المجتمع أن توجه كل أمة جهودها لإنتاج السلع التي يكون
 تفوقها فيها أظهر ، وتترك لغيرها من الأمم انتاج السلع التي تكون عدم كفايتها في
 انتاجها أقل ظهوراً أي التي تتمتع في انتاجها بمزية نسبية . وقد تبدو هذه النظرية
 — وتسمى نظرية تفقات الانتاج النسبية — متناقضة مع الواقع لأنها تفيد انعدام
 المنافسة بين الأمم وتفترض أن الأمم مكملة لحاجات بعضها بعضاً . والحقيقة أن
 الأمم مكملة لبعضها بعضاً فانكلترا تستورد النطن من مصر والشاي من الهند
 والصين ، والذهب من جنوب افريقيا ، وتصدر في مقابل ذلك آلات واقشة
 وقضبان الخ ، وقد تبدو المنافسة قائمة بين الأمم لكنها ليست دائماً منافسة حقيقية ،
 فانكلترا تصدر فحم الانتراسيث الى فرنسا وهو يختلف عن الفحم الفرنسي ،
 ومصر تصدر قطناً الى الولايات المتحدة ، والمانيا تنتج الاقمشة الرخيصة وتستورد
 من انكلترا الاصناف الجيدة ، وميناء هانوفر يستورد الفحم من انكلترا في حين

أن بقية أنحاء المانيا يعتمد على مناجم الرور (بسبب نفقات الشحن والنقل) ،
والولايات المتحدة تصدر سيارات الى انكلترا ، وانكلترا تصدر سيارات الى
الولايات المتحدة الخ . ويقول الاقتصادي كيرنس . أنه بعد اكتشاف مناجم
الذهب في استراليا كان الاوستراليون يستوردون خشب البناء من شمال أوروبا
مع أنها كانت تستطيع أن تحصل على حاجتها من الخشب من غاباتها ، لكن
استغلال المناجم كان اعود عليها بالفائدة من قطع الاخشاب من الغابات فوجدت
مصلحتها في استيراد الخشب من الخارج وفي دفع ثمنه من الذهب المستخرج من
المناجم .

الفصل الثاني

في الحقوق والديون الدولية

الفرع الاول

الميزان الحسابي

٤٢٤§ — تعريف: الميزان الحسابي هو مجموع الديون التي تدفعها الدولة
ورعاياها والمقيمون فوق أراضيها الى الدائنين في الخارج ومجموع الحقوق التي
تستولي عليها الدولة من مدينتها في الخارج ، والميزان الحسابي — ويسمى أحيانا
الميزان الاقتصادي — متغير من يوم الى آخر ، بسبب المعاملات المستمرة الحاصلة
بين الامم .

٤٢٥§ — عناصر الميزان الحسابي : يتكون الميزان الحسابي من جميع

الاصباب التي يترتب عليها مدفوعات دولية ويمكن حصرها فيما يلي : —

- (١) الصادرات والواردات (الميزان التجارى)
(٢) توظيف رؤوس الاموال فى الخارج .
(٣) الخدمات التى تبذل الى أشخاص مقيمين فى الخارج أو يقوم بها افراد مقيمين فى الخارج .
(٤) نفقات السائحين التى ينفقونها فى الخارج ، ومكاسب العمال التى يرسلونها الى ذوى قربانهم المقيمين فى وطنهم .
(٥) المدفوعات التى تلزم الدولة بدفعها نتيجة حرب (جزية ، تعويضات الخ) والمهبلات التى يتبرع بها الاجانب لأعمال خيرية أو علمية للدولة الأجنبية ، يباعث حب الانسانية أو العلم ، أو الفنون الجميلة وهى ، جميع المدفوعات التى لا يكون مصدرها عقد من عقود المعاوضات (بيع ، تأجير ، قرض) .

المبحث الاول — الصادرات والواردات أو الميزان التجارى

§ ٤٢٥ — تعريف الميزان التجارى : يراد بالميزان التجارى مجموع ما تصدره الدولة من البضاعات ومجموع ما تستورده . والصادرات تجعل الدولة دائنة . والواردات تجعلها مدينة . وكان التجاريون يصفون الميزان التجارى بأنه موافق favorable اذا زادت الصادرات على الواردات ، ويصفونه بأنه غير موافق اذا زادت الواردات على الصادرات . وكانوا يعتبرون زيادة الصادرات على الواردات — أى الرصيد الدائن solde créditeur — ربحاً للدولة ، وزيادة الواردات على الصادرات — الرصيد المدين — خسارة . وما يزال البعض يستعمل حتى الآن هذه الالفاظ رغماً عما فيها من خطأ .

وقلما تتساوى الصادرات مع الواردات ، لا تتأذى راجعنا الاحصائيات الخاصة بالواردات والصادرات فبذلك الميزان ترجح أحياناً فى جانب الصادرات وطوراً

في جانب الواردات . وزيادة الواردات على الصادرات هي الحالة المألوفة العادية في الدول العظمى مثل انكلترا وفرنسا والمانيا . ذلك لان الحقوق والذين الدولية لا تنشأ من بيع وشراء البضائع في الخارج فحسب ، بل تنشأ فوق هذا من الدخول الآيلة من توظيف الاموال في الخارج ، ومن ثمن الخدمات التي تؤديها الدولة في الخارج الى الدول الاخرى . مما يترتب عليه بالنسبة لبعض الدول كإنجلترا ، وفرنسا ، دخول المعادن النفيسة بكميات كثيرة تربو كثيراً على الكميات الخارجة منها .

وتظهر أهمية الميزان التجاري بالنسبة للدولة التي ليست لها أموال موظفة وليس لها دعايا يقومون بخدمات في الخارج . ولا تعتمد الدول التي من هذا القبيل في وفاء ديونها إلا على صادراتها مثل مصر ، والهند ، وتركيا ، واسبانيا ، وجمهوريات جنوب أمريكا .

وتقوم مصلحة الجمارك بقيد الصادرات لكن هناك صادرات وواردات لا تقيد في دفاتها مثل بيع السفن . فالسفن التي تشتريها الدولة أو يشتريها أحد رعاياها من دور الصناعة البحرية الاجنبية لا تقيد في دفاتر مصلحة الجمارك ، ومع ذلك فإن ثمن هذه السفن يعتبر من الحقوق المهمة للدولة البائعة للسفن ويجب اضافته الى حسابها الدائن وتعتبر انكلترا من هذه الوجهة دائنة لبعض الدول بمبالغ طائلة .

وهناك واردات لا تزيد الرصيد المدين للدولة ، كما لو أنشأت شركة انكليزية مصنعاً للنسيج في مصر ، واستوردت من انكلترا الآلات والفحم . فاذا خصصت الارباح لتوسيع المصنع فلا تلزم مصر بدفع ثمن هذه الواردات ، وتسكون الشركة الانكليزية عنكنت من توظيف أموالها في مصر لمدة طويلة دون أن تبعت بدخلها الى انكلترا . فاذا باع مستصنع بضاعة في الخارج وادع الثمن في بنك في الدولة المشترية ، ليُكوَّن له ما يسمى في عرف رجاله المال « اصول في الخارج » avoir a

Pétranger ، فاذا أودع دولارات أو جنيهات صار في مأمن من هبوط نقده الوطني وصار في منجاة من تعقب عمال الجباية *fisc* ، ويحتسب ما يباعه المستصنع في عداد واردات الدولة المشترية ، ولكنها لا تؤثر في ميزان مدفوعاتها الدولية ، لأن الدولة المشترية تعنى مؤقتاً من ارسال الثمن الى الدولة المصدرة .

المبحث الثاني — في توظيف الأموال في الخارج

§ ٤٢٧ — تقسيم : وهو يشمل (١) شراء عقارات في الخارج (٢) الاكتتاب في اسهم وسندات أى توظيف النقود لمدة طويلة (٣) توظيف النقود لمدة قصيرة .

§ ٤٢٨ — شراء العقارات (١) يزيد شراء العقارات في الخارج الجانب المدين لميزان المدفوعات الدولية بالنسبة للدولة المشترية في يوم ارسال الثمن الى البائع . فاذا أجر المشتري العقار ، فالأجرة التي يستولى عليها تقيّد في الجانب الدائن لحساب الدولة المشترية وتقيّد في الجانب المدين لحساب الدولة البائعة . واذا بيع هذا العقار ثانية الى أجنبي فيزيد الثمن الجانب الدائن لميزان الدولة البائعة ، ويزيد الجانب المدين في ميزان الدولة التي ارسلت الثمن .

§ ٤٢٩ — توظيف النقود لمدة طويلة في الأوراق المالية (٢) اصبح للأوراق المالية أثر في الميزان الحسابي ابلغ مما للاتجار في السلع العادية . وتعتبر الأوراق المالية بالنسبة للدولة التي تصدرها وتوظفها في الخارج من ضمن الصادرات ، تزيد في قدرتها على التصدير كما لو انها اكثرت من إنتاج القمح والقطن وكما لو انها باعت الى بقية الدول كميات اكثر من هذه الحاصلات . وقد تفضل الأوراق المالية الصادرات العادية في انها تخلق في الوقت المناسب ، تآى في وقت حاجة الدولة الى رؤوس أموال وتخلق بالكمية المطلوبة ثم انها تجذب دائماً راغبين في شرائها في جميع أسواق العالم ، وأخيراً يجوز إعادة تصديرها

الى الدولة التي أصدرتها بنقعات قليلة ، وبدون خسارة في الفوائد .
ولأنجل إدراك أثر الأوراق المالية في الحسابات الدولية نضرب المثل الآتي :
فترض أن ألمانيا أصدرت قرضاً في انكلترا بمبلغ ١٠ مليون جنيه فما الذي يحصل :
(١) في وقت الاصدار : يصبح المسكتبون الانكليز مدينين بمقدار هذا
القرض كما لو كانوا استوردوا من ألمانيا مواد ملونة أو بضائع أخرى بمبلغ ١٠ مليون
جنيه وهذا نوع من الواردات الخفية Importation invisible الذي لا يثبت في
إحصاءات الجمارك ويترتب عليه زيادة الجانب المدين لميزان المدفوعات الانكليزي ،
ويزيد بهذا المقدار الجانب الدائن للميزان الألماني .

(٢) ويتغير المركز أثناء الأجل : ويتغير في كل مرة يحصل فيها الوفاء
الجزئي للقرض . لأنه في ميعاد استحقاق الفوائد ، وفي ميعاد الاستهلاك ، تدفع
ألمانيا الفوائد وتدفع جزءاً من رأس المال ويصير الميزان في مصلحة انكلترا ، أي
تنضاف الفوائد الى الجانب الدائن وينضاف اليه المدفوع من رأس المال . وتصدق
الاعتبارات المتقدمة على جميع الأوراق الأخرى كالأشهم التي تصدرها ألمانيا أو
غيرها من الدول في سوق انكلترا .

في أهمية الأوراق المالية في المبادلات الدولية : لا يقتصر إصدار الأوراق
المالية على خروج ودخول رؤوس الأموال بين الدول ، بسبب قبض الأرباح والفوائد
واستيفاء قيم الصكوك المستهلكة ، بل تحدث فروق الأسعار في مختلف البورصات
تنقلا في الصكوك من دولة الى أخرى ، وتبعاً تنقلا في رؤوس الأموال . والأوراق
الدولية كأشهم وسندات شركة قناة السويس ، يحصل الاتجار بها في الأسواق
المالية لمعظم الدول . ويمكن أن يلح الموازن فرقاً يسيراً في الأسعار فيشتري آجلاً
من سوق ويبيع في سوق آخر . ويحدث تنقل رؤوس الأموال المترتب على هذه
العملية في الميزان الحسابي للدول ذات الشأن نفس الأثر الذي يحدثه بيع وشراء
البضائع الظاهرة .

وإذا علمنا أن قيمة الأوراق المالية المقيدة والمتعامل بها في مختلف البورصات تبلغ عشرات المليارات من الجنيهات استطعنا أن ندرك مدى حركة الأموال التي تحدثها الأوراق المالية في العالم بسبب إصدارها والانتفاع بها ، وهجرتها وعودتها وانقضائها ، من أجل ذلك يمكن القول بأن حركة التجارة الدولية في البضائع أقل شأنًا ، وأضيق مدى من حركة الأوراق المالية .

§ ٤٣٣ — **توظيف الأموال لمدة قصيرة يظل جزء من الدخل القومي في صورة نقود بسبب عدم توظيفه في شراء أوراق مالية أو تمويل منشآت منتجة كالسكك الحديدية ، والمصانع . وهذا الجزء يظل حائراً غير مستقر متحفظاً للانتقال إلى السوق النقدية الذي يغريه بأعلى الفوائد . وترقب هذه الأموال أسعار (١) الخصم وما بينها من فروق (٢) وترقب قيم النقود المضاربة فيها .**

(١) **تأثير فروق أسعار الخصم** (١) يشترط لامكان الاستفادة من فرق أسعار الخصم بين دولتين أن تكون النقود المتداولة سليمة مثل انكلترا والولايات المتحدة . فإذا فرضنا أن سعر الخصم في نيويورك ٠.٥٪ في حين أنه ٠.٣٪ في لوندرة ، فلن تتوانى البنوك الانكليزية عن ارسال نقودها الحائرة إلى نيويورك حيث تعطى القروض القصيرة الأجل ٠.٢٪ أكثر مما تعطيه في لوندرة . ويقع ذلك بالكيفية الآتية : — يسحب مراسل البنك في نيويورك كميالة يبلغ خمسة آلاف جنيه مستحقة الوفاء لدى الاطلاع ويسلم المراسل هذه الكميالة إلى مقرض في نيويورك ليستعملها بالكيفية التي يراها في نظير تعهده بأن يرد هذا المبلغ بعد ثلاثة شهور مضافاً إليه الفوائد وهي ٦٧ ½ جنيهاً أي ٥٠٦٢ ½ جنيهاً ، ويقع هذا عادة بسحب كميالة على لوندرة مستحقة الدفع لدى الاطلاع .

(١) بلغت القيمة الانجمية لسكوك التي حصل التماثل بها في بورصة لوندرة ١٦٦٢٥٨٩٥٦٨٦ جنيهاً انكليزياً في سنة ١٩٢٠ وكانت ١١٧٤٤٧٦١٦٦١ جنيهاً انكليزياً في سنة ١٩١٥ أي بزيادة مقدارها ٤٨٨١١٣٤٠٢٥ جنيهاً انكليزياً .

وتصريح البنك الانكليزي الى مراسله بسحب كبيالة بمبلغ خمسة آلاف جنيه
يعتبر بمثابة اعطاء الولايات المتحدة حق المطالبة حالا بهذا المبلغ كما لو كانت
الولايات المتحدة صدرت الى لوندرة قطنا او قمحا بما يساوي هذا المبلغ وتصير
لنكلترا مدينة بهذا المبلغ الى الولايات المتحدة ، وينعكس المركز بعد ثلاثة شهور
اذ يقيد المبلغ في الجانب المدين للميزان الامريكي :

ولا يتحمل البنك الانكليزي أى خطر لانه سيستولى على نقود انكليزية
لكن المقرض يتحمل بعض الخطر فتد يرتفع سعر الجنيه الانكليزي في
نيويورك ويلتزم أن يدفع دولارات أكثر من التي قبضها .

(٢) القروض القصيرة الاجل المخصصة للمضاربة في قيم النقود :
لفرض أن الدولار يساوي ٣٠ فرنكا في باريس ، ورأى صيرفي امريكي أن هناك
من الاسباب ما يحمله على الاعتقاد بارتفاع قيمة الفرنك بالنسبة للدولار ، فيكلف
الصيرفي مراسله في باريس بأن يسحب عليه كبيالة بالف دولار ، ويبيعها في سوق
الصرف في باريس ويحتفظ بالثمن وبهذه السكيفية يكون للصيرفي الامريكي في
باريس ١٠٠٠ دولار \times ٣٠ فرنكا = ٣٠٠٠٠ فرنك مستحقة الوفاء لدى
الطلب مقيدة في الجانب الدائن لحسابه ، وبعد اقتضاء فترة قصيرة يقع الارتفاع
المتوقع وتحصل معادلة النقدين بسعر ٢٥ فرنكا ورق في مقابل دولار ، عند ذلك
يطلب الصيرفي الامريكي نقوده ، وهي تمكنه بالسعر الجديد ، من أن يشتري في
باريس كبيالة مسحوبة على نيويورك قيمتها ١٢٠٠ دولار ، وبهذه السكيفية يربح
١٠٠ دولار ، وذلك لأن : $٣٠٠٠٠ \div ٢٥ = ١٢٠٠$ دولار

يتبين مما تقدم أن تصريح الصيرفي الامريكي الى مراسله في باريس بسحب
كبيالة يجعل فرنسا دائنة بقيمتها كما لو كانت فرنسا صدرت بضاعة الى الولايات
المتحدة بقيمتها .

وعند حلول ميعاد الاستحقاق تصير فرنسا مدينة بقيمتها كما لو كانت استوردت بضاعة من الولايات المتحدة .

والخلاصة أن القروض لمدة قصيرة تمكن من (١) الاستفادة من فروق سعر الخصم (٢) ومن تحويل النقود القومية الى نقود أجنبية والاستفادة من تغير قيمة النقود .

الفرع الثاني — في توازن المدفوعات

§ ٤٣٣ — في نوائره المرفوعات : يعتبر الميزان الاقتصادي في حالة توازن اذا كان مقدار المدفوع من الديون الخارجية مساوياً للحقوق التي استوفتها المملكة من الخارج ولا يتأتى ذلك الا اذا كانت قيمة الواردات الظاهرة والخفية مساوية لقيمة الصادرات الظاهرة والمستترة مع افتراض أن كل الديون المستحقة الاداء بسبب الواردات تدفع في مواعيد استحقاقها (وهو فرض بعيد عن الحقيقة) ولن يبقى الميزان الاقتصادي لمملكة غير متوازن لمدة طويلة بالنسبة لكل الممالك . وقد يميل ميزان الدولة بالنسبة لدولة معينة في جهة معينة باستمرار ، بشرط أن تكون الدولة التي تزيد ديونها على حقوقها بالنسبة للدولة الاخرى تستطيع أن تعيد توازن مدفوعاتها بما تستوفيه من دول أخرى . مثال ذلك تشتري فرنسا قطعاً وقطعاً من الولايات المتحدة وتشتري بناءً من البرازيل . ولا تصدر الى هاتين المملكتين الا الشيء القليل ؛ ولكن فرنسا تصدر الى مصر وانكلترا أكثر مما تستورد منهما ، لذلك فهي تستطيع أن تدفع ديونها للولايات المتحدة والبرازيل بما تستوفيه من مصر وانكلترا .

§ ٤٣٤ — في ميزان المرفوعات الموافق وغير الموافق : بما أن هذا الميزان لا يمكن أن يظل مدة طويلة بلا توازن فهل يسوغ لنا أن نصف ميزان المملكة (أو حالتها الاقتصادية) بأنه موافق أو غير موافق ؟

الحقيقة أن وصف الميزان بأنه غير موافق يرجع إلى الطريقة التي يحصل بها التوازن ، فالدولة التي لا تدفع أثمان وارداتها الظاهرة والخفية بمبيعاتها العادية أو بخدمات مواطنيها ، أو بما تستولي عليه من دخول نقودها الموظفة في الخارج ، والدولة التي تلتزم بإرسال الذهب إلى دائنيها أو تباع أوراقها المالية ، أو التي تقترض من الخارج ما تحتاج إليه من النقود ، هي الدولة التي يوصف ميزانها بأنه مدين أي غير موافق ، لأنها تعتمد على وسائل تؤدي إلى إفقارها لتحقيق التوازن . ولا مشاحة في أن إرسالها الذهب إلى الخارج وبيع أوراقها المالية يفضيان إلى نضوب معين تعتمد عليه الدولة كما أن الاقتراض يزيد في ديونها الخارجية .

ويوصف ميزان الدولة بأنه موافق إذا كان في حالة توازن ولو كانت استقدمت معادن نفيسة ووظفت أموالها في الخارج . ولو لم تعتمد الدولة إلى هذه الوسائل لظهر رصيدها دائماً ، لكن ما تقتنيه الدولة بهذه الوسائل يستنفد الرصيد الدائن ، ويحقق التوازن حيث يوظف فائض حقوقها المستحقة في وجوه مفيدة للدولة تزيد في رأس مالها ودخولها .

ولنا أن نتساءل عن كيفية تحقق التوازن الحقيقي — نقول الحقيقي لأن التوازن قد يحدث بكيفية حسابية بواسطة اعتمادات أجنبية تمكن الدولة من تأجيل تسوية الرصيد المدين لحسابها — بمعنى أن صادراتها الظاهرة والخفية تكفي لوفاء وارداتها الظاهرة والخفية دون حاجة إلى تصدير معادن نفيسة ودون حاجة إلى الاقتراض من الخارج . وما هي القوة المنظمة التي تعيد توازن الميزان الحسابي للدولة ؟ . . . يرى ريكاردو وستوارت ميل وغيرها من الاقتصاديين أن النقود المعدنية هي الأداة المنظمة للميزان الحسابي ، وأنها تحقق هذا التوازن بكيفية طبيعية على الصورة الآتية : —

لفرض أن مستوى الأثمان في المملكة مرتفعاً لدرجة أنه يشجع الواردات

الأجنبية ويحول دون التصدير ، فيترتب على ذلك أن يصير الميزان الحسابي غير موافق ولا تكفى علاوة الصرف لاعادة التوازن وحتى إذا تحقق هذا التوازن فلا يلبث أن يختل بفعل مستوى الأثمان المرتفع الذي يغري الموردين الى العودة الى الاستيراد ، ويشل التصدير . ولن يتحقق التوازن بصفة مؤكدة إلا إذا هبطت الأثمان ، ولما كان ارتفاع الأثمان هو نتيجة كثرة النقود المتداولة ، فيجب تصدير جانب من النقود الى الخارج . ونزوح هذا الجزء الزائد الى الخارج أمر لا بد من حدوثه بسبب حساسة قيمة النقود المعدنية في تلك المملكة . وينزع هذا الجزء الى المملكة التي تكون فيه قوته الشرائية أعلى من المملكة ا ، ويخصص هذا الجزء لوفاء الرصيد المدين لحساب المملكة ا .

وخروج هذا الجزء من النقود يفضى الى هبوط المستوى العام للأثمان في المملكة ا ، ودخول هذا الجزء في المملكة الأجنبية يحدث أثراً عكسية (زيادة كمية النقود ، وارتفاع مستوى الأثمان) . وهبوط مستوى الأثمان في ا يفضى الى زيادة صادراتها ونقصان وارداتها أى أنه يعمل على تحقيق التوازن في ميزاتها ، ويظل هذا التوازن قائماً ما دامت الظروف التي تحقق فيها لم تتغير .

وحاصل ما تقدم أن المعادن النفيسة ليست موزعة بين الأمم بمحض الصدفة ويقول ريكاردو « وقع اختيار الناس على الذهب والفضة كأداة للمبادلة ويمجرى توزيعها بين مختلف الأمم بكيفية مطابقة لحركة المبادلة الطبيعية التي كانت تقع بين الأمم في حالة انعدام هذه الأداة كما لو كانت التجارة بين الأمم تحصل في صورة مقايضة . فانكلترا لا تستطيع أن تصدر المنسوجات الى البورتغال إلا إذا باعته بنذهب يزيد على الذهب اللازم لإنتاجه في انكلترا ، والبورتغال لا تصدر النسيج الى انكلترا إلا إذا باعته بأكثر من نفقات إنتاجه في البورتغال . فإذا حصل الأتجار مقايضة فلا تستمر التجارة إلا إذا استطاعت انكلترا أن تنتج منسوجات وخيصة تمكنها من الحصول على كمية نبيذ أكثر مما تحصل عليه لو أنها خصصت

العمل ورأس المال الذي خصصته في صناعة القماش في صناعة النسيج ، وتوزيع المعادن يقع بكيفية أن الائتمان تصل في كل أمة الى الحد الذي يسمح بإجراء مبادلات دولية وفقاً لقانون التفتت النسبية .

ويعترض على هذا التفسير بما يأتي .

(١) قد تم تسوية الرصيد المدين للميزان الحسابي بواسطة ارسال أوراق مالية ودون حاجة الى تصدير أو استيراد الذهب . وتشغل حركة الذهب الدولية في المدفوعات الدولية مقاماً ثانوياً بجانب الأسهم والسندات . وتصدير أو استيراد هذه الصكوك ليس له أثر في أئتمان السلع من شأنه أن يحرك هذه الاداة التي وصفها ريكاردو فتعيد من تلقاء نفسها التوازن في الميزان الحسابي كما هو الشأن بالنسبة للذهب .

(٢) كان من أثر استعمال أوراق البنكنوت وذيوع الودائع والاعتمادات المصرفية أن صار خروج كمية من الذهب لا يفضي حتماً الى نقصان معادل في النقود المتداولة وصار لا يؤثر في مستوى الائتمان . فالمدين الذي يريد أن يرسل ذهباً الى الخارج يستطيع أن يحصل على طلبته بواسطة فتح اعتماد في بنك دون أن يلتزم بتحويل أوراق البنكنوت الى ذهب .

ورغمًا عما وجه الى تفسير ريكاردو من الاعتراضات لم يوفق الاقتصاديون حتى الآن الى ايجاد تفسير آخر للتوازن .

والآن هل يمكن تقدير ميزان المدفوعات ؟ قد نستطيع أن نتعرف مقدار الصادرات والواردات ، ولكنه من العسير أن نتعرف ميزان المدفوعات لأن الدائنين لا يستوفون حقوقهم في الخارج بل يستبقونها أحياناً بصفة أصول فيودعونها في البنوك الأجنبية ، كذلك توجد ديون لا يستطيع الدائن اقتضاءها بسبب اعسار المدين أو سوء نيته .

وإذا تعذر تقدير ميزان المدفوعات — إلا على سبيل الخس والتخمين —
فيمكن من جهة أخرى أن تعرف المركز الاقتصادى للدولة بالنسبة للدول الأخرى
بواسطة سعر الصرف .

الفرع الثالث

تسوية الحقوق والديون الدولية والصرف

٥٨٨ — فى المقامه . قد تحصل تسوية الديون الداخلية بين الاشخاص
المقيمين فى دولة واحدة بلا حاجة الى تداول النقود المعدنية أو أوراق البنكنوت
بواسطة الحسابات الجارية فى البنوك . وكذلك الحال بالنسبة للحقوق والديون
الدولية اذ تحصل تسويتها بواسطة المقاصة ، تفادياً من نقل النقود مرتين وما
يستتبعه هذا النقل من أجرة النقل والتأمين ونفقات سك النقود . لكن المقاصة
الدولية لا تحصل بسهولة للأسباب الآتية .

(١) يندر أن تتساوى الحقوق التى لكل دولة على أخرى ، فقد تكون
ديون دولة أكثر من حقوقها لدى دولة أخرى وتستمر فى الوفاء ، ولذلك يتبقى
فى ذمتها رصيد بعد المقاصة يتعين دفعه نقداً ان لم تسعف بوسيلة أخرى غير الدفع
وهذه الوسيلة هى المقاصة فى المكان أى الانتفاع بمجموع الحقوق المستحقة للدولة
المدينة على جميع الدول الاجنبية .

(٢) لا يمكن أن يظل الميزان العام للمدفوعات غير متوازن لمدة طويلة ،
فاذا زادت ديون الدولة على حقوقها ، وهو ما يمنع من وفاء ديونها كلها بواسطة
المقاصة ، فلا بد من الالتجاء الى طريقة أخرى وهى الائتمان . فهو الذى يمكن من
سريان المقاصة فى الزمان ، والاعتمادات المصرفية *crédits en banque* ، والائتمان
التجارى وغيرها تزيد الجانب الدائن لميزان الدولة المقترضة فى بمثابة حقة

اتصال بين ديونها الحاضرة وحقوقها المستقبلية. يمكن من الانتفاع بهذه الحقوق المستقبلية لوفاء الديون الحاضرة .

(٣) اذا لم تكف هذه الطرق لحصول المقاصة فتلتزم الدولة بأن ترسل ذهباً الى الخارج . أو تكثر صادراتها أو تقلل وارداتها .

§ ٤٣٦ — في كيفية حصول المقاصة : أدوات المقاصة هي الصكوك التي تعطى الحق في الاستيلاء حالا أو بعد فترة قصيرة على نقود أجنبية كالأوراق التجارية المسحوبة على الخارج ، السندات الأذنية ، الشيكات ، أوامر الدفع التلغرافية الأوراق المالية المستهلكة والمستحقة الوفاء في الخارج ، كوبونات في الخارج وهذه الصكوك موضوع تجارة خاصة وهي تجارة الصرف ، وما يباع وما يشتري هنا هو حق قبض دولارات معينة أو جنيهات إنكليزية في نيويورك أو لوندرة أو بستاز pesetas في مدريد أو فلورين في هولاندة

والأوراق التي تقوم بأكبر قسط في تسوية التعهدات الدولية هي :

(١) الكبيالة (٢) الشيك (٣) النقل أو الدفع التلغرافي transfert
ou versement télégraphique

§ ٤٣٧ — في تعريف الصرف : هو الثمن الذي يدفع للحصول على حق اقتضاء مبلغ معين من النقود المتداولة في سوق معين .

وتصدر البنوك أو بعض الهيئات تسعيرة بسعر الصرف ويذكر فيها (١) الصكوك المستحقة الأداء حالا كالأوامر التلغرافية والكبيالات المستحقة الوفاء لدى الاطلاع والشيكات (٢) الصكوك المستحقة الوفاء بعد فترة طويلة ، كالكبيالات المستحقة بعد ثلاثة شهور .

§ ٤٣٨ — متى يكون سعر الصرف غير متطابق le pair du change .

يعتبر سعر الصرف في دولة على أخرى عند حد التكافؤ اذا كان ثمن الورقة

التجارية يمكن من تبادل نقود الدولتين تبعاً لوزن المعدن الصافي التي تشتغل عليه قانوناً ، فسر الصرف في باريس على لوندرة يكون عند حد التكافؤ اذا كان الدفع التلغرافي لجنه انكليزي يساوي ٢٢ و ١٢٤ ف لانه ما يحتويه الجنيه الانكليزي من الذهب يعادل الذهب الموجود في ١٢٤ ر ٢١ ف .

§ — ٤٣٩ متى يكونه سعر الصرف غير هو التساوى : يعتبر صرف الدولة ا على الدولة ب ، وصرف دولة ب على الدولة ا عند حد التساوى *à la parité* اذا كانت قيمتهما متساوية في الدولتين ، ولو لم يكونا عند حد التكافؤ فاذا كان الجنيه الانكليزي يساوي في القاهرة ٩٨ قرشا وفي لوندرة يساوي ٩٨ قيل بأن سعر الصرف عند حد التساوى ولو انهما ليسا عند حد التكافؤ .
ويتجه الصرف بين الدول نحو التساوى لأنه لو انحرف بكيفية ظاهرة لسارع الموازنون الى الاستفادة من هذا الانحراف سعياً وراء الربح . وبسبب عملياتهم تعود الاسعار الى التساوى ، فاذا كان الجنيه الانكليزي في القاهرة يساوي ٩٩ قرشاً ويساوي في لوندرة ٩٨ قرشاً فان الموازنين يشتررون جنيهات في لوندرة ويبيعونها في مصر بربح .
ويستفيد الدائنون أو المدينون من كون سعر الصرف بين دولتين غير متساو . ويختارون الطريقة التي تعود عليهم بالفائدة .

المبحث الاول — في كيفية حصول المقاصة في الزمان والمكان

§ ٤٤٠ — المقاصة في الزمان : قلنا ان ميزان المدفوعات والمقبوضات من الخارج متغير ، ولا يمكن ان يتحقق التطابق التام بين حقوق الدولة وديونها لاجراء مقاصة كاملة . وان الائتمان لأجل قصير يعمل على : (١) تخفيض مقدار الديون المطلوب وفائها (٢) وعلى زيادة الحقوق التي يمكن الانتفاع بها لاجراء المقاصة

في الديون المطلوب وفائها حتى تتوازن بصفة مؤقتة كفتي الميزان .

أولاً فتح بركة المربون : تؤخر الاعتمادات التجارية الممنوحة لمستوردي البضائع الأجنبية ميعاد إستحقاق ديونهم وتختص بهذه الكيفية مقدار ما يجب دفعه فوراً بقبول بنك اجنبي فتح اعتماد بتقود أجنبية مثال ذلك : يقبل أحد البنوك الانكليزية ان يفتح اعتماداً لأحد بيوت الاستيراد المصرية بالجنيهات الانكليزية . و يقتضى المصدر الانكليزي الى البيت المصري حقه بواسطة سحب كبيالة على البنك الانكليزي مستحقة الوفاء بعد ٦٠ أو ٩٠ أو ١٢٠ أو ١٨٠ يوماً ، ويقبل البنك هذه الكبيالة ، ثم يخصم المصدر الانكليزي الكبيالة (ويلاحظ أنه لغاية ميعاد الاستحقاق لم تقع من الجانب الانكليزي أو من الجانب المصري عملية صرف واحدة) .

وكذلك الحال بالنسبة للديون التجارية المستحقة اذا قبل الدائن تأجيل الاستحقاق فان الجانب المدين لميزان الدولة المستوردة يقل مؤقتاً بمقدار هذا الدين **ثانياً من جهة المفقود :** قد تسارع البنوك الى مساعدة تجارة بالواردات اذا لم تجد في السوق من الأوراق التجارية الأجنبية ما يكفي لاجراء المقاصة في مشترياتها وذلك بسحب كبيالات على البنوك الاجنبية ، وبيع هذه الأوراق الى المستوردين المحتاجين الى وسائل للوفاء ، مثال ذلك : —

اذا التزمت نيويورك بوفاء ديون كثيرة الى لوندرة في الربيع ، أى في الوقت الذي لا تكون فيه لوندرة مدينة الى نيويورك ، فتسحب بنوك نيويورك كبيالات على راسليها في لوندرة ، وتبيع هذه الأوراق الى الأمريكيين الذين يرغبون في دفع ديون في انكلترا ، وتقبل البنوك الانكليزية هذه الكبيالات ، ولو أنها ليست مدينة الى الساحب ، لذلك تعتبر البنوك الانكليزية انها منتهها اعتماداً . وفي الحريف يختلف الميزان بين السوقين حيث تكثر في نيويورك الكبيالات

التجارية المسحوبة على لونية بسبب بيع القمح والقطن ، وترسل البنوك الامريكية هذه الكمبيالات الى مراسليها في انكلترا تقطية للكمبيالات التي سحبت عليهم في الربيع . ومن جهة أخرى ، تسحب البنوك الانكليزية كمبيالات على بياض على مراسليها الامريكيين وتبيع هذه الكمبيالات الى مستوردي القمح والقطن ، وهكذا دواليك .

فالأوراق التجارية المسحوبة سلفاً (أو على بياض) تقوم مقام النقص المؤقت في وسائل الوفاء أو هي كمبيالات مؤقتة أو كمبيالات مبتسرة تصحح اختلال توازن ميزان المدفوعات بسبب عدم تساوى قيمة صادرات وواردات للملكة في وقت من السنة .

وقد انشئت في المانيا في سنة ١٩٢٣ هيئات خاصة لتسهيل فتح اعتمادات للخارج للمستوردين الالمانيين لتمكنهم من الحصول على ادوات الصرف .

§ ٤٤١ - المقاصة في المظار : تعمل البنوك على اجراء المقاصة في المكان

بواسطة عملية الموازنة غير المباشرة *arbitrage indirect* .

الموازنة غير المباشرة : لنفرض ان هناك ثلاث دول مصر وانكلترا والولايات المتحدة وأن حقوق وديون كل دولتين منهما في وقت واحد غير متساوية وأن مصر مدينة لانكلترا بأكثر مما هي دائنة ، وان انكلترا مدينة الى الولايات المتحدة بأكثر مما هي دائنة وأن الولايات المتحدة مدينة الى مصر بأكثر مما هي دائنة . ففي مصر تشتري البنوك المصرية الحقوق المصرية على انكلترا ، وتبيع هذه الحقوق الى المدينين المصريين لانكلترا ، وقد افترضنا ان الحقوق المصرية لا تكفي لوفاء الديون المصرية لانكلترا . لذلك لا تكفي الاوراق الموجودة في القاهرة . ولكن بما ان مصر دائنة للولايات المتحدة بأكثر مما هي مدينة فتكثر الدولارات الموجودة في القاهرة ، والفائض من الدولارات يستخيم في سيد عجز الجنيهات الانكليزية

وأنك تباع البنوك المصرية أوراقاً تجارية مسحوبة على الولايات المتحدة الى المصريين المدينين لانك ترا . ويرسلون هذه الاوراق التي تمثل دولارات الى انك ترا التي هي في حاجة الى الدولارات لوفاء ديونها للولايات المتحدة .

ويتعرف الموازنون النقص والزيادة في حقوق أو ديون المملكة من فروق أسعار النقود في مختلف الدول ففي المثل السابق بسبب قلة الكميات المسحوبة من مصر على انك ترا ، تقل النقود الانكليزية ، وتكثر الدولارات (الكميات المسحوبة على الولايات المتحدة) أي تكثر الدولارات ، لذلك يرتفع ثمن الجنيه الانكليزي في القاهرة وترخص الدولارات ، وفي لوندرة ترتفع قيمة الدولارات . وتهبط قيمة القروش ، وفي نيويورك تقل القروش وترتفع قيمتها وتكثر الجنيهات الانكليزية وترخص ثمنها .

لذلك يشتري الموازنون الدولارات في القاهرة بسبب رخصها ويبيعونها الى المدينين المصريين الذين لا يجدون وسيلة أخرى لوفاء ما عليهم من الديون لانك ترا وبهذه الكيفية يعمل الموازنون على ايجاد وسائل لوفاء في الاسواق التي تموزها هذه الوسائل ، وتتساوى قيم الاوراق في اسواق الصرف .

الفرع الرابع

في اسباب تقلبات سعر الصرف

§ ٤٤٢ - **معمومات :** علمنا أن الصرف هو ثمن الاوراق التجارية أو الحقوق التي تدفع في الخارج : أي عدد القروش التي تدفع للحصول على ورقة تجارية مستحقة الوفاء بنقود المكان المسحوبة عليه هذه الورقة . (عدد القروش التي تدفع للحصول على كميالة مقدرة بالدولارات مسحوبة على نيويورك) . وهذا السعري بين القيمة التبادلية المؤقتة للقرش بالنسبة للدولار الأمريكي المراد قبضه في الولايات المتحدة ، وبين القيمة التبادلية عرضة ايديا للتغير .

وسعر الصرف — أى ثمن الحقوق التى يمكن اقتضاؤها فى الخارج — مرتبط
ارتباطاً وثيقاً بالشئون الآتية :

(١) حالة النزاع العام لفروقات الرقعة المعتبرة ، وبمباراة أخرى عرض
وطلب الأوراق التجارية الاجنبية فى المملكة المعتبرة حيث تطلب بواسطة المدينين
للخارج لوفاء ديونهم الاجنبية (المستوردين) وتعرض بواسطة المدينين للخارج
(المصدرين) .

(٢) نوع عمدة الدول الدائنة والمدينة : ليست النقود التى تتعامل بها
الدول كلها من نوع واحد . فهناك نقود ذهبية ، ونقود فضية ، وعملة ورقية غير قابلة
للاستبدال *papier-monnaie, inconvertible* الخ كما أن العملة الورقية لمملكة
ليست دائماً من نوع العملة الورقية لمملكة أخرى .
ومن أجل ذلك يتأثر سعر الصرف بعدة عوامل ، يعمل بعضها نحو الارتفاع
والبعض الآخر نحو الهبوط . وهذه العوامل (١) اقتصادية (٢) نقدية (٣)
نفسانية ، وبخاصة يقوى هذا العامل النفسانى فى الممالك التى تتعامل بالعملة الورقية
الخشية .

ولأجل دراسة أثر هذه القوى فى تكوين سعر الصرف . يجب أن تتناول
دراستنا الوجوه الآتية : —

(١) صرف الدول التى تتعامل بنقود مسكوكة من معدن واحد . وهى تذبذب
سعر الصرف حول نقطة ثابتة وهى التكافؤ المعدنى للنقود المتبادلة (١)
(٢) صرف الدول التى تتعامل بنقود مسكوكة من معادن مختلفة . فإذا كان سلك
النقود مباحاً تراوحت تقلبات الصرف حول نقطة يتوقف تحديدها على العلاقة التجارية
بين الذهب والفضة . وهى نقطة تظل ثابتة مادامت هذه العلاقة التجارية ثابتة .

(١) le pair métallique des monnaies échangées

(٣) صرف المالك التي تتعامل احداها بالعملة الورقية . أو صرف المملكتين اللتين يتعاملان بالعملة الورقية . وهنا لا توجد نقطة ثابتة ، أو ثابتة ثبوتاً مؤقتاً يدور حولها الصرف وعلى ذلك لا يكون هناك حد لحصر مدى أو اتساع تقلبات سعر الصرف .

المبحث الاول

سعر صرف الدول التي تتعامل بنقود من معدن واحد

الفرض هنا أن الدولتين تتعاملان بنقود ذهبية ، أو بأوراق بنكنوت قابلة للتحويل الى ذهب . وأن الذهب يمكن تصديره واستيراده وسكه نقوداً معدنية مثل فرنسا وانكلترا قبل الحرب .

§ ٤٤٣ — **الصرف عند التكافؤ** . *change au pair* . اذا تساوى في سوق مثل سوق باريس عرض وطلب الأوراق التجارية المستحقة الوفاء في لوندرة ، فلا يوجد سبب يحمل مشتري كبيالة على أن يدفع ذهباً أكثر مما تمثله هذه الورقة . ولما كان مقدار ما يحتويه الجنيه الانكليزي من الذهب يساوي ٢١ ر ١٢٤ ف . فيحصل الصرف تبعاً لهذا التكافؤ المعدني *pair métallique* بين النقدين . لذلك يعتبر صرف باريس على لوندرة عند حد التكافؤ اذا بيعت الكبيالة المسحوبة على لوندرة بسعر ٢١ ر ١٢٤ ف عن كل جنيه انكليزي تمثله هذه الورقة .

§ ٤٤٤ — **الصرف غير المواتي** : *change défavorable* . اذا كان طلب الأوراق التجارية المسحوبة على لوندرة أكثر من العرض (أي اذا زاد الطلب على العرض) ويكون ذلك بسبب كثرة الديون وقلة الحقوق أي كثرة الواردات وقلة الصادرات ، نخشية أن يلتزم المدينون بإرسال نقود ذهبية الى لوندرة مع

ما في ذلك من تحمل نفقات النقل ، يقبلون دفع علاوة prime للحصول على أوراق مستحقة الوفاء في لوندرة ، وتنافس مشترى الأوراق التجارية — أى المدينين — يرفع سعر الصرف فوق حد التكافؤ فيصل الجنيه الانكليزى الى ١٢٤ ر ٥٥ ف و يسمى الصرف غير موافق لأنه ينذر بقرب خروج الذهب .

§ ٤٤٥ — **الصرف الموافق** : اذا كانت الأوراق التجارية المسحوبة على لوندرة أكثر من الأوراق المطلوبة (كثرة الصادرات وقلة الواردات) قبل البائعون تخفيض سعر الأوراق التجارية . وتنافس البائعين يعمل على هبوط سعر الصرف الى ما دون حد التكافؤ فيصل سعر الجنيه الانكليزى الى ١٢٣ ر ٩٠ ف . وهبوط سعر الصرف معناه أن النقود الوطنية أعلى قيمة من النقود الأجنبية ولذلك يعتبر الصرف أنه موافق ، أى يمكن الحصول على جنيهات انكليزية أكثر من عدد الفرنكات التى تحتوى على مقدار متساو من الذهب .

ويسمى الصرف موافقاً لأن هبوط سعر الصرف نذير على قرب دخول الذهب

§ ٤٤٦ — **فى صر الذهب gold points** . الغرض من استعمال الأوراق

التجارية أداة للوفاء هو اقتصاد نفقات ارسال النقود المعدنية فقد يزيد ثمن الأوراق التجارية على حد التكافؤ بسبب زيادة الديون على الحقوق ، أى زيادة طلب الأوراق التجارية على العرض . ولكن ارتفاع سعر الصرف على حد التكافؤ أو علاوة الصرف ، لا يمكن أن تتجاوز نفقة النقل المادى (نفقات النقل ، التأمين ، خسارة الفائدة أى الحرمان من فائدة النقود أثناء نقلها) للنقود الأجنبية فى الخارج لأنها اذا تجاوزت هذا الحد قضت ، بصلحة المدين بإرسال نقود معدنية الى دائئه وقد كانت نفقة النقود بين فرنسا وانكلترا قبل الحرب تمثل واحداً فى الألف من قيمتها أى عبارة عن ٢٦ ر ٠ ف ويسمى هذا السعر صر خروج الذهب le point de sortie ، لأن الصر اذا وصل الى هذا الحد تصدر الدولة المدينة

الذهب الى الدولة الدائنة (الصرف غير الموافق)

ويوجد حد لدخول الذهب Gold point d'entrée . فإذا التزم الدائنون بأن يبيعوا أوراقهم التجارية بأقل من حد التكافؤ Au-dessous du pair ، فحجت . خسارة لهم . وقد تعظم هذه الخسارة لدرجة أنهم يفضلون أن يرسل اليهم مدينوهم الأجانب ذهباً وفاء لديونهم . يترتب على ذلك أنه إذا هبط الصرف الى ما دون سعر التكافؤ Au dessous du pair — بعد خصم مصاريف نقل النقود — أرسلت الدولة المدينة الذهب الى الدولة الدائنة (الصرف الموافق) (١)

وتعبر البنوك أهمية كبرى لسعر الصرف لأنه دليل على خروج أو دخول الذهب . وإذا كان خروج الذهب أو دخوله لا يدل في ذاته على شيء ، لأن ثروة الدول لا تتكون فقط من النقود ، الا أن ارتفاع سعر الصرف يدل على قرب طاب الذهب من خزائن البنوك . ويعتبر سعر الصرف بارومتر الأحوال الاقتصادية والنقدية ، ولكن اذا دل ارتفاع البارومتر على الصحو فان ارتفاع سعر الصرف يدل على سوء الحال وان الذهب يتحفز للخروج من المملكة ، واذا كان سعر الصرف واطناً فهذا دليل على انتعاش الأحوال وعلى قرب شروق الشمس ، وتآلق الذهب .

§ ٤٤٩ — يعرف سعر الصرف بسعر الخصم . يتوقف سعر الصرف على عرض وطلب الأوراق التجارية فإذا قلت الأوراق التجارية المسحوبة على الخارج وعظم الطلب عليها دل ذلك على كثرة الديون وقلة الحقوق وهو ما يترتب عليه ارتفاع سعر الصرف وهذه الحالة تنذر بقرب خروج الذهب ولما كان الذهب

بعد دخول الذهب بلد خروج الذهب

(١) الجنيه الانكليزي يساوي ١٢٤٦٢١ فرنكا ١٢٣٦٩٠ فرنكا ١٢٤١٥٥ فرنكا

الدولار يساوي ٢٥٠٦٢ > ٢٥١٣٩٥ > ٢٥٠٦١

المارك يساوي ١٦٠٨ > ٨٠٠٦ > ٦١٠

يفترقه المدينون من خزائن بنوك الازسدار قترفع سعر الخصم . وهو ما يترتب عليه هبوط ثمن الأوراق التجارية المسحوبة على المملكة المدينة . فاذا كان سعر الخصم ٤ ٪ وارتفع الى ٦ ٪ فان ما يستولى عليه جاملها يكون ٩٤ بدلا من ٩٦ فتقل الواردات . وارتفاع سعر الخصم يفضى الى هبوط الأثمان في داخل المملكة ، لأنه يقلل طلب البضائع الأجنبية ، ويشجع الصادرات بسبب هبوط الأسعار ، ويفرى أرباب الاموال باستيفاء أموالهم لتوظيفها في هذه الدولة ، ويفد الذهب من الخارج للاستفادة من هذه الاسعار المرتفعة ، وكل هذه الظروف من شأنها أن تكثر الصادرات ، وتقلل الواردات ، ويتوازن ما لها وما عليها ويعود سعر الصرف الى حد التكافؤ .

المبحث الثاني

صرف الدول التي تتعامل بنقود مسكوكة

من معادن مختلفة

§ ٤٤٨ — المحاللك ذات نظام المعدنين التام bimétallisme parfait .

سارت بعض الدول في القرن التاسع عشر على نظام المعدنين التام وهو الذي يتميز بحرية سك الذهب والفضة ، وبقوتها البرائية غير المحدودة ، وبوجود نسبة قانونية بين العملة الذهبية والفضية . وكانت الدول ذات نظام المعدنين تسوى معاملاتها بسهولة مع الدول التي تسير على نظام الذهب والتي تسير على نظام الفضة . فكان الصرف بين فرنسا وانكلترا يتذبذب حول نقطتي دخول وخروج الذهب . وكانت فرنسا ترسل الفضة الى الهند وتسلم منها روبيات فضية يماذسها في دار السك الى قطع نقدية فضية فرنسية ، وكانت تقلبات الصرف الهندي في باريس تتراوح حول حدى دخول وخروج الفضة silver points .

وكان الاستقرار النسبي للصرف الأجنبي في الدول التي تسير على نظام المعدنين كفيلاً بإيجاد الاستقرار النسبي للصرف بين الدول التي تسير على نظام الذهب والدول التي تسير على نظام الفضة كالمملكة الانكليزية . فكانت انكلترا ترسل الذهب الى فرنسا لتحصل في مقابلة على الفضة اللازمة لها لتسوية معاملاتها مع الهند على أساس النسبة القانونية ١ : ١٥ ١/٢ . واذا تلقت انكلترا روبيات من الهند فكانت ترسلها الى دار السك في باريس لتحويلها الى نقود فضية فرنسية وتحصل على ذهب في مقابله . وكانت فروقات الصرف بين الدول التي تتعامل بالذهب والتي تتعامل بالفضة محصورة بين نقطتين أو حدين وهما حد الذهب gold, point مضافاً اليه حد دخول الفضة أو خروجها .

ولكن كل الدول أبطلت نظام المعدنين التام ، وصار من المتعين على الدول التي تسير على نظام الذهب أن تسوى معاملاتها رأساً مع الدول التي تتعامل بالفضة بدون وساطة الدول التي كانت تتعامل بالمعدنين .

ويجب أن نفرق بين حالتين (١) الدولة التي تتعامل بالفضة مع اباحة السك (٢) الدولة التي تتعامل بالفضة مع عدم اباحة السك .

المطلب الأول

الدول التي تتعامل بالفضة مع اباحة السك

إذا تعاملت دولة بالذهب وأخرى بالفضة كان ميزان المدفوعات بالنسبة للصرف نفس الأثر الذي يحدثه في الدول التي تتعامل فيما بينها بالذهب يضاف الى ذلك اتصال الصرف اتصالاً وثيقاً بالنسبة التجارية بين الذهب والفضة . ويصبح الصرف غير موافق للدولة التي تتعامل بالفضة اذا نقصت قيمة الفضة بالنسبة للذهب . ويمكن تحديد المدى الذي تتحرك فيه التقلبات، ولكن هذا المدى يتغير

بتغير النسبة التجارية بين الذهب والفضة . مثال ذلك : — في القرن التاسع عشر
أبطلت فرنسا نظام المعدنين التام ، في حين أن المكسيك حافظت على حرية منك
القرش الفضي . وكان القرش يحتوي على ٢٤٤٠ جرام فضة خالصة أى يساوى ٥٤٣ره
فرنكا فرنسيا باعتبار النسبة التجارية بين الذهب والفضة ١ : ١٥ر٥ . فكانت
الكبيالة التى قيمتها ١٠٠ قرش المسحوبة على المكسيك تساوى ٥٤٣ ف فى
باريس عند جد التكافؤ وإذا كان نقل ٢٤٤٠ جرام فضة من باريس الى المكسيك
يساوى ٧ فرنكات فان الصرف المكسيكى فى باريس يتراوح بين ٥٤٣ - ٧ =
٥٥٠ أو ٥٤٣ - ٧ = ٥٣٦ ف . فاذا زاد السعر على ٥٥٠ ف كان من
مصلحة المدين الفرنسى أن يرسل ١٤٤٠ جرام فضة ويسكها نقوداً فضية ويشتري
الفضة بسعر ٥٤٣ ف ، وهو ثمن الفضة ، ويضاف اليه ٧ ف لأجل النقل كذلك
لا يمكن أن يهبط الصرف الى ما دون ٥٣٦ ف لأن الدائن الفرنسى يعمل على
استقدام دينه فى مقابل ٧ ف أجرة نقل مائة قرش مكسيكى ، فاذا باع هذه النقود
بالوزن فى سوق المعادن حصل على ٥٤٣ ف .

ولما هبطت الفضة بالنسبة للذهب ، هبط معها الصرف المكسيكى فى باريس
فعند ما وصل ثمن السبيكة الفضية التى زنتها ٢٤٤٠ جرام الى ٢٤٠ ف هبطت
بالتبعية الكبيالة التى قيمتها ١٠٠ قرش الى قراب ٢٤٠ ف وتراوح حول ٢٤٠
زائداً أو مطروحاً منها أجرة النقل من باريس الى المكسيك .
لذلك يسير الصرف تبعاً لتقلبات قيمة الفضة بالنسبة للذهب .

المطلب الثانى

الدولة التى تتعامل بالفضة مع عدم إباحة السك
لا تسرى القواعد الآتية المذكورة على الدولة التى تتعامل بالفضة مع عدم إباحة
السك . فلا يسير الصرف تبعاً لتقلبات ثمن الفضة المقدر بالذهب فاذا هبطت

مة الفضة بالنسبة للذهب فلا يترتب على ذلك هبوط سعر الصرف ، لأن قيمة العملة الفضية بالنسبة للذهب لا تتوقف على قيمة معدني الفضة والذهب بالنسبة لبعضها لأن انعدام حرية سك الفضة يقطع حلقة الاتصال التي تعمل على التساوي بين قيمة العملة الفضية والمعدن التي تشتمل عليه .

وفي المملكة التي تتعامل بالنقود الذهبية لا يستطيع المدينون أن يشتروا فضة لأرسالها الى المملكة التي تتعامل بالفضة لسكها نقودا وفاء لديونهم . فالمدينون الانكائز لا يستطيعون تحويل الفضة الى روبيات منذ يونية سنة ١٨٩٣ (١) حيث تقرر منع حرية السك في دور العملة ببومباي وكلكتا . والسبيل الوحيد هو أن يشتروا أوراقا تجارية تدفع بالروبيات ، وقد أصبح منحى صرف الروبية ومنحى عنها بالذهب مستقلين تماماً عن بعضهما بعضاً . وقد هبط سعر الفضة في لوندرة بعد سنة ١٨٩٣ في حين أن سعر صرف الروبية ارتفع . وصار صرف المملكة التي تتعامل بالفضة يتوقف على عوامل كثيرة يؤثر بعضها في بعض : (١) الصرف (٢) الائتمان في المملكة التي تتعامل بالفضة (٣) كمية العملة الفضية (٤) الائتمان في الدولة التي تتعامل بالذهب .

(١) في سنة ١٨٩٣ فقدت الفضة نصف قيمتها . وقد كانت الروبية قبل ذلك تساوي ٢٧ بنسا فوصلت الى ١٤ بنسا . وقد حاولت الهند أن ترفع سعر عملتها الفضية ورأت أن الوسيلة الوحيدة لاصلاح العملة الهندية هي تقليل الروبيات فأصدرت الحكومة قانون ٢٦ يونيه سنة ١٨٩٣ القاضي بإيقاف حرية السك وحددت قيمة الروبية بسعر ١٦ بنسا (الجنيه الانكليزي يساوي ١٥ روبية) وأجازت للأفراد أن يحصلوا على روبيات بهذا السعر لكنها لم تجز تحويل الروبيات الى جنيهات . وكان من أثر هذا القانون أن أصبحت قيمة الروبيات مستقلة عن قيمة المعدن الذي تشتمل عليه ، وهذا ما حدث فعلا فقد زاد صرف الروبية عن سعر الفضة التي تشتمل عليها . وبهذه الوسيلة زال التضامن بين سعر الروبية وسعر الفضة . وصار حد دخول الجنيهات الذهبية الانكليزية ١٥ روبية مضافا اليها مصاريف نقل الجنيهات الانكليزية ثم قررت الحكومة الهندية في سنة ١٨٩٨ قبول اعطاء جنيهات انكليزية في مقابل روبيات على أساس الروبية ١٦ بنسا وبذلك تقرر حد لخروج الذهب

لكن تأثير هذه العوامل يختلف في الدول التي تتعامل بالورق . لأن
الفضة سلعة على كل حال يمكن تصديرها ، كذلك لا يمكن زيادة كميته ، وكل
ذلك يفضي نوعاً الى استقرار الاسعار ، بعكس الحال بالنسبة للعملة الورقية فهي
ليست سلعة ويمكن زيادة كميته ، ولا يوجد حد لهبوط قيمتها التي قد تصل الى
العدم ، أما الفضة فهي على كل حال معدن نفيس نادر

المبحث الثالث

صرف المملوكة التي تتعامل بالعملة الورقية

§ ٤٤٩ — العملة الورقية . وهي تتكون من بنكنوت أو أوراق حكومية
غير قابلة للتحويل وذات سعر الزامي . ويلزم الدائن على قبولها وفاء لحقوقه ،
ويعني المعهد الذي أصدرها من دفع قيمتها مؤقناً اذا ما طلب حاملها ذلك . وقد
غرفت معظم الدول المتحاربة اثناء الحرب الكبرى وبعده نظام العملة الورقية .
وعانت الصرف الشاذ *change anormal* وما استتبعه من تقلقل في أحوالها
الاقتصادية .

§ ٤٥٠ — مميزات الصرف الشاذ . عانت دول كثيرة بعد الحرب أزمة
صرف تميزت بما يأتي (١) تقلل عظيم في الاسعار (٢) اتساع مدى التقلبات
اتساعاً عظيماً أبعد الصرف عن حد التكافؤ المعدني *pair métallique* وهو الذي
يتذبذب الصرف حوله في الدولة التي تتعامل بالذهب . وقد أقمناه لرو بولبية
الصرف المتعطم *change erratique* فقد بلغ الجنيه الانتكليزي ٢٤٠ فرن في
باريس في أواخر يونية سنة ١٩٢٦ . أي أن علاوة فوق حد التكافؤ بلغت ٨٩٠
في المائة . وقد كان هبوط الفرنك قليلاً بالنسبة لهبوط المارك الورق الذي لم يحتفظ
في آخر سنة ١٩٢٣ الا بحزء من خمسة ملايين من قيمته الأصلية .

§ ٤٥١ - في هبوط قيمة الوحدة النقدية القومية : يمكن النظر الى قيمة مبادلة الوحدة نقدية ورقية بالنسبة (١) للذهب أو للفضة (٢) بالنسبة لعملة أجنبية (٣) بالنسبة لبضاعة تشتري وتباع داخل المملكة .

(١) العملة القومية والمعادن النفيسة : تقل قيمة العملة القومية بالنسبة لمعادن الذهب اذا كان للذهب علاوة بالنسبة لأوراق البنكنوت .

(٢) العملة القومية والنقود الأجنبية : تقل قيمة العملة القومية بالنسبة للعملة الأجنبية اذا لحقت الأولى خسارة في الصرف .

(٣) العملة القومية والسلع : تقل قيمة العملة القومية بالنسبة للسلع في داخل المملكة اذا ارتفعت أثمان السلع .

ويلاحظ أن هبوط القيمة الخارجية لعملة بالنسبة للعملة الأجنبية وهبوط قيمتها في الداخل بالنسبة للسلع والخدمات في السوق الداخلية هما ظاهرتان منفصلتان . فلا يوجد تلازم ولا تناسب بين تقلبات الصرف من جهة وحركة الاسعار في داخل المملكة التي تتعامل بالعملة الورقية . وكثيراً ما يسبق هبوط القيمة الخارجية هبوط القيمة الداخلية بل أن الهبوط الخارجي هو الذي يسبب الهبوط الداخلي كما حدث في ألمانيا قبل اصلاحها النقدي الأخير . فقد كان هبوط القوة الشرائية للنقد الألماني في الداخل أبطأ منه الخارج . وجنى تجار المصادرات أرباحاً طائلة من الفرق بين الاسعار الخارجية (المرتفعة) التي يبيعون بها . والأثمان الداخلية (القليلة) التي اشتمروا بها وحيث مثل ذلك في فرنسا منذ سنة ١٩٢٤ الى سنة ١٩٢٥ .

§ ٤٥٢ - في أسباب تقلبات الصرف الأجنبي : يؤثر في سعر الصرف عوامل كثيرة (١) كمية العملة الورقية المتداولة (٢) أثمان السلع في داخل المملكة (٣) أثمان السلع في الدول الأجنبية ، ولكن ما هو العامل الأول الذي

يعطى الإشارة لحركة التقلبات ؟ للإجابة على هذا السؤال نقول بأن الذهب هو العملة الدولية ، أما العملة الورقية فهو عملة قومية تقف وظيفتها كأداة للوفاء عند حدود الدولة . وعدم صلاح هذه العملة للتصدير تقلل قيمتها بالنسبة للذهب وبالنسبة للعملة الأجنبية .

والسبب الأولي لخساسة العملة الورقية في داخل وخارج المملكة هو استحالة تحويلها الى ذهب . وهو ما يترتب عليه أن يصير للذهب علاوة اذا طلبه المحتاجون اليه بسبب عدم صلاح العملة الورقية .

وتبدو الحاجة الى الذهب عند ما يسفر ميزان المدفوعات عن رصيد مدين تلتزم الدولة أن تدفعه ذهباً . وتقرير سعر الزامي للعملة الورقية لا يكفي في ذاته لأجل أن يكون للذهب علاوة متي كانت ميزان المدفوعات موافقاً (كثرة الحقوق وقلة الديون) ورغماً من تقرير السعر الالزامي في فرنسا لأوراق البنكنوت كان الصرف الاجنبي أقل من حد التكافؤ *audessous du pair* لأن ميزان مدفوعاتها كان موافقاً . فما لفرنسا من الحقوق في الخارج كفي لدفع ما عليها من الديون . فاذا زادت الديون على الحقوق ، والتزمت الدولة أن تدفع الرصيد المدين التزم المدينون الى الخارج أن يعطوا أكثر من مائة فرنك ورق للحصول على مائة فرنك ذهب . وبذلك يكون للذهب علاوة بالنسبة للعملة الورقية .

٤٥٣٥ — **اقتفاء مخرج الذهب :** اذا اختفى الذهب المتداول بسبب كثره أو تصديره أو نحرим القانون خروجه ، وجب شراء الأوراق التجارية الأجنبية ، بالغائمتها ما بلغ ، لوفاء الديون الأجنبية . وفي هذه الحالة لا يقف هبوط قيمة العملة الورقية القومية عند حد . ولن يكون في مقدور المدينين الهروب من غلاء الأوراق التجارية الأجنبية بواسطة إرسال الذهب الى دائنهم . فيختفي حد خروج الذهب لعدم وجود ذهب يمكن تصديره ولا يوجد ثمت ما يمنع من تواصل لارتفاع أسعار الاوراق الأجنبية الى ما لا نهاية .

§ ٤٥٤ — القوى التي تعمل على هذا الارتفاع . تقع حركة الارتفاع

الشاذ بسبب المدفوعات الشاذة التي تلتزم الدولة بدفعها الى الخارج . فقد تطالب الدولة فجأة برؤوس أموال طائلة مودعة فيها بمعرفة الاجانب ، وقد يصدر الاهلون جزءاً من أموالهم الى الخارج ، وقد تعود الثقة الى نفوس الاجانب فتفقد أموالهم الى الدولة في الوقت الذي نهجر فيه الأموال القومية الى الخارج . وهذه الحركات المستمرة تؤثر في سعر الصرف هبوطاً وارتفاعاً .

والمدفوعات للخارج تقع للأسباب الآتية : —

(١) حالة المديونية الشاذة للميزان الحسابي للدولة التي تتعامل بالعملة الورقية

(٢) انهيار الثقة ، أي العوامل النفسانية .

المطلب الاول

حالة المديونية الشاذة للميزان الحسابي

§ ٤٥٥ — السعر الإلزامي : تقرير السعر الإلزامي لأوراق البنكنوت

أما على ما اعترى الحالة الاقتصادية للمملكة من الاضطرابات بسبب (١) حرب أجنبية (٢) ثورة داخلية (٣) حرب مدنية . وقد كان للحرب العظمى أثر كبير في الميزان الحسابي للدول المتحاربة حيث صار الميزان الحسابي للدول الغالبة والمغلوبة مديناً . وقد التزمت فرنسا وبلجيكا وإيطاليا . قياماً بنققات الحرب وسداً لحاجات شعوبها أن تلجأ الى حافظاتها والى بعض الدول المحايدة طلباً للمساعدة ، فعظمت وارداتها وقلت صادراتها وحرمت بعض الدول كفرنسا من جزء كبير من دخول الأوراق المالية المملوكة لرعاياها بسبب الافلاس الكلي أو الجزئي للدول المدينة وبسبب بيعها جزءاً كبيراً من هذه الأوراق . وهي عناصر كانت تعتبر في الجانب الدائن لميزانها الحسابي .

وقد ترتب على طلب الأوراق الأجنبية مع قلة المعروض منها أن ارتفع ثمنها

أى سعر الصرف الأجنبي ، وعدم كفاية السيولة لوفاء الرصيد المدين للميزان الحسابي تلزم الدولة أن تبسج (١) صكوكا أجنبية ، (٢) وأن تزيد صادراتها (٣) أن تلجأ الى الاقتراض لدفع ما عليها .

المطلب الثانى

المدفوعات الشاذة الجالبة بسبب انهيار الثقة

وظيفة العوامل النفسانية

لا يوجد فى البلاد التى تتعامل بالعملة الورقية والتي ليس فيها ذهب للتصدير ما يحول دون الهبوط اللانهاى للعملة القومية . وكل الحوادث التى من شأنها أن تعجل أو تقلل هذا الهبوط تؤثر فى عقول الجمهور وتجعله على أن يعمل أعمالا يترتب عليها إما زيادة المدفوعات الى الخارج أو تلقى المدفوعات . والاعتماد باحتمال وقوع حوادث سارة أو سيئة كتحسن الميزان التجارى أو انتقاله من سوء الى أسوأ ، أو زيادة التضخم فى الورق النقدى ، يفضى الى ابراء عمليات مالية تؤثر فى الصرف .

والتسارخ حافل بتأثير الحوادث الاقتصادية والمالية والسياسية فى سعر الصرف بفعل العوامل النفسانية . ففى أوائل مارس سنة ١٨١٥ كانت خسارة صرف العملة الورقية الانكليزية ١٢ ٪ ، وبعد انقضاء عدة أيام ، أى بعد عودة نابليون من جزيرة إلبا كانت الخسارة ٢٥ ٪ . مع أن كمية الأوراق المتداولة لم تزد فى هذه الفترة ، ومع أن الذهب بقى فى المملكة فلم يصدر منه شئ . الى الخارج . وفى يولييه سنة ١٩٢٦ اعتدى الصرف فى باريس تقلبات غير عادية فى أسبوع واحد بسبب تغير الوزارات وحدث أن تصدر أوراق نقدية جديدة فوصل الجنيه الانكليزى الى ٢٤٣ ف بعد أن كان ١٩٨ ف ثم هبط بعد ذلك ليسته أيام الى ١٩٠ ف

والحوادث التي تزعزع ثقة الجمهور وتلقى في دوعه الخوف من هبوط قريب في قيمة العملة القومية يؤثر في ثلاثة أنواع من الناس وهم (١) الرأسماليين (٢) المدينين للخارج (٣) المضاربين .

(١) الرأسماليون . هبوط قيمة العملة القومية بصفة جديدة ومستمرة يفضي الى (١) سحب الأموال الأجنبية الموظفة في المملكة التي تتعامل بالعملة الورقية (ب) وهروب الأموال القومية .

فيمنع الممولون الاجانب من توظيف رؤوس أموال جديدة ويسحبون أموالهم الموجودة فيها ، ويبيعون ما يحوزونه من أوراقها المالية وبخاصة ما يعطى منها دخلاً ثابتاً . وامتناعهم عن توظيف أموال جديدة يحرم الدولة من عناصر كانت تنضاف الى الجانب المدين لميزاتها الحسابي . وهروب أموالهم الى الخارج يضيف عناصر جديدة الى الجانب المدين لميزاتها الحسابي .

كذلك ينقل الممولون الوطنيون أموالهم الى الخارج رغبة في الهروب من نقصان قيمة العملة القومية ، فيشترون أوراقاً أجنبية ولا يستقدمون من البضائع التي صدروها ، وينقلون حساباتهم من البنوك ، ويبيعون عملتهم الورقية في البورصات الأجنبية ، وتعظم هجرة الأموال اذا انضاف عامل آخر وهو اتخاذ اجراءات جبائية .

(٢) الدائنون والمدينون . يخشى المدينون غلاء الأوراق التجارية الأجنبية فيسارعون الى الشراء للاستفادة من الأسعار الحالية ، ويحصلون سلفاً على حاجاتهم المستقبلية . أما الدائنون — حملة الأوراق التجارية المستحقة الوفاء بعملة أجنبية — فلا يسارعون الى بيعها بل يتربشون حتى ترتفع الأسعار . وزيادة الطلب وقلة العرض تساعدان على ارتفاع سعر الصرف الأجنبي .

(٣) المضاربون . يتخصص فريق من المتعاملين Gambistes للاستفادة من تقلبات سعر الصرف . مثال ذلك تخصيص أمريكي ألف دولار للمضاربة على

صعود الفرنك بأن يحولها الى فرنكات ، ويودع الفرنكات في أحد البنوك لحين الارتفاع المتوقع فيحول هذه الفرنكات آتشد إلى دولارات .

فاذا فرضنا أن الدولار يساوي ٣٩ ف في باريس وفي نيويورك اشترى ٣٩٠٠٠ ف (و بعبارة أخرى يكلف الأمريكى بنكاً فرنسيا فيسحب عليه كمبيالة بمبلغ ألف دولار ويديهها في باريس بسعر ٣٩٠٠٠ ف) . وبهذه الكيفية يزداد عرض الأوراق الأمريكية في باريس (فرنسا تعتبر أنها اقترضت في الواقع ١٠٠٠ دولار من أمريكا) وعند حلول اليوم الذى تتحقق فيه تقبؤات الأمريكى أى عند ما يصل الدولار الى ٣٠ ف ، يحول الفرنكات إلى دولارات فيستولى على ١٣٠٠ دولار .

وقد يبالغ المضارب في تقدير مدى التقلبات المنتظرة فقد يهبط الفرنك بدل أن يصعد فيمنى بخسارة .

٤٥٦٩ - في تأثير الصرف في الأسماء المرافلية : يترتب على ارتفاع

الصرف الأجنبي زيادة دخول بعض الطبقات ، ويسمح بزيادة طلب السلع . فاذا ارتفعت الائتمان ، دون أن يعثر عرض السلع أى نقص ودون أن يطرأ على كمية النقود أى تعديل كان ارتفاع الصرف هو السبب في ارتفاع الائتمان من طريق زيادة طلب السلع .

والدخول التى تزيد بارتفاع الصرف هي (١) دخول المستوردين الذين اشترؤا بضاعة من الخارج ودفعوا قيمتها قبل ارتفاع الصرف الخارجى فهم يستطيعون أن يبيعوها بثمان أعلى من ثمن الشراء ، لان ارتفاع الصرف الأجنبي يفضى الى الغلاء المباشر للأشياء المستوردة التى لا يمكن الحصول عليها بعد ذلك دون بذل كمية أكبر من النقود القومية (٢) دخول الحائزين لأوراق مالية أجنبية أو عقارات في الخارج لان الأرباح والفوائد والأجور التى يستولون عليها تعطيم وحدات كثيرة من العملة القومية . (٣) دخول الأجانب التى يستمدونها من دولة عملتها ضليمة

ومحذو هذه المزية عدداً كبيراً من الاجانب للاقامة في الدولة ذات العملة الخسيسة
(٤) دخول المصدرين الذين يستطيعون أن يبيعوا بالغلاء أوراقهم التجارية المحررة
بعملة أجنبية سليمة . وبهذه الكيفية يحصلون على ربح إضافي من الصرف . (٥)
ارتفاع الصرف الاجنبي ينشط تجارة الصادرات فتعظم أرباح المصدرين وترتفع
الاجور ويزداد عدد العمال .

لذلك يمكن القول بأن حركة الاسعار قد يكون سببها تغير العامل النقدي القومي
أو تغير سعر الصرف الخارجى . وهذا التغير يؤثر في كمية النقود أو في سرعة تداولها

§ ٤٥٧ — نظرية تساوى القوة الشرائية^(١) وضع الاقتصادى السويدي

كامل هذه النظرية لتفسير نظرية الصرف . وودى هذه النظرية هو أن الصرف
عبارة عن شراء القوة الشرائية لعملة معينة في مقابل التنازل عن القوة الشرائية
لعملة أخرى لذلك يتحدد سعر الصرف بالقوة الشرائية للعملتين الممتبرتين فإذا
كان الفرنك السويسرى يشتري به في سويسرة ستة أمثال البضائع التى تشتري في
فرنسا تعين أن تحصل المبادلة بين الفرنكين بنسبة ١ : ٦ . وهذه النسبة ، في
رأى كامل ، تمثل التوازن الحقيقى لصرف الدولتين وذلك لانه اذا زادت قيمة
الفرنك السويسرى على ستة فرنكات فرنسية فلا يشتري التاجر الفرنسى سلعاً
من سويسرة ، ويفضل أن يشتري في هذه الحالة من فرنسا . واذا قلت قيمة
الفرنك السويسرى عن ستة فرنكات فلا يشتري التاجر السويسرى سلعاً من
فرنسا ، فتقل الوردات وتكثر الصادرات إما في فرنسا أو في سويسرة بكيفية
يتحقق معها وصول سعر الصرف الى حد التساوى ١ : ٦

ويمترض على هذه النظرية بأنها تقتضى أن يشتري البضاعة الاجنبية

(١) Théorie de la parité des pouvoirs d'achat . وراجع :
Cassel : La monnaie et le change depuis 1914 .

يستطيع أن يختار حسب هو يتبع السوق الذي يشتري منه (السوق الأجنبي أو السوق الإلهي) وأنه لا يشتري السلعة من الخارج إذا دفع فيها أكثر مما يدفعه لو اشتراها من السوق الداخلية. وهذا المفروض لا يطابق الواقع لأن ما يشتري من الخارج هي الأشياء التي لا يمكن الحصول عليها من الداخل. أو التي لا يمكن الحصول عليها بكميات وفيرة. فإذا لم يف محصول القمح بحاجة الدولة فهي تلتزم أن تشتري من الخارج ويتعين عليها أن تخضع لسعر الصرف في الدولة التي تشتري منها ومن القمح فيها، وهو ما يترتب عليه ارتفاع ثمن القمح في الدولة المشترية.

ولا مشاحة في أن القوة الشرائية للنقود لها أثرها في تقرير سعر الصرف وأنها تدل على الاتجاه نحو تساوى الأسعار *parité* في الدول المتعاملة. ولكن هذا التساوى أبعد ما يكون عن الحقيقة حتى بين الممالك ذات العملة الجيدة، فليس مستوى الأسعار متساوياً فيها بالضرورة. وقد دلت التجارب على أن سعر الصرف هو الذي يحدد الأسعار الداخلية، فليس ارتفاع الأسعار في فرنسا منذ سنة ١٩٢٤ هو الذي أفضى إلى هبوط الفرنك الفرنسي. ولكن هبوط سعر الفرنك هو الذي أفضى إلى ارتفاع الأسعار. فتساوى القوة الشرائية ليس سبباً بل نتيجة.

الفصل الثالث

في السياسة التجارية الدولية^(١)

يتنازع السياسة التجارية منبهان: مذهب حرية التجارة ومذهب تدخل الدولة في شئون التجارة أي مذهب الحماية.

(١) Bastable (C. F.) Theory of International trade. London 1903. Taussing (F. W.) International trade. New York 1928. Reboud (P.) Précis d'Economie Politique Tome I. Paris. 1927.

حُرَيَّةُ التِّجَارَةِ : ومعناها إمكان دخول البضائع الأجنبية في الدولة المستوردة دون أن يفرض عليها رسوم دخول ودون أن تخضع لقيود من القيود التي سيأتي الكلام عليها في البنود الآتية :

§ ٥٧ — **الحماية التجارية :** وهي عبارة عن مجموع الوسائل التشريعية التي ترضى إلى تشجيع الانتاج القومي كالتهريم أو فرض رسوم أو منح مكافآت .

§ ٥٩ — **التهريم :** (١) ومعناه منع البضاعة الأجنبية من الدخول ومنع البضاعة القومية من الخروج . وهو أقصى ما تستطيع الدولة أن تضعه من القيود . وقد اتبعت الدول مبدأ التهريم منذ القرون الوسطى خشية القحط أو انعدام المواد الخام اللازمة للصناعة . ومنتعت انكاثرا خروج الضوف حتى منتصف القرن التاسع عشر لكي تختص به الصناعة البريطانية وسارت فرنسا على هذا المبدأ بالنسبة للقمح فمنعت تصديره إلى ما قبل الثورة الفرنسية . وقد نبذت الدول مبدأ المنع إلا في ظروف شاذة كالحروب أو ارتفاع سعر الصرف بسبب كثرة الديون الخارجية . وتعتمد الدول إلى المنع في الأحوال الآتية : —

(١) **المنع لأسباب صحية أو منغلة :** بالنظام العام : تقضى المادة ٧ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٤٠ بأنه يجوز للحكومة عند الضرورة القصوى أن تمنع الواردات الأجنبية والصادرات بقصد المحافظة على الصحة العامة ونحاشي انتشار الأوبئة الحيوانية أو أن تعسم الحاصلات بقصد حماية النباتات أو للمحافظة على الأخلاق أو الأمن العام . وهذا المنع متبع في كل الدول .

(٢) **المنع لأسباب اقتصادية :** تعتمد الدولة إلى سياسة المنع لمحافظة على موارد الدولة المالية إذا كانت البضاعة المنوع استيرادها محشورة بمعرفة الدولة كالخنازير والتغلب في فرنسا .

(٣) المنع بقصر الكفاح أو القصاص : قد يكون المنع أداة للكفاح إذا

قامت حرب جمركية بين دولتين ، وقد يكون الغرض منه القصاص بسبب إجراءات ضارة اتخذتها دولة أجنبية لمرقلة التجارة القومية .

§ ٤٦٠ — فرض رسوم جمركية : (٢٠) وهو أقل خطراً من المنع .

ويسمح هذا النظام بدخول البضاعة الأجنبية بشرط أن تدفع رسماً . وقد يكون الرسم بالغاً حداً من الشدة فيمنع دخول البضاعة ويعتبر رسماً مانعاً . ويكون الغرض منه حماية الانتاج القومي بقدر ما يمنع البضاعة الأجنبية من الدخول أو بقدر ما يرفع أثمان البضائع التي تدخل إذا لم يكن للرسم صفة التحريم .

وليس للرسوم التي تفرض على الواردات صفة الحماية دائماً . فقد تفرض الدولة رسوماً على بضائع لا تستطيع انتاجها . وتتخذ الرسوم في هذه الحالة صفة جبائية أى أنها تعتبر ضرائب مفروضة على المستهلكين الغرض منها خلق موارد جديدة تغذى الميزانية العامة للدولة . لكن هذه الرسوم قد تحمى بكيفية غير مباشرة البضائع التي يمكن أن تحل محل البضائع المستوردة كفرض ضريبة على الأرز في دولة لا تنتج الأرز فيستفيد من فرض هذه الضريبة منتجو المواد التي تقوم مقام الأرز في التغذية كالحبوب ، أو فرض ضريبة على فاكهة لا تنتجها تربة الدولة فيستفيد من هذه الضريبة منتجو أنواع الفاكهة الأخرى . وقد تكون الرسوم الجمركية وسيلة لتصحيح الميزان الحسابي إذا كان مديناً لأنها تقلل الواردات بسبب ارتفاع ثمن البضاعة المفروض عليها الرسم ، فتقل الديون الخارجية التي على الدولة ويتمحسن صرفها الاجنبي .

§ ٤٦١ — في التعريف الجمركية : إذا قضت سياسة الدولة بفرض رسوم

على البضائع الأجنبية فقد تفرض هذه الرسوم بلا اتفاق سابق وتسمى تعريفة ذاتية *tarif autonome* أو باتفاق سابق بين دولتين وتسمى تعريفة اتفاقية *Conventionnel* وتتخذ هذه التعريفة صورة معاهدة تجارية .

٤٦٢§ — التعريف: الذاتية: توضع التعريفة الذاتية بمحض مشيئة الدولة بإصدار قانون ويتم تعديلها بقانون آخر. وبهذه الكيفية تحتفظ الدولة باستقلالها التام في شئونها الجمركية إزاء الدول الأخرى. وقد تضع الدولة عدة تعريفات ذاتية أحداها عامة وتسرى على الدول التي لم يقرر في شأنها حكم خاص. والثانية خاصة وتسرى على دول معينة. وقد تكون هذه التعريفة الخاصة ممتازة *tarif de faveur* أو قصاصية *represaille*

٤٦٣§ — مقارنة التعريفات الاتفاقية بالمعاهدات التجارية. يجوز الجمع بين التعريفة الذاتية والاتفاقات الدولية. فإذا كان للدولة عدة تعريفات فقد تعرض على الدول الأجنبية أن تطبق عليها التعريفة الممتازة — الرسوم المحفضة — إذا حصلت على مزايا معادلة لبضائعها. وتعد اتفاقية تجارية لتحقيق هذا الغرض وقد تعقد الدولة معاهدات تجارية. ويفترق الاتفاق التجاري عن المعاهدة التجارية فيما يلي:

(١) تعقد المعاهدة التجارية لمدة طويلة قد تزيد على عشر سنوات. أما الاتفاق التجاري فيتفق فيه على أن يكون لكل من الطرفين حق إبطال العمل به بشرط إخطار الطرف الثاني قبل ذلك بسنة أو بثلاثة شهور.

(٢) إذا ارتبطت الدولة بمعاهدة تجارية فلا تستطيع أن تعدل تعريفة الرسوم الجمركية الملحقة بالمعاهدة. وإذا ارتبطت الدولة باتفاقية تجارية فلا تندمج التعريفة الجمركية في الاتفاقية وبذلك تظل الدولة محتفظة بحقها في التعديل.

(٣) التعريفة الاتفاقية المندجة في معاهدة تجارية هي ثمرة مفاوضات شاقة قام بها ممثلو الدولتين. أما التعريفة الخاصة التي تمنح بمقتضى اتفاقية تجارية فهي تعريفة ذاتية.

ويتعين على الدولة التي لا تريد السماح للبضائع الأجنبية بالدخول في أراضيها

بتام الحرية أن تضع تعريفات أو عدة تعريفات حتى لو كانت تميل الى عقد معاهدات أو اتفاقات تجارية مع الدول الأجنبية لسببين :

أولاً : أن التعريفات تصير أساساً للمناقشة التي يقوم بها الممثلون المكلفون بالمفاوضة في المعاهدة التجارية . وتبين التعريفات العامة الرسوم المفروضة على البضائع الأجنبية اذا لم يوقع على المعاهدة

ثانياً : تسري الرسوم المبينة في التعريفات منذ اليوم الذي ينتهي فيه أجل المعاهدة اذا لم يتفق الطرفان على تجديدها .

§ ٤٦٤ — مزايا نظام التعريفات الذاتية : يفضل أنصار الحماية نظام التعريفات الذاتية على نظام المعاهدات التجارية للأسباب الآتية : —

(١) يسري مفعول التعريفات الذاتية بقانون تصدره الدولة المستوردة دون اتفاق سابق مع الدول الأجنبية . فتستطيع الدولة في كل لحظة أن تعدل بقانون جديد الرسوم المفروضة بمقتضى القوانين السابقة (م ٥ من قانون التعريفات الجمركية) فتحفظ الدولة بحريتها في رفع هذه الرسوم اذا رأت أن الضرورة تقضى بتقوية الحواجز الجمركية ، امعاناً في حماية الصناعات القومية ، بسبب تغير الظروف الاقتصادية في الدول المنافسة ، أو بقصد زيادة المتحصل من الرسوم الجمركية لتحقيق التوازن في ميزانيتها .

(٢) تستطيع الدولة بفضل التعريفات الذاتية أن تدخل بلا عناء التعديلات الجزئية التي تدل التجارب على ضرورة اجرائها بسبب عدم كفاية النصوص القديمة . في حين أن المعاهدة التجارية تكون كلاً لا يتجزأ ، فلا تستطيع الدولة أثناء بقاء المعاهدة أن تدخل أى تعديل فيها .

§ ٤٦٥ — مزايا المعاهدات التجارية : يفضل المعتدلون من أنصار حرية التجارة ومن أنصار الحماية نظام المعاهدات التجارية للأسباب الآتية :

(١) الاستقرار . تحقق المعاهدات التجارية استقرار التعريفات الجمركية مدة طويلة من الزمن مثل عشر سنوات أو أكثر . أما نظام التعريفات الذاتية فهو

يعرض المستصنعين لتغيرات فجائية غير منظورة مثل : —

ا — فرض رسوم جمركية على المواد الخام التي تستورد من الخارج لتحويلها الى مصنوعات .

ب — فرض رسوم على المصنوعات القومية في البلاد الأجنبية

ج — يعتبر نظام التعريفة الذاتية خطراً اضافياً يضاف الى بقية الأخطار الملازمة للصناعة وبيع المنتجات ، وليس من شأنه أن يشجع المنتجون على عقد عقود طويلة الأجل خشية تقلب الأسعار كذلك من شأنه أن ينفر المنتجون من توظيف الأموال في المنشآت المتخصصة لتجارة الصادرات .

(٢) تبادل الامتيازات : تسمح المعاهدات التجارية للدولتين المتعاقبتين

بمنح امتيازات متبادلة وبهذه الكيفية تقوم العلاقات التجارية بين الدولتين على أسس عادلة . ولا شك في أن هذا النظام أقرب الى النزاهة من نظام حرية التجارة المطلق الذي يؤدي الى دخول البضائع الأجنبية الواردة من كل صوب بتمام الحرية ، حتى لو كانت واردة من دولة محاطة بسياج جمركي .

§ ٤٦٦ — شروع 'تعريفات : تنافس الصناعات القومية صناعات أخرى

أجنبية . وليست الصناعات الأجنبية متكافئة في قوتها الاقتصادية . فبعضها يحسب حساب منافسته والبعض الآخر لا يؤبه به . ويسمح نظام المعاهدات للدولة التي ترمى الى حماية صناعاتها بأن تجعل وسائل الحماية التي تتخذها متناسبة مع قوة كل صناعة أجنبية منافسة . فتضع تعريفات مختلفة بقدر ما تبرم من معاهدات . ويقضى نظام التعريفة الذاتية ، على تقيض ما تقدم ، بوضع نظام جمركي واحد يسرى على جميع الدول الأجنبية بقطع النظر عما بينها من تفاوت في أحوالها الاقتصادية . فيكون هذا النظام بالغاً نهاية الجور بالنسبة لبعض الدول وبالغاً نهاية الرفق بالنسبة للبعض الآخر . وقد قدمت هذه الحجة الأخيرة أهميتها

في الوقت الحاضر لجريان العمل على وضع نص « الامة الاكثر رعاية » (١) .
وأثره . بالنسبة للرسوم الجمركية هو توحيد التعريفات الملحقة بالمعاهدات التجارية
التي عقدتها الدولة بالتوالي لانه ينخفض كل الرسوم الى مستوى أقل تعريفة وعلى
ذلك تتمتع الدول التي تستفيد من هذا النص بأقل الرسوم الجمركية المفروضة على
البضائع الأجنبية . وقد أثار هذا النص غضب أنصار الحماية ولذلك عملوا دائماً على
تعليق هذا النص على شرط كما سيأتى بيان ذلك .

§ ٤٦٧ — معاملة الامة الأكثر رعاية : اذا ارتبطت دولتان بمعاهدة

تجارية تعهدت كل دولة بأن لا تسرى على بضائع الدولة الأخرى رسوماً أعلى من
الرسوم المبينة في التعريفة الملحقة بالمعاهدة . وبفضل نص الامة الاكثر رعاية تتعهد
الدولة المتعاقدة قبل الدول الأخرى بأن تطبق على بضائعها الرسوم التي قد تفرض
في المستقبل على بضائع دول أخرى اذا قلت هذه الرسوم عن الرسوم السابق
الاتفاق عليها في المعاهدة التجارية . وهالك نموذج هذا الشرط كما ورد في الاتفاقية
التجارية المؤقتة الموقعة بين مصر والمملكة المتحدة في سنة ١٩٣٠ « تعامل
البضائع المصرية من حاصلات ومصنوعات الواردة الى المملكة المتحدة لتستهلك
فيها أو تصدر منها أو تعبرها الى بلاد أخرى معاملة لا تقل امتيازاً عن المعاملة
الممنوحة لبضائع أى بلد أجنبي آخر من حاصلات ومصنوعات . وتعامل بضائع
المملكة المتحدة من حاصلات ومصنوعات الواردة الى مصر لتستهلك فيها أو
تصدر منها أو تعبرها الى بلاد أخرى معاملة لا تقل امتيازاً عن المعاملة الممنوحة
لبضائع أى بلد أجنبي آخر من حاصلات ومصنوعات »

وقد لا يشمل هذا الشرط سوى بضائع معينة أو مزايا ممنوحة لبعض الدول
وقد يدرج هذا الشرط في معاهدة سياسية كما حدث في معاهدة فرنكفورت الموقعة

(١) La clause de la nation la plus favorisée; most favoured nation treatment.

بين فرنسا وألمانيا في ١٠ مايو سنة ١٨٧١

ولا يقصد بهذا الشرط إيجاد فريق ممتاز من الدول ولكن يقصد به تحقيق المساواة بين الدول فتطمئن الدولة المتعاقدة على أنها لن تكون في وقت من الأوقات أقل امتيازاً من أية دولة أخرى قد تحصل في المستقبل على مزايا خاصة .

وقد يكون هذا النص منجزاً أو شرطياً . ومنذ سنة ١٨٦٠ تمهدت الحكومتان الفرنسية والاطالية ، لكي تضعا حداً للحرب الجركية القائمة بينهما ، بأن تطبق كل دولة هذا النص على كل البضائع عدا الحرير والمنسوجات الحريرية . ومعنى هذا عدم تعليق تطبيق هذا النص على شرط . وتنص بعض المعاهدات أحياناً بصريح العبارة على أن تسرى الرسوم المخفضة بلامقابل بسبب رفض الولايات المتحدة دائماً تطبيق نص الامة الاكثر رعاية إلا بمقابل ، أخذاً بنظرية السبب في القانون الانكليزي . فاذا انعدم السبب صار التعاقد غير ملزم . فالدولة التي حصلت على مزايا بمقابل تستفيد وحدها من هذه المزايا ولن تستفيد منها دولة أخرى ، رغم وجود نص الدولة الاكثر رعاية ، طالما أنها لم تقدم مقابلاً يبرر تمتعها بتلك المزايا (١)

§ ٤٧٨ — تخصيص التعريف : تعتمد بعض الدول أحياناً الى طريقة

تخصيص التعريف *spécialisation des tarifs* لتفادي سريان نص الامة الاكثر رعاية وقد عمدت ألمانيا الى هذه الوسيلة لتخفيض الرسوم الجركية على بعض البضائع السويسرية دون أن يسرى هذا التخفيض على البضائع الفرنسية المماثلة لها مع أن فرنسا وألمانيا مرتبطتان بنص الامة الاكثر رعاية . وسبيل ذلك هو أن تخصص الدولة التعريف الجركية أى تقسمها الى أقسام عدة وتبين في كل قسم نوع البضاعة وتوصف بضائع الدولة التي يراد تمييزها وصفاً دقيقاً بحيث لا ينطبق هذا الوصف

(١) من هذا الرأي Westlake و de Martens وما من علماء القانون الدولي . وانظر Grandall (S. B.) American Journal of International law 1913

على ما عداها من السلع الماثلة لها فقد فرضت التعريفة الألمانية المنفذة في سنة ١٩٠٦ رسوماً مخفضة على الماشية التي ترعى في الاراضي المرتفعة عن البحر بأكثر من ٣٠٠ متر بشرط أن تكون قضت في كل سنة شهراً على ارتفاع ٨٠٠ متر على الأقل. وهذه الشروط تتوافر في الماشية السويسرية ولا تتوافر في الماشية الفرنسية. وقد حنت فرنسا حذو ألمانيا سنة ١٩١٠.

٤٦٩ § — كيفية تقدير الرسوم الجمركية. — تقدر الرسوم الجمركية بأحدى طريقتين الأولى التقدير بحسب قيمة البضاعة *droit ad valorem* أى نسبة معينة من ثمنها مثل ٨٪. والثانية التقدير بحسب النوع *droit spécifique* أى تقدير الرسم حسب الوزن أو الكيل أو المقاس أو العدد للبضائع المستجمعة لصفات معينة وقد يعتبر تقدير الرسم حسب القيمة أعدل من الوجهة النظرية لأنه يحسب حساب الفروق الموجودة بين السلع التي من نوع واحد، وهذه الفروق يترتب عليها اختلاف في القيمة. فكل أنواع المعازف *pianos* من جنس واحد ولكن ليست كلها قيمتها واحدة، وتختلف قيمة الأقمشة التي من نوع واحد من حيث عدد الخيوط في كل سنتيمتر مربع ومن حيث الصباغة بلون أو لونين. أضف الى هذا أن تقدير الرسم بالثمن سهل. لأنه يكفي وضع نسبة مائوية مثل ٨٪ من ثمنها لمعرفة الرسوم المستحقة على البضاعة. إنما يعاب على هذه الطريقة صعوبة معرفة الثمن الحقيقي للبضائع المستوردة. لذلك ينفصح المجال للنزاعات مع عمال الجمر ك فهل يكون تقدير البضاعة وفقاً لقيمتها في بلد التصدير أم وفقاً لقيمتها في البلد المستوردة أم وفقاً لنفقات الإنتاج أم ثمن البيع أم للثمن المتفق عليه بين البائع والمشتري؟ كذلك تكثر حوادث الغش من طريق تحرير فاتورتين أقلهما قيمة هي التي تقدم للجمرك ولذلك تستعمل الجمارك حق الشفعة أى أنها تستولى على البضاعة بالثمن المعلن عنه. لكن الجمارك لا تستطيع استعمال هذا الحق في كل وقت، فضلاً عن كون الشراء يخرج الجمارك من وظيفتها الحقيقية ويدفع بها في مجازي التجارة. وقد عدلت

معظم الدول — عدا الولايات المتحدة (١) عن نظام التقويم القيمي لأنه من المتعذر تقويم القيمة الحقيقية .

ويقتضى التقدير النوعى تحرير كشوف تحتوى على مئات الاصناف . فالتعريفة الجمركية المصرية تتكون من ٢١ باباً مقسمة الى ٨٦ فصلاً وتبلغ البضائع الموزعة على هذه الفصول ٨٩٧ صنفاً . وقد لا تشمل على كل الاصناف لتعذر تعرف كل أصناف البضائع . وتعرض صعب بالنسبة للمنسوجات لمعرفة عدد الخيوط في السنتيمتر المربع وكيفية الصباغة . وإذا ارتفعت الأثمان فقدت الرسوم النوعية قوتها ولا تحمى الصناعة الا اذا رفعت الرسوم بنسبة ارتفاع الأثمان . واذا كانت الرسوم الجمركية جباية فتقديرها بهذه الكيفية يضع على الخزينة مبالغ جسيمة لعدم امكان تمشى الرسوم النوعية مع ارتفاع الأثمان . وحتى اذا كان تقدير الرسوم قيمياً وهبطت الأثمان فتعظم منافسة البضاعة الأجنبية . لذلك قد لا يحقق كلا النظامين القيمي ، والنوعى ، الغرض الذى وضع من أجله .

§ ٤٧٠ — نظام الإعانات primes . وهو نقيض الرسوم الجمركية لأنه

اذا كان المستورد هو الذى يدفع الرسوم الى الدولة ، فالدولة هى التى تمنح الاعانة الى المنتج على سبيل المساعدة . وقد يكون الغرض من الاعانة مساعدة تجارة الصادرات لغزو الاسواق الأجنبية . وتكون بمثابة سلاح للهجوم . وقد تمنعت صناعة السكر فى أوربا بهذه الاعانات . أما اعانة الانتاج فهى أكثر تواضعاً من اعانات التصدير لأنها وسيلة للدفاع وتحمل محل الرسوم المفروضة على الواردات والغرض منها حماية فرع معين من النشاط القومى . ويحدث هذا اذا ترددت الدولة فى حماية صناعة معينة بفرض رسوم جمركية على الواردات أو اذا كانت لا تريد

(١) تطبق الولايات المتحدة هذا النظام بشدة متناهية ، وتشترط أن يكون الثمن المعلن منه مساوياً لثمن فى البلد المصدرة . وللتأكد من هذه المطابقة تمن الجوايس على محلات التصدير فى البلاد الاجنبية .

أن تفرض رسوماً جمركية على المواد الخام التي تستعمل في هذه الصناعة حتى لا يبهظ أولياء العمل عبء الثمن المرتفع لهذه المواد بسبب الرسوم الجمركية . فإذا اعتزمت الدولة حماية هذه الصناعة فلا سبيل إلى ذلك إلا بمنح إعانة . وتقوم إعانة الإنتاج لحد ما بوظيفة مكافئة التصدير لأنها تقلل نفقات الإنتاج وتسمح بالبيع بثمان متخفض بلا خسارة .

وقد تكون الإعانة مباشرة أو غير مباشرة . فالإعانة المباشرة هي التي تقرر علناً وتفيد في ميزانية الدولة . ومن هذا القبيل إعانة صناعة الغزل والنسيج في مصر حيث عملت الحكومة في سنة ١٩٣١ على تشجيع الشركتين المصريتين القائمتين بهذه الصناعة فمنحتها إعانة قدرها عشرة قروش عن كل قنطار من القطن يستعمل في صناعة الغزل والنسيج مهما كانت رتبته على أن تكون الإعانة على سبيل التجربة لمدة سنة قد تجدد أو لا تجدد أو تعدل . وينقطع دفع هذه الإعانة متى بلغت الأرباح الممكن توزيعها على رأس المال المدفوع ٥ ٪ فأكثر . كذلك علّنت الحكومة الشركتين على توسيع نطاق أعمالهما فمنحتها بعض التسهيلات لشراء كميات معينة من أقطان الحكومة بشروط معينة .

وتكون الإعانة غير المباشرة بالصورة الآتية : —

قد تندمج الإعانة في صورة استرداد الرسوم الجمركية التي دفعت على الخامات المستوردة من الخارج drawback إذا زاد ما يسترد عند خروج البضاعة على ما حصل فعلاً وقد تندمج الإعانة في ضريبة إذا قدرت الضريبة بكيفية أن جزءاً من البضاعة المفروضة عليها الضريبة تعفى منها إذا حصل الإنتاج في ظروف معينة . ولا تشغل الإعانات مكاناً كبيراً في السياسة التجارية الحاضرة . ولكنها قد تفضل نظام الرسوم الجمركية كطريقة للحماية لأن نظام الإعانات يمكن الدول من تعريف مقدار التضحية التي تطالب بها الأمة لحماية الصناعة . فيقدر المصروف على هذا الوجه في الميزانية أو إذا كانت الإعانة عبارة عن اسقاط الضريبة فيقدر

مقدار هذا المعجز في الإيرادات . أما نظام الرسوم الجمركية فهو دخل يدخل في خزانة الدولة لا يطالب دافع الضريبة بدفعه لكن المستهلك هو الذي يتحمل هذه التضحية . وهذه التضحية أقل ظهوراً في حالة الإعانة التي تعتبر من المصروفات من وجهة الميزانية في حين أن الرسوم الجمركية تعتبر من الإيرادات . وهذا هو سر ذبوع الرسوم الجمركية .

وتقضى المادة ٥ من قانون التعريف الجمركية بأن الحكومة لها أن تفرض رسماً تعويضياً على البضائع التي تتمتع في بلادها الأصلية بمسموحات مباشرة أو غير مباشرة .

§ ٤٧١ — اعانة البحرية التجارية : تعمل بعض الدول على حماية البحرية التجارية وتعتبر انكلترا أقدم دولة لجأت الى هذه الطريقة حيث أصدر كرومويل قانون الملاحة بقصد مساعدة البحرية الانكليزية على انتزاع سيادة هولاندا البحرية . وقد قصر نقل البضائع الواردة من وراء التجار على البحرية الانكليزية وألا تقبل البضائع الواردة من أوروبا إلا إذا كانت محمولة على سفن تحمل علمها القومي ولا تقبل البضائع الواردة على ظهر مراكب دولة وسيطة . وقد أفضى هذا القانون الى ازدهار البحرية الانكليزية وعمل كولبرت في سنة ١٦٨١ على حماية البحرية الفرنسية بوسائل مختلفة منها زيادة الرسوم الجمركية على البضائع الواردة على ظهر سفن أجنبية *surtaxes de pavillon* وفرض رسوم على السفن الأجنبية واحتكار السفن الفرنسية لتجارة المستعمرات . وقد أبطلت هذه التدابير في سنة ١٨٦٦ ولم يبق من وجوه الاحتكار إلا ما يتعلق بالتجارة الساحلية والصيد الساحلي ونقل البريد . وعادت فرنسا الى نظام الإعانة في سنة ١٨٨١ في صورة أخرى غير الصورة القديمة وهي إعانة بناء السفن وإعانة النقل أو التجهيز . وكانت إعانة البناء تمنح مقدرة على أساس الفرق بين نفقة بناء السفن في انكلترا وفرنسا . وكانت إعانة النقل تمنح أولاً بنسبة المسافات التي تقطعها السفينة مما ترتب عليه أن سفناً كثيرة

كانت تجوب البحار بقصد الاستيلاء على الاعانة فقط وسميت هذه السفن قاطفات الاعانة Cueilleurs de prime ، ثم عدل عن هذا النظام ومنحت الاعانات على أساس عدد الأيام التي جهزت من أجلها السفينة : وقد أبطل هذا النظام في سنة ١٩٢٨ واقتصرت الاعانة على تمكين مجهزة السفن من الحصول على قروض بفائدة طفيفة وتحميل الحكومة جزءاً من هذه الفائدة .

وقد أنشئت في مصر شركة مساهمة مصرية للملاحة في سنة ١٩٣٠ برأس مال قدره مائتي ألف جنيه اكتب فيه من المصريين بما لا يقل عن ١٨٠٠٠٠ جنيه ولاجل أن تتبوأ هذه الشركة الناشئة مركزاً ثابتاً في سوق التجارة البحرية رأت الحكومة أن تمنحها إعانة بالكيفية الآتية : تعهد الحكومة الى الشركة بنقل جانب من منقولات مصلحة السكك الحديدية وتقوم الحكومة بمنح الشركة إعانة مالية سنوية تحسب على مقدار الحولة التي تنقلها للحكومة أو غيرها على مراكبها المصرية المملوكة لها على الأساس الآتي :

٨ عن كل طن من المائة ألف طن الأول .

٦ " " " " " " الثانية .

٤ " " " " " " الثالثة .

٢ عن كل طن بعد ذلك الى ٥٠٠٠٠٠ طن ولا تمنح إعانة عما ينقل بعد

ذلك وقد تعهدت الشركة تلقاء تلك المساعدة بامتلاك مراكب مصرية ترفع العلم المصري وأن تسهل استخدام المصريين في سقتها .

الفرع الاول - تاريخ السياسة التجارية

§ ٤٧٢ - السياسة التجارية (لغاية سنة ١٨١٥) : فرضت الرسوم الجمركية منذ أقدم العصور على البضائع الاجنبية لكن هذه الرسوم كانت ذات صفة جبائية لا تفرق عن الرسوم المفروضة على البضائع التي تمر من اقليم الى آخر داخل الدولة . ولما نشأت الدول الكبيرة الحديثة في القرن السادس عشر وظهرت فيها الروح الوطنية أخذت تطبق سياسة تجارية ترمى الى زيادة الثروة وتقوية الدولة (بند ١٤) وكان كرومويل في انكلترا وكولبرت في فرنسا من أنصار هذه السياسة التي عملت على حماية الصناعة القومية . ثم ظهر الطبيعيون في فرنسا ودحضوا آراء التجاريين (بند ١٥) وظهرت بوادر سياسة حرية التجارة في المعاهدات التجارية . ثم قامت الثورة الفرنسية ، وأنشئت الامبراطورية الفرنسية وعهد نابليون الى طريقة الحصر البحري لتصير انكلترا في عزلة عن أسواق العالم ، وأمر بمصادرة وحرق البضائع الانكليزية في قارة أوروبا ، واعتبار السفن التي ترسو على السواحل الانكليزية أو التي تتصل بسفن انكليزية من الغنائم البحرية . وقد أثارت هذه الوسائل غضب الدول المحايدة والمتحالفة . وألحقت ضرراً بالتجارة الانكليزية . لكن الضرر كان أقل مما قدره نابليون . وقد التزم نابليون أن يمنح رخصاً باستيراد بعض البضائع الانكليزية لميس الحاجة اليها في القارة الاوروبية .

§ ٤٧٣ - عصر الحماية المطلقة : (١٨١٥ - ١٨٦٠) . ترتب على الحصر البحري انشاء مصانع متعددة لصناعة البضائع التي كانت تستوردها القارة من انكلترا . وبعد أن دالت دولة نابليون طلب أرباب الأعمال من الحكومات حماية صناعاتهم فأجابتهم الى طلبتهم . ووضعت وسائل صارمة لتحقيق الحماية فرنسا : اتبعت فرنسا سياسة تحريم استيراد البضائع الاجنبية . وبذل باستقيا Bastiat وشقاليه Chevalier وهما من أنصار حرية التجارة ، جهوداً عنيفة لحل

الحكومات على اتباع سياسة تجارية معتدلة . لكن جهودها لم تأت بشمرة عاجلة وشملت الحماية الزارعين الذين كانوا يطالبون بها منذ زمن طويل . ثم عدلت فرنسا عن حماية الزراعة في سنة ١٨٦١ .

انكلترا : اتبعت انكلترا سياسة حرية التجارة في الربع الثاني من القرن التاسع عشر لأن الصناعة البريطانية كانت من المناعة والقوة بحيث لا تخشى مزاحمة الصناعة الاجنبية . لذلك خفضت انكلترا ، بعد حروب نابليون ، الرسوم المفروضة على الواردات الاجنبية . وقد كانت الرسوم المفروضة على الغلال سبباً في غلاء المعيشة وكانت فائدتها قاصرة على عدد كبير من كبار الملاك . وقام كوبردن Cobden بحركة قوية لأبطال هذه الرسوم وأنشأ في منشستر جمعية للدعاية الى حرية التجارة وأسفرت جهودها في النهاية عن إلغاء رسوم الغلال في سنة ١٨٤٦ وتابع أنصار الحرية حملاتهم ، غير قانعين بما أحرزوه من نجاح ، وحملوا على الحماية البحرية والصناعية وتم لهم النصر في سنة ١٨٤٩ حيث ألغى روبرت بيل Peel قوانين الملاحة الصادرة في عهد كرومويل (١٦٥١) والملك شارل الثاني (١٦٦٠) . وفي سنة ١٨٦٠ زال آخر أثر للحماية واتبعت انكلترا مذهب حرية التجارة . وبفضل احتكار انكلترا للفحم صارت مصنع للعالم . وجبت أرباحاً طائلة . وقد وقع هذا النجاح على حساب الزراعة وصارت انكلترا تعتمد في معظم مواردها الغذائية على الخارج ، مما دعى جيفونس أن يصرح في سنة ١٨٦٦ بأن أمريكا الشمالية وروسيا أصبحتا هرتبة انكلترا ، وكندا ودول البلطيق غابتها ، وأستراليا حظيرة أغنامها ، وأمريكا حظيرة أبقارها ، والصين مزرعة شايبا ، والهند الشرقية مزرعة سكرها وقهوتها وتوابلها ، وفرنسا واسبانيا كرومها ، وبلاد البحر الايضى المتوسط حديقة فاكهتها ، والولايات المتحدة مزرعة قطنها . (١)

(1) A. Siegfried. La Crise Britannique au XX. Siècle, Paris, 1931. p. 10

ألمانيا. سبقت وحدة ألمانيا الجمركية وحدتها السياسية وقد عمل التجار والصناع منذ سنة ١٨١٩ على وضع نظام جمركي لألمانيا . وفي سنة ١٨٢٩ عقد الاتحاد الجمركي Zollverein بين الولايات الألمانية وقد ترتب على هذا الاتحاد إزالة العوائق التي كانت تعوق التجارة بين الولايات وإقامة سياج جمركي فصلها عن الدول الأجنبية . وفرضت رسوم معتدلة على البضائع الأجنبية وزع المتحصل منها بين الولايات بنسبة عدد السكان .

§ ٤٧٤ — عصر المعاهدات التجارية الحرة . (١٨٦٠ — ١٨٧٧) عدلت فرنسا سياستها الجمركية بتأثير نابليون الثالث الذي شهد بنفسه أثناء إقامته في إنكلترا نجاح جمعية مانشستر . وقد اتبع سياسة تجارية حرة وأبرم في سنة ١٨٦٠ معاهدة تجارية مع إنكلترا اشتملت على نص الدولة الأكثر رعاية . ومنذ هذا التاريخ عقدت معاهدات تجارية مماثلة بين معظم الدول اشتملت على نص الدولة الأكثر رعاية . وبهذه الكيفية أمكن إيجاد تعريف اتفاقية عامة . وكانت رسوم هذه التعريف آخذة في النقصان كلما حصل عاقد جديد على تخفيض جديد .

مصر . اشتملت معاهدات الامتيازات الأجنبية على شروط كثيرة متعلقة بالأجراءات الجمركية والرسوم المفروضة على البضائع ، وبيان البضائع الممنوعة من الدخول (الأسلحة ، الذخائر الخ) والبضائع المعفاة من الرسوم . وقد زالت فائدة هذه الشروط عند ما شرعت مصر بمقتضى فرمان سنة ١٨٦٧ في وضع اتفاقيات جمركية مع الدول الأجنبية . وبمقتضى فرمان سنة ١٨٧٣ صرح لمصر بعقد اتفاقيات تجارية . وفي ٣ مارس سنة ١٨٨٤ عقدت مصر مع اليونان اتفاقية تجارية وأخرى مع إنكلترا في ٩ مارس سنة ١٨٨٤ . وعقدت اتفاقيات مع دول كثيرة بعد ذلك (هذا روسيا والولايات المتحدة) . ونقبت كل هذه الاتفاقيات على تخصيل رسم تصدير قدره ١٪ ورسم استيراد ١٠٪ . ولكن بعض الدول كان يشجع برسم ٨٪ . كما تفضي . بذلك المعاهدات التركية . لذلك لم تزيو الرسوم على ٨٪ ولما أبرمت

اتفاقية مع فرنسا في سنة ١٩٠٢ نص فيها على أن تكون الرسوم ٨٪ و ١٪ /
حصاريف رصيف ونص على إعفاء البضائع المستوردة من عوائد الدخولية وقد
زالت هذه العوائد بذكرينو ١٩ ديسمبر سنة ١٩٠١ . وخفضت الرسوم بعد ذلك الى
٤ ٪ بالنسبة للفحم والخشب والماشية الخ .

§ ٤٧٥ — المورد الى نظام الحماية (١٨٧٧ - ١٨٩٢) . شهد المنتجون

هبوطا في الأثمان منذ سنة ١٨١٣ واستمر هذا الهبوط الى سنة ١٨٩٦ . وقلق رجال
الصناعة في أوروبا من منافسة انكلترا . وقد صرح بيسارك في سنة ١٨٨٢ بأنه
« يعتقد بخطال نظرية حرية التجارة وقد ألغت انكلترا الحماية بعد أن أفادت الى
أقصى حد . وقد وضعت أبهظ تعريفية حامية الى ان وصلت الى درجة من القوة
مكنتها من تخطي سياج الحماية وبرزت كالمصارع القوى تتحدى العالم . والتجارة
الحرية هي سلاح أقوى الأمم وقد صارت انكلترا أقوى أمة بسبب رؤوس أموالها
وفجتها وحديدتها وموانئها وملائمة موقعها الجغرافي . ومع كل هذا فقد حمت نفسها من
المنافسة الأجنبية بتعريفية حامية شديدة حتى صارت صناعاتها قوية » (١)

كذلك قلق الزارعون من مزاحمة الولايات المتحدة التي أغرقت الاسواق بحاصلاتها
بسبب رخص أجور النقل . ومع أن صادرات الولايات المتحدة تضربت فانها لم
تتبع سياسة حرية التجارة ، ووضعت تعريفية جمركية مرتفعة . وقد أدت كل هذه
الاسباب الى العودة الى نظام الحماية . وتجلت الحماية بزيادة التعريفية الذاتية في
روسيا واسبانيا وايطاليا وفرنسا والنمسا وزومانيا وسويسرا وألمانيا .

§ ٤٧٦ — تخويف نظام الحماية : (١٨٩٢ - ١٩١٤) اتبعت معظم الدول

سياسة جمركية حامية عنيفة تفادياً من مضار البطالة وإبقاءً للاجور في مستواها
وهرباً من خطر سياسة إغراق الاسواق dumping وسداً للنفقات المتزايدة المترتبة

(١) Culbertson, International economic problems , New York
1925 P.13.

على سن قوانين التضامن الاجتماعي ونفقات الجيوش والبحرية . فأخذت الدول تدريجياً في رفع الرسوم الجمركية . وعمدت الى تخصيص التعريفات تضييقاً لمجال سريان نص الامة الأكثر رعاية . على أن الحماية لم تقتصر في كل دولة بدرجة واحدة فليست النظم الجمركية كلها واحدة ويمكن تقسيم الدولة الى ثلاث طوائف : —

(١) الدول التي اتبعت حرية التجارة . ظل عدد قليل من الدول متعلقاً بمذهب حرية التجارة مثل انكلترا وبلجيكا وهولاندا . ويرجع تعلق انكلترا بهذا المذهب الى قوة صناعاتها ورغبتها في فتح أسواق لمصنوعاتها في الخارج وخشيتها من ارتفاع نفقات الميشة اذا اتبعت سياسة جمركية حامية . واتبعت الدول الصغيرة هذه السياسة بسبب ضيق أراضيها واعتمادها على الخارج في استيراد الجزء الأكبر من الحاصلات اللازمة لسكانها .

(٢) الدول التي دانت بمذهب الحماية وعقدت معاهدات تجارية . فرضت بعض الدول رسوماً جمركية مرتفعة وعقدت طائفة من المعاهدات التجارية . وتقع المانيا في مقدمة هذه الدول وتليها دول أوروبا الوسطى والشرقية وبخاصة دول البلقان وإيطاليا وسويسرا . وانضمت روسيا الى هذه الطائفة في سنة ١٩٠٤ . وقد تميزت المعاهدات التي عقدتها هذه الدول بنخلوها من روح الحرية . وقد كانت المعاهدات ضماناً للمتعاقدين يكفل لهم عدم زيادة الرسوم الجمركية مدة تتراوح بين ١٠ و ١٢ سنة .

(٣) الدول التي دانت بمذهب الحماية ولم تعقد معاهدات تجارية . عدلت بعض الدول عن نظام المعاهدات التجارية واكتفت بالتعريفات الذاتية . وخففت من وطأة هذا النظام بمقد اتفاقات تجارية قضت بمنح تعريفات ممتازة للدول التي تمنحها في مقابل ذلك مزايا متساوية . ومن هذا القبيل فرنسا وإسبانيا وروسيا في سنة ١٨٩٢ .

§ ٤٧٧ — السياسة التجارية في انكلترا^(١) : اتبعت انكلترا سياسة حرية

التجارة منذ منتصف القرن التاسع عشر . لكن هذه السياسة استهدفت لحملات عنيفة في أول القرن العشرين حيث قام حزب اليمينيون البريطانية بحملة قوية للعود الى سياسة الحماية أو الى ما أسماه سياسة التجارة العادلة *fair trade* لأنه ليس من العدل في شيء أن تفتح انكلترا أبوابها للبضائع الأجنبية وتقل الدول الأجنبية أبوابها في وجه البضائع الانكليزية . وقد قويت حركة الحماية عقب الحرب العظمى حيث قلت الصادرات البريطانية بسبب الفوضى الاقتصادية والنقدية التي انتابت العالم ، وهبوط عاصفة الحماية التي أثارها اعتزاز الروح الوطنية في كل البلدان ، وبسبب المنافسة التي لاقتها انكلترا من البلدان ذات العملة الرديئة ، وتقدم الصناعات في الدول الجديدة أثناء الحرب العظمى بسبب ركود المبادلات الدولية . فنقصت الصادرات البريطانية بقدر ما أصابت الدول الجديدة من تقدم في الصناعة . ثم انضاف الى كل ما تقدم عامل آخر وهو ارتفاع نفقات الانتاج في انكلترا بالنسبة للبلدان الصناعية الأخرى . ثم جاءت الازمة العالمية فكانت ضغناً على إبالة . وليس من الميسور أن تلجأ انكلترا الى سياسة الحماية بسبب ما تثيره من الاعتراضات الجوهرية وهي رفع مستوى المعيشة وخلق الغلاء وازدحام جديد الى نفقات الانتاج كما أنه لا يتحتم على انكلترا اتباع سياسة التجارة الحرة بمخاطيرها . لذلك أشار حزب التجارة العادلة *fair trade league* بأن في مقدور بريطانيا أن تنهج سبيلاً وسطاً توفق به بين التقدم الصناعي وحماية السوق الداخلي من خطر سياسة إغراق الأسواق *dumping* وغزو الأسواق البريطانية بمحاصلات البلدان ذات العملة الرديئة أو التي لا تنوء صناعاتها بمعبء الضرائب الثقيلة ويتم هذا بوضع تعريفة تحافظ على الكيان الاقتصادي البريطاني الذي أقامته بفضل مذهب حرية التجارة ومما يتناقض

(١) مقالة جان فيلر « حركة الحماية في بريطانيا العظمى » بمجلة الاقتصاد السياسي

مع السكان الاقتصادى البريطانى الاعتماد على مصنوعات مستوردة من الخارج ،
ومادام العالم لا يؤمن بمذهب حرية التجارة فمن العبث أن تظل انكلترا « قطر
الواردات الحرة » .

على أن انكلترا بدأت منذ الحرب العظمى تصطبغ سياستها التجارية بصبغة
حامية ، ففي سنة ١٩١٥ فرضت رسوم ماك كنا Mac Kenna على واردات الترف
كالسيارات والعجلات والآلات الموسيقية والساعات لاقبال الوارد منها ، وفي
سنة ١٩٢١ صدر قانون منع استيراد المواد الملونة وصدر قانون انقاذ الصناعات وقد
فرض هذا القانون رسماً قدره ٣٣٪ / لحماية الصناعات الاساسية Key-industries (١)
ولم تتقدم الحماية من الوجهة العملية منذ سنة ١٩٢١ حيث ارتبطت اقدارها
باقدار الاحزاب السياسية . وفي سنة ١٩٢٤ ألغت حكومة العمال رسوم ماك كينا
ولما عاد المحافظون الى الحكم اعادوا رسوم ماك كينا وفرضوا رسوما على بعض واردات
الترف كالحرير والقفازات والدنتلا . والذي يستخلص من كل ما تقدم أن الحماية
لم تتناول إلا الصناعات الثانوية لتشق لنفسها منفذاً الى الاسواق الداخلية البريطانية
اما الصناعات الكبيرة — المعادن ، الفحم ، القطن ، الصوف ، الميكانيكيات —
فقد ظلت مؤمنة بمذهب حرية التجارة . لكن تتابع الاحداث السالف الاشارة
اليها زعزعت هذه العقيدة . ومنذ سنة ١٩٢٣ طلبت صناعة الصوف الحماية وفي
سنة ١٩٢٩ سارت صناعة المعادن على عقباها . وقد شاعت الاقدار ان تطلب
صناعة القطن — وهي تلك الصناعة التي هي نخر بريطانيا وتمثل صادراتها خمس
التجارة البريطانية — الحماية أيضاً (٢) .

(١) تيمت هذه التسمية على الدهشة لان الصناعات الاساسية هذه شملت النظارات
والبارومترات وأدوات اللاسلكي وبعض المستحضرات الكيماوية الخ .
(٢) يدل على ذلك الاستفتاء الذي حصل في يولييه سنة ١٩٣٠ بمعرفة غرفة تجارة مانشستر
(راجع المقال السابق الاشارة اليه ص ١١٤٢) .

ويعزى نجاح مذهب الحماية الى حزب الامبراطورية **United Empire Party** حيث دعى الى توثيق العلائق بين اجزاء الامبراطورية بضرب سياج جمركى حول الامبراطورية البريطانية والسير على سياسة تجارية حرة بين اجزاء الامبراطورية . لكن الدومنيون **dominions** لا تميل الى فتح أبوابها على مصاريحها في وجه المصنوعات البريطانية ، لأن الدومنيون تدخل في عداد الدول الجديدة العاملة على توطيد صناعاتها القومية لتصير بلادا صناعية وهي من أجل ذلك مستمسكة بسياسة تجارية حامية . واذا شئت ان تعامل المصنوعات البريطانية معاملة تفضيلية فلن يكون ذلك بتخفيض الرسوم الجمركية الحالية بل باجراء زيادة عامة في التعريفة الجمركية واستثناء بريطانيا من هذه الزيادة . وقد رفضت الدومنيون في المؤتمر الامبراطورى المنعقد في لوندرة في سنة ١٩٣٠ التخلي عن مبدأ استقلالها المالى **autonomie fiscale** ولكنها قبلت مبدأ المزايا المتبادلة بين بريطانيا واجزاء الامبراطورية .

وكان من جراء تفاقم الازمة العالمية في سنة ١٩٣١ أن انتشر مذهب الحماية في انكلترا وجحد بعض كبار المستمسين بحرية التجارة ، هذه العقيدة . وقد ظل الاقتصاديون الانكليز مستمسين بمذهب الحرية . ولم ينزعجوا بقلة الصادرات عن الواردات ما دام الميزان الحسابى يتمخض في النهاية عن رصيد دائن . ولكن حدث في نهاية سنة ١٩٣١ ما لم يكن في الحسابان إذ تبين أن سنة ١٩٣١ اسفرت عن عجز في الميزان الحسابى مقداره مائة مليون جنيه^(١) . وقد ارتاع القوم من هذه الاحداث . وأخذت الحكومة البريطانية في وضع تعريفة جمركية حامية تقضى بفرض رسم قدره ١٠٪ على الواردات الاجنبية واعفاء بعض أصناف معينة من هذا الرسم واهمها سبائك الذهب والفضة والنقود والقمح واللحوم والاسماك والقطن الخام والقنب والجلود والصحف والكتب المطبوعة والمطاط

الخام والحديد الخام ومعدن الكبريت وفوسفات الجير والاحجار الكريمة غير المرصعة ، ومعاملة الممتلكات المستقلة ، والهند ، ورودميا الجنوبية والبلدان المشمولة بالانتداب والمستعمرات معاملة تفصيلية . واذا استوردت البضائع بقصد إعادة تصديرها سمح بالاستيراد من غير رسم .

§ ٤٧٨ — السياسة التجارية في الولايات المتحدة : اتبعت الولايات

المتحدة دائماً سياسة حماية التجارة وتشددت في هذه السياسة منذ سنة ١٨٦٠ في الوقت الذي كانت دول أوروبا تعقد فيه معاهدات تجارية . وسارت الولايات المتحدة على خطة التشدد ولم ترتبط بمعاهدات تجارية طويلة الأجل . واستطاعت أن تحصل دائماً على معاملة الدولة الأكثر رعاية دون أن تقتيد بهذا الشرط . وترفض الولايات المتحدة دائماً أن تستفيد دولة من المزايا الخاصة التي تمنحها الى دولة معينة الا بمقابل . وقد أمنت الولايات المتحدة في سياسة الحماية حتى صارت أشد الدول حماية (١) . وقد استطاعت الولايات المتحدة أن تملأ ارادتها على دول أوروبا بسبب قوة مركزها الاقتصادي قبل الحرب وبعده ولأنها لا تستورد من أوروبا الا الاشياء الكمالية ، في حين أن أوروبا تستورد منها المواد الخام ومواد التغذية وليس من مصلحة أوروبا أن تفرض على هذه الواردات رسوماً باهظة .

§ ٤٧٩ — السياسة التجارية في فرنسا : عدلت فرنسا سياستها التجارية

منذ سنة ١٨٩٢ ووضعت تعريفين ذاتيين : —

(١) فرضت الولايات المتحدة ضريبة سبعة سنتيات على القطن المصري المصدر اليها لفضت هذه الضريبة على الشطر الاكبر من صادرات القطن المصري الى الولايات المتحدة فقد كانت تستورد في سنة ١٩٢٩ مليوناً و ٢٧٧ ألف قنطار فاذا بها لا تستورد في سنة ١٩٣١ سوى ١٨٦ ألف قنطار وتقول مذكرة اللجنة المالية عن مشروع ميزانية سنة ١٩٣٢ — ١٩٣٣ « على أنه لا يزال هناك أمل في أن يباد النظر في القريب العاجل في تلك الضريبة ، وأن لا تضطر الحكومة المصرية ان تسلك حيلاً حاصلات الولايات المتحدة ومنتجات صناعتها مسلكاً يحاكي مسلك تلك البلاد حيلاً الحاصلات المصرية » .

(١) تعريف عامة (٢) وتعريف مخفضة تسرى على الدول التي تمنح فرنسا مزايا خاصة بمتنص اتفاقيات تجارية . وقد اقتدت فرنسا بالولايات المتحدة و ألمانيا و إيطاليا و بالنمسا فاصطبغت سياستها التجارية بصيغة حامية محضة ورفضت تعريفها الجمركية . وقد سلكت فرنسا هذا السبيل بسبب ما تبين من عيوب المعاهدات التجارية المشتملة على نص الأمة الأكثر رعاية فقد أفضى هذا النص الى تطبيق التعريف الاتفاقية المخفضة على واردات الدول المنافسة لها كألمانيا . يضاف الى ما تقدم هبوط الاسعار منذ سنة ١٨٧٣ وزيادة الضرائب وظهور دول شرقية في ميدان المنافسة وشدة منافسة دول أمريكا الجديدة للزراعة بسبب رخص أجور النقل ومكافآت التصدير . كل هذا صار يتعين معه أن تفرض فرنسا رسوما جمركية لمقابلة الفرق بين الائمان الاصلية للواردات الاجنبية واثمان البضائع الفرنسية المماثلة لها وقد عقدت فرنسا اتفاقيات تجارية مع معظم الدول . ولم نحن سنة ١٩١١ حتى صارت التعريف المخفضة سارية على جميع دول أوروبا . وطبقت التعريف الفرنسية المخفضة في خارج أوروبا على مصر والجمهورية الفضية واليابان والمكسيك ولم تستفد الولايات المتحدة من التعريف المخفضة إلا بالنسبة لعدد معين من الحاصلات . وفي اغسطس سنة ١٩١٤ أبطلت الرسوم الجمركية على مواد التغذية وفي ٦ مايو سنة ١٩١٦ حرم استيراد البضائع الاجنبية التي يستهلكها غير المحاربين حتى يمكن بهذه الكيفية تصحيح الميزان الحسابي . وقد احتسرت الحكومة فعلا تجارة الواردات من القلال . ثم زالت معظم هذه القيود بعد الحرب وعادت فرنسا الى سياستها الحامية واشتدت في هذه السياسة بسبب ما أصاب العالم من حمى الحاية واكتساحها كل البلدان .

§ ٤٨٠ - السياسة التجارية في مصر (١) ورثت مصر عن السلطنة

العثمانية نظام التعريف التقييمية وظلت تحصل رسماً واحداً قدره ٨٪ على جميع

(١) محاضر جلسات مجلس النواب سنة ١٩٣٠ . ومجلة مصر الجديدة سنة ١٩٣٢ مقال

البضائع تقريباً لا فرق في ذلك بين الحاجيات والكاليات . وفي سنة ١٩٢٣ فكرت الحكومة في زيادة الرسم القيسى من ٨ الى ١٥ ٪ . وفاوضت دول بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وإيطاليا . لكن هذه الدول لم تقبل إلا رسماً قدره ١٢ ٪ . فمدلت الحكومة عن هذا المشروع . وأخذت الحكومة المصرية منذ سنة ١٩٢٧ في تعديل النظام الجمركي بسبب انتهاء الاتفاقيات التجارية مع الدول في ١٦ فبراير سنة ١٩٣٠ . والأسباب التي بعثت الدولة على تعديل سياستها الجمركية هي :

أولاً : اكتساح عاصفة الحماية جميع البلدان . فقد كانت من جراء الحرب نشوء دول مستقلة حريصة على استقلالها السياسي موقنة بأن هذا الاستقلال لا تقوم له قائمة إلا إذا ارتكز على استقلال اقتصادي .

ثانياً : الحاجة الماسة الى زيادة الموارد المالية للدولة بسبب جهود الإيرادات العامة التي يتعذر معها سد المطالب ، وقد صدرت التعريفة الجديدة بمرسوم في ١٧ فبراير سنة ١٩٣٠ ولوحظ في وضعها الاعتبارات الآتية : —

(١) حماية الصناعات المحلية ومساعدتها فجعل الرسم على الوقود والجلود والأخشاب الغفل وعجينة الورق وشرانق الحرير ، والصبوف الخام والشعر والوبر والزجاج والحديد والمعادن والمحار والصبوف ومواد الدبغ ٤ ٪ . وجعلت الرسوم على الزيوت والشحوم لصنع الصابون والأحماض المعدنية وآلات النسيج وصنع الورق والطباعة ٦ ٪ .

(٢) مساعدة الزراعة فجعل الرسم على الأسمدة ٥ ٪ وعلى الشجيرات والبنور ٤ ٪ وعلى آلات الحرث والري والطحن وصنع الألبان ٩ ٪ .

(٣) رفع الرسوم على مستلزمات الترفه والاعتدال في تقدير الرسوم على الأصناف التي يستهلكها السواد الأعظم من السكان .

وأقصى رسم فرض في التبعية الجديدة لا يتجاوز ٣ ٪ ولا يوجد بين الرسوم أي رسم له صفة تحريرية ، وأغلب الرسوم المقررة نوعية وفي بعض الأصناف

القليلة قيمة . وجعلت رسوم الرصيف جميعها ١٠ ٪ من الرسم الذى يحصل على البضائع . ونصت المادة ٧ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ بإلزام المسافرين القادمين والمغادرين للموانئ المصرية بدفع عوائد رصيف طبقاً للتعريفة المبينة بهذا القانون . وقد ألغيت هذه الرسوم فى يناير سنة ١٩٣١^(١) . وقد أدخلت تعديلات أخرى على التعريفة كزيادة الرسوم على القمح والدقيق بسبب وفرة المحصول المحلى على أثر تحديد مساحة القطن وكذلك على بعض حاصلات أخرى .^(٢)

الفرع الثانى

السياسة التجارية من الوجهة النظرية

المبحث الأول — مذهب حرية التجارة

وهو أحدث عهداً من مذهب الحماية . وقد بسط هذا المذهب الطبيعيون وهيوم Hume فى انكلترا وآدم سميث فى كتابه ثروة الأمم وعننى به خاصة ريكاردو وستيوارت ميل وباستيا . وباستبل Bastable فى انكلترا وتوسيج فى الولايات المتحدة . والمزايا التى تترتب على التجارة الدولية يفترض حرية التجارة ونحيل القارى على ما ذكرناه فى بند ٤٢٠ وما بعده . ونكتفى بسرد أهم الحجج التى يعتمد عليها أنصار حرية التجارة وهى : —

§ ٤٨١ — مزايا التخصيص : (١) يقول أنصار حرية التجارة إن تقسيم

العمل الدولى يزيد الانتاج ويمكن المستهلكين من الحصول على المنتجات بفضل

(١) كان مقدراً أن سيكون دخل الحكومة من هذه الرسوم ٥٠ ألف جنيه وقد هبط هذا التقدير الى ٢٤٠٠٠ ألف جنيه . وظلت هذه الرسوم بغية الى الاجاب والفيت .
(٢) الارز والحمص والفول والبسلة والعدس والفاصوليا واللوبيا والتمس والبطاطس . وزيدت الرسوم على ما يحاكن الاصناف التى تصنع فى مصر كالقطن الطبي والمصنوعات الخشبية وبعض المنسوجات . وزيدت الرسوم على البترين والبيرة والبن والشاي والدخان لزيادة موارد الدولة المالية (مذكرة اللجنة المالية السالفة الذكر) .

حرية التجارة بأقل تكلفة لأن الأمم ليست لها كفاية واحدة في جميع فروع الإنتاج بسبب اختلاف البيئة الطبيعية واختلاف الصفات العقلية والخلقية للأهلين. فالدولة التي تنتج قمحاً بتكلفة قليلة يحسن أن تخصص للزراعة. والدولة التي يكثر فيها الفحم والحديد يحسن أن تخصص للصناعات التحويلية. وبهذه الكيفية تستثمر كل دولة رؤوس أموالها وتبذل جهود عملها في أكثر الأعمال إنتاجاً. ثم تتبادل مع غيرها السلع التي لا تنتجها أو تنتجها بتكلفة كبيرة. وإذا كان التخصص أدى إلى نتائج عظيمة في داخل الدولة فلماذا لا يكون التخصص أساس التنظيم العالمي للإنتاج؟ وليس تقسيم العمل بين الدول أقل نفعاً منه في داخل الدولة أو في داخل المنشأة.

§ ٤٨٢ ارتفاع نفقة المعيشة (٢) يترتب على فرض الرسوم الجمركية ارتفاع ثمن السلع المستوردة وارتفاع ثمن السلع القومية الماثلة لها في النوع والصفة فالحماية تزيد نفقات المعيشة وتبهط المستهلكين بضرائب فادحة. ومن الخطأ الادعاء بأن الرسوم الجمركية تقع على المنتجين الأجانب. فالرسوم الجمركية هي في الواقع ضريبة استهلاك تفرض على سكان الدولة المستوردة.

على أن هناك حالات استثنائية لا تؤثر فيها الرسوم الجمركية في أثمان البضائع المستوردة من الخارج. الأولى أن المنتج الأجنبي قد يرى أن مصلحته تقضى بتحمل التضحية. فيخفض ثمن بضاعته ليحتفظ بعملائه المعتادين على الشراء بالأثمان القديمة فيجرب تخفيضاً مساوياً للرسم الجمركي الجديد. لأنه إما أن يرضى بتخفيض كمية مبيعاته وإما أن يخفض الثمن وقد يختار الطريقة الثانية استبقاء لربنه ويشترط لانتهاج هذه الخطة توافق شرطان: (١) أن تسمح أرباح المنتجين بتحمل هذه التضحية. (٢) أن لا يكون هناك سوق أخرى لتصريف بضاعته

الحالة الثانية: يحدث أحياناً أن اشتداد المنافسة الأجنبية يفضي إلى اجتناب ارتفاع الأسعار. بل يمكن تصور كثرة الإنتاج بتأثير الحماية الأجنبية كما حدث في

فرنسا بالنسبة للنبيذ . فقد ترتب على فرض رسوم على النبيذ الأجنبي . ان كثير الانتاج الداخلى وهبط ثمن النبيذ حتى وصل إلى الحضيض .

ولكن هل من مصلحة الدولة أن تفرق أسواقها بحاصلاتها القومية ؟ يرى الاستاذ جيد أن الافضل للدولة أن يقع هذا الاغراق بالواردات الاجنبية لأنه في هذه الحالة يمكن الامتناع عن الشراء من الخارج فيكون هذا خير علاج . لكن هذا العلاج معناه افلاس المنتجين القوميين بسبب عدم استقرار الاسعار وهبوطها ولا شك في أن حرية التجارة تمتاز باستقرار الاسعار . في حين أن الاسعار في نظام الحماية عرضة لتقلبات حادة .

§ ٤٨٣ - ثراء فريش من الناس على حساب فريش آفهر (٣) الضريبة التي تفرض على المستهلكين في صورة ارتفاع الاسعار لا تدخل كلها في خزانة الدولة فالجزء الأعظم مما يدفعه المستهلكون للبضائع القومية يدخل في جيوب المنتجين ، وبخاصة من ينتج منهم بأقل تكلفة . وقد يكون من حسن المنطق أن تساعد الدولة المنتجين الذين ينتجون بتكلفة مرتفعة تمكيناً لهم من الاستمرار في الانتاج إذا كانت مصلحة الدولة تقضى بذلك . ولكن العقل يحار في تعطيل هذا الثراء بلا سبب الحاصل لبعض المنتجين الذين يستطيعون الاستغناء عن الحماية . كذلك تضمن الرسوم الجركية دخلاً أدنى لبعض الملاك والمنتجين . وهذا الدخل يدفعه المستهلكون في حين أن الدولة لا تضمن دخلاً أدنى أى أجرة دنيا للعمال الذين يشتغلون في هذه الصناعات المتمتع بالحماية الجركية . ينتج من هذا أن الرسوم الحامية تزيد عدم المساواة بين الطبقات وقد وصفها باستيا Bastiat بأنها اشتراكية مقلوبة *socialisme à rebours*

§ ٤٨٤ - النزاع بين المنتجين . (٤) تمتاز السلعة قبل أن تصل إلى يد المستهلك مراحل عديدة وتكون محلا في كل مرحلة الى تعديل وتشكيل . وفي كل مرحلة يتغير مالك السلعة وتصبح مادة خامة بالنسبة للمالك الذي يليه .

فالحرير لكي يعد للاستهلاك ينقل من منتج الشرائق الى الغزال ثم النسيج ثم الصباغ . وحماية المنتج الأول بواسطة فرض رسوم على ما يرد من الشرائق من الخارج يحدث غلاء في المادة الخام التي يشتريها الغزال فيدفعه هذا إلى الشكوى وطلب الحماية بفرض رسوم على خيوط الحرير الواردة من الخارج . مما يترتب عليها زيادة تكلفة الانتاج وتبعث على شكوى النسيج . فالحماية تبعث على الحماية . وكل من لم تشمله الحماية يرفع عقبرته شاكياً صاحباً ملحفاً في المطالبة بالحماية باسم العدل ليكون في مأمن من المنافسة الاجنبية .

§ ٤٨٥ — انعدام المنافسة الاجنبية (٥) المنافسة عامل من عوامل التقدم وتبعث على الاختراع وعلى تحسين طرق الانتاج وتلزم أرباب الأعمال بالسير الى الأمام وارتقاب كل ما يستجد من أحدث الطرق لاستعماله في الانتاج . وتقضى على المنشآت العتيقة السيئة الادارة التي لا يترتب على استمرارها في الانتاج سوى الاسراف في القوى الانتاجية . وليست الصناعة تقصد لذاتها كالفنون — الفن للفن — بل تقصد للربح . فاذا كانت لا تقوى على الحياة الا بالحماية تغير للدولة التخلي عن هذه الحماية . وقد يعترض على هذه الحجة بأن المنافسة الداخلية تكفي لوحدها لشحذ هم أرباب الأعمال وحضهم على المضي في ادخال التحسينات وبأن سياسة الحماية الشديدة التي اتبعتها الولايات المتحدة لم تبعث على استئانة وركود الصناعة الأميركية . لكن هذا الاعتراض مدفوع بأن اتساع الأسواق في هذه الدولة الفتية وروح الابتكار السائدة في أبنائها ومواردها الطبيعية التي لا حد لها ، وانتفاعها بتجارب الأمم القديمة ، وانشائها المنشآت طبقاً لأحدث الطرق دون أن تلتزم بتقويض منشآت قديمة ، كل أولئك جعل منها قارة مستقلة بذاتها ، مكتفية بأسواقها ، وجعل الاستشهاد بها غير مستساغ . ومع ككل هذا فانعدام المنافسة الأجنبية في الولايات المتحدة كان له أثره فيها حيث ساعد على تكوين الاحتكارات وانقابات المنتجين . واذا كان من الخطأ أن ننزو الى

النظام الجمركي الأمريكي بعث الترسنس trusts وتقدمها الا أن العوائق الجمركية التي منعت دخول البضائع الاجنبية حرمت الشعب الأمريكي من المنافسة التي كان في مقدورها أن تؤثر تأثيراً حسناً في الاسواق الداخلية .

§ ٤٨٦ — أخطار المنازعات الجمركية (٦) تعتمد الدول في تصريف

بضائعها على التجارة الخارجية . واذا اعتادت دولة أن تباع جزءاً من بضائعها في سوق أجنبية ثم أقفل هذا السوق في وجهها فلن تقف الدولة أزاء هذا الاجراء مغلولة اليد بل انها تعتمد الى التهديد بمقابلة المثل بالمثل . ويكون هذا بداية حرب جمركية كما حدث بين فرنسا وسويسرة من سنة ١٨٩٢ الى ١٨٩٥ وبين فرنسا وايطاليا من سنة ١٨٨٧ الى سنة ١٨٩٩ . وهذه الحرب تلحق خسائر فادحة بالدول المتناجزة وتذكى روح العداء في الامم .

وتدفع الحماية الدول نحو سياسة الاستعمار . لأن الدولة اذا فقدت سوقاً مجاورة فهي تبحث عن سوق أخرى قد لا تيسر لها الحصول عليه الا بالمغالبة والمكافحة . وتسابق الأمم في ميدان الاستعمار كان من ضمن الاسباب التي أفضت الى الحرب الكبرى .

المبحث الثاني — حماية التجارة

تقوم الحماية على أساس وجداني وهو اعتبار الاجانب أعداء واعتبار دخول البضائع الاجنبية تهجم غير مشروع على الثروة القومية وكراهية أرباب الأعمال المنافسة . وإذا كانت الظروف الاقتصادية تلزمهم على مضض بتحمل منافسة مواطنيهم فهم يعملون بكل الوسائل لتجنب هذه المنافسة ولكنهم يعتبرون منافسة الاجانب بوارداتهم انتهاكاً وخرقاً لحقوقهم . ولا تصلح هذه الاسباب لتفسير الحماية من الوجهة النظرية . فهي لا يمكن تفسيرها الا بما يعود من اتباع هذه

السياسة من المصلحة القومية . وترجع هذه المصلحة الى اعتبارات اقتصادية ومالية واستقلالية .

وقد تلجأ الدولة الى الحماية بصفة مؤقتة أو بصفة مؤبدة .

§ ٤٨٧ — المبرر الاقتصادي لاتباع سياسة حامية مؤقتة (١) الحجج

الاقتصادية المبررة لاتباع الدولة سياسة حامية مؤقتة ترجع الى حاجة الصناعات الناشئة الى الحماية لأنها لا تقوى على تحمل منافسة الصناعات الاجنبية القديمة الحسنة التنظيم . لذلك تعاني الصناعات الناشئة صعباً في بادئ الأمر لافتقارها الى اليد العاملة المدربة ولانعدام الزين فان لم تسعف بالحماية بطشت بها الصناعات المنافسة لها بلا كبير عناء . ومن البديهي أن كل الكائنات في دور طفولتها تحتاج الى الرعاية والحماية . وقد كانت هذه الحجة الاساس الذي قامت عليه السياسة الجركية للولايات المتحدة . لكن هذه الحجة تبرر الحماية المؤقتة فقط القاصرة على بعض الصناعات . إذ يجب أن لا تمنح الحماية اعتباراً الى كل محاولة خرقاء عقيمة لخلق صناعة جديدة . وذلك لأن الرسوم الجركية هي تضحية مالية تتحملها الدولة ويجب أن لا تبذل هذه التضحية عبثاً . ولا مبرر لهذه التضحية إلا إذا استطاعت الدولة أن تحصل من صناعاتها المحمية على أرباح تربو على ما تحمّلته الدولة من اكلاف وإلا كانت التضحية خسارة بحتة

وقد تناول فردريك لست List هذه الحجة وصاغها في صيغة أخرى فقال بأن أنصار المذهب الحر أخطأوا الصواب إذا لم يعنوا إلا بالحاضر وأغفلوا المستقبل لأنه إذا كان تقسيم العمل الدولي وحرية التجارة يحققان استثمار القوى المنتجة على أحسن وجه في وقت معين ، ويمكنان المستهلكين من الشراء بأرخص ثمن في هذا الوقت المعين ، فالملاحظ في هذا الربح النقدي في الحال ، وهو ما يتعين على الدولة أن تغلقه فتضحي بأرباحها الحاضرة لتحصل في المستقبل على أرباح أعظم مما حصلت عليه في الماضي إذا استطاعت أن تزيد قواها الانتاجية . ويتم هذا بأن

تتعهد الدولة قواها المستكنة وتتولاها بالرعاية حتى تترعرع وتتقوى كرب الأسرة
لدى يتحمل أكلافاً مالية لتربية أولاده وتنمية استعدادهم وقوتهم الانتاجية
ليحصلوا في المستقبل على جزاء وافر بدلاً من أن يلحقهم منذ طفولتهم بعمل يدوي
يعطى جزاءً عاجلاً لكنه قليل .

وتمر الدول في غضون تطورها الاقتصادي بعدة أدوار . الدور الأول زراعي .
والثاني زراعي وصناعي والثالث وهو الأخير زراعي وصناعي وتجاري . والأمة في
الدور الزراعي لا تستطيع أن تستثمر كل قواها الانتاجية ومواردها الطبيعية حيث
يبقى الجزء الوافر منها عاطلاً غير مستثمر . ولا تصل الأمة الى الدور الزراعي
والصناعي إلا اذا فرضت رسوماً جمركية قد ترفع مؤقتاً ثمن المصنوعات لكن
الأمة تستطيع فيما بعد أن تصنعها بأقل من الثمن الذي تشتريها به من الخارج .
وليست الزراعة في حاجة الى حماية جمركية لتشجيعها . ولكن الوسيلة الوعيدة
لتشجيع الزراعة هي انشاء مصانع تحويلية . لذلك يجب السير على نظام الحماية
بصفة مؤقتة لتمكن الأمة من الانتقال من الدور الزراعي الى الأدوار الأخرى
الأكثر اقبالاً . وإذا وصلت الأمة الى هذه الأدوار الأخيرة تخلت عن الحماية
كما يتخلى المريض عن عكازه اذا ما استعاد قوته واعتاد السعي على أقدامه . ويقول
لست إن انكسرت ألفت بعكاز الحماية عند ما قويت صناعاتها وليست هذه حالة
ألمانيا في منتصف القرن التاسع عشر .

§ ٤٨٨ - المبدأ الاقتصادي لادباع سياسة خاصة مؤبرة (٢) مؤدى .

هذه الحجج هو ضرورة حماية العمل القومي ذلك لأن الانتاج القومي يستحق
الحماية من المنافسة الأجنبية بأي عن . وسطول البضائع الأجنبية على البضائع
القومية يضر بحق المنتجين في بيع منتجاتهم بوجه التفضيل على المنتجات
الأجنبية . ولا يمكن التسليم بصحة هذه الفاحشة لأن الحماية - وهي عبء

بالنسبة للدولة — ليس مرجعها حماية مصلح الأفراد ، الا بالقدر الذى تقتضيه المرافق العامة للدولة .

وهناك بيان هذه الحجج .

السلع المستوردة تحرم العمال القوميين من عملهم العادى (١) اذا فرضنا أن الحرير الصينى لم تفرض عليه رسوم جمركية وبيع باقل من الحرير المصرى فما هو تأثير ذلك . —

١ : بالنسبة للمستهلكين . يجد المشتري فائدة من شراء الحرير الأجنبى

ب : بالنسبة لمنتاج القومى . لنفرض أن الحرير الصينى يساوى ٦ مليون جنيه فى حين أنه لو اشترى الحرير المصرى لكان ذلك ٧ مليون جنيه . فعنى ذلك أن مصر تكف عن انتاج أشياء قيمتها ٧ مليون جنيه . ولكن لاجل أن تدفع مصر ثمن الحرير يجب أن تصدر الى الخارج بضائع بمقدار ٦ مليون جنيه (أى ثمن الحرير) فتستفيد صناعات أخرى بهذا القدر . وعلى ذلك تكون النتيجة أن استيراد الحرير من الصين يقلل الانتاج العام بمقدار مليون جنيه ويصير العمل ورأس المال اللازمين لانتاج ما قيمته مليون جنيه غير مجد مؤقتاً . وعلى ذلك تفضى حرية التجارة الى اقتصاد هذه الخدمات وتوفيرها .

ج : بالنسبة للمنتجين : يتجرد المنتجون المصريون من عملهم العادى كما تجرد فى الماضى العمال بسبب استعمال الآلات . وبسبب اضطرابهم الى البحث عن عمل آخر فيعمانون البطالة وتبعاً الحرمان ، ويترتب على ذلك أن جزءاً من أموالهم

(١) فى انتخابات ديسمبر سنة ١٩١٠ بانكترامى أنصار الحماية صورا على الجدران ووزعوا بطاقات رسم عليها منزل عامل يري ساقطاً من على مقعده وأدوات عمله مبهثرة بجانبه وزوجته جاتية باكية وابنته الصغيرة حاملة اخنوخا وكتب فى أسفل الصورة « سلبنى للأجنبى عمل »

The foreigner has taken my job « Yves Gyot, L' A' B' C. du libre échange. » p. 92 Paris 1913

الثابتة الوظيفة في صناعة الحرير لا يمكن استرجاعها ويحل بهم الخراب .
ويجب أنصار حرية التجارة على ذلك بأن هذه النتيجة محققة لا نزاع فيها .
وان حرية التجارة تفضي الى هذا الاقتصاد الذي يعود بالفائدة على المجتمع ، لأنه
ينقذ العمل ويوجهه نحو أعمال جديدة لقضاء حاجات جديدة .

أما الضرر الذي يلحق الافراد فيمكن التخفيف من شدته بوسائل مؤقتة
تخفف الازمة التي يعانيها المنتجون . ولكن هؤلاء الافراد يجب ، أن يكفوا عن
الانتاج حرصاً على المصلحة العامة .

(٢) الرسوم الجمركية: تحقق المساواة بين المنتجين : ليس المقصد من
الرسوم تحريم الواردات ، أو منح المنتجات القومية مزايا خاصة ولكن يقصد بها
تقرير المساواة بين المنتجين القوميين والأجانب بدون هذه المساواة يصير الصراع
غير عادل وغير شريف . وينتج عدم المساواة من المزايا العديدة ، الطبيعية أو
الصناعية ، التي يستفيد منها المنتجون الأجانب مثل قلة تكلفة الانتاج والإعانات
التي تعطىها الدولة أو الكارتل للمصدرين ، فإذا أمكن بيع سلعة أجنبية بفضل هذه
المزايا بتسعين قرشاً مع أن نفقات انتاجها في مصر مائة قرش ، تعذر الكفاح بين
المنافسين ، لذلك يكون من العدل أن تحقق المساواة بفرض عشرة قروش على
الواردات الأجنبية . ويعترض على هذه النظرية بما يأتي :

أولاً : يتعذر تعرف نفقة الانتاج في الدولة المنافسة ، لأن نفقة الانتاج تتكون
من عناصر مختلفة بعضها متغير كالضرائب ، وليست نفقة الانتاج واحدة في جميع
المنشآت كذلك لا يمكن وضع نفقة انتاج نموذجية . فهل تكون العبرة بمتوسط
نفقة الانتاج ؟ اذا صح هذا لكان معناه أن المنشآت التي تفتح بأقل من هذه
النفقة المتوسطة تقل متممة بمزايا .

ثانياً : لا تشمل هذه النظرية على أي مبدأ معقول يسار عليه لتطبيق الرسوم
الجمركية بقصد تعويض عدم المساواة في نفقات الانتاج . فهل يكون التعويض

علماً وغير محدود أى يمنح لأى نوع من السلع مهما كان الفرق بين نفقات الإنتاج فى الداخل والخارج عظيماً ؟ القول بذلك معناه التسليم بحماية البضائع بلا استثناء فى كل دولة ، ومعناه أن الدولة يجب عليها أن تتحمل تضحيات مالية ثقيلة بالنسبة للمنتجات التى تكون فيها أقل كفاية . وهذه المبالغت ظاهرة . ولكن نظرية التعويض لا تضع قاعدة تسمح لنا بتجنب هذه المبالغت . ولا تضع حداً فاصلاً بين الصناعات التى تستحق الحماية وغيرها من الصناعات ، ولا الحد الأعلى للنسبة المئوية من قيمة البضاعة الأجنبية التى لا يجوز للرسوم الجمركية أن تتعداها ، من أجل ذلك لا تصلح هذه النظرية بمفردها لتكون أساساً لنظام الحماية .

مابأ : البيع فى الخارج بأقل من الثمن فى الداخل . لا يمكن الاعتراض على الرسوم الجمركية إذا كان الغرض منها إبطال مفعول إغراق الأسواق ونظام التعويض يجد ما يبرره هنا لأنه ليس من المتعذر مقياس مقدار الرسوم اللازمة لإعادة المساواة بين المتنافسين . ولأن المسألة هنا ليست خاصة بإزالة تفوق متأت من طبائع الأشياء .

وتجيز المادة ٥ من قانون التعريف الجمركية للحكومة بمقتضى دكرينوله قوة القانون أن تفرض ربما تعويضاً على البضائع التى تتمتع فى بلادها الأصلية بمسموحات مقررّة أو غير مقررّة موازياً لمقدار هذه المسموحات سواء من هذه البضائع ما تحصل عليه رسوم أو ما تعفى منها ، ويتضى القانون الفرنسى الصادر فى ٢٩ مارس سنة ١٩١٠ بذلك وكذلك القانون الانكازى الصادر فى ٩ يونيو سنة ١٩٢١ المتعلق بحماية الصناعات .

(٣) لزوم الحماية لدرغاع مستوى الأجهور : إذا صنعت بضائع فى الخارج بواسطة عمال يستولون على أجور قليلة ودخلت هذه البضائع فى الدولة ترتب على ذلك هبوط أثمان السلع القومية المماثلة لها . وهبوط الأثمان يقلل أرباح أرباب

الأعمال وهبوط الأجور التي يستولى عليها العمال الى مستوى الأجور في الخارج .
ولا تقتضى الأجور المرتفعة ارتفاع نفقة انتاج السلع . فكل شيء يتوقف على
القوة الانتاجية لعمال العمال . فإذا كان إنتاج عملهم عظيماً بسبب مهارتهم الفنية ،
ونشاطهم ، واستجماع الآلات التي يضعها أرباب الأعمال تحت تصرفهم لكل
التحسينات الحديثة ، والتنظيم العلمي للإنتاج ، فإذا توافر كل هذا أمكن الانتاج
بنفقة قليلة وبالرخص ، وبهذه الكيفية استطاعت الولايات المتحدة أن تصدر الى
الخارج بضائع وحاصلات الى بلاد يتقاضى فيها العامل أقل مما يتقاضى في الولايات
المتحدة ، فالعامل الذي يتقاضى ٣٠ قرشاً في اليوم وينتج عشر وحدات لأرخص
من العامل الذي يتقاضى ٢٠ قرشاً ولا ينتج إلا خمس وحدات .

وإذا فرض أن الحماية لازمة لبقاء الأجور المرتفعة في صناعة معينة ، فليس
هذا بالسبب الحامل لبقاء هذه الصناعة محمية الى ما شاء الله ، وبقاء الحماية دليل
على أن إنتاج رأس المال والعمل في هذه الصناعة قليل وخير للدولة أن تتخلى عن
حماية الصناعة التي لا يرتجى منها البقاء بلا حماية جمركية . فإذا أمكن إنشاء
صناعات تعطى غلة كبيرة فلا محل لتحميل الدولة تضحية بإبقائها على عمال و رؤوس
أموال تستولى على أجور وفوائد مرتفعة ولا تعطى غلة متناسبة .

§ ٤٨٩ — المجمع المالبه (٣) : تعتبر الرسوم الجمركية مصدراً خصباً لميزانية

الدولة . ويتحمل المستهلكون هذه الرسوم حيث تندمج في ثمن ما يشترونه وبذلك
ترتفع الأثمان . وإذا فرضت الرسوم على أشياء ترد كلها من الخارج كالشاي
والبن كانت الرسوم رسوم استهلاك . أما إذا فرضت الرسوم على أشياء تقتج
بعضها الدولة وتستورد البعض الآخر من الخارج فيقع العبء على المستهلكين
ولا تحصل الدولة إلا على الجزء الأقل من هذه الضريبة ويحصل المنتجون على
الجزء الباقي . ولا يستفيد من هذه الضريبة إلا أقل المنتجين حاجة الى الحماية وهم
المنتجون الذين يتمتعون بربح اقتصادي أى ينتجون في ظروف حسنة وبنفقات

قليلة . أما المنتجون الحاديون فتكون فائدتهم قليلة . لذلك تعتبر الرسوم الجمركية بالنسبة للمنتجين المتمتعين برىح اقتصادى تضحية يتحملها المستهلكون لا مبرر لها .

§ ٤٩٠ — الحماية والميزان الحسابى : تقييد الواردات فى الجانب المدين

للميزان الحسابى . وتحريم الاستيراد أو تقييده بفرض رسوم جمركية يعمل على تخفيض الرصيد المدين . وتلجأ الدول فى ظروف خاصة إلى هذه الطريقة لتوازن الميزان الحسابى واتبعت فرنسا هذه الطريقة أثناء الحرب وبعده فى سنة ١٩١٧ حرمت فرنسا استيراد البضائع الأجنبية ، ثم خفضت من غلواء هذا التحريم بعد الحرب . وفى سنة ١٩٢٠ حرمت فرنسا استيراد نحو المائتى صنف . وهذه الوسائل لا تبقى مدة طويلة دون أن تثير اعتراضات الدول ومعاملتها بالمثل

§ ٤٩١ — التخليج المبني على ضرورة المرافعة عن الاستقلال القومى :

يقول أنصار الحماية بضرورة ضمان الاستقلال الاقتصادى فى وقت السلم وبلاستعداد لما قد تتعرض له الدولة من كفاح فى وقت الحرب .

(١) فى وقت السلم : يجب أن لا تقصر الدول قواها على انتاج عدد قليل من الأشياء بل يجب أن تتعدد صور نشاطها الاقتصادى ، وليس التنوع شرطاً لازماً لحسن استثمار مواردها فحسب ، بل انه لازم لتجنب الأخطار التى تتعرض لها من وراء التخصص فى الانتاج ، وما يترتب على ذلك من اعتمادها على الدول الأجنبية إذ تتعرض لخطر عدم امكانها أحياناً للتصدير الى الخارج وعدم وجود أسواق كافية لحاصلاتها .

وهذا هو شأن الدول التى تعتمد على محصول واحد فى تجارتها الخارجية كذلك قد لا تستطيع الدولة أن تصدر اذا لم تستطع أن تستورد المواد الخام اللازمة لها . وفى الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦٠ — ١٨٦٥) ضرب الحصر البحرى على الولايات الجنوبية وحرمت انكثرا مدة أربع سنوات من القطن

الأمريكي وقد منى بسبب هذا القحط العدد الأعظم من عمال النسيج بالبطالة .
ولو كانت انكلترا تعتمد فقط في صادراتها على المنسوجات القطنية لكان الخطب
أعظم والأزمة أشد .

كذلك قد تقل الأسواق الأجنبية أو تضرر اما بسبب اقامة حواجز جمركية
في دولة أجنبية لا تحتاجها ما تحتاج اليه ، واما بسبب ظهور منافسة قوية أجنبية .
ولا تستطيع أية دولة أن تدعى باحرازها تفوقاً مطلقاً وقطعياً الا اذا كان هذا التفوق
ناتجاً عن مزايا طبيعية اختصت بها دون غيرها . والحقيقة أن ما تحوزه دولة من
تفوق صناعي في وقت معين عرضة للزوال . لاحتمال اكتساب دولة أخرى هذا
التفوق بمرور زمن قصير أو طويل على حسب الأحوال .

(٢) في وقت الحرب : يقول أنصار الحماية ان مركز الدولة المتحاربة يصير
حرجاً اذا كانت غير متمتع بالاستقلال الاقتصادي في زمن السلم ، والا فكيف
تستطيع أن تطعم وتسكس وجيوشها وتحصل على الاسلحة والذخائر ، ووسائل النقل
وكل ما يلزم لادارة الحرب اذا كانت هذه الدولة تخصصت أثناء السلم في صناعة
واحدة وكانت تستورد الباقي من الخارج (مع العلم بأن تجارتها مع عدوها تقف
وقد لا تستطيع الاتجار مع المحايدین بسبب حصر بحري)

وهذه الحجة أساسها فكرة الأمة وضرورة ضمان الاستقلال السياسي للدولة
وقد أثبتت هذه الحجة في انكلترا عقب حروب نابليون لبقاء قوانين القمح ،
واحتجت بها المانيا في سنة ١٩٠٢ وقت أن أصلحت تعريفاتها الجمركية . وهذه
الحجة تبقى حافظة لقيمتها ما دام هناك أمم ، وما دام هناك احتمال وقوع حرب بينها ،
وما دامت حرية البحار غير مضمونة .

ولكن هذه الحجة خارجة عن علم الاقتصاد ، لأن الدولة تستطيع أن تفرض
على رعاياها اكلافاً كثيرة ، حماية لاستقلالها السياسي ، ولو كانت هذه الاكلاف
لا مبرر لها من الوجهة الاقتصادية .

ويجب ملاحظة أن هذه الحجّة الحربية ، وضرورة الدفاع عن الوطن تقضى باتّباع سياسة حامية شديدة ، تحمل الناس أكلافاً باهظة ، بسبب ما اعتري الفنون الحربية من تغييرات حتى صارت حرباً صناعية ، وتقضى بشمول الحماية مختلف المنتجين وقد يتعذر اختيار الصناعات اللازمة للاستقلال الاقتصادي أو اللازمة لتابعة حرب . وحتى إذا اتبعت الدولة سياسة حامية شاملة فلن تستطيع دولة أن تستغنى بتاتاً عن بقية الدول في حالة وقوع حرب لأن ما قد تكون اختزنته من المواد اللازمة للحرب ، كالبتروول والبتزين ، ينضب بعد حين .

المبحث الثالث — في المفاضلة بين المذاهب التجارية

§ ٤٩٢ — في كيفية المفاضلة . هل يكفي أن نتبع طريقة الملاحظة وأن ندرس الاحداث والوقائع لمعرفة أى المذهبين أتى بأحسن النتائج ؟ هذه الطريقة غير مجدية ولا تقضى الى نتيجة يمكن الاعتماد عليها للقول بأفضلية أحد المذهبين . فقد تمتعت انكائرا في القرن التاسع عشر بالحبوحة والرخاء وقما كانت متبعة مذهب حرية التجارة . وتقدمت ألمانيا والولايات المتحدة تقدماً سريعاً في الربع الأخير من القرن التاسع عشر مع اتباعها مذهب حماية التجارة الشديدة . واتبعت استراليا والمستعمرات الانكائزية سياسات جمركية مختلفة فلم يتمتع بعضها بالرخاء ، ولم يصب البعض الآخر بالبلاء . وبلغت تجارة فرنسا الخارجية أربعة أمثالها في ظل الحماية (١٨٣٠ — ١٨٦٠) ولم تتضاعف في ظل نظام جمركي مشبع بالحرية (١٨٦٠ — ١٨٩٢) . وهذه النتائج المتناقضة يجب أن لا تبعث على الدهشة . فليس النظام الجمركي بالعامل الوحيد لرخاء الدولة بل هناك عوامل أخرى مثل الموارد الطبيعية ونشاط الافراد وذكائهم وروح الابتكار والاقدام المنبثة بينهم وفضيلة للتوفير وحاسة إدراك شروط النجاح في الاعمال . وكل هذه العوامل أهم بكثير من النظام الجمركي لرخاء الدولة . فهي كالصحة تتوقف على قوة البنية

وطريقة المعيشة أكثر مما تتوقف على المقايير والأدوية . والفرد القوي البنية يستطيع أن يتعاطى بلا ضرر ، الأدوية التي لا تتلائم مع حالته . ولتعرف تأثير النظام الجركي ، يجب عزل هذا العامل عن بقية العوامل الأخرى التي قد تؤثر تأثيراً حسناً أو سيئاً في حالة الدولة الاقتصادية ومقارنته عدة دول تشابهت كل ظروفها الاقتصادية والاجتماعية واختلفت نظمها الجركية . فإذا تبين من هذه المقارنة عدم تساويها في الرخاء فيمكن أن يعزى هذا الاختلاف الى اختلاف النظم الجركية . ولكن لا يمكن أن تتشابه دولتان في ظروفهما الاقتصادية والاجتماعية . وليس في المقذور إلا الاعتماد على الاعتبارات النظرية لاختيار أصلح سياسة تجارية تتخذها الدولة مع عدم إهمال الأحداث والوقائع بقدر المستطاع . ويعتبر مذهب حرية التجارة النظام الكمال لأنه يمكن الأمم من الانتفاع بمزايا تقسيم العمل الدولي . ويجب أن تتجه السياسة التجارية نحو الحرية مع ملاحظة الظروف المحيطة بالدولة . وهذه الظروف قد تبرز في ظروف استثنائية وبصفة مؤقتة اتباع سياسة حامية . ولما كانت هذه الظروف تختلف من دولة إلى أخرى ومن عصر إلى آخر فيجب التسليم بأن السياسة الجركية لا يمكن أن تكون واحدة في الزمان والمكان . إذ لا يوجد نظام يصلح بذاته لكل الدول وفي كل عصر ، مهما كان مركزها التجاري وهذا يصدق على حرية التجارة وحماية التجارة .

ونميل المجالس النيابية الى تقرير الحماية جملة لكل فروع الانتاج القومي ، ارضاء لشهوات الناخبين . والسياسة الحامية الرشيدة هي التي تعمل على قصر الحماية على بعض فروع الانتاج تقضي المصلحة العامة للدولة بحمايتها . لكن تميز هذه الصناعات والاقتصاد عليها من أصعب الأمور . وليست الصعاب نظرية بل عملية ولا سبيل الى تذليلها إلا إذا وكل الامر الى رجال قادرين منزهين عن الغرض تكون مهمتهم الدلالة على الاحوال الخاصة التي تبرر الحماية . وتقبل الحماية في الاحوال الآتية :

(١) **ممايزة الصناعات الأساسية** . توجد في كل دولة صناعات تعتبر في وقت ما أنها ضرورية إما لاعتماد صناعات أخرى عليها ، وإما لأهميتها القصوى للدفاع القومي . انما يجب أن يكون تعيين الصناعات الضرورية حاصلًا بغير المشتغلين بها حق لاتدفعهم مصلحةهم لاعتبارها لازمة للدولة .

(٢) **إعانة التصدير** . تمنح بعض الدول مزايا أو إعانات مالية لتشجيع صادراتها . ومن حق الدولة التي تستورد بضائع هذه الدول أن تفرض على وارداتها رسوماً لحماية لمصنوعاتها المهددة بهذه المنافسة الأجنبية غير العادلة .

(٣) **الحماية في فترة الانتقال** . اذا كانت الصناعة غير معتبرة من الصناعات الأساسية وليس في مقدورها أن تكافح الصناعات الأجنبية بسبب استمرار الصناعة القومية على استعمال أدوات عتيقة واتباعها طرق انتاج قديمة كان من العبث حماية هذه الصناعة ، لان الحماية يكون معناها فرض ضرائب لا يبررها ولكن اذا ترتب على انهيار هذه الصناعة فجأة بسبب عدم الحماية خسارة في رؤوس الاموال الموظفة فيها و بطالة العمال لأمد طويل ، فقد يكون من المصلحة العامة تخفيف وقع هذه الآثار بحماية هذه الصناعة بصفة مؤقتة حتى تتمكن الاموال والعمال من التوظيف في صناعات أحسن حظاً وأوفر انتاجاً .

أهم المراجع الاجنبية والعربية

- Boutron (J.)** Le chèque. 1924.
Clay (H.) Economics for the General Reader. 1922.
Colson (C.) Cours d'Economie Politique, 6 Vols, 1909.
Ely (R. T.) Outlines of Economics. 1918.
Fisher (I.) The purchasing power of money 1911.
Gide (C.) Cours d'Economie politique. 2 Vols, 1931.
Jevons (W. S.) Money and the Mechanism of Exchange. 1879.
Jones (J. H.) The Economics of Private Enterprise, 1926.
Keynes (J.) The Scope & Method of Political Economy 1904.
Marshall (A.) Principles of Economics Vol. 1, 1920.
 do Industry and Trade. 1923.
 do Money Credit and Commerce. 1924.
Leaf « W » Banking. 1927.
Nicholson «J. S.» Principles of Political Economy 3 Vols, 1901
Noгарé (B.) Traité élémentaire d'Economic Politique 1912.
Palgrave Dictionary of Political Economy 3 Vols 1915.
Pierson (N. G.) Principles of Economics 2 Vols. 1913.
Reboud (P.) Précis d'Economie Politique 1925.
Saleh (Mohamed). La Petite propriété Rurale en Egypte 1922.
Seligman « E. R. A. » Principles of Economics 1912.
Smart « W. » An Introduction to the Theory of Value, 1911.
Taussig « F. W. » Principles of Economics 2 Vols, 1924.
Truchy, Cours d'Economie Politique 2 Vols 1923.

الاقتصاد السياسي تأليف الدكتور احمد محمد ابراهيم
الملكية العقارية تأليف يعقوب أرئين باشا
خلاصة الاقتصاد تأليف الدكتور حسين علي الرفاعي
شرح القانون التجاري ، جزءان تأليف الدكتور محمد صالح

فہرست

الكتاب الاول

مقدمه

٢	الفصل الاول — عموميات
٢٩	الفصل الثاني — في نشوء علم الاقتصاد
٢١	الفرع الاول — نشوء علم الاقتصاد وتطوره
٣٧	الفرع الثاني — المذاهب الاقتصادية الحديثة
٤٥	الفصل الثالث — في بعض مبادئ أساسية
٤٥	المبحث الاول : في الاموال
٤٩	المبحث الثاني : في حاجات الانسان
٥٣	المبحث الثالث : في المنفعة الاقتصادية
٦٠	المبحث الرابع : في القيمة
٦٢	المبحث الخامس : في رأس المال والعمل

في عناصر وشروط الحياة الاقتصادية

[illegible]

الكتاب الثالث

في تداول الأموال

الباب الأول — في نظرية الائتمان

ص	
٢٢٣	الفصل الأول — في السوق وعلاقات العرض والطلب وثمان السلعة
٢٢٣	الفرع الأول : في السوق
٢٣١	الفرع الثاني : في تأثير الثمن في عرض وطلب السلعة
٢٣٥	الفرع الثالث : في تأثير العرض والطلب في الثمن
٢٣٨	الفصل الثاني — في تكوين الائتمان حالة المناقصة الحرة
٢٤٠	الفرع الأول : في تكوين ثمن السلعة المؤقت
٢٤١	الفرع الثاني : في تكوين الائتمان في القدرات القصيرة والطويلة
٢٤٥	المبحث الأول : الائتمان في حالة تصور سكون المجتمع
٢٤٨	المبحث الثاني : الائتمان في مجتمع حقيقي
٢٤٩	المطلب الأول : في زيادة الطلب
٢٥٥	الفرع الثالث : في تأثير نفقة الإنتاج في الثمن المادي وفي ثمن السوق
٢٥٦	المبحث الأول : الثمن والمنفعة الاجتماعية والنفقة الاجتماعية
٢٥٧	المبحث الثاني : الثمن المادي وثمان السوق
٢٥٨	المبحث الثالث : في آثمان البيع ونفقة إنتاج السلع المتلازمة
٢٦٠	الفرع الرابع : البيع بثمن محدد
٢٦٢	الفصل الثالث في تكوين الائتمان في حالة الاحتكار
٢٦٢	الفرع الأول : في الاحتكار
٢٦٧	الفرع الثاني : في تكوين الائتمان في حالة الاحتكار
٢٧٠	الفرع الثالث : في تكوين الثمن في حالة شبه الاحتكار
٢٧١	الفصل الرابع — في الحركات العامة للائتمان وكيفية اتباعها
٢٧٣	الفرع الأول : في تغيرات آثمان الجملة
٢٧٣	المبحث الأول : في طرق إثبات تغيرات ثمن الجملة
	المبحث الثاني : في الحركات العامة لأسعار الجملة في القرنين التاسع عشر
٢٧٧	والعشرين
٢٧٨	الفرع الثاني : في تقلبات أسعار التجزئة وتقلبات المبيعة
٢٧٨	المبحث الأول : في أسعار التجزئة

٢٨٠	المبحث الثاني : في ثقتات المينة
٢٨٢	الفرع الثالث : في الآثار المترتبة على الحركات العامة للائتمان وتغيير ثمن سلعة واحدة
٢٨٢	المبحث الاول : في الآثار المترتبة على حركة الائتمان العامة
٢٨٥	المبحث الثاني : في الآثار المترتبة على تغييرات ثمن سلعة واحدة
٢٨٨	الفصل الخامس — في بعض الوسائل المؤدية الى استقرار الائتمان وفي الثمن العادل
٢٨٨	الفرع الاول : في الثمن العادل
٢٩٠	الفرع الثاني : في تدخل السلطات العامة لتحديد الائتمان

الباب الثاني

في وسائل التداول

٢٩٥	الفصل الاول — في النقود
٢٩٧	الفرع الاول : في وظائف النقود
٣٠٠	الفرع الثاني : في النقود والمعادن
٣٠٧	الفرع الثالث : في النظم النقدية المعدنية
٣١٥	الفرع الرابع : في قانون جريشام
٣١٧	الفرع الخامس : في مركز النقود بالنسبة الاموال
٣٢٠	الفرع السادس : في نظام النقود في المملكة المصرية
٣٣٠	الفرع السابع : في تاريخ النقود في أوروبا في القرن التاسع عشر
٣٣٩	الفصل الثاني — ابدال النقود المعدنية
٣٤١	الفرع الاول : الاوراق التجارية
٣٤٢	المبحث الاول : في الكمبيالات
٣٤٥	المبحث الثاني : في السندات الاذنية والتي لحاها
٣٤٦	الفرع الثاني : اوراق البنكنوت القابلة للصرف
٣٥٠	الفرع الثالث : الاوراق غير القابلة للصرف أو العملة الورقية
٣٥٤	الفصل الثالث — في قيمة النقود والائتمان
٣٥٦	الفرع الاول : في نظرية كمية النقود

الباب الثالث

٣٦١	الفصل الاول — في البنوك
٣٧١	الفرع الاول : في أنواع البنوك

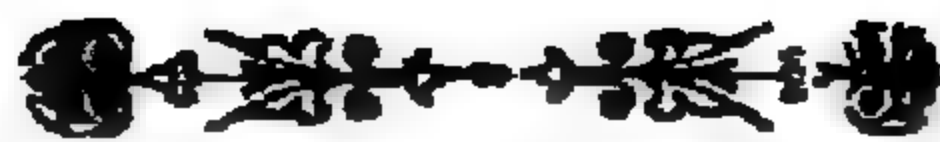
٣٧١	المبحث الاول : في بنوك اصدار البنكنوت
٣٨٩	المبحث الثاني : في بنوك الودائع والخصم
٣٩٣	المبحث الثالث : في بنوك الاعمال
٣٩٤	المبحث الرابع : في البنوك العقارية
٣٩٨	المبحث الخامس : في البنوك الزراعية
٤٠٦	المبحث السادس : في البنوك الشعبية
٤٠٧	الفرع الثاني — في أنواع البنوك من حيث كيانها القانوني
٤٠٨	الفرع الثالث — في تخصص البنوك
٤١٢	الفرع الرابع — في التركيز المصرفي في الفروع
٤١٤	الفصل الثاني — في الاعمال المصرفية البعثة
٤١٤	المبحث الاول : في النسبة المصرفية
٤٢٠	المبحث الثاني : في خصم الاوراق التجارية
٤٢٨	المبحث الثالث : في السكبيالات المقبولة
٤٢٩	المبحث الرابع : في الشيكات وغرف المقاصة

الباب الرابع


في التجارة الخارجية

٤٣٣	الفصل الاول — في خصائص التجارة الخارجية
٤٣٤	الفرع الاول — في الفرق بين التجارة الداخلية والخارجية
٤٣٤	الفرع الثاني — في المزايا المترتبة على التجارة الخارجية
٤٤٣	الفصل الثاني — في الحقوق والديون الدولية
٤٤٣	الفرع الاول — الميزان الحسابي
٤٤٤	المبحث الاول : الصادرات والواردات أو الميزان التجاري
٤٤٦	المبحث الثاني : في توظيف الاموال في الخارج
٤٥٠	الفرع الثاني — في توازن المدفوعات
٤٥٤	الفرع الثالث — في تسوية الحقوق والديون الدولية المصرف
٤٥٦	المبحث الاول : في كيفية حصول المقاصة في الزمان والمكان
٤٥٩	الفرع الرابع : في أسباب تقلبات سعر الصرف
٤٦١	المبحث الاول : سعر صرف الدول التي تتعامل بنقود من معدن واحد
٤٦٤	المبحث الثاني : سعر صرف الدول التي تتعامل بنقود مسكوكة من معدن مختلفة

٤٦٥	المطلب الاول — الدول التي تتعامل بالفضة مع اياحة السك ...
٤٦٦	المطلب الثاني — الدولة التي تتعامل بالفضة مع عدم اياحة السك ...
٤٦٨	المبحث الثالث : صرف المملكة التي تتعامل بالعملة الورقية ...
٤٧١	المطلب الاول — في حالة المديونية الشاذة للميزان الحسابي ...
٤٧٢	المطلب الثاني — المدفوعات الشاذة الحاصلة بسبب انهيار الثقة ...
٤٧٦	الفصل الثالث — في السياسة التجارية الدولية ...
٤٨٦	الفرع الاول : في تاريخ السياسة الدولية ...
٥٠٠	الفرع الثاني : السياسة التجارية من الوجهة النظرية ...
٥٠٠	المبحث الاول : مذهب حرية التجارة ...
٥٠٤	المبحث الثاني : حماية التجارة ...
٥١٣	المبحث الثالث : في المفاضلة بين المذاهب التجارية ...



مكتبة الإسكندرية
ALEXANDRIA
Bibliotheca Alexandrina



0255219